مغني اللبيب

عن كتب الأعاريب

٢٩٩

الطبعة الأولى

الكويت

١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م



فهرست المساهم

مُغْنِي اللَّبِيب

عن كتب الأعاريب

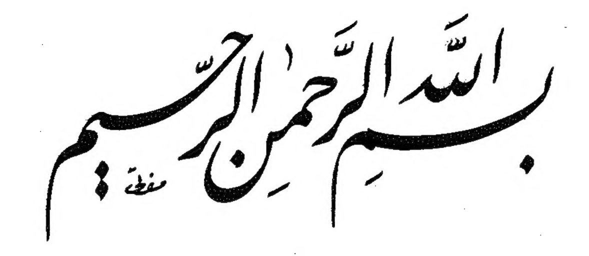
لابن هشام الأنصاري

الجزء الرابع

تحقيق وشرح

الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب

السلسلة التراثية
(٢١)


بسم الله الرحمن الرحيم

حرف المـــيم

٨٦ - مـــا

«**ما**»: تأتي على وجهين[(١)]: اسمية، وحرفية، وكل منهما ثلاثة أقسام.

فأما أوجه الاسمية:

- **فأحدها**: أن تكون معرفة، وهي نوعان: **ناقصة**، وهي الموصولة[(٢)]، نحو: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾[(٣)]، **وتامة**[(٤)]: وهي نوعان: **عامّة**، أي مُقدَّرة بقولك: الشيء، وهي التي لم يتقدَّمها اسمٌ تكون هي وعاملها صفة له في المعنى نحو: ﴿إِن تُبْدُوا ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾[(٥)]، أي: فنعم الشيء

---

(١) انظر الجنى الداني/٣٢٢ فقد ذكر أنّ «ما» لفظ مشترك يكون حرفاً واسماً، ثم بدأ بذكر أنواع الحرفيّة، وهي عنده ثلاثة أقسام، ثم ثنّى بذكر الاسمية.
وانظر معاني الحروف للرماني/٨٦، ورصف المباني/٣١١.

(٢) الموصولة بمعنى الذي أو التي، وسمّاها ناقصة لأنها لا يتم معناها ودلالتها إلا بوجود الصلة بعدها.
ونظر حاشية الأمير ٢/٢.

(٣) تمة الآية: ﴿... وَلَنَجْزِيَنَّ ٱلَّذِينَ صَبَرُوٓا۟ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ سورة النحل ٩٦/١٦.

(٤) وهي التي لا تحتاج إلى صلة بعدها.

(٥) تمة الآية: ﴿... وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ سورة البقرة ٢٧١/٢.
قال أبو حيان: «وقد أعربوا «ما» هنا تمييزاً لذلك المضمر [الذي هو الفاعل] في «نعم» وقدّروه بـ «شيئاً»، فما نكرة تامّة ليست موصوفة ولا موصولة» انظر البحر ٣٢٤/٢.

هي، والأصل فنعم الشيء إبداؤها؛ لأن الكلام في الإبداء لا في الصدقات، ثم حُذِف المضاف(١) وأنيب عنه المضافُ(٢) إليه، فانفصل(٣) وارتفع.

- **وخاصّة**: وهي(٤) التي يتقدَّمها(٥) ذلك(٦)، وتُقَدَّر(٧) من لفظ ذلك الاسم نحو «غسلتُه غَسْلًا نِعِمّا»، و«دقَقْتُه دَقّاً نِعِمّا»، أي: نِعْمَ الغسلُ، ونِعْمَ الدَّقُّ.

وأكثرهم لا يثبت مجيء «ما» معرفة تامّة(٨)، وأثبتَه جماعة، منهم ابنُ

(١) وهو «الإبداء».

(٢) وهو الضمير في «إبداؤها».

(٣) أي: أثبت ضميراً منفصلاً، وهو من ضمائر الرفع، والتقدير: فنعم الشيء هي.
ومثل هذا التقدير تجده عند شيخه أبي حيان في البحر ٣٢٤/٢، ثم قال: «ويجوز ألا يكون على حذف مضاف، بل يعود على الصدقات بقيد وصف الإبداء، والتقدير في «فنعما هي» فنعما الصدقات المُبْدَأة، وهي: مبتدأ على أحسن الوجوه، وجملة المدح خبر عنه، والرابط هو العموم الذي في المضمر المستكِنّ في نِعْمَ». قلتُ: وهذا مذهب البصريين في «ما».
وذكر المرادي ثلاثة مذاهب. ما ذكره شيخه أبو حيان هنا، وأنها معرفة تامة وهي الفاعل، وهو ظاهر قول سيبويه، ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي، واختاه ابن مالك، وهو أحد قولي الفراء. والثالث: أن «ما» رُكِّبت مع الفعل، فلا موضع لها من الإعراب، والمرفوع بعدها هو الفاعل. الجنى الداني/٣٣٨.

(٤) في المطبوع «هي»، وفي المخطوطات «وهي».

(٥) في م/١ وه «تقدَّمها»، ومثله عند مبارك والشيخ محمد.

(٦) قوله ذلك: أي اسم تكون هي وعاملها صفة له، وهي عكس العامّة التي تقدّم ذكرها.
وذكر من قبل أن هذا الوصف يكون في المعنى وقال الأمير: «وإنما قيّد بقوله في المعنى لأن الوصف في صناعة النحو محذوف، عامل في جملة «ما» وعاملها، والأصل غسلته غسلاً مقولاً فيه: نعم الغسل؛ لأن الإنشاء لا يوصف به...» حاشية الأمير ٢/٢.

(٧) أي «ما» فقوله غسلته غسلاً نِعِمّا، التقدير فيه: نعم الغسل.

(٨) أي بنوعيها: العامة والخاصة.

خروف، ونقلَه عن سيبويه[١].

- **والثاني**[٢]: أن تكون نكرة مُجَرَّدة[٣] من معنى الحرف، وهي أيضاً نوعان: **ناقصة وتامّة**.

فالناقصة[٤] هي الموصوفة، وتُقَدَّر بقولك: شيء، كقولهم: «مررتُ بما مُعْجِبٍ لك»[٥]، أي: بشيءٍ مُعْجِبٍ لك. وقوله[٦]:

لِمَا نافعٍ يسعى اللبيبُ فلا تكُنْ   لشيءٍ بعيدٍ نَفْعُهُ الدَّهْرَ ساعياً

وقول الآخر[٧]:

رُبَّمـا تـكـره الـنـفـوسُ مـن الأَمْـ   ـرِ لـه فَـرْجَـةٌ كَـحَـلِّ الـعِـقـالِ

---

(١) جاء هذا عند سيبويه في الكتاب ٤٧٦/١، وانظر التسهيل/ ١٢٦، وشرح الرضي ٥٣/٢، وذكر ابن مالك أنها معرفة تامة عند الكسائي أيضاً.

(٢) أي من أوجه «ما» الاسميّة.

(٣) أي ليست مضمنة معنى الحرف، بخلاف التي ضُمِّنت معناه كالشرطية والاستفهامية. دسوقي ٢٩٧/١.

(٤) وسميت ناقصة لحاجتها إلى الوصف بعدها، وهي نكرة أبداً، وانظر الجنى الداني/٣٣٧، ومعاني الحروف للرماني/٨٧ - ٨٨.

(٥) وجاءت «ما» بمعنى شيء، وهي موصوفة بمفرد وهو قوله: «معجب». وانظر أمالي الشجري ٢/ ٢٣٧.

(٦) ما عرفت قائله.
والشاهد فيه مجيء «ما» نكرة موصوفة بقوله: «نافعٍ»،
والتقدير: لشيءٍ نافعٍ يسعى اللبيبُ.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢١٢/٥، وشرح السيوطي/٧٠٧.

(٧) قائله أمية بن أبي الصلت، والبيت مثبت في شعر لحُنَيف بن عمير اليشكري، ووجد أيضاً في أبياتٍ لأعرابي، وهو في قصيدة رواها الأصمعي لأبي قيس اليهودي، وقيل هي لابن صرمة =

أي: رُبَّ شيءٍ تكرهُهُ النفوس، فحذف العائد[(١)] من الصفة إلى الموصوف. ويجوز[(٢)] أن تكون «ما»[(٣)] كافّة[(٤)]، والمفعول[(٥)] المحذوف اسماً ظاهراً، أي: قد تكره النفوسُ من الأمر شيئاً، أي: وصفاً[(٦)] فيه[(٧)]،

= الأنصاري، وقيل لنهار بن أخت مسيلمة الكذاب. وما ذكرته أخذته عن البغدادي في شرح الشواهد والخزانة.
وجاء في شعر عبيد بن الأبرص.
والشاهد في البيت مجيء «ما» نكرة موصوفة، قال الأعلم: «استشهد به [أي سيبويه] على أن «ما» نكرة بتأويل شيء، ولذلك دخلت عليها رُبّ؛ لأنها لا تعمل إلا في نكرة».
والفَرْجة: من الفَرَج، والعِقال: هو الحبل الذي تُشَدُّ به يدا الدابة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢١٢/٥، وشرح السيوطي/٧٠٧، وشرح المفصل ٣/٤، ٣٠/٨، والكتاب ٢٧٠/١، ٣٦٢، والخزانة ٥٤١/٢، وفي ١٩٤/٤ «إنما تكره» كذا! العيني ٤٨٤/١، المقتضب ٤٢/١، همع الهوامع ٣١٦/١، والأساس/ فرج، ومثله اللسان، أمالي الشجري ٢٣٨/٢، وانظر الديوان/١٨٩، وديوان عبيد بن الأبرص/١١٢، وروايته فيه: ربما تجزع، وكذا جاءت في ديوان أمية. شرح الأشموني ١١٤/١. وكتاب الشعر/٢٦٣، ٤٠٩.

(١) وهو الضمير في تكرهه».

(٢) نقل البغدادي النص في لخزانة من هنا إلى قوله: «وصفاً له».
انظر الخزانة ٥٤٢/٢.

(٣) لم يُجِز هذا الأعلم في تعليقه على البيت، قال: «ولا تكون ما ههنا كافَّة؛ لأن في «تكره» ضميراً عائداً عليها في النية ولا يضمر إلا الاسم، وكذلك الضمير في له عائد عليها أيضاً» انظر الكتاب ٣٦٢/١، والخزانة ٥٤١/٢، ورَدّه أبو علي أيضاً في إيضاح الشعر، قال: «ولا يجوز أن تكون كافة..» كتاب الشعر للفارسي/٤٠٩. وانظر الخزانة ٥٤١/٢.

(٤) وإذا كانت «ما» كافّة لِرُبَّ فإنها تكون حرفاً، وحديثنا في الأسماء، فهي ليست مما نحن فيه.

(٥) في م/٥ «والمعمول»، وقوله: المفعول المحذوف، أي مفعول «تكره».

(٦) قوله: وصفاً تفسير لقوله: «شيئاً»، وقوله: «فيه» أي: في الأمر.

(٧) قوله: «فيه» غير مثبت في م/٢.

أو[١] الأصل[٢]: من الأمور أمراً، وفي هذا[٣] إنابة المفرد[٤] عن الجمع، وفيه[٥] وفي الأول[٦] إنابة الصِّفة[٧] غير المفردة[٨] عن الموصوف[٩]؛ إذ الجملة[١٠] بعده صفة له[١١].

وقد قيل في ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾[١٢]: إن المعنى[١٣] نعم هو شيئاً يعظكم به، فما نكرة ناقصة[١٤] تمييز،

---

(١) في م/١ وم/٢ و٣ «أو الأصل»، وفي م/٤ و٥ «والأصل».
والنص عند الشيخ محمد «أو الأصل أمراً من الأمور»، وعلق في الحاشية (١) بقوله: في نسخة «من الأمور أمراً» قال في نسخة، مع أن خمساً من النسخ عندي على هذا.

(٢) ويكون التقدير بعد إثبات المفعول: قد تكره النفوس من الأمور أمراً.

(٣) أي وفي هذا التقدير الأخير.

(٤) وهو قوله: «... من الأمر» نيابة عن الجمع وهو «من الأمور» على تقديره.

(٥) أي وفي التقدير الأخير هذا.

(٦) أي الذي قبله: قد تكره النفوس من الأمر شيئاً.

(٧) وهو قوله: له فَرْجة، وهي جملة.

(٨) أي: جاءت جملة.

(٩) وهو قوله: وصفاً، أو أمراً.

(١٠) وهي قوله: له فرجة.

(١١) أي لذلك المفعول المقدَّر.

(١٢) الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ سورة النساء ٥٨/٤.

(١٣) هذا تقدير الفارسي، وهو أحد قولين له، وانظر البحر ٢٧٦/٣، والكشاف ٤٠٣/١، والتبيان للعكبري/٣٦٧.

(١٤) كذا في م/٢ و٣، وفي بقية المخطوطات والمطبوع «تامَّة».

=

والجملة[١] صفة[٢]، والفاعل[٣] مستتر، وقيل[٤]: ما معرفة موصولة[٥] فاعل، والجملة صلة[٦]، وقيل[٧] غير ذلك.

وقال سيبويه في ﴿هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾[٨]: «المراد[٩] شيءٌ لديَّ عتيد»، أي[١٠]: مُعَدّ، أي[١١] لجهنم بإغوائي إيّاه، أو حاضر.

= قال الشمني: «تامّة: هكذا، وقع في بعض النسخ التي رأيناها، والصواب «ناقصة» بدل «تامّة»؛ لأنه جعل الجملة صفة لـ «ما» والموصوف هي الناقصة، وقد ذكر هذا الوجه غير المصنف ولم يذكر أن «ما» فيه تامّة أو ناقصة، الحاشية ٧٥/٢.

(١) أي جملة «يعظكم».

(٢) في م/٥ «صفة له».

(٣) أي: فاعل «نعم» ضمير مستتر مُفَسَّر بالتمييز.

(٤) هذا هو الرأي الثاني للفارسي.

(٥) قال الرضي: «ويضعّفه قلة وقوع الذي مُصَرَّحاً به فاعلاً لنعم وبئس...». انظر الشمني ٧٥/٢، وشرح الرضي ٣١٦/٢.

(٦) أي: نعم الذي يعظكم به، والمخصوص بالمدح محذوف، والتقدير: نعم الذي يعظكم به تأديةُ الأمانة والحكمُ بالعدل. انظر البحر ٢٧٧/٣، وانظر التبيان للعكبري/٣٦٧، والكشاف ١/ ٤٠٣.

(٧) «ما» عند سيبويه معرفة تامّة، وإلى هذا ذهب الكسائي، كأنه قال: نعم الشيء يعظكم به أي: شيء يعظكم به، ويعظكم صفة لشيء، وشيء هو المخصوص بالمدح. كذا في البحر ٣/ ٢٧٧، وانظر التبيان للعكبري/٣٦٧، والكشاف ٤٠٣/١، والجنى الداني/٣٣٨.

(٨) الآية: ﴿وَقَالَ قَرِينُهُۥ هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ سورة قٓ ٢٣/٥٠.

(٩) كذا في الكتاب ٢٦٩/١ « فرفعه على وجهين: على شيءٌ لديَّ عتيد».

(١٠) هذا بيان من ابن هشام، وليس لسيبويه.

(١١) «أي» غير مثبت في م/٤ و٥.

والتفسيرُ الأول[١] رأي الزمخشري، وفيه أن «ما» حينئذٍ للشخص[٢] العاقل، وإن قُدِّرت «ما» موصولة[٣] فعتيد بدل منها، أو خبر ثانٍ[٤]، أو خبر لمحذوف[٥]،

والتامّة[٦] **تقع في ثلاثة أبواب:**

- **أحدها**: التعجب، نحو[٧]: «ما أَحْسَنَ زيدًا»، المعنى[٨]: شيءٌ حَسَّنَ

(١) التفسير الأول هو قوله: أي مُعَدّ أي: لجهنم بإغوائي إياه.
قال الزمخشري: «هذا شي لديّ وفي ملكي، عتيد لجهنم، والمعنى أن ملكاً يسوقه وآخر يشهد عليه، وشيطاناً مقروناً به، يقول: قد اعتدته لجهم، وهَيّأته لها بإغوائي وإضلالي، فإن قلتَ: كيف إعراب هذا الكلام. قلتُ: إن جعلت «ما» موصوفة فعتيد صفة لها، وإن جعلتها موصولة فهو بدل أو خبر بعد خبر، أو خبر مبتدأ محذوف» الكشاف ١٦٢/٣.
ونقل النص أبو حيان ثم قال: «وهذا قول مجاهد» البحر ١٢٦/٨.

(٢) أي الكافر العاقل. وقوله: حينئذٍ أي: حين تفسير عتيد بمُعَدّ ومُهَيَّأ.

(٣) هذا: مبتدأ وما: فيها وجهان: الأول: أنها نكرة وعتيد صفتها، وما وصفتها خبر هذا، أو ما: بمعنى الذي، وهي مبتدأ، ولديّ: صلة، وعتيد خبر «ما»، والجملة خبر «هذا»، ويجوز أن تكون «ما» بدلاً من «هذا».
انظر العكبري/١١٧٥، والكشاف ١٦٢/٣.

(٤) خبر ثان لـ «هذا» إذا جعلت «ما» خبراً أول.

(٥) والتقدير: هو عتيد، ويكون «ما لديّ خبراً عن «هذا».
انظر العكبري/١١٧٥، والكشاف ١٦٢/٣.

(٦) أي «ما» النكرة المجردة من معنى الحرف، وهي نوعان ناقصة، وتقدّم ذكرها، وهذه الثانية وهي التامّة.
وفي الجنى الداني: «ونكرة غير موصوفة، وهي تقع في ثلاثة مواضع: الأول باب التعجب...، الثاني باب نعم وبئس...، والثالث قولهم: إني مما أن أفعل...». انظر ص/٣٣٧ وما بعدها.

(٧) في م/٥ «مثل».

(٨) ما: نكرة غير موصوفة، وجملة «أحسن زيداً» خبر عنها، وهو مذهب سيبويه وجميع البصريين، وروي عن الأخفش. انظر الجنى الداني/٣٣٧.

زيداً، جَزَمَ بذلك جميع البصريين إلّا الأخفش، فجوّزه، وجَوّز[١] أن تكون معرفة موصولة[٢]، والجملة بعدها صلةٌ لا مَحَلَّ لها، وأن[٣] تكون نكرة موصوفة[٤]، والجملة بعدها في موضع رفع نعتاً لها، وعليهما[٥] فخبر المبتدأ محذوف[٦] وجوباً، تقديره[٧]: شيء عظيم ونحوه[٨].

---

(١) هذا ليس خاصاً بالأخفش، ولكنه القول الثاني له.
انظر الجنى الداني/٣٣٧.

(٢) ويكون التقدير: الذي حَسَّن زيداً، وعلى هذا التقدير يكون الخبر محذوفاً، وتقديره: شيء عظيم.

(٣) سياق النص يدل على أن الأخفش جوّز هذا الوجه أيضاً، وذكره المرادي قولاً ثالثاً له.
انظر الجنى الداني/٣٣٧.

(٤) أي بالجملة بعدها، وعلى هذا فما: نكرة ناقصة.
ويكون التقدير: شيء موصوف بأنه حَسَّن زيداً عظيم. كذا عند الدسوقي ١/٢٩٨.

(٥) أي على جعل «ما» معرفة موصولة، ونكرة موصوفة.

(٦) استبعد هذا الرضي، وهو أن تكون موصولة والجملة بعدها صلة.
قال: «لأنه حذف الخبر وجوباً مع عدم ما يَسُدّ مَسَدّه...» انظر الشمني ٢/٧٥، ونقل هذا الدسوقي في ٢/٢٩٨، وانظر شرح الرضي ٢/٣١٠.

(٧) تقديره هذا على جعل «ما» موصولة مبتدأ، والجملة بعدها صلة، وأما إذا قدرتها نكرة موصوفة بالجملة بعدها فالخبر عظيم فقط؛ لأن وصف النكرة يقرِّبها من المعرفة، فلا يخبر عن النكرة بمعرفة. هذا ما ذكره الدسوقي في ٢/٢٩٨، وهو مردود؛ لأن «ما» نكرة موصوفة، وليست في باب النكرة المطلقة، فجاز تقدير المصنِّف: شيء عظيم، للحالين.

(٨) ترك المصنف مذهباً ثالثاً في جملة التعجب وهو جعل «ما» استفهامية، وهو قول بعض الكوفيين، وذكر بعضهم أنه قول الفراء وابن درستويه.
انظر الجنى الداني/٣٣٧، وهمع الهوامع ٥/٥٦.

- **الثاني**[١]: باب «نعم وبئس»[٢] نحو: «غَسْلتُه غَسْلًا نِعِمّا»، و«دققْتُه دَقّاً نِعِمّا» أي: نعم شيئاً، فما[٣]: نَصْبٌ على التمييز عند كثير[٤] من المتأخرين منهم الزمخشري[٥]، وظاهر كلام سيبويه[٦] أنها معرفة تامّة[٧] كما مَرّ.

والثالث[٨]: قولهم إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من[٩] فعل كالكتابة «إنّ زيداً مما أن يكتب» أي إنه من أمرِ كتابةٍ[١٠]. أي: إنه مخلوق من

---

(١) أي مما جاءت فيه «ما» نكرة غير موصوفة.

(٢) انظر الجنى الداني/٣٣٧ قال: «... باب نعم وبئس على خلاف فيه».

(٣) هذا هو المذهب الأول فيها، فهي نكرة غير موصوفة في موضع نصب على التمييز، والفاعل مضمر، والمرفوع بعد «ما» هو المخصوص، وهو مذهب البصريين، وذكر المرادي أنه مذهب بعضهم.

(٤) النص في المخطوطات «كثير»، وفي م/٢ كتب «جماعة» ثم شطب، وكتب «كثير» على هامش النسخة، ومثل هذه المخطوطات متن الشمني ٧٥/٢، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «جماعة» ومثله في حاشية الدسوقي والأمير.

(٥) المفصل/٢٧٣ «نعم فيه مسند إلى الفاعل المضمر، ومميزه «ما»، وهي نكرة لا موصوفة ولا موصولة...».

(٦) ونقل عن المبرّد وابن السَّرَّاج والفارسي، وهو أحد قولي الفراء، واختاره ابن مالك. انظر الجنى الداني/٣٣٨. وانظر الكتاب ٣٧/١.

(٧) ويكون التقدير: نعم الغَسْلُ، ونعم الدَّقُّ، وتكون «ما» فاعلاً لـ «نعم».

(٨) أي من مجيئها نكرة غير موصوفة.

(٩) في م/٥ «عن».

(١٠) قال المرادي: «الثالث: قولهم: إني مما أَنْ أَفْعَلَ، أي إني من أمرِ فعلي...، وحيث جاء مما وبعدها «أَنْ أَفْعَلَ» فهذا تأويلها عند قوم، فإن لم يكن بعدها «أَنْ» فهي بمنزلة رُبّما...» الجنى الداني/٣٤٠، والكتاب ٤٧٦/١.

أمرٍ، [١]ذلك الأمر هو الكتابة، فـ «ما» بمعنى شيء، وأنْ وصِلَتُها في موضع خفضٍ بدلّا[٢] منها[٣]، والمعنى بمنزلته[٤] في ﴿خُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ مِنۡ عَجَلٖۚ﴾[٥] جُعِلَ لكثرة عجلته كأنه[٦] خُلِقَ منها[٧].

وزعم السيرافي[٨] وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه أنها معرفة تامة بمعنى الشيء أو الأمر، وأَنْ[٩] وصلتُها مبتدأ، والظرف[١٠] خبره، والجملة خبر[١١] لـ «إنّ». ولا يتحصّل[١٢] للكلام معنى طائلٌ[١٣] على هذا التقدير.

---

(١) في المطبوع «وذلك الأمر»، والواو ليست في المخطوطات، ولا متن الدسوقي.
(٢) في م/١ وه «بدل» ومثله في متن الأمير والشيخ محمد ومبارك.
(٣) أي من «ما». وانظر الكتاب ٤٧٦/١.
(٤) أي في كون الكلام فيهما مبنياً على المبالغة في الإخبار.
(٥) ﴿... سَأُوْرِيكُمۡ ءَايَٰتِي فَلَا تَسۡتَعۡجِلُونِ﴾ الأنبياء ٣٧/٢١.
(٦) في م/١ «كأنما».
(٧) وكذلك في المثال الذي ذكره «إن زيداً مما أَنْ يكتب» جُعِل زَيْدٌ لكثرة الكتابة منه كأنه مخلوق من هذا الأمر وهو الكتابة.
(٨) انظر الجنى الداني/٣٤٠ تقدير السيرافي «الأمر». وفي الكتاب ٤٧٦/١ «إني مما أن أفعل ذاك».
(٩) في قوله: إنّ زيداً مما أَنْ يكتب.
(١٠) وهو قوله «مِمّا».
والتقدير: كتابةُ زيد من الشيء أو الأمر.
(١١) ويكون التقدير: إن زيداً كتابتُه من الشيء الكثير.
(١٢) ذكر الدسوقي أن النص «ولا يحصل» وفي نسخة «ولا يتحصّل».
والمخطوطات لديّ على الثاني وهو ما أثبتُّه.
(١٣) أي معنى نافع.
قال الأمير: «ويجاب بأنه من الشيء التام الكثير النفع بقرينة السياق فَصَحّ» الحاشية ٣/٢.

- **والثالث**(١): أن تكون نكرة مُضَمَّنَة(٢) معنى الحرف، وهي نوعان:

- **أحدهما**: الاستفهاميّة، ومعناها: أيّ شيء، نحو: ﴿مَا هِيَ﴾(٣)، ﴿مَا لَوْنُهَا﴾(٤)، ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾(٥)، ﴿قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ(٦)﴾(٧) وذلك(٨) على قراءة أبي عمرو: «آلسِّحْرُ»(٩) بمدّ الألف،

(١) من أوجه «ما» الاسمية، وقد ذكر الأول: وهو كونها معرفة، والثاني: وهو كونها نكرة مجرّدة من معنى الحرف.

(٢) في م/١ و٤ «متضمّنة».

(٣) الآية: ﴿قَالُواْ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ فَٱفْعَلُواْ مَا تُؤْمَرُونَ﴾ سورة البقرة ٦٨/٢ ومثله «ما هي» في الآية/٧٠.

(٤) ﴿قَالُواْ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ﴾ سورة البقرة ٦٩/٢.

(٥) سورة طه ١٧/٢٠

(٦) لفظ ﴿ٱلسِّحْرُ﴾ غير مثبت في م/٣، وعند مبارك «آلسحر». وليس بالصواب.

(٧) الآيتان: ﴿فَلَمَّآ أَلْقَوْاْ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ سورة يونس ٨١/١٠.

(٨) أي تكون «ما» استفهاماً في قراءة أبي عمرو وليس على قراءة الجماعة.

(٩) قرأ نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي ويعقوب «السِّحْر» بهمزة وصل، وما: موصول مبتدأ، والسِّحْر خبر عنه، «وجئتم به» صلة.
وقرأ أبو عمرو ومجاهد وأبو جعفر واليزيدي والشنبوذي وأبان عن عاصم وأبو حاتم عن يعقوب «... آلسِّحْر» بهمزة قطع للاستفهام وبعدها ألف بدل همزة الوصل الداخلة على لام التعريف. وله أيضاً «بهي آلسِّحْر» وهي لمجاهد، ولأبي عمرو غير هذه القراءة أيضاً.
انظر البحر ١٨٣/٥، وغرائب القرآن ١٠٥/١١، ومعاني الفراء ٤٧٥/١، والكشاف ٨٣/٢، والحجة لابن خالويه/١٨٢، والقرطبي ٣٦٨/٨، والعنوان/١٠٥، والإتحاف/٢٥٣، وحجة القراءات/٣٣٥، والتذكرة في القراءات الثمان ٣٦٦/٢، والسبعة/٣٢٨، والمراجع كثيرة، وانظر هذا مجموعاً في كتابي «معجم القراءات».

فـ «ما»: مبتدأ، والجملة[١] بعدها خبر، وآلسِّحْرُ: إمّا بَدَلٌ[٢] من «ما»؛ ولهذا قُرِن بالاستفهام، وكأنه قيل: آلسِّحْرُ جئتم به؟، وإما بتقدير: أهو السِّحْرُ[٣]؟، أو آلسِّحْرُ هو؟

وأمّا من قرأ «السِّحْرُ»[٤] على الخبر فـ «ما» موصولة[٥]، والسِّحْرُ: خبرها، ويقوِّيه[٦] قراءة عبدالله[٧]: «ما جئتم به سِحْرٌ»[٨].

---

(١) أي جملة: جئتم به.

(٢) انظر البحر ١٨٣/٥.

(٣) وهو هنا خبر المبتدأ «هو».

(٤) ذكرت هذه القراءة مع قراءة أبي عمرو، وهي قراءة ستة من السبعة، ومعهم يعقوب من العشرة.

(٥) وجئتم: صِلَتُه.

وتعقّبه الدماميني فقال: «ظاهر كلامه أنه يتعيّن على قراءة «السحر» بدون همزة الاستفهام أن تكون ما موصولة، والسحر: خبرها، وليس كذلك، بل يجوز أن يكون ما قاله، ويجوز أن تكون «ما» استفهامية» مبتدأة، وجئتم به: خبره، وقوله: السحر خبر مبتدأ محذوف أي: هو السحر، وما اعتضد به من قراءة «ما جئتم به سحر» لا دليل فيه؛ إذ الاحتمال المذكور بعينه قائم فيه» الشمني ٧٥/٢ - ٧٦، وانظر حاشية الأمير ٣/٢.

وقال العكبري: «ويُقْرَأُ على لفظ الخبر، وفيه وجهان: أحدهما استفهام أيضاً في المعنى، وحذفت الهمزة للعلم بها، والثاني: هو خبر في المعنى. فعلى هذا تكون «ما» بمعنى الذي، وجئتم به صلتها، والسحر: خبرها، ويجوز أن تكون «ما» استفهاماً، والسحر خبر مبتدأ محذوف» التبيان/ ٦٨٣، وانظر البيان ٤١٨/١ - ٤١٩.

(٦) في م/١ «وتقويه»، وفي م/٤ «ويقويها».

(٧) هذه قراءة عبدالله بن مسعود وأُبَيّ بن كعب والأعمش والمطوعي، غير أنّ أبي بن كعب قرأ معه «ما أتيتم به سحر» بدلاً من «ما جئتم به» ذكر هذا الفراء وابن عطية.

انظر البحر ١٨٣/٥، والإتحاف/٢٥٣، وإعراب النحاس ٧١/٢، ومعاني الفراء ٤٧٥/١، التبيان ٤١٦/٥، الكشف ٥٢١/١، حاشية الشهاب ٥٢/٥، المحرر ١٩٥/٧، الطبري ١٠٣/١١، فتح القدير ٤٦٦/٢، مشكل إعراب القرآن ٣٨٨/١، مختصر ابن خالويه/٥٨.

(٨) ذكر الأمير أنه لا تأييد بالتنكير في هذه القراءة، ولا تنافي بين القراءتين بالتعريف والتنكير، انظر حاشية الأمير ٣/٢ فقد ذكر أنه قد يكون استفهاماً مع التنكير: أي: أهو سحر؟.

ويجب[١] حذف ألف «ما» الاستفهامية إذا جُرَّتْ، وإبقاءُ الفتحةِ[٢] دليلًا عليها، نحو فيمَ، وإلامَ، وعلامَ[٣]، قال[٤]:

فتلك وُلَاةُ السُّوء قد طال مُكْثُهم ... فحتّامَ حتّامَ العَنَاءُ المُطَوَّلُ

ورُبَّما تبعت الفتحةُ الألفَ في الحذف[٥]، وهو مخصوص[٦] بالشعر، كقوله[٧]:

يا أبا الأَسْوَدِ لِمْ خَلَّفْتَنِي ... لِهُمُومٍ طارقاتٍ وذِكَرْ

---

(١) نقل البغدادي النص في الخزانة ٥٣٨/٢، وأعقبه بتعليق الدماميني.

(٢) على الميم، ويجب إبقاء هذه الفتحة.

(٣) في نسخة الشيخ محمد زيادة «وبِمَ»، وتبعه بهذه الزيادة مبارك، وهي مثبتة في متن حاشية الأمير. على أن الشيخ محمد وضعها بين معقوفين، ولم أجد هذه الزيادة في المخطوطات التي بين يديّ، وهي غير مثبتة في متن حاشية الدسوقي.

(٤) هذا البيت من قصيدة طويلة من القصائد السبع المسماة بالهاشميات للكميت بن زيد. والرواية عند ابن الشجري: قد طال عهدهم. وعند البغدادي: قد طال مكثها. وفي الديوان: قد طال ملكهم. والشاهد فيه حذف الألف من «ما» الاستفهامية بعد جَرّها بحرف الجرّ «حتى» في الموضعين. انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢١٥/٥، وشرح السيوطي/٧٠٩، وأمالي الشجري ٢٣٤/٢، وهمع الهوامع ٢٠٨/٥، والعيني ١١١/٤. الديوان ٢١١/٣.

(٥) فتبقى الميم من «ما» ساكنة. وذكر ابن الشجري أن إسكان الميم لغة. الأمالي ٢٣٣/٢.

(٦) في م/٤ «مختص»، وكتب تحته «مخصوص. خ» كذا.

(٧) قائله غير معروف.

وروي: خليتني، طارقات: من الطروق وهو الإتيان ليلاً، وقد جعل الهموم طارقات لأن الليل وقت اجتماع الأحزان والمصائب. وذكر الدسوقي أنه في نسخة: طالقات. وذِكَر جمع ذكرى على خلاف القياس، وقيل جمع ذكرة.

والشاهد فيه تسكين الميم من «لِمْ» وأنه مخصوص بالشعر.

=

وعِلّةُ حذف الألف الفرقُ بين الاستفهام والخبر؛ فلهذا حُذِفت[١] في نحو: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾[٢]، ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾[٣]، ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾[٤]، وثبتت[٥] في: ﴿لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[٦]، ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾[٧]، ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾[٨]، وكما لا تُحذَفُ الألفُ في الخبر لا تثبتُ في[٩] الاستفهام.

= وهذا الذي ذهب المصنف إليه على أنه ضرورة، ذكره ابن الشجري لغة.
وأنشد الفراء البيت ولم يذكر أنه ضرورة. وتعقب الدماميني المصنف في الحاشية الهندية.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢١٩/٥، وشرح السيوطي/٧٠٩، وأمالي الشجري ٣٣٣/٢، والخزانة ٥٣٨/٢، ١٩٧/٣، وشرح المفصّل ٨٨/٩، والهمع ٢٢١/٦، والإنصاف/٢١١، والشافية ٢٩٧/٢.

(١) حذفت في هذه الآيات لأن «ما» للاستفهام.
وفي م/٥ «حذف».

(٢) النازعات ٤٣/٧٩، وقبلها الآية: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾.

(٣) وأول الآية: ﴿وَإِنِّى مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌۢ ...﴾ النمل ٣٥/٢٧.

(٤) أول الآية: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَ تَقُولُونَ ...﴾ الصف ٢/٦١.

(٥) ثبت الألف في الآيات الثلاث التي ذكرها لأنها ليست «ما» الاستفهامية.

(٦) الآية: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ لَمَسَّكُمْ﴾ النور ١٤/٢٤.

(٧) الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْـَٔاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ سورة البقرة ٤/٢.

(٨) الآية: ﴿قَالَ يَـٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ﴾ سورة صٓ ٧٥/٣٨.

(٩) قال الأمير: «نقل الشهاب عند قوله تعالى: ﴿بِمَا غَفَرَ لِى رَبِّى﴾ عن شرح أدب الكاتب أنها تثبت في «بم شئت» عند جميع العرب سواء كانت موصولة أو استفهامية، وفي الأشموني أنه لغة» الحاشية ٤/٢.

=

وأمّا قراءةُ عكرمة وعيسى[١]: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ فنادر[٢]، وأمّا قولُ حَسّان[٣]:

علـى مـا قـامَ يَـشْـتِـمُـنـي لَئِـيـم كـخِـنْـزيـرٍ تَـمَـرَّغَ فـي دَمَـانِ

= والنص في حاشية الشهاب ٢٣٨/٧ «... فإن اللغة الفصيحة حذفها فرقاً بينها وبين الموصولة، وإثباتها شاذ؛ ولذلك اعترض ابن هشام على من خرّج الآية [٢٧ من يس - بما غفر..] عليه بأنه غير لائق بفصاحة القرآن الحمل عليه، هذا ما قالوه برمتهم، وتحقيقه ما في شرح أدب الكاتب أنها تسقط لما ذكر من الفرق إلا في قولهم: بم شئت، فإنها لم تثبت عند جميع العرب سواء كانت موصولة أو استفهامية، فإن جُرّت باسم مضاف لم تحذف، وخُصّ الاستفهام لأنه اسم تام، فهي معه كاسم واحد إلى آخر ما فصّله اللبلي في شرحه، وقد علم منه أنها قد تثبت في الاستفهام كما ذكره العلامة، وتبعه المصنف فسقط ما اعترض به عليه»، وانظر أمالي الشجري ٢٣٧/٢.

(١) سورة النبأ ١/٧٨.

(٢) قراءة الجماعة «عَمَّ» بحذف الألف من ما الاستفهامية.
وقرأ عبدالله بن مسعود وعكرمة وعيسى بن عمر وأُبَيّ بن كعب «عما» بإثبات الألف، وحكاه الأخفش لغة، وهو عند ابن جني أضعف اللغتين.
قال الشهاب: «وقرئ به على الأصل في الشواذ، وهو مخالف للاستعمال، واختلفوا في الداعي له، والعلل النحوية حالها في الضعف معلوم...».
وقال الزمخشري: «والاستعمال الكثير على الحذف، والأصل قليل».
انظر البحر ٤١٠/٨، والمحتسب ٣٤٧/٢، وحاشية الشهاب ٣٠٠/٨، ومجمع البيان ٤/٣٠، وحاشية الجمل ٤٧٠/٤، والمحرر ٢٧٦/١٥، ومشكل إعراب القرآن ٤٤٩/٢، وفتح الباري ٥٢٩/٨، والرازي ٣/٣١، والكشاف ٣٠٤/٣، وحاشية الصبان ١٨٩/٤، وشرح التصريح ٣٤٥/٢، وفتح القدير ٣٦٢/٥، ومعاني الفراء ٢٩٢/٢٢، والدر المصون ٤٦١/٦.
وأما عيسى فقد تقدَّمت ترجمته، وأما عكرمة فهو مولى عبدالله بن عباس، وردت الرواية عنه في حروف القرآن، وقد تُكُلِّم فيه لرأيه لا لروايته؛ فإنه اتُّهم أنه كان يرى رأي الخوارج، مات سنة خمس أو ست أو سبع ومئة على خلاف في ذلك. انظر غاية النهاية ٥١٥/١.

(٣) أي إثبات الألف في «ما» من قوله «عما» نادر.

(٤) البيت من أبيات قالها حسان رضي الله عنه في هجاء بني عابد، وقيل قال حسان هذا الشعر في رفيع بن صيفي بن عابد، وقتل رفيع يوم بدر كافراً. =

فضرورة.

والدَّمانُ كالرماد وزناً ومعنى، ويُرْوَى «في رماد»؛ فلذلك[١] رَجَّحْتُه[٢] على تفسير ابن الشجري[٣] له بالسِّرْجين[٤].

ومثلُه[٥] قولُ الآخرِ[٦]:

إنّا قَتَلْنا بقتلانا سَراتَكُمُ أَهْلَ اللواءِ ففيما يَكْثُرُ القِيلُ

= وفيه روايات: ففيم، وذكر البغدادي أن الرواية «في رماد»، وأن الرواة حرّفوه، فرووه «في دمان»، والرواية في الديوان «في رماد» وروي «في الدهان» و«في تراب». ورواية بعضهم «في رمال»، قال البغدادي: وهذا كله خلاف الصواب. وقد تبع ابن هشام رواية ابن جني له.
والشاهد في البيت إثبات الألف في «ما» مع دخول حرف الجر، وهذا لضرورة الشعر.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥/٢٢٠، شرح السيوطي/٧٠٩، أمالي الشجري ٢/٢٣٣، الخزانة ٢/٥٣٧، العيني ٤/٥٥٤، شرح المفصّل ٤/٩، همع الهوامع ٦/٢٤٨، المحتسب ٢/٣٣٧، البحر ٧/٣٣٣٠ و٤/٢٧٥، الديوان/١٩٩.

(١) أي لهذه الرواية «في رماد»، وهي الرواية الصحيحة عند البغدادي.

(٢) أي رجح تفسير «الدمان» بالرماد.

(٣) أثبته ابن الشجري «في دمان» ثم قال: «الدمان: السرجين» انظر الأمالي ٢/٢٣٣.

(٤) في حاشية الأمير «هو الزِّبْل: بكسرٍ فسكون، ويقال بالقاف بدل الجيم، قال في القاموس وهما معرّبا: سَرْكين - بالفتح». انظر ٢/٤. وانظر القاموس/السرجين، السرقين.

(٥) أي مثل بيت حسّان في إثبات الألف في «ما» الاستفهامية مع دخول حرف الجر عليها.

(٦) البيت من قصيدة لكعب بن مالك الصحابي أجاب بها ضرار بن الخطاب وعمرو بن العاص لما افتخرا بٱنكشاف المسلمين يوم أُحُد.
ويروى: ففيما يكثر القتلُ، وأنّا.. بفتح الهمزة، وأَنْ قد قتلنا.. والسَّراة: اسم جمع بمعنى الأشراف، وقيل هو جمع سَرِيّ.
وأهل اللواء بدل من «سراتكم»، أو عطف بيان. =

ولا يجوزُ حَمْلُ القراءةِ المتواترةِ[١] على ذلك[٢] لضعفه[٣]؛ فلهذا رَدّ الكسائي قولَ بعض المفسِّرين في: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾[٤] إنها استفهاميّة، وإنما هي[٥] مصدريّة. والعجبُ من الزمخشري[٦] إذ جوَّز

= ومعنى البيت: إنا نلنا منكم ونلتم منا، ففي أي شيء يكثر قولكم وفخركم؟
قال البغدادي: «وقد تصحّفت الكلمة الأخيرة من البيت بالقتل بالمثناة الفوقية» والشاهد فيه ثبوت ألف «ما» الاستفهامية المجرورة لضرورة الشعر.
انظر شرح البغدادي ٢٢٣/٥، وشرح السيوطي/٧١٠، أمالي الشجري ٢٣٤/٢، الخزانة ٥٤٠/٢، معاني الفراء ٣٧٥/٢. والديوان/٨٣.

(١) أراد بالقراءة المتواترة ما ورد في قوله تعالى: ﴿قِيلَ ٱدْخُلِ ٱلْجَنَّةَ قَالَ يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ * بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ ٱلْمُكْرَمِينَ﴾ سورة يس ٣٦/ ٢٦ - ٢٧.
(٢) أي: على ما ورد في الأبيات التي استشهد بها على إثبات الألف في «ما».
(٣) فهو عنده في الأبيات للضرورة، ولا تحمل القراءة المتواترة على ما ورد في الشعر ضرورة.
(٤) هي الآية ٢٧ من سورة يس، وقد ذكرتُها قبل قليل.
ورَدّ الكسائي إنما كان على الفراء، قال الفراء: «وبما: تكون في موضع الذي، وتكون وغفر في موضع مصدر، ولو جعلت «ما» في معنى أيّ كان صواباً، يكون المعنى: «ليتهم يعلمون بأيّ شيء غفر لي ربي، ولو كان كذلك لجاز له فيه «بم غفر لي ربي» بنقصان الألف كما تقول: سَلْ عَمَّ شئت...».
انظر معاني القرآن للفراء ٣٧٤/٢ - ٣٧٥.
وذكر أبو حيان نصّ الفراء ثم قال: «وقال الكسائي لو صَحَّ هذا يعني الاستفهام لقال: بم من غير ألف». البحر ٣٣٠/٧.
(٥) وهو الظاهر عند أبي حيان. انظر البحر ٣٣٠/٧، وهو وجه عند الفراء، وقد تقدّم.
(٦) قال الزمخشري في تفسير الآية: «أيّ الماءات هي؟ قلتُ المصدرية أو الموصولة، أي بالذي غفره لي من الذنوب، ويحتمل أن تكون استفهامية، يعني بأي شيء غفر لي ربي، يريد به ما كان منه معهم من المصابرة لإعزاز الدين حتى قُتل، إلّا أن قولك: بم غفر لي، بطرح الألف، أجود، وإن كان إثباتها جائزاً، يقال: قد علمت بما صنعت هذا؟ أي بأي شيء صنعت، =

كونَها[1] استفهاميّة مع رَدِّه على مَنْ قال في ﴿بِمَآ أَغْوَيْتَنِي﴾[2]؛ إنّ المعنى بأي شيء أغويتني بأنّ إثبات الألف قليل[3] شاذ.

وأجاز هو وغيرُه أن تكون[4] بمعنى الذي،

= وبم صنعت» الكشاف ٢/٥٨٥ - ٥٨٦، وانظر البحر ٧/٣٣٠.
وقد تبع الزمخشري فيما ذهب إليه مذهب الفراء فيها، ونصُّه مثبت فيما تقدَّم.

(١) لم ينفرد بهذا الزمخشري، فقد سبقه إلى ذلك الفراء، وذكره أبو حيان، وذكره أبو البقاء بأنه استفهام على التعظيم، وأنه ذكره بعض الناس ثم قال: «وهو بعيد؛ لأن ما في الاستفهام إذا دخل عليه حرف الجر حذف ألفها. وقد جاء في الشعر بغير حذف» التبيان/١٠٨٠، وذكره ابن الأنباري في البيان ٢/٢٩٣، ثم ذكر أن فيه ضعفاً، ومثله في إعراب النحاس ٢/٧١٦.

(٢) الآية: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ سورة الحجر ١٥/٣٩ - ٤٠.
والزمخشري لم يذكر في الكشاف في «ما» غير وجه واحد وهو أن «ما» مصدرية، وليس فيه أي رَدّ على من ذهب إلى أنها استفهامية. انظر الكشاف ٢/١٩٠ ولكنه تحدث عن هذا في سورة الأعراف في حديثه عن الآية/١٦ ﴿قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ قال: «... وقيل: ما للاستفهام كأنه قيل: بأي شيء أغويتني، ثم ابتدأ لأقعدَنّ، وإثبات الألف إذا دخل حرف الجر على ما الاستفهامية قليل شاذ» الكشاف ٩/٥٤٢، وفي حاشية الشهاب ٧/٢٣٨ تعقب الشهاب ابن هشام في اعتراضه على الزمخشري، وذكر أنها قد تثبت في الاستفهام كما ذكره اللبلي في «شرح أدب الكاتب»، وأسقط اعتراض ابن هشام بما نقل. وانظر نص الزمخشري في البحر ٤/٢٧٥.

(٣) فلا يخرج عليه القرآن وهو الفصيح.

(٤) أي: «ما» في آية سورة يس «بما غفر لي ربي».
ووجدت عند معظم النحويين ذكر الموصولية فيها، وانظر البحر ٧/٣٣٠، والكشاف ٢/٥٨٥، والعكبري/١٠٨٠، والبيان ٢/٢٩٣.

وهو بعيد[(١)]؛ لأن الذي غُفِرَ له هو الذنوبُ، ويَبْعُدُ إرادةُ الاطلاع عليها وإن غُفِرَت.

وقال جماعة منهم الإمام فخر الدين[(٢)] في ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[(٣)]: إنها[(٤)] للاستفهام التعجُّبي، أي: فبأيّ رحمةٍ، ويردُّه[(٥)] ثبوتُ الألف،

---

(١) هذا عند شيخه أبي حيان قال: «جوزوا أن يكون بمعنى الذي، والعائد محذوف، تقديره بالذي غفره لي ربي من الذنوب، وليس هذا بجيد؛ إذ يؤول إلى تمني علمهم بالذنوب المغفرة، والذي يحسن تمني علمهم بمغفرة ذنوبه وجعله من المكرمين» انظر البحر ٧/٣٣٠ والنص منقول في حاشية الشمني ٢/٧٦ وفي حاشية الأمير ٢/٤ «أجيب بأن «ما» واقعة على الغفران، على أنه لا يبعد إرادة الاطلاع على الذنوب، ليعلم سعة كرم إلٰهه وشرف دينه، حيث غفر منه هذه الذنوب مع عظمها...».
وانظر مضمون ما ذكره الأمير عن سابقه الدماميني. ونصّه في حاشية الشمني ٢/٧٦ وتقدير الدماميني: يا ليت قومي يعلمون بالغفران الذي غفره لي ربي.

(٢) هو فخر الدين الرازي المفسّر، وُلِدَ عام ٥٤٤، وتوفي عام ٦٠٤ للهجرة.

(٣) الآية: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾ سورة آل عمران ٣/١٥٩.

(٤) قال الرازي: «ذهب الأكثرون إلى أنّ ما... صلة زائدة، ومثله في القرآن كثير... وههنا يجوز أن تكون «ما» استفهاماً للتعجب تقديره: فبأيّ رحمة من الله لِنت لهم؛ وذلك لأن جناياتهم لما كانت عظيمة ثم أنه ما أظهر البتة تغليظاً في القول ولا خشونة في الكلام علموا أن هذا لا يتأتى إلا بتأييد رَبّاني وتسديد إلٰهي، فكان ذلك موضع التعجب من كمال ذلك التأييد والتسديد، فقيل: فبأي رحمةٍ من الله لِنْتَ لهم، وهذا هو الأَصْوبُ عندي».
تفسير الرازي ٩/٦٤ - ٦٥.
ونقل نص الرازي أبو حيان في البحر ٣/٩٧ - ٩٨، وتعقّبه في هذا.

(٥) يردّ ما ذهب إليه الرازي ثبوتُ الألف في «ما» مع دخول حرف الجر.

وأنّ[١] خفضَ «رحمةٍ» حينئذٍ لا يتَّجه؛ لأنها لا تكون بَدَلًا[٢] من «ما»؛ إذ المُبْدَلُ من اسم الاستفهام يجب اقترانُه بهمزة الاستفهام نحو: «ما صنعتَ أَخَيْراً أَمْ شَرّاً»، ولأنّ «ما» النكرةَ الواقعةَ في غير الاستفهام والشرط لا تستغني[٣] عن الوصف إلّا في بابَي التعجُّبِ و«نعم وبئس»، و[٤] في نحو قولهم: «إنِّي مما أَنْ أَفْعَلَ» على خلاف فيهنّ[٥]، وقد مَرّ، ولا عطف[٦] بيان؛ لهذا[٧]، ولأنّ[٨] «ما» الاستفهامية لا

---

(١) هذا الردّ وما بعده مُنتَزَع من البحر لشيخه أبي حَيّان.
انظر ٩٨/٣ فقد قدّم المصنف هنا وأَخّر، وأضاف بعض الزيادات، وجاء كلام شيخه أكثر إحكاماً. قال أبو حيان: «... وليس ما في هذا المكان مما يتوهمه أحد مهملاً، فلا يحتاج ذلك إلى تأويلها بأن يكون استفهاماً للتعجب، ثم إن تقديره ذلك: فبأيّ رحمة دليل على أنه جعل «ما» مضافة للرحمة، وما ذهب إليه خطأ من وجهين: أحدهما أنه لا تضاف «ما» الاستفهامية ولا أسماء الاستفهام غير «أي» بلا خلاف، وكم. على مذهب أبي إسحاق، والثاني: أنه إذا لم تصح الإضافة فيكون إعرابه بدلاً، وإذا كان بدلاً من اسم الاستفهام فلا بُدّ من إعادة همزة الاستفهام في البدل...».

(٢) ذهب الأخفش إلى أن «ما» نكرة بمعنى شيء، ورحمة بَدَلٌ منه.
انظر التبيان للعكبري/٣٠٥. والذي وجدته في معاني القرآن للأخفش/٢٢٠ «يقول: فبرحمة، وما: زائدة».

(٣) وهذا يقتضي أن الاستفهامية والشرطية لا تحتاجان إلى وصف.

(٤) في المطبوع «وإلّا في نحو قولهم» وما أثبتُّه من المخطوطات ما عدا الخامسة.

(٥) تقدّم هذا في النوع الثاني، وهو ما جاءت فيه «ما» نكرة غير موصوفة،
وكذلك قوله: «إن زيداً مما أن يكتب»، وهو النوع الثالث من أنواع «ما» التامّة.

(٦) أي ولا تكون «رحمة» عطف بيان من «ما» على جعلها استفهامية.

(٧) أي لنظير هذا، وهو أنّ «ما» النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط يجب بيانها وأما الاستفهامية والشرطية فلا يبيّنان. وانظر الدسوقي ٣٠٠/١.

(٨) هذه عِلّة ثانية لرد ما ذهب إليه الرازي في الآية. وأن «رحمة» ليس عطف بيان لـ «ما».

تُوصَف، وما لا يُوْصَف كالضمير لا يُعْطَفُ عليه عطف البيان[١]، ولا مضافاً[٢] إليه؛ لأنّ أسماء الاستفهام وأسماء الشرط والموصولات لا يُضافُ منها غير «أيٍّ» باتفاق، و«كم»[٣] في الاستفهام عند الزجاج، نحو: «بكم درهمٍ اشتريتَ»، والصحيحُ أنّ جَرُّه[٤] بـ«مِن»[٥] محذوفة.

وإذا رُكِّبَتْ «ما» الاستفهامية مع «ذا» لم تُحْذَف ألفها[٦] نحو: «لماذا جئت»؛ لأنّ ألفها قد صارت حشواً.

---

(١) في م/١ «بيان». وكذا في طبعة مبارك.

(٢) أي وليست «رحمةٍ» مضافة إلى «ما» الاستفهامية على تقدير الرازي.

(٣) في م/٤ «وكم الاستفهامية عند الزجاج».

(٤) أي جَرُّ «درهم».

(٥) قال ابن مالك: «والجرّ بمن مضمرة لا بإضافة كم، لأنه لو كان بإضافة كم حملاً على الخبرية كما زعم بعضهم لم يشترط في ذلك دخول حرف جَرٍّ على كم، واشتراط ذلك دليل على أنّ الجر بمن مقدّرة عُوِّض من اللفظ بها حرف الجر الداخل على كم» شرح الكافية الشافية/١٧٠٥، وانظر الهوامع ٣٨٧/٤، وشرح المفصّل ١٢٥/٤ - ١٢٦.

(٦) قال الدماميني: «وقع في صحيح مسلم في حديث كعب بن مالك أحد الثلاثة الذين خُلِّفوا: «فلما بلغني أنه توجه قافلاً حضرني همي، وطفقت أتذكر الكذب، وأقول: بم ذا أَخْرُجُ من سخطه» بحذف الألف مع «ما» مع كونها مُرَكَّبة مع «ذا»، فيُعَدُّ هذا من قبيل الشاذ».
الشمني ٧٧/٢، وفي حاشية الأمير ٤/٢ نص الحديث وقد أثبته «بمذا» كذا ولم أَجِد ما ذكره الدماميني في صحيح مسلم في حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه، بل الذي فيه: «وأقول: بم أَرْجِعُ من سخطه غداً» كذا بحذف الألف، و«ذا» غير مثبت. انظر ج ٩٠/١٧.

وهذا فَصْلٌ عَقَدْتُه لـ[١] «ماذا»

اعلم أنها[٢] تأتي في العربية على أوجه:

- **أحدها**: أن تكون «ما» استفهاماً[٣]، و«ذا» إشارة، نحو: «ماذا التواني؟»[٤]، و«ماذا الوقوف؟»[٥].

-[٦] **الثاني**: أن تكون «ما» استفهاماً[٧]، و«ذا» موصولة، كقول لبيد رضي[٨] الله عنه[٩]:

---

(١) في طبعة الشيخ محمد وضع «في» بين معقوفين قبل «لماذا»، وهي زيادة منه لا ضرورة لها؛ لأن الفصل معقود في «ماذا» وليس في «لماذا».

(٢) في م/٤ «أنها قد تأتي».

(٣) في م/٥ ونسخة الشيخ محمد، ومبارك «استفهامية»، وما أثبتُّه من بقية المخطوطات.

(٤) في م/١ وطبعة الشيخ محمد ومبارك «وماذا التواني» بواو العطف، وليس كذلك في بقية المخطوطات ونسخة الدسوقي.

(٥) في م/٥ جاء النص كما يلي:
ماذا الوقوف، ماذا التواني، ثم ذكر بيتاً من الشعر:

ماذا الوقوفُ على نارٍ وقد خمدت ... يا طالما أُوْقِدَتْ في الحرب نيرانُ

وليس كذلك في بقية المخطوطات.
وقد ذكر هذا البيت السيوطي ولم يَعْزُه، ولم يذكره البغدادي، وأثبته مبارك على أنه شاهد من شواهد المصنف. انظر شرح السيوطي/٧١١ ولم يذكره أحد من أصحاب الحواشي التي بين يديّ في هذا الموضع، ولعل المصنف ما أراد ذكر البيت، وإنما التمثيل بهذه الجملة.

(٦) في طبعة مبارك والشيخ محمد «والثاني»، وفي المخطوطات بغير الواو.

(٧) في م/١ و٢ و٥ «استفهاميّة» وهي كذلك في طبعة الشيخ محمد ومبارك، وفي م/٣ و٤ «استفهاماً» وقد أثبتُّها كذلك على نسق ما تقدَّم في الوجه الأول.

(٨) قوله: «رضي الله عنه» مثبت في المخطوطات ما عدا م/٣، وهو غير مثبت في المطبوع.

(٩) قوله: ماذا يحاول: المحاولة: استعمال الحيلة، والحذق في تدبير الأمور، والنَّحْب: النَّذْر، أي أَهُوَ نَذَرَ نَذْرَه على نَفْسه فرأى أنه لا بُدَّ من فِعْله أم هو ضلال وباطل أمره.

=

أَلَا تَسْأَلانِ المرءَ ماذا يحاولُ ... أَنَحْبٌ فيُقْضَى أم ضلالٌ وباطلُ

فـ «ما» مبتدأ، بدليل إبداله[١] المرفوعَ منها، وذا[٢]: موصول[٣]، بدليل افتقاره للجملة[٤] بعده.

وهو أرجح[٥] الوجهين في: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوُ﴾[٦] فيمن رفع[٧] «العفوَ»

= والشاهد فيه مجيء «ما» استفهاماً، وهي مبتدأ، وذا: اسم موصول خبر «ما»، ويحاول: صلة الموصول والتقدير: ما الذي يحاول...

انظر شرح البغدادي ٢٢٦/٥، وشرح السيوطي/٧١١، وسيبويه ٤٠٥/١، وأمالي ابن الشجري ١٧١/٢، ٣٠٥، شرح المفصّل ١٤٩/٣، و٢٤/٤، والخزانة ٣٣٩/١، ٥٥٦/٢، والعيني ٧/١، ٤٤٠، شرح الأشموني ١٢٠/١، شرح ابن عقيل ٧٦/١، أوضح المسالك ١١٣/١، الديوان/٢٥٤، البحر ١١٩/١، كتاب الشعر للفارسي/٣٨٩.

(١) وهو قوله: أَنَحْبٌ...

(٢) في أمالي ابن الشجري ٣٠٥/٢ «والخامسة: استعمالهم ذا بمعنى الذي، وذلك إذا أوقعوه بعد «ما» الاستفهامية كقولك: ماذا صنعت؟ وماذا معك؟ تريد: ما الذي صنعت، وما الذي معك. هذا مذهب سيبويه وفاقاً للكوفيين، ومنه في الشعر قَولُ لبيد...».

(٣) في م/٥ «موصولة».

(٤) وهي جملة «يحاول» فهي صلته. والعائد محذوف، والتقدير: ما الذي يحاوله.

(٥) أي جعل «ما» في الآية اسم استفهام، وذا: اسماً موصولاً خبراً عن ما. والوجه الثاني المرجوح هو جعل ماذا كلها استفهاماً في محل نصب مفعول به للفعل ينفقون، أي: ينفقون أيَّ شيء...

(٦) الآية: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ سورة البقرة ٢١٩/٢.

(٧) - قرأ أبو عمرو وابن كثير في الرواية الثانية عنه، والحسن وقتادة وابن أبي إسحاق والجحدري واليزيدي «العفوُ» بالرفع على جعل «ما» استفهاماً، وذا: موصولاً، وجاء الجواب مرفوعاً على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: الذي ينفقونه العفو. =

أي: الذي(١) ينفقونه العفو؛ إذ الأصل(٢) أن تُجاب الاسميّةُ بالاسميّة، والفعليةُ(٣) بالفعلية.

- **الثالث**(٤): أن يكون «ماذا» كُلُّه استفهاماً على التركيب، كقولك: «لماذا جئت؟»(٥) وقوله(٦):

يا خُزْرَ تغلبَ ماذا بالُ نسوتكم [لا يستفقن إلى الدَّيْرَيْنِ تَحْنانا]

= - وقرأ ابن كثير في رواية وعاصم وحمزة والكسائي وابن عامر ونافع وأبو جعفر وشيبة «العفوَ» بالنصب على جعل «ماذا» اسماً واحداً، وهو مفعول مقدَّم أَيْ: أيَّ شيء ينفقون، فوقع الجواب منصوباً بفعل مقدَّر أَيْ: أنفِقُوا العفوَ.

انظر البحر ١٥٩/٢، وشرح الشاطبية/١٦١، والإتحاف/١٥٧، والنشر ٢٢٧/٢، والكشاف ٢٧٣/١، ومعاني الزجاج ٢٩٣/١، والرازي ٤٩/٦ والطبري ٢١٦/٢، وحجة الفارسي ٢/ ٢٣٨، السَّبعة/ ١٨٢، ومعاني الأخفش ١٧٢/١، والمراجع كثيرة. وانظر في ذلك كتابي «معجم القراءات».

(١) أي: فالعفو خبر «الذي».

(٢) الجملة الاسمية هنا هي كون ما: مبتدأ، وذا موصولاً خبراً، وجاء الجواب جملة اسمية على قراءة الرفع على جعل العفو خبر مبتدأ محذوف.

(٣) والجملة الفعلية هنا على قراءة النصب على جعل «ماذا» مفعولاً مقدَّمًا لينفقون، فيجيء الجواب جملة فعلية أي: أنفِقُوا العفوَ.

(٤) أي من الأقوال في «ماذا».

(٥) ويكون «ماذا» اسم استفهام في محل جَرٍّ باللام، والجار والمجرور متعلِّقان بالفعل بعده.

(٦) البيت من قصيدة لجرير هجا بها الأخطل.

وخُزْر جمع أَخْزَر، وهو الذي في عينه ضِيق وصِغَر، وهذا وصف العَجَم، فكأنه نسبه إليهم، وأخرج نسبه من العرب، وهو من الأوصاف الشنيعة، وذهب ابن جني إلى أنه أراد بالخُزْر الخنازير. =

وهو أرجح الوجهين في الآية[١] في قراءة غير أبي عمرو[٢] «قُلِ العفوَ» بالنصب، أي: ينفقون العفوَ.

- **الرابع**: أن يكون «ماذا» كُلُّه اسمَ جنس[٣] بمعنى «شيء»، أو موصولاً بمعنى «الذي»، على خلافٍ في تخريج قول الشاعر[٤]:

دَعِـي مـاذا عـلمـتِ سـأتّـقـيـهِ　　ولـكـنْ بـالـمـغـيَّـبِ نَـبِّـئـيـنـي

= لا يستفقن: من استفاق من سُكره إذا صَحَا، وإلى الديرين: متعلّق بـ «تحنانا»، وتحناناً: تمييز، وقيل: مفعول لأجله، وهو مصدر كالحنين بمعنى الشوق، والدَّيْرَيْن: مثنى دَيْر، وهو خان النّصارى.

والشاهد في البيت أنّ «ماذا» كُلَّه استفهام مُرَكَّب في محل رفع مبتدأ، وبالُ: خبره. وتعقَّب الدماميني المصنف بأنه لا يتعيّن ذلك، ويجوز أن تكون «ما» استفهامية، وذا موصولاً، وصدر الصلة محذوفاً: أي ما الذي هو حال نِشوتكم. ورَدَّه البغدادي بقول أبي علي في الحجة «إنما قوله: ماذا بالُ نسوتكم بمنزلة: ما بالُ نِسوتكم، فاستعملوا ماذا استعمال ما من غير أن ينضمّ إليها ذا...». انظر شرح البغدادي ٢٢٨/٥، وشرح/٧١١، وهمع الهوامع ٢٩٠/١، والديوان/٥٩٨، والحجة ٣١٧/٢ - ٣١٨، البحر ١١٩/١.

(١) آية سورة البقرة المتقدِّمة. وقوله أرجح الوجهين على جعل «ماذا» كلها استفهاماً، وقد بينت ذلك من قبل، والوجه الثاني على جعل ما: استفهاماً، وذا: موصولاً، ورَجّح الوجه الأول لتُجاب الجملة الفعلية بمثلها، وقد تقدَّم.

(٢) ذكرت هذه القراءة مع قراءة الرفع قبل قليل.

(٣) ليس المراد اسم الجنس الاصطلاحي، بل المراد أنه اسم جنس تحته أنواع...

(٤) ذكر البغدادي أن البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يُعْرَف أصحابُها، وزعم العيني وتبعه السيوطي أنه من قصيدة للمثقب العبدي، وهذا لا أصل له، وإن كان الروي والوزن متفقين. وقصيدة المثقب رواها جماعة منهم: المفضل الضبي في المفضليات، وأبو علي في أماليه، =

فالجمهور على أنّ «ماذا»[١] كلَّه مفعولُ «دَعِي»[٢]، ثم اُختُلِف، فقال السيرافي وابن خروف: موصول[٣] بمعنى الذي[٤]، وقال الفارسي[٥]: نكرة بمعنى شيء، قال: «لأنّ التركيب ثبت في الأجناس[٦] دون الموصولات».

= وليس هذا البيت فيها ولم يَعْزُه أحد من خدمة الكتاب.
ونَسَبَهُ العيني لسحيم بن وثيل، ثم قال: وأوئل القصيدة للمثقب العبدي، وفيها أبيات لأبي زبيد الطائي.
ونسبه بعضهم لأبي حَيّة النميري.
والشاهد في البيت أنّ «ماذا» الواقعة فيه فيها خلاف بين النحويين، هل هي مع «ما» اسم واحد، وهل هي بمعنى الذي أو أنها نكرة، ويوضح هذا الخلاف المصنّف فيما يأتي.
انظر شرح البغدادي ٥/٢٣٠، وشرح السيوطي/٧١٤، الجنى الداني/٢٤١، والخزانة ٢/٥٥٤، والعيني ١/١٩١ - ١٩٤، ٤٨٨، وهمع الهوامع ١/٢٩١، والكتاب ١/٤٠٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٤٧٩، والارتشاف ١٠٠٩، واللسان/ ذوا، أبى، الحجة للفارسي ٢/٣١٧. ومعاني الزجاج ١/٢٨٨، والبحر ١/١١٩، ومعاني الأخفش ١/٥٣، ١٧٢.

(١) في م/٥ «ما».

(٢) فهو في محل نصب. أي: دعي الذي علمت. وذهب أبو حيان إلى أنّ استعمالها على هذا الوجه قليل. انظر الهمع ١/٢٩١.

(٣) في نسخة الشيخ محمد «ما: موصول...». وهو غير الصواب.

(٤) قال سيبويه: «وأما إجراؤهم «ذا» مع «ما» بمنزلة اسم واحد فهو قولك: ماذا رأيت؟ فتقول: خيراً»، كأنك قلت: «ما رأيت...». الكتاب ١/٤٠٥.

(٥) نص أبي علي في الحجة ٢/٣١٧ قال: «كأنه قال: دَعِي شيئاً علمتِ...».
وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٥/٢٣٢ وفي الارتشاف ١٠١ «دعي الذي علمت».

(٦) مثل ابن عِرْس.

وقال ابن عصفور[١]: «لا يكون[٢] «ماذا» مفعولًا لـ «دَعي»؛ لأنّ الاستفهام له الصدر[٣]، ولا لـ «علمتِ»؛ لأنه لم يُرِد أن يستفهم عن معلومها[٤] ما هو، ولا لمحذوفٍ[٥] يفسّده «سأتّقيه»؛ لأن «علمتِ» حينئذٍ لا[٦] مَحَلَّ لها، بل «ما»[٧] استفهام[٨] مبتدأ، وذا: موصول خبر، و«علمتِ»: صلة، وعُلِّق «دعي» عن العمل بالاستفهام» انتهى.

---

(١) نص ابن عصفور في كتابه «شرح جمل الزجاجي» ٤٧٩/٢.
وصورة النصّ: «فلا يُتَصَوَّر في «ماذا» أن تكون بتقدير اسم واحد؛ لأنه لو كان كذلك لم يَخْلُ أن يكون منصوباً بدَعِي، أو بَعلِمْتِ، أو بفعل مضمر يفسِّره سأتقيه، وباطل أن يكون منصوباً بدعي؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، وباطل أن يكون منصوباً بعلمت؛ لأنه لا يريد أن يستفهم عن معلوم، وباطل أن يكون منصوباً بفعل مضمر يفسِّره سأتقيه؛ لأنه يكون إذ ذاك لِعَلِمت موضع من الإعراب، فلم يبق إلّا أن يكون مبتدأً وخبراً قد عُلِّق عنه دعي، كأنه قال: دعي أيَّ شيء الذي علمت فإني سأتقيه، والمضمر الذي في سأتقيه عائداً على ذا». وانظر الخزانة ٥٥٥/٢.
وتَعَقَّبَه أبو حَيّان في الارتشاف/ ١٠١٠ فقال: «وزعم ابن عصفور أنّ هذا الاستعمال لا يصحُّ، وتأوّل البيت، وخالف الناس قاطبة في فهم ذلك عن سيبويه...».

(٢) في م/٣ وطبعة الشيخ محمد ومبارك «لا تكون».

(٣) فلا يعمل فيه ما قبله.

(٤) أي ليس النص على الاستفهام: ماذا علمت؟

(٥) أي ولا يكون مفعولاً لفعل محذوف يفسِّره الفعل المذكور بعده وهو سأتّقيه.
وفي م/٥ «المحذوف».

(٦) أي لا وجه لها لأن المعنى حينئذٍ سأتقي أيّ شيء سأتقيه، فجملة «علمت» عندئذٍ لا محل لها. وانظر الدسوقي ٣٠١/١.

(٧) في طبعة الشيخ محمد ومبارك ومتن الأمير والدسوقي «اسم استفهام» ولفظ «اسم» غير مثبت في المخطوطات التي بين يَدَيّ.

(٨) وبذلك بقيت له الصدارة، إذ ليس عاملاً فيه ما قبله وهو «دعي»، ولا ما بعده وهو «علمت».

ونقول: إذا قدّرت «ماذا» بمعنى الذي[١]، أو بمعنى شيء[٢] لم يمتنع[٣] كونُها مفعولَ «دعي».

وقوله[٤]: «لم يُرِدْ أن يستفهم[٥] عن معلومها» لازم له إذا جعلت «ماذا» مبتدأ وخبراً[٦]، ودعواه تعليق «دعي» مردودةٌ بأنها ليست[٧] من أفعال القلوب، فإنْ قال: إنما أردْتُ[٨] أنه قدَّرَ الوقفَ على «دعي»، فٱستأنفَ ما بعده[٩] رَدّه قولُ الشاعر: «ولكنْ»؛ فإنها لا بُدّ أن يُخالِف ما بعدها ما قبلها، والمُخالِفُ هنا «دعي»[١٠]، فالمعنى دعي كذا، ولكن ٱفعلي كذا، وعلى هذا فلا يصحُّ

---

(١) على رأي الجماعة ومنهم سيبويه.

(٢) على رأي الفارسي في أنها نكرة بمعنى شيء.

(٣) لم يمتنع ذلك لأن «ماذا» ليست للاستفهام، فإنها على هذا يعمل فيها ما قبلها، وبذلك يبطل قولُ ابن عصفور في رَدّ هذا التوجيه.

(٤) أي قول ابن عصفور.

(٥) في م/١ و٢ و٣ «يستفهمها».
وفي نص ابن عصفور «أن يستفهم عن معلوم» كذا في شرح الجمل.

(٦) أي المعنى: دعي أيَّ شيء الذي علمت، أي: أيّ شيء معلوم لك. دسوقي ١/٣١.

(٧) الفعل «دعي» ليس من أفعال القلوب، فلا يُعَلَّق عن العمل.

(٨) النص في م/٤ «فإن قال: إنما أردت بالتعليق أنه...» بزيادة التعليق على ما هو مثبت في بقية المخطوطات، وهو من زيادات الناسخ على جهة التفسير والتوضيح.

(٩) وهو قوله: «ماذا علمت».
وجعل بذلك الوقف على «دعي» على أنه نوع من التعليق، وهو لا يحتاج إلى أن يكون على هذا من أفعال القلوب.

(١٠) فلو قدّرت الوقف على «دعي» لما بقي مخالف قبل «لكن» لما بعدها.

استئناف[(١)] ما بعد «دَعِي»؛ لأنه لا يُقال[(٢)]: من في الدار فإنني أكرمه، ولكنْ أخبرني عن كذا.

- **الخامس**[(٣)] أن تكون «ما» زائدة[(٤)]، و«ذا» للإشارة كقوله[(٥)]:

أَنَــوْراً سَــرْعَ مــاذا يــا فَــروقُ　　[وحَبْلُ الوصل منتكِثٌ حذيقُ]

أَنَوْراً - بالنون - أي أَنِفاراً، وسَرْعَ: أصله بضم الراء فَخُفِّفَ، يقال: سَرُعَ

---

(١) بل لا يصح الوقف على «دعي».

(٢) لا يقال هذا لأنّ ما بعد «لكن» وهو «أخبرني» عن كذا ليس مخالفاً لما قبلها، وهو قوله: مَن في الدار فإنني أكرمه.

(٣) أي مما قيل في «ماذا».

(٤) وهي على هذا حرف.

(٥) عُزي هذا الشعر لزغبة الباهلي، ولمالك بن زغبة الباهلي، ولجَزْء بن رياح الباهلي.
وذكر السيوطي أنه وقف على القصيدة بتمامها في «الأصمعيات»، وعزاها لأبي شقيق الباهلي، واسمه جزء بن رياح الباهلي، قالها في يوم أرمام، والنص عند السيوطي «واسمه جرد بن رباح»، وذكر أنّ هذا البيت مطلع القصيدة، ثم ذكر بعده بيتين آخرين منها.
والقصيدة ليست في الأصمعيات، وما جرت عادة البغدادي أن يترك مثل هذا الخبر من غير تحقيق.
وقوله: أَنَوْراً: أَيْ: أنفاراً، يقال: امرأة نَوار ونسوةٌ نور، إذا كانت تنفر من الريبة، ومما يُكره. ونَوْراً: تمييز مقدّم على عامله.
وقوله: سَرْعَ: أراد سَرُعَ ماذا، فخفف بحذف الضمة من عين الفعل، وفَرُوق: أي هذه المرأة سُمِّيت كذلك لفراقها من الريب.
والمنتكث: من نكثت العهد إذا نَقَضْتُه، والحذيق: المقطوع، من حَذِق الشيءَ إذا قطعه.
والشاهد في البيت مجيء «ما» زائدة، وذا: اسم إشارة.
وانظر شرح البغدادي ٢٣٣/٥، وإصلاح المنطق ٣٥، ١٢٦، وشرح السيوطي/٧١٤.
واللسان والتاج/نور، سرع، والتهذيب/حذق ٣٥/٤.

ذا خروجاً، أي أَسْرَعَ هذا في الخروج، قال الفارسي[١]: «يجوزُ كونُ «ذا» فاعلَ «سَرُعَ»، و«ما» زائدة، ويجوز كون «ماذا» كُلِّه اسماً[٢]، كما في قوله[٣]:

دعي ماذا علمت ... ...[٤]
... ...

- **السادس**[٥]: أن تكون «ما» استفهاماً، و«**ذا**» زائدة، أجازه جماعة، منهم ابنُ مالك[٦] في نحو: «ماذا صنعت»، وعلى هذا التقدير[٧] فينبغي وجوبُ حَذْفِ الألف في نحو[٨]: «لِمَ ذا جئت»، والتحقيق أن الأسماء[٩] لا تُزاد.

---

(١) انظر الحجة ٣١٦/٢.

(٢) وذهب الدماميني إلى أن الأحسن من هذين التخريجين أن يكون: نوراً مصدراً منصوباً بفعل محذوف، وتقديره أَثَرْتُ نوراً، وسرع فعلاً ماضياً مسنداً إلى ضمير عائد على «نوراً»، والجملة صفته، وماذا مبتدأ، والخبر، والاستفهام تعجبي أو إنكاري. الشمني ٧٨/٢.

(٣) تقدّم قبل قليل. وانظر الحجة للفارسي ٣١٧/٢.

(٤) في المطبوع تتمة الصدر سأتقيه، وهو غير مثبت في المخطوطات.

(٥) أي من الأوجه المنقولة في «ماذا».

(٦) قال ابن مالك: «واجعل كذا و:ذا... ونبّهت على أن ذلك لا يكون إلا مع الاعتداد بذا وعدم إلغائها، وأن ذلك لا يكون أيضاً إلا بعد «ما» أو «من» المستفهم بهما، فيقال: ماذا صنعت؟ وماذا لقيت؟

فتكون «ما» و«من» استفهاميتين، وذا: إما بمعنى الذي، وإمّا مُلْغَى». شرح الكافية الشافية/ ٢٨٢، وانظر رصف المباني/١٨٦ - ١٨٧، والجنى الداني/٢٤٢.

(٧) وهو جعل «ذا» زائدة.

(٨) ووجوب حذف الألف على ما تقدَّم فيما إذا دخل حرف جر على «ما» الاستفهامية؛ إذ «ذا» هنا زائدة.

وما ذهب إليه المصنّف لا يُعْتَرَضُ به على ابن مالك، فإنّ «ذا» مع زيادتها جعلت الألف من «ما» وسطاً بهذا التركيب، وذلك يحول دون حذف الألف.

(٩) هذا رَدٌّ للوجهين: الخامس والسادس في «ماذا».

- **النوع الثاني**[١]: **الشرطية**، وهي نوعان:

- **غير زمانيَّة**[٢] نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾[٣]، ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾[٤]، وقد جُوِّزت[٥] في: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾[٦]، على أنَّ الأصل وما يكن، ثم حُذِف فعلُ الشرط،

= فقد ذكر في الخامس أنّ «ما» زائدة، وذكر في السادس هنا زيادة «ذا»، وكلّ من «ما، وذا» اسم، ولما كانت الأسماء لا تُزاد بَطَلَ ما ذهب إليه ابن مالك والفارسي وغيرهما في هذين الوجهين.

(١) ذكر من قبل أن النكرة المتضمنة معنى الحرف على نوعين: الاستفهامية، وتقدَّمت، وهو يذكر الآن النوع الثاني من هذين في «ما».

(٢) أي غير مقيّدة بزمان مُحَدّد، وهو الغالب في «ما» الشرطية، ويتضح المراد أكثر من هذا عند حديثه عن الزمانية بعد قليل.

(٣) الآية: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُوْلِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ سورة البقرة ١٩٧/٢.

(٤) الآية: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة البقرة ١٠٦/٢.

(٥) أي الشرطيّة.

(٦) تتمة الآية: ﴿... ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ﴾ سورة النحل ٥٣/١٦، والذي جوّز كون «ما» شرطية في الآية الحوفي والفراء، وعزاه ابن الشجري في أماليه ٢٣٦/٢ إلى بعض البغداديين قال الفراء: «ما: في معنى جزاء، ولها فعل مضمر كأنك قلت: ما يَكُنْ بكم من نعمة فمن الله؛ لأن الجزاء لا بدّ له من فعل مجزوم، إن ظهر فهو جزم، وإن لم يظهر فهو مضمر كما قال الشاعر:

إن العقل في أموالنا لا نضِق بها		ذراعاً وإنْ صبراً فنعرِف للصبر =

كقوله[1]:

إِنِ العقلُ في أموالنا لا نضِقْ بها ذِراعاً وإنْ صَبْراً فَنَصْبِر للصَّبْرِ

أي: إن يكن العقل، وإن نُحْبَسْ حَبْسًا.

= وانظر البحر ٥٠٢/٥ فقد تَعقّب الفراء بقوله: «وهذا ضعيف جداً؛ لأنه لا يجوز حذفه إلا بعد إنْ وحدها في باب الاشتغال، أو متلوّة بما النافية، مدلولاً عليه بما قبله نحو قوله:

فطلِّقْها فلست لها بكفء وإلَّا يَعْلُ مَفْرِقَك الحُسامُ»

أي وإلا تطلّقها...».

وفي النص تحريف صوابه: أو متلوّة بلا النافية.

(١) هذا من أبيات لهدبة بن الخشرم قالها عند معاوية، وذلك أن هدبة قتل ابن عمه زيادة بن زيد، فرفع أخوه عبدالرحمن بن زيد الأمر إلى والي المدينة، فكره الحكم بينهما وأرسلهما إلى معاوية، فقال معاوية لهدبة ما تقول: قال هدبة: أتحب أن يكون الجواب شعراً أم نثراً؟ قال: بل شعراً فإنه أنفع، فأنشده هدبة أبياتاً، ولما وصل إلى هذا البيت قال له معاوية: أراك أقررت يا هدبة، قال: هو ذاك...

والعقل: الدية. قال الأصمعي: سُمّيت عقلاً تسمية بالمصدر؛ لأن الإبل كانت تُعْقَلُ بفناء وليّ القتيل.

وضاق بالأمر ذَرْعاً وذِراعاً عجز عن احتماله.

وفي البيت رواية: فإن تك في أموالنا... وهي الرواية عند سيبويه.

والشاهد في البيت أنّ فعل الشرط محذوف، أي: إن يكن العقل، وإن نحبس حبساً.

قال ابن الشجري: «أراد إن يكن العقل أي إن تكن الديّة، وقوله: وإن صبراً أي: وإن نصبر صبراً بمعنى نحبس حبساً...».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٣٤/٥، وشرح السيوطي/٢٣٦، ٧١٥، والكتاب ١٣١/١، وأمالي الشجري ٢٣٦/٢، ومعاني الفراء ١٠٥/٢، والرواية فيه: «فنعرف للصبر». وكذا جاءت الرواية عند الطبري ٨٢/١٤ فقد نقل نص الفراء، وعزاه إلى بعض الكوفيين.

والأرجح في الآية أنها[١] موصولة[٢]، وأنّ الفاء داخلة على[٣] الخبر، لا[٤] شرطية، والفاء داخلة على الجواب[٥].

- **وزمانية**[٦]، أثبت ذلك الفارسي وأبو البقاء وأبو شامة وابن بَرّي[٧] وابن مالك[٨]، وهو ظاهر في قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسۡتَقَـٰمُواْ لَكُمۡ

---

(١) وذكر هذا الفراء أيضاً انظر معاني الفراء ١٠٥/٢، والبحر ٥٠٢/٥.
قال أبو حيان: «وما موصولة، وصلتها «بكم» والعامل فيه الاستقرار أي: وما استقر بكم، ومن نعمة. تفسير لما، والخبر فمن الله، أي فهي من قِبَلِ الله».

(٢) ما: مبتدأ، والخبر: فمنَ اللّهِ.

(٣) عِلّة جواز ذلك شبه المبتدأ وهو الموصول بالشرط.

(٤) أي ليست ما شرطية على ما ذهب إليه الفراء والحوفي.

(٥) في م/٣ زيادة «وعلى كل منهما ففي الآية إشكال» وهي زيادة ليست في بقية المخطوطات.

(٦) وهو النوع الثاني من نَوْعَي الشرطية.

(٧) هو عبدالله بن بَرّي بن عبدالجبار أبو محمد المقدسي المصري النحوي اللغوي، قرأ كتاب سيبويه على محمد بن عبدالله الشنتريني، وتصدَّر للإقراء بجامع عمرو، وكان قيّماً بالنحو واللغة والشواهد، ثقة، صنَّف اللباب في الردّ على ابن الخشاب في رَدّه على الحريري في دُرَّة الغواص، والرد على الحريري في دُرَّة الغواص، وله حواشٍ على الصحاح، كانت ولادته سنة ٤٩٩هـ، ومات سنة ٥٥٢. انظر بغية الوعاة ٣٤/٢.

(٨) ذهب ابن مالك إلى أن جميع النحويين يجعلون ما ومهما مثل «مَن» في لزوم التجرد عن الظرفية، مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب. ثم احتج لذلك بثمانية شواهد لمجيء «ما» شرطية ظرفية.
انظر شرح الكافية الشافية/١٦٢٥ - ١٦٢٧.
ونقل نص ابن مالك ابنُ عقيل في شرح التسهيل ١٤٢/٣، وانظر البحر ١٢/٥ - ١٣، وقال السيوطي: «ولا ترد ما ولا مهما للزمان، وقيل تردان له، وجزم به الرضي، قال نحو: ما تجلس من الزمان أجلس فيه...» الهمع ٣١٨/٤. =

﴿فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ﴾[١]، أي: استقيموا لهم مُدَّة استقامتهم لكم، ومحتمل[٢] في: ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾[٣]،

= ونص الرضي: «وقد جاء ما ومهما ظرفي زمان تقول: ما تجلس أجلس، ومهما تجلس أجلس، أي: ما تجلس من الزمان أجلس فيه» شرح الكافية ٢٥٣/٢.

(١) الآية: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ رَسُولِهِۦٓ إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۖ فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ سورة التوبة ٧/٩.

ورد الدماميني ما ذهب إليه المصنّف هنا، فهو لا يسلِّم ظهور الزمانية الشرطية، بل هي محتملة للزمانية، وللمفعول المطلق على حَدّ سواء، فيحتملَ أن يكون التقدير: أيّ زمن استقاموا وأيّ استقامة، وقوله: استقيموا لهم مُدّة استقامتهم يقتضي أنها مصدرية ظرفية لا شرطية زمانية. انظر الشمني ٧٨/٢.

وذكر الشمني أن وجود الفاء في «فاستقيموا» علامة الشرطية، والمصدرية الزمانية لا تحتاج إلى الفاء، وأن ابن هشام قصد الردّ على أبي حيان شيخه؛ إذ ذهب إلى أن ما مصدرية ظرفية، وليست شرطية. وانظر البحر ١٢/٥، فقد ذكر هذا أبو حيان، وذكر أنه أجاز ابن مالك في المصدرية الزمانية أن تكون شرطية وتجزم.

(٢) أي: «ما» في الآية تحتمل أن تكون شرطية، ويجوز أن تكون موصولة.

(٣) الآية: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا۟ بِأَمْوَٰلِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ ۚ فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَٰضَيْتُم بِهِۦ مِنۢ بَعْدِ ٱلْفَرِيضَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ سورة النساء ٢٤/٤.

قال أبو حيان: «وما: ... مبتدأ، ويجوز أن تكون شرطية، والخبر الفعل الذي يليها، والجواب فآتوهن، ولا بُدَّ إذ ذاك من راجع يعود على اسم الشرط، فإن كانت «ما» واقعة على الاستمتاع فالراجع محذوف تقديره: فآتوهن أجورهن من أجله، ... وإن كانت «ما» واقعة على النوع المستَمْتَع به من الأزواج فالراجع هو المفعول بآتوهن، وهو الضمير، ويكون أعاد أولاً في «به» =

إلّا أنّ «ما» هذه مبتدأة[١] لا ظرفية[٢]، والهاء[٣] من «به» راجعة إليها، ويجوز فيها الموصولة[٤]، و[٥] «فآتوهُنَّ»[٦] الخبر، والعائد محذوف، أي: لأجله، وقال[٧]:

فما تكُ يا بنَ عبدِ الله فينا　　فلا ظُلْماً نخافُ ولا افتقارا

استدلّ به ابنُ مالكٍ على مجيئها[٨] للزمان، وليس بقاطع؛ لاحتماله

= على لفظ «ما» وأعاد على المعنى في «فآتوهن»..» البحر ٢١٨/٣.
وانظر البيان ٢٥٠/١، والتبيان /٣٤٧، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٩٠/٣ - ٩١.

(١) أي «ما» شرطية، وليس فيها معنى الزمان.

(٢) في م/٢ و٣ و٤ «لا ظرف».

(٣) كذا عند العكبري في التبيان/٣٤٧.

(٤) كذا في المخطوطات ما عدام/٢، وفي المطبوع «الموصولية». والموصولة «ما» في محل رفع مبتدأ، وجملة «استمتعتم» صلة لها.

(٥) كذا بقية النص عند العكبري.

(٦) في م/٥ «فآتوهُنّ أجورهن».

(٧) البيت للفرزدق. وذكر مبارك أنه لم يقف على قائله، وقد أنشده الفرزدق في مدح أمير البصرة الجراح بن عبدالله.
وروايته عند ابن مالك «وماتك» بالواو، وهو كذلك في الديوان.
والشاهد فيه أن «ما» زمانية، بمعنى: أيّ زَمَنٍ...
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٣٧/٥، وشرح السيوطي/٧١٥، وشرح الكافية الشافية/١٦٢٦، الديوان ١٩٣/١.

(٨) نقل أبو حيان في شرح التسهيل ما استشهد به ابن مالك من مجيء «ما» للزمان، ثم قال: «وقد رَدّ على المصنّف دعواه أن ما ومهما يكونان ظرفين في الشرط ابنُه بدر الدين، فكفانا الردَّ عليه، فقال: لا أدري في هذه الأبيات حجة؛ لأنه كما يصح تقدير ما ومهما بظرف زمان كذلك يصح تقديرها بالمصدر، على معنى: أي كونٍ قصير أو طويل تكون فينا...» انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٣٨/٥، وشرح التسهيل لابن عقيل ١٤٢/٣.

للمصدر[١]، أي المفعول المطلق، فالمعنى: أيَّ كونٍ تكنْ[٢] فينا طويلًا أو قصيراً.

وأما أوجه الحرفيّة[٣]:

- **فأحدها**: أن تكون نافية، فإن دخلت على الجملة الاسمية أعملها[٤] الحجازيون، والتهاميّون، والنجديون عملَ «ليس» بشروط[٥] معروفة، نحو:

---

(١) في م/٢ «المصدر».

(٢) في م/٣ و٤ «تكون».
وكلا الوجهين صحيح، فقد ذكر أبو حيان أن المصدرية يجوز أن تكون عند ابن مالك شرطية وتجزم، ونقلتُ هذا قبل قليل من البحر ١٢/٥، وانظر حاشية الدسوقي ٣٠٣/١.

(٣) ذكر في أول حديثه عن «ما» أنها على نوعين: اسمية وحرفية.

(٤) قال الزمخشري: «وإعمال «ما» عمل «ليس» هي اللغة القدمى الحجازية، وبها ورد القرآن» الكشاف ١٣٥/٢.
وانظر الخصائص ٢٦٠/٢، وهمع الهوامع ١١٠/٢، ورصف المباني/٣١٠، والجنى الداني/ ٣٢٢، وأمالي الشجري ٢٣٩/٢.
وهي عند تميم غير عاملة، وما بعدها مبتدأ وخبر.

(٥) ونذكر بهذه الشروط باختصار وهي كما يأتي:
الأول: تأخُّر الخبر، فلو تقدَّم بطل عملها. هذا مذهب الجمهور. وأجاز التقدم بعضهم ومنهم الجرمي.
الثاني: بقاء النفي، فإذا انتقض بإلّا بطل العمل.
الثالث: فَقْدُ «إنْ» فلو جاءت «إنْ» بعد «ما» بطل عملها.
الرابع: ألّا يتقدّم من معمول خبرها غير ظرف أو جار ومجرور، فإن تقدّم غيرهما بطل العمل نحو: ما طعامَك زيدٌ آكلٌ.
وزاد بعضهم شرطين آخرين. **أحدهما**: ألا تؤكَّد بمثلها نحو: ما ما زيد قائم، فإن أُكِّدَت وجب الرفع، **والثاني**: ألا يُبْدَل من الخبر بَدَلٌ مصحوبٌ بإلّا نحو: ما زيد شيء إلّا شيء لا يُعْبَأ به.

=

﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[١]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[٢]، وعـن عـاصـم[٣] أنـه رفـع[٣] «أمهاتهم» على التميميّة[٤].

ونَدَرَ تركيبُها[٥] معَ النكرةِ تشبيهاً لها بـ «لا»،

= انظر همع الهوامع ١١٠/٢ وما بعدها، والجنى الداني/٣٢٢ - ٣٢٩، وأمالي الشجري ٢٣٩/٢، والارتشاف/١١٩٧.

(١) الآية: ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا وَءَاتَتْ كُلَّ وَٰحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ سورة يوسف ٣١/١٢.

(٢) الآية: ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ ٱلْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ سورة المجادلة ٢/٥٨.

(٣) قراءة الجمهور «أمهاتِهم» بالنصب على لغة الحجاز، وهي رواية حفص عن عاصم بن أبي النجود، ولم يَرْوِ هذه القراءة عن عاصم غيره، وروى المفضل بن محمد بن يعلى الضبي عن عاصم أنه قرأ «أمهاتُهم» بالرفع على لغة تميم، وما مهملة غير عاملة، وقرأها على الرفع أيضاً أبو معمر والسلمي.

انظر البحر ٢٣٢/٨، والسبعة/٦٢٨، ومختصر ابن خالويه/١٥٣، والكشاف ٢٠٦/٣، والقرطبي ٢٧٩/١٧، ومعاني القرآن للزجاج ١٠٨/٣، و ١٣٤/٥، وإعراب ثلاثين سورة/٥٢، والبيان ٤٢٦/٢، وأمالي الشجري ٢٣٩/٢، والرازي ٢٥٥/٢٩، والتبيان للطوسي ٥٤٠/٩.

والمراجع كثيرة، وانظر في ذلك كتابي «معجم القراءات».

(٤) أي على لغة تميم، حيث تكون «ما» مهملة لا عمل لها، وهن: مبتدأ، وأمهاتهم: خبر.

(٥) قل تركيبها مع نكرة بعدها تكون عاملة فيها كعمل «لا» النافية للجنس.

قال أبو حيان: «وبناء النكرة مع ما تشبيهاً بلا نحو: ما بأسَ عليك، شاذ لا ينقاس» الارتشاف/١٢٠٥.

كقوله[١]:

وما بأسَ لو رَدَّتْ علينا تحيّةً قليلٌ على مَن يَعْرِفُ الحقَ عابُها

وإن دخلت على الفعليّة لم تعمل[٢]، نحو: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ﴾[٣]، فأمّا ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ﴾[٤]، ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾[٤]، فـ«ما» فيهما[٤] شرطية؛ بدليل الفاء[٥] في

(١) قائله غير معروف. وذكروا أنه أنشده الأخفش.

والعاب: العيب، والبأس: الشدة. وقليل خبر مقدَّم، وعابُها: مبتدأ مؤخر. والرواية في الارتشاف: قليلاً، وكذا في التذكرة.

قال أبو حيان في التذكرة: «بنى بأس مع «ما» كما بناها مع «لا»، وهذا قليل لم نره إلا في هذا البيت».

وفي الضرائر لابن عصفور «فحكم لـ «ما» بحكم «لا» بدلاً من حكمها لشبهها بها من حيث كانا حرفي نفي، فبناها مع الاسم الذي دخلت عليه كما يفعل بـ «لا» في نحو قولك: «لا رجل في الدار».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٣٩/٥، وشرح السيوطي/٧١٥، والارتشاف/ ١٢٠٦، الهمع ١١٥/٢، ضرائر الشعر/٣١٠ - ٣١١.

(٢) قوله: «لم تعمل» غير مثبت في م/٥.

(٣) الآية: ﴿لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ سورة البقرة ٢٧٢/٢.

(٤) في جزأي الآية: ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ﴾، و ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾.

(٥) الفاء في «فلأنفسكم» فهي فاء الجزاء.

الأولى، والجزم في الأولى[١] والثانية.

وإذا نَفَتِ المضارعَ تخلَّص عند الجمهور[٢] للحال، وردَّ عليهم ابنُ مالكٍ بنحو: ﴿قُلْ[٣] مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ﴾[٤]،

---

(١) كذا جاء النص في م/١ و٢ و٥ «الأولى والثانية»، وفي م/٤ «جاء كذلك ثم شطب لفظ «الأولى»، وفي م/٣ جاء «والجزم في الثانية»، ومثله في طبعة مبارك!!
وعنى بالجزم ما جرى في الجواب، أما في الأولى فقوله: فلأنفسكم، متعلّق بخبر محذوف أي فهو كائن لأنفسكم، والجملة في محل جزم جواب الشرط.
وأما في الثانية: فقد جاء جزم الجواب «يُوَفَّ» صريحاً.

(٢) قال ابن الشجري: «حكم «ما» في نفي «يفعل» حكم «ليس» في نفيها للحال دون المستقبل...» الأمالي ٢٣٩/٢.
وقال سيبويه: «وأما «ما» فهي نفي لقوله: هو يفعل، إذا كان في حال الفعل، فتقول ما يفعل» انظر الكتاب ٣٠٥/٢، والمقتضب ١٨٨/٤، والتسهيل/٥.
وذهب أبو حيان في البحر ٤٤٧/٥ إلى أنه يكثر دخول «ما» على المضارع مراداً به الحال، وتدخل عليه مراداً به الاستقبال.
وقال الرضي: «وحكم «ما» كحكم «ليس» في كونها عند الإطلاق لنفي الحال، وعند التقييد على ما قيد به».
شرح الكافية ٢٩٦/٢، وانظر ص/٢٣١ و٣٣٩.

(٣) قوله: «قل» غير مثبت في م/٥.

(٤) الآية: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِٕ نَفْسِيٓ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ سورة يونس ١٥/١٠.

وأُجيبَ[١] بأنّ شرط كونِه[٢] للحال انتفاءُ قرينةِ خلافِهِ[٣].

- **والثاني**[٤]: أن تكون مصدريّة، وهي نوعان[٥]: **زمانيّة وغيرها**.

- **فغير الزمانيّة**[٦]؛ نحو: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾[٧]،

= ورَدُّ ابن مالك أنّ دعواهم أنّ «ما» لنفي الحال ما جاء في هذه الآية، فقد اقترن الفعل «أُبَدِّل» بأنْ فصار دالاً على الاستقبال، ولا يصح أن يكون الفعل حالياً. ومن هنا جاء النفي بما للمضارع الدال على المستقبل، والتقدير ما يكون لي التبديل. وانظر رأي ابن مالك في الجنى الداني/٣٢٩.

واحتج بهذه الآية أبو حيان على الزمخشري؛ إذ ذهب إلى أن «ما» لا تدخل على مضارع إلّا وهو في موضع الحال، فذكر أنها تأتي للحال والاستقبال، واستشهد بهذه الآية.

انظر البحر ٤٤٧/٥.

(١) هذا رَدّ المرادي: «واعترض بأنهم إنما جعلوها مُخَلِّصة للحال إذا لم توجد قرينة غيرها تدل على غير ذلك». الجنى الداني/٣٢٩.

(٢) أي: المضارع المنفي بـ «ما».

(٣) والقرينة هنا موجودة، وهي «أَنْ»، وبها فُقِد شرط الدلالة على الحال.. وذهب الأمير إلى أن المراد: قصد أن أُبَدّله والقصد حال، والتبديل مستقبل. الحاشية ٦/٢، وانظر الشمني ٧٩/٢.

(٤) أي من أوجه «ما» الحرفية.

(٥) قال المرادي: «وقتيّة وغير وقتيّة.

(٦) غير الزمانية هي التي تقدّر مع صلتها بمَصدر، ولا يقدّر الوقت قبلها نحو: يعجبني ما صنعتَ، أي: صُنْعُك.

انظر الجنى الداني/٣٣١، وأمالي الشجري ٢٣٩/٢.

(٧) الآيــة: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ التوبة ١٢٨/٩.

والتقدير في الآية: عزيز عليه عنتكم، فالمصدر المؤول مبتدأ مؤخر، وعزيز خبر مقدّم، أو أن المصدر المؤول مرفوع بعزيز.

﴿وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ﴾(١)(٢)، ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾(٣)، ﴿فَذُوقُواْ بِمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَآ(٤)﴾(٥)،

---

(١) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْآيَٰتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ سورة آل عمران ١١٨/٣.
والتقدير في الآية: وَدّوا عنتكم.

(٢) آية آل عمران هذه غير مثبتة في م/٥.

(٣) الآية/ ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْـًٔا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ سورة التوبة ٢٥/٩.
ووضع مبارك الواو خارج علامة التنصيص، وأثبت الآية/١١٨ من هذه السورة وهي قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾.
والصواب ما أثبتّه، والدليل على ذلك أن المصنف ذكر الآيات متتابعات من غير إثبات للواو في غير هذا الموضع، وأما ما جاء في الآية/٢٥ من قوله «عليكم» وإثبات المصنف نص الآية «عليهم» فهو سبق قلم، وهو ما جعل مبارك يأخذ بالآية الثانية.
والتقدير في الآية: برحبها، أي بوسعها، أو على وسعها.

(٤) قوله: «هذا» غير مثبت في م/١ و٢، وأثبت هذا مبارك ولم يشر إلى الخلاف.

(٥) تتمة الآية: ﴿... إِنَّا نَسِينَٰكُمْ وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْخُلْدِ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ سورة السجدة ١٤/٣٢.
والتقدير: بنسيانكم، وانظر أمالي الشجري ٢٣٩/٢.

﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ[١] بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾[٢]، ﴿لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾[٣]، وليست هذه[٤] بمعنى الذي[٥]؛ لأنّ الذي سقاه لهم الغنمُ، وإنما الأجرُ على السقي الذي هو فِعْلُه، لا على الغنم، فإنْ ذهبت تقدِّرُ أَجْرَ السقي[٦] الذي سقيته لنا فذلك[٧] تكلُّفٌ[٨] لا مُحْوِجَ إليه، ومنه[٩]: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾[١٠]،

---

(١) في م/٥ «أليم».

(٢) الآية: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ۚ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ سورة ص ٢٦/٣٨.
أي: بنسيانهم يوم الحساب.

(٣) ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ۚ فَلَمَّا جَاءَهُ وَقَصَّ عَلَيْهِ الْقَصَصَ قَالَ لَا تَخَفْ ۖ نَجَوْتَ مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ سورة القصص ٢٥/٢٨.

(٤) أي «ما» في آية سورة القصص هذه.

(٥) قال الشهاب: «قوله: جزاء سقيك، إشارة إلى أن «ما» مصدرية لا موصولة؛ لأن ما يستحق عليه الأجر فِعْلُه لا ما سقاه؛ إذ هو الماء المُبَاحُ».
حاشية الشهاب ٧١/٧، وانظر التبيان للعكبري/١٠١٩، وحاشية الجمل ٣٤٤/٣.

(٦) في م/٤ «سقي».

(٧) في م/٣ «فذاك».

(٨) في م/٥ «يحوج لتكلّفٍ لا مُحْوِجَ إليه».

(٩) أي من المصدرية غير الزمانية.

(١٠) الآية: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ سورة البقرة ١٠/٢.

﴿ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾[1]، وكذا حيث اقترنت بكاف التشبيه بين فعلين[2] متماثلين، وفي هذه الآيات رَدٌّ لقول السُّهيلي[3]: إنّ الفعل بعد «ما»

(١) الآية: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓاْ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُۗ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ سورة البقرة ١٣/٢.
وذهب الزمخشري إلى أن «ما» كافّة، مثلها في «ربما»، ومصدرية مثلها في «بما رحبت». انظر الكشاف ١٣٩/١.
وتعقَّبه أبو حيان فقال: «وينبغي ألّا تُجْعَل كافَّة إلا في المكان الذي لا تتقدّر فيه مصدرية؛ لأن إبقاءها مصدرية مُبَقٍّ للكاف على ما استقر فيها من العمل، وتكون الكاف إذ ذاك مثل حروف الجر الداخلة على ما المصدرية، وقد أمكن ذلك في «كما آمن الناس» فلا ينبغي أن تُجْعَل كافّة» البحر ٦٧/١.
وانظر البيان ٥٧/١، والتبيان للعكبري/٣٠، وانظر البحر أيضاً في ٤٤٤/١ و٤٧٤، والبيان ١٣٥/١.

(٢) الفعلان المتشابهان في الآية: آمِنُوا. آمَنَ.
وقوله وكذا حيث اقترنت أي «ما» فتصبح كما، أي تكون في مثل هذا الموضع مصدرية.
وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٤/٣ - ٣٩ حيث جمع الشيخ عضيمة المواضع التي اقترنت فيها «ما» المصدرية بالكاف من القرآن الكريم، ونقل تعليقات العلماء عليها، وذكر مراجع هذا النقل، فعليه رحمة الله ورضوانه.

(٣) قال السهيلي: «والأصل في هذا الفصل أن «ما» لما كانت اسماً مبهماً لم يصح وقوعها إلا على جنس تختلف أنواعه، فإن كان المصدر مختلف الأنواع جاز أن تقع عليه، ويُعَبَّر بها عنه كقولك: يعجبني ما صنعت، وما عملت، وما فعلت، وكذلك تقول: ما حكمت؛ لأن الحكم مختلف أنواعه، وكذلك الصنع والفعل والعمل، فإن قلت: يعجبني ما جلست - وما انطلق زيد، كان غثاً من الكلام لخروج «ما» عن الإبهام، ووقوعها على ما يتنوع من المعاني؛ لأنه يكون التقدير حينئذٍ: أعجبني الجلوسُ الذي جلستَ، والقعودُ الذي قعدتَ، فيكون آخر الكلام مُفَسِّراً لأوله، رافعاً للإبهام، فلا معنى حينئذٍ لـ «ما».

هذه[١] لا يكون خاصّاً، فتقول: «أعجبني ما تفعل»[٢]، ولا تقول[٣]: «أعجبني[٤] ما تخرج[٥]».

= فأما قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ﴾ ٢/٦١؛ فلأن المعصية تختلف أنواعها، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿بِمَآ أَخْلَفُواْ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ﴾ ٩/٧٧ فهو كقولك: لأعاقبنّك بما ضربت زيداً، وبما شتمت عمراً، أوقعتها على الذنب، والذنب مختلف الأنواع، ودَلّ ذكر المعاقبة والمجازاة على ذلك، فكأنك قلت: لأجزينّك بالذنب الذي هو ضَرْبُ زيدٍ أو شتمُ عمروٍ، فما على بابها غير خارجة عن إبهامها».

انظر النص في نتائج الفكر/ ١٤٤ «عن حاشية بدائع الفوائد».

ونقل ابن القيم الجوزية كلام السهيلي هذا في بدائع الفوائد ١/١٥٧ - ١٥٨ ثم قال: «هذا كلامه، وليس كما زعم، رحمه الله، فإنه لا يشترط في كونها مصدرية ما ذكر من الإبهام، بل تقع على المصدر الذي لا تختلف أنواعه، بل هو نوع واحد، فإن إخلافهم ما وعد الله كان نوعاً واحداً مستمراً معلوماً، وكذلك كذبهم، وأَصْرَحُ من هذا كُلّه قوله تعالى: ﴿كُونُواْ رَبَّـٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَـٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ آل عمران/٧٩ فهذا مصدر معيّن خاص لا إبهام فيه بوجه، وهو عِلْمُ الكتابِ ودَرْسُه، وهو فرد من أفراد الحمل والصنع، فهو كما منعه من الجلوس والقعود والانطلاق، ولا فرق بينهما بإبهام ولا تعيين؛ إذ كلاهما معيَّن متميِّز غير مُبْهَم...».

(١) أي ما المصدرية غير الزمانيّة.

(٢) أي أعجبني الفعل، والفعل عام له أنواع.

(٣) في م/٣ و٤ و٥ والمطبوع «ولا يجوز».

(٤) لا يجوز هذا لأن الخروج فعل مخصوص ليس عامّاً له أنواع.

(٥) في م/٥ «أعجبني ما خرج».

- **والزمانيّة**[١]: نحو: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾[٢]، أصله مُدَّةَ دوامي حَيّاً، فحذف الظرف[٣]، وخَلَفَتْه[٤] «ما»[٥] وصلتُها[٦] كما جاء في المصدر الصريح[٧] نحو[٨]: « جئتُك[٩] صلاةَ العَصْرِ »، و« آتِيكَ[١٠] قدومَ الحاجّ »، ومنه[١١]:

---

(١) أي ما المصدرية الزمانية.
قال المرادي: «فالوقتيّة هي التي تقدَّر بمصدر نائب عن ظرف الزمان...، وتسمى ظرفيّة أيضاً، ولا يشاركها في ذلك شيء من الأحرف المصدرية خلافاً للزمخشري في زعمه أنّ «أَنْ» تشاركها في هذا المعنى...» انظر الجنى الداني/٣٣٠، وانظر التسهيل ٣٧ - ٣٨، وشرح الرضي ٣٨٦/٢.

(٢) الآية: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ سورة مريم ٣١/١٩.

(٣) وهو «مُدَّة ».

(٤) في م/٤ «فخلّفته» كذا!

(٥) أي «ما» المصدرية.

(٦) وهو في الآية «دُمْتُ حياً».
وقوله فخلفته «ما» وصلتها، أي نابت «ما» المصدرية وما جاء بعدها عن الظرف المحذوف.

(٧) حيث ناب هذا المصدر عن ظرف محذوف.

(٨) «نحو» غير مثبت في م/٢ و٣ و٥.

(٩) أي: جئتك وقت صلاة العصر، فحذف الظرف «وقت»، وناب عنه المصدر «صلاة».

(١٠) أي: وقت قدوم الحاج، فحذف الظرف «وقت».

(١١) أي: من مجيء «ما» للمصدرية الزمانية.
وعند الشمني: «... إنما قال «ومنه» لوجود الفاصل بينه وبين ما تقدّم بقوله: أصله مُدَّة دوام حياتي إلى آخره».
وفي الشرح: يمكن أن يقال: إنما فَصَل المصنّفُ هذه الأمثلة عما تقدّم بقوله «ومنه» لأن «ما» فيها يحتمل أن تكون مصدرية غير ظرفية، وإن كان احتمالاً مرجوحاً...» كذا عند الدماميني في الشرح، وتعقبه الشمني بقوله: «وأقول: لم يذكر الشارح وجه الفصل...» انظر الحاشية ٧٩/٢.

﴿إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُ﴾[١]، ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾[٢]، وقولُه[٣]:

أجارَتَنا إنّ الخطوبَ تنوبُ وإني مقيمٌ ما أقامَ عَسِيبُ

ولو كان معنى كونها زمانيّة أنّها تدلُّ على الزمان بذاتها[٤] لا بالنيابة لكانت

---

(١) الآية: ﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنۡهُ رِزۡقًا حَسَنٗاۚ وَمَآ أُرِيدُ أَنۡ أُخَالِفَكُمۡ إِلَىٰ مَآ أَنۡهَىٰكُمۡ عَنۡهُۚ إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ﴾ سورة هود ٨٨/١١.
وذهب الدماميني إلى أنّ «ما استطعت» قد تكون «ما» فيها مصدرية غير زمانية، أي إلّا قَدْرَ استطاعتي، وذكر أنه احتمال مرجوع.
انظر النص في حاشية الشمني ٧٩/٢.
والظاهر عند أبي حيان أنها مصدرية ظرفية أي مُدَّة استطاعتي للإصلاح البحر ٢٥٤/٥.

(٢) تتمة الآية: ﴿... وَٱسۡمَعُواْ وَأَطِيعُواْ وَأَنفِقُواْ خَيۡرٗا لِّأَنفُسِكُمۡۗ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفۡسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ التغابن ١٦/٦٤، أي: فاتّقوا الله مُدّة استطاعتكم.

(٣) قائله امرؤ القيس. والرواية في زيادات الديوان: أجارتنا إن المزار قريب... وعسيب: اسم جبل. قيل إن فيه قبراً لابنة بعض الروم، فلما سُمَّ وأحسَّ بالموت طلب أن يُدْفَنَ إلى جانب هذه المرأة.
وذكر البغدادي أن شعره لا يدل على أنه دُفِنَ في هذا المكان، وإنما ذكر «عسيب» هنا مثلاً لطول مكثه في المكان الذي دفن فيه، وليس في أنقرة جبل اسمه عسيب، بل عسيب جبل من بلاد العرب، فهو في ديار بني سُلَيْم إلى جنب المدينة المنورة.
والشاهد في البيت مجيء «ما» مصدرية زمانية، أي إني مقيم مُدَّة إقامة عسيب.
انظر شرح البغدادي ٢٣٩/٥، وشرح السيوطي/٧١٥، وديوان امرئ القيس/٣٥٧ «زيادات نسخة أبي سهل».

(٤) أي: تكون «ما» للزمان من غير تقدير الظرف المحذوف، فَيُرَادُ بها معنى الوقت والمُدَّة. أي لو كانت كذلك لكانت اسماً.

اسماً، ولم تكن مصدريّة[١]، كما قال[٢] ابن السكّيت، وتبعه ابن الشجري في قوله[٣]:

مِنّا الذي هُوَ ما إنْ طَرَّ شارِبُهُ والعانِسُون ومِنّا المُرْدُ والشِّيبُ

معناه: حين طَرّ.

قلتُ: وزيدت «إنْ»[٤] بعدها لشبهها في اللفظ بـ «ما» النافية،

---

(١) والمصدرية لا تكون إلا حرفاً.

(٢) ذهبا إلى أنها في البيت تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابة عن الظرف المحذوف، وكلام ابن الشجري في الأمالي ٢٣٨/٢ «والسادس أن تكون اسماً بمعنى الحين كقوله تعالى: ﴿كلما خبت زدناهم سعيراً﴾، ﴿كلما نضجت جلودهم بَدّلناهم جالُوداً غيرها﴾، ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ﴾ أي في كل حين خبت، وفي كل حين نضجت، وفي كل حين أضاء لهم، ومنه قول الشاعر:

منا الذي هو ما إن طَرّ شاربه....

قال ابن السكيت: يريد حين أن طَرَّ شاربه.. فهذه وجوه «ما» التي ستعملتها العرب اسماً».
وانظر حاشية الصبان ٩٧/١.

(٣) هو أبو قيس بن رفاعة، وقيل هو لأبي قيس بن الأسلت
وطَرّ شارب الغلام إذا ابتدأ نبات شعر شفته العليا.
والعانس: الذي أَخّر التزوّج بعدما أدرك. والمُرْد: جمع أَمْرَد، وهو بمعنى قوله: ما طَرّ شاربه.
والشاهد فيه أن «ما» اسم بمعنى حين. وهو ما ذهب إليه ابن الشجري.
وأبو قيس من يهود المدينة المنورة ذكره الجمحي في شعراء يهود المدينة.
وذكر البكري أن اسمه دثار، وهو شاعر جاهلي، وذكر العيني اسمه «دينار» كذا.
وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٤٢/٥، وشرح السيوطي/٧١٦، وأمالي الشجري ٢٣٨/٢، الهمع ١٥٣/١، إصلاح المنطق/٣٤١، العيني ١٦٧/١، الأشموني ٤٦/١، حاشية الصبان ٩٧/١، اللسان/عنس، والمقاييس ٤٠٩/٣ «طر»، ١٥٦/٤ «عنس».

(٤) أي في بيت أبي قيس المتقدِّم، وهو قوله: «ما إن طَرّ شاربه».

كقوله[١]:

ورَجّ الفتى للخير ما إنْ رأيتَهُ على السِّنِّ خيراً لا يزالُ يزيدُ

وبعدُ، فالأَوْلَى في البيت[٢] تقديرُ «ما»[٣] نافيةً؛ لأنّ زيادة «إنْ» حينئذٍ قياسيّة[٣]، ولأنّ فيه سلامةً من الإخبار[٤] بالزمان عن الجثّة، ومن إثبات معنىً

(١) تقدّم الحديث عن هذا البيت في «باب إنْ المكسورة الخفيفة».
فقد استشهد به على زيادة «إن» بعد «ما» المصدرية.
واستشهد به مرة أخرى في «باب إنّ المكسورة المشددة» على زيادة إن بعد «ما» المصدرية لشبهها في اللفظ بما النافية.
ويأتي الاستشهاد به مرة رابعة للأمر نفسه في الباب الخامس «ما أعطي حكم الشيء المشبه له في لفظه ومعناه..».
واسم الشاعر المعلوط بن بدل القريعي وهو شاعر إسلامي.
وذكر الدسوقي في الحاشية ٣٠٤/١ أن الظاهر من «كقوله» أن هذا مثال لزيادة إنْ بعدما النافية، وليس كذلك». قلتُ: غاب عنه ما ذهب إليه المصنف في المواضع المتقدّمة، فرأى في الظاهر غير الصواب.

(٢) وهو بيت أبي قيس: ما إنْ طَرّ شاربه.

(٣) وزيادة «إنْ» بعد «ما» المصدرية إنما هو للشبه اللفظي بما النافية، فهي بعدما المصدرية لا تدخل في باب القياس.
وهذا الذي ذهب إليه المصنف من جعل «ما» نافية ذهب إلى مثله التبريزي في «تهذيب إصلاح المنطق» قال: «وما: جَحْد، وإن زائدة بعدها» انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٤٣/٥.

(٤) الذي مبتدأ، وصلته: هو ما إنْ طَرّ شاربُه، وهو: مبتدأ، و«ما» وما بعد: خبر لـ «هو»، فالإخبار عن الزمان على جعل «ما» مصدرية زمانية بجعل الضمير الذي في «طَرّ شاربه» عائداً على الزمان المفهوم من «ما»، وبذلك يكون الخبر بالزمان عن الجثة. وعلى جعل «ما» نافية يزول هذا المحذور.
وذهب الدسوقي في قوله «عن الجثة» إلى القول: «أي مدلول ضمير هو العائد على الذيّ» كذا! انظر الحاشية ٣٠٤/٢.

واستعمالٍ لـ «ما» لم يَثْبُتا له[١]، وهما كونها للزمان[٢] مجردةً[٣]، وكونها مضافةً[٤]، وكأنّ الذي صرفهما[٥] عن هذا الوجه[٦] مع ظهوره أنّ ذِكْرَ المُرْدِ بَعْدَ ذلك[٧] لا يَحْسُن[٨]؛ إذ الذي لم ينبت شاربه أَمْرَدُ.

والبيتُ عندي فاسدُ التقسيم بغير هذا، ألا ترى أنّ العانسين - وهم الذين لم يتزوَّجوا - لا يناسبون[٩] بقيّة الأقسام، وإنما العرب مَحْمِيُّون من الخطأ في

---

(١) قوله: «له» غير مثبت في م/٢ و٤ و٥.

(٢) وهذا راجع إلى إثبات معنًى لـ «ما» لم يثبت لها.

(٣) في م/١ «بمجرّده».

(٤) هذا عائد إلى إثبات استعمالٍ لـ «ما» لم يثبت لها.

(٥) أي ابن السكيت وابن الشجري في حديثهما عن البيت المتقدِّم لأبي قيس بن رفاعة: ... ما إن طَرّ...

(٦) وهو جعل «ما» نافية.

(٧) أي بعد قوله: طَرّ شاربه.

(٨) لا يحسن لأنه ذكر في أول البيت أنه ليس فيهم أمرد، ثم ذكر في عجزه أنّ منهم المُرْدَ. كذا عند الدسوقي ١/٣٠٤.
قلتُ: وهذا على تقدير «ما» نافية، وليست مصدرية.

(٩) قال الدماميني «يمكن أن يُدْفع هذا بأن يقال: لم يُذْكَر العانسون من حيث هم غير متزوجين، وإنما ذُكِرُوا من حيث ما يقتضيه العانس من طول المدة التي يخرج بها عن كونه أمرد، أو كونه بحداثة نبات الشارب، فإن قيل: ليس حينئذٍ قسيماً للشيب لصدق العانس عليه قلتُ: يقدّر مع الشيب صفة يكون باعتبارها قسيماً، والتقدير: والشيب غير العانسين.
[قال الشمني] وأقول: لا يخفى ما فيه من التكلّف، ويكفي أن يقال: إن في البيت تقسيمين، والمناسبة إنما تطلب بين ما وقع في كل تقسيم على انفراده، وقد وُجِدَت بين العانسين وبين الذين طَرّ شاربه من جهة طول مدة عدم التزوج في العانس وقصرها في الذي طرّ شاربه» حاشية الشمني ٢/٨٠.

الألفاظ دون المعاني، وفي البيت - مع هذا العيب[١] - شذوذان: إطلاقُ[٢] العانس على المذكَّر، وإنما الأشهرُ[٣] استعماله في المؤنّث، وجَمْعُ الصفة[٤] بالواو والنون مع كونها غيرَ قابلةٍ للتاء[٥]، ولا دالّةٍ على المفاضلة[٦].

= وقال الأمير: «وقوله لا يناسبون بقية الأقسام، أي لا يناسبونها في التقسيم، أي لا يقابلونها، والتخصيص للمباينة ممكن، لكنه تكلّف» الحاشية ٧/٢.

(١) وهو الإخلال بالتقسيم؛ حيث ذكر أن البيت فاسد التقسيم.

(٢) ذكر الدماميني أنه لم يَرِد التصريح بشذوذ إطلاق العانس في كلام أحد من اللغويين، ولعل المصنف [ابن هشام] استند إلى نقل معتمد.
انظر حاشية الشمني ٨٠/٢.
قلتُ: الذي ذكره التبريزي في إصلاح المنطق أنه يقال للرجل عانس أيضاً.
انظر شرح البغدادي ٢٤٣/٥.
وفي اللسان: «العانس من الرجال والنساء الذي يبقى زماناً بعد أن يدرك ولا يزوّج، وأكثر ما يستعمل في النساء» انظر/عنس.

(٣) في م/٥ «المشهور».

(٤) وهي العانس.
قلت: قد جاء في اللسان: ورجل عانس والجمع العانسون، واستشهد بيت أبي قيس بن رفاعة المتقدّم.
وجمع الصفة بالواو والنون في غير ما ذكره المصنّف يرى الكوفيون جوازه قياساً. وهو شاذ عند البصريين، وكلام ابن هشام مبني على مذهبهم. وانظر الشمني ٨٠/٢.
وجمع عانس للمرأة جمع تكسير: عُنَّس وعوانِس.

(٥) فهي مثل حائض، وطالق، وطامث.

(٦) قال الدسوقي: «قوله: ولا دالّة على المفاضلة جواب عما يقال إنها تقبل التاء، وتكون للمبالغة لا للتأنيث، فلا يصح إطلاق القول بعدم قبولها للتاء، فقال: إنها لا دلالة لها على المفاضلة حتى تكون التاء فيها للمبالغة، فَصَحّ القول بإطلاق عدم قبول التاء» كذا! انظر الحاشية ٣٠٥/٢.

وإنما عَدَلْتُ عن قولهم[١] «ظرفيّة» إلى قولي «زمانيّة» ليشمل نحو: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ﴾[٢]؛ فإنّ الزمان المقدَّر هنا مخفوض[٣]، أي: كُلّ وقتِ إضاءةٍ، والمخفوضُ لا يُسَمّى ظرفاً[٤].

ولا تُشارك[٥] «ما»[٦] في النيابة عن الزمان «أَنْ»[٧]، خلافاً لأبن[٨] جني،

---

(١) أي عن قول النحوين. وذكرت من قبل أن المرادي سمّاها الوقتية، وذكر أنها تسمى ظرفية.

(٢) الآية: ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَـٰرَهُمْ ۖ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُواْ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَـٰرِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة البقرة ٢/٢٠.

(٣) قال العكبري: «كلما: هي هنا ظرف، وكذلك كل موضع كان لها جواب، وما مصدرية، والزمان محذوف أي كل وقت إضاءة.
وقيل: ما نكرة موصوفة، ومعناها الوقت، والعائد محذوف أي: كل وقتٍ أضاء لهم فيه، والعامل في «كُلّ» جوابها» التبيان/٣٧.
وانظر البحر ١/٩٠.

(٤) للدسوقي تعليق جيد على هذه المسألة قال فيه: «قوله: والمخفوض، أي من أسماء الزمان والمكان، وفيه أنها مخفوضة بكل، وكل منصوبة، ومن المعلوم أن «كل» بعض ما يضاف إليه، فالوقت منصوب في المعنى، أي بعضه منصوب؛ لأن كل بعض منه، فكأنه منصوب باعتبار نصب بعضه كذا قيل، وهو بعيد» انظر الحاشية ٣٠٥/١.
قلت: والمراد من قوله «كأنه منصوب...» أي في قولك: كل وقت إضاءة، كأنه منصوب لنصب «كل». وهو تقدير بعيد كما ذهب إليه الدسوقي.

(٥) في م/٤ «ولا يشارك».

(٦) أي: «ما» المصدرية.

(٧) أي: «أن» المصدرية.

(٨) فقد ذهب ابن جني إلى أن «أَنْ» تشارك «ما» في الدلالة على الزمان لاتفاقهما في الدلالة على المصدرية.

وَحَمَلَ عليه[١] قوله[٢]:

وتاللهِ ما إنْ شَهْلَةٌ أمُّ واحدٍ بأَوْجَدَ مني أن يُهانَ صغيرُها

وتبعه[٣] الزمخشري، وحَمَلَ عليه قوله تعالى: ﴿أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾[٤]،

---

(١) أي على أنّ «أَنْ» مصدرية زمانية مثل «ما».

(٢) قائله ساعدة بن جؤية من قصيدة طويلة له مذكورة في أشعار الهذليين. وذكر مبارك أنه لم يقف على قائله.

والشهلة: المرأة الكبيرة العجوز، بأوجد: أي بأشدّ وجداً مني، وصغيرها: ولدها، وجاء بعده:

رأته على يَأْسٍ وقد شاب رأسها وحين تَصَدَّى للهوان عشيرها

فشَبَّ لها مثل السِّنان مُبَرّأً إمامُ لنادي دارها وأميرها

والشاهد في البيت ما ذهب إليه ابن جني من أن «إن» تشارك «ما» في النيابة عن الزمان، والتقدير: وقت أن يُهان صغيرها.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٤٤/٥، وشرح السيوطي/٧١٦، وشرح أشعار الهذليين/١١٧٥، ١١٧٨.

(٣) ذكر هذا المرادي في الجنى الداني/٣٣٠، ولم يذكر ابن جني، ولم يذكر أن الزمخشري تابعه على ذلك. وقد نقلتُ النص من قبلُ، ومختصره قوله: وتسمى ظرفية، ولا يشاركها في ذلك شيء من الأحرف المصدرية خلافاً للزمخشري في زعمه أَنّ «أَنْ» تشاركها في هذا المعنى...».

وبقية نص ابن هشام منقول من كتاب المرادي.

وانظر عرض رأي الزمخشري وتعقيبات أبي حيان عند عضيمة في كتابه «دراسات...» ٤٢٨/١ - ٤٣٠.

(٤) الآية: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ سورة البقرة ٢٥٨/٢.

﴿إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُواْ﴾(١)، ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾(٢).

= وذكر الزمخشري في الكشاف ٢٩٤/١ فيها وجهين: الأول: على تقدير: حاجّ لِأَنْ آتاه الله الملك. وهذا يكون عنده على معنى التعليل.

والثاني: على تقدير: حاجّ وقت أن آتاه الله الملك، وأَنْ: على هذا تكون مصدرية زمانية مثل «ما».

ونقل أبو حيان هذين الرأيين ورجح التعليل، انظر البحر ٢٨٧/٢.

(١) الآية: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا ۚ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُواْ ۚ فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ۖ وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَـٰقٌ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ...﴾ سورة النساء ٩٢/٤.

قال الزمخشري: «فإن قلت: بم تعلّق «أن يَصّدَّقوا»؟ وما محله؟ قلت: تعلّق بعليه أو بمسلّمة كأنه قيل: وتجبُ عليه الدية أو يسلمها إلّا حين يتصَدّقون عليه، ومحلها النصب على الظرف بتقدير حذف الزمان كقولهم: اجلس ما دام زيد جالساً، ويجوز أن يكون حالاً من أهله بمعنى: إلّا متصدّقين» الكشاف ٤١٧/١، وانظر الجنى الداني/٣٣٠، وتعقّبه أبو حيان فقال: «.. أما جعل أَنْ وما بعدها ظرفاً فلا يجوز، نص النحويون على ذلك، وأنه مما انفردت به «ما» المصدرية، ومنعوا أن تقول: أجيئك أن يصيح الديك، يريد: وقت صياح الديك...»، البحر ٣٢٣/٣، وانظر حاشية الشهاب ١٦٧/٣.

وما أخذه أبو حيان على الزمخشري وقع فيه هو في الآية ٦٦ من سورة يوسف. انظر البحر ٣٢٥/٥.

(٢) الآية: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ وَقَدْ جَآءَكُم بِٱلْبَيِّنَـٰتِ مِن رَّبِّكُمْ ۖ وَإِن يَكُ كَـٰذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُۥ ۖ وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ﴾ سورة غافر ٢٨/٤٠.

قال الزمخشري: «والمعنى أتقتلونه ساعة سمعتم منه هذا القول من غير روية ولا فكر في أمره» الكشاف ٥١/٣، وانظر الجنى الداني/٣٣١. =

ومعنى[١] التعليل في البيت والآيات[٢] ممكن[٣]، وهو متفق عليه، فلا مَعْدِلَ[٤] عنه.

وزَعَمَ ابنُ خروف أنّ «ما» المصدريّة حرف[٥] باتفاق، ورَدّ على مَن نقل فيها خلافاً، والصوابُ مع ناقل الخلاف، فقد صَرّح الأخفشُ وأبو بكر[٦] باسميتها[٧]،

= وتعقّبه أبو حيان فقال: «وهذا الذي أجازه من تقدير المضاف المحذوف الذي هو «وقت» لا يجوز، تقول جئت صياح الديك، أي: وقت صياح الديك، ولا أجيء أن يصيح الديك، نصّ على ذلك النحاة، فشرط ذلك أن يكون المصدر مصرّحاً به لا مقدّراً، و«أن يقول» ليس مصدراً مصرّحاً به» البحر ٧/٤٦٠.

وانظر تعقيب عضيمة على أبي حيان في كتابه «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» ١/٤٢٩ - ٤٣٠.

(١) هذا رَدّ على ابن جني.

(٢) هذا رَدّ على الزمخشري، على أنه ذهب في الآية الأولى ﴿أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾ إلى أن التعليل هو أحد الوجهين، وقد نقلت هذا، وانظر الكشاف ١/٢٩٤، وذكرت أن أبا حيان رَجّحه.

(٣) نص المصنِّف هنا هو نَصُّ المرادي، فإنه بعد نقل النصوص من الكشاف ورأي الزمخشري، قال: «ومعنى التعليل في هذه الآيات ظاهر، فلا يُعْدَل عنه». انظر الجنى الداني/٣٣١.

(٤) في م/٢ و٣ «فلا يُعْدَل عنه».

(٥) هذا مذهب سيبويه والجمهور، فهي عندهم حرف، فلا يعود عليها ضمير من صلتها. انظر الجنى الداني/٢٣٢.

وذكر المالقي أنها عند البصريين حرف، وبعض الكوفيين والأخفش يجعلها اسماً. انظر رصف المباني/٣١٥.

(٦) هو أبو بكر بن السّراج.

(٧) قال المرادي: «وذهب الأخفش وابن السّرّاج وجماعة من الكوفيين إلى أنها اسم، فتفتقر إلى ضمير، فإذا قلت: يعجبني ما صنعت، فتقديره عند سيبويه: يعجبني صُنْعُك، وعند الأخفش الصُّنْعُ الذي صنعته...» الجنى الداني/٣٣٢، وانظر رصف المباني/٣١٥، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٤٥٧.

ويُرَجِّحه[(١)] أن فيه تخليصًا[(٢)] من دعوى اشتراكٍ[(٣)] لا داعي إليه.

فإنّ «ما» الموصولة الاسمية ثابتةٌ[(٤)] باتّفاق، وهي موضوعة لما لا يعقل، والأحداث من جملة ما لا يعقل[(٥)]، فإذا قيل: «أعجبني ما قمت» قلنا: التقديرُ: أعجبني الذي[(٦)] قمته[(٧)]، وهو يعطي معنى قولهم[(٨)]: أعجبني قيامُك، ويَرُدُّ ذلك[(٩)] أنّ نحو[(١٠)]: «جلستُ ما جلس زيد» تريد به المكان ممتنعٌ مع أنه مما لا يعقل، وأنه يستلزم أن يُسمَعَ كثيرًا[(١١)] «أعجبني ما قمته»؛ لأنه[(١٢)]

---

(١) أي: يرجح الاسمية.

(٢) في م/٤ و٥ «تخلُّصاً» ومثله في المطبوع.

(٣) أي: الاشتراك بين الحرفية والاسمية؛ لأنه يلزم على القول بالحرفية، أن تكون تارة موصولاً حرفياً، وتارة موصولاً اسمياً.

(٤) أي ثابتة في باب الاسمية.

(٥) فكانت هذه الأحداث داخلة تحت «ما» الموصولة.

(٦) في م/٢ «ما».

(٧) التقدير: أعجبني القيام الذي قمته.

(٨) أي ما كان من تقدير في «ما» الموصولة لغير العاقل يعطي معنى «ما» المصدرية في هذا التقدير.

(٩) أي: القول المرجّح بأنّ «ما» المصدرية اسم.

(١٠) فقد وقعت «ما» الموصولية الاسمية على المكان، وهو ممتنع مع أنّ المكان مما لا يعقل، وبهذا بطل ما جاء في أول الحديث من قوله: «فإنّ «ما» الموصولة الاسمية... موضوعة لما لا يعقل...».

قال الدسوقي: «ورُدّ هذا الردّ بأن امتناع هذا التركيب ليس لكون «ما» واقعة على ما لا يعقل، بل لأمرٍ عارضٍ، وهو صيرورة الفعل اللازم متعدياً بنفسه؛ لأن المعنى: جلست المكان الذي جلسه زيد...» الحاشية ٣٠٥/١.

(١١) أي أعجبني القيام الذي قمته، ولم يسمع «أعجبني ما قمته».

(١٢) أي: تقدير الاسمية في «ما».

عندهما[١] الأصل، وذلك[٢] غير مسموع، قيل: ولا ممكن[٣]؛ لأن «قام» غير متعدٍّ[٤]؛ وهذا خطأ بَيِّن؛ لأن الهاء المقدَّرة[٥] مفعول مطلق، لا مفعول به.

وقال ابن الشجري[٦]: «أَفْسَدَ النحويون تقدير الأخفش بقوله تعالى[٧]: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾[٨].

(١) عند الأخفش وابن السرّاج؛ إذ صَرّحا باسمية «ما»، كما في هذا المثال على جعل «ما» اسماً فاعلاً للفعل «أعجبني».

(٢) وهو قوله: «أعجبني ما قمته».

(٣) في م/١ و ٤ «ولا يمكن».

(٤) أي: فلا يتصل به ضمير لئلا يكون متعدياً؛ فهو لازم.

(٥) الهاء عائدة على القيام في قولك: أعجبني ما قمته، على تقدير: أعجبني القيام الذي قمته، فالهاء مفعول مطلق، وهو في هذه الحالة يتصل بالفعل متعدياً كان أو لازماً، وهو عائد على «ما».

(٦) قال ابن الشجري: «مذهب سيبويه أنّ «ما» المصدرية لا تحتاج إلى عائد، وكان أبو الحسن الأخفش يخالفه في ذلك، ويضمر لها عائداً، فهي على قوله اسم، وعلى قول سيبويه حرف. ومما يبطل قولَ الأخفش أننا نقول: عجبتُ مما ضحك زيد ومما نام، فنجد ضحك ونام خاليين من ضمير عائد على «ما» ظاهرٍ أو مقدَّرٍ، ونجد أبداً عائداً إلى «ما» الخبرية ظاهراً في نحو: «عجبت مما أخذته ومما جلبه زيد، ومقدراً في نحو: «فكلوا مما رزقكم الله» فإن احتُجّ للأخفش بأن الفعل الذي لا يتعدّى إلى المفعول به يتعدى إلى مصدره، والفعل إذا ذكر دَلَّ بلفظه على مصدره فنقدر إذاً ضميراً يعود على الضحك في قولنا: عجبت مما ضحكت...، ويجوز أن نبرز هذا الضمير، فنقول: عجبت مما ضحكته...، فهذا قد أفسده النحويون بقوله تعالى....» انظر أمالي الشجري ٢/٢٤٠ - ٢٤١. وكان لا بُدّ من ذكر ما تقدَّم من نص ابن الشجري قبل النظر فيما نقله ابن هشام منه ليتَّضح مراد ابن الشجري من خلال هذا السِّياق.

(٧) الآية/١٠ من سورة البقرة، وتقدمت فيما سلف.
وأثبت مبارك والشيخ محمد «يَكْذِبُون» بتخفيف الذال، وليس بالصواب.

(٨) الأمر ليس على إطلاقة في قراءة الجماعة «يكذبون» وإنما هو على قراءة من قرأ «يُكَذِّبون»، وقد =

فقالوا[١]: «إن كان الضمير المحذوف[٢] للنبيّ عليه السلام، أو للقرآن[٣] صَحّ[٤] المعنى، وخلت[٥] الصِّلَة من[٦] عائد، أو للتكذيب[٧] فَسَدَ المعنى؛ لأنهم[٨] إذا كذّبوا التكذيب بالقرآن أو[٩] النبي كانوا مؤمنين» انتهى.

= أشار إلى هذا ابن الشجري في الأمالي ٢/٢٤١.وهذه القراءة عن نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وأبي جعفر ويعقوب.
وقراءة التخفيف «يكذبون» عن عاصم وحمزة والكسائي وخلف والأعمش.
انظر البحر ١/٦٠، والتيسير/٧٢، والسبعة/١٤٣، والقرطبي ١/١٩٨، مجمع البيان ١/٤٧، العنوان / ٦٨، الإتحاف / ١٥٨، الطبري ١/٩٦، النشر ٢/٢٠٧ - ٢٠٨، الحجة لابن خالويه/٦٨، إرشاد المبتدي/٢١٠، التبصرة/٤١٨، زاد المسير ١/٣١، المحرر ١/١٦٥، المبسوط/١٢٧. وانظر كتابي «معجم القراءات».

(١) تتمة نص ابن الشجري «في قراءة من ضم ياءه وشدَّد ذاله».

(٢) على قراءة التشديد، وتقدير الضمير «يُكَذِّبونه»، وسقط لفظ المحذوف من م/٢.

(٣) تتمة نص ابن الشجري «أو على المصدر الذي هو التكذيب».

(٤) قوله: «صَحّ المعنى» ليس في نص ابن الشجري.

(٥) والتقدير: ولهم عذاب أليم بسبب التكذيب الذي كانوا يكذبون النبي أو القرآن.

(٦) في طبعة مبارك والشيخ محمد «عن عائد»، وليس كذلك في المخطوطات.

(٧) أي: أن الضمير المحذوف عائد إلى التكذيب.
وفي م/٢ «للتكذيب بالنبيّ أو بالقرآن».

(٨) نص ابن الشجري كما يلي: «فإن أعدناه. [أي الضمير المحذوف] إلى القرآن أو النبي فقد استحقوا بذلك العذاب، وإن أعدناه إلى التكذيب لم يستحقوا العذاب؛ لأنهم إذا كَذَّبوا التكذيب بالقرآن وبالنبي كانوا بذلك مؤمنين، فكيف يكون لهم عذاب أليم بتكذيب التكذيب» الأمالي ٢/٢٤١.

(٩) في م/١ و٢ و٤ «والنبيّ».

وهذا سهو منه[١] ومنهم[٢]؛ لأنّ «كذّبوا»[٣] ليس واقعاً على التكذيب[٤]؛ بل مؤكِّد[٥] به لأنه مفعول مطلق، لا مفعول به، والمفعول[٦] به محذوف أيضاً، أي: بما كانوا يكذّبون النبي أو[٧] القرآن تكذيباً، ونظيره[٨]: ﴿وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔایَـٰتِنَا كِذَّابࣰا﴾[٩].

ولأبي البقاء في هذه الآية[١٠] أوهامٌ متعدِّدة؛ فإنه قال[١١]: «ما: مصدريّة،

---

(١) أي من ابن الشجري.

(٢) أي من النحويين.

قال الشمني: «أما منه، فلإقراره إياه وعدم تعقّبه، وأما منهم فلما قاله المصنّف» الحاشية ٢/٨٠.

(٣) عبر عن «يكذِّبون» بـ «كذّبوا» وهو الماضي لأن التكذيب وقع فيما مضى. كذا عند الدسوقي ١/٣٠٦.

(٤) بل هو واقع على النبي عليه السلام أو على القرآن.

(٥) ويكون التقدير على هذا: يكذِّبون تكذيباً، وهذا آكد في الإخبار عنهم.

(٦) على تقديرهم الضميرَ العائدَ إلى النبي ﷺ أو القرآن.

(٧) في م/٢ و٤ «والقرآن».

(٨) نظيره من حيث كون «كَذَّب» مؤكَّداً بالمصدر «وهو التكذيب» ما جاء في الآية الآتية.

(٩) سورة النبأ ٧٨/٢٨.

(١٠) وهي الآية/١٠ من سورة البقرة ﴿... وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾.

(١١) نص العكبري في التبيان كما يلي:

«وما: هنا مصدرية، وصلتها «يكذبون»، وليست «كان» صلتها؛ لأنها الناقصة، ولا يستعمل منها مصدر.

ويكذبون: في موضع نصب خبر كان.

وما المصدرية: حرف عند سيبويه، واسم عند الأخفش، وعلى كلا القولين لا يعود عليها من صلتها شيء» التبيان/٢٧.

وتعقّبه أبو حيان على قوله: «ولا يستعمل منها مصدر»، فذكر أنه كَثُر في كتاب سيبويه =

صلتُها «يكذبون»، ويكذبون خبر «كان»، ولا عائد على «ما»، ولو[١] قيل باسميتها، فتضمنت مقالتُه الفصل[٢] بين «ما» الحرفيّة وصلتها[٣]، وكون «يكذبون» في موضع نصب[٤]؛ لأنه قدّره خبر «كان»، وكونه لا موضع له؛ لأنه قدَّره صلة «ما»، واستغناء الموصول الاسمي عن عائد.

وللزمخشري غلطةٌ عكس هذه[٥] الأخيرة، فإنه جَوَّز مصدرية «ما» في:

= المجيء بمصدر «كان» الناقصة، وأنّ الأصح ألّا يلفظ به معها، فلا يقال: كان زيد قائماً كوناً. البحر ١/٦٠.

(١) إي وإن كانت «ما» اسماً، وانظر آخر حديث العكبري فيما نقلتُه.

(٢) على جعل «يكذبون» صلة، فقد فصل في الآية بين «ما» وصلتها بـ «كان».

(٣) في المطبوع «وصلتها بكان» ولفظ «بكان» غير مثبت في المخطوطات، ولم يشر المحققون إلى الخلاف بين النسخ.

(٤) فقد أثبت لـ «يكذبون» إعرابين ينقض كل واحد منهما الآخر، فقد جعل الجملة صلة ولا محل لها من الإعراب، ثم جعلها خبر كان ومحلها النصب، فكيف يكون هذا؟ هذا وقد عاد المصنِّف إلى الحديث في الآية في أواخر الجمل التي لا محل لها من الإعراب، فذكر قول أبي البقاء هذا فقال:

«وأما قول أبي البقاء: إن ما مصدرية، وصلتها «يكذبون»، وحكمه مع ذلك بأن «يكذبون» في موضع نصب خبراً لـ «كا» فظاهره متناقض، ولعل مراده أن المصدر إنما ينسبك من «ما» و«يكذبون» لا منها ومن «كان»، بناء على قول أبي العباس وأبي بكر وأبي علي وأبي الفتح وآخرين: إنّ كان الناقصة لا مصدر لها».

والغريب في صنع المصنف أنه أغمض عينه عن أن في صريح نص العكبري أنه قال: «وليست كان صلتها، لأنها الناقصة ولا يستعمل منها مصدر».

وانظر رَدّ مذهب الفارسي ومن معه في البحر ١/٦٠.

(٥) الأخيرة أي الغلطة الأخيرة، فقد جعل «ما» حرفاً مصدرياً مع عود الضمير إليها، كما غلط العكبري فجعل «ما» اسماً، وذكر أنها لا تحتاج إلى عائد.

﴿وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَآ أُتۡرِفُوا۟ فِيهِ﴾[(١)]، مع أنه قد عاد عليها الضمير[(٢)].

ونَدَرَ وصلُها[(٣)] بالفعل الجامد في قوله[(٤)]:

أليس أميري في الأمور بأنتما بما لستما أهلَ الخيانةِ والغَدْرِ

وبهذا البيت رُجِّح القولُ بحرفيتها[(٥)]؛ إذ لا يتأتّى هنا تقدير الضمير[(٦)].

---

(١) الآية: ﴿فَلَوۡلَا كَانَ مِنَ ٱلۡقُرُونِ مِن قَبۡلِكُمۡ أُو۟لُوا۟ بَقِيَّةٍ يَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡفَسَادِ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنۡ أَنجَيۡنَا مِنۡهُمۡۗ وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَآ أُتۡرِفُوا۟ فِيهِ وَكَانُوا۟ مُجۡرِمِينَ﴾ هود ١١/١١٦.

قال الزمخشري: «... ويجوز أن يكون المعنى في القراءة المشهورة أنهم اتبعوا جزاء إترافهم، وهذا معنى قوي لتقدّم الإنجاء...». الكشاف ٢/١٢٠.

ونقل أبو حيان رأي الزمخشري في كونها مصدرية، ثم ذكر أن الظاهر أن «ما» بمعنى الذي لعود الضمير في «فيه» عليها. انظر البحر ٥/٢٧٢، وانظر الشمني ٢/٨٠.

(٢) الضمير في «فيه» أعاده على «ما» مع أنه قدّرها مصدرية، والضمير لا يعود على المصدرية.

(٣) أي وصل «ما» المصدرية.

(٤) لم أهتد إلى قائله.

ويروى «بما لستما» بالفاء: فما لستما.

والباء في «بأنتما» زائدة، والهمزة للتقرير.

والشاهد في البيت عند المصنّف وصل «ما» المصدرية بالفعل الجامد «ليس» بقوله: بما لستما، وهو نادر.

وذهب الفارسي إلى أن التقدير: بما لستما له، أي لأجله، ولم يجز أن تكون «ما» مصدرية؛ لأن «ليس» لا تكون صلة لـ «ما» المصدرية، فلا تقول: ما أحسن ما ليس زيد قائماً.

وعلى هذا تكون «ما» نكرة موصوفة، أو موصولة اسمية.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥/٢٤٤، وشرح السيوطي/٧١٧، والعيني ١/٤٢٢ - ٤٢٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/١٥٧، ٤٥٧، الجنى الداني/٣٣٢.

(٥) أي: بحرفية «ما» المصدرية.

(٦) أي: تقدير ضمير عائد على «ما» لو كانت اسماً؛ لأن الفعل الجامد لا يُقدّر فيه ضمير.

قال العيني: «فإن قيل أين العائد إلى الموصول الحرفي قلتُ: الموصول الحرفي لا يحتاج إلى =

- **الوجه الثالث**[١]: أن تكون زائدة، وهي نوعان: **كافّة وغير كافَّة**. **والكافّة**[٢] ثلاثة أنواع:

- **أحدها**: الكافّة[٣] عن عمل الرفع، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال: قَلّ[٤]، وكَثُر، وطال، وعِلّةُ ذلك[٥] شَبَهُهُنّ[٦] بـ «رُبّ»، ولا يدخلن[٧] حينئذٍ إلّا على

= عائد» ثم نقل نص ابن هشام «وبهذا البيت رُجّح القول...» انظر العيني ٤٢٣/١.
وقال ابن عصفور: «فمن زعم أن «ليس» فعل جعل ما مصدرية، وليس واسمها وخبرها صلة لها، ومن زعم أنها حرف جعل «ما» اسماً موصولاً بمنزلة الذي، ويلزمه إذ ذاك أن يقدِّر ضميراً محذوفاً يربط الصلة بالموصول. والتقدير: بما لستما به، أي بسببه».
نقلت هذا عن العيني ٤٢٣/١ والذي وجدته عند ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي غير هذا. انظر ١٥٨/٢ فقد استشهد بالبيت على فعلية «ليس»؛ لأن ما مصدرية ولا تدخل إلا على فعل. وانظر ٤٥٧/٢.

(١) أي من أوجه «ما» الحرفية، وقد ذكر الوجه الأول وهو كونها نافية، والوجه الثاني وهو كونها مصدرية.

(٢) انظر الجنى الداني/٣٣٣، ورصف المباني/٣١٧.

(٣) أي الكافّة للفعل عن عمل الرفع.

(٤) قال المرادي: «وقد جاءت ما الكافَّة أيضاً بعد قَلّ إذا أُريد به النفي نحو: قلما يقول ذلك أحد» الجنى الداني/٣٣٣.
وقال ابن الشجري: «وقالوا: قلما يخرج زيد، وقلما يكون كذا، فزادوا «ما» ليصلح وقوع الفعل بعد قل، لأن الفعل لا يليه فعل» الأمالي ٢٤٤/٢، وانظر شرح الرضي ٣٤٥/٢.

(٥) أي علّة اتصال «ما» بهذه الأفعال.

(٦) في م/٣ «شبهها».
ووجه المشابهة بين هذه الأفعال و«رُبّ» الدلالةُ على القِلّة في «قَلّ»، والكثرة في «كثر وطال»، والتصديرُ في أول الكلام.

(٧) في م/٥ «ولا تدخل». =

جملة فعليّة صُرِّح بفعلها[(١)] كقوله[(٢)]:

قَـلّمـا يَـبْـرَحُ الـلبيـبُ إلـى مـا يُورِثُ المجدَ داعياً أو مُجيبا

فأمّا قولُ المرّار[(٣)]:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصدودَ وقلّما وِصالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ

= أي: ولا تدخل هذه الأفعال حين اتصال «ما» الكافّة بها إلا على جملة فعلية، وقد كانت قبل «ما» تدخل على اسم، فترفعه فاعلاً.

(١) في م/١ و٢ «بفعليتها».

(٢) قائله غير معروف.

ومعنى البيت: لا يزال العاقل على إحدى هاتين الحالتين: إما أن يدعو إلى ما يورث المجد، أو يجيب إليه إذا دُعي.

والشاهد فيه أن «ما» كَفَّت «قَلّ» عن طلب الفاعل، والقلة في معنى النفي، فكأنه قال: لا يبرح اللبيب...

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٤٥/٥، وشرح السيوطي/٧١٧، وشرح التصريح ١٨٥/١.

(٣) هو المرار الفقعسي.

وفي البيت رواية أخرى: «ولا أرى وصالاً»، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

وأورد سيبويه البيت في موضعين من كتابه: الأول في ١٢/١، وعزاه إلى عمر بن أبي ربيعة، وذكره مرة أخرى في ٤٥٩/١ ولم يعزُه لقائل.

فقد جاء في البيت «وصال» بعد «قَلّما» وهو ما عَدَّه سيبويه من باب الضرورة، وقال: «وإنما الكلام قلّما يدوم وصال» وقال في الموضع الثاني: «وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم»، وذكر البيت.

وقال الأعلم في الموضع الأول: «أراد وقلما يدوم وصال، فقدّم وأَخَّر مضطراً لإقامة الوزن، والوصال على هذا التقدير فاعلٌ مقدَّم، والفاعل لا يتقدّم في الكلام إلا أن يُبتدأ به، وهو من وضع الشيء في غير موضعه». =

فقال سيبويه: ضرورة، فقيل: وَجْهُ الضّرورة أَنّ حَقَّها أن يليها الفعلُ صريحاً، والشاعر أَوْلَاها فعلاً مقدَّراً، وأنّ «وصال» مرتفعٌ بـ «يدوم» محذوفاً مُفَسَّراً بالمذكور.

وقيل[1]: وجهها أنه قدّم الفاعل. ورَدَّه ابن السِّيد بأنّ البصريين لا يجيزون[2]

= وذهب ابن السراج إلى أن وصالاً لا يجوز أن يرتفع بيدوم، ولكنه على إضمار يكون، والتقدير: قلما يكون وصال يدوم على طول الصدود.

وتعقّبه البغدادي بأنه ليس من مواضع حذف «كان».

وذهب المبرّد إلى أن ما زائدة والاسم بعدها مرتفع بـ «قل»، أي: قَلّ وصالٌ.

والمرار هو ابن سعيد الفقعسي، نسب إلى فقعس، وهو أحد أجداده، وينسب تارة إلى جده الأبعد فيقال: المرار الأسدي، وهو من شعراء الدولة الأموية، وأدرك العباسية، وكان مفرط القصر حقيراً.

انظر شرح البغدادي ٢٤٦/٥، وشرح السيوطي/٧١٧، وابن الشجري ١٣٩/٢، ٢٤٤، والإنصاف/١٤٤، وهمع الهوامع ٢١/٥، ٢٧٥/٦، وشرح المفصل ٤٣/٤، ١١٦/٧، ١٣٢/٨، ٧٦/١٠، المحتسب ٩٦/١، الكتاب ١٢/١، ٤٥٩، الخزانة ٢٨٧/٤، ديوان عمر/٤٩٤، الخصائص ١٤٣/١، ٢٥٧، اللسان/طول، المنصف ١٩١/١، ٦٩/٢. المقتضب ٨٤/١، الضرائر الشعرية لابن عصفور/٢٠٢، شرح الكافية ٣٤٥/٢، الأصول ٢٣٤/٢، و٤٦٦/٣.

(١) هذا للأعلم، انظر الكتاب ١٢/١، وتعليقه على البيت، فقد قدَّم الشاعر وأَخَّر لإقامة الوزن، والوصال على هذا عنده فاعل مقدَّم.

(٢) في م/٤ «لا يجوزون».

قال الدماميني: «لا مَحَلّ لردّ ابن السِّيد، مع أن سيبويه صَرَّح بأن الضرورة لتقديم الاسم، قد يُقال معنى تقديم الاسم ذكره قبل الفعل، والإعراب شيء آخر» انظر حاشية الأمير ٨/٢، والشمني ٨١/٢.

وفي حاشية الشمني مما نقله عن الدماميني: أنه نقل نص سيبويه، ثم قال: «وهذا تصريح بأن وجه الضرورة تقديم الاسم على رافعه، فلم يبق بعد ذلك وجه للاختلاف في توجيه كلامه =

تقديم[١] الفاعل في شعر ولا نثر.

وقيل: وجهها أنه أناب الجملة الاسميّة[٢] عن الفعليّة كقوله[٣]:

[ونُبِّئْتُ ليلى أرسلت بشفاعةٍ إليَّ] فهلّا نفسُ ليلى شفيعُها

وزعم المبرد[٤] أنّ «ما» زائدة،

= على وجه الضرورة إيلاء قلما الفعل مقدّراً، أو إقامة الاسمية عن الفعلية، ولم يبق وجه لردّ ابن السّيد القول بأن وجه الضرورة تقديم الفاعل بأنّ البصريين لا يجوزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر».

(١) انظر همع الهوامع ٢/٢٤٥ - ٢٥٥ فقد ذكر أن الصحيح الذي عليه البصريون وجوب تأخير الفاعل عن عامله، وأن الكوفية جَوّزوا تقديمه على الفعل نحو: زيد قام.

(٢) على جعل «وصال» مبتدأ فهو نكرة مخصصة، وجملة يدوم هي الخبر، وعلى هذا فالجملة اسمية.

(٣) تقدَّم في باب «ألّا»، وذكرتُ الخلاف في نسبته إلى قيس بن الملوح، وغيره، وذكر المصنّف هناك أنّ التقدير: فهلا كان هو، أي الشأن، وقيل التقدير: فهلا شفعت نفس ليلى؛ لأن الإضمار من جنس المذكور أَقْيَس، وشفيعُها على هذا خبر لمحذوف، أي: هي شفيعُها.

(٤) نقل هذا عن المبرّد النحاس في شرح أبيات سيبويه قال: «أخبرنا علي بن سليمان عن محمد بن يزيد المبرّد أنه خالف سيبويه في هذا، وجعل «ما» زائدة، وقَدّره وقلَّ وصال يدوم على طول الصدود...» شرح البغدادي ٥/٢٤٦، وأحال المحققان هذا إلى شرح أبيات سيبويه للنحاس ص/٢٩٩. والنص في الخزانة ٤/٢٨٧، ٢٨٨.

وفي المقتضب قال المبرّد: «ولو احتاج شاعر إلى فصل الألف واللام لاستقام ذلك، وكان جائزاً للضرورة، كما يجوز مثله في سوف وقلما وقد، ونحوها من الحروف التي تكون أصلاً للأفعال، كما قال حيث اضطر الشاعر:

صددت فأطولت ... ...

وإنما «قلّما» للفعل» المقتضب ١/٨٤.

ونقل الشيخ عضيمة نص سيبويه في المسألة في الحاشية/١ في المقتضب ثم قال: «من هذا =

ووصال: فاعل، لا مبتدأ[١]، وزعم بعضهم أنّ «ما» مع هذه الأفعال مصدريةٌ[٢] لا كافّة.

- **والثاني**[٣]: الكافّة عن عمل[٤] النّصب[٥] والرفع، وهي المتصلة بإنَّ وأخواتها، نحو: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[٦]،

= يتبيَّن لنا بوضوح أنه لا خلاف بين سيبويه والمبرّد في قلما، ولا في أن البيت ضرورة، وابن هشام في المغني ينسب إلى المبرّد أنه خالف سيبويه، وجعل «ما» في قلما زائدة، و«وصال» فاعل للفعل».

(١) قال البغدادي: «وقول ابن هشام: ووصال فاعل لا مبتدأ غير جيد؛ فإن المبرّد مراده أن وصالاً فاعل «قَلّ» لا أنه فاعل يدوم المذكور...» الخزانة ٤/٢٨٨ - ٢٨٩.

(٢) في الخزانة ٤/٢٨٨ «... أن بعضهم ذهب إلى أنّ «ما» في الأفعال الثلاثة مصدرية، والمصدر فاعل الفعل.

قال ابن خلف: لا يجوز أن تكون «ما» مصدرية لأنها معرفة، وقَلّ تطلب النكرة، تقول: قَلّ رجلٌ يفعل ذلك؛ فلذلك حكمت على «مَن» في قولهم: «قل مَن يفعل ذلك» أنها نكرة موصوفة، وأيضاً فلو كانت مصدرية لجاز أن تدخل على الماضي والمستقبل، وهي ههنا لا تدخل إلا على المستقبل».

(٣) الثاني من أنواع الكافَّة، وقد تقدّم النوع الأول وهي الكافّة عن عمل الرفع، وفي م/١ و٣ «الثاني»، وفي م/٢ «الثانية»، وفي م/٥ «والثانية»: وانظر الشمني ٢/٨١.

(٤) في م/٥ «عن العمل».

(٥) في م/٢ «عمل الرفع والنصب» على التقديم والتأخير.

(٦) الآية: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ۚ إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ۖ وَلَا تَقُولُوا۟ ثَلَٰثَةٌ ۚ ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ سُبْحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ ۘ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾ سورة النساء ٤/١٧١.

﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ[(١)] يَنظُرُونَ﴾[(٢)]، وتُسَمَّى المَتْلُوّةُ بفعل مهيِّئَة[(٣)].

وزعم[(٤)] ابن دُرُسْتويه وبعض الكوفيين أنّ «ما» مع هذه الحروف اسم مُبْهَم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم[(٥)] والإبهام، وفي أنّ الجملة بعده مُفَسِّرة له، ومُخْبَرٌ بها عنه.

وَيَرُدُّه[(٦)] أنها[(٧)] لا تصلح للابتداء[(٨)] بها، ولا لدخول ناسخ غير[(٩)] إنّ وأخواتها.

---

(١) قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾ مثبت في م/٢، وغير مثبت في بقية المخطوطات.

(٢) الآية: ﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِي ٱلْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾ الأنفال ٨/٦.

(٣) إذا تلا الحرفَ الناسخَ المكفوفَ بما فِعْلٌ، فإن «ما» تسمى المهيئة، لأنها هَيَّأت الحرف الناسخ باتصالها به للدخول على فعل، ولم يكن هذا للحرف الناسخ من قبلُ، وتسمى عند أبي حيان وغيره أيضاً مُوَطِّئة. انظر الارتشاف/ ١٢٨٤ «مهيّهئة وموطّئة».

(٤) النص لشيخه أبي حيان فهو في الارتشاف / ١٢٨٤ - ١٢٨٥، «وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أن «ما» مع هذه الحروف نكرة مبهمة بمنزلة الضمير المجهول لما فيها من التفخيم، والجملة بعدها في موضع الخبر ومفسِّرة له، ولم تحتج إلى رابط لأن الجملة المفسِّرة هي «ما» في المعنى» قارن بين نصّ المصنّف ونص شيخه وتأمّل. ثم انظر همع الهوامع ٢/١٩١.

(٥) فإذا قلت: إنما زيد قائم كان المعنى إنما الشخص العظيم وهو زيد قائم، ولا يقال ذلك إلا في موضع التفخيم. انظر حاشية الدسوقي ١/٣٠٧.

(٦) أي يَرُدُّ القول باسمية «ما».

(٧) أي: «ما».

(٨) وضمير الشأن يَصِحُّ الابتداءُ به، فَجَعْلُ «ما» مع الحروف الناسخة بمنزلة ضمير الشأن مردودٌ. وقوله «بها» غير مثبت في م/٤.

(٩) وفي الهمع ٢/١٩١ «ورُدّ بأنها لو كانت كذلك لاستعملت مع جميع النواسخ كضمير الشأن».

ورَدّه[١] ابن الخباز في شرح الإيضاح بامتناع «إنما[٢] أينَ زيدٌ»، مع صحة تفسير ضمير الشأن بجملة الاستفهام؛ وهذا سهو منه[٣]؛ إذ لا يُفَسَّر ضمير الشأن بالجمل غير الخبرية[٤]، اللهمَّ إلّا مع «أَنْ» المخفّفة من الثقيلة فإنه[٥] قد يُفَسَّر بالدعاء نحو: «أَمَا[٦] أَنْ جزاك اللهُ خيراً».

وقراءة[٧] بعض السَّبعة ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ[٨] أَنْ غَضِبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾[٩].

---

(١) أي رَدَّ القول باسمية «ما» مع إنّ وأخواتها.

(٢) هي عند ابن درستويه على تقديره «ما» اسماً، إن: حرف ناسخ و«ما» اسمها، والجملة الاسمية بعدها خبر.
ورَدّ ابن الخباز هذه الجملة، حيث فُسِّرت «ما» الاسمية بجملة الاستفهام، وأجاز ذلك في ضمير الشأن في نحو قولك: إنه أين زيد؟
وانظر الدسوقي ٣٠٧/١ - ٣٠٨.

(٣) أي من ابن الخباز.

(٤) مثل الاستفهامية في المثال الذي ذكره.

(٥) في م/٣ و٤ «فإنها قد تُفَسَّر».
قال الشمني «قوله فإنها قد تُفَسَّر بالدعاء، وقع في بعض النسخ هكذا بتأنيث الضمير، وفي بعضها بتذكيره، وهو ظاهر لعوده على ضمير الشأن، ووجه الأول [فإنه...] أنه عائد على «إن» ونسب التفسير إليها على سبيل المجاز» الحاشية ٨١/٢.

(٦) والتقدير: أما أَنَّهُ، ثم فُسِّر ضمير الشأن بجملة الدعاء، «جزاك الله خيراً»، وهي دعاء له، أي للمخاطب.

(٧) وفي هذه القراءة دعاء عليها.

(٨) جاء ضبط التاء عند الشيخ محمد ومبارك بالفتح «والخامسةَ» وهو غير الصواب؛ لأن نافعاً كان يقرأ بالضم، ولم يقرأها بالفتح من السبعة غير حفص عن عاصم، وقرأها كذلك بعض القراء ممن زاد عن السبعة، فلا وجه لهذا النصب على قراءة نافع.

(٩) الآية: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ سورة النور ٩/٢٤.
وقراءة نافع: والخامسةُ أَنْ غَضِبَ الله عليها».

على أنا لا نُسَلِّم أَنّ اسم «أَنْ» المخفّفة يتعيّن كونُه ضميرَ شأنٍ؛ إذ يجوز هنا أن[1] يُقدَّر ضمير المخاطبِ[2] في الأول[3] والغائبةِ[4] في الثاني.

وقد قال[5] سيبويه في قوله[6] تعالى[7]: ﴿أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ * قَدۡ صَدَّقۡتَ

= بتخفيف «أن» واسمها محذوف، وغضِبَ: فعل ماض، ولفظ الجلالة فاعله.
انظر البحر ٤٣٤/٦، والتيسير/١٦١، والكشف عن وجوه القراءات ١٣٤/٢، والإتحاف/٣٢٢، والسبعة/٤٥٣، والنشر ٣٣٠/٢، وشرح الشاطبية/٢٥٦، وحجة القراءات/٤٩٥، والتبيان للعكبري ٩٦٦/٢، وغرائب القرآن ٤٦/١٨، والمراجع كثيرة، وانظر بَسْطَ هذا في كتابي «معجم القراءات».

(١) في م/١ و٢ «أن نقدِّر».

(٢) إذا خففت «أَنّ» ففي إعمالها مذاهب:
الأول : أنها لا تعمل شيئاً في ظاهر ولا في مضمر، وهي حرف مصدري مهمل، وهو مذهب سيبويه والكوفيين.
الثاني : أنها تعمل في المضمر والظاهر، وعليه طائفة من المغاربة.
الثالث : أنها تعمل جوازاً في مضمر، لا ظاهر، وعليه الجمهور.
انظر الهمع ١٨٥/٢، وانظر الارتشاف/ ١٢٧٥، والجنى الداني/٢١٩.
قال السيوطي: «ولا يلزم أن يكون ذلك الضمير المحذوف ضمير الشأن كما زعم بعض المغاربة، بل إذا أمكن عَوْدُه إلى حاضر أو غائب معلوم كان أَوْلَى» الهمع ١٨٥/٢، وانظر الارتشاف/ ١٢٧٥.

(٣) أي في قوله: «أما أَنْ جزاك الله خيراً» على تقدير أما أنّك.

(٤) أي في الآية: على قراءة نافع والخامسةُ أَنْ غضِبَ الله عليها.

(٥) هذا لشيخه أبي حيان، قال: «ولا يلزم أن يكون ضميرَ الشأن كما زعم بعض أصحابنا، بل إذا أمكن تقديره بغيره قُدِّر، قال سيبويه «وناديناه أن يا إبراهيم قد صَدّقت الرؤيا» بأنك قد صَدقت...»
الارتضاف/ ١٢٧٥.

(٦) «قوله تعالى» غير مثبت في م/١ و٢ و٤.

(٧) تتمة الآية الثانية: ﴿... إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾. سورة الصافات ١٠٤/٣٧ – ١٠٥.

﴿ٱلرُّؤْيَآ﴾(١): «إنَّ(٢) التقدير أنك قد صَدّقت».

وأمّا ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَءَاتٍ﴾(٣)، ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾(٤)، ﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾(٥)، ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ ۝ نُسَارِعُ لَهُمْ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ﴾(٦)، ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾(٧)،

---

(١) «الرؤيا» غير مثبت في م/١ و٣.

(٢) النـص : « كأنه قال: ناديناه أنك قد صَدّقت الرؤيا يا إبراهيم» انظر الكتاب ١/٤٨٠، والهمع ١٨٥/٢.

(٣) تتمة الآية: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ سورة الأنعام ١٣٤/٦.
ما: اسم موصول، وهو اسم إنّ، وكذا حال ما سيذكره من الآيات يدل بذلك على أنّ «ما» ليست الكافّة التي سبق الحديث عنها.

(٤) الآية: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ سورة الحج ٦٢/٢٢.

(٥) الآيـة: ﴿وَلَا تَشْتَرُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ۚ إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ سورة النحل ٩٥/١٦.

(٦) تتمة الآية الثانية ﴿... بَل لَّا يَشْعُرُونَ﴾ سورة المؤمنين ٥٥/٢٣ - ٥٦.
وذكر السمين في «ما» ثلاثة أقوال: موصول، وحرف مصدري، وأنها كافة، وبه قال الكسائي في هذه الآية. انظر الدر المصون ١٩١/٥ - ١٩٢.

(٧) الآية: ﴿... وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة الأنفال ٤١/٨.
ما: في الآية اسم موصول بمعنى الذي، وقيل مصدرية والمصدر بمعنى المفعول أي: واعلموا أن غنيمتكم. انظر العكبري/٦٢٣ - ٦٢٤.

فـ «ما» في ذلك كلّه اسمٌ[١] باتفاق، والحرفُ[٢] عامل.

وأمّا ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ﴾[٣]، فمن نصب[٤] الميتة فـ «ما» كافّة، ومن رفعها[٤] - وهو أبو رجاء العطاردي - فـ «ما» اسم موصول، والعائد محذوف.

وكذلك ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾[٥] فمن رفع[٦] «كيد» فـ «إنّ» عاملة، و«ما»

---

(١) قلت: قد رأيت في الآيتين الأخيرتين أن «ما» فيهما مختلف فيها، فقوله هنا «باتفاق» مردود. والغريب أن يفوت هذا الدماميني فلا يعلّق عليه بشيء.

(٢) أي: الحرف الناسخ عامل في «ما».

(٣) الآية: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة البقرة ١٧٣/٢.

(٤) قراءة الجماعة «الميتة» بالنصب، وهي مفعول به للفعل «حَرَّمَ» وما بعدها عطف عليها.
وقرأ ابن أبي عبلة وأبو رجاء العطاردي وأبو جعفر والسّلمي وابن أبي الزناد «الميتةُ...» بالرفع وكذلك ما بعده.
وتخريج هذه القراءة كما يلي:
١ - الرفع على أنه فاعل على قراءة السّلمي «حَرُمَ».
٢ - الرفع على أنه نائب عن الفاعل على قراءة أبي جعفر وابن أبي الزناد والسلمي «حُرِّم» بالبناء للمفعول.
٣ - الرفع على أنه خبر «إنَّ» مفصولة من «ما»، وتكون «ما» اسماً موصولاً اسم «إن».
وانظر هذا في البحر ٢٩٩/١، القرطبي ٢١٦/٢، العكبري/١٤١، إعراب النحاس ٢٩٩/١، الطبري ٥٠/٢، معاني الزجاج ٢٤٣/١، فتح القدير ١٦٩/١، وارجع إلى كتابي «معجم القراءات» ففيه البيان.

(٥) الآية: ﴿وَأَلْقِ مَا فِى يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓا۟ إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ سورة طه ٦٩/٢٠.

(٦) - قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف وأبو جعفر =

موصولة[١]، لكنه محتمِل للاسمي[٢] والحرفي، أي إنّ الذي صَنَعُوه، أو إِنّ صُنْعَهم، ومن نصب - وهو ابن مسعود والربيع بن خُثَيْم»[٣] فـ «ما» كافّة.

وجَزَمَ النحويون بأنّ «ما» كافّة في: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾[٤]، ولا يمتنع أن تكون بمعنى الذي[٥]،

= ويعقوب «كيدُ» بالرفع، وفي «ما» على هذه القراءة وجهان: الأول أنها اسم موصول بمعنى الذي، أي: إن الذي صنعوا كيدُ ساحر، فكيدُ على هذا خبر «إنّ».
والثاني أن «ما» مصدرية، ويكون التقدير: إنّ صُنْعَهم كيدُ ساحر.
- وقرأ مجاهد وحميد وزيد بن علي وابن مسعود والربيع بن خُثَيْم وأبو عمران الجوني «كيدَ» بالنصب، وعلى هذه القراءة تكون «ما» كافَّة، وكيدَ: منصوب؛ لأنه مفعول به للفعل «صنعوا».
انظر البحر ٢٦٠/٦، والطبري ١٤٠/١٦، ومعاني الزجاج ٣٦٧/٣، ومعاني الفراء ١٠١/١ و١٨٦/٢، القرطبي ٢٢٣/١١، فتح القدير ٣٧٥/٣، السبعة/٤٢١، إعراب النحاس ٣٤٩/٢، التبيان للطوسي ١٨٧/٧، كتاب المصاحف/٦٥، المبسوط/٢٩٦، الكشف ١٠٢/٢، المحرر ٥٥/١٠، الكشاف ٣٠٨/-، وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

(١) في نسخة الشيخ محمد ومبارك بعد موصولة «والعائد محذوف»، وهذا غير مثبت في المخطوطات.

(٢) أي اسم موصول، أو حرفي، فهي مصدرية، وما بعدها مصدر مؤول في محل نصب اسم «إنّ».

(٣) جاء عند مبارك والشيخ محمد «خَيْثَم» بتقديم المثناة على المثلثة، والصواب خُثيم بتقديم الثاء المثلثة وهو مُصَغّر، وهو أبو يزيد الكوفي، تابعي جليل، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، وأخذ القراءة عن عبدالله بن مسعود، مات قبل سنة تسعين من الهجرة. انظر غاية النهاية ٣٨٣/١.

(٤) الآية: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ سورة فاطر ٢٨/٣٥.

(٥) قال الدماميني: «... ويرد على المصنف رسم «ما» في المصحف متصلة بـ «إنَّ»، إذ هو مانع =

والعلماءُ خبر[(١)]، والعائد مستتر[(٢)] في «يخشى».

وأُطْلِقَتْ « ما » على جماعة العقلاء كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾[(٣)]، ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[(٣)].

وأما قول النابغة[(٤)]:

قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا [إلى حمامتنا أو نصفه فَقَد]

فمن نصب[(٥)] «الحمام»، وهو الأرجح[(٦)] عند النحويين في نحو «ليتما زيداً قائم»، فما زائدة غير كافّة، وهذا: اسمها[(٧)]، ولنا: الخبر، قال سيبويه[(٨)]: «وقد كان رؤبة بن العجاج ينشده رفعاً» انتهى.

= من كونها بمعنى الذي؛ لأنهما لا يتّصلان خطاً إلا إذا كانت «ما» حرفاً، فإن قلت قد يَتَمَسَّكُ المصنّف بأن رسم المصحف سنة متبعة، فلا تجري على قانون الخط المُصْطَلَح، قلت: يأباه قوله في المثال الثاني من أمثلة الجهة الثانية من الباب الخامس: وحَمْلُ الرسم يعني في المصحف على خلاف الأصل مع إمكانه غير سديد، وقد أمكن هنا بجعل «ما» حرفاً كافاً. حاشية الشمني ٨١/٢، وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٥٨٣/١.

(١) في م/٣ «خبره».

(٢) في م/٥ «المستتر».

(٣) الآية: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُوا۟﴾ سورة النساء ٣/٤.

(٤) تقدّم البيت في «أو»، و«ليت».

(٥) وهو اسم ليت.

(٦) لأن «ما» إذا دخلت على «ليت» لا تزيل اختصاصها بالأسماء.

(٧) والحمام بدل منه، وهو منصوب.

(٨) انظر الكتاب ٢٨٢/١.

فعلى هذا[١] يحتمل أن تكون «ما» كافّة، وهذا: مبتدأ[٢]، ويحتمل[٣] أن تكون[٤] موصولة[٥]، و«هذا» خبر لمحذوف[٦]، أي: ليت الذي هو هذا الحمام لنا.

وهو[٧] ضعيف؛ لحذف الضمير المرفوع[٨] في صِلَةِ غير «أيّ» مع عدم[٩] طول الصِّلة، ويُسَهِّل[١٠] ذلك[١١] تضمُّنه[١٢] إبقاء الإعمال[١٣].

---

(١) أي: على رواية الرفع.

(٢) والحمام: بدل منه، وهو مرفوع، والخبر هو «لنا».

(٣) أي: على رواية الرفع أيضاً.

(٤) أي: ما.

(٥) وهي في محل رفع مبتدأ، أو في محل نصب اسم «ليت»، وقد قال المصنّف في باب «ليت» من قبل: «ويحتمل أن الرفع على أنّ «ما» موصولة، وأن الإشارة خبر لـ «هو» محذوفاً، أي ليت الذي هو هذا الحمام لنا، فلا يدل حينئذٍ على الإهمال، ولكنه احتمال مرجوح؛ لأن حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير أيّ مع عدم طول الصلة قليل...».

(٦) انظر نص الأعلم في الكتاب ٢٨٣/١.

(٧) أي: هذا التوجيه الأخير وهو جعل «ما» موصولة.

(٨) وهو «.. هو هذا الحمام».

(٩) كذا جاء النص في م/٣ و٤، ومتن الدسوقي، وفي المطبوع وبقية المخطوطات «مع عدم الطول».

(١٠) في م/٥ «وقوي» وفي م/٤ «وسَهَّل»، وفي م/٣ «وسهل ذلك لتضمنه»، وما أثبته إنما هو عن م/١ و٢، وما جاء في المطبوع موافق لما جاء في م/٣.

(١١) أي الإعراب الأخير على تقدير «ما» موصولة.

(١٢) أي: تضمّن هذا التقدير إبقاء إعمال «ليت» في «ما» على تقديرها موصولة.

(١٣) في م/٤ «العمل».

وزعم[١] جماعةٌ من الأصوليين والبيانيين أنّ «ما» الكافة التي مع «إنّ»[١] نافية، وأنّ ذلك سبب إفادتها للحصر، قالوا: لأنّ «إنّ» للإثبات، و«ما» للنفي، فلا يجوز أن يتوجَّها معاً إلى شيء واحد؛ لأنه تناقُضٌ، ولا أن يَتَوَجَّه[٢] النفيُ للمذكور[٣] بعدها[٤]؛ لأنه خلاف الواقع[٥] باتفاق، فتعيَّنَ صَرْفُه[٦] لغير المذكور[٧]، وصَرْفُ الإثبات للمذكور[٨]، فجاء الحصرُ.

وهذا البحث[٩] مبنيٌّ على مقدّمتين باطلتين بإجماع النحويين[١٠]؛ إذ ليست

---

(١) في الهمع ١٩١/٢ «وزعم أبو علي الفارسي: أنها نافية، واستدل بأنها أفادت معنى الحصر نحو «إنما الله إلٰه واحد، كإفادة النفي والإثبات بإلّا».
وذهب أبو حيان إلى أن هذا المذهب هو قول من لم يقرأ النحو، ولا طالع قول أئمته. انظر الارتشاف/ ١٢٨٥.
وقال المرادي: «واستدلّ الإمام فخر الدين الرازي على أنها للحصر بأن إنّ للإثبات وما للنفي، فإنّ لإثبات المذكور وما: لنفي ما عداه، ورُدّ بأنه قول من لا وقوف له على علم النحو [وهو رَدُّ أبي حيان المتقدِّم]، وهو ظاهر الفساد لوجوه...» الجنى الداني/٣٩٧ - ٣٩٨.

(٢) كذا النص في م/١ و٢ و٤، وفي م/٣ «ولا أن يُحْكَم بتوجُّه النفي». وفي م/٥ «ولا أن يُحْكَم بوجه النفي»، وفي المطبوع أثبت ما جاء في م/٣.

(٣) في م/٤ «إلى المذكور».

(٤) في قوله: إنما زيد قائم، والمراد بما بعدها هو القيام.

(٥) لأن القيام واقع فلا ينفى بما يراد من «ما».

(٦) أي: صرف النفي.

(٧) من الصفات الأخرى التي تجوز على «زيد».

(٨) أي للحكم المذكور وهو القيام.

(٩) وهو جعل إن للإثبات، وما للنفي، وامتناع توجّههما إلى شيء واحد.

(١٠) ذكر المرادي رَدَّ هذا الرأي وهو جعل «ما» نافية عند الرازي والفارسي يقوله: «وهو ظاهر الفساد =

«إنّ» للإثبات[١]، وإنما هي لتوكيد الكلام إثباتاً كان مثل: «إنّ زيداً قائم»[٢]، أو نفياً مثل: «إنّ زيداً ليس بقائم»[٣] ومنه[٤] ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾[٥][٦]. وليست[٧] «ما»[٨] للنفي، بل هي بمنزلتها في أخواتها: ليتما، ولعلما، ولكنما، وكأنما، وبعضهم[٩] ينسب القول بأنها نافية للفارسي في كتاب[١٠] «الشيرازيات»، ولم يقل ذلك الفارسي لا[١١] في الشيرازيات ولا في غيرها، ولا قاله نحوي[١٢] غيره،

= لوجوه منها: أن فيه إخراج «ما» النافية عمّا تستحقه من وقوعها صدراً، ومنها أنّ فيه الجمع بين حرف نفي وحرف إثبات بلا فاصل، ومنها أنه لو كانت نافية لجاز أن تعمل فيقال: إنما زيد قائماً. ذكر بعضهم هذه الأوجه، ولا يُحتاج في بيان فساد هذا القول إلى ذلك؛ فإنه لا يخفى فساده» انظر الجنى الداني/٣٩٨.

(١) وقد ذهب إلى الإثبات فيها الرازي، في نص تقدّم قبل قليل.

(٢) والمعنى فيه ليس إثبات القيام لزيد، وإنما تأكيد هذا القيام.

(٣) والمعنى فيه تأكيد نفي القيام عن زيد.

(٤) ومن تأكيد النفي ما جاء في نصّ الآية.

(٥) تتمة الآية: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ يونس ٤٤/١٠.

(٦) قوله: ﴿شَيْـًٔا﴾ غير مثبت في م/٣.

(٧) هذه هي المقدمة الثانية وهي عنده باطلة، وذلك على جعل «ما» في «إنما» نافية.

(٨) سقط لفظ «ما» من م/٣.

(٩) قال المرادي: «قلت ذكر القرافي في شرح المحصول أن أبا علي الفارسي نقل في مسائله الشيرازيات أنّ «ما» في «إنما» للنفي. والله أعلم» الجنى الداني/٣٩٨.
وانظر الهمع ١٩١/٢ فقد نسبها إلى الفارسي.

(١٠) كتاب أملى فيه مسائل في اللغة بشيراز.

(١١) «لا» غير مثبت في م/١ و٢.

(١٢) قاله الرازي، وقد نقلت النص قبل قليل عن المرادي.
وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٤٩/٥.

وإنما[١] قال الفارسي في الشيرازيات: إنّ[٢] العرب عاملوا «إنما» معاملة النفي وإلّا في فصل[٣] الضمير كقول الفرزدق[٤]:

[أنا الذائدُ الحامي الذِّمارَ] وإنما — يدافعُ عن أحسابهم أنا أو مِثلي

فهذا كقول الآخر[٥]:

قد عَلِمَتْ سلمى وجاراتُها — ما قَطَّرَ الفارسَ إلّا أنا

---

(١) في م/٢ «وإنما الذي في الشيرازيات».

(٢) في م/٣ «إنهم».

(٣) قال الدسوقي: «حاصله أنه لا يُعْدَل إلى الانفصال إذا أمكن الاتصال، إلا إذا كان الضمير محصوراً بما وإلّا، أو كان مقدَّماً على عامله، فإذا وجد الفصل في كلامهم فإنما دلّ ذلك على أنهم عاملوا إنما معاملة ما وإلا» انظر الحاشية ٣٠٩/١، وانظر الهمع ٢١٧/١.

(٤) هذا البيت من قصيدة هجا بها الفرزدق جريراً.
والذائد من الذَّوْد، وهو الطرد، والذمار: ما لزمك حفظه، ويقال: الذمار العهد.
والشاهد في البيت عند الفارسي: معاملة «إنما» معامل النفي وإلّا في فصل الضمير «أنا».
قال المرادي: «... لما كان غرضه أن يحصر المدافِع لا المدافَع عنه فصل الضمير، ولو قال: وإنما أدافع عن أحسابهم لأفهم غير المراد، فدلّ ذلك على أن العرب ضمنت إنما معنى ما وإلّا» انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٤٨/٥، وشرح السيوطي/٧١٨، الجنى الداني/٣٩٧، الهمع ٢١٧/١، المحتسب ١٩٥/٢، شرح المفصّل ٩٥/٢، ٥٦/٨، العيني ٢٧٧/١، أوضح المسالك ٦٨/١، الديوان ١٥٣/٢ «أنا الضامن الراعي عليهم...» الارتشاف/٩٣٧.

(٥) البيت لعمرو بن معدي كرب، ويُعْزَى للفرزدق.
وقَطّر الفارس: صرعه على أحد قُطْريه أي على أحد جانبيه.
والشاهد فيه كالبيت السابق. فصل الضمير بعد النفي وإلّا.
وانظر شرح البغدادي ٢٥٦/٥، وشرح السيوطي/٧١٩، والكتاب !/٣٧٩، الارتشاف/٩٣٣. اللسان والتاج والعباب والمقاييس/قطر، وجاء ضبطه في نسخة التاج بتخفيف الطاء.

وقولُ أبي حَيّان[١]: لا يجوزُ فَصْلُ الضمير المحصور بإنما، وإنّ الفصل في البيت الأول[٢] ضرورة، واستدلاله بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ﴾[٣]، ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[٤]، ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[٥]، وَهْمٌ[٦]؛ لأنّ الحصر فيهن[٧] في جانب

---

(١) في الارتشاف: «وإذا حصر الضمير بإنما نحو: إنما قام أنا فانفصاله عند سيبويه ضرورة، وعند الزجاج ليس بضرورة، وقال ابن مالك يتعيّنُ انفصاله».
انظر/٩٣٩، وانظر الهمع ٢١٧/١، والشمني ٨٢/٢، وحاشية الأمير ٩/٢.

(٢) وهو بيت الفرزدق: أنا الذائد الحامي الذمار... إلخ.

(٣) تتمة الآية: ﴿... أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُواْ مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُم بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ سبأ ٤٦/٣٤.
قال الدسوقي: «أي فلو كان يجب الفصل معاملة لـ «إنما» معاملة «ما» وإلا لقال إنما يعظكم بواحدة أنا» الحاشية ٣٠٩/١.

(٤) الآية: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ يوسف ٨٦/١٢.
ولو أُريد الفصل، أو وَجَبَ بعد «إنما» لكان النّص: إنما يشكو بثّه وحزنّه أنا.

(٥) الآية: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾ سورة آل عمران ١٨٥/٣.
ولو وَجَبَ الفصل بعد إنما لقال: «وإنما يُوَفّى أجورهم أنتم».

(٦) أي ما ذهب إليه أبو حيان من أنه لا يجوز فصل الضمير المحصور بإنما وهم منه.

(٧) أي في هذه الآيات.

الظرف[١] لا الفاعل[٢]، ألا ترى أنّ المعنى ما أَعِظُكم إلا بواحدة، وكذلك الباقي[٣].

والثالث[٤]: **الكافّة عن عمل الجرّ**[٥]، وتتصل بأحرف وظروف.

- **فالأحرف**: أحدها «رُبّ»، وأكثر ما تدخل[٦] حينئذٍ على الماضي كقوله[٧]:

رُبَّما أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثوبي شمالاتُ

لأنّ التكثير[٨] والتقليل إنما يكونان فيما عُرِف حَدُّه، والمستقبلُ

---

(١) ولم يكن ضميراً فاعلاً.

(٢) ولما لم يكن الحصر في الفاعل لم يجب فصل الضمير عن عامله وتأخيره.

(٣) أي في آية يوسف: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ﴾، وفي آية آل عمران: ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ﴾.

(٤) أي من أنواع «ما» الكافّة، وقد ذكر الكافّة عن عمل الرفع مع «قلّ...» وعمل النصب والرفع مع «إنّ» وأخواتها.
وفي م/٥ «الثالثة» جاء بالتأنيث إشارة إلى «ما».

(٥) بالحرف أو بالإضافة.

(٦) أي «رُبّ»، وقوله: وأكثر ما تدخل...، في مقابله أنها تدخل قليلاً على الأسماء.
قال المرادي: «... واعلم أن مذهب المبرّد ومن وافقه أن رُبّ إذا كُفّت بما جاز أن يليها الجملتان: الاسمية والفعلية... وإلى هذا ذهب الزمخشري، وذهب سيبويه فيما نقل عنه بعضهم إلى أن رُبّ إذ كُفّت بما لا يليها إلا الجملة الفعلية، قيل وهو مذهب الجمهور...» الجنى الداني ١/٤٥٦.

(٧) البيت لجذيمة بن مالك الأبرش، وتقدّم في «رُبَّ» مرتين، وذكر في الموضع الثاني أنه يكون الفعل بعدها ماضياً لفظاً ومعنى.

(٨) التكثير أو التقليل اللذان يستفادان من «رُبّ» عند دخولها على الجملة.

مجهولٌ[(١)]، ومن ثَمَّ قال الرُّمَّاني في: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[(٢)]، إنما جاز[(٣)] لأن المستقبل معلوم عند الله كالماضي.

وقيل: هو على حكاية حالٍ ماضية مجازاً مثل: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾[(٤)]، وقيل[(٥)]: التقدير رُبَما كان يودّ، وتكون «كان» هذه شأنية[(٦)]، وليس[(٧)] حَذْفُ «كان» بدون «إنْ» و«لو» الشرطيتين سهلًا، ثم الخبرُ[(٨)] حينئذٍ وهو «يودُّ» مُخَرّجٌ

---

(١) أي حَدُّه مجهول، فلا تدخل عليه «رُبّ».

(٢) تتمة الآية: ﴿لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ سورة الحجر ٢/١٥.

(٣) أي: دخول رُبّ على المستقبل.

قال أبو حيان: «ولما كانت رُبّ عند الأكثرين لا تدخل على مستقبل تأوّلوا «يود» في معنى «وَدّ» لما كان المستقبل في إخبار الله لتحقق وقوعه كالماضي، فكأنه قيل: وَدّ، وليس ذلك بلازم، بل قد تدخل على المستقبل لكنه قليل بالنسبة إلى دخولها على الماضي...» البحر ٤٤٤/٥، وانظر الجنى الداني/٤٥٧، وانظر شرح الكافية ٣٣٣/٢.

(٤) الآية: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَجَمَعْنَٰهُمْ جَمْعًا﴾ الكهف ٩٩/١٨.

والنفخ لم يقع، والتقدير ويُنْفَخ، وجاء لفظ الماضي في الآية لتحقيق وقوع النفخ في المستقبل.

(٥) في شرح الرضي: «... وقال الربعي: أصله ربما كان يود، فحذف «كان» لكثرة استعماله بعد ربما» ٣٣٣/٢.

وفي حاشية الشمني ٨٣/٢ «... وفي المطوّل: وقوله: ربما يود الذين كفروا، من تنزيل المضارع منزلة الماضي في أحد قولي البصريين، وأما الكوفيون فعلى أنه بتقدير «كان» وحُذِف لكثرة استعماله بعد ربما...».

(٦) أي اسمها ضمير الشأن.

(٧) هذا اعتراض من المصنِّف على تخريج الكوفيين للآية.

(٨) هذا هو الاعتراض الثاني، وهو أنه لا يجوز حذف «كان» وإبقاء الخبر مع أن الفعل «يُوَدّ» مخرج على حكاية الماضي، فلا ضرورة لتقدير فعل قبله صريح في أنه ماض. فكأنا رجعنا إلى ما هربنا منه بهذا التقدير. وانظر الدسوقي ٣١٠/١.

على حكاية الحال الماضية، فلا حاجة إلى تقدير «كان».

ولا يمتنع دخولُها على الجملة الاسميّة، خلافاً للفارسي[(١)]، ولهذا قال في قول أبي دؤاد[(٢)]:

رُبَّما الجامِلُ المؤبَّل فيهم [وعناجيجُ بينهن المِهارُ]

ما[(٣)]: نكرة موصوفة بجملة حُذِفَ مبتدؤها، أي: رُبَّ شيءٍ هو الجامِلُ.

---

(١) في شرح التسهيل لابن عقيل ٢٨٢/٢ «وهذا قول المبرّد قد تليها الاسمية والفعلية كإنما تقول: ربما قام زيد، وربما زيد قائم، وذهب الفارسي والجمهور ومنهم ابن عصفور إلى أن «رُبَّ» لا تدخل على الجملة الاسمية...».
وانظر الجنى الداني/٤٥٦، ورصف المباني/٣١٧ - ٣١٨، وفي رصف المباني/١٩٣، ما يشير إلى أن دخولها على الجملة الاسمية قليل، وانظر شرح الرضي ٣٣٢/٢ - ٣٣٣.

(٢) تقدّم الحديث عن هذا البيت في باب «رُبّ».
والشاهد فيه أن رُبّ مكفوفة بما الكافة عن عملها، وهي مهيئة لدخول «رُبّ» على الجملة الاسمية.

(٣) وقد ذهب المبرّد إلى أن الجامل مبتدأ، وفيهم: هو الخبر، وتبعه على ذلك ابن مالك، قال في التسهيل: «وإن ولي ربما اسم مرفوع فهو مبتدأ، بعده خبر، لا خبر مبتدأ محذوف، وما: نكرة موصوفة بهما خلافاً لأبي علي في المسألتين» انظر التسهيل/١٤٧.
وفي شرح التسهيل لابن عقيل ٢٨٢/٢ «وذهب الفارسي والجمهور ومنهم ابن عصفور إلى أن «رُبَّ» لا تدخل على الجملة الاسمية، فما في البيت نكرة موصوفة بمبتدأ مضمر، وخبر مظهر».
وقال أبو حيان معقباً على كلام ابن مالك: «هذا الذي قاله عن الفارسي هو مذهب الجمهور، وابن عصفور خَرَّج البيت تخريج أبي عليّ، وهو الصحيح، إذ لو كان الصحيح ما اختاره المصنِّف لسمع من كلامهم: ربما زيد قائم بتصريح المبتدأ والخبر، ولم يُسْمَع ذلك فيما أعلم فوجب تخريج البيت على ما خَرّجه الفارسي وابن عصفور» شرح الشواهد للبغدادي =

الثاني[١]: **الكاف**، نحو: «كُنْ كما أنت»[٢]، وقوله[٣]:

[أَخٌ ماجِدٌ لم يُخْزِني يوم مَشْهدٍ] كما سَيْفُ عمرٍو لم تَخُنْهُ مَضارِبُهْ

قيل: ومنه[٤] ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾[٥]،

وقيل[٦]: ما موصولة، والتقدير كالذي هو آلهة لهم،

= ١٩٩/٣، وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٠٥/١، وذكر الرضي في شرح الكافية أن دخول «ربما» على الاسم شاذ عند سيبويه، وقياس عند الجزولي؛ إذ يجيز: ربما زيد قائم. ٣٣٢/٢ - ٣٣٣.

(١) الثاني ما تدخل فيه «ما» على الكاف فتكفّها عن العمل في ما بعدها كما كفت «رُبّ».

(٢) النص في م/٢ «كما أنت» بدون «كُن».
وفي م/٤ و٥ «كما كنت» بدون «كن»، وما أثبتُّه إنما هو من المخطوطين: ١ و٣.
والكاف في «كما» مكفوف عن الجرّ بـ «ما»، وأنت: مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: كن كما أنت كائن عليه.
ولذلك قال ابن هشام في حرف الكاف المفردة في هذا المثال: «إن المعنى: على ما أنت عليه».

(٣) تقدَّم البيت في حديثه عن الكاف المفردة، وكفِّها بما، وسيف مبتدأ، وجملة: لم تخنه مضاربه، خبر.
والبيت لنهشل بن حري. وقد جاء تاماً في م/٤.

(٤) أي: من جعل «ما» كافَّة للكاف ما جاء في الآية.

(٥) الآية: ﴿وَجَـٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتَوْا۟ عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ ۚ قَالُوا۟ يَـٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ الأعراف ١٣٨/٧.

(٦) قال العكبري: «في ما ثلاثة أوجه:
أحدها: هي مصدرية، والجملة بعدها صلة لها، وحَسّن ذلك أن الظرف مقدَّر بالفعل.
والثاني: أنّ «ما» بمعنى الذي، والعائد محذوف، و«آلهة» بدل منه، تقديره كالذي هو لهم، والكاف وما عملت فيه صفة لـ «آلهة»، أي إلهاً مماثلاً للذي لهم. =

وقيل[(١)]: لا تُكَفُّ الكافُ بـ «ما»، وإنَّ «ما» في ذلك مصدرية[(٢)] موصولة بالجملة الاسمية.

- **الثالثُ**[(٣)]: **الباءُ**، كقوله[(٤)]:

فَلَئِنْ صِرْتَ لا تُحِيرُ جواباً لَبِمَا قد تُرى وأنت خطيبُ

= **والوجه الثالث:** أن تكون «ما» كافّة للكاف، إذ من حُكْم الكاف أن تدخل على المفرد، فلما أُريد دخولها على الجملة كُفّت بما» التبيان/ ٥٩٢ - ٥٩٣، وانظر البيان ٢٧٣/١، والبحر ٣٧٨/٤.

ولم يذكر الزمخشري غير الكافة. انظر الكشاف ٥٧١/١.

(١) ذكر المصنّف هذا في حرف الكاف فيما تقدّم - قال: «وزعم صاحب المستوفي أن الكاف لا تكفُّ بما» وصاحب المستوفي هو علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان، وتقدّمت ترجمته. عند الحديث عن «أيْ» التفسيرية.

وذكر هذا السمين عن صاحب المستوفي، وردّه عليه بقوله: «وهو محجوج بما تقدّم» انظر الدر المصون ٤٩٥/١، وانظر البحر ٩٨/٢.

(٢) ويكون التقدير في المثال: كن كما أنت: كن ككونك الذي أنت عليه، وفي البيت: ككون سيفِ عمرو، وفي الآية: ككونهم آلهة لهم. وانظر حاشية الدسوقي ٣١٠/١.

(٣) الثالث مما تكون فيه «ما» كافّة هو كفُّها للباء عن الجرّ.

(٤) البيت لمطيع بن إياس الكوفي يرثي يحيى بن زياد الحارثي، ونسب هذا البيت وأبيات معه إلى صالح بن عبدالقدوس برواية مختلفة.

وتُحير: مضارع أحار الجواب، أي رَدَّه. وفيه رواية: فبما قد ترى، والمعنى: كثيراً ما تُرَى خطيباً واعظاً بلسان الحال، فإن من نظر إلى ما كنت عليه وما أُلْتَ إليه اتّعظ بذلك.

والشاهد في البيت أن «ما» كَفّت الباء عن العمل، وأنّ «ما» فيها معنى التقليل عند ابن مالك، وتعقّبه أبو حيان بأن «ما» مصدرية، والباء للسببية المجازية، والمعنى على التكثير لا على التقليل.

ومطيع بن إياس هو أبو سلمى الكناني الكوفي قدم بغداد، وصحب المنصور، والمهدي من بعده، وكان شاعراً ماجناً رُمي بالزندقة. =

ذكره[١] ابن مالك، وأنّ «ما» الكافّة أحدثت مع الباء معنى[٢] التقليل، كما أحدثت مع[٣] الكاف معنى التعليل في نحو: ﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾[٤]، والظاهر[٥] أنّ الباء والكاف للتعليل[٦]، وأنّ «ما» معهما[٧]

= وأما صالح بن عبدالقدوس فهو أبو الفضل البصري، مولى الأزد، اتهمه المهدي بالزندقة، ثم قتله، وصُلِبَ.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٥٨/٥، وهمع الهوامع ٢٢٨/٤، والعيني ٣٤٧/٣ «قائله مجهول» والخزانة ٢٨٥/٤.

(١) ذكر ابن مالك هذا البيت في شرح الكافية الشافية/٨٤٢ وشرح التسهيل في شرح البيت في الألفية:

وقد يلي مضارعٌ قد أو بما أو رُبَّما إذا مُضِيّاً أفهما

وذكر شواهد لما ذهب إليه.

وتعقّبه أبو حيان في شرح التسهيل بقوله: «وما ذهب إليه من أنّ فيما ذكر كافّة وأنها أحدثت معنى التقليل غير صحيح...» شرح الشواهد للبغدادي ٢٥٩/٥.

(٢) أي فمعنى البيت: إن صرت لا ترد جواباً بموتك فهذا لا يقدح في فصاحتك؛ لأنك قد رُئيت على قلة وأنت تخطب. الدسوقي ٣١٠/١.

(٣) في م/٢ و٤ «في»، ومثله النص في الخزانة ٢٨٥/٤.

(٤) الآية: ﴿لَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَن تَبۡتَغُواْ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّكُمۡۚ فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلۡمَشۡعَرِ ٱلۡحَرَامِۖ وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ وَإِن كُنتُم مِّن قَبۡلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ سورة البقرة ١٩٨/٢.

في البحر ٩٧/٢ «ويحتمل أن تكون الكاف للتعليل على مذهب من أثبت هذا المعنى للكاف...، وأثبت لها هذا المعنى الأخفش، وابن بَرْهان، وما: في «كما» مصدرية، أي كهدايته إياكم، وجوّز الزمخشري وابن عطية أن تكون «ما» كافة عن العمل».

(٥) في الخزانة ٢٨٥/٤ نقل نص ابن هشام، ثم قال: «وهذا مأخوذ من شرح التسهيل لأبي حيان».

(٦) في م/٥ «للتشبيه»، وذكر هذا الخلاف الشمني في ٨٣/٢.

(٧) في م/٥ «معها». وقوله: معهما أي: مع الباء والكاف.

مصدرية، وقد سَلَّم[(١)] أن كلًا من الكاف والباء يأتي للتعليل مع عدم «ما» كقوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾[(٢)] ﴿[(٣)]وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[(٤)]، وأن[(٥)] التقدير[(٦)]: أَعْجَبُ لعدم فلاح الكافرين، ثم[(٧)] المناسب في البيت معنى التكثير لا التقليل.

---

(١) لعله أراد ابن مالك. قال الشمني: «وقوله: وقد سلم إلى آخره جواب عمّا يقال إن ابن مالك إنما لم يحمل ما مع الباء في هذا البيت ومع الكاف في الآية على هذا الظاهر؛ لأنه يمتنع إتيان كُلٍّ من الباء والكاف بدون ما للتعليل» الحاشية ٨٣/٢.
وجاء الضبط عند مبارك «سُلِّم»، على البناء للمفعول.

(٢) تتمة الآية: ﴿... وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾ النساء ١٦٠/٤.
قال ابن مالك: «ومثال التعليل في الباء في قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ شرح الكافية الشافية/٨٠٤.

(٣) في م/٣ وقرئ «وَيْ كأنه...» وكذا جاء النص في الخزانة ٢٨٥/٤ منقولاً عن ابن هشام.
وفي م/٤ قبل الآية: «وفي قوله تعالى».

(٤) الآية: ﴿وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْاْ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ سورة القصص ٨٢/٢٨.
قال ابن مالك: «والكاف... للتعليل... وجعل ابن بَرْهان من هذا قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ أي: أعجب لأنه لا يفلح الكافرون، كذا قدّره، ثم قال: وحكى سيبويه: كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه، والتقدير: لأنه لا يعلم فتجاوز الله عنه، وما: زائدة بين الكاف وأن، هكذا قال ابن برهان». انظر شرح الكافية الشافية/٧٩٠ - ٧٩١، وسيبويه ٤٧٠/١، وشرح اللمع لابن بَرْهان ٢٢٢/١، والخزانة ٢٨٥/٥.

(٥) كتب بخط نحيف في م/٣ «وقال ابن مالك: التقدير أعجب».
وفي م/٤ «فإن».

(٦) في م/٥ «وإن المناسب».

(٧) أشرت فيما سبق إلى أن ما ذكره المصنّف هنا أخذه من شرح التسهيل لشيخه أبي حيان. وانظر الخزانة ٢٨٥/٤.

- **الرابع**[١]: مِن، كقول أبي حَيَّةَ[٢]:

وإنا لَمِمّا نَضْرِبُ الكبشَ ضَرْبةً　　[على رَأْسِهِ تُلْقي اللسانَ من الفم]

قاله ابن[٣] الشجري، والظّاهِرُ[٤] أنّ «ما» مصدرية»[٥]،

---

(١) الرابع من المواضع التي جاءت فيها «ما» كافّة عن العمل اتصالها بـ «مِن».

(٢) هو أبو حية النميري.

وذكر البغدادي أنه أخذ صدره من قول الفردزق:

وإنا لمما نضرب الكبش ضربة　　على رأسه والحربُ قد لاح نارها

والشاهد في البيت في «لَمِمّا» أنّ «ما» كَفّت «مِن» عن الجر.

وتقدّمت ترجمة أبي حَيّة النميري عند الحديث عن بيت سبق له في «حيث»، وهو الهيثم بن الربيع، وأضاف البغدادي هنا «وكان جباناً كذاباً، وكان له سيف يقال له لعاب المنية ليس بينه وبين الخشب فرق».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٦٣/٥، وشرح السيوطي/٧٢١، والهمع ٢١٥/٤، وأمالي الشجري ٢٤٤/٢، والمقتضب ١٧٤/٤، وشرح التصريح على التوضيح ١٠/٢، والخزانة ٢٨٢/٤، الكتاب ٤٧٧/١.

(٣) في أمالي الشجري ٢٤٤/٢ «وقد كَفُّوا «مِن» بـ «ما» فقالوا: إني لمما أفعل، قال أبو العباس المبرّد: يريدون لربما أفعل، وأنشد لأبي حية النميري وإنا لمما نضرب...» ونقل النص البغدادي في شرح الشواهد ثم قال: «فهو ناقل عن المبرّد» وانظر المقتضب ١٧٤/٤.

وانظر الحاشية/٣ من الصفحة نفسها في المقتضب، ففيها تعليق جيد للشيخ عضيمة رحمه الله تعالى. وانظر الخزانة ٢٨٣/٤ فقد أخذ الشيخ عضيمة تعقيبه منه.

(٤) قال البغدادي: «وتخريج ابن هشام فاسد؛ وذلك أنّ فِعْل الصلة في المثالين الأولين مسند إلى ضمير المحدّث عنه، فيلزم عند السبك إضافة المصدر إلى ذلك الضمير، فيؤول الأمر إلى جعلهم كأنهم خُلقوا من ضربهم ومن حذفهم، وذلك غير متصور البتة، ولا يلزم هذا في الآية والبيت الأخير» الخزانة ٢٨٣/٤.

(٥) ذكر هذا المصنِّف مرة أخرى عند الحديث عن المعنى العاشر لـ «مِن».

وأنّ[١] المعنى[٢] مثله في: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍۚ﴾[٣]، وقوله[٤]:

[ألَا أَصْبَحَتْ أسماءُ جاذمةَ الحَبْلِ] وضَنَّت علينا والضَّنينُ من البُخْلِ

فَجَعَل[٥] الإنسانَ والبخيلَ[٦] مخلوقَيْن من العَجَل والبُخْل مبالغةً.

---

(١) ما يذكره هنا أخذه من الخصائص لابن جني. انظر ٢٥٩/٣ - ٢٦٠.

(٢) أي في بيت أبي حَيّة المعنى على المصدرية: أي: وإنا لمن ضَرْبِ الكبش، أي لأنهم عادتهم ذلك، فصار كأنه خُلُقٌ فيهم.

(٣) تتمة الآية: ﴿... سَأُوْرِيكُمْ ءَايَٰتِي فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ﴾ الأنبياء ٣٧/٢١.
والمعنى أنه لما كان شأن الإنسان العجلة في تسيير أموره صار كأنه مخلوق منها.

(٤) قائل البيت البَعيث المجاشعي.
وجاذمة من الجذم وهو القطع، ورُوي بالحاء: حاذمة، أي قطعه بسرعة، والحبل الوصل بين اثنين، ورُوي: ألا أصبحت أسماء جاذبة الحبل، والجاذبة المنقطعة كما تجذبُ الناقة إذا انقطع لبنها.
والشاهد في البيت أنّ فيه مبالغة بكون البخيل مخلوقاً من البخل.
والبعيث اسمه خِدَاش بن بشر، وقد غلبه جرير، وأخمله، وكان أخطب بني تميم.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٥٦/٥، وشرح السيوطي/٧٢٢، أمالي الشجري ٧٢/١، المحتسب ٤٦/٢، الخصائص ٢٥٩/٣.

(٥) النص في المحتسب ٤٦/٢ «أي هو مخلوق من البخل، ولا تحمله على القلب، أي: والبخل من الضنين، لصغر معناه إلى الآخر» وانظر أمالي الشجري ٧٢/١.
وذهب ابن الأنباري في الأضداد/١٠٠ إلى أن معناه «والبخل من الضنين».
وفي الخصائص ٢٥٩/٣ ذكر البيت، ثم قال: «أي كأنه مخلوق من البخل لكثرة ما يأتي به منه.... وأصل هذا الباب عندي قول الله عزّ وجل: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍۚ...﴾» وما ذكره المصنّف هنا أخذه من ابن جني.

(٦) في م/٤ «والبخل».

وأما الظروفُ[(١)] **فأحدُها «بعد»**، كقوله[(٢)]:

أعَـلاقـةً أُمَّ الـوُلَيِّـدِ بـعـدمـا أَفْنَانُ رأسِكَ كالـثَّغامِ الـمُخْلِسِ

المُخْلِسُ[(٣)]: - بكسر اللام - المختلِطُ رَطْبُه بيابِسِه.

---

(١) أي التي تقع بعدها «ما» فتكفّها عن الإضافة إلى ما بعدها سواء كان مفرداً أو جملة...

(٢) قائله المرار الفقعسي.
العلاقة: الحب، أم الوُلَيد: بالتصغير: أي أُمّ الولد. قال الأعلم: صَغّره ليدل على شباب أمه، والرواية الصحيحة بالتكبير، وقيل الأَوْلى أن يكون التصغير للتحبيب، وذكر السيرافي أن الرواية الصحيحة بالتكبير وإنما جعلته الرواةُ بالتصغير لأنه أَحْسَن في الوزن.
والأفنان: جمع فَنَن، وهو الغصن، وأراد هنا ذوائب شعره على سبيل الاستعارة.
والثَّغام: هو نبت ينبت خيوطاً طوالاً دقاقاً، فإذا جَفَّت ابيضّت كلها، وهو مرعى تعلفه الخيل، وإذا أمحل كان أشد ما يكون بياضاً.
والخليس من النبات: الذي ينبت الأخضر منه في خلال يبسه.
قال الشجري: «المخلس من النبات الذي خالطت خضرته بياض زهره، ويقال: أخلس رأسُه إذا خالط سوادَ شعره البياضُ».
ومعنى البيت أنه بعد كبره واختلاط الأبيض من شعره بما اسودّ منه لا يليق به الصبا واللهو مع امرأة صغيرة السّن لا تزال في شبابها.
والشاهد في البيت أن «ما» كَفّت «بعد» عن الإضافة.
وقيل: ما مصدرية، وهو قول جماعة من المتقدمين.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٧٠/٥، وشرح السيوطي/٧٢٢، وأمالي الشجري ٢٤٢/٢، والكتاب ٦٠/١، ٢٨٣، والهمع ١٩٤/٣، وشرح المفصّل ١٣١/٨، ١٣٤، شرح الرضي ٣٨٦/٢، والمقتضب ٥٤/٢، الخزانة ٢٩٨/٤، ٤٩٣.

(٣) «قوله: المخلس...» ليس في م/٥، وكتب في م/٢ ثم شطب.

وقيل: «ما»[١] مصدريّة، وهو الظاهر[٢]، لأنّ فيه إبقاء «بعد» على أصلها من الإضافة، ولأنّها لو لم تكن مضافةً لنُوِّنَتْ.

- **والثاني**[٣] «**بين**»، كقوله[٤]:

**بينما نحنُ بالأراكِ معاً		إذْ أَتَى راكبٌ على جَمَلِهْ**

وقيل: «ما»[٥]: زائدةٌ، و«بينَ» مضافةٌ إلى الجملة، وقيل: زائدةٌ، و«بين»

---

(١) أي في البيت السابق، والذين ذهبوا إلى أنها مصدرية جماعة منهم الاسفراييني، والأعلم، وابن خلف، والرضي، وهو خلاف ما ذهب إليه سيبويه. والتقدير في البيت:... بعد كون أفنان رأسك.

انظر الخزانة ٤/٤٩٣ - ٤٩٤، وشرح الشواهد للبغدادي ٥/٢٦٩ - ٢٧٠.

قال الأعلم وتبعه ابن خلف: «بعدُ: لا يليها الجمل، وجاز ذلك لأنّ «ما» وُصِلَتْ بها لتتهيأ للجملة بعدها، كما فُعِل بقلّما ورُبَّما، وما مع الجملة في موضع جَرّ بإضافتها إليها».

(٢) في م/١ «وهو الحقّ»، والنص كذلك في شرح الرضي ٢/٣٨٦.

وكان ذلك في قوله: «وصلة «ما» المصدرية لا تكون عند سيبويه إلا فعليّة، وجوز غيره أن تكون اسمية، وهو الحق، وإن كان ذلك قليلاً كما في نهج البلاغة...، وقال الشاعر: أعلاقةً أُمَّ الوليد...».

(٣) الثاني من الظروف التي تزاد بعدها «ما» فتكفها عن الإضافة.

(٤) البيت لجميل بن معمر العذري.

والشاهد فيه أنّ «ما» زيدت بعد الظرف «ما» فكفته عن الإضافة، والأراك: القطعة من الأرض، وقيل: موضع بعرفة، وجبل لهذيل، وعلى جعل «ما» كافة، فجملة «نحن بالأراك» ابتدائية.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥/٢٧٢، وشرح السيوطي/٧٢٢، والخزانة ٣/١٧٩.

والديوان/١٩٧ «عالم الكتب» والرواية فيه: بينما هن بالأراك معاً إذ بدا...

(٥) أي في البيت المتقدِّم.

ونصّ ابن هشام في الخزانة ٣/١٧٩، وقال البغدادي بعده: «... أقول: صاحب القول الثاني لا بُدَّ له من تقدير الأوقات، فلا يباين القول الثالث، ولم يتنبه له شُرّاحه».

مضافةٌ إلى زَمَنٍ محذوفٍ مضافٍ إلى الجملة، أي: بين أوقاتِ نحنُ بالأَراكِ.

والأقوالُ الثلاثةُ(١): في «بين» مع الألف في نحو قوله(٢):

فَبَيْنا نَسُوسُ النّاسَ والأَمْرُ أَمْرُنا　　إذا نحن فيهم سُوْقةٌ ليس نُنْصَفُ

---

(١) في نسخة الشيخ محمد ومبارك: «والأقوال الثلاثة تجري...» بزيادة: تجري، وما ذكروه ليس في م/١ و٢ و٣ و٤، ولا في نص البغدادي المنقول عن المصنّف، ولا في متن الدسوقي. وقد أثبت هذا الفعل في متن حاشية الأمير، وعنها أخذ مبارك هذه الزيادة.

وقوله: الأقوال الثلاثة أي التي تقدّمت في «بين» مع «ما»، وتكون في بين مع الألف.

(٢) قائلته حُرَقَةُ بنت النعمان بن المنذر اللخمي ملك الحيرة.

ونَسَب ابن الشجري هذا البيت إلى هند بنت النعمان بن المنذر، ولعل حُرَقة يكون لقباً لهند، أو أختاً لها. كذا عند البغدادي.

والرواية عند أبي تمام: «بينا نسوس الناس» بلا فاء.

ورُوي: إذا نحن فيه سوقة نَتَنَصَّف، بالبناء للفاعل، أي نَخْدُم.

والشاهد فيه أنه أراد «بين» فأشبع الفتحة، فأنشأ ألفاً عنها، وقالوا: التقدير بين أوقات نسوس الناس خَدَمْنا. وذهب الفراء إلى أن أصل بينا بينما، فحذف الميم، وتعقّبه الفارسي.

وعلى ما ذهب إليه المصنف: الألف زائدة كافّة عن الإضافة، وقيل: زائدة غير كافة، وبين مضافة إلى الجملة، وقيل: الألف زائدة، وبين مضافة إلى زمن محذوف، أي: بين أوقات نسوس...

قال البغدادي: «والحاصل أنّ في ألف «بينا» خمسة أقوال:

أحدها: إشباع لتهيئة «بين» للإضافة، **وثانيها:** أنها مجتلبة للكف عن الإضافة، **وثالثها:** أنها للعِوَض عن الأوقات المحذوفة، **ورابعها:** أنها بدل من تنوين العوض، **وخامسها:** أنها بقية «ما»، وهو أبعد الأقوال، والجيد ما ذهب إليه الشارح المحقق».

وبنت النعمان امرأة شريفة شاعرة، عميت، وقد أرسل المغيرة بن شعبة الثقفي ليتزوجها فأبت. وقالت: وأي رغبة لشيخ أعور في عجوز عمياء، ولكنك أردت أن تفخر بنكاحي، وكانت بعد ذلك تدخل عليه فيكرمها، ويبرها، ويسألها عن حالها، فأنشدت: -

بينا نسوس الناس ... ...　　... ... ...

فأفٍّ لدنيا لا يدوم نعيمها　　تَقَلَّبُ تاراتٍ بنا وتَصَرَّفُ

=

والثالث[(١)] **والرابع**[(٢)]: «حيثُ»، و«إذْ»، ويضمّنان[(٣)] حينئذٍ معنى «إنْ» الشرطية، فيجزمان فعلين.

وغير الكافَّة نوعان[(٤)]: **عِوَضٌ، وغيرُ عِوَضٍ:**

فالعِوَض في موضعين:

- **أحدهما**[(٥)]: في نحو قولهم «أَمَّا أنت مُنْطلقاً انطلقتُ»، والأصل[(٦)]:

= انظر شرح البغدادي ٢٧٣/٥، وشرح السيوطي/٧٢٣، والخزانة ١٧٨/٣، وأمالي الشجري ٢/ ١٧٥، وهمع الهوامع ٢٠٢/٣.

(١) في م/٢ «والرابع والخامس»، وفي م/٥ «والرابع».
وفي الشمني ٨٣/٢ قوله: «والثالث والرابع، هكذا وقع في قليل من النسخ، وهو الصواب، وفي غيره: والرابع والخامس، وليس بصواب لأن الثالث لم يتقدّم له ذكر».

(٢) أي من الظروف التي تزاد بعدها «ما» فتكفّها...

(٣) كانا في الأصل ظرفين يضافان إلى جملة بعدهما، فلما زيدت بعدهما «ما» حالت بينهما وبين هذه الإضافة، وضُمِّنا معنى «إن» الشرطية، وصارا جازمين لفعلين. وانظر بيان هذا في جوازم الفعل المضارع.
وانظر الجنى الداني/٣٣٣ «ما: فيهما عوض من الإضافة، لأنه قصد بهما الجزم قطعاً عن الإضافة، وجيء بما عوضاً منها».

(٤) انظر الجنى الداني/٣٣٣ قال: «الثالث: أن تكون عوضاً، وهي ضربان: عوض من فعل، وعوض من الإضافة...».

(٥) وهو ما كان عوضاً من فعل وهو «كان».

(٦) النص عند المرادي: «لأن كنت منطلقاً انطلقت، فحذفت لام التعليل، وحذفت «كان»، فانفصل الضمير المتصل بها لحذف عامله، وجيء بما عوضاً عن كان» الجنى الداني/ ٣٣٣، وانظر همع الهوامع ١٠٦/٢.

انطلقتُ لِأَنْ كنتَ منطلقاً، فقُدِّم المفعولُ[١] له[٢] للاختصاص، وحُذِفَ الجارُّ[٣] «وكان» للاختصار، وجيء بـ «ما» للتعويض[٤]، وأدغمت[٥] النونُ للتقارب[٥]. والعملُ عند الفارسي وابن جني لـ «ما»[٦] لا لـ «كان».

- **والثاني**[٧]: نحو[٨] قولهم: «افْعَلْ هذا إمّا لا»،

---

(١) وهو ما دخلت عليه اللام، أي: لأن كنت منطلقاً...، والمعنى لأجل انطلاقك، وهذا معنى قوله: المفعول له.

(٢) «له» ليس في م/٣.

(٣) وهو اللام.

(٤) للتعويض عن «كان» المحذوفة، وهي «ما» الزائدة.
فصار: أن أنت منطلقاً... وانفصل الضمير بعد حذف الفعل.

(٥) الباقية من قوله «لأنْ» بعد حذف حرف الجر، وقد أدغمت هذه النون في ميم «ما» الزائدة، فصارت «أمّا»،
وقوله: للتقارب فإن الميم وإن كان مخرجها من الشفة فإنها تشارك النون في الخياشيم لما فيها من الغُنَّة، والغنة تسمع كالميم. انظر شرح المفصل ١٠/١٤٤.

(٦) في همع الهوامع ٢/١٠٦ «والمرفوع بعد «ما» اسم كان، والمنصوب خبرها، هذا هو الصحيح في المسألة، وبقي فيها قول آخر فزعم بعضهم أن «كان» المحذوفة فيها تامة، والمنصوب حال.
وزعم أبو علي الفارسي وابن جني أنّ «ما» هي الرافعة الناصبة لكونها عوضاً عن الفعل فنابت منابه في العمل، وزعم المبرّد أن «ما» زائدة لا عوض، فيجوز إظهار «كان» معها نحو: أمّا كنت منطلقاً انطلقت، ورُدّ بأن هذا كلام جرى مجرى المثل، فيقال كما سمع ولا يغير، وليس هذا الموضع من مواضع قياس زيادة ما»، شرح التسهيل لابن عقيل ١/٢٧٥، شرح المفصل ٢/٩٨.

(٧) أي من موضعي زيادة «ما» عوضاً.

(٨) في المطبوع «في نحو...» و«في» مثبت في م/٥ أيضاً.

وأصلُه[١]: إنْ كنتَ لا تفعلُ غيره.

- **وغير العِوَض**[٢]: تقع[٣] **بعد الرافعِ**[٤] كقولك[٥]: «شَتّانَ ما زيدٌ وعمروٌ» وقولِ مهلهل[٦]:

(١) فحذف الفعل «كان» واسمها وهو الضمير البارز، وعُوِّض عن «كان» واسمها «ما» زائدة، ثم أدغمت نون «إنْ» في ميم «ما» لتقارب مخرجيهما، وحذفنا ما جاء بعد «لا» وهو قولنا: «تفعل غيره».

وانظر همع الهوامع ١٠٦/٢، وقال ابن الشجري: «ولا يكون «إمّا لا» إلّا جواب: كلام، كأن قائلاً قال: لا أفعل هذا، فقال آخر: افعل هذا إمّا لا. يريد إن كنت لا تفعل هذا فافعل غيره، هكذا قَدّره سيبويه». أمالي الشجري ٢٤٧/٢.

وانظر الكتاب ١٤٨/١ «قولهم: إمّا لا، فكأنه يقول: افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره». وانظر ٢٧٩/١.

(٢) أي: زيادة «ما» وهي ليست عوضاً عن محذوف.

(٣) في م/٣ و٤ «يقع».

(٤) أي: بعد عامل فيما بعده الرفع.

(٥) شتان: اسم فعل ماض بمعنى افترق، وزيد: فاعل به، وما زائدة، زيدت بين الرافع والمرفوع به.

(٦) هذا من أبيات لمهلهل قالها حين تنقل في القبائل بعد حرب البسوس حتى جاور قوماً من مذحج يقال لهم: جَنْب، وخطبوا إليه أخته، وكان مهرهم الأَدَم، فقال بعد أبيات تقدّمت:

عَزّ على تغلب بما لقيتْ ... أختُ بني المالكِينَ من جُشَمِ

أنكحَها فقدُها الأراقم في ... جَنْبٍ وكان الحِباءُ من أَدَمِ

لو بأبانين ... ... البيت

وقوله: لو بأبانين مُقَدَّم من تأخير، والتقدير: لو جاء يخطبها بأبانين، وأبان جبل، وهما أبانان: أبان الأبيض وأبان الأسود، وبينهما نحو فرسخ، ووادي الرُّمة يقطع بينهما.

وزُمِّل: من التزميل وهو الإخفاء واللف في الثوب، والمعنى: لو خطبها في بلادي لهشمت أنفه حتى كان يخفيه بالثوب، والرواية عند المبرّد: ضُرِّج من التضريج وهو صبغ الأنف بالدم. =

لـو بـأَبـانَـيْـنِ جـاء يَـخْـطُـبـهـا زُمِّـلَ[١] مَـا أَنْـفُ خـاطـبٍ بـدمِ

وقد مضى البحث في قوله[٢]:

أَنَـوْراً سَـرْعَ مـاذا يـا فَـروق [وحَبْلُ الوصلِ منتكِثٌ حَذِيقُ]

وأنّ التقدير: أنِفاراً أَسْرَعَ[٣] هذا.

- **وبعد[٤] الناصبِ الرافعِ[٥]** نحو: «ليتما زيداً قائم».

= في الديوان: ضُرِّج، وجاء في بعض النسخ: رُمِّل: بالراء المهملة، ومعناه لُطِّخ، وفي الصحاح: رَمّله بالدم فترمّل وارتمل أي تلطخ.

ومهلهل هو امرؤ القيس بن ربيعة أخو كليب، سُمّي بذلك لأنه أول من هلهل الشعر أي أَرَقّه. قال الغزل، واعتنى بالنسيب، وهو جاهلي. وتقدّمت ترجمته في مجيء «لو» للتمني..

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥/٢٧٤، وشرح السيوطي/٧٢٤، والكامل/٩٩٣، والديوان/٨١.

(١) كذا جاء في المخطوطات بالزاء المعجمة، وفي متون الحواشي. وأثبته مبارك بالراء المهملة «رُمّل»، وأشار إلى هذه الرواية الشمني، ولم يذكر مبارك شيئاً في هذا الخلاف.

(٢) وهو بيت زغبة الباهلي، وتقدَّم في الوجه الخامس. من الفصل الذي عقده لـ «ماذا»، وذلك على جعل «ما» زائدة وذا: للإشارة.

(٣) كذا في م/٢ و٣ و٤، وكذا كان تقدير المصنّف فيما تقدّم، ومثله عند الدسوقي، وفي م/١ و٥ «سَرْع هذا»، ومثله عند مبارك والشيخ محمد ومتن حاشية الأمير.

و«ما» في البيت زائدة. وهي ليست عوضاً عن شيء، وهي غير كافّة، وما بعدها فاعل لما قبلها.

(٤) أي: وتزاد «ما» بعد الناصب الرافع.

(٥) قوله: بعد الناصب الرافع إشارة إلى أحد الوجهين في زيادة «ما» بعد ليت، فقد زيدت هنا «ما» ولم تكفها عن العمل فيما بعدها، فنصبت اسماً، ورفعت خبراً في المثال الذي ذكره.

- وبعد[١] **الجازم** نحو: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ﴾[٢][٣]، ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾[٤]، ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُواْ﴾[٥]، وقول الأعشى[٦]:

متى ما تُناخي عند بابِ ابنِ هاشمٍ تُراحي وتَلْقَيْ من فواضِلِهِ ندى

---

(١) أي: وتُزَاد «ما» بعد الجازم.

(٢) تتمة الآية: ﴿... مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ سورة الأعراف ٧/٢٠٠.

والأصل: إنْ ما ينزغَنّك، فزيدت «ما» بعد إن الشرطية الجازمة، وأدغمت النون في ميم «ما»، فصارت «إمّا».

(٣) لم يُذْكَر من الآية في المخطوطات إلا ما ترى، وجاء في المطبوع «وإما ينزغنك من الشيطان نزغ».

(٤) الآية: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ الإسراء ١٧/١١٠.

قال العكبري: «أياً منصوب بتدعوا، وتدعوا: مجزوم بأياً، وهي شرط، فأمّا «ما» فزائدة للتوكيد، وقيل: هي شرطية كُرِّرت لما اختلف اللفظان» التبيان/٨٣٦.

(٥) الآية: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَٱسْتَبِقُواْ ٱلْخَيْرَٰتِ أَيْنَ مَا تَكُونُواْ يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة البقرة ٢/١٤٨.أين: ظرف مكان تضمّن معنى الشرط، وما: مزيدة.

(٦) البيت من قصيدة للأعشى ميمون، وقد مَدَح بها النبي ﷺ، ولم يوفّق للإسلام.

وجاءت روايته في الديوان: يدا، في موضع ندى.

وقوله: تُناخي: من أناخ، وابن هاشم أراد به النبي ﷺ، وتراحي: تَحْصُل لك الراحة، ورواية الديوان «تريحي»، والفواضل: الأيادي الجسيمة والجميلة، والندى: الخير والإحسان.

والشاهد في البيت مجيء «ما» زائدة بعد «متى» التي جزمت فعلين: أولهما تناخي، والجواب: تراحي.

- وبعد[١] **الخافض**: حرفاً كان نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ[٢] ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[٣]، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[٤]، ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ[٥]﴾[٦]،

= انظر شرح البغدادي ٣٧٧/٥، شرح السيوطي/٧٢٥، والديوان/٤٦، وسيرة ابن هشام ١/ ٣٨٦، وأمالي الشجري ٢٤٦/٢.

(١) وتزاد «ما» بعد الخافض سواء كان حرفاً أو اسماً، ويذكر هنا زيادتها بعد حرف الجر وهو الباء.

(٢) قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ غير مثبت في م/١ و٣ و٥، وفي م/٤ ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ وفي م/٢ أثبت هذا القدر من الآية وهو ما أثبتُّه في المتن.

(٣) تتمة الآية: ﴿... وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾ سورة آل عمران ٣/ ١٥٩.

فبما رحمة: الباء: حرف جر، «وما»: زائدة، وليست كافة، ورحمة: اسم مجرور بالباء. وذهب بعضهم إلى أن «ما» ليست زائدة وإنما هي نكرة في موضع جَرّ، ورحمة بدل من «ما» قال ابن الأنباري: «وهو خلاف قول الأكثرين» البيان ٢٢٩/١.

(٤) الآية: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَـٰدِمِينَ﴾ سورة المؤمنين ٤٠/٢٣.

قال السمين: «في ما هذه وجهان:

أحدهما: أنها مزيدة بين الجار ومجروره للتوكيد...، وقيل صفة لزمن محذوف: عن زمنٍ قليل.

والثاني: أنها غير زائدة، بل هي نكرة بمعنى شيء أو زمن، وقليل صفتها أو بدل منها...» الدر ١٨٦/٥ - ١٧٨.

(٥) في م/٢ «مما خطاياهم».

قلت: على هذا هي قراءة الحسن وعيسى والأعرج وقتادة بخلاف عنهم، وهي قراءة أبي عمرو. وانظر كتابي «معجم القراءات» ففيه البيان.

(٦) الآية: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا۟ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَنصَارًا﴾ سورة نوح ٢٥/٧١. =

وقوله[١]:

رُبّما ضربةٍ بِسَيْفٍ صَقيلٍ   بين بُصرى وطعنةٍ نَجْلاءِ

وقوله[٢]:

ونَنْصُرُ مولانا ونَعْلَمُ[٣] أنه   كما الناسِ مَجْرُومٌ عليه وجَارِمُ

- أو اسماً[٤]، كقوله تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾[٥]،

= ما: زائدة بين الجار والمجرور، وهي زيادة للتوكيد، ومَن لم يَرَ زيادتها جعلها نكرة، وجعل «خطيئاتهم» بدلاً، وهذا الوجه الأخير عند السمين فيه تعسُّف. انظر الدر المصون ٣٨٦/٦.
وعند النحاس: «ما: زائدة للتوكيد، ولا يجوز عند البصريين غير ذلك، والكوفيون يقولون: صلة، ثم يرجعون في بعض المواضع إلى الحق وهذا منها، وزعم الفراء أن «ما» ههنا تفيد، لأن المعنى من أجل خطيئاتهم أغرقوا...».
انظر إعراب النحاس ٥١٧/٣ - ٥١٨، ومعاني الفراء ٨٩/٣، ١٩٠.

(١) البيت لعدي بن الرعلاء، وتقدَّم في باب «رُبّ» شاهداً لزيادة «ما» بعد «رُبّ»، وإعمالها فيما بعدها، وضربة: اسم مجرور برب لفظاً مرفوع محلاً.

(٢) البيت لعمرو بن براقة، وتقدّم في باب «أو»، وتكرر في حرف الكاف، وزيادة «ما» بعدها ملغاة، والكاف، جارّة.

(٣) في م/١ «وتعلم».

(٤) أي وقد تزاد «ما» بعد الخافض إذا كان اسماً، ولا تكفّه عن عمل الجر فيما بعده.

(٥) الآية: ﴿قَالَ ذَٰلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ وَٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ سورة القصص ٢٨/٢٨.
وفي «ما» من «أيّما» قولان: المشهور منهما أنها زائدة كزيادتها في أخواتها من أدوات الشرط، وأي: مضافة إلى ما بعدها، والأجلين: مضاف إليه مجرور.
والثاني أن «ما» نكرة، مَحَلُّها الجر بالإضافة، والأجلين بدل من «ما». انظر الدر ٣٣٩/٥، والتبيان للعكبري/١٠١٩.

وقولِ الشاعر[(١)]:

نـام الـخـليُّ ومـا أُحِـسُّ رُقـادي والـهَـمُّ مُـحْـتَـضِـرٌ لـديَّ وسـادي
من غـيـرِ مـا سَـقَـمٍ ولـكـن شـفّـنـي هَــمٌّ أراه قــد أصــاب فــؤادي

وقولِه[(٢)]:

[ألا رُبَّ يومٍ لك منهنَّ صالحٍ] ولا سِـيّـمـا يـومٍ بـدارةِ جُـلْجُـلِ

أي[(٣)]: ولا مثلَ يومٍ، وقولِه: «بِدارة» صفة[(٤)] لـ «يوم»، وخبر[(٥)] «لا» محذوف، ومن رفع[(٦)] «يوم» فالتقدير[(٧)]: ولا مثلَ الذي هو يومٌ، وحَسَّن

---

(١) هذان البيتان مطلع قصيدة للأسود بن يعفر النهشلي الجاهلي.
والخليّ: الخالي من الهموم، وما أُحِسُّ رقادي: أي ما أجد منه أثراً، ووسادي: بدل اشتمال من الياء في «لديّ»، والوساد: المخدة، والسقم: المرض، وشفّني: أنحلني.
والشاهد فيه: زيادة «ما» في قوله: «من غير ما سَقَمٍ»، فقد زيدت بين المضاف «غير» والمضاف إليه «سقم».
وتقدمت ترجمة الأسود فيما تقدَّم.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٧٩/٥، وشرح السيوطي/٧٢٦، والمفضليات/٢١٦.

(٢) البيت من معلّقة امرئ القيس، وتقدّم الحديث عنه في «سِيّ».

(٣) على هذا التقدير تكون «ما» زائدة، ومثل: اسم «لا» النافية للجنس، ويوم: مضاف إلى «سي»، وخبر «لا» محذوف.

(٤) أي متعلّق بمحذوف صفة ليوم.

(٥) وتقديره: أصلح.

(٦) وقد جاء البيت بالروايتين في يوم: الجر والرفع، وكان من قَبْلُ قد رَجّح رواية الجرّ.

(٧) على تقديره هذا تكون «ما» اسماً موصولاً، وهي في محل جر بالإضافة، وجملة «هو يوم» صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، وعلى هذا يكون إعراب «يوم» خبراً لمبتدأ محذوف، وهو الضمير «هو» العائد.

حَذْفَ العائدِ[١] طولُ الصِّلة بصفة[٢] «يوم»، ثم إنّ[٣] المشهور[٤] أنّ «ما» مخفوضةٌ[٥]، وخبر «لا» محذوف[٦].

وقال الأخفش: «ما» خبرٌ لـ «لا»، ويَلْزمُه[٧] قَطْعُ «سيّ»[٨] عن الإضافة[٩] من غير عِوَض.

وقيل[١٠]: وكونُ خَبَرِ «لا» معرفةٌ، وجوابُه[١١] أنَّه قد يُقَدّر[١٢] «ما» نكرة موصوفة[١٣]، أو يكون[١٤] قد رجع إلى قول سيبويه[١٥] في «لا رَجُلَ قائم»:

---

(١) وهو الضمير «هو» في تقديره.

(٢) طالت الصلة بصفة «يوم» وهو الجار والمجرور «بدارة» ومتعلَّقه.

(٣) في م/٤ «ثم المشهور»، وفي م/٢ كتب «إن» ثم شطبت.

(٤) أي في «إعراب «ما» على هذا التقدير الذي قدّره.

(٥) أي: بالإضافة إلى «سيّ».

(٦) تقديره: أصلح.

(٧) أي: يلزم الأخفش على هذا التوجيه.

(٨) في م/٥ «السّيّ».

(٩) والمعروف أن ما يُقْطَعُ عن الإضافة قد يُنَوَّن تنوينَ عِوَضٍ مثل «حينئذٍ».

(١٠) أي قيل: ويلزم على تقدير الأخفش بجعل «ما» خبراً أن يكون خبر «لا» معرفة، وخبرها في الأصل يكون نكرة.

(١١) أي جواب هذا الاعتراض على الأخفش...

(١٢) أي: الأخفش.

(١٣) أي بشيءٍ، فلا يكون الخبر معرفة.
وكان تقدير المصنف في «سيّ»: «لا مثل شيءٍ هو يوم».

(١٤) أي: الأخفش.

(١٥) رأي سيبويه أن «لا» وما عملت فيه في موضع رفع مبتدأ، وأنّ ما بعده خبر عن هذا المبتدأ، وليس خبراً لـ «لا».
انظر الكتاب ١/٣٤٥.

إنّ ارتفاع الخبر بما كان مرتفعاً به[١]، لا بـ «لا» النافية.

وفي «الهيتيّات»[٢] للفارسي: «إذا قيل: قاموا لاسيما زيد، فـ «لا»[٣] مهملة، وسيّ: حال، أي: قاموا غير مماثلين لزيد في القيام».

ويردُّه[٤] صِحّةُ دخولِ الواو[٥]، وهي[٦] لا تدخل على الحال المفردة، وعدم[٧] تكرار «لا»، وذلك[٨] واجب مع الحال المفردة.

---

(١) أي: قبل دخول «لا»، وهو المبتدأ، وعلى هذا فلا تكون «لا» عاملة في الخبر.
قلت: ينجرّ على هذا أن ما اعترض به على الأخفش باطل على مذهب سيبويه، وتكون «ما» خبراً عن «لا»، واسمها «سِيّ»؛ إذ هما على تقديره في موضع رفع مبتدأ، وما: خبر عن هذا المبتدأ، لا عن «لا» النافية للجنس.

(٢) كذا في م/١ و٢ و٣، وفي م/٤ «الهيئات» وفي م/٥ «الحلبيات»، وهي مسائل تكلّم فيها الفارسي عن «هَيْتَ وهاتِ» فسميت بهذا الاسم، وعلى هامش م/٣ «المسائل التي أملاها أبو علي بهيت بلدة في العراق...، وقيل هي مسائل تكلّم فيها على هاتِ وهيْتَ ونحوها، وهي بكسر الهاء....». وانظر الشمني ٨٤/٢.

(٣) وعلى هذا تكون «ما» زائدة، ومثله عنده: ولاسيما يوم...

(٤) في م/٤ «وترده»، أي: يرد قول الفارسي بإهمال «لا» وجعل ما بعدها حالاً.

(٥) صحة دخول الواو قبل «لا»، والواو لا تدخل على الحال المفردة.
وكان قد أجاب عن هذا الدماميني في «سِيّ» فقال: «ويمكن أن يجاب عنه بأن سِيّاً عند دخول الواو لا يكون منصوباً على الحال، بل يكون اسم «لا» التبرئة، والخبر محذوف، والجملة حال». انظر حاشية الشمني ٢٨٣/١، وانظر حاشية الأمير ١٠/٢.

(٦) النص في م/٤ «وهي لا تدخل على الهيئات على الحال المفردة» كذا!

(٧) أي ويَرُدّ قولَ الفارسي عَدَمُ تكرار «لا»؛ لأنها عند الإهمال تُكَرَّر؛ إذ يقال: ولاسيما زيد، ولاسيما عمرو، وعَدَم التكرار يدل على أنّ «لا» غير مهملة.

(٨) أي: تكرار «لا».

وأمّا مَن نصبه[١] فهو[٢] تمييز، ثم قيل: «ما» نكرة تامّة مخفوضة[٣] بالإضافة، فكأنه قيل: ولا مثل شيء، ثم جيء بالتمييز[٤].

وقال الفارسي: «ما: حرف كافٌّ لِسِيّ عن[٥] الإضافة، فأشبهت الإضافة في[٦]: «على التمرةِ مِثْلُها زُبْداً».

وإذا[٧] قلت[٨]: «لا سيما زيد» جاز جَرُّ[٩] «زيد»، ورَفْعُه[١٠]، وامتنع نصبه[١١].

---

(١) أي: في بيت امرئ القيس، وهي رواية: ولاسيما يوماً بدارة جُلْجُل.

(٢) أي: «يوماً»، وفي م/٤ «وهو».

(٣) أي: بالإضافة إلى «سيّ»، وعلى هذا تكون فتحة «سيّ» فتحة إعراب لا بناء، وانظر الخزانة ٢/ ٦٣.

(٤) وهو «يوماً»، وهو مفسِّر لما قبله، وانظر الجنى الداني/٣٣٤.

(٥) وذلك في حالة نصب «يوم»، كأنها: ولا سِيّ يومٍ بالإضافة، ولما زيدت «ما» وكُفَّت «سِيّ» عن الإضافة إلى يوم نصب «يوماً» على التمييز.

(٦) الأصل في المثال: على التمرة «مثل» زبد. فلما أضيفت مثل إلى الضمير كَفَّ الضمير «مثل» عن الإضافة إلى زبد، وصار مضافاً إليه مثل، فانتصب «زبداً» عندئذٍ على التمييز المفسِّر لمثل. قال الأمير: «ثم المعروف أن يقولوا جيء بالتمييز لشبه سي بمثل في: على التمرة... إلخ». الحاشية ٢/١١.

(٧) في م/٥ «وإذا قيل».

(٨) ذكر هنا بعد «سي» معرفة، وكان من قبل حديثه عن «ما» بعد سي زائدة، أو نكرة موصوفة.

(٩) جاز جَرّه على الإضافة على تقدير «ما» زائدة، والتقدير: ولا مثل زيدٍ.

(١٠) على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: ولا سِيّ الذي هو زيد.

(١١) إذا نُصِبَت فإنه يُنْصَبُ على أنه تمييز، ولا يجوز هذا في «زيد» لأنه معرفة، والتمييز يكون نكرة. =

- **وزيدت قبل الخافض** كما في قول بعضهم[١] «ما خلا زيدٍ، وما عدا عمروٍ» بالخفض، وهو نادر.

وتُزَادُ[٢] **بعد أداة الشرط**، جازمةً كانت، نحو[٣]: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾[٤]،

= وقال الدماميني: «يمكن أن يُنْصَبَ بأعني مُضمرةً، وما: نكرة بمعنى شيء، أي: ولا مثل شيء أعني زيداً.

[قال الشمني] أقول: إن مراد المصنف بقوله: وامتنع نصبه، النصبُ الذي تقدّم في قوله: وأما من نَصَبه فهو تمييز، لا مطلق النصب، فلا يرد عليه جواز نصبه بأعني مضمرة» انظر حاشية الشمني ٢/٨٤.

قلتُ: رَدّ الشمني لا يقدح في توجيه الدماميني، وما ساقه المصنّف هنا لم يخصّه بتمييز ولا بغيره. فيحسنُ ترك النص عنده على عمومه، ويكون تعليق الدماميني في محله.

وانظر حاشية الأمير ٢/١١.

(١) إذا دخلت «ما» على «خلا وعدا» تعيّن النصب بعدها؛ لأنها مصدرية، فدخولها يعيّن الفعلية فيهما.

وذهب الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني إلى أنه يجوز الجر على تقدير «ما» زائدة. انظر الهمع ٣/٢٨٧.

وكان ابن هشام قد رَدَّ هذا في «خلا» فقال: «فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد؛ لأن «ما» لا تزاد قبل الجار بل بعده،... وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يُقاس عليه».

(٢) ما ذكره هنا، من زيادة «ما» بعد أداة الشرط الجازمة سبق الحديث عنه من المصنّف في قوله: «وبعد الجازم نحو: وإما ينزغنك...» وسقط لفظ «وتزاد» من م/٢، وفي م/٤ «تزاد» من غير واو قبل الفعل.

(٣) ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ * وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْخَآئِنِينَ﴾ الأنفال ٨/٥٧ - ٥٨.

وإما تخافَنّ: أصله: إن الشرطية، وما: بعدها زائدة.

(٤) في م/١ جاءت هذه الآية بعد التي تليها، وهي آية سورة النساء، وما أثبته من بقية =

﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾[(١)]، أو غير[(٢)] جازمة، نحو: ﴿حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ[(٣)]﴾[(٤)].

وبين[(٥)] المتبوع وتابعه في نحو: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾[(٦)]، قال الزجاج[(٧)]: «ما: حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين» انتهى.

= المخطوطات، وكذلك جاء ترتيب الآيتين في متن الدسوقي، وما أثبته مبارك موافق لما في م/١، ومتن حاشية الأمير، وكذلك الشيخ محمد.

(١) الآية: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَٰذِهِ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَٰذِهِ مِنْ عِندِكَ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ فَمَالِ هَٰؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ النساء ٧٨/٤.
قال ابن الأنباري: «أين: ظرف مكان فيه معنى الشرط والاستفهام، ودخلت «ما» ليتمكّن الشرط ويَحْسُن، وتكونوا: مجزوم بأينما، وأينما: متعلّق بتكونوا، ويدرككم: مجزوم لأنه جواب الشرط...» البيان ٢٦١/١.

(٢) أي: وتزاد «ما» بعد أداة شرط غير جازمة أيضاً.

(٣) ﴿وَأَبْصَارُهُمْ﴾ مثبت في م/٤، وغير مثبت في بقية النسخ.

(٤) الآية: ﴿... وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ سورة فصلت ٢٠/٤١.
والشاهد في الآية زيادة «ما» بعد إذا، وجملة «جاؤوها»، في محل جر بالإضافة.

(٥) أي وتُزاد «ما» بين المتبوع وتابعه.

(٦) الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ سورة البقرة ٢٦/٢.

(٧) نص الزجاج ليس كما أثبته المصنف هنا، قال: «... وما: زائدة مؤكدة، نحو قوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ المعنى: فبرحمة من الله حقاً، فما في التوكيد بمنزلة حقّ، إلا أنه لا =

ويؤيده(١) سقوطها في قراءة(٢) ابن مسعود، و«بعوضةً»(٣) بدل، وقيل(٤): ما: اسم نكرة صفة لـ «مثلًا» أو بَدَلٌ منه(٥)، و«بعوضةً» عطف(٦) بيان على «ما»، وقرأ رؤبة برفع(٧) «بعوضةٌ»،

= إعراب لها، والناصب يتخطّاها إلى ما بعدها، فمعناها التوكيد...، والاختيار عند جمع البصريين أن يكون «ما» لغواً...» معاني القرآن ١/١٠٤ - ١٠٥.

(١) أي يؤيد ما ذهب إليه البصريون من جعل «ما» زائدة.

(٢) فتكون قراءة ابن مسعود على ما ذكر «إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلاً بعوضةً...» كذا بسقوط «ما»، ولم أجد هذه القراءة في مرجع آخر مما بين يديّ من مراجع القراءات.

(٣) وذلك على جعل «ما» زائدة، وانظر البحر ١/١٢٢، والبيان ١/٦٥ - ٦٦.

(٤) في معاني الزجاج ١/١٠٤ «... فيكون المعنى: إن الله لا يستحيي أن يضرب شيئاً مثلاً...» كذا! وعلى تقدير ابن هشام. أن يضرب مثلاً شيئاً، وهو الأليق بسياق الآية.

(٥) أي: «ما» بدل من «بعوضة» وانظر البحر ١/١٢٢.

(٦) قال السمين: «... وبعوضة بدلاً من «ما» أو عطف بيان لها إن قيل إن «ما» صفة لـ «مثلاً»، أو نعت لـ «ما» إن قيل إنها بدل من مثلاً» انظر الدر ١/١٦٣، وحاشية الشهاب ٢/٨٨ - ٨٩، والشمني ٢/٨٤.

(٧) قرأ الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة، وأبو حاتم عن أبي عبيدة عن رؤبة بن العجاج، وقطرب ومالك بن دينار وابن السميفع والأصمعي عن نافع «بعوضةٌ» بالرفع.

قال أبو حيان: «واتفق المعربون على أنه خبر، ولكنهم اختلفوا فيما يكون عنه خبراً فقيل: خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو بعوضة...، والوجه الثاني أن تكون: ما زائدة أو صفة، وبعوضة وما بعده جملة كالتفسير لما انطوى عليه الكلام السابق، وقيل: خبر مبتدأ ملفوظ به وهو «ما» على أن تكون استفهامية».

انظر القراءة في المراجع الآتية: البحر ١/١٢٣، ٤/٢٥٥، سيبويه ١/٢٨٣، زاد المسير ١/٥٥، الرازي ٢/١٣٥، مختصر ابن خالويه/٤، الكشاف ١/٢٠٤، المحتسب ١/٦٤، القرطبي ١/٢٤٣، معاني الزجاج ١/١٠٤، معاني الأخفش ١/٥٣، وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

والأكثرون[١] على أنّ «ما»[٢] موصولة، أي: الذي هو بعوضة، وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العائد[٣] مع عدم[٤] طول الصّلة، وهو[٥] شاذّ عند البصريين قياس[٦] عند الكوفيين، واختار الزمخشري كون «ما» استفهامية[٧] مبتدأ، و«بعوضة» خبرها، والمعنى: أيّ شيءٍ البعوضة فما فوقها في الحقارة.

- وزادها[٨] الأعشى[٩] مرتين في قوله:

إمّا تَرَيْنا حُفَاةً لا نِعالَ لنا إنّا كذلك ما نَحْفَى وَنَنْتَعِلُ

---

(١) في م/٤ «فالأكثرون».

(٢) أي في قراءة رؤبة ومن معه.

(٣) على تقدير: مثلاً الذي هو بعوضة، فحذف الضمير «هو» المبتدأ، وهو العائد أيضاً.

(٤) «عدم» غير مثبت في م/٥.

وقال الدماميني: «والذي ينبغي أن يقال: الطول في الصّلة هو موجود لا معدوم؛ لأن «فما فوقها» من جملة الصّلة، فلا شذوذ عند البصريين، كما أنه لا شذوذ عند الكوفيين» الشمني ٨٤/٢، وانظر حاشية الأمير ١١/٢ قال: «قال الدماميني يحصل الطول بالعطف بناء على أن «فما فوقها» عطف على بعوضة، فهو من جملة الصلة».

(٥) أي حذف العائد مع عدم طول الصّلة.

(٦) قوله: «قياس عند الكوفيين» غير مثبت في م/٥.

(٧) انظر الكشاف ٢٠٥/١ «... فإن رفعتها فهي موصولة، صلتها الجملة؛ لأن التقدير هو بعوضة، فحذف صدر الجملة كما حذف في «تماماً على الذي أحسن» ووجه آخر حسن جميل هو أن تكون التي فيها معنى الاستفهام، لما استنكفوا من تمثيل الله لأصنامهم بالمحقرات، قال: إن الله لا يستحيي أن يضرب للأنداد ما شاء من الأشياء المحقرة مثلاً بَلْهَ البعوضة فما فوقها..».

(٨) كلام المصنّف هنا مأخوذ من أمالي ابن الشجري ٢٤٦/٢.

(٩) البيت من قصيدة للأعشى ميمون، وقد ألحقت بالمعلقات، وأولها:

وَدِّع هريرة إن الركب مرتحل وهل تُطيقُ وداعاً أيها الرجل

=

وأُمَيّة بن أبي الصّلَت ثلاث مرات في قوله[1]:

سَلَعٌ مّا، ومثلُه عُشَرٌ ما عائلٌ ما، وعَالَتِ البَيْقُورا

= وروي البيت: إنا كذلك قد نَحْفَى.

وترينا: خطاب لامرأة، حفاة: جمع حافٍ، وجملة لا نعال لنا: صفة لحفاة، ومعنى البيت: إن ترينا نتبذّل مرة ونتنعم أخرى فكذلك حالنا.

وقيل معنى البيت: إن ترينا نستغني مرة، ونفتقر أخرى، فكذلك شأننا، ويكون بذلك قد كَنّى بقوله: نحفى وننتعل، عن حالَيْ الفقر واليُسْر.

والشاهد فيه أنّ «ما» زائدة في موضعين:

الأول : بعد إنْ، وأصله: إنْ ما، فأدغمت ميم «ما» في نون «إنْ».

والثاني: بعد «كذلك»؛ إذ الأصل: إنا كذلك نحفى وننتعل.

وعلى الرواية الثانية تكون «ما» زائدة في موضع واحد وهو «إنْ ما».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٨٢/٥، وشرح السيوطي/٧٢٦، وأمالي الشجري ٢٤٦/٢، والخزانة ٥٤٥/٤، والديوان/١٤٧.

(١) البيت من قصيدة لأمية مطلعها:

مَجِّدوا الله وهو للمجد أهل رَبُّنا في السماء أمسى كبيراً

وقد ذكر قصة ناقة صالح، وهلاك قوم ثمود، وفرعون، وادعاءه الألوهية، وقومه وعصيانهم، وما نزل بهم من القحط والبلاء، ثم ذكر أنّ الله تعالى يرزق جميع المخلوقات من الوحش والطير وغيرهما.

ويروى البيت بنصب سلعاً وعشراً وعائلاً.

والسَّلْع شجر ينبت بجوار شجرة أخرى ثم يتعلّق بها فيرتقي حبالاً خضراً لا ورق فيها، ولكن قضبان تلتف على الغصون، وتشتبك، وله ثمر مثل عناقيد العنب صغار فإذا أَيْنَع اسودّ، فتأكله القرود فقط، ولا يأكله الناس ولا السّائمة.

والعُشَر: شجر له صمغ ولبن، وهو من العضاه، والواحدة عُشَرَة، وله سُكّر يخرج من فصوص شُعبَه ومواضع زهره، يجمع الناس منه شيئاً، وفي سكّره شيء من مرارة.

وقوله: عائلٌ ما: من عِيْلَ صبري أي: غُلب، وقولهم: عيل ما هو عائل. أي: غُلِب ما هو غالبه، =

وهذا البيت قال عيسى بن عمر[1]: «لا أدري ما معناه، ولا رأيت أحداً يعرفه» وقال غيره[1]: «كانوا إذا أرادوا الاستسقاء في سنة الجدب عقدوا في أذناب البقر وبين عراقيبها السَّلَع - بفتحتين - والعُشَر - بضمة ففتحة - وهما ضربان من الشجر، ثم أوقدوا فيها النار، وصَعّدوا بها الجبال، ورفعوا أصواتهم بالدعاء، قال[2]:

أَجَاعِلٌ أنت بَيْقُورًا مُسَلَّعَةً ذريعةً لك بين اللهِ والمَطَرِ

= يُضْرَب للرجل الذي يعجب من كلامه أو غير ذلك، وهو على مذهب الدّعاء، والبيقورا: اسم جمع للبقر.

ومعنى البيت: إن السنة المجدبة أثقلت البقر بما حُمِّلت من السّلع والعُشر، وإنما كانوا يفعلون ذلك في السنة المجدبة، فيعمدون إلى البقر فيعقدون في أذنابها السّلَع والعُشَر، ثم يضرمون فيها النار وهم يُصعِّدونها في الجبل، فَيُمْطَرون لوقتهم، كما زعموا.

والشاهد فيه زيادة «ما» بعد «سلع» وبعد «عُشر» وبعد «عائل».

قال الفارسي: «ما: في كل ذلك زائدة، وسلع: مرتفع بالابتداء، وعائل خبره، وجاز هذا الفصل بين المبتدأ وخبره لأنّ الجملة الفاصلة ملتبسة بالجملة المفصول بها...».

وتقدّمت ترجمة أمية من قبل.

شرح الشواهد للبغدادي ٢٨٣/٥، شرح السيوطي/٧٢٦، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٤٦، الديوان/٧٥، معجم البلدان/سلع، اللسان والتاج/بقر، سلع.

(١) قول «عيسى» هذا وما بعده في أمالي الشجري ٢/٢٤٦، وعنه أخذا المصنف ما أثبته هنا، وهي عادة منه غير مرضيّة.

(٢) قائله وَدّاك بن ثميل المازني الطائي، وقبله:

لا دَرَّ دَرُّ رجالٍ خابَ سعيهم يستمطرون لدى الأزمات بالعُشَر

ولا در دَرّهم: أي لا كثر خيرهم، جملة دعائية، وكذلك خاب سعيهم.

والأزمات: السنون المجدبة، والبيقور: اسم جمع للبقر، ومُسَلَّعة: أي وضع السَّلَع في أذنابها يستمطرون بها، بل يجعلونها وسيلة إلى الله للإمطار. =

ومعنى «عالت البيقورا» أن السنة أثقلت البقر بما حَمّلتها من السَّلَع والعُشر.

* * *

= وليس في البيت شاهد نحوي، ولكنه ذكره استطراداً وتوضيحاً لما ذكره الأعشى.
ووَدّاك شاعر إسلامي قديم، وقد يكون مخضرماً.
شرح البغدادي ٥/٢٩١، وشرح السيوطي/٧٢٧.

وهذا فَصْلٌ عقدته للتدريب في «ما»

- قوله تعالى: ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ﴾[١].

تحتمل «ما»[٢] الأولى النافية، أي: لم يُغْنِ، والاستفهامية، فتكون مفعولًا مطلقاً[٣]، والتقدير: أيَّ[٤] إغناءٍ أغنى عنه مالُه.

ويَضْعُفُ[٥] كونُه مبتدأ[٦]؛ لحذف[٧][٨] المفعول المضمر حينئذٍ؛ إذ تقديره

---

(١) سورة المسد ٢/١١١.

(٢) في الدر المصون ٥٨٦/٦ «يجوز في «ما» النفي والاستفهام، وعلى الثاني تكون منصوبة المحل بما بعدها، أي: أيَّ شيء أغنى المال؟، وقُدِّم لكونه له صدر الكلام».
ومثله في البحر ٥٢٥/٨ «والظاهر أن «ما» في: ما أغنى عنه ماله، نفي، أي لم يغن عنه ماله الموروث عن آبائه وما كسب هو بنفسه...، ويجوز أن تكون «ما» استفهامية في موضع نصب، أي: أيّ شيء يغني عنه ماله، على وجه التقرير والإنكار...».
وانظر إعراب النحاس ٧٨٤/٣ - ٧٨٥.
وعلى تقديرها نافية يكون مفعول «أغنى محذوفاً، وتقديره: ما أغنى عنه ماله شيئاً. البيان ٢/ ٥٤٤، وانظر مشكل إعراب القرآن ٥٠٧/٢.

(٣) تكون مفعولاً به أو مفعولاً مطلقاً. وعلى التقدير الأول: أيَّ شيء أغنى عنه ماله، وعلى الثاني: أي إغناء. انظر روح المعاني ٣٣٥/٣.

(٤) هذا التقدير على أنه مفعول مطلق.

(٥) في م/٤ «يُضَعِّف».

(٦) أي: يضعف كون «ما» اسم استفهام في محل رفع مبتدأ.

(٧) لأن حذف المفعول المضمر العائد إلى المبتدأ من الجملة الواقعة خبراً عنه مؤخراً قليل.
وسوف يذكر المصنِّف هذا في الباب الرابع من الكتاب في الأشياء التي تحتاج إلى رابط فقد قال: والحذف من الصلة أقوى منه من الصفة، ومن الصفقة أقوى منه من الخبر...».
وانظر الشمني ٨٤/٢.

(٨) كذا في م/١ و٢ و٣، وفي المطبوع وم/٤ و٥ «بحذف».

أيُّ إغناءٍ أغناه[١] عنه ماله، وهو نظير[٢] «زيدٌ ضربتُ»، إلّا أنّ الهاء المحذوفة في الآية[٣] مفعول مطلق[٤]، وفي المثال مفعول به، وأمّا «ما» الثانية فموصول[٥] اسمي أو حرفي، أي: والذي كَسِبَه، أو وكَسْبُه، وقد يضعف الاسمي بأنه إذا قُدّر[٦]: والذي كَسِبَه، لزم التكرار[٧] لتقدُّم ذكر المال، ويُجاب بأنه يجوز أن يُراد به[٨] الولد، ففي الحديث[٩] «**أَحَقُّ**[١٠] **ما أَكَلَ الرَّجُلُ من كسْبِهِ**،

(١) الهاء: هو المفعول به، وهو العائد المحذوف.

(٢) حذف الرابط، والتقدير: زيد ضربته، وزيد: مبتدأ، وجملة ضربت هي الخبر.

(٣) قلتُ فيما تقدم إن الهاء قد تعود على أي، على تقديره مفعولاً به، وأما كونه مفعولاً مطلقاً فلأنه عائد على المصدر، أي: إغناء.

(٤) في م/٥ «مطلقاً».

(٥) أي في «وما كسب» في الآية. قال السمين: «... يجوز في «ما» هذه أن تكون بمعنى الذي، والعائد محذوف، وأن تكون مصدرية أي: وكَسْبه. وأن تكون استفهامية يعني: وأيّ شيء كَسَبَ؟ أي: لم يكسب شيئاً». الدر ٥٨٦/٦، وانظر البحر ٥٢٥/٨، والبيان ٥٤٤/٢.
وفي مشكل إعراب القرآن ٥٠٧/٢ «ما: عطف على ماله، وهي بمعنى الذي، أو مع الفعل مصدر، أي: كَسْبه، ولا بُدّ من تقدير هاء محذوفة إذا جعلتها بمعنى الذي: أي كَسْبُه».

(٦) أي: إذا قدر اسماً موصولاً معطوفاً على «ماله».

(٧) التكرار ناشئ عن أن التقدير يصبح: ما أغنى عنه ماله، ما أغنى عنه الذي كسبه، والذي كسبه هو المال، فكأنه كُرِّر مرتين.

(٨) في البحر ٥٢٥/٨ «وعن ابن عباس: وما كَسَبَ: وَلَدُه، وفي الحديث: وَلَدُ الرجلِ من كَسْبِهِ. وعن الضحاك: وما كَسَبَ هو عمله الخبيث في عداوة الرسول ﷺ...».

(٩) يؤكد ما ذهب إليه من أنه لا تكرار في الآية بأن الكَسْب هنا هو الولد وليس المال الذي سبق ذكره.

(١٠) في الجامع الصغير/٥٧٢ «ولد الرجل من كَسْبه، من أطيب كَسْبِه، فكلوا من أموالهم».
وانظر البحر المحيط ٥٢٥/٨، وفي القرطبي ٢٣٨/٢٠

وإنّ ولده من كَسْبِهِ». والآيةُ حينئذٍ[1] نظيرُ: ﴿لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم﴾[2].

- وأمّا ﴿وَمَا يُغْنِى عَنْهُ مَالُهُۥٓ إِذَا تَرَدَّىٰٓ﴾[3]، ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ ۜ﴾[4] فـ«ما» فيهما[5]

= «وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: إن أطيب ما أكل الرجل من كَسْبه، وإن ولدي من كَسْبه» كذا ولعل فيه تحريفاً صوابه: وإن ولده من كسبه، وذكر أنه أخرجه أبو داود. على أن صاحب الكشاف ذهب إلى أن المراد في الآية أنه لم ينفعه ماله وما كسب، يعني رأس المال والأرباح أو ماشيته، وما كسبه من نسلها ومنافعه... الكشاف ٣٦٦/٣، وانظر الشمني ٨٤/٢.

(١) أي حين تفسير «ما كَسَب» بالولد، فتكون نظير هذه الآية في ذكر الأموال ثم الأولاد في الآية الآتية.

(٢) الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمْ وَقُودُ ٱلنَّارِ﴾ سورة آل عمران ١٠/٣.

(٣) سورة الليل ١١/٩٢.

ما: نافية، أو استفهامية، وهو استفهام إنكاري. الدر ٥٣٥/٦، وإذا كانت استفهامية فهي في موضع نصب بـ «يغني»، أيْ: أيّ شيء يدفع عنه ماله إذا سقط في النار. إعراب النحاس ٣/ ٧١٨.

وفي القرطبي: «وما: يحتمل أن تكون جحداً، أي: ولا يغني عنه ماله شيئاً، ويحتمل أن يكون استفهاماً معناه التوبيخ، أي: أيّ شيء يغني عنه إذا هلك ووقع في جهنم» انظر ٨٥/٢٠ - ٨٦.

(٤) سورة الحاقة ٢٨/٦٩.

ما: تحتمل النفي والاستفهام. انظر العكبري/١٢٣٧.

وفي إعراب النحاس ٥٠٠/٣ «ما في موضع نصب بأغنى، ويجوز أن تكون نافية لا موضع لها». وانظر الدر ٣٦٦/٦ «يجوز أن تكون نفياً، وأن تكون استفهامَ توبيخٍ لنفسه».

(٥) أي: في الآيتين السابقتين.

محتملةٌ للاستفهامية وللنافية، ويُرَجّحها[1] تعيّنُها في: ﴿فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ﴾[2].

- والأرْجَح في: ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ﴾[3]، أنها موصولةٌ[4] عَطْفٌ على «السِّحْر»، وقيل: نافية[5]، فالوقف على «السِّحر».

---

(١) أي: يرجح كونها في الآية الآتية للنفي توكيدها بالنفي في قوله تعالى: ﴿وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَىْءٍ﴾ وانظر حاشية الأمير ١٢/٢.

(٢) الآية: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَٰرًا وَأَفْـِٔدَةً فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَىْءٍ إِذْ كَانُوا۟ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ الأحقاف ٢٦/٤٦.

(٣) الآية: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ۚ...﴾ سورة البقرة ١٠٢/٢.

(٤) قال أبو حيان: «ظاهره أنّ «ما» موصول اسمي منصوب، وأنه معطوف على قوله «السحر»، وظاهر العطف التغاير، فلا يكون ما أنزل على الملكين سحراً... وقيل: ما: في موضع جرّ عطفاً على ملك سليمان...
وقيل: ما: حرف نفي، والجملة معطوفة على ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ﴾، وذلك أن اليهود قالوا: إن الله أنزل جبريل وميكال بالسحر، فنفى الله ذلك».
البحر ٣٢٩/١، وانظر التبيان للعكبري/٩٩، والدر ٣٢٠/١ - ٣٢١.

(٥) الوقف على السحر، ثم الاستئناف بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ﴾. ولم أجد أحداً من القراء وقف مثل هذا الوقف.
وضعّف ابن الأنباري هذا الوجه قال: «والرابع أن تكون ما حرف نفي أي: لم ينزل على الملكين، وهو عطف على قوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ﴾ وهذا الوجه ضعيف جداً؛ لأنه خلاف الظاهر والمعنى، فكان غيره أولى». انظر البيان ١١٤/١.

- والأرجح في: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ﴾[(١)] النافية[(٢)(٣)]، بدليل[(٤)]: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِن نَّذِيرٍ﴾[(٥)]، وتحتمل الموصولية.

- والأظهرُ في: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾[(٦)] المصدريّة[(٧)]، وقيل: موصولة.

قال ابن الشجري[(٨)]: «ففيه خمسة حذوف؛ والأصل بما تُؤمَر بالصّدع به،

---

(١) تتمة الآية: ﴿... فَهُمْ غَٰفِلُونَ﴾ يٰس ٦/٣٦.

(٢) في م/٢ والمطبوع «أنها النافية» بزيادة «أنها».

(٣) ذكر فيها العكبري أربعة أوجه: **الأول**: أنها نافية، **والثاني**: أنها بمعنى الذي، أي: تنذرهم العذاب الذي أُنْذِره آباؤهم. **والثالث**: أنها نكرة موصوفة. **والرابع**: أنها زائدة، انظر التبيان/ ١٠٧٩.

وذكر وجهاً آخر ابن الأنباري وهو أنها مصدرية في موضع نصب، وتقديره: لتنذر قوماً إنذاراً مثل إنذارنا آباءهم ممن كانوا في زمان إبراهيم وإسماعيل، ويؤيد هذا عنده قول عكرمة: إنه كان قد أنذر آباءهم. قال الأنباري: «والوجه الأول [النافية] أوجه الوجهين» البيان ٢٩١/١.

وذكر أبو حيان الموصولية، ونقل المصدرية عن ابن عطية، ونقل عن قتادة أنها نافية انظر البحر ٣٢٣/٧، والمحرر ٢٧٣/١٢.

(٤) هذا الذي ذكره المصنّف هنا هو لابن عطية، قال ابن عطية: «... وقال قتادة: «ما» نافية، أي: إنّ آباءهم لم يُنْذَروا، فالآباء على هذا هم القريبون منهم، وهذه الآية كقوله سبحانه ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِن نَّذِيرٍ﴾.

انظر المحرر ٢٧٣/١٢ - ٢٧٤.

(٥) أول الآية: ﴿وَمَآ ءَاتَيْنَٰهُم مِّن كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا ...﴾ سورة سبأ ٤٤/٣٤.

(٦) تتمة الآية: ﴿... وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ الحجر ٩٤/١٥.

(٧) في البيان ٧٢/٢ ذكر الوجهين: الموصولية، والمصدرية.

وانظر العكبري/٧٨٧.

والمصدرية على تقدير: فاصدع بالأمر، والموصولية: على تقدير فاصدع بالأمر الذي تُؤْمَرُ به، وقد حذف الضمير العائد.

(٨) قال ابن الشجري: «... فيه قولان: أحدهما: أن «ما» مصدرية، فالكلام في هذا القول على =

فحذفت الباء[١] فصار بالصَّدْعَةِ، فحذفت[٢] «أل» لامتناع اجتماعها[٣] مع الإضافة، فصار بصَدْعه، ثم حُذِف المضاف[٤] كما في: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[٥] فصار «به».

ثم حُذِفَ[٦] الجارُّ كما قال عمرو بن معد يكرب[٧]:

أمرتُكَ الخيرَ فافعلْ ما أُمِرْتَ به [فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَب]

= وجهه، والتقدير: فاصدع بالأمر، والقول الآخر أنها خبرية بمعنى الذي، ففي الكلام على هذا القول خمسة حذوف...» الأمالي ٢/٢٣٩ - ٢٤٠.

(١) في الأمالي: «فحذفت الباء من به...».

(٢) في الأمالي: «فحذف الألف واللام...».

(٣) في الأمالي: «لامتناع الجمع بينها وبين الإضافة».
وفي م/٥ «جمعها»، ومثله عند الشيخ محمد، ومبارك، وما أثبتُّه هو المثبت في المخطوطات الباقيات.

(٤) في الأمالي: «ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه كما حذف في «واسأل القرية» و«أشربوا في قلوبهم العجل» والمراد أهل القرية، وحُبّ العجل فصار: بما تؤمر به...».

(٥) تتمة الآية: ﴿... وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِيٓ أَقْبَلْنَا فِيهَاۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾ يوسف ١٢/٨٢.

(٦) النص في الأمالي: «فحذفت الباء كحذفها...».

(٧) أنشد سيبويه البيت لعمرو بن معد يكرب، وذكر الهجري في نوادره أنه لأعشى طِرْوَد، واسمه إياس بن عامر، وقيل إنه لعباس بن مرداس، وقيل هو من شعر لخفاف بن نَدْبة، وقيل لزرعة بن السائب.
وروي البيت بسين غير معجمة «وذا نَسَب».
والنشب إنما يستعمل في الأشياء الثابتة كالدور والضياع، ويستعملون لما ليس بثابت الدرهم والدينار، وربما أوقعوا المال على جميع ما يملكه الإنسان وأعاد ذكر النشب تأكيداً.
والشاهد في البيت أن أصله: أمرتك بالخير، فحذفت الباء، فانتصب «الخير»؛ لأنَ «أمر» يتعدّى بنفسه إلى مفعول واحد وإلى ثانٍ بالباء. =

فصار «تُؤْمَره»[(١)]، ثم حُذِفت الهاء كما حذفت في: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[(٢)(٣)]. وهذا تقرير[(٤)] ابن جني»[(٥)].

- وأمّا: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾[(٦)] فما شرطية؛ ولهذا جَزَمَتْ[(٧)]، ومحلُّها النَّصْبُ بـ «ننسخ»، وانتصابُها إمّا على أنها مفعول به مثل ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾[(٨)]،

= انظر شرح البغدادي ٢٩٩/٥، وشرح السيوطي/٧٢٧، والخزانة ١٦٤/١، والمقتضب ٣٦/٢، ٨٦، ٣٢١، وأمالي الشجري ٣٦٥/١، و٢٤٠/٢، وهمع الهوامع ١٨/٥، والمحتسب ٥١/١، ٢٧٢، وشرح المفصل ٤٤/٢، ٥٠/٨، الكتاب ١٧/١.

(١) في أمالي الشجري: «فصار: بما تؤمره».

(٢) الآية: ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ سورة الفرقان ٤١/٢٥.

والهاء المحذوفة من قوله «بعث»، إذ تقديره: بَعَثَه، وهو الضمير العائد.

(٣) وذكر الشجري آية أخرى وهي قوله تعالى: ﴿فَخُذْ مَآ ءَاتَيْتُكَ﴾ الأعراف ١٤٤/٧، والضمير المحذوف هنا أيضاً هو العائد، والتقدير: ما آتيتكه.

(٤) في م/٤ و٥ «تقدير».

(٥) هذا آخر نص الشجري، وانظر المحتسب ٥١/١ و٢٧٢.

(٦) الآية: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة البقرة ١٠٦/٢.

(٧) قال السمين: «في «ما» قولان:

أحدهما - وهو الظاهر - أنها مفعول مقدَّم للنسخ، وهي شرطية جازمة، والتقدير: أيَّ شيء ننسخ...

والثاني: أنها شرطية أيضاً جازمة للنسخ، ولكنها واقعة موقع المصدر، ومن آية: المفعول به، والتقدير: أي نسخ ننسخ آية. قاله أبو البقاء وغيره، وقالوا مجيء «ما» مصدراً جائز...، وقد رَدّ هذا القول بعضهم...» الدر ٣٣٤/١.

(٨) الآيـة: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ...﴾ سورة الإسراء ١١٠/١٧ وقد تقدّمت.

=

فالتقدير أيّ شيءٍ ننسخ، لا أيّ آيةٍ ننسخ؛ لأن ذلك لا يجتمع[١] مع «من آية»، وإمّا على أنها[٢] مفعول مطلق، فالتقدير: أيَّ نسخٍ ننسخ، فـ«آية» مفعول ننسخ، و«من»[٣] زائدة.

ورَدَّ هذا[٤] أبو البقاء بأنّ «ما» المصدريّة[٥] لا تعمل،

= فقوله: أياً مفعول به أي بالفعل «تدعوا» وما: زائدة، وقد تقدّمت الآية والحديث عن زيادة «ما» بعد الجازم من غير عوض.

(١) قال الأمير: «أي: لأن الشيء لا يبين بنفسه، فيجب إيقاع «ما» على الشيء العام ليكون البيان مفيداً...» الحاشية ١٣/٢.
وفي الشمني: «لقائل أن يقول: لا يلزم من عدم اجتماع: أيّ آية ننسخ مع «من آية» عدم اجتماع «ما» بمعنى أيّ آية مع «من آية» على أن تكون «مِن» لبيان جنس ما» الحاشية ٨٥/٢.

(٢) في م/٤ و٥ «على أنه».
وأنها: أي «ما» في الآية.

(٣) جاءت هنا عنده زائدة في الإثبات، ولم يذهب إلى زيادتها في هذه الحالة إلا الأخفش، وقد رُدّ عليه.
والتقدير على الزيادة: أيّ نسخ ننسخ آيةً.
وذهب العكبري إلى أن «من آية» في موضع نصب على التمييز، والمميَّز «ما»، قال: «ولا يحسن أن يقدر أيّ آيةٍ ننسخ»؛ لأنك «تجمع بين هذا وبين التمييز بآية، ويجوز أن تكون زائدة، وآية: حالاً، والمعنى: أي شيء ننسخ قليلاً أو كثيراً» التبيان/١٠٢.

(٤) قال أبو البقاء: «ما: شرطية جازمة لننسخ منصوبة الموضع بننسخ... وقيل: ما: هنا مصدرية، وآية مفعول به، والتقدير: أي نسخ ننسخ آية» التبيان/١٠٢، وانظر الدر !/٣٣٤.
فقد نقل السمين عن أبي البقاء أنها شرطية جازمة للنسخ ولكنها واقعة موقع المصدر، ومن آية هو المفعول به... وقد رَدّ هذا القول بعضهم».

(٥) وما: هنا على ما ذكره في الوجه الثاني العكبري مصدرية، ومع ذلك فقد عملت جزم الفعلين؛ لأنها شرطية، والخلاف: هل هي شرطية مفعول به أو مفعول مطلق، وهذا يقتضي أنهـا مصدرية، وهي عاملة، وذلك لا يكون، على أن أبا حيان ذكر في البحر ٣٤٣/١، أن =

وهذا سهو[١] منه، فإنه نفسه نقل عن صاحب هذا الوجه أنّ «ما»[٢] مصدر ببمعنى[٣] أنها[٤] مفعول مطلق، ولم ينقل عنه أنها مصدريّة.

- وأمّا[٥] قوله تعالى: ﴿مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾[٦]، فما محتملة للموصوفة[٧]،

= بعضهم يُجَوِّز أن تجيء «ما» الشرطية مصدراً، تقول: ما تضرب زيداً أضرب مثله، التقدير: أيّ ضرب تضرب زيداً أضرب مثله.

(١) نقل الشمني نص أبي البقاء، ثم قال: «وليس فيه رَدّ لهذا القول، ولا نقل عن صاحبه أن «ما» هنا مصدر، بل فيه أنها مصدرية، ولعل المصنف وقع على قوله على كلام في غير هذا الموضع» الحاشية ٨٥/٢ - ٨٦ وآخر النص فيه اضطراب.

(٢) نص العكبري أن «ما» مصدرية..، ولم يقل إنها مصدر، ونَقْل المصنّف غير دقيق، انظر التبيان/ ١٠٢، والبحر ٣٤٣/١، فقد نقل هذا أبو حيان عن العكبري ولم يعزه له.
وما ذكره ابن هشام هنا أخذه من نص شيخه أبي حيان، ولم يرجع إلى نص العكبري، فوقع فيما وقع فيه شيخه، ونص أبي البقاء مختلف عما ورد عندهما.

(٣) في م/١ «يعني».

(٤) في م/٥ «أنه».

(٥) سقط التعليق على هذه الآية من م/١، وهي النسخة الثانية عند مبارك، وقد أثبت هذا النص، ولم يشر إلى ما سقط من هذه المخطوطة.

(٦) الآية: ﴿أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ وَأَرْسَلْنَا ٱلسَّمَآءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا وَجَعَلْنَا ٱلْأَنْهَٰرَ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمْ فَأَهْلَكْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَنشَأْنَا مِنۢ بَعْدِهِمْ قَرْنًا ءَاخَرِينَ﴾ الأنعام ٦/٦.

(٧) ذكر العكبري ثلاثة أوجه:
الأول: نكرة موصوفة، والعائد محذوف، أي: شيئاً لم نمكنه لكم.
والثاني: أنها مصدرية، والزمان محذوف، أي: مُدّةَ ما لم نمكن لكم، أي مُدّة تمكنهم أطول من مدتكم.
=

أيْ: شيئاً لم نمكِّنه لكم، فحذف العائد، وللمصدريّة[(١)] الظرفيّة، أيْ: إنّ مُدَّة تمكينهم[(٢)] أطول، وانتصابها في الأول[(٣)] على المصدر، وقيل[(٤)]: على المفعول به على تضمين «مَكّنا» معنى «أعطينا»، وفيه[(٥)] تكلُّف[(٦)].

- وأمّا قولُه تعالى: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾[(٧)]،

= والثالث: أن تكون «ما» مفعول «نمكن» على المعنى؛ لأن المعنى أعطيناهم ما لم نعطكم. انظر التبيان/٤٨١.

(١) أي: وما محتملة للمصدرية الزمانية.

(٢) في م/٣ «تمكنهم»، وكذا في المطبوع.
وقال الأمير: «هذا مأخوذ من ذوق السياق، مع أنه معلوم أن مُدّة عدم تمكين المخاطبين أطول من مُدّة تمكنهم» الحاشية ١٣/٢.

(٣) أي على الوجه الأول وهو قوله: محتملة للموصوفة. هذا هو الظاهر، ويكون التقدير: «مكناهم بشيء الممكن به» كذا عند الدسوقي، ولم أر لهذا التقدير وجهاً.

(٤) أي مكناهم شيئاً، فيكون «شيئاً» مفعولاً به على تقدير: أعطيناهم شيئاً، وهو المفعول الثاني، ولعله أراد الوجه الثالث الذي ذكره ابن عطية وهو الموصولية.

(٥) التكلف بأمرين: حذف العائد، والتضمين.

(٦) ترك ابن هشام وجه الموصولية، وهو ما ذكره العكبري، وتعقّبه الأمير في الحاشية ١٣/٢ وقال: «ولا يخفى أن الآية تحتمل الموصولة الاسمية أيضاً فلِمَ سكت عنه».
قلتُ: لعل المصنّف أراد بقوله: وقيل «على المفعول به» هذا الوجه كما ذكره العكبري.

(٧) الآية: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ بَل لَّعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ سورة البقرة ٨٨/٢.
وما ذكره المصنّف هنا لَخّصَه من كلام ابن الحاجب في الأمالي، انظر ١٠٥/١ - ١٠٦.

ف «**ما**» محتملة لثلاثة أوجه[(١)]:

أحدها: الزيادة[(٢)]**، فتكون إمّا لمجرّد تقوية الكلام**، مثلها في ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[(٣)]، فتكون حرفاً بٱتفاق، وقليلًا[(٤)] في معنى النفي، مثلها[(٥)] في قوله[(٦)]:

[أُنيختْ فألقتْ بلدةً فوق بلدةٍ] قليلٌ بها الأصواتُ إلا بُغامُها

وإمّا لإفادة[(٧)] **التقليل** مثلها في «أَكلتُ[(٨)] أَكْلًا مّا»، وعلى هذا[(٩)] فيكون

---

(١) انظر البحر ٣٠٢/١، والدر المصون ٢٩٦/١ - ٢٩٧، والبيان ١٠٦/١، والتبيان/٩٠.

(٢) قال أبو حيان: «ما... زائدة مؤكدة دخلت بين العامل والمعمول، نظير قولهم: رويد ما الشعر...».
والتقدير عند ابن الأنباري: «فإيمانًا قليلاً يؤمنون».

(٣) آل عمران ١٥٩/٣، وقد تقدّمت عند الحديث عن زيادة «ما» بين الباء الجارة ومجرورها.

(٤) أي: وجاء لفظ «قليلاً» في الآية مفيداً معنى النفي.. ولذا قال ابن الأنباري: «والمراد بالقلة هنا النفي».

(٥) في م/١ و٤ و٥ «مثله».

(٦) البيت لذِي الرّمة، وقد تقدّم في باب «إلّا».
وقوله «قليل» في البيت معناه النفي، على تقدير «ما» النافية، ومما يدل على ذلك مجيء «بغامُها» مرفوعاً، ولا يكون ذلك إلا إذا كان ما قبل «إلا» منفياً، وليس قبلها غير «قليل»، فأفاد معنى النفي.

(٧) أي: وقد تكون «ما» حرفاً زائداً يفيد التقليل في الآية.

(٨) أي: أكلت أيّ أكلٍ كان.
وذكر الدسوقي أنه قد تقدّم أن «ما» هذه حرف لتوكيد النكرة، أي لإفادة شيوعها. انظر الحاشية ٣١٥/١.

(٩) على تقدير إفادة «ما» التقليل.

تقليلًا[١] بعد تقليل، ويكون التقليل[٢] على معناه.

ويزعم قوم[٣] أنّ «ما» هذه اسم[٤] كما قدّمنا في: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾[٥].

والوجه الثاني[٦]: **النفي**[٧]، وقليلًا: نعتٌ لمصدر محذوف، أو لظرف محذوف، أي: إيماناً قليلًا أو زمناً قليلًا، أجاز ذلك[٨] بعضهم، ويَرُدُّه أمران:

- **أحدهما** أنّ «ما»[٩] النافية لها الصدر؛ فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها[١٠].

---

(١) التقليل الأول قوله: «فقليلاً»، والثاني هو ما في «ما» من هذا المعنى.

(٢) أي: قوله «قليلاً» عندئذٍ لا يكون فيه معنى النفي إنما هو على القلة كما يدل ظاهره.

(٣) في م/٥ «وزعم».

(٤) أي نكرة تامة بمعنى شيء.

وكان المصنّف قد قال: «في آية/٢٦ من سورة البقرة في زيادة «ما» بين المتبوع وتابعه: «وقيل: ما اسم نكرة صفة لمثلاً... أو بدل منه».

قال الشمني: «إذ لا معنى لكونها صفة لمثلاً إلّا إفادتها تقليله».

انظر الحاشية ٨٦/٢.

ويكون المعنى في الآية: «فيؤمنون قليلاً شيئاً» انظر الدسوقي ٣١٦/١.

(٥) تقدّمت وهي الآية/ ٢٦ من سورة البقرة.

(٦) أي: في «ما» في الآية «فقليلاً ما يؤمنون».

(٧) ويكون التقدير: ما يؤمنون قليلاً ولا كثيراً.

قال العكبري بعد ذكر هذا المعنى: «وهذا أقوى في المعنى، وإنما يضعف شيئاً من جهة تقدُّم معمول ما في حَيّز «ما» عليها» التبيان/٩٠.

وذهب إلى هذا ابن الأنباري انظر البيان ١٠٦/١ - ١٠٧، والبحر ٣٠٢/١.

(٨) أجازه أبو البقاء، وابن الأنباري.

(٩) هذا الذي رَدّ به رأي البقاء، ذكره أبو البقاء نفسه، والنص أمامك، وذكر أنه إنما ضعف هذا الوجه لهذا السبب.

(١٠) وهنا عمل ما بعد «ما» وهو الفعل «يؤمنون» فيما قبلها وهو قوله «قليلاً».

ويسهل[١] ذلك شيئاً ما على تقدير «قليلًا» نعتاً للظرف[٢]؛ لأنهم يتسعون[٣] في الظرف.، وقد قال[٤]:

ونحن عن فضلك ما ٱستغنينا

- **والثاني**[٥]: أنهم لا يجمعون بين[٦] مجازين؛ ولهذا لم يجيزوا «دخلتُ[٧] الأمرَ»؛ لئلا يجمعوا بين حذف «في» وتعليق الدخول باسم[٨] المعنى،

---

(١) في حاشية الأمير: «أي أدنى سهولة لا تسهيلاً تاماً لتخصيص المصنف الاتساع بالشعر» الحاشية ١/١٣.

(٢) ويكون التقدير: يؤمنون زمناً قليلاً، وأجاز هذا في الظرف للاتساع به، وبذلك تخلص من المحظور المتقدّم، وهو تقدير قليلاً نعتاً للمصدر، ولا يُتَّسَعُ في المصادر ما يُتَّسَعُ في الظروف.

(٣) فيجيزون تقديم الظرف على ما له الصدر.

(٤) تقدّم هذا الرجز لعبدالله بن رواحة في حديث المصنف عن «إذا»، وخروجه عن الاستقبال، وذكر البيت شاهداً للتوسع، وأنه خاص بالشعر، وقد تقدّم «عن فضلك على ما له صدر الكلام، وهو «ما»، والعامل فيه ما بعد ما النافية.
وذكر البيت مرة أخرى للمسألة نفسها في حديثه عن «لو»، ويأتي في موضعين آخرين

(٥) الثاني من الردّين اللذين رَدّ بهما كون «ما» للنفي في «فقليلاً ما يؤمنون».

(٦) وقد جمعوا هنا بين مجازين: والأول أن ما: النافية لها الصدر، ولم تأت كذلك هنا، والمجاز الثاني حذف الموصوف سواء قدرته مصدراً، أو زماناً على ما ذهب إليه المصنّف.
وأراد بالمجاز هنا ما خالف الأصل وخرج عن الشائع المألوف.

(٧) أي بحذف حرف الجر «في»، وهو المجاز الأول.

(٨) وهو الأمر، لأن الدخول يكون في اسم محسوس نحو الدار أو المكان، وما كان من هذا الباب، وهذا هو المجاز الثاني.

وأجازوا[١] «دخلت[٢] في الأمر»، و«دخلتُ[٣] الدارَ»، واستقبحوا «سِيرَ[٤] عليه طويلٌ» لئلا يجمعوا بين جَعْلِ الحَدَثِ أو الزمانِ[٥] مَسِيراً[٦]، وبين حذف[٧] الموصوف، بخلاف[٨] «سِيرَ عليه طويلًا» و«سِيرَ[٩] عليه سَيْرٌ طويلٌ أو زَمَنٌ طويلٌ».

- **والثالث**[١٠] أن تكون مصدرية[١١]، وهي وصلتُها فاعل بـ «قليلًا»، وقليلًا:

---

(١) كذا في م/١ و٢ و٣. وفي نسخة الشيخ محمد «بخلاف»، وكذا نسخة مبارك، ومتن حاشية الأمير والدسوقي.

(٢) في هذا المثال أثبت حرف الجر. وبقي مجاز واحد، وهو تعليق الدخول باسم المعنى، وهو أمر مقبول لم يتحرجوا فيه.

(٣) وهنا مجاز واحد أيضاً وهو حذف حرف الجر «في».

(٤) وجه القبح فيه أن الأصل سِيْرَ عليه سَيْرٌ طويل، فحذف الموصوف «سَيْرٌ» وهو النائب عن الفاعل، وبقيت صفته.

(٥) التقدير: سير عليه زمانٌ طويل، فجعل الزمان نائباً عن الفاعل، وبذلك يكون الزمان مَسِيراً، وهذا يستلزم الإخبار عنه باسم المفعول، وإنما كان هذا مجازاً لأن حقيقة المسير ما وقع عليه السير. حاشية الأمير ١٣/٢.

(٦) في م/٥ «مُسَيَّرًا» كذا، وهو غير الصواب.

(٧) وهو زمانٌ، أو سَيْرٌ.

(٨) هنا يوجد مجاز واحد، وهو حذف الموصوف؛ إذ التقدير: سير عليه سيراً طويلاً، وعليه: نائب عن الفاعل، ومن ثم يوجد مجاز واحد لا مجازان.

(٩) وهذا فيه مجاز واحد، وهو جأعْل الحدث «سير»، أو الزمان «زمنٌ»، سيراً.

(١٠) أي من توجيه «ما» في قوله تعالى: «فقليلاً ما يؤمنون».

(١١) رَدّ هذا الرأي أبو البقاء، قال: «ولا يجوز أن تكون ما مصدرية؛ لأن «قليلاً» لا يبقى له ناصب» التبيان/٩٠.

حال معمول لمحذوف دلَّ عليه المعنى، أي: لعنهم الله، فأخَّروا[١] قليلًا إيمانهم، أجازه ابن الحاجب[٢]، ورَجَّح معناه على غيره.

- وقوله تعالى: ﴿وَمِن قَبۡلُ مَا فَرَّطتُمۡ فِي يُوسُفَۖ﴾[٣]،

ما[٤]: إمّا زائدة، فـ «مِن»[٥] متعلِّقة بـ «فَرَّطتم»،

= ورَدّه أبو حيان في البحر ٣٠٢/١ قال: «ولا يجوز في «ما» أن تكون مصدرية؛ لأنه كان يلزم رفع «قليل» حتى ينعقد منهما مبتدأ وخبر...».

وتبعهما السمين. انظر الدر ٢٩٧/١.

(١) في م/١ و٢ و٣ «فأُخْزُوا» كذا بالزاي المعجمة.

(٢) قلت فيما سبق: إنّ ما ذكره في «ما» في هذه الآية لَخَصَّه من كلام ابن الحاجب.

وأما هذا المعنى الأخير فقد قال ابن الحاجب فيه: «ويجوز أن يكون «قليلاً» حالاً من فِعْلٍ محذوف دَلّ عليه ما قبله، كأنه قيل: بل لعنهم الله بكفرهم فأُبْعِدوا، أو فأُخِّروا أو نحوه، في حال كونهم قليلاً إيمانهم.

وهـذا الوجـه أَعْقَدُ في المعنى. وما علمت أحداً قاله. والله أعلم بالصواب» الأمالي النحوية ١٠٦/١.

وأنت ترى أن ابن الحاجب لم يُصَرِّح بالمصدرية في «ما»، ولكن المصنف استخلص هذا من سياق حديث ابن الحاجب وتقديره.

(٣) الآية: ﴿فَلَمَّا ٱسۡتَيۡـَٔسُواْ مِنۡهُ خَلَصُواْ نَجِيّٗاۖ قَالَ كَبِيرُهُمۡ أَلَمۡ تَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ أَبَاكُمۡ قَدۡ أَخَذَ عَلَيۡكُم مَّوۡثِقٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَمِن قَبۡلُ مَا فَرَّطتُمۡ فِي يُوسُفَۖ فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ حَتَّىٰ يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ أَوۡ يَحۡكُمَ ٱللَّهُ لِيۖ وَهُوَ خَيۡرُ ٱلۡحَٰكِمِينَ﴾ يوسف ٨٠/١٢.

(٤) ذكر ابن الأنباري وجهين في «ما»: الزيادة، والتقدير: ومن قبل فرطتم، والمصدرية، فهي في موضع نصب بالعطف على قوله تعالى: ﴿أباكم﴾ وتقديره: ألم تعلموا أن أباكم وتفريطكم. انظر البيان ٤٣/٢.

وانظر مشكل إعراب القرآن ٤٣٧/١، والتبيان للعكبري/٧٤٢.

(٥) ويكون السياق: ألم تعلموا أن أباكم قد أخذ عليكم موثقاً من الحال، والحال أنكم فرطتم في يوسف من قبل. انظر الدسوقي ٣١٦/١، وانظر مشكل إعراب القرآن ٤٣٧/١.

وإمّا مصدرية، فقيل[١]: موضعها هي وصلتها رَفْعٌ بالابتداء، وخبره «من قبل»، ورُدَّ بأن الغايات[٢] لا تقع[٣] أخباراً ولا صلاتٍ[٤] ولا صفاتٍ ولا أحوالًا، نَصَّ على ذلك سيبويه وجماعة من المحققين.

ويُشْكل[٥] عليهم: ﴿كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلُ ۚ﴾[٦].

---

(١) في مشكل إعراب القرآن ٤٣٧/١ «فإن جعلت «ما» والفعل مصدراً لم تتعلق مِن بـ «فرطتم»؛ لأنك تقدم الصلة علي الموصول لكن تتعلّق بالاستقرار لأن المصدر مرفوع بالابتداء، وما قبله خبر، وفيه نظر».

وذكر العكبري في المصدرية ثلاثة أوجه:

الأول : رفع بالابتداء ومِن قبل: خبره، أي: وتفريطُكم في يوسف من قبل، ثم قال: «وهذا ضعيف؛ لأن «قبل» إذا وقعت خبراً أو صلة لا تقطع عن الإضافة لئلا تبقى ناقصة».

والثاني: موضعها نصب عطفاً على مفعول «تعلموا» أي: ألم تعرفوا أخذ أبيكم عليكم الميثاق وتفريطكم في يوسف.

والثالث: أنه معطوف على اسم «إنّ»، وهو ضعيف...

(٢) أي الظروف المقطوعة عن الإضافة المبنية على الضم مثل: قبلُ وبعدُ...

(٣) تقدم قول العكبري، وهو أنها إذا وقعت خبراً أو صلة فينبغي ألا تُقْطع عن الإضافة؛ لئلا تبقى ناقصة. وانظر الشمني ٨٦/٢.

وسميت غايات لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد أن كانت وسطا.

(٤) في م/٤ «ولا صفات ولا صلات».

(٥) في م/٥ «ويشكل عليه وعليهم».

أي يشكل على سيبويه والقائلين معه بأن الغايات لا تقع أخباراً...، وسوف ترى وجه الإشكال بعد ذكر الآية.

(٦) الآيـة : ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلُ ۚ كَانَ أَكْثَرُهُم مُّشْرِكِينَ﴾ الروم ٤٢/٣٠.

وقيل[١]: نُصِبَ عطفاً على «أنّ»[٢] وصلتها، أي: ألم تعلموا أخذ أبيكم الموثق وتفريطكم، ويلزم على هذا الإعراب[٣] الفَصْلُ بين العاطف والمعطوف بالظرف[٤]، فإن قيل: قد جاء: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾[٥]، ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْأَخِرَةِ حَسَنَةً﴾[٦]

= ووجه الاعتراض على ما ذهب إليه سيبويه وغيره أن «من قبل» في آية سورة الروم وقعت صلة للذين. وهذا ينقض ما ذهبوا إليه.

وذهب الدماميني إلى أن ما استشكله المصنف هنا مبني على هذا. ورَدّ هذا التوجيه، فالصلة عنده هي «كان أكثرهم مشركين» ومن قبل: ظرف لغو متعلّق بخبر «كان» لا مستقر على أنه صلة. انتهى.

وعلق الشمني بقوله: «وقيل إنه متعلّق بكان تامة محذوفة، وفاعلها صلة الذين، والتقدير: عاقبة الذين كانوا من قبل» انظر الحاشية ٢/٨٦.

وانظر التبيان للعكبري/٧٤٢.

(١) هذا هو الوجه الثاني في «المصدرية».

(٢) أي على اسم أنّ. وتقدّم نقل هذا الوجه عن العكبري فيما تقدّم.

(٣) هذا ما ذكره العكبري ثم قال: «وقد بينا في سورة النساء أن هذا ليس بشيء».

والفصل هنا وقع بين اسم إن المعطوف عليه وهو أباكم، والمعطوف وهو المصدر على تقدير: ألم تعلموا أن أباكم... وتفريطكم، وقيل فصل بين حرف العطف والمصدر المؤول بالظرف وهو قوله: ومن قبل تفريطكم.

ولهذا قال العكبري: «لأن فيهما فَصْلاً بين حرف العطف والمعطوف».

(٤) في المطبوع وم/٥ «بالظرف وهو ممتنع» ولم أجد هذا في بقية المخطوطات. على أن ابن مالك ذكر أن هذا جائز. ويأتي بيانه.

(٥) تتمة الآية: ﴿... فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ يس ٣٦/٩.

وفي الآية فصل بقوله: «من خلفهم» بين سداً الأول وسداً الثاني المعطوف عليه.

(٦) الآية: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْأَخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ سورة البقرة ٢/٢٠١.

=

قلنا[١]: ليس هذا من ذلك كما توهَّم[٢] ابنُ مالك، بل المعطوف شيئان[٣] على شيئين.

- وقوله تعالى: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ﴾[٤]،

= وجاء الفصل في الآية بالظرف «في الآخرة» بين حسنة وحسنة، مع أن الثاني معطوف على الأول.

(١) أي ليس هذا عند المصنف من باب الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالظرف.

(٢) قال ابن مالك: «وقد يُفْصَل بين العاطف والمعطوف إن لم يكن فعلاً بظرف أو جارّ ومجرور، ولا يُخَصّ بالشعر خلافاً لأبي علي، وإن كان مجروراً أعيد الجار، أو نصب بفعل مقدر» التسهيل/١٧٨.

وفي شرح التسهيل لابن عقيل ٤٧٨/٢ «وإطلاق المصنف يقتضي أنه لا فرق بين عاطف على حرف واحد وبين غيره، والمغاربة يقولون: إن كان على أكثر من حرف جاز الفصل بالمذكورين، وبالقسم نحو: قام زيد ثم واللّهِ عمروٌ، وإن كان على حرف لم يجز إلا في ضرورة الشعر، ولم يفرّقوا في الأمرين بين الفعل والاسم...».

وقال في شرح الكافية الشافية: «منع أبو علي الفصل بين العاطف والمعطوف بظرف أو جار ومجرور...، وليس الأمر كما زعم، بل الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور جائز في الاختيار إن لم يكن المعطوف فعلاً ولا اسماً مجروراً، وهو في القرآن كثير... كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْآخِرَةِ حَسَنَةً﴾ ففصل بـ «في الآخرة بين الواو وحسنة». وكقوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾، ففصل بـ «من خلفهم» بين الواو وسداً... ثم بينت أن غير: الفاء والواو من حروف العطف قد يحال بينه وبين المعطوف بالقسم...» انظر ص/١٢٣٨ - ١٢٤٠.

(٣) أي في الآيتين: فعطف سداً على سداً، ومن خلفهم عطف على من بين أيديهم، وفي الثانية: في الآخرة عطف على في الدنيا، وحسنة عطف على حسنة، وتقدير عطف شيئين على شيئين لا يبقي فصلاً. انظر الدسوقي ٣١٧/١.

(٤) تتمة الآية: ﴿... أَوْ تَفْرِضُوا۟ لَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعًۢا بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ سورة البقرة ٢٣٦/٢.

ما[١]: ظرفية، وقيل[٢]: بدل من النِّساء، وهو بعيد[٣].

وتقول: «اصْنَعْ ما صنعتَ»[٤] فما موصولة أو شرطية[٥]، وعلى هذا فتحتاج لتقدير[٦] جواب، فإن قلت[٧]: «اصنعْ ما تَصْنَعُ» امتنعت الشرطيّة[٨]؛ لأن[٩]

---

(١) ذكر أبو حيان فيها ما يلي:

١ - ما: الظاهر أنها ظرفية مصدرية، والتقدير: زمان عدم المسيس، ثم ذكر أن الظرفية المصدرية شبيهة بالشرط.

٢ - قال بعضهم: ما: شرطية، ثم قدّرها بـ «إنْ»، وأراد بذلك تفسير المعنى.

٣ - وذهب ابن مالك إلى أنها تكون شرطاً ظرف زمان، ورَدّ هذا عليه ابنه بدر الدين محمد، وكذا أبو حيان.

٤ - زعم بعضهم أن «ما» اسم موصول، والتقدير: إن طلقتم النساء اللاتي لم تمسّوهن. وضعّفه أبو حيان.

انظر البحر ٢/٢٣١، والتبيان/١٨٨، والدر المصون ١/٥٨١، والبيان ١/١٦٢، حاشية الجمل ١/١٩٢، وانظر حاشية الشمني ٢/٨٧،

فقد ذكر أنه جاء في إعراب السفاقسي أنه اسم موصول صفة للنساء، و«ما» من الموصولات التي لا يوصف بها بخلاف الذي والتي.

(٢) لعله أراد بالبدلية هنا الوصف على ما ذكره أبو حيان، على وجه الموصولية.

(٣) وجه البُعد أن «ما» لغير العاقل، وعلى هذا الإعراب تكون «ما» للعاقل.

(٤) الموصولية على تقدير: اصنع الذي صنعته.

(٥) على تقدير: إصنع أيَّ شيء صنعته إصنعه.

(٦) والجواب يكون من جنس ما تقدم على «ما» على التقدير المتقدِّم.

وفي م/١ و٣ و٥ «لتقدير جواب»، ومثله في متن الدسوقي، وفي المطبوع «إلى تقدير»، وجاء كذلك في م/٢ و٤.

(٧) أي جئت بعد «ما» بفعل مضارع.

(٨) وصحت الموصولية، والتقدير: اصنع الذي تصنعه.

(٩) هذه علة امتناع الشرط في «ما».

شرط حذف الجواب مضيٌّ فِعْلِ الشَّرْط.

وتقول: «ما أَحْسَنَ ما كان زيدٌ»[١] فما الثانية مصدرية[٢]، و«كان زيد» صلتها[٣]، والجملة[٤] مفعول، ويجوز عند مَن جَوَّز إطلاق «ما» على آحاد[٥] مَن يعلم أن يقدِّرها[٦] بمعنى «الذي»[٧] ويقدّر[٨] «كان» ناقصةً رافعةً لضميرها[٩]، وتنصب «زيداً» على الخبرية[١٠].

ويجوز على قوله[١١] أيضاً أن تكون[١٢] بمعنى الذي[١٣] مع رفع «زيد»، على أن يكون الخبر[١٤] ضمير[١٥] «ما»، ثم حُذِف[١٦]، والمعنى: ما أَحْسَنَ الذي

---

(١) ما الأولى: تعجبيه، فهي في محل رفع مبتدأ، والجملة خبر عن «ما».

(٢) والتقدير: شيء أحسن كون زيد.

(٣) أي: هي الجملة التي ينسبك منها ومن «ما» المصدرية مصدر.

(٤) أي: جملة «ما» وصلتها في تأويل مصدر، وهذا المصدر مفعول للفعل «أحسن».

(٥) أي: على العاقل.

(٦) أي: «ما» الثانية. وفي م/٤ «أن يقدرها هنا»، وفي م/٥ «تقديرها».

(٧) فما الثانية على هذا اسم موصول، وهو الوجه الثاني فيها، وهي مفعول «أحسن».

(٨) في م/٥ والمطبوع «وتقدِّر».

(٩) أي للضمير العائد على «ما»، وقد جاء في م/٤ «رافعة لضمير ما».

(١٠) والتقدير: ما أحسن الذي كانه زيداً، فيكون «زيداً» خبر «كان».

(١١) وهو المتقدّم أي على جعل «ما» للعاقل، وفي م/٥ «ويجوز على قول غيره أيضاً».

(١٢) أي: «ما» الثانية.

(١٣) وتكون مفعول «أحسن».

(١٤) أي: خبر «كان».

(١٥) في م/٥ «ضمير ما الثانية»، وفي م/٢ و٣ «ضمير ما». وفي م/١ «ضميرها»، ولم يشر مبارك إلى هذا الخلاف.

(١٦) أي: الضمير الذي وقع خبراً لـ «كان».

كانه زيد، إلّا أنَّ حَذْفَ خبر «كان» ضعيف.

- ومما يُسْأل عنه قولُ الشاعر في صفة[١] فرس صافِنٍ، أي ثانٍ[٢] في وقوفِه على إحدى قوائمه[٣]:

أَلِفَ الصُّفُون فما يزال كأنّه ... مما يقومُ على الثلاثِ كَسِيرا

فيقال: كان الظاهرُ رَفْعَ «كسيراً» خبراً لـ «كأنَّ».

والجواب أنه خبر[٤] لـ «يزال»[٥]، ومعناه[٦]: كاسر، أي ثانٍ، كرحيم وقدير، لا مكسور ضد الصحيح، كجريح وقتيل،

---

(١) في م/٥ «وصف».

(٢) ثانٍ: أي ثانٍ إحدى يديه، أو إحدى رجليه.

(٣) لم يعرف قائل البيت. وفي شرح شواهد الكشاف عُزِي لامرئ القيس. وليس في ديوانه، وفاعل «أَلِفَ» الفرس.
والمعنى أنه ألف القيام على ثلاث قوائم حتى صار يبدو لناظره كأنه مكسور إحدى قوائمه.
والشاهد في البيت أن «كسيراً» خبر «ما يزال».
وخبر «كأن» مقدَّر من السياق: حتى كأنه مخلوق من القيام على الثلاث.
انظر شرح البغدادي ٣٠١/٥، وشرح السيوطي/٧٢٩، وأمالي الشجري ٥٦/١، ٧١، الكشاف ١٣/٣، وشرح شواهده/٩٤، أمالي ابن الحاجب ١٢٠/٣، والقرطبي ٦٢/١٢، ١٩٣/١٥، اللسان/صفن، والبحر المحيط ٣٨٨/٧، زاد المسير ١٢٧/٧، مجمع البيان ١١١/٢٣، المحرر ٤٥٥/١٢، فتح القدير ٤٣١/٤، تفسير الماوردي ٩٢/٥، معاني القرآن للزجاج ٤/ ٣٣٠، الدر المصون ٥٣٤/٥.

(٤) في م/٥ «خبراً».

(٥) سبقه إلى هذا ابن الشجري في الأمالي ٧١/١.

(٦) قال ابن الشجري: «وكسير على هذا المعنى من الأوصاف المعدولة عن فاعل إلى فعيل للمبالغة، فكسير أبلغ في الوصف من كاسر، كما أن رحيماً وسميعاً وقديراً أبلغ من سامع وراحم وقادر؛ لأن الموصوف بفعيل هو الذي يكثر منه ذلك الفعل، ومعنى كاسر: أي ثانٍ، من قولك ثنى يده أي لواها، وثنى الفرس قائمته...».

وما[1]: مصدرية، وهي وصلتها[2] خبر «كأَنّ»، أي: أَلِف القيامَ على الثلاث فما يزال ثانياً إحدى قوائمه حتى كأنه مخلوقٌ من قيامه على الثلاث، وقيل[3] «ما» بمعنى الذي، وضمير «يقوم» عائد إليها[4]، وكسيراً حال من الضمير[5]، وهو بمعنى مكسور، و«كأَنَّ» ومعمولاها خبر «يزال»، أي كأنه من الجنس الذي يقوم على الثلاث، والمعنى[6] الأول أَوْلَى.

---

(١) في قوله «مما يقوم» والتقدير: من قيامه.
والنص للشجري قال: «... ما مصدرية، فالمعنى من قيامه، ومن متعلِّقة بالخبر المحذوف، فتحقيق اللفظ والمعنى: ألف القيام على ثلاث فما يزال كسيراً أي ثانياً إحدى قوائمه حتى كأنه مخلوق من القيام على الثلاث» انظر الأمالي ٧١/١ وقارن به نصّ المصنّف هنا، وتأمّل!!.
وذكر هذا الوجه في «ما» أيضاً ابن الحاجب في أماليه انظر ١٢١/١، ونقل السيوطي في شرح الشواهد/٧٢٩ تعليق ابن الحاجب بعد البيت.

(٢) وهو قوله: «يقوم» قال الأمير: «الأَوْلى: والجار والمجرور خبر، أي: مما يقوم».

(٣) هذا التوجيه للأخفش في كتاب «أبيات المعاني» أشار إلى هذا البغدادي في شرح الشواهد ٣٠٢/٥، ثم ذكر أنه اختاره ابن الحاجب. وانظر أماليه ١٢٠/١ حيث قال:
«وما بمعنى الذي، فكأنه قال: كأنه من الخيل التي تقوم على الثلاث كسيراً، فيكون «كسيراً» حالاً من الضمير في «يقوم»، وذكر يقوم إجراء له على لفظ «ما»، فشبهه بالخيل التي تقوم على ثلاث في حال كونها مكسوراً إحدى قوائمها، فاستقام المعنى المراد على هذا، ووجب نصب كسيراً باعتباره على الحال، ولا يستقيم أن يكون كسيراً خبراً لـ يزال...».

(٤) إلى «ما».

(٥) في «يقوم».

(٦) وهو جعل كسيراً خبر «يزال»، وما مصدرية.
قال الأمير: «لأن القصد مدح الفرس بالصفون، فلا يناسب الالتفات لتشبيهه بالمكسور». الحاشية ١٤/٢.
قلت: وهذا كله مأخوذ من قول ابن الحاجب: «والثالث: ما يلزم من أنه حكم عليه بالكسر وليس كذلك، يجاب عن الثالث بأن يكون التقدير شبه كسير».

٨٧ - مِــن

مِن: تأتي على خمسةَ عَشَرَ وجهاً:

- **أحدها: ابتداء**[١] **الغاية**، وهو الغالب[٢] عليها، حتى ٱدّعى جماعة أنّ سائر معانيها راجعة إليه[٢]، وتقع لهذا[٣] المعنى في غير الزمان[٤] نحو: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[٥]،

---

(١) قال الرضي: «كثيراً ما يجري في كلامهم أنّ «مِن» لابتداء الغاية، و«إلى» الانتهاء الغاية، ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى...، والمراد بالغاية، في قولهم: ابتداء الغاية وانتهاء الغاية، جميع المسافة؛ إذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية...» شرح الكافية ٣٢٠/٢.

(٢) قال المرادي: «ولم يُثبِت أكثر النحويين: لـ «مِن» جميع هذه المعاني، وتأوّلوا كثيراً من ذلك على التضمين أو غيره، وقد ذهب المبرّد وابن السرّاج والأخفش الأصغر وطائفة من الحذاق والسهيلي إلى أنها لا تكون إلّا لابتداء الغاية، وأنّ سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى، ألا ترى أن التبعيض من أشهر معانيها وهو راجع إلى ابتداء الغاية، فإنك إذا قلت: أكلت من الرغيف، إنما أوقعت الأكل على أول أجزائه، فانفصل، فمآل معنى الكلام إلى ابتداء الغاية. وإلى هذا ذهب الزمخشري...» الجنى الداني/٣١٦، وانظر المفصل/٢٨٣، وشرح المفصل ٣/٨، والمقتضب ٤٤/١، وهمع الهوامع ٢١٥/٤.

وقال ابن يعيش: «... فإن ابتداء الغاية لا يفارقها في جميع ضروبها».

(٣) في م/٥ «وتقع لذلك في غير الزمان».

(٤) أي في المكان.

وفي الهمع ٢١٢/٤ «وخصَّها البصرية إلا الأخفش والمبرّد وابن درستويه بالمكان...» وانظر شرح الرضي ٣٢٠/٢ - ٣٢١.

(٥) الآية: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ سورة الإسراء ١/١٧.

﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ﴾[١].

قال الكوفيون[٢] والأخفش والمبرد وابن دُرُسْتُوَيْهِ[٣]: وفي الزمان أيضاً؛ بدليل: ﴿مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ﴾[٤]، والحديث: «**فَمُطِرنا من الجمعة إلى الجمعة**»[٥].

---

(١) ﴿قَالَتۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمَلَؤُاْ إِنِّيٓ أُلۡقِيَ إِلَيَّ كِتَٰبٞ كَرِيمٌ * إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ سورة النمل ٢٧/٢٩ – ٣٠.

(٢) في م/٥ «قال الأخفش والكوفيون».

(٣) جاء في الجنى الداني: «وفي الزمان عند الكوفيين كقوله تعالى: ﴿من أول يوم﴾، وصَحّحه ابن مالك لكثرة شواهده. وتأويل البصريين ما ورد من ذلك تعسّف. ونقل ابن يعيش عن المبرّد وابن درستويه موافقة الكوفيين».
الجنى الداني/٣٠٧ – ٣٠٨، وانظر شرح الرضي ٣٢١/٢، وشرح الكافية الشافية/٧٩٧، وانظر شرح المفصّل ١٠/٨ – ١١، والبرهان ٤١٥/٤، وهمع الهوامع ٢١٢/٤.
وفي الهمع بعد الحديث عن تصحيح ابن مالك لمذهب أهل الكوفة: «وكذا قال أبو حيان؛ لكثرة ذلك في كلام العرب نظماً ونثراً، وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيّد».
وانظر حديث الأخفش في معاني القرآن/٣٣٧ «من أول يوم» قال: «يريد منذ أول يوم؛ لأن من العرب من يقول: لم أره من يوم كذا، يريد منذ، ومن أول يوم، يريد به أَوَّل الأيام...». وانظر الارتشاف/١٧١٨.
وانظر شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك/ ١٢٩ – ١٣٢ «في استعمال مِن في ابتداء غاية الزمان».

(٤) الآية: ﴿لَا تَقُمۡ فِيهِ أَبَدٗاۚ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ فِيهِ رِجَالٞ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُطَّهِّرِينَ﴾ سورة التوبة ١٠٨/٩.
قال أبو حيان: «ومِن هنا دخلت على الزمان، واستدل بذلك الكوفيون على أن مِن تكون لابتداء الغاية في الزمان، وتأوَّله البصريون على حذف مضاف، أي: من تأسيس أول يوم؛ لأن من مذهبهم أنها لا تجرّ الأزمان، وتحقيق ذلك في علم النحو» البحر ٩٩/٥، وانظر الارتشاف/ ١٧١٨، والجنى الداني/٣٠٩، وشرح الشواهد للبغدادي ٣٠٤/٥.

(٥) جاء في صحيح البخاري: «حدثنا عبدالله بن مسلمة عن مالك عن شريك بن عبدالله عن أنس =

وقال النابغة(١):

تُخُيِّرن من أزمانِ يومِ حليمةٍ		إلى اليوم قد جُرِّبْنَ كُلَّ التجارِبِ

وقيل(٢): التقدير: من مضيّ أزمانِ يومِ حليمةَ(٣)، ومن(٤) تأسيس أول يوم،

= قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: هلكت المواشي، وتقطّعَت السُّبُلُ، فدعا، فمُطِرْنا من الجمعة إلى الجمعة، ثم جاء فقال: تهدَّمت البيوت، وتقطعت السُّبُل، وهلكت المواشي فأْدْعُ الله يمسكها، فقال: اللهم على الآكام والظراب والأودية ومنابت الشجر، فانجابت عن المدينة انجياب الثوب». انظر فتح الباري ٤٢٣/٢ «باب الاستسقاء».

والشاهد فيه قوله: «من الجمعة»، فقد دخلت «من» على الزمان، وهي لابتداء الغاية فيه.

(١) البيت من قصيدة للنابغة مدح بها عمرو بن الحارث الأصغر بن الحارث الأعرج بن الحارث الأكبر، ملوك الشام الغسّانيين، وقبله:

ولا عَيْبَ فيهم غير أنّ سيوفهم		بهنّ فُلولٌ من قِراع الكتائب

وقوله: تُخُيِّرنَ: النون ضمير السيوف، من تخيّرتُ الشيء إذا انتخبته وروي: تُورِّثْنَ.

وحليمة: هي بنت الحارث بن أبي شمر الغساني ملك عرب الشام، وفيها سار المثل «ما يومُ حليمةَ بسِرّ»، وكانت أجمل النساء، وهذا اليوم هو الذي قتل فيه المنذر بن المنذر ملك عراق العرب، فسار بعربها إلى الحارث الغسّاني، وكان في عرب الشام، وهو أشهر أيام العرب، وإنما نُسِب هذا اليوم إلى حليمة لأنها حضرت المعركة مُحَضِّضةً لعسكر أبيها...

والشاهد فيه أن «مِن» لابتداء الغاية في الزمان.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٠٤/٥، وشرح السيوطي/٧٣١، الديوان/٦٠، شرح الأشموني ٤٦٠/١، شرح الكافية الشافية/٧٩٧، شرح ابن عقيل ١٦/٢، العيني ٢٧٠/٣، أوضح المسالك ١٢٩/٢، حاشية الصبان ٢٠٣/٢.

(٢) هذا تخريج البصريين للبيت، فهو على حذف مضاف وهو «مضيّ»، وتكون مِن داخلةً على غير الزمان.

(٣) قوله: «يوم حليمة» غير مثبت في م/١ و٢ و٤.

(٤) وهذا تخريج البصريين للآية على تقدير مضاف، وبذلك تكون «مِن» داخلة على غير الزمان. ونقلتُ لك نص أبي حيان في الآية ورَدَّه مذهب البصريين.

ورَدَّه[١] السهيلي بأنه لو قيل هكذا لاحتيج إلى تقدير الزمان.

- **الثاني**[٢]: **التبعيض**[٣]، نحو: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾[٤]، وعلامتها[٥] إمكانُ سَدِّ «بعض»[٦]: مَسَدَّها، كقراءة ابن مسعود رضي[٧] الله عنه: ﴿**حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ بعضَ ما تُحِبُّونَ**﴾[٨].

---

(١) أي رَدّ تقدير البصريين في الآية والبيت.
لأنه على تقديرهم لا بُدّ من تقدير زمان أيضاً، فيكون في البيت: في أزمانٍ من مضيّ أزمان.
وفي الآية: في زمان من تأسيس أول يوم. انظر الشمني ٨٧/٢.
وتعقَّب الأمير السهيلي في الحاشية ١٤/٢ قال: «الظاهر أنه لا رَدّ، وأنه لا مانع من جعل نفس المضي والتأسيس مبدأً كما تجعل الدار مبدأً للخروج، ولا حاجة لتقدير زمن...».

(٢) أي من معاني «مِن».

(٣) أنكر هذا المعنى المبرّد والأخفش الصغير وابن السراج والجرجاني والزمخشري، والسهيلي، فهي عندهم لابتداء الغاية. انظر الهمع ٢١٣/٤، والارتشاف/١٧١٩.

(٤) الآية: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ سورة البقرة ٢٥٣/٢.
وفي الآية ما يدل على التبعيض غير ما ذكره المصنف وهو قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ﴾.

(٥) قال المرادي: «وعلامتها جواز الاستغناء عنها بـ «بعض»، ومجيئها للتبعيض كثير». الجنى الداني/٣٠٩، والبرهان ٤١٦/٤، والارتشاف/١٧١٩.

(٦) في م/٥ «البعض».

(٧) «رضي الله عنه» زيادة من م/١.

(٨) الآيـة: ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِن شَىْءٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾ سورة آل عمران ٩٢/٣.

- **الثالث**[(١)]: **بيان الجنس**[(٢)]، وكثيراً ما تقع[(٣)] بعد، «ما» و«مهما»، وهما بها أَوْلَى؛ لإفراط إبهامها، نحو: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾[(٤)]،

= وشاهد التبعيض في الآية: مما تحبون، أي بعض ما تحبون وليس كُلَّه، فَمِن للتبعيض.
وأما قرءة ابن مسعود فهي دليل على أن «مِن» في «مما» للتبعيض. وانظر هذه القراءة في المراجع الآتية:
البحر ٥٢٤/٢، والكشاف ٣٣٥/١، والرازي ١٤٨/٨، وشرح الأشموني ٤٦٠/١، وأوضح المسالك ١٢٨/٢، وهمع الهوامع ٢١٣/٤، وفتح القدير ٣٦٠/١، وشرح التصريح ٨/٢، والتاج/مِن، وروح المعاني ٢٢٢/٢، والشهاب - البيضاوي ٤٦/٣، وشرح التسهيل لابن عقيل ٢٤٦/٢، والبرهان ٤١٦/٤.

(١) المعنى الثالث من معاني «مِن».

(٢) قال المرادي: «ومجيئها لبيان الجنس مشهور في كتب المعربين، وقال به قوم من المتقدّمين والمتأخرين، وأنكره أكثر المغاربة..» الجنى الداني/٣١٠، والارتشاف/١٧١٩.
وانظر إنكار المغاربة لهذا المعنى والزمخشري في الهمع ٢١٣/٤، ٢١٤، والبرهان ٤١٨/٤، ورصف المباني/٣٢٣، وشرح الرضي ٣٢٢/٢.

(٣) قال الرضي: «وقوله للتبيين... وتعرفها بأن يكون قبل «من» أو بعدها مُبْهَمٌ يصلح أن يكون المجرور بمن تفسيراً له، وتوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم...» شرح الكافية ٣٢٢/٢، والبرهان ٤١٨/٤.
وقال المرادي: «وعلامتها أن يحسن جعل الذي مكانها» الجنى الداني/٣١٠.
وانظر البرهان ٤١٧/٤: يصح وضع الذي موضعها، ويصح وقوعها صفة لما قبلها.

(٤) الآية: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ سورة فاطر ٢/٣٥.
قال أبو حيان: «والعموم مفهوم من اسم الشرط [أي: ما] و«من رحمة» لبيان ذلك العام من أيِّ صِنْفٍ هو» البحر ٢٩٩/٧.

﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾[١]، ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾[٢]، وهي ومخفوضها في ذلك[٣] في موضع نصب على الحال[٤].

ومن وقوعها[٥] بعد غيرهما: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾[٦].

---

(١) الآية: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ۗ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة البقرة ١٠٦/٢.
ويتضح بهذا المجرور «من آية» ما كان معمولاً لفعل الشرط لأنه مخصص له، لأن في اسم الشرط عموماً، ولو لم يأت بالمجرور بعده لحمل على العموم.
انظر البحر ٣٤٢/١ - ٣٤٣.

(٢) الآيـة: ﴿ وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ سورة الأعراف ١٣٢/٧.
قوله تعالى: ﴿مِنْ ءَايَةٍ﴾ فيه بيان للعموم في «مهما تأتنا».

(٣) أي في الآيات التي تقدّمت.

(٤) والمعنى: أيّ شيء يفتح الله للناس حالة كونه رحمة، وهذا في الآيتين الأخريين. وانظر البحر ٢٩٩/٧، والبرهان ٤١٨/٤.
قال أبو حيان: «ومن في موضع الحال أي كائنات من الرحمات، ولا يكون في موضع الصفة لاَسم الشرط؛ لأن اسم الشرط لا يوصف».

(٥) أي: من وقوع «مِن» بعد غير ما ومهما.

(٦) الآية: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ ۚ نِعْمَ ٱلثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾ الكهف ٣١/١٨.

الشاهد في غير الأولى[1]، فإن تلك للابتداء، وقيل: زائدة[2]، ونحو: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾[3].

وأنكر مجيء «مِنْ» لبيان الجنس قوم[4]، وقالوا: هي «في «مِن ذَهَب»، و«مِن سُنْدُس» للتبعيض[5]، وفي «من الأوثان» للابتداء، والمعنى فاجتنبوا من الأوثان الرِّجْسَ[6]، وهو عبادتها[7]، وهذا تكلُّف.

---

(١) أي في غير «من» الأولى وهو قوله تعالى ﴿مِنْ أَسَاوِرَ﴾، وقوله في غير الأولى يعني أن الشاهد في «مِن» الثانية في قوله تعالى: ﴿مِن ذَهَبٍ﴾ وقوله: ﴿مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾.
قال أبو حيان: «قال الزمخشري: ومن الأولى للابتداء، والثانية للتبيين، وتنكير أساور لإبهام أمرها في الحسن. انتهى.
ويحتمل أن تكون «مِن» في قوله: ﴿مِن ذَهَبٍ﴾ للتبعيض لا للتبيين».
البحر ١٢٢/٦، وانظر البرهان ٤١٨/٤.

(٢) وفي البرهان ٤١٨/٤ «أو زائدة؛ بدليل ﴿وَحُلُّوٓا۟ أَسَاوِرَ﴾ الإنسان/٢١.

(٣) ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ ۗ وَأُحِلَّتْ لَكُمُ ٱلْأَنْعَٰمُ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ۖ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ وَٱجْتَنِبُوا۟ قَوْلَ ٱلزُّورِ﴾ الحج ٣٠/٢٢.
من: في قوله: ﴿مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ لبيان الجنس، ويقدَّر بالموصول عندهم، أي الرجس الذي هو الأوثان، ومَن أنكر لِمِن هذا المعنى قال هي لابتداء الغاية. انظر البحر ٣٦٦/٦، والجنى الداني/٣١٠ - ٣١١، والبرهان ٤١٦/٤.

(٤) هم من متأخِّري المغاربة. وقد ذكرت هذا عنهم، وانظر البرهان ٤١٨/٤، والجنى الداني/ ٣١٠. وانظر الارتشاف/١٧١٩.

(٥) واختاره ابن أبي الربيع. انظر البرهان ٤١٨/٤، والهمع ٢١٣/٤.

(٦) في م/٥ «رجساً».

(٧) ذكر أبو حيان أنه نهاهم عن الرجس عاماً، ثم عين لهم مبدأه الذي منه يلحقهم؛ إذ عبادة الوثن جامعة لكل فساد ورجس. انظر البحر ٣٦٦٦/٦، وانظر الجنى الداني/٣١٠.

وفي كتاب المصاحف[١] لابن الأنباري أن بعض الزنادقة تَمَسَّك بقوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً﴾[٢] في الطعن على بعض الصحابة رضي الله عنهم، والحقّ أن «مِن» فيها للتبيين[٣] لا للتبعيض، أي الذين[٤] هم هؤلاء.

ومثله: ﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ ۚ لِلَّذِينَ

---

(١) اسم الكتاب: «كتاب الرَّدّ على من خالف مصحف عثمان».
انظر معجم الأدباء ٣١٢/١٨، ٣١٣، وإنباه الرواة ٢٠٤/٣.
وابن الأنباري هو محمد بن القاسم بن بشار بن الحسين، أبو بكر بن الأنباري، كان أعلم الناس بالنحو والأدب، وأكثرهم حفظاً.
ولد سنة ٢٧١هـ، ومات سنة ٣٢٧ هـ ببغداد، وتقدّم الحديث عنه.
وانظر بغية الوعاة ٣١٤/١.

(٢) الآية: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا﴾ سورة الفتح ٢٩/٤٨.

(٣) قال أبو حيان: «ومعنى منهم للبيان كقوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾»، وقال ابن عطية: «وقوله: منهم، لبيان الجنس، وليست للتبعيض؛ لأنه وَعْد مُرَجٌّ للجميع».
انظر البحر ١٠٣/٨، والمحرر ٤٨٠/١٣.
وقال الزركشي: «أي الذين هم أنتم؛ لأن الخطاب للمؤمنين؛ فلهذا لم يتصور فيها التبعيض» البرهان ٤١٧/٤.

(٤) في طبعة مبارك والشيخ محمد: «الذين آمنوا هم هؤلاء»، ومثله في متن الدسوقي والأمير. وما أثبتُّه من المخطوطات بغير «آمنوا».

﴿أَحۡسَنُواْ مِنۡهُمۡ وَٱتَّقَوۡاْ أَجۡرٌ عَظِيمٌ﴾(١)، وكُلُّهم(٢) مُحْسِنٌ ومُتَّقٍ، ﴿وَإِن لَّمۡ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾(٣)، فالمَقُول(٤) فيهم ذلك كُلّهم(٥) كُفّار.

- **الرابع: التعليل**(٦)، نحو(٧): ﴿مِمَّا خَطايَاهم﴾(٨)

---

(١) سورة آل عمران ٣/١٧٢.
وقوله قبله «ومثله» أي ما في آية آل عمران ﴿لِلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ مِنۡهُمۡ﴾ جاءت «مِن» للبيان وليست للتبعيض حالها كحال «منهم» في آية سورة الفتح المتقدّمة.

(٢) في حاشية الأمير ٢/١٥ «تلويح للصحابة أن ما بعده للزنادقة».
وانظر حاشية الدسوقي ١/٣١٨.

(٣) أول الآية: ﴿لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖۘ وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۚ... ﴾ سورة المائدة ٥/٧٣.

(٤) في م/٢ و٤ و٥ «والمقول...».

(٥) أي: وحينئذٍ يكون المعنى: وليمسَّنَّ الذين هم هؤلاء... انظر الدسوقي ١/٣١٨.

(٦) في البرهان ٤/٤١٩ «التعليل ويقدّر بلام». وانظر الارتشاف/١٧٢٠.

(٧) الآية: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ فَأُدۡخِلُواْ نَارٗا فَلَمۡ يَجِدُواْ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَنصَارٗا﴾ سورة نوح ٧١/٢٥.
مما خطيئاتهم: ما: زائدة، أي من أجل خطيئاتهم أغرقوا.
انظر التبيان للعكبري/١٢٤٢، وانظر الدر المصون ٦/٣٨٦، فقد ذكر أنّ «مِن» للسببية تتعلّق بـ «أغرقوا».

(٨) كذا جاءت في المخطوطات ما عدا الخامسة، فقد جاءت «خطيئاتهم»، ومثل ما أثبتّه جاء في متن حاشية الدسوقي، وأثبتها بالهمز مبارك.
و«خطيئاتهم» قراءة الجمهور.
وأما «خطاياهم» جمع تكسير فهي قراءة الحسن وعيسى والأعرج وقتادة بخلاف عنهم، وأبي عمرو.

=

وقولِه[١]:

وذلــك مــن نــبــأ جــاءنــي [وأُنْبِئْتُه عن أبي الأسود]

وقولِ الفرزدق في علي[٢] بن الحسين[٣]:

يُغْضي حياءً ويُغْضَى من مهابته [فما يُكَلَّمُ إلا حين يَبْتَسِمُ]

= انظر البحر ٨/٣٤٣، والسبعة/٦٥٣، والإتحاف/٤٢٥، وانظر/٢٣٢، والنشر ٢/٣٩١، وانظر كتابي «معجم القراءات»، فالمراجع كثيرة لا يتَّسع لذكرها المقام هنا.

(١) البيت لامرئ القيس، وقبله، وهو أول القصيدة:

تـطـاوَلَ لـيـلُـك بـالأثْـمِـدِ ونـام الـخـلـيُّ ولـم تَـرْقُـدِ
وبـات وبـاتَـتْ لـه لـيـلـةٌ كـلـيـلـةِ ذي الـعـائـر الأَرْمَـدِ
وذلك ... ...

وقيل البيت لعمرو بن معدي كرب، وعُزِي لامرئ القيس بن عانس الصحابي، والشاهد فيه مجيء «مِن» للتعليل.

قال البغدادي: «والمشهور أنّ هذه القصيدة لامرئ القيس بن عانس الصحابي. قاله جماعة...» ثم نقل نصّاً في هذا عن العباب للصاغاني. وامرؤ القيس هذا جاهلي، وأدرك الإسلام، وفد على رسول الله ﷺ ولم يرتدّ في أيام أبي بكر رضي الله عنه، وأقام على الإسلام.

انظر شرح البغدادي ٥/٣٠٨، ٣١٠، وشرح السيوطي/٧٣١، وديوان امرئ القيس/١٨٥.

(٢) قوله «علي بن الحسين» مثبت في م/٤، ولم يثبت في بقية المخطوطات.

وهو علي بن الحسين بن علي كرّم الله وجوههم.

(٣) قيل إن علي بن الحسين رضي الله عنهما حج فاستجهر الناس جماله، وتشوقوا له [كذا عند البغدادي، ولعله تشوَّفوا]، وجعلوا يقولون: مَن هذا؟ فقال الفرزدق:

هذا الذي تعرف البطحاء وطأته والبيت يعرفه والحِلّ والحَرَمُ

والشاهد فيه في قوله: «من مهابته» أي لأجل مهابته؛ فمِن فيه للتعليل.

=

- الخامس: البدل[1]، نحو: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾[2]، ﴿لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ[3]﴾[4]؛ لأن الملائكة

= وقيل هو للحزين الليثي في علي بن الحسين، وقيل: قالها في عبدالملك بن مروان، وكان حسن الوجه والمذهب.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣١١/٥، وشرح السيوطي/٧٣٢، وشرح المفصل ٥٣/٢، وأوضح المسالك ٢٢٧/١ و١٣١/٢، وشرح الأشموني ٤٦١/١، والكامل/٥٧٤، وديوان الفرزدق ١٧٩/٢.

(١) وهي التي يصلح محلها لفظ «بدل». انظر الهمع ٢١٤/٤.

وفي البرهان: «السادس: البدل من حيث العوض عنه، فهو كالسبب في حصول العوض، فكأنه منه أتى...» ٤١٩/٤.

وقال أبو حيان: «وإثبات البدلية لـ «مِن» فيه خلاف، أصحابنا ينكرونه، وغيرهم قد أثبته، وزعم أنها تأتي بمعنى البدل، واستدل بقوله تعالى: أرضيتم... [الآية] أي بَدَل الآخرة...» البحر ٣٨٨/٢، وانظر البحر ٢٥/٨، وانظر الجنى الداني/٣١٠.

(٢) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ التوبة ٣٨/٩.

والشاهد في الآية: قوله: من الآخرة، أي: بَدَلَ الآخرة.

قال الزركشي: «أي: بدلاً من الآخرة، ومَحَلُّها مع مجرورها النصب على الحال» البرهان ٤/ ٤١٩.

(٣) قوله تعالى: ﴿فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾ غير مثبت في م/٥.

(٤) أول الآية: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا ...﴾ سورة الزخرف ٦٠/٤٣، أي: لو نشاء لجعلنا بدلاً منكم ملائكة.

لا تكون من[1] الإنس[2]، ﴿لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾[3]، أي[4]: بدل طاعة الله، أو بدل رحمة الله، «**ولا ينفع ذا الجَدِّ منك الجَدُّ**»[5].

---

(١) النص في البرهان ٤/٤١٩.
وقوله هذا يشير به إلى أن «مِن» في «منكم» لا تكون للتبعيض على معنى «بعضكم»؛ لأن الملائكة لا تكون من الإنس، وعلى هذا فلا بُدَّ من حملها في الآية على البدليّة.
وانظر البحر ٨/٢٥.

(٢) وفي م/٣ «من الجنس» وهو تحريف.

(٣) الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمْ وَقُودُ ٱلنَّارِ﴾ آل عمران ٣/١٠.

(٤) كذا في البرهان ٤/٤١٩، وهو على تقدير مضاف، وانظر البحر ٢/٢٨٨.

(٥) نَصُّ الحديث في صحيح البخاري: «... أن النبي ﷺ كان يقول في دُبُر كُلّ صلاة مكتوبة: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، اللهم لا مانعَ لما أعطيت، ولا معطيَ لما منعت، ولا ينفع ذا الجَدّ منك الجِدُّ».
انظر فتح الباري ٢/٢٧٦ «باب الذكر بعد الصلاة».
وذكر ابن حجر نصاً عن الخطابي قال فيه: «الجدّ الغني، ويقال الحظ، قال: ومِن في قوله: «منك» بمعنى البدل، قال الشاعر:

فليت لنا من ماء زمزم شربة   مبرَّدة باتت على الطَّهيان

يريد: ليت لنا بَدَلَ ماء زمزم اهـ».
ثم ذكر ابن حجر أنّ في الصحاح معنى منك هنا عندك، أي: لا ينفع ذا الغنى عندك غناه إنما ينفعه العمل الصالح.
وأشار إلى أن ابن هشام اختار في المغني المعنى الأول، أي البدلية، وهو ما ذهب إليه الخطابي.
وانظر حاشية الشمني ٢/٨٨، والحديث في الهمع ٤/٢١٤ والصحاح/جَدّ.

أي: لا ينفع ذا الحَظِّ[١] حَظُّه[٢] من الدنيا بذلك، أي بدل طاعتك، أو بدل حَظِّك[٣]، أي: بدل حظه منك. قيل[٤]: ضُمِّن «ينفع» معنى «يمنع»، ومتى عُلِّقت «مِن» بالجَدِّ انعكس[٥] المعنى.

(١) الحظّ هنا ذكره في موضع الجدّ، والجدّ معناه الغنى أيضاً أو الحظ، وقد جاء في جميع الروايات مفتوح الجيم، وذهب الراغب إلى أن المراد به هنا هو أبو الأَب، أي لا ينفع أحداً نسبه. فتح الباري ٢٧٦/٢.
وجاءت رواية بالكسر على تقدير: لا ينفع ذا الاجتهاد اجتهاده وأنكره الطبري.

(٢) كذا جاء النص في المخطوطات، والرواية عند الشيخ محمد ومبارك «ولا ينفع ذا الحظ من الدنيا حظه بذلك» بتأخير حظه. وكذا جاءت الرواية في حاشية الأمير، وأما ما أثبت في حاشية الدسوقي فموافق لما في المخطوطات.

(٣) في م/ه زيادة «أو بدل مشيئتك».

(٤) وجدت هذا النص في فتح الباري ٢٧٦/٢ لابن دقيق العيد قال: قوله: منك يجب أن يتعلّق بـ «ينفع»، وينبغي أن يكون «ينفع» ضُمِّن معنى «يمنع»، أو ما قاربه، ولا يجوز أن يتعلّق منك بالجد...».

(٥) قال الأمير: «أي: فسد، وصار المنفيّ عنه النفع هو الحظ من الله» الحاشية ١٥/٢.
وفي حاشية الشمني ١٨٨/٢ «وفي الفائق أنها للبدلية، ثم قال: ويجوز أن تكون على معناها للابتداء، ويتعلّق إما بينفع وإما بالجدّ، والمعنى إن المجدود لا ينفعه منك الجد الذي منحته، وإنما ينفعه أن تمنحه التوفيق واللطف في الطاعة، ولا أن ينفع من وجده منك جده وإنما ينفعه التوفيق منك. انتهى». وانظر الفائق ١٦٨/١.
وتعقب الدماميني ابن هشام فقال: «لا يظهر أنها إذا عُلِّقت بالجد انعكس المعنى؛ إذ المراد بالجدّ هو الحظ الدنيوي والغنى، ولا شك أنه غير نافع إذا كان بدلاً عن الطاعة، سواء تعلّق الجار والمجرور بالجد أو بينفع».

وأما: ﴿فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾[١] فليس من هذا[٢] خلافاً لبعضهم[٣]، بل «مِن» للبيان، أو الابتداء، والمعنى[٤]: فليس[٥] في شيء من ولاية الله.

وقال ابن مالك في قول أبي نُخَيْلَة[٦]:

ولم تَذُقْ من البُقول الفُسْتُقا

---

(١) الآية: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ سورة آل عمران ٣/٢٨.

(٢) أي فليس «مِن» في الآية للبدل.
وذهب أبو حيان إلى أنّ «مِن» في الآية بتعيضيّة، فقد نفى ولاية الله عمن اتخذ عدوه ولياً. البحر ٢/٤٢٣، وانظر التبيان للعكبري/٢٥١، ومثله عند السفاقسي. حاشية الشمني ٢/٨٨، وانظر الدر المصون ٢/٥٩.

(٣) وذهب الدماميني إلى أن المعنى صحيح على البدلية على تقدير: ليس في شيء بدل ولاية الله تعالى. أي ليس في شيء نافعٍ معتدٌّ به بدل ذلك. الشمني ٢/٨٨، وذكر مثل هذا الأمير في حاشيته ٢/١٥.

(٤) هذا عند العكبري/٢٥١ قال: «التقدير: فليس في شيء من دين الله...». ومثله عند شيخ المصنّف أبي حيان ٢/٤٢٣ ومع هذا فقد جعلها تبعيضيّة، ويبدو أن هذا ما أراده العكبري. وتصح على هذا التقدير الذي ذكراه للبيان.

(٥) في م/١ و٣ و٥ «ليس».

(٦) قبل هذا البيت:

جاريةٌ لم تأكلِ المُرَقَّقا

ويروى الأول: بَرّية في موضع «جارية»، ويروى: دَشْتِيّة... ومعنى البقول: كل نبات اخضرَّت به الأرض.
و «مِن» للبدل.
وقالوا: توهَّمَ أبو نخيلة الراجز أن الفستق من البقول، وقد أُخِذ ذلك عليه، وعَلّق على هذا أبو محمد الأسود في «فرحة الأديب» بأن أبا نخيلة لم يكن ممن لا يعرف الفستق، فقد عرفه غيره =

«المرادُ بَدَلَ[١] البُقُول».

وقال غيره: «تَوَهَّم الشاعر أن الفُسْتُق من البقول».

وقال الجوهري[٢]: «الرواية: النقول، بالنون»، و«مِن» عليهما[٣] للتبعيض، والمعنى على قول الجوهري[٤] أنها تأكل البقول[٥] إلّا الفُسْتُقَ، وإنما المراد أنها

= فمن هو أقدم منه، ومعنى قول أبي نخيلة أن هذه بدوية لا تأكل الرقاق، ولا تبتقل بالفستق متاع الحضريات إنما تغذى بألبان اللقاح المحض.

وأبو نخيلة هو يعمر وكني أبا نخيلة لأن أمه ولدته إلى جَنْب نخلة، وهو من بني حِمّان بن كعب بن سعد، وهو راجز إسلامي من مخضرمي الدولتين. وفي شرح السيوطي: هو يعمر بن حزن بن زائدة شاعر محسن متقدّم.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٢٤/٥، وشرح السيوطي/٧٣٥، شرح ابن عقيل ١٨/٣، العيني ٢٧٦/٣ - ٢٧٧، العقد الفريد ٣٦٦/٥، المخصص ١٣٩/١١، شرح الكافية الشافية ٨٠٠/٢، الدر المصون ٢٠/٢، اللسان/فستق «وقد ذكره أبو نخيلة فقال في وصف امرأة... سمع به فظنه البقول». والصحاح/بقل، والتاج/فستق، الجنى الداني/٣١١.

(١) كذا في شرح الكافية الشافية ٨٠٠/٢ «أي: بدل البقول».

(٢) قال الجوهري: «ظن هذا الأعرابي أن الفستق من البقل، وهكذا يروى بالباء، وأنا أظنه بالنون، لأن الفستق من النقل، وليس من البقل» الصحاح/ بقل. وانظر النص في التاج، والتعقيب على الجوهري، قلتُ: لم يذكره الجوهري في «نقل».

(٣) أي على القول إنه بالباء، والقول بأنه بالنون.

(٤) نقل الدماميني نَصّ الجوهري ثم قال: «هذا كلامه، وهو جازم على أن الرواية بالباء الموحدة، وأنّ عنده ظناً أن الكلمة بالنون، وهذا ليس فيه جزم بأن الرواية بالنون كما حكاه المصنف، ثم انظر من أين جاء الحصر الذي حمل كلام الجوهري عليه، والبقل.... ما نبت في برزة لا في أصل نابت، وبضم النون ما يتنقل به على الشراب» انتهى حاشية الشمني ٨٨/٢، وانظر تعليق الشمني على مسألة الحصر التي رَدّها الدماميني.

(٥) في م/٣ «النقول».

لا تأكل[١] إلا البُقُول لأنها بدوية.

وقال الآخر يصف عامِلِي[٢] الزكاة بالجَوْر[٣]:

أخذوا المَخَاضَ من الفَصيل غُلُبَّةً[٤] ظُلْماً، ويُكتَبُ للأمير أَفِيلا

أي: بَدَلَ الفصيل، والأَفِيل: الصغير؛ لأنه يَأْفُلِ بين الإبل، أي يغيب، وانتصاب «أفيلاً»[٥] على الحكاية[٦]؛ لأنهم يكتبون «أدَّى فلانٌ أفيلاً»، وأنكر قوم مجيء

(١) وهذا رَدّ على الجوهري. قال الأمير: «ولعل الشاعر أراد أنها لا تأكل غيره بالأَوْلى؛ لأنه أسهلها». الحاشية ١٦/٢.

(٢) كذا في م/١ و٢ «عاملي»، وفي م/٣ و٥ «عاملِ الزكاة» وفي م/٤ «عامل».
وجاء في نسخة الشيخ محمد «عامل»، وفي طبعة مبارك «عاملي»، ومثله متن حاشية الدسوقي والأمير.

(٣) قائله الراعي النميري، وهو عُبَيْد بن حُصَيْن.
وهو من قصيدة مدح بها عبدالملك بن مروان، وشكا فيها من السُّعاة الذين يأخذون الزكاة.
ويروى: أخذوا العِشار، ويروى: ويَكتب: على البناء للفاعل. والمخاض: التي ضربها الفحل، والفصيل: ابنها؛ لأنه فُصِل عن أُمِّه، غُلُبَّةً: مصدر غَلَب، والأفيل: الفصيل، والأفال: صغار الغنم.
والشاهد في البيت مجيء «مِن» للبدل.
انظر شرح البغدادي ٣٢٥/٥، وشرح السيوطي/٧٣٦، الديوان/٢٤٢، أمالي الشجري ٦١/٢، شرح المفصل ٤٤/٦، شرح الأشموني ٤٦١/٢، الدر المصون ٢٠/٢، إصلاح المنطق/٦٢، البحر المحيط ٣٨٨/٢، و٢٥/٨.

(٤) وفي اللسان/غلب. ذكر له مصادر وهي: غَلْباً وغَلَباً، ومَغْلَباً ومَغْلَبَةً وغُلُبَّى وغِلِبّى، وغُلُبَّة وغَلَبَّة، ورجل غُلُبَّة أي: يغلب سريعاً، وقيل: هو الغَلَبة.

(٥) في شرح الشواهد للبغدادي: «وأفيلاً منصوب بإضمار فعل، أي: يكتب للأمير أفيلاً أخذوا، ومن روى: ويكتب - بالبناء للفاعل - نصبه به» شرح الشواهد ٣٢٥/٥.

(٦) في حاشية الأمير ـ١٦/٢ «الأَولى أنه حال من نائب الفاعل، وهو ضمير المأخوذ المفهوم من السياق».
وقال الدماميني: «هذا [أي الحكاية] إنما يتمّ على تقدير الاطلاع على أن كاتب الصدقة كتب هذه العبارة، والوقوف على ذلك بعيد، ولعله يكتب: المأخوذُ من فلانٍ أفيلٌ، أو غير ذلك مما =

«مِن»[١] للبدل، فقالوا[٢]: التقدير[٣]: أرضيتم بالحياة الدنيا بدلًا من الآخرة، فالمفيد للبدليّة متعلَّقها[٤] المحذوف، وأما هي[٥] فللابتداء[٦]، وكذا الباقي[٧].

- السادس: مرادفة[٨] «عن»، نحو: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[٩]،

= يكون فيه أفيل مرفوعاً لا منصوباً، ووجهه بدون اعتبار الحكاية أن يكون مفعولاً بيكتب، وفي هذا الفعل ضمير مستتر نائب عن الفاعل يرجع إلى المأخوذ، أي: ويكتب المأخوذَ أفيلاً، بمعنى أنه يصير بالكتابة أفيلاً على التضمين» انظر الشمني ٢/٨٩.

(١) ذكرت في بداية الحديث عن «مِن» البدلية أنّ أبا حيان ذكر أن أصحابه لا يثبتون لها معنى البدلية، ويتأوّلون ما ورد منها ما يوهم ذلك، وعنى بأصحابه البصريين. وممن ذهب إلى البدلية الزمخشري. انظر البحر ٢/٣٨٨، والكشاف ٢/٣٩، والبرهان ٤/٤١٩.

(٢) هذا في آية سورة التوبة ٩/٣٨ وقد أثبتها في بداية التمعنى الخامس وهو البدل.

(٣) جاء في نسخة الشيخ محمد ومبارك «التقدير في: أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة. أي بدلاً منها». ومثله في حاشية الأمير والدسوقي.
ولم أجد نص الآية في المخطوطات، وإنما جاء ذكر التقدير كما أثبته، لأن الآية سبق لها ذكر في بداية الحديث عن البدل.

(٤) وهو قوله: «بدلاً» وهو متعلّق «مِن»، وهو محذوف.

(٥) أي: «مِن».

(٦) وليت المصنف ذكر لنا التقدير، فإني لا أرى له وجهاً، وهو على كل حال تقدير المبرد وابن السراج والأخفش وطائفة من الحذاق ومنهم ابن يعيش فقد أرجعوا معانيها إلى الابتداء.

(٧) أي: باقي المعاني التي ذكرت لـ «مِن» مآلها إلى هذا المعنى وهو ابتداء الغاية.

(٨) يسمي العلماء هذا المعنى المجاوزة.
انظر الجنى الداني/٣١١، وانظر همع الهوامع ٤/٢١٤، والارتشاف/١٧٢٠.
وجاءت عند المالقي «للمزاولة»، قال: «بمعنى عن». رصف المباني/٣٢٣.

(٩) الآية: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ الزُّمَر ٣٩/٢٢.

=

﴿يَٰوَيْلَنَا[(١)] قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾[(٢)].

وقيل: هي في هذه[(٣)] للابتداء[(٤)]، لتفيد أنّ ما بعد ذلك[(٥)] من العذاب أشدّ، وكأنّ القائل يعلّق معناها[(٦)] بـ «وَيْل»[(٧)]،

= أي: فويل للقاسية قلوبهم عن ذكر الله.
وذكر أبو حيان أن التقدير: كالقاسي المعرض عن الإسلام ثم قال: أي من أجل ذكره، أي ذكر الله. البحر ٤٢٢/٧.
وقال الزجاج: «يقال قسا قلبه عن ذكر الله ومن ذكر الله. فمن قال: من ذكر الله فالمعنى كلما تُلي عليه ذكر الله قسا قلبه... ومن قال: عن ذكر الله فالمعنى أنه غلظ قلبه وجفا عن ذكر الله» معاني القرآن ٣٥١/٤، وانظر الكشاف ٢٩/٣.
قلت: وقرأ أُبَيّ بن كعب وأبو عمران وابن أبي عبلة «عن ذكر الله».
وقال الفراء «وكُلٌّ صواب» معاني القرآن ٤١٨/٢. وهو عند بعضهم بمن أبلغ من «عن». انظر الشهاب ٣٣٥/٧.
وانظر هذه القراءة في كتابي «معجم القراءات».

(١) قوله: «ويلنا» غير مثبت في م/٥.
(٢) الآيــة: ﴿وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا بَلْ كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ الأنبياء ٩٧/٢١.
أي: قد كنا في غفلة عن هذا. انظر البرهان ٤٢٠/٤، والهمع ٢١٤/٤.
(٣) في المطبوع «في هذه الآية» ولفظ الآية غير مثبت في المخطوطات، ولا طبعة مبارك.
وقوله: «هذه» أي الآية الأخيرة التي في الأنبياء. وفي البرهان: «فيهما» أي: وفي آية سورة الزُّمَر أيضاً.
(٤) جاء مثل هذا في البرهان ٤٢٠/٤.
(٥) أي ما بعد المجرور.
(٦) قال الأمير: «إنما أقحم لفظ معنى لقوله بعد، وليس تعليقه نحوياً» الحاشية ١٦/٢. وانظر حاشية الدسوقي ٣١٩/١ فقد قال: «أي يربطها بويل من حيث المعنى لا من حيث الصناعة، والأَوْلى إسقاط مِن». وذكر مثل هذا الشيخ محمد تعليقاً على هذه المسألة.
(٧) والتقدير: الويل من النار.

مثل: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ﴾[١]، ولا يَصِحُّ كونُه تعليقاً صناعياً[٢] للفصل[٣] بالخبر.

وقيل: هي فيهما[٤] للابتداء، أو هي في الأولى[٥] للتعليل[٦]، أي من أجل ذكر الله؛ لأنه إذا ذُكِرَ الله[٧] قَسَتْ قلوبُهم.

وزعم ابن مالك أنّ «مِن» في نحو: «زيدٌ أفضل من عمرو»[٨] للمجاوزة،

---

(١) الآية: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا ۚ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ سورة صٓ ٣٨/٢٧.
ومن النار: متعلّق بـ «ويل».

(٢) بل هو تعليق من حيث المعنى، وعنى بالتعليق الصناعي، التعليق المعروف في صناعة النحو، ولا يخفى.

(٣) أي في قوله تعالى: ﴿يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾.
فلا يصح تعليق «من هذا» بالويل لأنه فَصَل بينه وبين متعلَّقه بجملة خبرية وهي «قد كنا في غفلة». فلا يصح التقدير النحوي: يا ويلنا... من هذا. على تعليق الثاني بالأول.

(٤) أي في آيتي الزُّمَر والأنبياء المتقدمتين في صدر الحديث عن معنى «مِن» وهو المعنى السادس. وكذا جاء في البرهان ٤/٤٢٠.

(٥) أي سورة الزُّمَر ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾.
وفي م/١ و٢ وطبعة الشيخ محمد «الأول» أي في الموضع الأول.

(٦) ذهب فيها هذا المذهب أبو حيان، وقد نقلت نصه قبل قليل. البحر ٧/٤٢٢.

(٧) لفظ الجلالة مثبت في م/٤، وغير مثبت في بقية المخطوطات ولا المطبوع.

(٨) في الهمع ٤/٢٢٠ «والأَصَحّ أنها في فعل التفضيل ابتدائية، وهو قول سيبويه، ففي نحو: زيد أفضل من عمرو، لابتداء الارتفاع، وشرّ منه لابتداء الانحطاط، إذ لا يقع بعدها إلى
وقال ابن مالك وابن ولّاد للمجاوزة، وكأنه قيل: جاوز زيد عمراً في التفضل أو الشر، أي ابتداء التفضيل منه».

=

وكأنه قيل: جاوز زيدٌ عمراً في الفضل، قال: وهو أَوْلَى من قول سيبويه وغيره[١]: إنها لابتداء الارتفاع في نحو «أفضل منه»، وابتداء الانحطاط[٢] في[٣] نحو: «شرٌّ منه»؛ إذ لا يقع بعدها[٤] «إلى» انتهى.

وقد يقال[٥]: لو كانت للمجاوزة لَصَحّ في موضعها «عن».

= وانظر الجنى الداني/٣١١ - ٣١٢. قال بعد ذكر نص ابن مالك: «قلتُ اختلف في معنى «مِن» المصاحبة لأفعل التفضيل، فقال المبرد وجماعة: هي لابتداء الغاية، ولا تفيد معنى التبعيض، وصَحَّحه ابن عصفور، وذهب سيبويه إلى أنها لابتداء الغاية، ولا تخلو من التبعيض». وانظر حاشية الشهاب ٧٤/٨.

وفي الارتشاف/١٧١٨ ذكر أنها عند سيبويه لابتداء الغاية، ولا تخلو من التبعيض، وعند المبرّد والأخفش الصغير لابتداء الغاية، ولا تفيد معنى التبعيض، وعند ابن ولّاد أنها لا تكون لابتداء الغاية.

وانظر الأزهية/٢٣٢، فقد جعل مِن لابتداء فضله من زيد، ولم يعلم موضع الانتهاء.

(١) قال سيبويه: «... وكذلك: هو أفضل من زيد، إنما أراد أن يُفَضِّله على بعضٍ ولا يعم، وجعل زيداً الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه في قولك: شَرّ من زيد...» الكتاب ٣٠٧/٢.

(٢) قـال الأمير: «مراده به الشَّرِّيَّة، ولو أطلق الفضل أي الزيادة في أي معنى كان لَصَحّ» الحاشية ١٦/٢. ونقل هذا الدسوقي عن الأمير ولم يعزه له.

(٣) «في» غير مثبت في م/٤، وقوله «نحو» غير مثبت في م/٥.

(٤) أي لا يقع بعد «مِن» التي تأتي بعد أفعل التفضيل «إلى»، ومن الابتدائية تأتي «إلى» بعدها لتدلّ على انتهاء الغاية.

وهذا فيه رَدّ على كلام سيبويه.

(٥) نقل هذا النص عن المصنف السيوطي في الهمع ٢٢٠/٤ وفيه رَدّ لكلام ابن مالك.

قال الشمني: «قوله: وقد يقال... فيه بحث؛ لأنّ صحة وقوع المرادف موقع مرادفه إنما هو إذا لم يمنع من ذلك مانع، وههنا مانع وهو الاستعمال بأن اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر إلّا «مِن» الحاشية ٨٨/٢.

- السّابع: مرادفة[١] الباء، نحو: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾[٢] قاله يونس[٣]، والظاهر أنها للابتداء[٤].

---

(١) انظر الجنى الداني/٣١٤، والبرهان ٤/٤٢٠، والارتشاف/١٧٢١.

(٢) الآية: ﴿وَتَرَىٰهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَٰشِعِينَ مِنَ ٱلذُّلِّ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ ٱلْخَٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَلَآ إِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ فِى عَذَابٍ مُّقِيمٍ﴾ سورة الشورى ٤٢/٤٥.

(٣) في البرهان ٤/٤٢٠ «حكاه البغوي عن يونس».
وفي الجنى الداني/٣١٤ «قال الأخفش: قال يونس: بطَرْفٍ خفيّ، كما تقول العرب: ضربته من السيف، أي: بالسيف...».
وذكر المرادي أن هذا قول كوفي، وانظر الارتشاف/ ١٧٢١.
ونص الأخفش في معاني القرآن/٤٧١ قال: «قال يونس: إن «من طرف» مثل بطرف، كما تقول العرب: ضربته في السيف وبالسيف».
كذا جاء النص، وقد أخطأ المحقق في تقييده، ولعل صوابه: ضربته من السيف.

(٤) هذا للمرادي، قال: «ويحتمل أن تكون لابتداء الغاية» الجنى الداني/٣١٤.
ومعنى الابتداء ذكره شيخهما أبو حيان في البحر ٧/٥٢٤، ثم نقل نص الزمخشري فيه.. قال الزمخشري: «أي يبتدئ نظرهم من تحريكٍ لأجفانهم ضعيفٍ خفيٍّ بمسارقة كما ترى المصبور لينظر إلى السيف، وهكذا نَظَرُ الناظر إلى المكاره لا يقدر أن يفتح أجفانه عليها، ويملأ عينيه منها كما يفعل في نظره إلى المحابّ».
الكشاف ٣/٨٦ - ٨٧.
وذكر السمين أنه يجوز في «من» أن تكون لابتداء الغاية، وأن تكون تبعيضية، وأن تكون بمعنى الباء، وبكلٍّ قد قيل. انظر الدر ٦/٨٧.

– الثّامن: مرادفة[١] «في» نحو: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾[٢]؛ ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾[٣].

والظاهر أنها[٤] في الأولى[٥] لبيان[٦] الجنس مثلها في: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾[٧].

---

(١) انظر البرهان ٤/٤٢٠، وفي الجنى الداني/٣١٤ «ذكر ذلك بعضهم»، ثم قال: «وكونها بمعنى «في» منقول عن الكوفيين». ومثل هذا عنهم في الهمع ٤/٢١٤.
وفي الارتشاف/١٧٢١ أن ابن مالك تبعهم على ذلك.

(٢) الآية: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ شُرَكَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَمْ ءَاتَيْنَٰهُمْ كِتَٰبًا فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِّنْهُ بَلْ إِن يَعِدُ ٱلظَّٰلِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا﴾ فاطر ٣٥/٤٠.
وقوله تعالى: ﴿مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾ أي: «في الأرض» وانظر تأويل مشكل القرآن/٥٧٧.

(٣) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُوا۟ ٱلْبَيْعَ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ سورة الجمعة ٦٢/٩.
أي نُودي للصلاة في يوم الجمعة. وهو ما ذهب إليه أبو البقاء.
انظر التبيان/١٢٢٣، والدر ٦/٣١٨، وانظر الجنى الداني/٣١٤.

(٤) في م/٣ و٥ «والظاهر في الأولى أنها لبيان الجنس».

(٥) أي في آية سورة فاطر المتقدّمة ﴿أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾.

(٦) وذكر مثل هذا صاحب البرهان ٤/٤٢٠ ولم يخصص هذا بالآية الأولى.
وقال الزمخشري في الآية الثانية: «فإن قلت مِن... ما هي؟ قلت: هي بيان لإذا، وتفسير له» ونقل هذا أبو حيان عنه في البحر.
انظر الكشاف ٣/٢٣٠، والبحر ٨/٢٦٧، والدر المصون ٦/٣١٨.

(٧) هي الآية/١٠٦ من سورة البقرة، وتقدّم الحديث عنها في المعنى الثالث وهو بيان الجنس.

- **التاسع**: موافقة[١] «عند»[٢]، نحو: ﴿لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾[٣] قاله[٤] أبو عبيدة، وقد مضى القول[٥] بأنها في ذلك للبدل.

- **العاشر**: مرادفة «رُبّما»[٦]، وذلك إذا اتصلت[٧] بـ «ما» كقوله[٨]:

وإنّا لَمِمّا نَضْرِبُ الكبشَ ضربةً   على رأسه تُلْقي اللسانَ من الفَمِ

---

(١) في م/٥ «مرادفة».

(٢) انظر البرهان ٤٢١/٤. وذهب أبو حيان إلى أنّ كون «من» بمعنى عند ضعيف جداً. انظر البحر ٣٨٨/٢، وانظر الهمع ٢١٥/٤.

(٣) الآية/١٠ من آل عمران، وتقدّمت عند الحديث عن المعنى الخامس، وهو البدل.

(٤) ذكر أبو حيان فيها عن المتقدّمين أربعة أقوال بمعنى «عند» عند أبي عبيدة وضعّفه كما رأيت، ولابتداء الغاية عند المبرّد والكلبي، والبدلية وهو قول الزمخشري، والتبعيض، وهو ما قرره أبو حيان.
انظر البحر ٣٨٨/٢.

(٥) انظر المعنى الخامس وهو «البدل».

(٦) انظر الجنى الداني/٣١٥: المعنى العاشر: أن تكون لموافقة رُبَّ، قاله السيرافي، وأنشد...». وفي الهمع ٢١٥/٤ السيرافي وابن خروف وابن طاهر والأعلم، وذكر البيت، ونصّ ابن هشام في الارتشاف/١٧٢١. وقال بعده: «وأنكر الأستاذ أبو علي وأصحابه ذلك ورَدّوه، وتأوّلوا ما زعموه من ذلك».

(٧) أي إذا اتصلت مِن بـ «ما».

(٨) قائله أبو حية النميري.
وتقدَّم ذكره في الحديث عن «ما» الكافّة، وقد ذكر في الرابع من هذا أنها تكفُّ «من» عن العمل. والتقدير في البيت على هذا: أي لربما نضرب.

قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والأعلم، وخَرّجوا عليه قول سيبويه[١]: «واعلم أنهم مما يحذفون كذا»[٢].

والظاهر أنَّ «مِن» فيهما[٣] ابتدائية[٤]، وما: مصدرية[٥]، وأنهم جُعِلوا كأنهم خُلِقوا من الضرب[٦]؛ والحذف[٧] مثل: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍۚ﴾[٨].

---

(١) في الكتاب ٤٧٧/١ «وإن شئت قلت: إني مما أفعل، فتكون «ما» مع «مِن» بمنزلة كلمة واحدة نحو: ربما، قال أبو حية النميري:

وإنا لمما نضرب الكبش ... ...»

وعبارة سيبويه هذه في الكتاب ٨/١: «هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض» قال: «اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك».

قال السيرافي: «أراد ربما يحذفون، وهو يستعمل هذه الكلمة كثيراً في كتابه، والعرب تقول: أنت مما يفعل كذا، أي ربما تفعل».

انظر هذا على هامش النص عند سيبويه.

(٢) في حاشية الأمير ١٦/٢ «الأظهر أنّ مما خبر مقدّم، وكذا: مبتدأ مؤخر، والجملة خبر إنّ، أي: واعلم أنهم كذا مما يحذفونه».

(٣) في م/١ «فيهن»، وقوله فيهما: أي: في البيت وقول سيبويه.

(٤) في الشمني: «هذا ليس بظاهر في قول سيبويه على ما لا يخفى. والظاهر عندي أنها «من» في: «أخذته من زيد» الحاشية ٨٨/٢، وانظر الأمير ١٦/٢، وانظر الهمع ٣١٥/٤.

(٥) ذكره المصنف عند الحديث عن البيت في كفّ «مِن» بما، وتعقَّبه البغدادي، وقد استوقيت الحديث والتعليق على ما ذهب إليه المصنف، فانظر هذا فيما تقدَّم.

(٦) أي في البيت: لمما نضرب...

(٧) أي في كلام سيبويه «واعلم أنهم مما يحذفون...».

(٨) الآية/٣٧ من سورة الأنبياء، وتقدمت عند الحديث عن كفّ «مِن» بما عن العمل. وحديث المصنف هنا هو حديثه فيما تقدَّم في باب «ما».

- **الحادي عشر: مرادفة**[١] «على» نحو: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾[٢]، وقيل[٣]: على التضمين، أي: منعناه منهم بالنَّصْر.

- **الثاني عشر: الفصل**[٤]، وهي الداخلة على ثاني المتضادَّين[٥] نحو:

---

(١) انظر الهمع ٢١٤/٤، والبرهان ٤٢٠/٤، والجنى الداني/٣١٣.

(٢) الآيــة: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ إِنَّهُمْ كَانُواْ قَوْمَ سَوْءٍ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ سورة الأنبياء ٧٧/٢١.

قـال المـرادي: «أي على القوم كذا قال الأخفش...» الجنى الداني/٣١٣ ومثله في البرهان ٤٢٠/٤ غير معزو للأخفش.

وفي معاني القرآن للأخفش لم يأت هذا في حديثه في سورة الأنبياء، بل لم يتعرض للآية، ولكنه ذكره في معرض حديثه في سورة البقرة في الآية/١٤ فقال: «وتكون «إلى» في موضع «مع» نحو: من أنصاري إلى الله كما كانت «مِن» في معنى «على» في قوله: «ونصرناه من القوم الكافرين» أي على القوم...» انظر معاني القرآن/٤٦، وتأويل مشكل القرآن/٧٧.

(٣) هذا للمرادي قال: «والأحسن أن يُضَمَّن الفعل معنى فعل آخر، أي: منعناه بالنصر من القوم» الجنى الداني/٣١٣، وانظر البرهان ٤٢٠/٤. قلت: هذا مذهب البصريين؛ إذ لا يجيزون مجيء حرف جر في موضع آخر، فإن وقع مثل هذا فلا بُدّ من التضمين، وذهب الكوفيون إلى جواز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض. وذكر هذا المصنف في آخر حرف الباء.

وانظر حديث السمين في الدر ١٠١/٥ عن الآية.

(٤) انظر هذا في الجنى الداني/٣١٣، والبرهان ٤٢١/٤، والهمع ٢١٤/٤، وشرح التسهيل لابن عقيل ٢٤٨/٢، والارتشاف/١٧٢٠.

(٥) أي في الجملة.

والنص في البرهان: «وهي الداخلة بين متضادَّين».

وقال المرادي: «وتُعْرَف بدخولها على ثاني المتضادّين، وقد تدخل على ثاني المتباينين من غير تضادّ نحو «لا يعرف زيداً من عمرو» الجنى الداني/٣١٤.

وانظر الارتشاف/١٧٢٠ فإن المرادي أخذ آخر النص من شيخه أبي حيان.

﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾[١]، ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾[٢]، قاله ابن مالك[٣]، وفيه نظر[٤]؛ لأن الفصل مستفاد من العامل، فإنّ مازَ ومَيّز بمعنى «فَصَلَ»، والعلم[٥] صفة توجب التمييز، والظاهر أن «مِن» في الآيتين للابتداء[٦]، أو بمعنى[٧] «عن».

---

(١) الآية: ﴿فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةِ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَٰمَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ سورة البقرة ٢/٢٢٠.

والمعنى: ... حتى يفصل الله المفسد عن المصلح، فينال كُلٌّ جزاءه.

قال أبو حيان: «كأن المعنى: والله يميز بعلمه المفسد من المصلح» البحر ١٦٢/٢.

(٢) الآية: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجْتَبِى مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ سورة آل عمران ٣/١٧٩.

أي: حتى يفصل الخبيث عن الطيب، وأشار بالخبيث إلى المنافق، وبالطيب إلى المؤمن.

(٣) ذكر ابن مالك الفصل في التسهيل/١٤٤، ولم يستشهد له بالآيتين، ويبدو أنه ذكر الآيتين في شرح التسهيل.

وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٢٤٨/٢.

(٤) أي في إفادة «مِن» الفصل في الآيتين.

وفي الهمع ٢١٤/٤ «ورُدّ بأن الفصل مستفاد من العامل وهو العلم وماز...».

وقال أبو حيان: «... وهذا الذي ذكره ابن مالك من المعاني لم يذكره أصحابنا، ويتأوّلون ما ظاهره ذلك» الارتشاف/١٧٢١.

(٥) أي في آية سورة البقرة ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ..﴾.

(٦) مثل هذا في الهمع ٢١٤/٤.

(٧) أي للمجاوزة.

- **الثالث عشر: الغاية**[(١)]، قال سيبويه[(٢)]: «وتقول رأيته من ذلك الموضع»، فجعلته غاية لرؤيتك، أي محلًا للابتداء[(٣)] والانتهاء، قال[(٤)]: «وكذا أخذته من زيد».

وزعم ابن مالك أنها في هذه للمجاوزة[(٥)].

---

(١) أي انتهاء الغاية.

قال المرادي: «... مثّله ابن مالك بقوله: قربت منه، فإنه مساوٍ لقولك: تقرّبت إليه..» الجنى الداني ٣١٢.

وذكر ابن عقيل في شرح التسهيل ٢٤٨/٢ أن هذا المعنى أثبته الكوفيون، وذكر أن ابن مالك نقل عن سيبويه أنه أشار إلى هذا المعنى، وعنده نص ابن هشام الذي أثبته هنا عن سيبويه.

وذكر المرادي أيضاً أن هذا المعنى أثبته الكوفيون، وردّه المغاربة، وتأولوا ما استدل به مثبتوه.

(٢) النص في الكتاب ٣٠٨/٢ وتتمته: «... كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء والمنتهى».

وقال: «وتقول ما رأيته مُذْ يومين فجعلتها غاية كما قلت: أخذته من ذلك المكان فجعلته غاية ولم ترد منتهى».

(٣) تعقّبه الأمير، قال: «هذا لا يناسب الغاية، وتحقيق الكلام أنك إن أردت موضعك فمن للابتداء، أو موضع الهلال فللانتهاء، وقد يقال الابتداء باعتبار الظهور، ولعل المصنف لاحظ قول الحكماء: إن الأشعة تبدأ من الناظر ثم تنعكس إليه. لكنه لا ينبني عليه معاني العرب» الحاشية ١٦/٢.

وذهب ابن السراج إلى أن قول سيبويه يخلط معنى مِن بمعنى إلى. الأصول ٤١١/١، الجنى الداني/٣١٢.

(٤) لم أجد هذا النص عند سيبويه في حديثه عن «مِن» في هذا المعنى وهو الغاية.

قال الدسوقي «أي أخذاً منتهياً إلى زيد، أي فغاية الأخذ ومبدؤه زيد، ولكن هذا بعيد» الحاشية ٣٢٠/١.

(٥) لعل المثال المتقدِّم من كلام ابن مالك، وعنى بالمجاوزة هنا أنها بمعن أخذته مجاوزاً لزيد.

والظاهر عندي[١] أنها للابتداء؛ لأن الأخذ ابتُدئ[٢] من عنده، وانتهى إليك.

- **الرابع عشر: التنصيص على العموم**[٣]، وهي الزائدة في نحو: «ما جاءني مِن رجل»، فإنه قبل دخولها يحتمل نفيَ الجنس[٤]، ونفيَ الوحدة[٥]؛ ولهذا يصح أن يقال[٦] «بل رجلان»، ويمتنع ذلك[٧] بعد دخول «مِن».

---

(١) عزا هذا ابن عقيل للمغاربة قال: «وأنكر المغاربة ذلك، وقالوا: تكون لابتداء الغاية وانتهائها في بعض المواضع، وحملوا كلام سيبويه على هذا».
شرح التسهيل ٢/٢٤٨.
وقال المرادي: «الثامن أن تكون مِن للغاية نحو أخذت من الصندوق، وحمل عليه كلام سيبويه المتقدّم، قال: معناه أنه محل لابتداء الغاية وانتهائها معاً...» الجنى الداني/٣١٣.

(٢) في م/١ «ابتدأ» ومثله في طبعة مبارك. وبقية المخطوطات ومتون الحواشي كما أثبتُّه.

(٣) المادة مأخوذة من الجنى الداني/٣١٦، ومما قاله المرادي:
«أن تكون زائدة لتفيد التنصيص على العموم، وتسمى الزائدة لاستغراق الجنس، وهي الداخلة على نكرةٍ لا تختصّ بالنفي، نحو: ما في الدار من رجل، فهذه تفيد التنصيص على العموم...».

(٤) أي نفي جنس الرجال على سبيل العموم.

(٥) أي نفي واحد من جنس الرجال.

(٦) قال المرادي: «لأنّ «ما في الدار رجل» محتمل لنفي الجنس على سبيل العموم، ولنفي واحد من هذا الجنس، دون ما فوق الواحد، ولذلك يجوز أن يقال: ما قام رجل بل رجلان، فلما زيدت «مِن» صار نصّاً في العموم، ولم يبق فيه احتمال...» الجنى الداني/٣١٧.
وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٢/٢٤٩، والبرهان ٤/٤٢٠، والهمع ٤/٢١٥، ورصف المباني/٣٢٤، والأزهية/٢٣٤.

(٧) أي يمتنع قولك: «بل رجلان» بعد دخول «مِن»؛ لأن دخول «مِن» أُريد به نفي العموم والجنس، وهو يشمل المفرد فما فوقه..

- **الخامس عشر: توكيد العموم**[(١)]، وهي الزائدة في نحو: «ما جاءني من أحد، أو من دَيَّار»، فإن أحداً وديّاراً صيغتا عموم[(٢)].

وشرط زيادتها في النوعين[(٣)] ثلاثة أمور[(٤)]:

- **أحدها**[(٥)]: تقدُّم نفي أو نهي

---

(١) قال المرادي: «أن يكون دخولها في الكلام كخروجها، وتسمى الزائدة لتوكيد الاستغراق، وهي الداخلة على الأسماء الموضوعة للعموم، وهي كل نكرة مختصة بالنفي نحو: ما قام من أحد، فهي هنا مزيدة لمجرد التوكيد؛ لأن «ما قام من أحد» و«ما قام أحد» سِيَّان في إفهام العموم دون احتمال» الجنى الداني/٣١٦، وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٢/٢٤٩، والبرهان ٤/٤٢٢، وانظر الارتشاف/١٧٢٣ - ١٧٢٥.

(٢) قال الزركشي: «... وهي الداخلة على الصيغة المستعملة في العموم...؛ لأنك لو أسقطت «مِن» لبقي العموم على حاله؛ لأن أحداً لا يستعمل إلا للعموم في النفي» البرهان ٤/٤٢٢ وقوله: صيغتا عموم، أي إذا جاءا في سياق نفي، ودَيّار في معنى أحد، بل لا يستعملان إلا في سياق النفي، يقولون: ما في الدار دَيّار، ووزنه فَيْعال، فهو من دُرْتُ، وأصله دَيْوار قلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء. وانظر اللسان والتاج/دور.

(٣) أي فيما كان للنص على العموم، وفيما كان لتوكيد العموم.

(٤) اختلف في زيادة «مِن» فهي لا تزاد عند سيبويه وجمهور البصريين إلا بشرطين، وهما الأول والثاني مما ذكره المصنف. وذهب الكوفيون إلى زيادتها بشرط واحد وهو تنكير مجرورها، ونقل بعضهم هذا المذهب عن الكوفيين، ورَدّ هذا النقل المرادي فهو ليس مذهب جميعهم، فالكسائي وهشام يريان زيادتها بلا شرط، وهو مذهب الأخفش وإليه ذهب ابن مالك، وحجته ثبوت ذلك سماعاً في النظم والنثر. انظر الجنى الداني/٣١٧ - ٣١٨، وشرح المفصل ٨/١٢ - ١٣، وانظر الأزهية/٢٣٥ وما بعدها، ورصف المباني/٣٢٤، وهمع الهوامع ٤/٢١٥، وشرح التسهيل لابن عقيل ٢/٢٤٩ - ٢٥٠، والبرهان ٤/٤٢٣، والارتشاف/١٧٢٥، وانظر شواهد التوضيح والتصحيح/١٢٥ - ٢٩.

(٥) أحدها: غير مثبت في م/٢.

أو استهفام[١] بـ«هل»، نحو: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾[٢]، ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ ۖ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾[٣]، وتقول[٤]: «لا يَقُمْ من أحد».

وزاد الفارسي[٥] الشَّرْط، كقوله[٦]:

ومهما تكُنْ عند امرئٍ مِن خليقةٍ   وإنْ خالها تَخْفَى على الناسِ تُعْلَمِ

---

(١) قال المرادي «ولا يحفظ ذلك في جميع أدوات الاستفهام وإنما يحفظ في هل».
الجنى الداني/٣١٧. وذكر أبو حيان أن في إلحاق الهمزة بأل نظر. ويبدو أن الرضي شيخه أجازه، وانظر الارتشاف/١٧٢٤ والهمع ٢١٧/٤.

(٢) الآية: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ سورة الأنعام ٥٩/٦.
والشاهد في الآية للنفي: وما تسقط من ورقة، فمن زائدة، وورقة: فاعل تسقط.

(٣) أول الآية: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا...﴾ سورة الملك ٣/٦٧.
وفي الآية شاهد للنفي: ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾، وتفاوت: محله النصب، فهو مفعول به، وشاهد للاستفهام: ﴿هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾: فمن زائدة، وفطور محله النصب على المفعولية.

(٤) جاء بهذا المثال للنهي وزيادة «مِنْ» بعده.

(٥) عند المرادي أنه زاده بعضهم، وهو جواز زيادتها في الشرط، ومَثَّل لذلك المرادي بقوله: «إن قام من رجلٍ فأَكْرِمْهُ» الجنى الداني/٣١٧.
وانظر الهمع ٢١٦/٤، فقد ذكره للفارسي.
وعزا الزيادة أبو حيان في الشرط إلى البصريين، وساقه بلفظ «وزعم بعض البصريين»، وأنها تزاد في هذه الحالة بشرطها عند الجمهور من النكرة، وأنك تقول: «إنْ زارني من رجلٍ أكرمته»، ثم قال: «والصحيح المنع».
الارتشاف/١٧٢٤، وانظر الجنى الداني/٣١٧.

(٦) قائله زهير، وهو من معلقته.

=

وسيأتي في فَصْل «مهما».

- **والثاني**: تنكير مجرورها.

- **والثالث**[1]: كونُه[2] فاعلًا، أو مفعولًا به، أو مبتدأً.

* * *

= والشاهد فيه زيادة «من» في قوله: «من خليقة» بعد الشرط، ويترتب على هذا التقدير أنّ «مهما» حرف، ومن خليقته في موضع رفع بـ«كان»، ومِن: زائدة ليست متعلقة بشيء. وسيأتي في باب «مهما» أنها حرف عند السهيلي وابن يسعون.

ولنا عودة إلى هذا البيت في باب «مهما» لبيان الخلاف بين المصنِّف وما ذهب إليه ابن هشام اللخمي من أن «من» لبيتين الجنس المضمر في تكن، وقد خَطّأ من جعلها زائدة.

انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣٢٧/٥، وشرح السيوطي/٧٣٨، والجنى الداني/٦١٢، وأمالي الشجري ٢٤٧/٢، والهمع ٢١٦/٤، والكامل/٨٧٨، والديوان/٣٢، وشرح المعلقات السبع/٢٨٩.

(١) هذا ليس شرطاً، وإنما هو بيان لمواضع دخولها، ولذلك ذكر المرادي الشرطين الأولين فقط، وناقش مسألة الزيادة؛ ثم بدأ بذكر هذه المواضع فقال: «ولزيادة «مِن» مواضع الأول...» الجنى الداني/٣١٩، وانظر الارتشاف/١٧٢٣.

ولذلك أيضاً قال المصنّف في التنبيه الرابع مما يأتي: «أكثرهم أهمل الشرط الثالث...».

(٢) وأمثلة الثلاثة: ما جاء من أحد، وما رأيت من أحد، وما فيها من دَيّار.

تنبيهـــات

أحدها: قد اجتمعت زيادتها[١] في المنصوب والمرفوع في قوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾[٢]، ولك أن تقدّر[٣] «كان» تامّة[٤]؛ لأنّ مرفوعها[٥] فاعل، وناقصةً[٦]؛ لأنّ مرفوعها[٧] شبيه بالفاعل، وأصله[٨] المبتدأ.

---

(١) أي: زيادة «مِن».

(٢) الآية: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ سورة المؤمنين ٩١/٢٣.
زيدت «مِن» في موضعين:
الأول: قوله: مِن ولد: والتقدير: ما اتخذ الله ولداً، فقد دخلت «مِن» على المفعول به وهو «ولداً»، وهذا معنى قوله: «زيادتها في المنصوب».
والثاني: وما كان معه من إله، والتقدير: وما كان مع إلهٌ.
فقوله: «إله» اسم كان، على جعلها «ناقصة».
وفي تفسير القرطبي: «ما اتخذ الله من ولد» مِن: صلة، و«ما كان معه من إله» مِن: زائدة، والتقدير: ما اتخذ الله ولداً كما زعمتم، ولا كان معه إله فيما خلق...» ١٤٦/١٢.

(٣) في م/٣ و٤ و٥ «تقدير».

(٤) على معنى ثبت، أو وُجِد.

(٥) أي مرفوع «كان» التامة، وهو قوله تعالى: ﴿من إله﴾، والتقدير: ولو ثبت معه إلهٌ، وهو فاعل. ولم أجد مثل هذا التوجيه فيما بين يدي من كتب إعراب القرآن الكريم.

(٦) أي: ولك أن تقدر «كان» ناقصة ترفع اسماً وتنصب خبراً على ما ذكرتُه فيما سبق.

(٧) وهو اسم «كان» شبيه بالفاعل في الفعل التامّ، أو في «كان» التامّة.

(٨) أي: وأصل مرفوع «كان» الناقصة أن يكون مبتدأ، فلما دخل عليه الفعل الناسخ صار اسماً له. وعلى الحالين من تقدير «كان» تامة أو ناقصة بقي دخول «مِن» على المرفوع.

الثاني[١]: تقييد المفعول بقولنا: «به»، هي عبارة[٢] ابن مالك، فتخرُج[٣] بقية المفاعيل، وكأن وَجْهَ منع زيادتها في المفعول معه، والمفعول لأجله، والمفعول فيه، أنهنّ في المعنى بمنزلة المجرور بمع[٤]، وباللام[٥]، وبفي[٦]، ولا تجامعهن[٧] «مِن». ولكن لا يظهر للمنع في المفعول المطلق وجه، وقد خرّج عليه[٨] أبو البقاء: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾[٩]، فقال[١٠]: مِن: زائدة، وشيء في موضع المصدر، أي تفريطاً، مثل: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا﴾[١١]،

---

(١) من التنبيهات الأربعة.

(٢) النص في التسهيل/١٤٤ «... جارّة نكرة مبتدأ أو فاعلاً أو مفعولاً به».

(٣) في م/٣ «فيخرج»، أي لا تزاد «مِن» فيها.

(٤) وذلك في المفعول معه في نحو: سرتُ والنيل، فهو بمقام: سرت مع النيل، والجر هنا على الإضافة إلى «مع» هذا ما أراده المصنّف لا أن «مع» هي الجارة، فإنه مذهب النحاس، وقد ردّه المصنف وجمهرة العلماء.

(٥) في المفعول له: في نحو قولك: قمتُ احتراماً للعالم، فهو على معنى: لاحترام العالم.

(٦) أي في الظرف نحو: جلست أمامك، فهو بمعنى جلست في هذا المكان، وجئت صباحاً: أي جئت في هذا الوقت.

(٧) أي: ولا تدخل «من» الزائدة في هذه المواضع لئلا يدخل حرف جر على ما فيه معنى حرف جر آخر.

(٨) أي على زيادتها في المفعول المطلق.

(٩) الآيــة: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ سورة الأنعام ٦/٣٨.

(١٠) انظر التبيان للعكبري/٤٩٣ وقد تصرف المصنّف هنا في النص فأخذ بعضه وترك بعضاً، وما تركه لا يخل ببيان ما أراده أبو البقاء.

(١١) الآية: ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ آل عمران ٣/١٢٠.

والمعنى تفريطاً، وضرّاً[١].

قال[٢]: ولا يكون مفعولاً به؛ لأن «فَرّط» إنما يتعدّى إليه بـ «في»، وقد عُدّي بها إلى الكتاب، قال[٣]: «وعلى هذا فلا حُجّة في الآية لمن ظَنَّ أنَّ الكتاب يحتوي[٤] على ذكر كل شيء صريحاً».

قلت: وكذا لا حُجّة فيها لو كان «شيء» مفعولاً به؛ لأن المرادَ بالكتاب اللوحُ المحفوظ[٥]، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾[٦]،

---

(١) في م/٣ و٥ «خيراً».

(٢) نص أبي البقاء: «ولا يجوز أن يكون «شيئاً» مفعولاً به؛ لأنّ «فَرّطنا» لا تتعدّى بنفسها، بل بحرف الجر، وقد عُدّيت بـ «في» إلى الكتاب، فلا تتعدّى بحرف جَرّ آخر» التبيان/٤٩٣.
وعند السمين: في من: ثلاثة أوجه: زائدة في المفعول به، أو تبعيضية، أو في محل نصب على المصدر.
انظر الدر ٥٣/٣، وقد تبع في هذا شيخه أبا حيان في البحر ١٢١/٤.

(٣) تصرف المصنّف بنص العكبري، والأصل عنده: «من شيء: من: زائدة، و«شيء» هنا واقع موقع المصدر، أي تفريطاً، وعلى هذا التأويل لا يبقي في الآية حجة لمن ظن أن الكتاب يحتوي على ذِكْرِ كل شيء صريحاً...» التبيان/٤٩٣.

(٤) في م/٤ «محتوٍ»، وفي م/٥ «محتوي».

(٥) ذهب إلى هذا الزمخشري في الكشاف ٥٠٢/١، وأبو حيان في البحر ١٢٠/٤، قال أبو حيان: «أي ما تركنا وما أغفلنا، والكتاب اللوح المحفوظ، والمعنى ما أغفلنا فيه من شيء لم نكتبه، ولم نثبت ما وجب أن يثبت، قاله الزمخشري ولم يذكر غيره، أو القرآن، وهو الذي يقتضيه سياق الآية والمعنى...».

(٦) الآية/٥٩ من سورة الأنعام، وتقدّمت عند الحديث عن الشرط الأول من شروط الزيادة.
وأراد من الاستشهاد في الآية أن قوله: «في كتاب مبين» المراد به اللوح المحفوظ.

وهو[١] رأي الزمخشري، والسِّياق[٢] يقتضيه.

- **الثالث**[٣]: القياس أنها لا تزاد في ثاني مفعولَيْ «ظَنَّ»، ولا ثالثِ مفعولات «أَعْلَمَ»؛ لأنهما[٤] في الأصل خبر، وشَذّت قراءة بعضهم:

﴿مَا كَانَ يَـنۢبَغِي لَنَآ أَن نُّتَّخَذَ مِن دُونِكَ مِنۡ أَوۡلِيَآءَ﴾[٥] ببناء «نُتَّخذ» للمفعول،

---

(١) رأي الزمخشري في أن المراد بالكتاب في الآية/٣٨ المتقدّمة من سورة الأنعام اللوح المحفوظ، وقد أحلت على الكشاف قبل قليل.

(٢) نقل ابن هشام عن شيخه ولم يحكم النقل، فالعبارة لأبي حيان وهي على غير ما نقل هنا، فقد قال أبو حيان بعد ذكر رأي الزمخشري: «أو القرآن وهو الذي يقتضيه سياق الآية والمعنى» فقد أخذ العبارة المصنِّف وجعلها للوح المحفوظ، وذكرها أبو حيان للقرآن. فتأمّل.
وقال ابن عطية: «والكتاب: القرآن، وهو الذي يقتضيه نظام المعنى في الآيات، وقيل: اللوح المحفوظ...» المحرر ١٩٤/٥.
وفي حاشية الأمير: «قوله: والسياق يقتضيه، لأن قبله: وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم، أي في الآجال والأرزاق فالمراد بالكتاب كتاب الآجال والأرزاق».
انظر الحاشية ١٧/٢، وحاشية الشمني ٨٩/٢.

(٣) الثالث من التنبيهات.
في البحر ٤٨٩/٦ «فإنه لا يجوز عند أكثر النحويين زيادتها في المفعول الثاني».
وانظر نص الارتشاف/١٧٢٣.

(٤) في م/٥ «لأنها».

(٥) الآية: ﴿قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ مَا كَانَ يَـنۢبَغِي لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنۡ أَوۡلِيَآءَ وَلَٰكِن مَّتَّعۡتَهُمۡ وَءَابَآءَهُمۡ حَتَّىٰ نَسُواْ ٱلذِّكۡرَ وَكَانُواْ قَوۡمَۢا بُورٗا﴾ الفرقان ١٨/٢٥.
- قراءة الجمهور «أن نَتّخِذَ مبنياً للفاعل، ومن أولياء: مفعول به على زيادة «مِن».
- وقرأ أبو الدرداء وزيد بن ثابت وأبو رجاء ونصر بن علقمة وزيد بن علي وأخوه الباقر ومكحول والحسن وأبو جعفر وابن عامر وحفص بن عبيد والنخعي والسلمي وشيبة وأبو =

وحملها ابن مالك[1] على شذوذ زيادة «مِن» في الحال.

= بشر والزعفراني ويعقوب وجعفر الصادق وأبو حاتم السجستاني ومجاهد بخلاف عنه وسعيد ابن جبير وقتادة والجحدري «أن نُتَّخَذَ» على البناء للمفعول.
وأنكر أبو عبيد هذه القراءة، وزعم الفراء أن أبا جعفر تفرَّد بها.
ومعنى القراءة عند ابن جني: لسنا ندعي استحقاق الولاء، ولا العبادة لنا، ومن أولياء: حال.
وذهب الزجاج إلى أن هذه القراءة عند أكثر النحويين خطأ، ولا وجه لها، غير أن الفراء أجازها على ضعف. كذا مع هذا العدد الكبير من القراء!!.
انظر البحر ٤٨٩/٦ «يتخذ» كذا مُحَرَّفاً، المحرر ١٧/١، ١٨، زاد المسير ٧٨/٦، الرازي ٦٢/٢٤، فتح الباري ٣٠/٩ - ٣١، المحتسب ١١٩/٢، النشر ٣٣٣/٢، معاني الفراء ٢/ ٢٦٤، الطبري ١٤٢/١٨، الكشاف ٤٠٣/٢، والمراجع كثيرة، وارجع إلى كتابي «معجم القراءات».

(١) نصّ ابن مالك في التسهيل «وربما دخلت على حال» انظر ص/١٤٤ والظاهر أنه ذكر الآية في شرح التسهيل شاهداً لهذا التخريج.
وذكر هذا عنه ابن عقيل في شرح التسهيل في موضعين ٧/٢ و٢٥١ وفيهما نص الآية والتعليق عليها.
وغاب عن ابن هشام - رحمه الله - أن ابن جني سبق ابن مالك إلى هذا قال في المحتسب ٢/ ١٢٠ «أما إذا ضممت النون فإن قوله «من أولياء» في موضع الحال، أي ما كان ينبغي لنا أن نُتَّخَذَ من دونك أولياء، ودخلت «مِن» زائدة لمكان النفي، كقولك: اتخذت زيداً وكيلاً، فإن نفيت قلت: ما اتخذت زيداً من وكيل، وكذلك أعطيته درهماً وما أعطيته من درهم، وهذا في المفعول».
وانظر نص ابن جني في البحر ٤٨٩/٦ ولم يعلِّق عليه أبو حيان بشيء.
وقال السمين بعد نقل رأي ابن جني:
«قلتُ: ظاهر هذا أنه جعل الجار والمجرور في موضع الحال، وحينئذٍ يستحيل أن تكون «مِن» مزيدة، ولكنه يريد أن هذا المجرور هو الحال نفسه، ومِن مزيدة فيه، إلا أنه لا يحفظ زيادة «مِن» في الحال، وإن كانت منفية، وإنما حفظ زيادة الباء فيها على خلاف في ذلك» الدر المصون ٥/ ٢٤٧.
وانظر حاشية الشهاب ٤١٢/٦ - ٤١٣، والجنى الداني/٣٢٠، والعكبري/٩٨٢.

ويظهر لي فساده في المعنى؛ لأنك إذا قلت: «ما كان لك أن تتخذ زيداً في حالة كونه خاذلًا لك»، فأنت مُثْبِتٌ[١] لخذلانه، ناهٍ عن اتخاذه، وعلى هذا[٢] فيلزم أنّ الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية[٣].

- **الرابع**[٤]: أكثرهم أهمل[٥] الشرط الثالث[٦]، فيلزمهم[٧] زيادتها في الخبر في نحو «ما زيد قائماً»، والتمييز في نحو: «ما طاب زيد نفساً»، والحال[٨] في نحو: «ما جاء أحد راكباً»، وهم لا يجيزون ذلك.

وأما قول أبي البقاء في: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾[٩]:

---

(١) لأن المعنى المفهوم من هذه الجملة أنك تلومه على اتخاذ زيد مع أنه خاذل لك، وفي المعنى أيضاً مفهوم النهي؛ إذ المراد لا تتخذ زيداً...

(٢) وعلى هذا التقدير من المعنى الظاهر على ما ذهب إليه المصنف، مما رآه في نص ابن مالك من الحمل على الحالية.

(٣) وهو غير مراد في الآية.

(٤) أي التنبيه الرابع.

(٥) في المطبوع «أهمل هذا...» بزيادة اسم الإشارة، وهو غير مثبت في المخطوطات، ويبدو أنه قد جاء مثبتاً في طبعة مبارك تبعاً لما في متن حاشية الأمير، ولما أثبته الشيخ محمد، وهو غير مثبت في متن حاشية الدسوقي.

(٦) وهو كون المجرور بمِن الزائدة فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ.

(٧) يلزم الذين أهملوا هذا الشرط وهو الثالث أن يزيدوها في الخبر...، أي صحة زيادتها في هذا المواضع التي ذكرها المصنِّف. الخبر والتمييز والحال مع أن الذين لم يشترطوا هذا الشرط لم يجيزوا زيادتها في هذه المواضع.

(٨) تقدّم أن ابن مالك ذكر زيادتها في الحال، وكان شاهده على ذلك القراءة ﴿مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نُّتَّخَذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ سورة الفرقان/١٨، وانظر التسهيل/١٤٤، والجنى الداني/٣٢٠.

(٩) الآية/١٠٦ من سورة البقرة، وتقدّمت في المعنى الثالث لـ «مِن» وهو بيان الجنس.

إنه[1] يجوز كون «آية» حالًا و«مِن» زائدة، كما جاءت «آيةً» حالًا في: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾[2].

والمعنى[3]: أيّ شيء ننسخ قليلًا أو كثيراً. ففيه تخريج التنزيل على شيء إن ثبت[4] فهو شاذ، أعني زيادة «مِن» في الحال، وتقدير ما ليس بمُشْتَقٍّ[5] ولا

(١) قال أبو البقاء: «ويجوز أن تكون [أي مِن] زائدة، وآية حالاً... وقد جاءت الآية حالاً في قوله تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ الأعراف/٧٣».
والمعنى: «أي شيء ننسخ قليلاً أو كثيراً» التبيان/١٠٢.
وتعقّبه أبو حيان فقال: «وهذا فاسد لأن الحال لا يُجَرُّ بمن»
انظر البحر ٣٤٣/١، وانظر الدر المصون ٣٣٥/١.

(٢) الآية: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً ۖ فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ ۖ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ الأعراف ٧٣/٧.
قال الزجاج: «آية: انتصب على الحال، أي انظروا إلى هذه الناقة آيةً، أي علامة» معاني القرآن ٣٤٩/٢، وانظر الكشاف ٥٥٥/١.

(٣) تتمة كلام العكبري:
قال الدسوقي: «أيْ أيّ شيء ننسخ حال كونه آية، ومعنى آية قليلاً أو كثيراً، فقول المصنّف قليلاً أو كثيراً نصب على الحال، وهو معنى آية» الحاشية ٣٢٢/١ قلت: القول ليس للمصنّف وإنما هو للعكبري.

(٤) في م/٥ «يثبت».

(٥) قصد بتقدير ما ليس بمشتق لفظ» «آية».
قال الدماميني: «الاشتقاق والانتقال ليسا بلازمين للحال، وإنما هما غالبان، فلا يكون عدم اشتقاق آية وعدم انتقالها مبطلين دعوى حاليتها، مع أنها يمكن أن تُتأوّل بمشتق...» انظر الشمني ٩٠/٢.

مُنْتَقِل، ولا يظهر فيه[١] معنى الحال حالًا.

والتنظير[٢] بما لا يناسب؛ فإنّ «آيةً» في ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ بمعنى علامة[٢]، لا واحدة[٣] الآي. وتفسير اللفظ[٤] بما لا يحتمله، وهو قوله: قليلًا أو كثيراً، وإنما ذلك[٥] مستفاد[٦] من اسم الشرط لعمومه، لا من «آية»[٦].

ولم يشترط الأخفش واحداً من الشرطين[٧] الأولين، واستدلّ بنحو: ﴿وَلَقَدْ

---

(١) قال الشمني: «ومنع كونه لا يظهر فيه معنى الحال مكابرة، فلا يسمع قوله» الحاشية ٢/٩٠.

(٢) قال الدماميني: «... قد يكون مراده التنظير في كون لفظ الآية وقع منكراً حالاً في الموضعين، لا في إيجاد المعنيين» انظر الشمني ٢/٩٠.
قلتُ: الآية في ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ هي بعض آي القرآن، والآية في قوله تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ بمعنى العلامة، والعلامة منفكّة بينهما، فلا يصح حمل ما ورد في آية سورة البقرة بمعنى واحد الآية على ما ورد في سورة الأعراف وهو بمعنى العلامة.
وتعقيب الدماميني بأن ليس المراد التنظير من حيث المعنى لكن من حيث التنكير في اللفظين في الآيتين.

(٣) في م/٥ «واحد».

(٤) أي تفسير العكبري للفظ «آية» في سورة البقرة ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ بقوله: أي شيء ننسخ... إلخ فإن لفظ الآية لا يحتمل هذا التفسير بل أفاد ذلك ما الشرطية.

(٥) في م/٣ و٥ «ذاك».

(٦) قال الدماميني: «ولقائل أن يقول: وآية تفيد العموم لوقوعها في سياق الشرط، وهي حال من العامل، فيلزم عمومها» الشمني ٢/٩٠.

(٧) أي لم يشترط سَبْق النفي وما كان من بابه كالنهي والاستفهام، وهو الشرط الأول، ولم يشترط =

جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾(١)، ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾(٢)، ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾(٣)،

= كذلك أن يكون مجرورها نكرة.
وذهب الكسائي وهشام من الكوفيين إلى زيادتها بلا شرط، وإلى هذا ذهب ابن مالك قال: «لثبوت السماع بذلك نظماً ونثراً».
انظر الجنى الداني/٣١٨، وانظر شرح الكافية الشافية ٧٩٨/٢ – ٧٩٩، وشرح المفصل ٨/ ١٠، ١٣٧ وانظر معاني القرآن للأخفش/٩٩، فقد قال: «وتقول: زيد من أفضلها، تريد: هو أفضلها، وتقول العرب قد كان من حديثٍ فَخَلٍّ عني حتى أذهب، يريدون: قد كان حديثٌ...» وانظر ص/٢٠٩، و٢٢٣، و٢٧٤، وانظر همع الهوامع ٢١٦/٤.

(١) الآية: ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا۟ عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا۟ وَأُوذُوا۟ حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمْ نَصْرُنَا ۚ وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَـٰتِ ٱللَّهِ ۚ وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ الأنعام ٣٤/٦.
قال العكبري معلّقاً على الآية: «... والتقدير من جنس نبأ المرسلين، وأجاز الأخفش أن تكون «مِن» زائدة والفاعل نبأ المرسلين، وسيبويه لا يجيز زيادتها في الواجب...» التبيان/٤٩٢.
وقال الأخفش بعد الآية: «كما تقول: قد أصابنا من مطر، وقد كان من حديث» انظر ص/ ٢٧٤، وهو بهذا يشير إلى زيادتها في الآية.

(٢) الآية: ﴿يَـٰقَوْمَنَآ أَجِيبُوا۟ دَاعِىَ ٱللَّهِ وَءَامِنُوا۟ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ الأحقاف ٣١/٤٦.
ولم أجد بعد هذه الآية عند الأخفش بياناً لـ «مِـن»، بل لم يتعرض لتفسير هذه الآية ولم يذكرها.
وقال أبو حيان: «... مِن: للتبعيض... وقيل: مِن زائدة؛ لأن الإسلام يَجُبُّ ما قبله؛ فلا يبقى معه تبعة» انظر البحر ٦٨/٨.

(٣) الآية/٣١ من سورة الكهف، وتقدّمت في المعنى الثالث من معاني «مِن»، وهو بيان الجنس، وقد ذكرها شاهداً لوقوع «من» البيانية بعد غير ما ومهما.
وقد ذكرت تعليقي من قبل على مذهب الزيادة فيها، وانظر البرهان ٤١٨/٤.

﴿نُكَفِّرْ(١) عَنكُم مِّن(٢) سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾(٣).

(١) كذا جاء جاءت الآية في المخطوطات بالنون ما عدا الرابعة، فقد جاءت بالياء، وأثبتها الشيخ محمد بالنون «نكفِّر»، ومثله في حاشية الأمير وحاشية الشمني والدسوقي.
أما أستاذي مبارك فقد أثبت نَصّ الآية بالياء، ولعله غلب على ظنه أنه خطأ في النقل، فأخذ بما هو مثبت في المصحف العثماني، ولم يعلّق.
ولو رجعت إلى معاني القرآن للأخفش لرأيته أثبتها بالنون.
انظر ص/٩٩ فقد جاء نصه: «قال: ونكفر عنكم من سيئاتكم. فهذا ليس باستفهام ولا نفي...».
وفي هذا اللفظ قراءات كثيرة أذكر منها ثلاثاً:
الأولى: قراءة ابن عامر وحفص عن عاصم، والحسن والأعمش «ويكفِّرُ» بالياء ورفع الراء.
والثانية: قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر ونافع في رواية أبي جعفر وقتادة وابن أبي إسحاق ويعقوب وابن محيصن واليزيدي: «ونكفِّرُ» بالون ورفع الراء.
والثالثة: قراءة نافع وحمزة والكسائي وعاصم وأبي جعفر وخلف والشنبوذي: «ونكفِّرْ» بالنون والجزم.
ومن مراجع هذه القراءات: البحر ٣٢٥/٢، والقرطبي ٣٣٥/٣، والتيسير/٨٤، والسبعة/١٩١، والإتحاف/١٦٥، والنشر ٢٣٦/٢، وحجة الفارسي ٢٩٨/٢، والكشف ٣١٦/١ - ٣١٧، والكشاف ٣٠٠/١، والمحرر ٤٦٢/٢.
وانظر بياناً وافياً في القراءات الواردة في هذا اللفظ في كتابي «معجم القراءات».

(٢) انظر تعليق الأخفش على زيادة «مِن» هنا في معاني القرآن/٩٩.

(٣) الآية: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ سورة البقرة ٢٧١/٢.

ولم يشترط الكوفيون الأولَ[١]، واستدلّوا بقولهم[٢]: «قد كان مِن مطر»، وبقول عمر بن أبي ربيعة[٣]:

وَيَنْمِي لها حُبُّها عندنا فما قال مِن كاشحٍ لم يَضِرْ

وخَرّج الكسائي على زيادتها[٤]: «**إنّ من أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة**

---

(١) وهو وجود النفي أو النهي أو الاستفهام بهل.
قال المرادي: «وذهب الكوفيون إلى أنها تزاد بشرط واحد وهو تنكير مجرورها. قلت: نقل بعضهم هذا المذهب عن الكوفيين، وليس مذهب جميعهم، لأن الكسائي وهشاماً يريان زيادتها بلا شرط...» الجنى الداني/٣١٨.
وانظر الارتشاف/١٧٢٣، وهمع الهوامع ٤/٢١٦.

(٢) أي بقول العرب،
قال أبو حيان: «وعند بعض الكوفيين في الواجب وغير الواجب بشرط تنكير ما دخلت عليه نحو ما رووا من قول العرب: قد كان مِن مطر، وقد كان مِن حديث فخلِّ عني» الارتشاف/١٧٢٣، وما فيه مأخوذ من كلام الأخفش، انظر معاني القرآن/٩٩، و٢٥٤.

(٣) البيت من قصيدة له مطلعها:

صحا القلب عن ذكر أمّ البنيــ ــن بعد الذي قد مضى في العُصُرْ

ورواية منتهى الطلب فيه:

فمن قال من كاشحٍ لم يضر

قال البغدادي «وعليه لا يكون فيه شاهد...».
والشاهد على الرواية الأولى عند الكوفيين زيادة «مِن» في الواجب، واختاره ابن مالك.
والكاشح الذي يضمر لك العداوة. ولم يَضِرْ: قد يكون مضارع ضَرّه يَضُرّه، فهو مضموم الضاد، وقد يكون من ضاره يضيره فهو مكسور الضاد.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥/٣٢٩، وشرح السيوطي/٧٣٩، والجنى الداني/٣١٨.
الديوان/١٧٥.

(٤) تقدّم تخريج هذا الحديث في «إنّ» مما تقدّم، وذلك في الجزء الأول.

=

المصوِّرون»، وابنُ جني قراءةَ بعضهم[(١)]: ﴿لَمَّا ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ﴾ بتشديد «لما»، وقال: «أصله: لَمِنْ ما، ثم أدغم[(٢)]، ثم حذفت ميم مِن».

وجَوّز الزمخشري في: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾[(٣)] الآية[(٤)]

= وقال المصنِّف هناك: «وتخريج الكسائي الحديث على زيادة «مِن» في اسم إنَّ يأباه غير الأخفش من البصريين؛ لأن الكلام إيجاب، والمجرور معرفة على الأصح، والمعنى أيضاً يأباه لأنهم ليسوا أشدّ الناس عذاباً من سائر الناس».

(١) الآية: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ سورة آل عمران ٣/٨١.

تقدَّمت هذه الآية في «باب اللام» في المعنى السادس وهو التعليل، وذكرت هناك قراءتين: الأولى: قراءة الجماعة «لَمَا» حفص عن عاصم بفتح اللام وتخفيف الميم، والثانية: قراءة حمزة وهبيرة عن حفص عن عاصم وبعض القراء لِمَا: بكسر اللام وتخفيف الميم.

وأما القراءة التي ذكرها المصنِّف هنا فهي قراءة سعيد بن جبير والحسن والأعرج «لَمّا» بفتح اللام وتشديد الميم.

وهي عند الزمخشري ظرفية بمعنى «حين»، وذهب إلى هذا الفارسي.

وذهب ابن جني إلى أن أصلها: لِمن ما، وزيدت من في الواجب على مذهب الأخفش، ثم أدغمت فجاءت لَمِمَّا، فثقل اجتماع ثلاث ميمات فحذفت الميم الأولى فبقيت «لَمّا».

قال أبو حيان: «وهذا التوجيه في قراءة التشديد في غاية البُعد، وينزه كلام العرب أن يأتي مثله فكيف كلام الله تعالى. وكان ابن جني كثير التمحل في كلام العرب».

انظر القراءة في البحر ٢/٥٠٩، والقرطبي ٤/١٢٦، والكشاف ١/٣٣٢، والمبسوط/١٦٧، والمحتسب ١/١٦٤، والرازي !/٢٧٦، والبيان ١/٢٠٩، وانظر كتابي «معجم القراءات».

(٢) فاجتمع ثلاث ميمات: الأولى ميم «مِن»، والثانية النون المدغمة في ميم ما، والثالثة في «ما».

(٣) تتمة الآية: ﴿... مِنۢ بَعْدِهِۦ مِن جُندٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ﴾ سورة يس/٢٨.

(٤) كذا، هذا هو المقدار المثبت من الآية في المخطوطات، ومثله في متن حاشية الدسوقي، وكذا متن حاشية الشمني، ومتن حاشية الأمير.

=

كونَ المعنى[١] ومن الذي كنا منزلين، فجوّز زيادتها مع المعرفة[٢].

وقال الفارسي في: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾[٣]:

يجوز[٤] كونُ مِن ومِن الأخيرتين زائدتين، فجَوَّز الزيادة في الإيجاب،

= وجاءت الآية تامّة عند الشيخ محمد، وتبعه على ذلك مبارك، فأثبتها تامّة، ولم يأخذ بما ورد في المخطوطات، ولا ما ورد في متن حاشية الأمير.

(١) لم يذكر الزمخشري هذا في الكشاف في تفسير هذه الآية.

انظر ٥٨٦/٢، وذكر مثل هذا الدماميني، فإنه لم يقف عليه في الكشاف انظر الشمني ٩١/٢، وذهب إليه ابن عطية فقال: ﴿وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ﴾ فقالت فرقة: ما نافية، وهذا يجري مع التأويل الثاني في قوله سبحانه: ﴿وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ مِنۢ بَعۡدِهِۦ مِن جُندٍ﴾، وقالت فرقة: ما: عطف على جند، أي: ومن جند ومن الذي كنا منزلين على الأمم مثلهم قبل ذلك»، انظر المحرر ٢٩٠/١٢ - ٢٩١.

وتعقّبه أبو حيان فقال: «... وهو تقدير لا يصح لأنّ «من» في «من جند» زائدة، ومذهب البصريين غير الأخفش أن لزيادتها شرطين: أحدهما أن يكون قبلها نفي أو نهي أو استفهام، والثاني: أن يكون بعدها نكرة، وإن كان كذلك فلا يجوز أن يكون المعطوف على النكرة معرفة، لا يجوز: ما ضربت من رجل ولا زيد، وإنه لا يجوز: ولا من زيد، وهو قَدّر المعطوف بالذي، وهو معرفة فلا يعطف على النكرة المجرورة بمن الزائدة» البحر ٣٣٢/٧، وانظر الدر ٤٨٠/٥.

(٢) في البحر ٣٤٠/١ «ويزيد الأخفش زيادتها في المعرفة».

(٣) الآية: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُزۡجِي سَحَابٗا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيۡنَهُۥ ثُمَّ يَجۡعَلُهُۥ رُكَامٗا فَتَرَى ٱلۡوَدۡقَ يَخۡرُجُ مِنۡ خِلَٰلِهِۦ وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٖ فِيهَا مِنۢ بَرَدٖ فَيُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ وَيَصۡرِفُهُۥ عَن مَّن يَشَآءُۖ يَكَادُ سَنَا بَرۡقِهِۦ يَذۡهَبُ بِٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾ سورة النور ٤٣/٢٤.

(٤) لم أهتد إلى موضع هذه المسألة عند الفارسي فيما بين يديّ من مؤلفاته، وذكر أبو حيان المسألة هذه للأخفش والفراء، وإليك النص عندهما، أما الأخفش فلم يذكر شيئاً عنها في سياقها ولكنه تحدث عنها في سياق حديثه عن الآية/١٨ من سورة المائدة بمناسبة قوله تعالى: =

وقال[١] به بعضهم في: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِي۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[٢].

وقال المخالفون[٣]: التقدير[٤]: قد كان هو، أي كائن[٥] من جنس المطر، و[٦] «فما قال هو» أي قائل[٧] من جنس الكاشح،

= ﴿كلوا مما أمسكن عليكم﴾ قال: «أَدْخَل مِن كما أدخله في قوله: كان من حديث، وقد كان من مطر». وقوله: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾، و﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾ وهو فيما فسّر: ينزل من السماء جبالاً فيها برد...» انظر معاني القرآن للأخفش/٢٥٤.
وقال الفراء: «والمعنى - والله أعلم - أن الجبال في السماء من برد خلقة مخلوقة كما تقول في الكلام: الآدميّ من لحم ودم فـ «مِن» ها هنا تسقط فنقول: الآدمي لحم ودم، والجبال برد، كذا سمعت تفسيره...» معاني القرآن للفراء ٢/٢٥٦ - ٢٥٧، وانظر البحر المحيط ٦/٤٦٤.

(١) هذه الزيادة إلى آخر الآية مثبتة في م/٢ و٣ و٤، وهي غير مثبتة عند مبارك والشيخ محمد، وقد جاء تعليق المصنّف على الآية عند حديثه عن تخريجات المخالفين، فلا بُدَّ من إثباتها.

(٢) الآية/٣٤ من سورة الأنعام، وتقدّمت، وتقدّم الحديث عنها في عرض المصنّف قبل قليل لمذهب الأخفش في عدم اشتراط شرط في الزيادة. وذكرت نص أبي حيان في أنها للتبعيض، وأن بعضهم ذهب إلى الزيادة.
وانظر البحر ٨/٦٨.

(٣) أي الذين يشترطون لصحة الزيادة وجود النفي وما كان من بابه، وأن يكون المجرور نكرة.

(٤) يعلّق هنا على قول العرب المتقدّم: قد كان من مطر.

(٥) قوله: من مطر على هذا ظرف مستقر في محل نصب على الحال من ذلك الضمير المفسّر بكائن. وذكر الرضي أنه على سبيل الحكاية كأنه سئل: هل كان من مطر؟ فأجيب قد كان من مطر، فزيدت مِن في الإيجاب كما زيدت في غير الموجَب لأجْل الحكاية. الشمني ٢/٩١.

(٦) يشير هنا إلى بيت عمر بن أبي ربيعة المتقدّم.

وينمي لها حبها عندنا ... فما قال من كاشح لم يضر.

(٧) قال الدسوقي: «أي ففاعل قال: ضمير عائد على اسم الفاعل المفهوم من من الفعل، أي فالذي قاله القائل حالة كونه من هذا الجنس لم يضرنا، ولم تَزُل محبتها من عندنا» الحاشية ١/٣٢٣.

و«إنه[١] من أشد الناس» أي: إنّ الشأن. . ولقد[٢] جاءك هو، أي جاءٍ من الخبر[٣] كائناً من نبأ المرسلين، أو ولقد[٤] جاءك نَبَأٌ[٥] من نبأ المرسلين، ثم حُذِف الموصوف، وهذا ضعيف في العربية؛ لأن الصفة غير مفردة[٦]؛ فلا يحسن تخريجُ التنزيل عليه.

واختلف في «مِن» الداخلة على[٧] «قبل» و«بعد»، فقال الجمهور:

---

(١) يشير هنا إلى الحديث الشريف «إنّ من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون».
وقوله: وإنه: أي اسم إنّ ضمير الشأن، والمصورون: مبتدأ مؤخَّر، وخبره متعلّق شبه الجملة قبله «من أشد»، وعلى هذا التخريج لا تكون «مِن» زائدة.
وذكر المصنّف هذا الوجه في باب «إنّ» وضعّفه قال: «وقيل: اسم إنّ ضمير الشأن، وهذا أيضاً ضعيف؛ لأن الموضوع لتقوية الكلام لا يناسب حذفه...».
وذكر ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٠/٣ هذا الرأي لأبي إسحاق الزجاج في تخريج الحديث على هذا الوجه، وانظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٢٠٤/١، ومشكل إعراب القرآن ٧٠/٢.

(٢) يعلق هنا على آية سورة الأنعام/٣٤ ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِي۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾.

(٣) متعلّقان بمحذوف حال من هذا الضمير، وقدّر الحال «كائناً».

(٤) قدّر هنا فاعل جاء «نبأ» وهو نكرة، وجعل «من نبأ المرسلين» في محل رفع صفة للموصوف، ثم حذف الموصوف وهو الفاعل «نبأ». وذهب الرضي إلى أنه قد يجوز أن يكون ضمير «جاء» للقرآن، وقوله «من نبأ» حال.

(٥) نبأ: غير مثبت في م/٥.

(٦) قال الدسوقي: «أي وموصوف الصفة غير المفردة لا يطرد حذفه إلا إذا كان بعض اسم مجرور بمن أو في» كذا جاء النص عنده. وانظر الحاشية ٣٢٣/١.
ونقل في نصه زيادة «إلا» ولا ضرورة لها. وانظر حذف الموصوف في الباب الخامس.

(٧) لعله أراد آية سورة الروم: ﴿الٓمٓ * غُلِبَتِ ٱلرُّومُ * فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ * فِى بِضْعِ سِنِينَ ۗ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ ٱللَّهِ ۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ سورة الروم ١/٣٠ - ٥. =

لابتداء[١] الغاية. ورُدَّ[٢] بأنها لا تدخل عندهم على الزمان كما مَرّ، وأجيب[٣] بأنهما غير مُتَأَصِّلين في الظرفية[٤]، وإنما هما في الأصل صفتان للزمان؛ إذ معنى «جئت قبلك» جئت زمناً[٥] قبل زمن مجيئك؛ فلهذا سهل[٦] ذلك فيهما.

وزعم ابن مالك أنها[٧] زائدة، وذلك مبنيّ على قول الأخفش في عدم الاشتراط لزيادتها.

* * *

= ولا يَبْعُد أن يريد إطلاق دخول «مِن» عليهما حيث جاءا كذلك من غير تخصيص لهذا الموضع، وانظر الارتشاف/١٧٢١.

(١) في الكشاف ٥٠٣/٢ «أي في أول الوقتين وفي آخرهما».
وانظر التبيان للعكبري/١٠٣٦، والبرهان ٤١٥/٤، وشرح التسهيل لابن عقيل ٢٤٦/٢.

(٢) رَدّ هذا البصريون، لأنهم لا يرون فيها معنى ابتداء الغاية في الزمان، ورآه الكوفيون، وأخذ به ابن مالك، وتأوّل الآية البصريون على هذا، وما كان من بابه، ورأى المرادي تأويلات البصريين فيها تَعَسُّف، وذكر ابن يعيش عن المبرّد وابن درستويه موافقة الكوفيين.
انظر هذا الخلاف في أول الحديث عن «مِن» فيما تقدّم، والجنى الداني/٣٠٨ - ٣٠٩، وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٢٤٦/٢.

(٣) أي: أجيب المعترض على جعل «مِن» ابتدائية في هذين الموضعين...

(٤) أي غير متأصّلين في الظرفية الزمانية، فهما يستعملان في المكان نحو: دار زيد قبل دار عمرو أو بعدها. انظر حاشية الأمير ١٨/٢.

(٥) في م/٥ «زماناً قبل زمان مجيئك».
وقد حذف هنا الموصوف «زمناً» وهو الظرف، وأقيمت صفته مقامه، فقلت: جئت قبلك.

(٦) أي لأنهما صفتان للزمان سَهُل دخول «مِن» التي لابتداء الغاية فيهما.

(٧) أي «من» مع «قبل وبعد».
ولم أهتد إلى هذا عند ابن مالك، ولعله في شرح التسهيل.

مسـألـة

﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَا مِنۡ غَمٍّ﴾[١].

«مِن»[٢] الأولى للابتداء، والثانية للتعليل[٣]، وتعلُّقها بـ«أرادوا»، أو بـ«يخرجوا»، أو للابتداء[٤]، فالغَمُّ بدل[٥] اشتمال[٦]،

---

(١) تتمة الآية: ﴿... أُعِيدُواْ فِيهَا وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلۡحَرِيقِ﴾ سورة الحج ٢٢/٢٢.

(٢) كذا في التبيان للعكبري/٩٣٧ «وقيل: الأُولى لابتداء الغاية».

(٣) في البحر «... ويحتمل أن تكون «مِن» للسبب، أي لأجل الغم الذي يلحقهم، والظاهر تعلّق الإعادة على الإرادة للخروج، فلا بُدَّ من محذوف يصح به المعنى».
أي: من أماكنهم المُعَدَّة لتعذيبهم أُعيدوا فيها، أي في تلك الأماكن، انظر ٣٦٠/٦، وانظر التبيان للعكبري/٩٣٧.
وقال السمين: «الثاني: أنه مفعول له، ولما نقص شرط من شروط النصب جُرَّ بحرف السَّبب، وذلك الشرط هو عدم اتحاد الفاعل، فإن الخروج غير فاعل الغَمّ، فإن الغَمّ من النار والخروج من الكفار» الدر ١٣٦/٥.

(٤) أي «مِن» الثانية.

(٥) ذكر أبو حيان وغيره وجهين: الأول منهما قوله: «ومن غَمّ بدل من «منها» بدل اشتمال أُعيد معه الجار، وحذف الضمير لفهم المعنى أي من غَمِّها» البحر ٣٦٠/٦، ونصّ المصنّف من نصّ شيخه أبي حيان.
والوجه الأول هو التعليل، وهو ما تقدَّم.
وذكر هذا الوجه السمين في الدر ١٣٦/٥، والعكبري في التبيان/٩٣٧.
قال العكبري: «ومن غم بدل بإعادة الخافض بدل اشتمال».
وقَدَّر السمين رابطاً لهذا البدل فقال: «تقديره من غمها».
وقال ابن الأنباري: «من غم في موضع نصب؛ لأنه بدل من قوله «منها»، وتقديره كلما أرادوا أن يخرجوا من غم أعيدوا فيها» البيان ١٧٢/٢.

(٦) بدل اشتمال من النار التي يدل عليها الضمير في «منها».

وأُعِيدَ الخافض[١]، وحُذِفَ الضمير[٢]، أي: من غَمٍّ فيها.

* * *

(١) وهو «مِن».

(٢) حذف الضمير وتقديره: من غمها، وقَدّره المصنّف: من غمٍّ فيها.

مسألة

﴿مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلۡأَرۡضُ مِنۢ بَقۡلِهَا﴾(١).

مِن: الأولى(٢) للابتداء، والثانية(٣) إمّا كذلك(٤)؛ فالمجرور بدل(٥) بعضٍ،

---

(١) الآية: ﴿وَإِذۡ قُلۡتُمۡ يَٰمُوسَىٰ لَن نَّصۡبِرَ عَلَىٰ طَعَامٖ وَٰحِدٖ فَٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُخۡرِجۡ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلۡأَرۡضُ مِنۢ بَقۡلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَاۖ قَالَ أَتَسۡتَبۡدِلُونَ ٱلَّذِي هُوَ أَدۡنَىٰ بِٱلَّذِي هُوَ خَيۡرٌۚ ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلۡتُمۡۗ وَضُرِبَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلۡمَسۡكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٖ مِّنَ ٱللَّهِۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ كَانُواْ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّۗ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ﴾ سورة البقرة ٢/٦١.

(٢) مِن في «مما»، إذ أصلها: مِن ما.

وذهب أبو حيان إلى أنها تبعيضية، أي مأكولاً مما تنبت، وهذا على مذهب سيبويه، وهي عند الأخفش زائدة أي: ما تنبت.

انظر البحر ١/٢٣٢، وانظر معاني القرآن للأخفش/٩٨.

وذكر ابن الأنباري زيادتها، وردَّ هذا الوجه. انظر البيان ١/٨٦.

وذكر السمين ثلاثة أوجه: ابتداء الغاية، والتبعيض، والزيادة على مذهب الأخفش. انظر الدر ١/٢٤٠، وحاشية الشهاب ٢/١٦٨، وإعراب النحاس ١/١٨١، والمحرر ١/٣١٥.

(٣) أي: من بقلها.

(٤) أي ابتدائية، ويترتب على هذا التوجيه البدلية من الأولى.

(٥) قال أبو حيان: «فالمجرور بدل من قوله مما تنبت الأرض على إعادة حرف الجر، وهو فصيح في الكلام أعني أن يُعاد حرف الجر في البدل، فمن على هذا التقدير تبعيضية كهي في مما تنبت» البحر ١/٢٣٢، وانظر البيان ١/٨٦، والتبيان للعكبري/٦٨.

وأُعيد الجار، وإما لبيان الجنس[١]، فالظرف حال[٢]، والمُنْبَتُ[٣] محذوف، أي مما تنبته[٤] كائناً[٥] من هذا الجنس.

* * *

(١) وهو البقل. وذكر بيان الجنس العكبري في التبيان/٦٨، والسمين في الدر ١/٢٤٠. وذكر هذا أبو حيان عن المهدوي وابن عطية وأبي البقاء، انظر البحر ١/٢٣٢ - ٢٣٣، والمحرر ١/ ٣١٤ - ٣١٥.

(٢) أي من بقلها، وهو في محل نصب على الحال من الضمير المحذوف، أي مما تنبته الأرض كائناً من بقلها. انظر التبيان/٦٨، والبحر ١/٢٣٣، والدر ١/٢٤٠.

(٣) أشار بهذا إلى الضمير المحذوف العائد على «ما» والذي وقع الحال منه.

(٤) هذا هو الضمير المحذوف.

(٥) هذا هو الحال الذي جاء متعلقاً للظرف.

مسألة

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِۗ﴾[١].

مِن: الأولى[٢] مثلها[٣] في «زَيْدٌ أَفْضَلُ من عمرٍو».

ومِن: الثانية[٤] للابتداء، على أنها متعلّقة باستقرار مقدّر[٥]، أو بالاستقرار الذي تعلّقت به «عند»، أي: شهادة حاصلة عنده مما أخبر الله به.

---

(١) الآية: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطَ كَانُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰۗ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُۗ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ سورة البقرة ٢/١٤٠.

(٢) أي في قوله: ﴿أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ...﴾.

(٣) أي: «مِن» في «مِن مَن» للمجاوزة، لأنها في المثال الذي ذكره كذلك: أي: زيد جاوز في الفضل عمراً.

وقال المرادي: «... السادس: المجاوزة، فتكون بمعنى عن... قال [أي ابن مالك]: ولهذا صاحبت أفعل التفضيل، فإن القائل «زيد أفضل من عمرو» كأنه قال: جاوز زيد عمراً في الفضل أو الانحطاط.

قلت: اختُلف في معنى «مِن» المصاحبة لـ «أفعل التفضيل»، فقال المبرّد وجماعة: هي لابتداء الغاية، ولا تفيد معنى التبعيض، وصححه ابن عصفور، وذهب سيبويه إلى أنها لابتداء الغاية، ولا تخلو من التبيعض...» الجنى الداني/٣١١ - ٣١٢.

(٤) وهو قوله تعالى: ﴿مِنَ ٱللَّهِۗ﴾.

(٥) في الدر المصون ١/٣٩١ أربعة أوجه منها:

أن تتعلّق بمحذوف على أنها صفة لشهادة بعد صفة لأن «عنده» صفة لشهادة، وذهب إلى هذا الزمخشري. والوجه الثاني أنها في محل نصب على الحال من المضمر في عنده، يعني الضمير المرفوع بالظرف لوقوعه صفة، وذكره أبو البقاء أيضاً، والثالث: أن يتعلّق بذلك المحذوف الذي تعلّق به الظرف «عند».

وانظر العكبري/١٢٣، والبحر ١/٤١٥.

و[(١)] قيل: أو بمعنى[(٢)] «عن»، على أنها متعلّقة[(٣)] بـ «كتم» على جعل كتمانِه[(٤)] عن الأداء[(٥)] الذي أَوْجَبَهُ اللهُ كتمانَه[(٦)] عن الله، وسيأتي[(٧)] أنّ «كتم» لا يتعدّى بـ «مِن».

---

(١) الواو: زيادة من م/٢.

(٢) ويكون المعنى: ممن كتم شهادة عنده عن الله.

(٣) جعل «من الله» متعلِّقة بكتم، وكتم يتعدّى لاثنين، الأول محذوف، والتقدير: كتم الناس شهادةً، فحذف «الناس»، وهو المفعول الأول.
قال أبو حيان: «من الله يحتمل أن تكون متعلِّقة بلفظ كتم، ويكون على حذف مضاف، أي: كتم من عباد الله شهادة عنده...» البحر ١/٤١٥.

(٤) أي: كتمان الشاهد شهادته.

(٥) عن أداء الشهادة التي أوجب الله عليه أداءها.

(٦) كأن كتمانه للشهادة التي طلب منه أن يُصَرّح بها إنما هو كتمان عن الله سبحانه وتعالى.
وذكر أبو حيان أنّ جعل «من» معمولاً للعامل في الظرف «عنده»، أو في موضع الصفة لشهادة أحسن من تعلّق «مِن» بكتم؛ قال: «لأنه أبلغ في الأظلميّة أن تكون الشهادة قد استودعها الله إياه فكتمها، وعلى التعلّق بكتم تكون الأظلمية حاصلة لمن كتم من عباد الله شهادة مطلقة وأخفاها عنهم، ولا يصح إذ ذاك الأظلمية؛ لأن فوق هذه الشهادة ما تكون الأظلمية فيه أكثر وهو كتم شهادة استودعه الله إياها، فلذلك اخترنا أن لا تتعلّق «مِن» بـ «كتم» » البحر ١/٤١٥.

(٧) في م/٤ «فقد مَرّ...».
قوله «سيأتي» تعقّبه فيه أصحاب الحواشي بأنه لم يأت شيء من هذا عنده. قال الشمني: «وقد مَرَّ أن كتم لا يتعدى بمن: هكذا وقع في أكثر النسخ، ولم يُدْرَ أين مَرَّ ذلك، وفي بعضها: وسيأتي أن كتم لا يتعدّى بمن. وفي الشرح [للدماميني]: كأنه نسي أن يُوَفّي بما وعد، فإنه لم يذكر بعد هذا في موضع من مواضع الكتاب أن كتم لا يتعدى بمن» الحاشية ٢/٩١، وانظر حاشية الأمير ١/١٨.
قال الأمير: «وفي نسخة: قد مَرَّ، ولم يَمُرّ، ولا سيأتي، ولكنه صحيح، فإنه يتعدى للثاني بنفسه أيضاً نحو «ولا يكتمون الله حديثاً» أو بعن، وما اشتهر من تعديته بمن - قال الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص -: الظاهر أنه لا أصل له في الاستعمال».

مسألة

﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ﴾[١].

مِن: للابتداء، والظرف[٢] صفة لشهوة، أي: شهوة[٣] مبتدأة من دونهنّ، قيل[٤]: أو للمقابلة كـ «خُذْ هذا من دون هذا»[٥]، أي: اجعله عوضاً منه،

(١) تتمة الآية: ﴿... بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ الأعراف ٨١/٧.

(٢) أي: ﴿مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ﴾.
وقد علّقه الحوفي بـ «شهوة».
وذكر أبو حيان أنه في موضع الحال، أي منفردين عن النساء، وذهب مثل هذا المذهب العبكري، على جعله حالاً من الرجال، فقال: «صفة لرجال، أي منفردين عن النساء»، وعنى بالصفة هنا الحال؛ فالرجال معرفة.
وذكر السمين مع هذين الوجهين وجهاً ثالثاً وهو أن يكون صفة لشهوة، وهو ما ذكره المصنف هنا، قال: «أي شهوة كائنة من دونهن».
انظر البحر ٣٣٤/٤، والدر المصون ٢٩٨/٣، والعكبري/٥٨١، وحاشية الجمل ١٥٩/٢، وفي فتح القدير ٢٢٢/٢ ما يفيد أنها للمجاوزة.

(٣) في م/٢ «لشهوة».

(٤) ويكون المعنى في الآية على هذا: أتأتون الرجال شهوة في مقابلة النساء.

(٥) كأنه قال: خذ هذا في مقابل هذا، وهو كلام غير صحيح، والتقدير في الآية غير مرضيّ، ولم أجد في ما بين يديّ من كتب التفسير هذا التوجيه في الآية.
وقال الشوكاني: «أي متجاوزين في فعلكم هذا للنساء اللاتي هنّ مَحَلٌّ لقضاء الشهوة وموضعٌ لطلب اللذة» ٢٢٢/٢ فجعل «من» للمجاوزة وليست للابتداء. وتبعه على هذا الألوسي في روح المعاني ١٧٠/٨.

وهذا يرجع إلى معنى البدل[١] الذي تقدَّم، ويَرُدّه[٢] أنه لا يصحُّ التصريح به[٣]، ولا بالعِوَض[٤] مكانها هنا.

* * *

(١) وهو المعنى الخامس من معاني «مِن».

(٢) أي يَرُدّ تقدير المقابلة في الآية في «من دون النساء»، وكذا تقدير العوض.

(٣) أي: التصريح بالمقابلة مع بقاء «دون».

قال الأمير: «قوله لا يصح التصريح به: أي بالبدل لأنه يمنع منه لفظ دون» الحاشية ٢/١٨.

(٤) أي: ولا يصح التصريح بالعوض مكان «مِن» مع بقاء «دون»؛ إذ يمنع هذا اللفظ وهو دون من التصريح بالعوض والبدل.

مسألة

﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾(١) الآية.

فيها «مِن» ثلاث مرات: الأولى(٢) للبيان(٣)؛ لأنّ الكافرين نوعان: كتابيّون ومشركون.

والثانية(٤): زائدة،

---

(١) تتمة الآية: ﴿... وَٱللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ سورة البقرة ٢/١٠٥.
وقد أثبت في م/١ و٢ و٣ و٥ من الآية إلى قوله: «الكتاب» والزيادة التي أثبتها من الآية من قوله: «ولا المشركين» إلى قوله «من ربكم» أخذته من النسخة الرابعة.
وقد أثبت هذا المقدار مبارك، ولم يشر إلى الخلاف، ومثله الشيخ محمد، مع أنه في النسخ التي ذكرتها لم يثبت إلا الجزء الأول من الآية. وفي النسخة الثانية عند مبارك لم يثبت إلا الجزء الأول من الآية. ومثلها في متن حاشيتي الأمير والدسوقي.

(٢) في قوله «من أهل الكتاب».
ذهب أبو حيان إلى أنها تبعيضية، قال: «ومن أثبت أنّ «مِن» تكون لبيان الجنس قال ذلك هنا، وبه قال الزمخشري، وأصحابنا لا يثبون كونها للبيان».
انظر البحر ١/٣٣٩ - ٣٤٠، والكشاف ١/٢٣٢، والدر المصون ١/٣٣٣، ونصّ المصنّف هو نص الكشاف.

(٣) كذا في المخطوطات «للبيان»، وفي المطبوع «للتبيين»، وفي م/٢ «الأُولى: الظاهر أنها للبيان».

(٤) وهي قوله: «من خير» والزيادة هنا على انسحاب النفي في أول الآية عليها، وهو تخريج على =

والثالثة[1]: لابتداء الغاية.

* * *

= قول سيبويه أو الخليل، ولا حاجة إلى النفي على مذهب الأخفش والكوفيين، وتقدّم بيان هذا. وذكر أبو حيان في البحر ٣٤٠/١ أن بعضهم ذهب إلى أنها للتبعيض ويكون التقدير أن ينزل عليكم بخير من الخير من ربكم» وانظر الدر المصون ٣٣٣/١، والكشاف ٢٣٢/١.

(١) وهي قوله: «من ربكم».
قال أبو حيان: «لابتداء الغاية كما تقول: هذا الخير من زيد، ويجوز أن تكون للتبعيض المعنى من خير كائن من خيور ربكم...» البحر ٣٤٠/١، وانظر الدر ٣٣٣/١، والكشاف ٢٣٢/١، والعبكري/١٠٢.

مسألة

﴿لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ﴾[1]، ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِّمَّن يُكَذِّبُ﴾[2]

الأُولى فيهما[3] للابتداء[4]، والثانية[5] للتبيين.

* * *

(١) ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا الضَّالُّونَ الْمُكَذِّبُونَ * لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ﴾ الواقعة ٥٦/٥١ - ٥٢.

(٢) تتمة الآية: ﴿... بِآيَاتِنَا فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ النمل ٢٧/٨٣.

(٣) عنى بالأولى في الآية الأولى قوله: ﴿مِن شَجَرٍ﴾، وفي الثانية ﴿مِن كُلِّ أُمَّةٍ﴾.

(٤) كذا في المخطوطات، «فيهما» وفي المطبوع «منهما».

(٥) وذكر أبو حيان في آية الواقعة أن قوله: ﴿مِن شَجَرٍ﴾ لابتداء الغاية، أو للتبعيض، انظر البحر ٨/ ٢١٠، وانظر الدر المصون ٦/٢٦١.
وقد ذكر هذين الوجهين السمين، وزاد وجهاً ثالثاً وهو أن يكون التقدير لآكلون شجراً، وعلى هذا فهي زائدة. وذكر مثل هذا العكبري أيضاً. انظر التبيان/١٢٠٥.
وأما قوله: ﴿مِن كُلِّ أُمَّةٍ﴾ في سورة النمل، فقد ذكر أبو حيان أنها للتبعيض.
انظر البحر ٧/٩٨.
وذكر السمين وجهين: الابتدائية، والتبعيضية. انظر الدر ٥/٣٢٨.

(٦) الثانية: أي في الآيتين، وهو قوله في الأولى «من زقوم» وفي الثانية «مِمّن».
وذهب أبو حيان **في آية الواقعة** إلى أن «من زقوم» بدل من «من شجر»، فتحتمل الوجهين الابتدائية والتبعيضية، قال: «وإن لم تكن بدلاً فهي لبيان الجنس، أي: من شجر الذي هو زقوم» البحر ٨/٢١٠، وانظر الدر المصون ٦/٢٦١.
وذكر السمين وجهاً ثالثاً وهو أن تكون زائدة، والتقدير: لآكلون زقوماً، وذهب إلى هذا أيضاً العكبري. انظر التبيان/١٢٠٥.
وأما «ممن» في سورة النمل فقد ذهب أبو حيان إلى أنها للبيان، أي الذين يكذبون.
انظر البحر ٧/٩٨، ومثله عند السمين في الدر ٥/٣٢٨.

مسـألـة

﴿نُودِيَ مِن شَاطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِي ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَارَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ﴾[(١)]

«مِن» فيهما[(٢)] للابتداء[(٣)]، ومجرور الثانية بَدَلٌ من مجرور الأولى بَدَلَ اشتمال[(٤)]؛ لأن الشجرة كانت نابتة بالشاطئ.

* * *

(١) ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ مِن شَاطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِي ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَارَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ سورة القصص ٢٨/٣٠.

(٢) أي في قوله: ﴿مِن شَاطِئِ﴾، وقوله: من الشجرة.

(٣) قال أبو حيان: «مِن في ﴿مِن شَاطِئِ﴾ لابتداء الغاية، ومن الشجرة: كذلك؛ إذ هي بدل من الأولى، أي من قبل الشجرة...» البحر ٧/١١٦، وانظر مثل هذا في الدر ٥/٣٤١.

(٤) قال السمين «هذا بدل من الشاطئ بإعادة العامل وهو بدل اشتمال».

قال الأمير: «أي والعائد محذوف، أي: من الشجرة فيه، أو من شجرته، فأل عوض عن الضمير» الحاشية ٢/١٨.

وقال الدماميني: «لا بُدّ على هذا [أي بدل الاشتمال] من تقدير ضمير يعود على المبدل منه كما سبق، ولقائل أن يقول: إن تكرار «مِن» يُغني عن تقدير الضمير» حاشية الشمني ٢/٩١.

٨٨ - مَــن

مَنْ على أربعة[(١)] أوجه:

- شرطية: نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾[(٢)].

- واستفهامية: نحو: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾[(٣)]، ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾[(٤)].

وإذا قيل: «مَن يَفْعَلُ هذا إلّا زيد» فهي «مَن» الاستفهامية أُشْرِبَت معنى[(٥)]

---

(١) في م/٥ «على خمسة أوجه»، وكذا جاء في طبعة الشيخ محمد، وحاشية الأمير، والشمني. قال الشمني: «قوله: على خمسة أوجه، هكذا وقع في كثير من النسخ، والوجه الخامس هو النفي المفهوم من قوله: «وإذا قيل. إلى آخره. وفي بعضها على أربعة أوجه، وهو مقتضى تفصيله إلا وجه ورود «مَن» التي فيها معنى النفي إلى الاستفهامية، وظاهر قوله في التنبيه الأول، فتحمل من الأوجه الأربعة» الحاشية ٩١/٢ ومثل هذا عند الأمير، ونقل الدسوقي هذا عنهما من غير عزو.

(٢) الآية: ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ۗ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ وَلَا يَجِدْ لَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ النساء ١٢٣/٤.

(٣) الآية: ﴿قَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ ۗ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ سورة يٓس ٥٢/٣٦.

(٤) الآية: ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾ طه ٤٩/٢٠
وقوله: ربكما: أي رَبّ موسى وهارون، والمسؤول موسى لأنه الأصل كذا عند العكبري، ولذلك كان الجواب: ﴿قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾.

(٥) أشربت معنى النفي لأن التقدير: لا يفعل هذا إلا زيد، ولكنه بدلاً من أن يسوق الجملة على الإخبار ساقها على الاستفهام الذي يؤدي معنى النفي.

النفي، ومنه: ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[١] ولا يتقيّد جوازُ ذلك[٢] بأن يتقدَّمها[٣] الواو، خلافاً[٤] لابن[٥] مالك، بدليل: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾[٦].

وإذا قيل: «مَن ذا لقيتَ؟» فمن: مبتدأ، وذا: خبرٌ موصول[٧]، والعائد

---

(١) الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلُوا۟ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ آل عمران ٣/١٣٥.
والتقدير في الآية: ولا يغفر الذنوب إلا الله. فهو استفهام فيه معنى النفي؛ ولذلك وقع بعده الاستثناء.

(٢) أي: إشراب الاستفهام معنى النفي.

(٣) أي: تتقدّم الواو على «من» كالآية السابقة.

(٤) في م/٥ «لخلاف...».

(٥) قال ابن مالك: «ويكثر قيام «مَن» مقرونة بالواو مقامَ النافي، فيجاء بـ «إلّا» قصداً للإيجاب» التسهيل/٢٤٣.
قال الأمير: «ظاهر كلامه في التسهيل أن هذا قيد للكثير فقط» انظر الحاشية ٢/١٨.
وانظر تعقيب الدماميني في حاشية الشمني ٢/٩٢.
قال ابن عقيل: «والمصنف إن كان ذكر الواو لأجل الكثرة فلا اعتراض عليه، أو لقصد الاشتراط، فيعترض بأنه لا يمتنع أن يقال: من يغلب الرجالَ إلا زيدٌ، أي: ما يغلبهم إلا هو؛ لأن الواو لا مدخل لها في إرادة هذا المعنى» شرح التسهيل ٣/٢١٣، والبرهان ٤/٤١١.

(٦) الآية: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ سورة البقرة ٢/٢٥٥.
قال السمين: «... ومَن وإن كان لفظها استفهاماً فمعناه النفي، ولذلك دخلت «إلا» في قوله: «إلا بإذنه» الدر ١/٦١٤.

(٧) ذكر المصنّف في الجهة الخامسة من الباب الخامس غير هذا، قال: «والأكثر في نحو: مَن ذا لقيت، كون «ذا» للإشارة خبراً، ولقيت جملة حالية، ويقل كون ذا موصولة، ولقيت صلة، =

محذوف[١]، ويجوز على قول الكوفيين في زيادة الأسماء كونُ «ذا» زائدةً[٢]، و«مَن» مفعولاً[٣].

وظاهرُ كلام جماعةٍ أنه يجوز في «مَن ذا لقيت» أن تكون مَن وذا مركبتين[٤] كما في قولك[٥]: «ماذا صنعت».

ومنع ذلك أبو البقاء في مواضع[٦] من إعرابه، وثعلب في أماليه[٧]،

= وبعضهم لا يجيزه. ومن الكثير «من ذا الذي يشفع عنده»؛ إذ لا يدخل موصول على موصول إلا شاذاً كقراءة زيد بن علي: «والذين مَن قبلكم» بفتح الميم واللام».

(١) والتقدير: من ذا لقيته؟.

(٢) قال ابن مالك: «... وذا: إما بمعنى الذي، وإما مُلْغَى...» شرح الكافية الشافية/٢٨٢.

(٣) ويكون التقدير: لقيت مَن؟ أي: لقيت أيَّ رجل.

(٤) في م/٥ «مركبين».

وقوله مركبتين، أي جعلهما كلمة واحدة، وعلى هذا التركيب يجوز وجهان من الإعراب الأول: أن تجعل «مَن ذا» مبتدأ، ولقيت: الخبر، والثاني: أن «مَن ذا» في محل نصب مفعول به مُقَدّم.

(٥) فيها وجهان:

١ - ما: اسم استفهام مبتدأ، وذا: خبره، وهو بمعنى الذي، وما بعده صلة والعائد محذوف، والتقدير: ما الذي صنعته.

٢ - ماذا: اسم واحد بمنزلة «ما» وبذلك تركب كلمة من الكلمتين، وتكون «ماذا» في محل نصب بـ «صنعت».

وانظر شرح المفصل ١٤٩/٣.

(٦) أي في «التبيان في إعراب القرآن» فقال في ص/١٩٣ في قوله تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقْرِضُ ٱللَّهَ...﴾: «ولا يجوز أن تكون مَن وذا بمنزلة اسم واحد كما كانت «ماذا»؛ لأن «ما» أشد إبهاماً مِن «مَن» إذ كانت لمن يعقل...».

(٧) قال ثعلب في مجالسه: «وإنما لم يجعلوا مَن مع ذا حرفاً واحداً لأن «مَن» للناس خاصاً، =

وغيرهما، وخصّوا[١] جواز ذلك[٢] بـ «ماذا»؛ لأن «ما» أكثر إبهاماً[٣] فَحَسُنَ أن تُجعل مع غيرها كشيء واحد؛ ليكون ذلك أظهر لمعناها؛ ولأن التركيب خلاف الأصل، وإنما دَلّ عليه[٤] الدليل مع «ما»، وهو[٥] قولهم[٦]: «لماذا جئت» بإثبات الألف.

= وذا: لكل شيء، وجعلوها مع «ما» حرفاً واحداً لأن «ما» لكل شيء، و«ذا» لكل شيء» انظر ص/٥٢٦ ومنع من هذا أيضاً ابن الأنباري في البيان انظر ١/١٦٤.

وذهب إلى جوازه أبو حيان في البحر ٢/٢٧٨ - ٢٧٩، و٧/٢١٩، وإعراب النحاس ١/٢٨٣، وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/٢٧٣، وحاشية الجمل ١/٢٠٧.

(١) سقط من م/٥ من هنا إلى قوله: «مع غيرها».

(٢) أي جواز التركيب.

(٣) «أكثر إبهاماً مِن مَن» هذا كلام العكبري.

(٤) أي على التركيب.

(٥) أي وهذا الدليل على التركيب مع «ما» هو...

(٦) كذا في المخطوطات «لماذا...»، ومثله في متن حاشية الدسوقي ١/٣٢٤ وكذا في نص حاشية الأمير ٢/١٨.

وأثبته الشيخ محمد «لما...» كذا بحذف «ذا»، وتَبِعَهُ على ذلك مبارك، ولم يأخذ بما في المخطوطتين اللتين اعتمد عليهما.

وما أثبتاه غير صحيح؛ إذ مراد المصنف أن الألف ثبت في «ما» عند التركيب مع «ذا»، ولو لم يُرِد التركيب لقال: «لِمَ ذا...»، وحَذَف الألف بسبب دخول حرف الجر على الاستفهام، فإثبات الألف يدل على التركيب، وبَطَلَ أثر دخول حرف الجر في حذف الألف، فتأمَّل!!

- **وموصولة**(١)(٢): نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾(٣).

- **ونكرة موصوفة**، ولهذا دخلت عليها «رُبَّ» في(٤) قوله(٥):

رُبَّ مَن أنضجتُ غيظاً قَلْبَه قد تَمنَّى ليَ موتاً لم يُطَعْ

ووصفت النكرة في(٦) قولهم(٧): «مررتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لك»،

---

(١) وهو الوجه الثالث من وجوه «مَن».

(٢) في نسخة الشيخ محمد «في...» ووضعه بين معقوفين، وأثبته مبارك، وهو ليس في المخطوطات.

(٣) الآيـة: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ ۖ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ ۗ وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ سورة الحج ١٨/٢٢.

(٤) في م/٥ «في نحو قوله».

(٥) البيت لسويد بن أبي كاهل.
وفي م/٥ الرواية «صَدْرَهُ». وذكر ابن الأنباري أنه روي: ربما أنضجت غيظاً قلب مَن .
والشاهد فيه دخول رُبّ على «مَن»؛ لأن «مَن» نكرة موصوفة بجملة «أنضجت» بعده، أي رُبّ رجلٍ أنضجت...، أو رُبَّ إنسان...
وسويد: شاعر من المعمَّرين المخضرمين عاش إلى زمن الحجاج.
وكانت العرب تسمي قصيدته هذه في الجاهلية اليتيمة، وتعدّها من حكمها.
انظر شرح البغدادي ٣٣٤/٥، وشرح السيوطي/٧٤٠، وشرح المفصّل ١١/٤، وأمالي الشجري ١٦٩/٢، والهمع ٣١٦/١، ١٧٧/٤، والخزانة ٥٤٦/٢، ١١٩/٣، وشرح الأشموني ١١٤/١، وشذور الذهب/١٣١، والمفضليات/١٩٨.

(٦) في م/١ «في نحو قولهم» بزيادة «نحو» وهو غير مثبت في بقية المخطوطات، وقد أثبته مبارك والشيخ محمد.

(٧) جاء «معجب» صفة لـ «مَن»، وقد جاء نكرة، وهذا يدل على أن «مَن» قبله نكرة موصوفة به، =

وقال[١] حَسّان رضي الله عنه[٢]:

فكفى بنا فضلًا على مَن غيرِنا حُبُّ النبيِّ محمد إيّانا

ويُرْوَى برفع «غير»، فيحتمل أنّ «مَن»[٣] على حالها، ويحتمل الموصولية[٤]، وعليهما[٥] فالتقدير: على مَن هو غيرُنا، والجملة صفة[٦] أو صلة.

= ويكون التقدير: مررت برجل أو شخص معجب لك. وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٥٨/٢ قال: «وتكون نكرة موصوفة مثل قولك: مررت بمن مُحْسنٍ لك، أي بإنسان محسنٍ لك...».

(١) في م/٢ و٤ «وقول حسان».
أي وصفت النكرة أيضاً في قول حسان...

(٢) تقدّم الحديث عن البيت في «الباء» في المعنى الرابع عشر لها وهو التوكيد، أي الزيادة، فقد زيدت فيه الباء في المفعول به، وقيل زائدة في الفاعل. وذكرتُ فيما سبق الخلاف في نسبة هذا البيت.

وفي نسخة الدسوقي «شرفاً» وأشار إلى الرواية المثبتة هنا، وذكرت من قبل جواز الجر في «غير»، ويكون صفة لموصوف مجرور والتقدير: على حَيٍّ أو قومٍ غيرنا.

(٣) أي: هي نكرة موصوفة، أي: على شخصٍ هو غيرُنا. وليس مضطراً هنا إلى تقدير جملة.

(٤) والتقدير: على الذي هو غيرنا.

(٥) أي: على كونها موصوفة أو موصولية.

(٦) صفة إذا جعلت «مَن» نكرة، وتكون الجملة في محل جرّ، وصلة إذا جعلت «مَن» اسماً موصولاً، والجملة لا محل لها من الإعراب، وقد حذف على هذا التقدير صَدْرُ الصِّلة.
على أنه قد لا يُحْتَاج إلى تقدير جملة على جعلها نكرة موصوفة، فيجعل «غير» صفة لـ «مَن» مجرورة مثلها. و«غيرنا» ليس معرفة وإن أضيف «غير» إلى الضمير؛ لتوغله في الإبهام.

وقال الفرزدق[1]:

إنـي وإيّـاكَ إذ حَـلّتْ بـأرْحُـلِنـا　　كَمَنْ بواديه بعد المَحْلِ ممطورِ

أي كشخصٍ ممطورٍ بواديه.

وزعم[2] الكسائي أنها لا تكون نكرة إلا في موضع يَخُصُّ النكرات،

(١) البيت من قصيدة للفرزدق يمدح بها يزيد بن عبدالملك، وهجا فيها يزيد بن المهلّب، وقبله:

إليك من ثَفِن الدّهنا ومَعْقُلَةٍ　　خاضت بنا الليل أمثال القواريرِ
مستقبلين شمال الشام تضرِبُنا　　بحاصِبٍ كنديف القُطْن مَنْثُورِ
على عمائمنا يُلْقى وأرجُلِنا　　على زواحف نُزْجيها مَحَاسِيرِ
إنّي وإيّاك ... ...

والرواية عند الفراء: إني وإياك إن بَلّغْنَ أرحلنا.

وقوله: إنّي وإياك: خطاب ليزيد بن عبدالملك.

وحَلّت: نزلت، وأرحل: جمع رَحْل، وهو أثاث المسافر ومتاعه.

أراد: إني إذا حططتُ رحالي إليك كرجلٍ كان واديه مُمْحِلاً فَمُطِر، أي: كمن هو ممطور بواديه بعد المَحْل.

والشاهد في البيت مجيء «مَن» نكرة موصوفة بـ «ممطور»، أي كشخصٍ ممطور.

قال أبو علي: «كمن بواديه: كرجلٍ بواديه، فقولك: بواديه صفة لمن، وليس بصلة، والدليل على أن «مَن» في هذا البيت نكرة وصفة إيّاه بممطور وهو نكرة.

والرواية عند ابن عصفور: إنَّا وإيَّاك، وضبط المحقق الكاف بالكسر!!

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٣٥/٥، وشرح السيوطي/٧٤١، والكتاب ٢٦٩/١، وشرح الزجاجي لابن عصفور ٤٥٨/٢، معاني القرآن للفراء ٢٤٥/١، والضرائر لابن عصفور /٨١، وأمالي الشجري ٣١٢/٢.

(٢) نص الكسائي في الهمع: «وزعم الكسائي أن العرب لا تستعمل مَن نكرة موصوفة إلا في =

ورُدَّ[١] بهذين البيتين[٢]، فخرَّجهما[٣] على الزيادة، وذلك شيء لم يثبت كما سيأتي.

وقال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ[٤]﴾[٥]، فجزم جماعة بأنها موصوفة[٦]، وهو بعيد؛ لقلة[٧] استعمالها، وآخرون[٨] بأنها موصولة، وقال

= موضع يختص بالنكرة كوقوعهما [مَن وما] بعد رُبّ، كقوله:

رُبّ مَن أنضجتُ غيظاً قلبه ... ...

انظر ٣١٦/١ - ٣١٧.

(١) أي رُدَّ رأي الكسائي هذا. وانظر الهمع ٣١٦/١ - ٣١٤.

(٢) أي: ببيت الفرزدق هذا وبيت حسان قبله.

(٣) أي: الكسائي. وفي الشمني: «في الشرح يمكن أن يخرج بيت الفرزدق على أن «مَن» موصولة حذف صدر صلتها أي كالذي هو ممطور بواديه بعد المحل، فممطور خبر إلا أنه خفض لمجاورة المخفوض» الحاشية ٩٢/٢ وانظر حاشية الأمير ١٩/٢.

(٤) لفظ الجلالة «بالله» غير مثبت في م/١.

(٥) تتمة الآية: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ سورة البقرة ٨/٢.

(٦) ويكون التقدير على هذا: ومن الناس فريقٌ أو ناسٌ.
وهذا تقدير العكبري فيها، قال: «والمعنى ههنا على الإبهام».
وتعقَّبه السمين بأن هذا غير مُسَلَّم؛ لأن المنقول أن الآية نزلت في قوم بأعيانهم كعبدالله بن أُبَيّ ورهطه.
انظر التبيان ٢٤/١، والدر ١١٠/١، والبحر ٥٤/١.

(٧) أي: لقلة استعمال الموصوفة في الكلام.

(٨) وذهب آخرون إلى أن «مَن» في الآية اسم موصول، وضعَّف هذا العكبري قال: «لأنّ الذي يتناول قوماً بأعيانهم، والمعنى ههنا على الإبهام».
قال أبو حيان: «والذي نختار أن تكون موصولة، وإنما اخترنا ذلك لأنه الراجح من حيث المعنى، ومن حيث التركيب الفصيح، ألا ترى جَعْلَ «مَن» نكرة موصوفة إنما يكون ذلك إذا =

الزمخشري[١]: «إن قدّرت «أل» في «الناس»[٢] للعهد فموصولة[٣] مثل: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ﴾[٤]، أو للجنس[٥] فموصوفة[٦]

= وقعت في مكان يختصُّ بالنكرة في أكثر كلام العرب، وهذا الكلام ليس من المواضع التي تختصّ بالنكرة، وأمّا أن تقع في غير ذلك فهو قليل جدّاً، حتى إن الكسائي أنكر ذلك، وهو إمام نحوٍ وسامِعُ لغةٍ، فلا تحمل كتاب الله على ما أثبته بعض النحويين وهو قليل، وأنكر وقوعه أصلاً الكسائي؛ فلذلك اخترنا أن تكون موصولة» البحر ٥٤/١، وانظر نصّ أبي حيان عند الشهاب في الحاشية ٣٠٤/١.

(١) الكشاف ١٢٨/١ والنص فيه: «... موصوفة، كأنه قيل ومن الناس ناسٌ يقولون كذا، كقوله: «من المؤمنين رجالٌ» إنْ جعلت اللام للجنس، وإن جعلتها للعهد فموصولة كقوله: «ومنهم الذين يؤذون النبي».

(٢) سقط لفظ «الناس» من م/٥.

(٣) ويكون التقدير ومن الناس الذي يقول آمنا...

وتكون «أل» في الناس عهدية خاصة بأناس سبق لهم ذكر، فهم معروفون، وتكون اللام للعهد الخارجي لا الذهني. انظر الشهاب ٣٠٤/١.

(٤) الآية: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌۚ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْۚ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ سورة التوبة ٦١/٩.

قال الشهاب: «لما كان مرجع الضمير [يؤذون] طائفة معينة من المنافقين قيل «الذين يؤذون»...» حاشية الشهاب ٣٠٤/١.

وانظر حاشية الدسوقي ٣٢٥/١، «فقد وقع بعد الضمير الذي مرجعه معهود الموصول».

(٥) أي إذا كانت اللام في «الناس» للجنس.

(٦) لأن المُعَرَّف بلام الجنس لعدم التوقيت فيه قريب من النكرة، وبعض النكرة نكرة، فناسب «مَن» الموصوفة للطباق والأمر بخلافه في العهد، ويدل عليه «من المؤمنين رجال» لَمّا أُريد. الجنس جعل بعضهم رجالاً موصوفين. انظر حاشية الشهاب ٣٠٤/١.

وفي حاشية الدسوقي ٣٢٥/١: «فقد وقعت النكرة [رجال] بعد أل الجنسية».

مثل: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟[(١)]﴾[(٢)]. ويحتاج[(٣)] إلى[(٤)] تأمُّل.

* * *

---

(١) «صدقوا» مثبت في م/٥، وسقط من بقية المخطوطات والمطبوع.

(٢) تتمة الآية: ﴿... مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا﴾ الأحزاب ٢٣/٣٣.

(٣) قال أبو حيان: «وما ذهب إليه الزمخشري من أن اللام في الناس إن كانت للجنس كانت من نكرة موصوفة، وإن كانت للعهد كانت موصولة، أمرٌ لا تحقيق فيه، كأنه أراد مناسبة الجنس للجنس والعهد للعهد، ولا يلزم ذلك، بل يجوز أن تكون اللام للجنس ومَن موصولة، ويجوز أن تكون للعهد ومَن نكرة موصوفة، فلا تلازم بين ما ذكر» انظر البحر ٥٤/١، وحاشية الشهاب ٣٠٤/١ - ٣٠٥.

وقال الأمير: «ويحتاج إلى تأمُّل؛ أي لأنه لا وجه للتخصيص، وفي حاشية السعد على الكشاف: وجه التخصيص أن تعريف العهد يناسبه الموصول، لأن تعريفه عهدي، والجنس شائع في الأفراد فيناسبه النكرة لشيوعها، وقد ورد النظير كما قال» الحاشية ١٨/٢.

وانظر حاشية الشمني ٩٢/٢، والدر المصون ١١٠/١.

(٤) «إلى تأمل» كذا في م/١ و٢ و٣، وفي م/٤ و٥ «لتأمُّل».

وقد جاء بلفظ «إلى» في متن الدسوقي، وطبعة مبارك، وحاشية الشمني، وجاء باللام في متن حاشية الأمير وطبعة الشيخ محمد.

تنبيهان

الأول: تقول[١]: «مَن يكرمني أكرمه» فتحتمل «مَن».

الأوجه الأربعة[٢]، فإن قدرتها شرطية جزمت الفعلين، أو موصولة[٣] أو موصوفة رفعتهما[٤]، أو استفهامية[٥] رفعت الأول وجزمت الثاني؛ لأنه جواب[٦] بغير الفاء.

ومَن: فيهن[٧] مبتدأ، وخبر الاستفهامية الجملة الأولى، والموصولة،

---

(١) لفظ «تقول» غير مثبت في م/٥.

(٢) أي: أن تكون شرطية واستفهامية، وموصوفة، وموصولة.

(٣) في طبعة الشيخ محمد «أو موصوفة رفعتهما» كذا بسقوط «أو موصولة».

(٤) أي رفعت الفعلين، ويكون الأول صفة لـ «مَن» إذا جعلت «مَن» نكرة موصوفة، وإذا جعلت «مَن» موصولة جعلت «يكرمني» صلة له، وعلى الحالين يكون الفعل الثاني «أكرمه» خبراً لـ «مَن».

(٥) أي: إن جعلت «مَن» اسم استفهام، رفعت الفعل الأول «يكرمني» على أن الجملة في محل رفع خبر «مَن»، ويكون الفعل الثاني مجزوماً على تقدير شرط، وتكون صورة الجملة من يكرمُني؟ إنْ يكرمني أُكرِمْهُ، على تقدير: فأنا أكرمه، فلما حذفت الفاء جزم الفعل، والاستفهام هنا محمول على الطلب، كقولك: أكرمْني أُكْرِمْك.

وانظر شرح المفصل ٤٨/٧ «اعلم أن الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض يكون جوابها مجزوماً، وعند النحويين أن جزمه بتقدير المجازاة...».

وانظر الكتاب ٤٤٩/١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٩٢/٢.

(٦) ومتى سقطت الفاء بعد الطلب جزم الفعل إن قُصِد الجزاء.

(٧) أي: في الحالات الأربع: الشرطية والموصوفة والموصولة والاستفهامية.

والموصوفة[١] الجملة الثانية[٢]، والشرطية[٣] الأولى أو الثانية، على خلاف[٤] في ذلك، وتقول: «مَن زارني زرتُه» فلا تَحْسُنُ[٥] الاستفهامية[٦]، ويَحْسُنُ ما عداها[٧].

- **الثاني**[٨]: زِيدَ في أقسام «مَن» قسمان آخران[٩]:

- **أحدهما**: أن[١٠] تأتي نكرة تامَّة، وذلك عند أبي علي، قاله في قوله[١١]:

[ونِعْمَ مُزْكَأُ مَن ضاقت مذاهبُه] ونِـعْـمَ مَـن هـو فـي سِرٍّ وإعـلان

(١) عند مبارك والشيخ محمد «والموصولة أو الموصوفة»، ومثله في متن حاشية الأمير. وفي المخطوطات «والموصولة والموصوفة» بالواو، ومثله في متن حاشية الدسوقي.

(٢) كان الخبر الجملة الثانية لأن الأولى صفة لـ «مَن» إذا كانت نكرة، وصلة لها إذا كانت موصولاً.

(٣) أي: وخبر الشرطية الجملة الأولى، أو الثانية، أو كلاهما الشرط والجزاء.

(٤) وفي الهمع ٣٤١/٤ «.. فمبتدأ خبره فعل الشرط، وفيه ضميرها، وقيل هو والجواب معاً؛ لأن الكلام لا يتم إلا بالجواب فكان داخلاً في الخبر، ورُدّ بأنه أجنبي من المبتدأ».
وقال أبو حيان: «واسم الشرط مبتدأ خبره جملة الشرط، لا هي وجملة الجزاء معاً خلافاً لبعضهم» الارتشاف ١٨٨١.

(٥) في م/٤ «فلا يحسن».

(٦) أي: لا تحسن الاستفهامية في هذه الجملة لأن الفعل بعدها ماضٍ، وإن كانت الجملة صحيحة؛ إذ الأصل في الاستفهام هنا أن يكون عن الحال والاستقبال ليكون فيه معنى الطلب، ويكون عاملاً في الجواب وذلك على قولك: مَن يزرني؟ زرته، أو من يزرني؟ أزره.

(٧) أي: يحسن تقدير الشرطية والموصولة والموصوفة.

(٨) أي: التنبيه الثاني.

(٩) قوله: «آخران» غير مثبت في م/٥.

(١٠) في م/٥ «أن يأتي»، وانظر رأي الفارسي في الهمع ٣١٧/١.

(١١) قائله غير معروف، وهو في مدح بشر أخي عبدالملك بن مروان، وقبله:

وكـيـف أَرْهـب أمـراً أو أُراعَ لـه وقد زَكَأْتُ إلى بشر بن مروان

فنعم مُزْكأ...

فزعم أن الفاعل[١] مستتر. و«مَن»[٢] تمييز، وقوله «هو» مخصوص بالمدح، فهو مبتدأٌ خبرُه ما قبله[٣]، أو خبر لمبتدأ محذوف[٤]، وقال غيره[٥]: مَن موصول فاعل.

= والمُزكَأ: الملجأ، من زَكَأْت، أي: لَجَأْتُ.
والشاهد في الشطر الثاني على جعل «مَن» عند أبي علي نكرة تامة.
وقد بسط الكلام عليه في كتاب الشعر. ذكر هذا البغدادي، ونقل النص عنه.
وبشر بن مروان بن الحكم والي إمرة العراقين لأخيه عبدالملك، وكان سمحاً جواداً، وهو أول أمير مات بالبصرة سنة خمس وسبعين، عن نيف وأربعين نسة.
وذكر البغدادي أنه لم يقف على قائله، وذكر مبارك أنه يُعْزَى للفرزدق، وانظر شرح البغدادي ٣٣٨/٥، وشرح السيوطي/٧٤٢، والخزانة ١١٥/١، والعيني ٤٨٧/١ «أنشده أبو علي ولم يَعْزُه»، همع الهوامع ٣١٧/١، ٣٨/٥، شرح الكافية الشافية/١١٠٩، شرح التسهيل ١٣١/٢.

(١) فاعل «نعم». وانظر الهمع ٣٨/٥، وشرح البغدادي ٣٣٩/٥.

(٢) وجاء التقدير عند الفارسي: ونعم رجلاً هو.
ورَدّ هذا التقدير ابن مالك في شرح التسهيل بأنه لا يصح لوجهين:
«**أحدهما**: أن التمييز لا يقع في الكلام بالاستقراء إلا نكرة صالحة للألف واللام، ومَن بخلاف ذلك فلا يجوز كونها تمييزاً.
والثاني: أن الحكم عليها بالتمييز عند القائل مُرَتَّب على كون «مَن» نكرة غير موصوفة وذلك منتفٍ بإجماعٍ في غير محل النزاع، فلا يُصار إليه بلا دليل، فيصح القول بأن مَن في موضع رفع بنعم إذ لا قائل بقول ثالث».

انظر شرح البغدادي ٣٣٩/٥، وشرح التسهيل لابن عقيل ١٣١/٢.

(٣) أي: نعم مَن، الجملة قبله.

(٤) وتكون الجملة تفسيراً وبياناً لما قبلها على هذا التقدير، وهي جملة اسمية، والجملة الأولى فعلية لا محل لها من الإعراب. شرح المفصل ١٣٥/٧.

(٥) قائل هذا ابن مالك فقد ذهب إلى أن «مَن» في موضع رفعٍ بنعم. انظر شرح البغدادي ٣٣٨/٥. =

وقوله: «هو»[(١)] مبتدأ خبره «هو» آخَرُ محذوف[(٢)] على حَدّ قوله[(٣)]:

[أنا أبو النجم] وشعري شعري

والظرف[(٤)] متعلّق بالمحذوف[(٥)]؛ لأن فيه[(٦)] معنى الفعل، أي[(٧)]: ونِعْمَ مَن

= وفي شرح التسهيل لابن عقيل ١٣١/٢ «فَمَن فاعل «نعم» بشهادة مزكأ مَن؛ إذ لو لم يصح الإسناد إلى «مَن» لامتنع الإسناد إلى ما أضيف إليها، وقول أبي علي إن «مَن» تمييز لا يصح؛ لأن التمييز لا يقع بالاستقراء إلا نكرة صالحة لأل».

وانظر شرح الكافية الشافية/١١٠٩ ففيه الرد أيضاً.

(١) قال ابن مالك: «قلت ويجوز جعلها [مَن] فاعل «نعم»، وتكون موصولة، و«هو» مبتدأ خبره «هو» آخر محذوف، والتقدير: ونعم مَن هو هو في سِرّ وإعلان، أي: هو الذي شهر في سِرّ وإِعلان...». شرح الكافية الشافية/١١١٠.

(٢) وتكون الجملة صلة «مَن».

(٣) الرجز لأبي النجم العجلي، وبعده:

لِـــلّـــه دَرّي مـــا أَجَـــنّ صـــدري

والشاهد فيه مجيء «شعري» الأول مبتدأً، والثاني خبراً عنه على معني: شعري هو شعري المعروف، وفيه عدمُ مغايرة الخبر للمبتدأ في اللفظ ولكنه مغاير له في المعنى، أي شعري هو المعروف بالفصاحة.

انظر شرح البغدادي ٣٤٠/٥، والهمع ٢٠٧/١، ٣٢٦/٤، والخصائص ٣٣٧/٣، وشرح المُفَصَّل ٩٨/١، ٨٣/٩، والمنصف ١٠/١، والخزانة ٢١١/١، وأمالي الشجري ٢٤٤/١، الديوان/٩٩.

(٤) أي: قوله «في سِرٍّ...».

(٥) أي: بالضمير المحذوف الذي وقع خبراً عن هو، على تقدير: ونعم من هو هو في سِرٍّ...

(٦) أي: في الضمير المحذوف معنى الفعل، ومن ثَمّ فلا يُعْتَرَضُ على هذا التقدير بجمود «هو» وهو الضمير.

(٧) في م/٤ «كما في فنعم مَن...».

هو الثابت[١] في حالتي السّرّ والعلانية.

قلتُ: ويحتاج إلى تقدير «هو»[٢] ثالثٍ[٣] يكون مخصوصاً بالمدح.

- **الثاني**[٤]: **التوكيد**[٥]، وذلك فيما زعم الكسائي[٦]

---

(١) في حاشية الأمير: «قوله: الثابت، الأَولى المُتَّصف بالكمال لأنه المقصود» انظر ١٩/٢، ونقل هذا الدسوقي في الحاشية ٣٢٥/١.

(٢) وتصبح المسألة كما يلي:
ونعم مَن هو هو هو.
هو الأول: مبتدأ، وهذا هو المثبت في البيت.
هو الثاني: خبر عنه، وهو مقدّر.
هو الثالث: مخصوص بالمدح، والجملة قبله: «هو هو»، صلة «مَن»، أو صفة لمن ذهب إلى أنه نكرة، والجملة ونعم من هو هو، خبر «هو» الثالث المخصوص.

(٣) قال الدماميني: «ويحتاج إلى تقدير «هو» رابع على القول بأن المخصوص خبر مبتدأ محذوف» انظر الشمني ٩٢/٢، والأمير ١٩/٢.

(٤) أي مما زيد في أقسام «مَن».

(٥) أي: تكون زائدة مفيدة للتوكيد.

(٦) قال ابن الشجري: «وزاد الكسائي في معاني «مَن» قسماً آخر، فزعم أنها قد جاءت صِلَة، يعني زائدة، وأنشد في ذلك: إن الزبير...» الأمالي ٣١/٢.
وقال ابن عصفور: «وزعم الكسائي أن العرب قد زادت من الأسماء «مَن» في الشعر، واستدل عليه بقول عنترة:

يا شاة مَن قنص ... ...

وقول الآخر:

آلُ الزبير سنام المجد ... ...»

انظر الضرائر/٨١.

=

من[1] أنها ترد زائدة كـ «ما»، وذلك سَهْلٌ على قاعدة الكوفيين في أن الأسماء تُزاد، وأنشد عليه[2]:

فكفى بنا فَضْلًا على مَن غيرِنا [حُبُّ النبيّ محمدٍ إيّانا]

فيمن خفض «غيرنا»[3].

وقوله[4]:

= وقد ذهب إلى زيادة «مَن» الفراء بمناسبة حديثه عن الآية: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ الآية/١٥٩ من آل عمران.

قال: «العرب تجعل «ما» صِلَةً في المعرفة والنكرة واحداً...، وربما جعلوه اسماً، وهي في مذهب الصِّلَة، فيجوز فيما بعدها الرفع على أنه صلة، والخفض على إتباع الصِّلَة لما قبلها كقول الشاعر:

فكفى بنا فضلاً على من غيرِنا ... ...»

معاني القرآن ٢٤٥/١.

وأشار إلى ما ذهب إليه الفراء هنا البغدادي في شرح الشواهد فقال: «ورأيت في تفسير الفراء كلاماً يتعلّق بزيادتها لم يفصح عنها...» ونقل النص السابق منه. انظر شرح الشواهد ٣٤١/٥.

(١) «من» غير مثبت في م/١، ووضعه الشيخ محمد بين معقوفين.

(٢) وهو بيت حسان وتقدّم قبل قليل، ومذهب الكسائي فيه على زيادة «مَن».

(٣) في م/٢ و٥ «غيراً».

(٤) البيت من مُعَلَّقة عنترة.

وذكر البغدادي أن المشهور في رواية شُرّاح المُعَلَّقات: «يا شاةَ ما قنصٍ»، و«ما» لا خلاف في زيادتها.

والشاة: كناية عن المرأة، والقنص مضاف إلى «شاة» مجرور، والقنص: الصيد، وجاء منكراً وقبله «ما» مما يدل على أنه صيد عظيم يغتبط به صاحبه ويُسَرّ.

وقوله: حَرُمت عليّ، أي: هو حزين على فوات هذه الغنيمة، وقد حَلّت لغيره؛ إذ قدر عليها. =

يا شاةَ مَن قَنَصٍ لمن حَلّت له حَرُمت[١] عليَّ وليتها لم تَحْرُمِ

فيمن رواه بـ «مَن» دون «ما»، وهو خلاف المشهور، وقوله[٢]:

= ومعنى البيت: أنها لما كانت في أعدائه لم يصل إليها بسبب اشتباك الحرب بين قبيلته وقبيلتها، وختم البيت بقوله: وليتها لم تحرم، وهو تمنّ في بقاء الصلح.

وذهب الزوزني إلى أنها حرمت عليه لتزوّج أبيه بها، وتعقَّبَهُ البغدادي بأن مثل هذا لم يكن محرماً في الجاهلية، فلا وجه لما ذهب إليه.

قال الأمير: «قوله لمن حَلَّت له: قيل أراد أباه، وأنها حرمت بنكاحه، وقيل تمنى الصلح بين قومه وقومها، والمأخوذ مما تقدّم في شواهد «في» أن عنترة أراد بنت عمه عبلة لأن أباها كان منعه منها ابتداء».

وقال ابن قتيبة: «يُعَرِّض بجارية يقول: أيُّ صيدٍ أنتِ لمن حَلَّ له أن يصيدكِ، فأما أنا فإن حرمة الجوار قد حَرَّمتك عليَّ».

والشاهد في البيت زيادة «مَن» عند الكسائي، والتقدير: يا شاة قنصٍ. وانظر شرح البغدادي ٥/ ٣٤١، وشرح السيوطي/٧٤٢، والضرائر الشعرية/٨١، وتأويل مشكل القرآن/٢٦٦، وشرح المفصل ١٢/٤ والخزانة ٥٤٩/٢، والديوان/٢٣.

(١) الشطر الثاني غير مثبت في م/١ وكذا في طبعة مبارك.

(٢) لم أهتد إلى قائل هذا البيت.

وقال البغدادي: «وهذا البيت مع كثرة وجوده في كتب النحو لا يُعْرَفُ قائله، ولا تتمته».

وذكر البغدادي أيضاً أن روايته عند البصريين: «والأثرون ما عدداً»، وذكر هذه الرواية الأندلسي عنهم في شرح المفصل.

وعلى هذه الرواية لا خلاف في البيت؛ إذ لا خلاف بين المتقدمين في زيادة «ما»، والرواية في صدره عند ابن الشجري «إن الزبير».

وآل الزبير: مبتدأ، وسنام المجد: خبر، والأَثْرَوْن: معطوف على الخبر «سنام»، وجملة «قد علمت ذاك القبائل» اعتراضية.

وسنام المجد: أعلاه، مستعار من سنام الإبل.

والأثرون: جمع أَثْرَى، وهو اسم تفضيل من ثَرِيتُ بك، أي كَثُرتُ بك. =

آلُ الزبيرِ سنامُ المجد، قد عَلِمَتْ ذاك القبائلُ والأَثْرَوْنَ مَن عَدَدا

ولنا[١] أنها في الأَوَّلَيْن نكرة موصوفة، أي: على[٢] قوم غيرنا، ويا شاة إنسان قنصٍ[٣].

وهذا من الوصف بالمصدر[٤] للمبالغة.

وعدداً: إمّا صفة لـ «مَن» على أنه اسم[٥] وضع موضع المصدر، وهو العَدُّ،

= ومعنى البيت أن آل الزبير سنام المجد والأكثرون عدداً، وأن أتباعهم أكثر من أتباع غيرهم، لا أنهم يُعَدّون عداً، فإن ما يُعَدّ قليل والقِلَّةُ لا فخر فيها ولا مَدْح.

والشاهد في البيت زيادة «مَن» عند الكسائي، ورجح هذا التخريج البغدادي، واستشهد له برواية البصريين «والأثرون ما عدداً».

انظر شرح البغدادي ٣٤٤/٥، وشرح السيوطي/٧٤٢، والضرائر/٨١، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣١٢، الخزانة ٥٤٨/٢، شرح القصائد السبع للأنباري/٣٥٣.

(١) أي: رأينا في الأولين، وهما البيتان المتقدّمان لحسان وللفرزدق، عدم زيادتها. وما عنده هنا مأخوذ عن الضرائر لابن عصفور/٨١، وأمالي الشجري ٣١٢/٢.

(٢) وهو في قول حسان: فكفى بنا فضلاً على من غيرِنا.
وتقدّم مثل هذا التقدير.

(٣) وهذا التقدير في بيت عنترة.

وذهب إلى هذا ابن عصفور قال: «ولا حجة له في البيتين على زيادة «مَن» لاحتمال أن تكون فيهما نكرة موصوفة» الضرائر/٨١، وانظر أمالي الشجري ٣١٢/٢.

(٤) الأصل فيه: يا شاة إنسان قانصٍ، ثم عَدَلَ عن اسم الفاعل إلى المصدر «قنص» فصار: يا شاة إنسانٍ قَنَصٍ، فاستعمل المصدر، وهذا يفيد المبالغة كقولك: رجل عادل، ورجل عَدْل.

(٥) على تقدير: عَدّاً، ثم وضع الاسم، «عَدَداً» في موضع المصدر «عَدّاً». وانظر نص ابن عصفور في الضرائر/٨٢ «وفي البيت الآخر بالاسم الموضوع موضع المصدر وهو عدداً، والمعنى... والأثرون قوماً معدودين».

أي: والأَثْرَوْنَ قوماً ذوي عَدّ، أي: قوماً معدودين، وإمّا معمول[١] لـ «يَعُدّ» محذوفاً صِلَةً[٢]، أو صفة[٣] لـ «مَن»، و«مَن» بدل[٤] من «الأثرون».

* * *

(١) هذا نصّ ابن الشجري، قال: «قال [أي الكسائي]: أراد والأثرون عدداً، قال غيره معناه: والأثرون من يُعَدُّ عدداً، فحذف الفعل واكتفى بالمصدر منه كما تقول: ما أنت إلا سيراً، فمَن في هذا القول نكرة محذوفة موصوفة بالجملة، والتقدير: والأثرون إنساناً يُعَدّ» الأمالي ٣١٢/٢.

(٢) وجَعْلُ الجملة المحذوفة صِلَة يقتضي جعل «مَن» اسماً موصولاً.
أي: والأثرون الذين يُعَدُّون عدداً.

(٣) وإذا جعلت الجملة المحذوفة صفة فقد جعلت «مَن» نكرة.
وتقدير ابن الشجري: والأثرون إنساناً يُعَدُّ. وتقدّم قبل قليل هذا التقدير.

(٤) وعلى البدلية يجب أن يكون «مَن» في محل رفع، أي: والأثرون قومٌ يُعَدُّون عَدَداً.
وتعقَّبه البغدادي فقال: «وجَعْلُ المصنِف «مَن» بدلاً من «الأثرون» على تقدير الفعل لا وجه له، إذ لا فرق في المعنى بين قولنا: معدودين، وبين: قوم يُعَدّون...».
ثم قال: «وتخريج الكوفيين خال عن التعسّف مع صحة معناه، ومتانة مغزاه، ويؤيده. رواية البصريين: والأثرون ما عَدَداً».
انظر شرح الشواهد ٣٤٤/٥.

٨٩ - مهما

مهما: اسم[١]؛ لِعَوْدِ الضمير[٢] إليها في: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا﴾[٣].

وقال الزمخشري[٤] وغيره: عاد عليها ضميرُ «به»، وضميرُ «بها» حملاً على اللفظ[٥] وعلى المعنى. انتهى.

والأَوْلى[٦] أن يعود[٧] ضمير «بها» لـ «آية»[٨].

---

(١) انظر بيان هذا في الجنى الداني/٦٠٩، وهمع الهوامع ٣١٩/٤، والارتشاف/١٨٦٣ - ١٨٦٤. وسوف يأتي أنها حرف عند السهيلي وغيره.

(٢) والضمير يعود على الاسم، ولا يعود على حرف.

(٣) الآية: ﴿وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ الأعراف/١٣٢. الضمير في «به» عائد على «مهما»، وفي «بها» عائد على معنى «مهما»؛ لأن المراد به آية آية. انظر البحر ٣٧١/٤، والدر المصون ٣٢٨/٣.

(٤) قال الزمخشري: «... والضميران في به وبها راجعان إلى «مهما» إلا أنّ أحدهما ذُكِّر على اللفظ، والثاني أُنِّث على المعنى؛ لأنه في معنى الآية، ونحوه قول زهير: ومهما تكن...» الكشاف ١/ ٥٦٩.

(٥) ضمير «به» عاد على اللفظ، وضمير «بها» عاد على المعنى؛ لأن المعنى آية آية.

(٦) في م/٥ «والأول» كذا، وهو تحريف.

(٧) ذهب إلى أنه الأولى؛ لأن الأصل في الضمير أن يعود إلى أقرب مذكور وهو «آية». ونقل هذا النص الشهاب عن المصنّف، ورأى أنه ليس الأَوْلَى، قال: «والضمير في به وبها إلخ يعني راجع لمهما باعتبار لفظه، ولها باعتبار معناه، لا لآية؛ لأنها مسوقة للبيان، فالأولى رجوع الضمير على المفسَّر المقصود بالذات، وفي المغني الأولى عوده إلى آية، والأَوْلَى ما مَرّ...» الحاشية ٢٠٩/٤، وانظر مثل هذا عند البغدادي في الخزانة ٦٣٥/٣.

(٨) في م/٤٥ و٥ «على آية».

وزعم السهيلي أنها تأتي[١] حرفًا، بدليل قول زهير[٢]:

**ومهما تكُنْ عند امرئٍ من خليقةٍ		وإِنْ خالها تخفى على الناس تُعْلَمِ**

قال: «فهي هنا حرف بمنزلة «إِنْ» بدليل أنها[٣] لا مَحَلَّ لها»، وتبعه[٤] ابن

---

(١) تأتي عنده اسماً، وقد تخرج إلى الحرفية.
قال المرادي: «وزعم السهيلي أنّ «مهما» قد تخرج عن الاسمية، وتكون حرفاً إذا لم يَعُد عليها من الجملة ضمير كقول زهير....
وهو قول غريب، وقد حكى خَطّاب الماردي عن بعضهم أنها تكون حرفاً بمعنى «إنْ»...»
الجنى الداني/٦١١ - ٦١٢، وانظر الهمع ٣١٩/٤، والدر المصون ٣٢٩/٣.
وانظر رَدّ هذا عند أبي حيان في الارتشاف/١٨٦٣، وانظر الخزانة ٦٣٥/٣.

(٢) تقدّم بيت زهير هذا عند الحديث عن زيادة «مِن» بعد الشرط.
وقال أبو حيان: «وذهب أبو زيد السهيلي إلى أن «مهما» تكون اسماً، وتكون حرفاً، فإذا عاد عليها الضمير كانت اسماً، وإن لم يَعُد عليها ضمير كانت حرفاً، واستدل على حرفيتها... بقول زهير.
ووجه الاستدلال أنه أعرب «مهما» حرف شرط بمعنى «إن»، و«من خليقة»: اسم «تكن»، و«مِن» زائدة، وإليه ذهب أبو محمد بن السِّيد ولا حجة فيه؛ لأنه يمكن أن يكون في «تكن» ضمير «مهما»، وأنثه حملاً على المعنى، لأنها واقعة على الخليقة... والصحيح اسميتها، ولا توجد في كلامهم إلا مبتدأة عائداً عليها ضمير، أو مفرَّغاً لها العامل فتكون معمولة له...».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٤٥/٥، والهمع ٣١٩/٤، والارتشاف/١٨٦٣.

(٣) ولو كانت اسماً لكانت مبتدأً، فهي عنده حرف لا محل له من الإعراب في بيت زهير، فهي حرف شرط مثل «إِنْ».
وقد رأيت رَدّ أبي حيان من قبل، وتعليق المرادي في الجنى الداني/٦١٢، فهو عنده قول غريب.

(٤) أي تبع السهيلي في القول بحرفية «ما».

يَسْعُون[١]، واستدل بقوله[٢]:

قد أُوبِيَتْ كُلَّ ماءٍ فهي ضاويةٌ[٣]		مهما تُصِبْ أُفُقاً من بارقٍ تَشِمِ

قال: «إذ لا تكون[٤] مبتدأً لعدم الرابط[٥] من الخبر، وهو فعل[٦] الشرط،

---

(١) هو يوسف بن يبقى بن يوسف بن يسعون التجيبيّ الباجليّ، ويعرف أيضاً بالشنشيّ، كان أديباً، نحوياً، لغوياً، فقيهاً، وكان فاضلاً حسن الخلق، وله خَطٌّ حسن...
وألَّف «المصباح في شرح ما اعتم من شواهد الإيضاح» وغيره، مات في حدود سنة/ ٥٤٠، انظر بغية الوعاة ٣٦٣/٢.

(٢) البيت من قصيدة لساعدة بن جؤية الهذلي، وذكروا أنه وصف بهذا وما معه من أبيات حميراً، وأُوبيتْ: مُنِعت، أي منعت كُلَّ ماءٍ، أي قُطِع عنها.
وجاء في م/٢ و٥ «أوتيت»، وهذا لا يناسب سياق هذا البيت فيما روي.
وقوله: ضاوية: أي هزيلة بسبب العطش، وفي أشعار الهذليين: طاوية.
وقوله: مهما تصب أفقاً...: أي ناحية من بارق، أي من سحاب فيه بارق، وتَشِم: تنظر إليه، أي إلى البارق.
وجاء البيت عند ابن منظور في أبي «صادية»، وفي صوى «صاوية» أي فارغة.
ومعنى البيت: أنه وصف حميراً أجهدها العطش، فيبست أجوافها، وهي لا تقدم على ماء الأنهار والعيون فزعاً من الصائد، فهي تشيم البرق، وترتقب نزول المطر لِتَرِدَه.
والشاهد في البيت مجيء «مهما» حرفاً.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٤٥/٥، وشرح السيوطي/٧٤٣، والخزانة ٤٥٣/٣، ٦٣٥، والتاج واللسان / أبي، صوى، والصحاح/ أبو، والمخصص ١١٥/١١، ١٦٧/١٥، والهمع ٣١٨/٤، والديوان ١٩٨/١.

(٣) جاء في م/٥ «صارية» وأثبته البغدادي «صادية» كذا بالصاد المهملة، وقال: اليابسة من العطش، وجاء كذلك عند السيوطي في ص/١٥٧ من شرح الشواهد، وجاء في شرح أشعار الهذليين «طاوية». انظر ١٥٩/٢، وانظر الديوان ١٩٨/١.

(٤) أي: مهما. وفي م/١ و٥ «لا يكون».

(٥) في م/٥ «رابط».

(٦) وهو الفعل «تُصِب».

ولا مفعولًا[(١)]؛ لاستيفاء فعل الشرط مفعوله[(٢)]، ولا سبيل[(٣)] إلى غيرهما، فتعيّن أنها لا موضع[(٤)] لها».

والجواب[(٥)] أنها في الأول[(٦)] إمّا خبر «تكن»[(٧)]، و«خليقة» اسمها، و«مِن» زائدة؛ لأن[(٨)] الشرط غير موجب عند أبي علي. وإمّا[(٩)] مبتدأ، واسم «تكن» ضمير راجع إليها، والظرف[(١٠)] خبر، وأنّث ضميرها[(١١)] لأنها الخليقة في

---

(١) أي: ولا تكون مفعولاً للفعل «تُصِب».

(٢) ومفعوله «أفقاً».

(٣) أي: لا سبيل إلى إعرابٍ ثالثٍ غير الوجهين اللذين ذكرهما، وهما الابتداء، والنصب على المفعولية، وهما هنا ممتنعان لما ذكر.

(٤) أي: تكون «مهما» هنا حرفاً لا محل له من الإعراب.

(٥) أي: عما ذهب إليها السهيلي وابن يسعون من قولهما بحرفية «مهما».
وانظر رَدّ ابن هشام اللخمي عليهما في شرح الشواهد للبغدادي ٣٢٧/٥ - ٣٢٨.

(٦) أي: بيت زهير المتقدّم.

(٧) وعلى هذا فهي في محل نصب. وانظر الهمع ٣١٩/٤.
وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٢٨/٥.

(٨) ذكر هذا لئلا يتوهم أنها زيدت في الإيجاب، وهو أمر ذهب إليه الأخفش، والجمهور على أنها لا تزاد إلا بعد نفي أو استفهام.

(٩) هذا هو الجواب الثاني عن كلام السهيلي وابن يسعون، وذكر البغدادي هذا الرد لابن هشام اللخمي في شرح الشواهد ٣٢٨/٥ قال: «وأجاب المصنف في بحث مهما بجوابين: أحدهما ما قاله اللخمي...».

(١٠) وهو قوله: عند امرئ. وعند ابن هشام اللخمي هو خبر «تكن».
وأمّا خبر «مهما» فالجملة بأسرها في موضع الخبر «مهما تكن عند امرئ من خليقة».

(١١) أي: في الفعل «تكن» على روايته بالتاء، وضميره مؤنث عائد على «مهما»، وقد روي: ومهما يكن بالياء، ويكون الضمير مذكراً حملاً على لفظ «مهما».

المعنى؛ ومثله[١]: «ما جاءت حاجتَك»[٢] فيمن نصب[٣] «حاجتك». و«مِن خليقة»[٤] تفسير للضمير[٥]، كقوله[٦]:

[فتُوضِحَ فالمِقراةِ لم يَعْفُ رَسْمُها]   لما نَسَجَتْها من جَنُوبٍ وشَمْأَلِ

---

(١) أي مثل البيت في تأنيث الضمير.

(٢) أي: ما صارت حاجتك، وأول من قال هذا الخوارج لابن عباس حين أرسله عليٌّ إليهم.
ما: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، وجاء بمعني صار فهو فعل ناسخ، واسمه ضمير مستتر يعود على «ما»، وحاجتك: خبر صار، والجملة خبر «ما».
وقد أنّث الضمير في «جاءت» مراعياً المعنى، لأنها بمعنى الحاجة.
والتقدير: أي حاجة صارت حاجتك.
وانظر حاشية الأمير ٢/٢٠، والهمع ٢/٧٠.

(٣) ذكر وجه النصب، لأنه لو رُوي على الرفع ما جاءت حاجتُك، فإن «حاجة» اسم «جاء»، و«ما» اسم استفهام في محل نصب خبر للفعل جاء.

(٤) أي: ما جاء في بيت زهير.
وقوله: «تفسير للضمير» أي المستَكِنّ في «تَكُنْ»، والذي يعود على «مهما».

(٥) في م/٣ «الضمير».

(٦) البيت من معلّقة امرئ القيس، وصدره ما أثبته بين معقوفين، وتُوضِح والمقراة: موضعان. ورسم الدار: ما لصق بالأرض من آثارها، والجَنوب: ريح تخالف ريح الشمال، ونسج الريحين الدار اختلافهما عليها، فإحداهما تستر الآثار بالتراب والأخرى تزيله، فلا يذهب أثرها عنها.
وقيل: لم ينحصر سبب محوها في نسج الريح بل له أسباب غير ذلك مثل كر السنين وتتابعها وترادف الأمطار.
والشاهد في البيت عند المصنّف أن قوله «من جَنوبٍ وشمأل» تفسير للضمير المستتر في «نسجتها»، وهو ضمير يعود على «ما».
انظر الخزانة ٣/٦٣٥، ٤/٣٩٧، وشرح السيوطي/٧٤٣ وقبله ص/٤٦٣، والديوان/٨، وشرح البغدادي ٥/٣٤٩.

وفي **الثاني**[1] مفعول «تُصِبْ» و«أُفُقاً» ظرف[2]، و«مِن بارق» تفسير لـ «مهما»[3]، أو متعلّق بـ «تُصِبْ»، فمعناها التبعيض[4]، والمعنى: أيّ شيء تُصِبْ في أفق من البوارق تشم[5].

وقال بعضهم[6]: «مهما» ظرف زمان، والمعنى: أيّ[7] وقت تُصِبْ بارقًا من

---

(1) أي: و«مهما» في البيت الثاني وهو بيت ساعدة:

« ... مهما تُصِب أُفُقاً »

أي: أيَّ شيء تصب.

وانظر نص ابن هشام في الخزانة 3/454 و635.

(2) وليس مفعولاً به للفعل «تصب».

(3) في م/5 «لهما».

(4) أي: مهما تصب شيئاً من بعض البوارق. دسوقي 1/326.

(5) قوله: «تشم» ليس في م/5.

(6) ذهب ابن مالك إلى أنها قد تأتي ظرفاً، فقد ذكر هذا في التسهيل. انظر ص/236، قال: «ترد «ما» و«مهما» ظرفي زمان»، وانظر شرح الكافية الشافية/1625.

وانظر الجنى/609، وذكر صاحب الخزانة أن صاحب اللباب ذهب إلى الظرفية فيه 3/454.

وينكر الزمخشري أن تكون «مهما» ظرفاً. انظر الكشاف 1/569.

وتعقّبه أبو حيان في البحر 4/371 قال: «وهذا الذي أنكره الزمخشري من أن مهما لا تأتي ظرف زمان، قد ذهب إليه ابن مالك في التسهيل وغيره من تصانيفه، إلا أنه لم يقصر مدلولها على أنها ظرف زمان بل قال: وقد ترد ما ومهما ظرفي زمان، وقال في أرجوزته الطويلة المسماة بالشافية الكافية [كذا]، [1620 وانظر 1625]:

وقد أتت مهما وما ظرفين في ... شواهِدِ مَن يعتضد بها كُفي...».

ثم إن أبا حيان رَدَّ كلام ابن مالك في البحر 4/372، ومما قال: وكفانا الردّ عليه ابنه الشيخ بدر الدين محمد. وانظر الخزانة 4/454 - 455، والارتشاف/1864.

(7) هذا التقدير في بيت ساعدة المتقدّم. وذكر مثل هذا التقدير صاحب الخزانة لصاحب اللباب. انظر الخزانة 3/454، وذكر أن هذا التقدير أيضاً ذهب إليه الفارسي، وذكره أبو حيان في التذكرة.

أفق، فَقَلَبَ[١] الكلام، أو في[٢] أفق بارقاً، فزاد «مِن»، واستعمل «أفقاً» ظرفاً» انتهى. وسيأتي أن «مهما» لا تستعمل ظرفاً.

وهي بسيطة[٣]، لا مركبة[٤] من «مَهْ» و«ما» الشرطية، ولا[٥] من «ما» الشرطية و«ما» الزائدة، ثم أُبدِلت الهاءُ من الألف الأولى دفعاً للتكرار، خلافاً لزاعمي[٦] ذلك.

---

(١) قال أبو حيان في تذكرته، «قال الفارسي: هذا على القلب، والمعنى مهما تصب بارقاً من أفق، فإن جعلت «أفقاً» ظرفاً كانت «مِن» زائدة لأنها غير واجبة. فهي مثل: إن تصب عندي من درهم، فلا قلب...».
انظر النص في الخزانة ٤٥٤/٤، ولم أجد هذا في الجزء المطبوع من كتاب «تذكرة النحاة» لأبي حيان.

(٢) قدر «في» عندما أراد الظرفية.

(٣) وعلى القول بأنها بسيطة يكون وزنها «فَعْلى»، وألفها إما للتأنيث وإما للإلحاق، وزال التنوين للبناء. انظر الجنى الداني/٦١٢، وانظر البحر ٣٦٣/٤، والارتشاف/١٨٦٣.

(٤) هذا مذهب الأخفش والزجاج والبغداديين فيها فهي مركبة من «مَهْ» بمعنى اسكت، وما: الشرطية، انظر الارتشاف/١٨٦٣، والجنى الداني/٦٠٢ - ٦١٣.
وقد أجاز سيبويه أن تكون «مَهْ» أضيف إليها «ما».
وانظر الكتاب ٤٣٣/١، وفي تأويل مشكل القرآن/٥٣٢ ذكر هذا لسيبويه ونقل نصه من الكتاب.

(٥) أي: ولا هي مركبة من «ما»... إلخ. وهذا النوع من التركيب ذهب إليه الخليل، ما: الأولى للجزاء والثانية زائدة، وهي مما يزاد بعد الجزاء فلما استقبحوا التكرير أبدلوا من الألف الأولى هاءً، وجعلوها كالشيء الواحد. وانظر الارتشاف/١٨٦٣.
قال الزمخشري: «وهو المذهب السديد البصري» الكشاف ٥٦٩/١.
انظر الكتاب ٤٣٣/١، والجنى الداني/٦١٢، وتأويل مشكل القرآن/٥٣٢، وشرح المفصل ٨/٤، والمقتضب ٤٨/٢.

(٦) أي: هي بسيطة خلافاً لزاعمي التركيب على الوجهين السابقين.

ولها ثلاثة معان:

أحدها: ما لا يَعْقِل[١] غير الزمان[٢] مع تضمّن معنى الشرط، ومنه[٣] الآية[٤]، ولهذا[٥] فُسِّرت[٦] بقوله تعالى: «مِن آية»[٧]، وهي فيها[٨] إمّا مبتدأ[٩]، أو منصوبة[١٠] على الاشتغال[١١]، فيُقَدَّر لها عامِلٌ متعدٍّ كما في

= وفي حاشية الشمني ٢/٩٣ «وفي حاشية التسهيل للمصنف: ينبغي لمن قال بالبساطة أن يكتب «مهمي» بالياء، ولمن قال أصلها «ما ما» أن يكتبها بالألف [مهما] وفي الشرح: وكذا إذا قيل أصلها: مه ما. انتهى...».
وانظر حاشية الأمير ٢/٢٠.

(١) فهي في هذا المعنى مثل «ما»، فهما تستعملان للدلالة على ما لا يعقل.

(٢) أي: تدل على ما لا يعقل من غير اقتران بزمان.

(٣) أي: من مجيئها لهذا المعنى.

(٤) آية/١٣٢ من سورة الأعراف: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ وتقدّم ذكرها أول الحديث عن «مهما»، ولم يأت غير هذه الآية في القرآن شاهداً لها.

(٥) أي: ولكونها دالّة على غير العاقل مما ليس بزمان.

(٦) أي: مهما.

(٧) مِن: التي لبيان الجنس كثيراً ما تقع بعد ما ومهما، وذلك لإفراط إبهامهما، وقد تقع بعد غيرها، وتقدّم الحديث عن هذا عند المصنف في باب «مِن» فأنظر تفصيله فيما سبق.

(٨) أي: في الآية.

(٩) والخبر ما بعده، فعل الشرط، أو فعل الجزاء، أو هما معاً، على الخلاف المشهور، وانظر الدر المصون ٣/٣٢٩.

(١٠) في م/٥ «منصوب».

(١١) النصب على الاشتغال، ويقدر الفعل متأخراً عن اسم الشرط، والتقدير: مهما تحضر تأتنا به، فقوله: تأتنا به مفسّر لـ «تحضر»؛ لأنه من معناه.
ولم يشر إلى الوجه الثاني عند من جعلها ظرفاً، فهي عنده منصوبة على الظرفية. =

«زيداً مررتُ به» متأخّر[١] عنها؛ لأن لها[٢] الصدر، أي: مهما تُحْضِرْنا[٣] تأتِنا به.

الثاني: الزمان والشرط، فتكون ظرفاً لفعل الشرط، ذكره ابن مالك[٤]، وزعم

= وانظر الدر المصون ٣٢٩/٣، والبيان ٣٧١/١، وكشف المشكلات ٤٦٩/١.
وذهب العكبري إلى أنه منصوب بـ «تأتنا» ولم يجعله من باب الاشتغال.
انظر التبيان/٥٩٠.

(١) كذا بالرفع في المخطوطات، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد والحواشي «متأخراً عنها» كذا بالنصب. وكلاهما صحيح.

(٢) أي: «مهما».

(٣) في م/٤٥ «تُحَضِّرنا» كذا!
وعلى هامش م/٢ «تُحْضِرْنا: يُحْضِر من أحضر، يتعدَّى إلى مفعولين، تقول: أحضرتُ زيداً عمراً».
وفي الآية جاء مفعول «تحضر» الأول الضمير «نا»، والثاني «مهما»، وقد جاء الفعل متأخراً عن «مهما» لأن لها الصدر.

(٤) ذكرت هذا من قبل، وإليك نصاً آخر من شرح الكافية الشافية، قال: «وإنما قلت: ما ومهما في الأَشْهر لأن جميع النحويين يجعلون ما ومهما مثل مَن في لزوم التجرُّد عن الظرفية مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب، كقول الفرزدق:

وما تَحْيَ لا أَرْهَبْ وإن كنتُ جارِماً ولو عَدَّ أعدائي عليّ لهم ذَحْلا...]

فقد ذكر خمسة أبيات غير بيت الفرزدق لـ «ما»، ثم ذكر بيتين لـ «مهما»، الثاني منهما ما أثبته ابن هشام هنا، والأول قول طفيل الغنوي:

نبئت أن أبا شُتَيْم يَدَّعي مهما يَعِشْ يُسْمِعْ بما لم يُسْمَعِ

ورَدّ هذه الشواهد ابنه بدر الدين، وأبو حيان.
وانظر البحر ٣٧٢/٤، وشرح الكافية الشافية/١٦٢٥ - ١٦٢٧، وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٣٧/٥، ٣٥٠ - ٣٥١، والجنى الداني/٦٠٩ - ٦١٠.

أن النحويين أهملوه، وأنشد لحاتم[١]:

وإنك مهما تُعْطِ بطنك سُؤْلَه وفَرْجَك نالا منتهى الذَّمِّ أجمعا

وأبياتاً أُخَر، ولا دليل[٢] في ذلك؛ لجواز كونها للمصدر بمعنى: أيّ إعطاءٍ كثيراً أو قليلًا.

وهذه المقالة سبق إليها ابنَ مالك غيرُه[٣].

وشدَّد[٤] الزمخشري الإنكار على من قال بها، فقال[٥]: «هذه الكلمة[٦] في

---

(١) قوله: وإنك مهما تعط... كذا جاء الرواية في أكثر نسخ الحماسة، وجاء في بعضها: وإنك إن أعطيت، وهي رواية ابن جني في شرح الحماسة والقالي في أماليه، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه، وما أثبته المصنف هنا هو ما أثبته ابن مالك.
والشاهد على الرواية المثبتة هنا ما ذهب إليه ابن مالك من أن «مهما» فيه ظرف زمان.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٥١/٥، و٢٣٨، وشرح السيوطي/٧٤٤، والجنى الداني/٦١٠، وشرح الحماسة للتبريزي ١١٨/٤، وأمالي القالي ٣١٨/٢، والهمع ٣١٩/٤، الديوان/١٧٤.

(٢) رَدّ هذا ابنه بدر الدين، قال أبو حيان في شرح التسهيل: «قد رَدّ على المصنف دعواه أنّ ما ومهما يكونان ظرفين في الشرط ابنُه بدر الدين، فكفانا الردَّ عليه، فقال: لا أدري في هذه الأبيات حجة، لأنه كما يصح تقدير ما ومهما بظرف زمان.. كذلك يصح تقديرها بالمصدر على معنى... أيّ. عطاء قليلاً أو كثيراً تعط بطنك...».
نقلت النص من شرح الشواهد للبغدادي ٢٣٨/٥ وانظر بعض هذا النص في الجنى الداني/٦١٠، والارتشاف/ ١٨٦٤.

(٣) ذكر البغدادي في الخزانة ٤٥٤/٣ أنّ صاحب اللباب ذهب فيها إلى الظرفية.

(٤) انظر حاشية الشهاب ٢٠٨/٤.

(٥) انظر الكشاف ٢٦٩/١، وحديثه هذا في الآية/١٣٢ من سورة الأعراف ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ...﴾ الآية.

(٦) في م/٢ «الكلمات».

عداد[١] الكلمات التي يُحَرِّفها من لا يَدَ[٢] له في علم العربية، فيضعها غير[٣] موضعها، ويظنها[٤] بمعنى «متى»، ويقول: «مهما جئتني أعطيتُك»، وهذا مِن وَضْعِه، وليس من كلام واضع العربية[٥]، ثم يذهب فيفسِّر[٦] بها الآية، فيُلْحِدُ في آيات الله»[٧] انتهى.

والقول بذلك[٨] في الآية ممتنع، ولو صَحّ ثبوته[٩] في غيرها؛ لتفسيرها[١٠] بـ «مِن آية».

---

(١) في م/٥ «إعداد».

(٢) في م/١ «يَدَيْ» كذا، ومثلها في م/٣.

(٣) في م/١ و٤ و٥ وطبعة الشيخ محمد ومبارك والحواشي «في غير...». وفي م/٢ و٣ بدون في. وكذا جاء النص في الكشاف.

(٤) النص في الكشاف: «ويحسب مهما بمعنى متى».

(٥) تتمة النص في الكشاف «في شيء».

(٦) نص الكشاف: «فيفسِّر مهما تأتنا به من آية بمعنى الوقت».

(٧) تتمة النص: «... وهو لا يشعر، وهذا وأمثاله مما يوجب الجثو بين يدي الناظر في كتاب سيبويه». وانظر تعليق أبي حيان في البحر على كلام الزمخشري. البحر ٣٧٢/٤.

(٨) أي بجعل مهما ظرفية.

(٩) أي ثبوت الظرفية في «مهما» في غير هذه الآية.

(١٠) عِلّة الامتناع أن «مهما» مبهمة، وقد فُسِّرت بقوله تعالى «من آية»، فلا تحتاج إلى بيان آخر، ولا يصح تفسيرها بعد هذا بالزمان.

الثالث[1]: **الاستفهام**، ذكره جماعة، منهم ابنُ مالك[2]، واستدلّوا عليه بقوله[3]:

مهما ليَ الليلةَ مهما لِيَهْ أَوْدَى بنعليَّ وسِرْبالِيَهْ

فزعموا أنّ «مهما»[4] مبتدأ، و«لي»[5] الخبر، وأُعيدت[6] الجملة توكيداً،

---

(١) أي: من معاني «مهما».

(٢) قال ابن مالك في التسهيل: «وربما استفهم بمهما». انظر ص/٢٣٦.
قال أبو حيان: «ولا تخرج عن الشرطية خلافاً لمن زعم أنها قد تكون استفهاماً مستدلاً بقوله: مهما لي الليلة مهما لِيَهْ...».
الارتشاف/١٨٦٣ ، وهمع الهوامع ٣١٩/٤، والجنى الداني/٦١١.

(٣) البيت لعمر بن ملقط، وتقدّم الحديث عنه في حرف الباء.
والشاهد فيه فيما تقدّم زيادة الباء في «بنعليّ».
واستشهاد ابن مالك بهذا البيت على جعل «مهما» للاستفهام.
وفي شرح التسهيل لابن عقيل «وربما استفهم بمهما وهو نادر، أنشد أبو علي: مهما لي الليلة...» ١٣٦/٣، وانظر الارتشاف/ ١٨٦٤.
قال أبو حيان: «ولا دليل فيه لاحتمال أن تكون مه بمعنى انكفف، و«ما» هي الاستفهامية» وانظر همع الهوامع ٣١٩/٤، والجنى الداني/٦١١، وفي الخزانة ٦٣١/٣ ذكر أن الفارسي ذهب فيها إلى الاستفهام في هذا البيت، وابن الحاجب في أماليه ١٣٥/٣ - ١٣٦ قال: «يجوز أن تكون مه... اسم فعل من قولهم: مه: أي: اسكت واكفف عما أنت فيه من اللوم وشبهه، كأنه يخاطب لائماً على ما رآه من الوَلَه، ثم قال: ما لي الليلة؟ تعظيماً للحال التي أصابته والشدة التي أدركته، ثم ذكر الأمر الذي يحقق تعظيم الأمر فقال: أَوْدَى...».
وانظر شرح المفصل ٤٣/٧ - ٤٤، وشرح الشواهد للبغدادي ٣/٦.

(٤) وهي استفهام، وانظر الهمع ٣١٩/٤، والخزانة ٦٣٢/٣.

(٥) شبه الجملة متعلّق بمحذوف وهو الخبر.

(٦) أي: «مهما ليه».

و«أودى» بمعنى «هلك»، ونعلاي[١]: فاعل، والباء[٢] زائدة مثلها في: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[٣].

ولا دليل في البيت[٤] لاحتمال[٥] أنّ التقدير[٦]: مَه: اسم فعل بمعنى اكفف، ثم استأنف استفهاماً بـ «ما» وحدها[٧].

* * *

(١) نعلاي: كذا في المخطوطات ومتن الدسوقي.
وفي طبعة مبارك والشيخ محمد، ومتن الأمير «نعلي».

(٢) تقدّم هذا في حرف الباء، وهي زائدة للتوكيد، وانظر الخزانة ٦٣٢/٣.

(٣) الآية: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ النساء ٧٩.
والتقدير في الآية: كفى اللّهُ...

(٤) أي: لا دليل على الاستفهام في «مهما»،

(٥) في م/٥ «لاحتماله».

(٦) سبقه إلى هذا التقدير شيخه أبو حيان، وعنه أخذ المرادي، وتقدَّم عليهما ابن الحاجب في الأمالي، والفارسي في التذكرة، وذكرتُ هذا من قبل في تخريج البيت. وانظر الخزانة ٦٣٢/٣.
فإنّ ما أثبته المصنّف هنا كأنه منقول عن الفارسي بحروفه.
وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٣/٦، و٣٦١/٢، وشرح المُفَصَّل ٤٣/٧.

(٧) قال البغدادي بعد هذا النص: «وكأنه يريد تقليل الأقسام مهما أمكن» الخزانة ٦٣٢/٣.

تنبيـــه

من المُشْكِل قولُ الشاطبي[١] رحمه الله[٢]:

ومهما تَصِلْها أو بدأتَ براءةً[٣]　　[لتنزيلها بالسَّيْف لَسْتَ مُبَسْمِلَا]

ونقول[٤] فيه: لا يجوز في «مهما» أن تكون مفعولًا به لـ «تصل»؛ لاستيفائه[٥] مفعوله، ولا مبتدأً[٦] لعدم الرابط[٧]،

(١) هو أبو القاسم بن فيِّره بن خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي الأندلسي، ولد سنة ٥٣٨هـ بشاطبة من قرى الأندلس، وتوفي بمصر عام ٥٩٠ ودفن بالقرافة الصغرى، كان إماماً فاضلاً في النحو والقراءات والتفسير والحديث، وصنف قصيدة مشهورة «حرز الأماني» وتعرف باسم الشاطبية في القراءات، وله غيرها، بغية الوعاة ٢/٢٦٠.

(٢) البيت في الشاطبية في باب البسملة، وعجزه ما وضعته بين معقوفين.
قال الشيخ الضبّاع: «يعني مهما تفتتح القراءة ببراءة، أو تصلها بما قبلها لم تُبَسْمِلْ عند كل القراء سواء من بَسْمَلَ في غيرها، ومن لم يُبَسْمِل؛ لإجماعهم على حذفها من أولها مطلقاً؛ لكونها نزلت أمراً بالحرب ونبذ العهد، وفيها آية السيف، والبسملة أمان فلا تناسبها» شرح الشاطبية/٣٢ وشرح الشواهد للبغدادي ٣/٦.

(٣) أي سورة التوبة.

(٤) في م/٣ «فنقول».
وقوله: ونقول فيه: أي في بيان الإشكال في إعراب «مهما» في هذا البيت.

(٥) وهو الضمير في «تصلها».

(٦) أي: ولا تكون «مهما» مبتدأ.
وقوله: «ولا مبتدأ لعدم الرابط» سقط من م/٥.

(٧) وفي م/٤ «الرابطة».
ويقصد بالرابط الضمير الذي يربط جملة الخبر بـ «مهما».

فإن قيل[١]: قَدِّر «مهما» واقعة على «براءة» ليكون[٢] ضمير «تصلها» راجعاً إلى «براءة»[٣]، وحينئذٍ[٤] ف «مهما» مبتدأ[٥]، أو مفعول[٦] لمحذوف يُفَسِّره «تصل»، قلنا[٧]: اسم الشرط عام[٨]، و«براءة» خاص، فضميرها كذلك؛ فلا يرجع[٩] إلى العام، وبالوجه[١٠] الذي بطل به ابتدائية «مهما» يبطل كونها[١١] مشتغِلًا عنها العامل[١٢] بالضمير.

---

(١) أي: إذا جعل مهما براءة صَحّ كون المنصوب في تصلها مع كونه مفسَّراً ببراءة عائداً على «مهما» فيكون مهما مبتدأ، أو مفعولاً لفعل محذوف يفسره «تصل».
انظر حاشية الشمني ٢/٩٣.

(٢) كذا في المخطوطات باللام، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «فيكون».

(٣) وإذا كانت براءة واقعة على «مهما» كان الضمير عائداً على «مهما» المفسَّر ببراءة.

(٤) أي: عند تقدير مهما واقعة على براءة...

(٥) وخبره الجملة «تَصِلْها»، والرابط هو الضمير المتصل بالفعل في جملة الخبر.

(٦) أي: مهما: مفعول لفعل محذوف يفسّره «تَصِلْها» المذكور، ويكون التقدير: مهما تَصِلْ تَصِلْها. ويكون الأول المقدّر فعل الشرط هو العامل في «مهما»، والفعل المذكور مفسّر للمقدَّر.

(٧) قوله هذا يَرُدّ به على من ذهب إلى تقدير «مهما» على أنها براءة، ومن ثمّ ساغ فيها الابتداء، أو النصب على الاشتغال.

(٨) في حاشية الشمني ٢/٩٣ «لقائل أن يقول: إن اسم الشرط وإن كان عاماً بحسب الوضع لكنه أريد به خاص وهو براءة، فيصح رجوع ضميرها إليه باعتبار ما أُرِيدَ به...».

(٩) أي: وإذا كان ضمير «براءة» خاصاً مثلها فلا يصح أن يعود إلى العام وهو «مهما»، وبهذا يبطل أن تكون مهما ابتدائية، لعدم وجود الرابط بين المبتدأ وجملة الخبر.

(١٠) وهو عدم وجود الرابط في جملة الخبر.

(١١) أي: مهما.

(١٢) وهو «تصلها».

أي ولا يصح جَعْلُ «مهما» مفعولاً به لفعل محذوف يفسِّره «تَصِل» المذكور؛ لأنه نصب =

وهذه[١] بخلافها في قوله[٢]:

ومهما تَصِلْها مع أواخرِ سورةٍ 　　 [فلا تقفَنّ الدهرَ فيها فتثقلا]

فإنها هناك[٣] واقعة على البسملة التي في أول كل سورة، فهي عامة، فيصح فيها[٤] الابتداء، و[٥]النصب بفعل يفسِّره «تصل»، أي: وأيّ بسملة تصلْ تصِلْها، والظرفية[٦] بمعنى: وأيّ وقت تصل البسملة، على القول بجواز ظرفيتها.

وأمّا هنا[٧] فيتعيَّن كونُها[٨] ظرفاً[٩] لـ «تصل» بتقدير: وأيّ وقت تَصِلْ براءة،

= ضميراً لا يعود إلى «مهما»، فهو ليس مشتغلاً به عن نصب هذا الاسم المتقدّم؛ لأنه ليس ضميره.

(١) أي «مهما» في هذا البيت.

(٢) شرح الشاطبية/٣٢، وعجز البيت ما وضعته بين معقوفين.
قال الضباع: «يقول: مهما وصلت البسملة بآخر سورة من السور فلا تقف على البسملة، ولا تقطعها عن السورة الأخرى؛ لأن البسملة للافتتاح لا للاختتام، فتصير مستثقلاً عند أئمة القراءة لأجل ذلك الوقف». شرح الشاطبية/٣٢ - ٣٣، وشرح الشواهد للبغدادي ٦/٦ - ٧.

(٣) قال «هناك» مشيراً إلى البيت الثاني، ويشير فيما بعد بـ «هنا» إلى البيت الأول.

(٤) أي في «مهما» لعمومها، والتقدير: أيّ بسملة تَصِلْها، والجملة بعدها الخبر، والضمير رابط.

(٥) في م/٣ و٤ و٥ «والنصب» وفي م/١ و٢ «أو النصب» ومثله عند الشيخ محمد ومبارك.
أي: ويجوز فيها النصب على الاشتغال، ويكون الضمير في «تصلها» هو الذي شغل به الفعل، فقدر فعل آخر لنصب السابق، والجملة المذكورة تفسير. وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/٦.

(٦) أي: ويجوز فيها أن تكون ظرفاً، عند من ذهب إلى هذا فيها كابن مالك وغيره.

(٧) أشار بقوله هنا إلى البيت الأول «ومهما تصلها أو بدأت براءة».

(٨) أي: مهما.

(٩) قال الدماميني) «لا يتعيّن ذلك بل يجوز أن تكون عبارة عن المصدر، فتكون في محل نصب بـ «تصل» على أنها مفعول مطلق بمعنى أيّ وصلٍ تصل...».
انظر حاشية الشمني ٩٤/٢، وحاشية الأمير ٢١/٢.

أو مفعولاً[١] به حُذِفَ عامله أي: ومهما تفعل، ويكون «تصل» و«بدأتَ» بَدَلَ تفصيلٍ[٢] من ذلك الفعل[٣].

وأما ضمير «تصلها» فلك أن تعيده على اسم مُظْهَرٍ قبله محذوفاً[٤]، أي: ومهما تفعل في «براءة» تَصِلْها[٥]، أو بدأت بها[٦]، وحذف «بها»، ولما خفي المعنى بحذف[٧] مرجع الضمير ذكر «براءة» بياناً له: إمّا على أنه[٨] بَدَلٌ منه، أو على إضمار «أعني»[٩]، ولك أن تعيده[١٠] على ما بعده وهو «براءة» إمّا

(١) وعلى هذا لا يكون النصب على الاشتغال.
وقال الأمير في الحاشية ٢١/٢ «أيْ أيّ شيء تفعل، ولعل الأظهر في مثل هذا المفعول المطلق».
وانظر الشمني ٩٤/٢ فالنص للدماميني، ونقل هذا عنه الدسوقي في الحاشية ٣٢٨/١.

(٢) في م/٣ «بَدَل مُفَصّل».

(٣) أي: الفعل المقدّر العامل في مهما، وهو على ما قدره المصنف «تفعل». وذكر هذا التقدير البغدادي للفارسي، انظر شرح الشواهد ٥/٦.

(٤) في م/٢ «محذوف».

(٥) فالضمير في «تصلها» عائد على الاسم المظهر وهو براءة، وعلى الظاهر يكون الضمير لبراءة، فيكون قد أضمر قبل الذكر على شريطة التفسير للضمير، وقد فُسّر بقوله «براءة» بَعْدُ.

(٦) وذكر حرف الجر هنا لأن «بدأ» يتعدّى به.
وقد ذكر معه الضمير ليعود على «براءة» المقدر، وكذا في «تصلها» قبله.

(٧) أي: لما خفي معنى الكلام في البيت بسبب حذف «براءة» وهو مرجع الضمير، فلم يُعْلَم إلى أيّ اسمٍ يعود ذَكَرَ «براءة» لتفسير هذا الضمير وبيانه.

(٨) أي: على أن «براءة» بدل من الضمير في «تصلها».

(٩) وهذا يعني أن «براءة» مفعول به للفعل المقدّر «أعني»، وقد جاء الضبط في شرح الشاطبية بالرفع «براءةٌ».
وقال الضباع: «يعني مهما تفتتح القراءة ببراءة أو تصلها بما قبلها لم تبسمل...» شرح الشاطبية/٣٢ وذكر هذا البغدادي للفاسي. أيضاً انظر شرح الشواهد ٥/٦.

(١٠) أي: لك أن تعيد الضمير في «تصلها».

على أنه[١] بَدَلٌ منه[٢] مثل[٣]: «رأيته زيداً»، فمفعول «بدأت» محذوف[٤]، أو على أنّ الفعلين[٥] تنازعاها[٦] فأعمل الثاني[٧] متسعاً فيه بإسقاط الباء، وأضمر الفضلة[٨] في الأول على حَدّ قوله[٩]:

إذا كنتَ تُرْضِيه ويُرْضِيك صاحبٌ   جِهاراً فكُنْ في الغيب أَحْفَظَ للودّ

* * *

(١) أي «براءة».

(٢) أي: بدل من الضمير في «تصلها». وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٥.

(٣) قوله: «زيداً» بدل من ضمير النصب في «رأيته».

(٤) ويكون «براءة». في مقام مفعول «تصل» لأنه بدل من ضميره.

(٥) وهما: تصل، وبدأ.

(٦) تنازعا اسم السورة وهو «براءة».

(٧) أعمل الفعل الثاني وهو «بدأت» في «براءة» فنصبه على نزع الخافض، إذ الأصل: بدأت ببراءة. وانظر نص الضبّاع في تفسير البيت، فإنه على هذا التقدير.
وذكر السمين هذا وأنه من إعمال الثاني ولكنه أثبت الضمير في المهمل ضرورة.

(٨) وهو المفعول به، وناب عنه ضمير النصب، فهو ليس إضماراً مطلقاً، وكان عليه على هذا التقدير حذف ضمير النصب من «تصل»، غير أن الوزن لا يساعده على ذلك، فارتكب الإضمار قبل الذكر على هذا، من باب الضرورة. وانظر هذا عند السمين في شرح الشواهد ٦/٥.

(٩) البيت مجهول القائل.
وروايته في شرح ابن عقيل: أحفظ للعهد، ومثله في شرح الكافية الشافية. وبعد هذا البيت:

وألـغِ أحـاديـث الـوشـاة فـقـلّـمـا   يحاول واشٍ غير إفساد ذي عهد

والشاهد في البيت أنه ذكر ضمير المفعول به في «ترضيه»، وكان الجيد تركه لأنه إضمار قبل الذكر. ومثله ما تقدّم في تصلها على إعمال «بدأت» وهو الثاني في «براءة»، كما أعمل في البيت: يرضيك. انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٧، وشرح السيوطي/٧٤٥، وشرح ابن عقيل ٢/١٦٣، والهمع ٥/١٤٢، والعيني ٣/٢١، أوضح المسالك ٣/٣١، وشرح الأشموني ١/٣٥٨، وشذور الذهب/٤٢٣، شرح الكافية الشافية/٦٤٩.

٩٠ - مـــع

مع: اسم(١)؛ بدليل التنوين(٢) في قولك: «معاً»، ودخولِ(٣) الجار في حكاية سيبويه(٤): «ذهبت مِن مَعِه»، وقراءة بعضهم: ﴿هَٰذَا ذِكْرٌ مِن مَّعِيَ﴾(٥)، وتسكينُ

---

(١) سيأتي رأي النحاس في أنه يكون حرفاً أيضاً.

(٢) أي والتنوين يكون في الأسماء فهو من علاماتها.

(٣) وهذا هو الدليل الثاني على اسمية «مع»؛ فإن الخفض من علامات الأسماء. وقد اجتمع بذلك دليلان على الاسمية، وانظر الهمع ٢٢٧/٣.

(٤) قال سيبويه: «وأما الحروف التي تكون ظرفاً فنحو خلف وأمام... ومع وعلى، لأنك تقول: من عليك، كما تقول: من فوقك، وذهبت من مَعِه...» الكتاب ٢٠٩/١، وانظر الهمع ٢٢٧/٣، والجنى الداني/٣٠٦، وشرح المفصل ١٢٨/٢. وأمالي الشجري ٢٤٥/١، وذكر قولين: جِئْتُ من مَعِهم، وكان معها ما فانتزعنه مِن مِعها.

(٥) الآية: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةًۖ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْۖ هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِيۗ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْحَقَّۖ فَهُم مُّعْرِضُونَ﴾ الأنبياء ٢٤/٢١.

- قراءة الجمهور: ذكرُ مَن معي وذِكْرُ من قبلي.

بإضافة ذكر إلى «مَن» فيهما، وهو من إضافة المصدر إلى المفعول.

- وقرأ يحيى بن يعمر وطلحة بن مصرف:

ذِكْرٌ مِن معي وذِكْرٌ مِن قَبلي، على تنوين «ذكر» فيهما، وكسر الميم مِن «مِن».

ومعي هنا: معناها عندي، والمعنى: هذا ذِكْرٌ مِن عندي ومن قبلي. وضعَّف أبو حاتم هذه القراءة لدخول «مِن» على «مع» ولم يَرَ لها وجهاً، وذهب الزجاجي إلى أن وجهها جيد قال: «ومعناه: هذا ذِكْرٌ مما أُنْزل عليّ مما هو معي وذِكْرٌ من قبلي».

قال أبو الفتح: «هذا أحد ما يدل على أن «مع» اسم وهو دخول «مِن» عليها».

انظر البحر ٦٣٠٦، والقرطبي ٢٨٠/١١، وروح المعاني ٣١/١٧، وفتح القدير ٤٠٣/٣، المحتسب ٦١/٢، مختصر ابن خالويه/٩١، الكشاف ٣٢٦/٢، العكبري /٩١٥، شرح الكافية الشافية/٩٥١، وانظر كتابي «معجم القراءات» ففيه بقية المراجع.

عينه[١] لغةُ غَنْم[٢] وربيعة[٣]، لا ضرورةٌ[٤]، خلافاً لسيبويه، واسميَّتُها حينئذٍ[٥] باقية، وقولُ النحاسِ[٦]: «إنها حينئذٍ حرفٌ بالإجماع» مردودٌ.

---

(١) أي: قولك: «مَعْ» وانظر نص المصنف في الجنى الداني/٣٠٥ وما بعدها.

(٢) وبنو غَنْم قبيلة من تغلب، وغنم: هو غَنْم بن تَغلب بن وائل.
انظر اللسان والتاج، وحاشية الشمني ٩٤/٢، والارتشاف/١٤٥٧.
وفي حاشية الأمير ٢١/٢ «وعلى لغتهم يجوز كسرها لسكون ما بعدها»
وانظر النص عند المرادي في الجنى الداني/٣٠٥، والبحر ٦٢/١.
وفي الارتشاف/١٤٥٨ «وإذ لقيت الألفَ واللامَ وألفَ الوصل فعامَّةُ العرب على فتح العين، وبعض العرب يكسرها تقول: مَعِ الرجل، ومَعِ ٱبنك» وانظر البحر ٦٢/١، والتسهيل/٦٨.

(٣) وربيعة هو ربيعة بن عامر بن صَعْصَعَة، وهو أبو حَيّ من هوازن. الشمني ٤٩/٢.

(٤) قال سيبويه: «ووقعت نكرة. وذلك قولك: جاءا معاً، وقد ذهب مَعَه ومَن مَعَه، صارت ظرفاً بمنزلة أمام وقُدّام، قال الشاعر، فجعلها كـ «هَلْ» حين اضطر (وهو الراعي):

وريشي منكم وهَوايَ مَعْكم ... وإن كانت زيارتُكم لِماما»

انظر الكتاب ٤٥/٢، وتعليق الأعلم على البيت.
وقال المرادي: «ولم يحفظ سيبويه أن السكون فيها لغة، فجعله من ضرورات الشعر...» الجنى الداني/٣٠٥، وأخذ هذا المرادي عن شيخه أبي حيان. انظر الارتشاف/١٤٥٧.

(٥) أي: إذا سكنت العين «مَعْ» فإنها تبقى اسماً، ولا تكون حرفاً كما ذهب إليه النحاس.
وذهب إلى أنها حرف جر، كما قال النحاس المالقي وابن عطية وغيرهما وسيأتي بيان هذا.
وانظر شرح المفصل ١٢٨/٢، ١٣٨/٥.

(٦) هو أبو جعفر النحاس. ولم يذهب هذا المذهب فيها وحده، بل تجد مثل هذا عند ابن عطية، ومكي بن أبي طالب، وجاء هذا صريحاً عند المالقي على أن ابن هشام هنا تبع المرادي فيما نقله عنه من الجنى الداني/٣٠٦.
قال: «واختلف في «مع» الساكنة العين، فقيل: هي حرف جر، وزعم النحاس أن الإجماع منعقد على حرفيتها إذا كانت ساكنة، والصحيح أنها اسم، وكلام سيبويه مشعر باسميتها».
والذي رأيته في إعراب النحاس يدل على أن المرادي ومن تابعه كالمصنف جاء نقلهم مختصراً =

وتُستعمَلُ مضافةً، فتكون ظرفاً[١]، ولها حينئذٍ ثلاثة معانٍ:

- **أحدها**: مَـوْضِـعُ[٢] الاْجتمـاع؛ ولـهـذا[٣] يُـخْبَرُ بـهـا عــن الـذَّوات

= فلم يوضح رأي النحاس فقد قال: «إذا سكنت «مع» فهي حرف جاء لمعنى بلا اختلاف عند النحويين، وإذا فتحتها ففيها قولان:

– أحدهما: أنها بمعنى الظرف اسم.

– والآخر: أنها حرف خافض مبني على الفتح. انظر إعراب القرآن ٥٢٥/٢ ومن هذا النص ترى أنه يرى الحرفية مع الفتح أيضاً في أحد الوجهين. على أن ابن عطية ذكر ما ذكره ابن هشام وغيره فقال: «ومع ظرف بني على الفتح، أما إذا سكنت العين فلا خلاف أنه حرف جاء لمعنى» المحرر ٢١٤/١١ قال: «فلا خلاف» وهذا مثل قول النحاس.

ثم إن مكي بن أبي طالب له مثل ما ذكر النحاس فقد قال:

«قيل: مع، حرف يُبنى على الفتح لأنه قد يكون اسماً ظرفاً فقوي بالتمكين في بعض أحواله فبُني، وهو حرف مبني على الفتح لكونه اسماً في بعض أحواله وحقُّه السكون.

وقيل: هو اسم ظرف فلذلك فُتح كالظروف، فإن أسكنت العين فهو حرف لا غير». انظر مشكل إعراب القرآن ١٤٩/٢ – ١٥٠.

وتعقّب أبو حيان ابن عطية فقال: «والصحيح أنها ظرف فتحت العين أو سكنت، وليس التسكين مخصوصاً بالشعر كما زعم بعضهم بل ذلك لغة لبعض العرب» البحر ٨٠/٧.

وانظر المراجع الآتية: الدر المصون ٣١٧/٥، الارتشاف/١٤٥٨ ، رصف المباني/٣٢٩، والهمع ٢٢٦/٣، وإعراب النحاس ٥٢٥/٢.

(١) قال المرادي: «ومع: ظرف لازم للظرفية، لا يخرج عنها» الجنى الداني/٣٠٦، وانظر الارتشاف/١٤٥٨.

وفي همع الهوامع ٢٢٧/٣ «من الظروف العادمة التصرُّف مع...».

وقال المالقي: «فإن كانت متحركتها فهي اسم مضاف إلى ما بعدها منصوب على الظرفية» رصف المباني/٣٢٨.

(٢) أي: فتكون «مع» ظرف مكان. وعند السمين فهم الظرفية فيه قلق. انظر الدر ١٢٤/١.

(٣) أي: لأنها تدل على المكان. وقال أبو حيان: «ويستعمل ظرف مكان فيقع خبراً عن الجثة والأحداث» انظر البحر ٦٢/١.

نحو: ﴿وَٱللَّهُ مَعَكُمْ﴾[١].

- **والثاني**: زمانُه[٢] نحو: «جئتُك مع العَصْر»[٣].

- **والثالث**: مُرادَفَةُ[٤] «عِنْدَ»، وعليه[٥] القراءةُ وحكايةُ سيبويه[٦] السابقتان.

ومفردةً[٧]، فتُنَوَّنُ، وتكونُ حالًا، وقد جاءت[٨] ظرفاً مُخْبَراً به في نحو قوله[٩]:

أفيقوا بني حربٍ وأهواؤُنا معاً [وأرماحُنا موصولةٌ لم تَقَضَّبِ]

---

(١) الآية: ﴿فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ وَٱللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ﴾ سورة محمد ٣٥/٤٧.

(٢) أي: ظرف زمان، والضمير عائد إلى «الاجتماع» المتقدِّم.

(٣) أي: جئتك مع وقت العصر. فقد أفادت «مع» الظرفية الزمانية مما أضيفت إليه.

(٤) وهذا يكون إذا جُرّت، بـ «مِن».

(٥) أي: على هذا المعنى وهو «عند» حملت قراءة يحيى بن يعمر وطلحة بن مصرف المتقدّمة «ذِكْرٌ مِن معي»، فقد ذكرنا من قبل أن «مع» في الآية بمعنى «عند».

(٦) وهو ما نقلته من قبل من قوله: «ذهب من مَعِه».

وفي أمالي الشجري ٢٤٥/١: «وتنوينه ودخول الجار يخرجانه من الحرفية وذلك فيما رواه البصري والكوفي في قولهم: جئت من معِهم، وكان معها فانتزعته من معِها كما تقول: كان عندها فانتزعته من عندِها، فتغير آخره لتغير العامل فيه».

(٧) أي: وتأتي «مع» مفردة، فتنوّن فتصبح «معاً».

قال المرادي: «... وإذا أُفردتْ عن الإضافة نونت نحو: قام زيد وعمرو معاً، والأكثر حينئذٍ أن تكون حالاً...» الجنى الداني/٣٠٦ - ٣٠٧، وانظر الهمع ٢٢٨/٣، والبحر ٢٦/١.

(٨) وهي مفردة منونة.

(٩) البيت لجندل بن عمرو.

والرواية عند التبريزي والبغدادي «بنى حزنٍ»، وعند السيوطي «حرب».والأهواء جمع هوى، =

وقيل: هي حال[١]، والخبر محذوف.

وهي في[٢] الإفراد بمعنى «جميعاً» عند ابن مالك، وهو خلاف قول ثعلب[٣]:

= وهو ميل النفس إلى أمر ما، أي مقاصدنا متحدة، ولم تقضّب: أي لم تقطّع، من القضب وهو القطْع.

يقول: اصحوا يا بني حزن من سكركم وجهلكم فإن مقاصدنا متحدة وكلمتنا متفقه، وأسباب الرحم موصولة غير منقطعة.

والشاهد في البيت أن «معاً» ظرف متعلّق بمحذوف هو الخبر، وقيل: هو حال سَدّت مَسدّ الخبر، والخبر محذوف، ويأتي بيانه.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/٦، شرح السيوطي/٧٤٦، الحماسة بشرح التبريزي ١٦٤/١، والارتشاف/١٤٥٩، وهمع الهوامع ٢٢٨/٣، الجنى الداني/٣٠٧.

(١) أي: قوله «معاً».

قال المرادي: «وقال بعضهم في نحو «وأهواؤنا معاً» إنه حال، والخبر محذوف، تقديره: كائنة معاً، وليس بصحيح» الجنى الداني/٣٠٧.

ونص المرادي هذا أخذه من شيخه أبي حيان انظر الارتشاف/١٤٥٩، وقال الدماميني: «وذو الحال هو الضمير المستكن في ذلك الخبر، أي: وأهواؤنا كائنة معاً، وعلى هذا فمتعلّق معاً محذوف أيضاً، أي: وأهواؤنا كائنة في حال كونها معاً، وهذا تكلُّف لا داعي له». انظر حاشية الشمني ٩٤/٢.

(٢) النص في الجـنى الداني عند المرادي/٣٠٨ وعند ابن مالك مثبت في التسهيل/٩٨، قال: «... وتُفْرَد فتساوي جميعاً معنى...».

وانظر النص في الارتشاف/١٤٥٨، والبحر ٦٣/١.

(٣) النص في الجنى الداني: «قال ثعلب: إذا قلت قام زيد وعمرو جميعاً احتمل أن يكون القيام في وقتين، وأن يكون في وقت واحد، وإذا قلت: قام زيد وعمرو معاً، فلا يكون إلا في وقت واحد...».

انظر فيه ص/٣٠٨، والنص أيضاً في الارتشاف/١٤٥٨. وأما في البحر فقد قال أبو حيان: =

«إذا قلت: «جاءا جميعاً»، احتمل أنّ فِعْلَهما في وقت واحد[١]، أو في وقتين، وإذا قلت: جاءا معاً، فالوقت واحد»، وفيه نظر[٢].

وقد عَادَل[٣] بينهما من قال[٤]:

كُنتُ ويحيى كيَدَيْ واحدٍ　　نَرمي جميعاً ونُرَامَى معاً

= «وهي أَخَصُّ من جميع؛ لأنها تشرك في الزمان نصاً، وجميع تحتمله، وقد سأل أحمد بن يحيى ابنَ قادم عن الفرق بين: قام عبدالله وزيد معاً، وقام عبدالله وزيد جميعاً، قال: فلم يزل يركض فيها إلى الليل، وفرّق ابن يحيى بأن جميعاً يكون القيام في وقتين، وفي وقتٍ واحد، وأما إذا قلت: معاً فيكون في وقتٍ واحد».
البحر المحيط ٦٢/١ - ٦٣، والهمع ٢٢٨/٣.
وفي أمالي الشجري ٢٤٥/١ تتمة قصة أبي العباس ثعلب مع ابن قادم: «فجعل يركض إلى الليل، فلما ضجَّ قلتُ له...» والقصة في شرح الشواهد للبغدادي ١٥/٦.

(١) سقط لفظ «واحد» من م/٣.

(٢) في حاشية الشمني ٩٤/٢ «وجهه أنا لا نُسَلِّم ذلك، بل هو سواء» قلتُ: الظاهر أنه يَرُدّ هذا على ثعلب.
والنص: عند المرادي ظاهره أنه يَرُدُّ على ابن مالك المساواة بينهما فقد قال: «وقال ابن مالك.... ورُدّ عليه بأن بينهما فرقاً».
انظر الجنى الداني/٣٠٨. وذهب الصبان إلى أن ابن هشام مال إلى رأي ابن مالك. انظر ٢٥٢/٢، والنص في الهمع «وذهب ابن مالك إلى أنها في الإفراد مساوية لمعنى جميع.
قال أبو حيان: وليس بصحيح، فقد قال ثعلب...». الهمع ٢٢٨/٣، والنص في الارتشاف: «قال ابن مالك: يساوي جميعاً معنى، وليس كما قال أحمد...»/١٤٥٨، فنص الارتشاف يدلّ على أن أبا حيان قد رَدّ مذهب ثعلب فيها والنص في الهمع عنها يدل على أنه يخطئ ابن مالك، ونص الشمني يدل على أن ابن هشام يرد رأي ثعلب ويصوب رأي ابن مالك، ومثله في حاشية الأمير ٢١/٢، والصبان ٢٥٢/٢، يرد رأي ثعلب ويصوب رأي ابن مالك. ومثله في حاشية الأمير ٢١/٢، وحاشية الصبان ٢٥٢/٢.

(٣) أي: سَوّى بين «معاً وجميعاً» في المعنى وفي إفادة حصول الأمرين معاً.

(٤) ذكر القالي أن ناشئين نشأا في قريش. وهما من بني مخزوم ورجل من بني جُمَح، فبلغا من الود =

وتُستعمل(١) «معاً» للجماعة كما تُستعمل للاثنين، قال(٢):

[يُذَكِّرْنَ ذا البَثِّ الحزينِ بِبَثِّه]　　إذا حَنّت الأُولى سَجَعْنَ لها معاً

= ما لم يبلغ بالغ حتى إذا رمى أحدهما فكأن قد رميا جميعاً، ثم حصلت وحشة بينهما، والمخزومي يقال له محمد والجمحي يحيى، فذهب المخزومي إلى يحيى وأصلح ما بينهما وبكيا، فأصبح المخزومي وهو يردِّد هذا البيت ومعه أبيات أخرى.

وذكر المبرّد أن هذا البيت من أبياتٍ لمطيع بن إياس الليثي يرثي يحيى بن زياد الحارث، وكان صديقه، وكان يُرْمَيَان معاً بالخروج عن الملَّة.

وبعده:

إن سَـرّه الـدّهـر فـقـد سَـرَّنـي　　أو حـادث نـابَ فـقـد أَفْـظَـعـا

وأبيات أخرى. وتُعزى الأبيات إلى رجل من بني مخزوم عند القالي.

وقوله: كَيَدَيْ واحد: أي كيدي رجل واحد، ونرامى: بالبناء للمفعول وفي م/٤ «ونرمي معاً» وفي م/٥ «ونرامي معاً».

وفي طبعة الرسالة للكامل «ونُرَامي».

والشاهد في البيت أن معاً وجميعاً بمعنى واحد، وهو اتحاد الفعل في وقت واحد.

قال البغدادي: «ولا دليل عليه في البيت، والمشهور ما قاله ثعلب».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١١/٥، وشرح السيوطي/٧٤٧، والكامل/٤٦١، وذيل أمالي القالي: ١٤/٣، ١٥.

(١) في م/٤ «ويستعمل».

(٢) هذا عجز بيت لمتمم بن نويرة، وصدره ما أثبته بين معقوفين. وهو يرثي أخاه مالكاً، وقبله:

ومـا وَجْـدُ أظـآرٍ ثـلاثٍ روائـمٍ　　أَصَبْنَ مُجَرّاً من حُوارٍ ومَصْرَعا

يـذكّـرن... ... ...

والأظآر: جمع ظِئْر، وهي نوق يَعْطِفْن على حُوارٍ واحد فيرضع من اثنتين، ويتخلّى أهل البيت بواحدة، والحوار: ولد الناقة، والروائم: جمع رائمة يقال: رئمته: إذا شمّته فأحبته، والمصرع الهلاك، والمُجَرّ: شقّ الفصيل لئلا يرضع أمه.

وضمير «يذكرن» يعود إلى هذه النوق، والبث: الحزن. =

وقالت الخنساء(١):

وأفنى رجالي فبادُوا معاً فأصبح قلبي بهم مُسْتَفَزَّا

* * *

= وحنت الناقة: صَوّتت، وحنينها: صوتها إذا اشتاقت إلى ولدها، وقيل: حنينها نزاعها إلى ولدها من غير صوت.

وسَجَعْن لها: أي رَجَّعْن صوتها، وأراد بالأُولى إحداهن، أو أراد الثاكل الأولى، وهي أول من فقدت ولدها من الأظآر الثلاث.

والشاهد عند المصنّف استعمال «معاً» للجماعة، والبيت يدل على أنه استعمل معاً للاثنين لا ما ذكره المصنّف. قال البغدادي: «وإن حملت الأولى على غير هذه الثلاث صَحّ ما ادعاه لكنه بعيد».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٣/٦، وشرح السيوطي/٥٦٧، ٧٤٧، المفضليات/٢٧٠، شرح الأشموني ٥١٩/٢، الصبان ٢٥٢/٢.

(١) هذا بيت من قصيدة للخنساء ترثي بها إخوتها وزوجها.

وقد ذكر ابن هشام هذا البيت شاهداً لـ «معاً» على أنه استعمل في الجماعة.

وقوله: مستفزّاً: أي مستخفّاً، وفاعل «أفنى» الدهر أو الموت.

وقال ابن الشجري: «انتصاب معاً على الحال بمنزلة جميعاً...».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٥/٦، وشرح السيوطي/٧٤٨، شرح الأشموني ٥١٩/١، وأمالي الشجري ٢٤١/١، ٢٤٥ - ٢٤٦، وشرح التصريح ٤٨/٢، والصبان ٢٥٢/٢، الديوان/٦٥.

وفي حاشية الشمني ٩٤/٢ ذكر أنه في بعض النسخ: مستقِرّاً بالقاف المكسورة والراء المهملة، وضبطه بعضهم بكسر الفاء والزاي. قلت: قد جاء كذلك في م/٢.

٩١ - متى

متى: على خمسة[1] أوجه:

- **اسم استفهام**، نحو: ﴿مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ﴾[2].

- **واسم شرط**، كقوله[3]:

[أنا ابنُ جَلَا وطلَّاعِ الثنايا] متى أَضَعِ العمامةَ تعرفوني

- **واسم مرادف للوسط**[4].

---

(١) في م/٢ «على ثلاثة أوجه».

(٢) الآية: ﴿أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَأۡتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلِكُمۖ مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ أَلَآ إِنَّ نَصۡرَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ﴾ سورة البقرة ٢/٢١٤.

جاء عند العكبري قوله: «وموضع «متى» رفع لأنه خبر المصدر، وعلى قول الأخفش موضعه نصب على الظرف، ونصر مرفوع به» انظر التبيان/١٧٢، وقوله: مرفوع به: أي مرفوع بمتعلّق الظرف وهو استقر، وهذا مذهب الأخفش في أمثاله.

وانظر حاشية الجمل ١/١٧٠، وذكر أن الجلال ذهب إلى أن «نصر» فاعل لفعل محذوف، ولعله على تقدير: متى يأتي نصر الله.

وانظر الدر المصون ١/٥٢٣ - ٥٢٤، والفريد ١/٤٥٠.

(٣) هذا عجز بيت لسحيم، وصدره ما جاء بين معقوفين.

وتقدّم الحديث عنه في «غير»، وقد استشهد به هناك لحذف الموصوف، والتقدير: أنا ابن رَجُلٍ جلا.

والشاهد فيه هنا جزم «متى» فعلي الشرط والجزاء: أضع، تعرفوني.

(٤) يأتي بيان معنى الوسطية فيما يستشهد به المصنّف لهذا المعنى.

- وحرف[١] بمعنى «مِن»، أو «في»، وذلك في لغة[٢] هذيل، يقولون[٣]: «أخرجها متى كُمِّه»، أي: منه.

وقال ساعدة[٤]:

أَخْيَلَ بَرْقاً متى حابٍ له زَجَلٌ		[إذا يُفَتِّر من تَوْماضِهِ حَلَجَا]

---

(١) قال المرادي: «المشهور فيها أنها اسم من الظروف، تكون شرطاً واستفهاماً، وإنما ذكرتها هنا لأنها تكون حرف جَرّ بمعنى «مِن» في لغة هذيل» الجنى الداني/٥٠٥.

(٢) انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٢٠، واللسان/متى.

(٣) النص في اللسان: «ومتى بمعنى في، يقال: وضعته متى كمي أي في كمي و.. متى بمعنى من قال ساعدة...»/انظر/متى والتاج.

(٤) البيت لساعدة بن جؤية الهذلي.

وأخيل: صَرّح الدماميني بأنه بضم الهمزة مضارع أَخَلْتُ وفي حاشية الأمير مثل هذا.

والنص عند البغدادي «أَخْيَلَ: وهو فعل ماض، ثم قال: «ولم يقف الدماميني على سياق الشعر فظنه فعلاً مضارعاً وتبعه الشراح، ولم يقفوا على المصراع الثاني قال: أُخيل بضم الهمزة مضارع: أخلت، يقال: أخيلنا وأخلنا، أي شِمنا سحابة مخيلة للمطر. انتهى».

وقد أثبت صدر هذا البيت في المخطوطات، وأثبت تاماً عند الشيخ محمد، وجاء في م/١ «أَخْيَلَ».

وجاء ضبط الفعل بصورة المضارع عند الشيخ محمد ومازن مبارك ومثله في ديوان الهذليين.

وقبل هذا البيت:

أَنَـدّ مـن قـاربٍ رُوحٍ قـوائـمـه		صُـمٌّ حـوافـره مـا يـفـتـأ الـدّلـجـا

وقوله: أخيل: أي رأى برقاً فرجا منه المطر.

والحابي من السحاب المرتفع، والتوماض: اللمع الضعيف في البرق، وحلج: مَطَر، وأصله السُّرعة، والزجل: صوت الرعد.

وجملة «أَخْيَلَ برقاً» صنعة لقارب أوحال منه، وقارب: أراد به حمار الوحش، والأصل فيه طالب الماء ليلاً.

=

أي من[١] سحابٍ حابٍ[٢]، أي ثقيل المشي له تصويت[٣].

وٱختُلِف في قول بعضهم[٤]: «وضعته متى كُمِّي»، فقال ابن سيده[٥]: بمعنى

= والشاهد في البيت: مجيء «متى» بمعنى «مِن»، أي أَخْيَلَ حمارُ الوحشِ برقاً من سحابٍ مرتفع يُسْمَعُ منه صوت الرعد.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٦/٦، وشرح السيوطي/٧٤٩، وديوان الهذليين ٢٠٩/٢ التاج واللسان/جلح، فتر، ومض، متى.

(١) «من» ليس في م/١ و ٢ و٥.

(٢) قال الأمير: «قوله: أي ثقيل، تفسير لحاب، فكأنه جعله اسم فاعل من حبا الصغير، قال الدماميني: والذي رأيته في كتب اللغة تفسير حاب بدانٍ، أي: قريب» الحاشية ٢١/٢.
وقال الدماميني: «... وحاب: الظاهر أنه بمعنى دانٍ، قال الجوهري: وكُلٌّ دانٍ فهو حاب، والمصنف فسّره بثقيل المشي، ولم أقف عليه».
انظر حاشية الشمني ٩٤/٢.
وقال السكري: «... والحابي من السحاب المرتفع... وإنما سُمِّي السحاب حابياً لأنه قد أشرف قبل أن يطبق السماء...».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٨/٦.
وقال البغدادي: «وقول السكري: الحابي السحاب المرتفع، الأَنْسَب أن يكون مما نقله الأزهري عن ثعلب، قال في التهذيب. قال ثعلب: قال ابن الأعرابي، الحبو: امتلاء السحب بالماء انتهى، والسحاب الممتلئ يلزمه أن يكون مَرّه ثقيلاً، ومنه قول المصنف: أي من سحاب ثقيل، أي ثقيل المشي. ولما لم يقف عليه الدماميني نقل عن الصحاح أن الحابيَ كلُّ دانٍ...».

(٣) أي: رعد، فهو تفسير للزجل، ويقال: سحابٌ زَجِلٌ أي: ذو رعد.

(٤) في اللسان: «... قال: وقد تكون بمعنى وسط، وسمع أبو زيد بعضهم يقول: وضعته متى كُمّي، أي في وسط كمّي، وأنشد بيت أبي ذؤيب أيضاً شربن بماء البحر... متى لُجَجٍ، وقال: أراد وسط لجج» / متى، وانظر التاج.
وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٠/٦، والتهذيب ٣٤٥/١٤، والجنى الداني/٥٠٥.

(٥) وفي اللسان: «ومتى بمعنى في، يقال: وضعته متى كُمّي أي في كُمّي...».

«في»، وقال غيره بمعنى «وسط»[١].

وكذلك اختلفوا[٢] في قول أبي ذؤيب يصف سحاباً[٣]:

شَرِبْنَ بماءِ البحرِ ثم تَرَفَّعت   متى لُجَجٍ خُضْرٍ لهن نَئِيجُ

فقيل: بمعنى «مِن»[٤]، وقال ابن سيده[٥]: بمعنى «وسط».

* * *

(١) هو كلام أبي زيد، بل سماعه عن بعض العرب.

(٢) كذا في المخطوطات بواو الضمير، وفي حاشية الأمير والدسوقي وطبعة مبارك والشيخ محمد «واختلف» بالإفراد مبنياً لما لم يُسَمّ فاعله.

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وتقدّم في باب «الباء»، في المعنى الحادي عشر من معانيه، وهو التبعيض. وذكر البغدادي أن الرواية عن الفارسي شارح أشعار الهذليين:

تروّت بماء البحر ثم تنصبت   على حبشيات لهن نئيج

(٤) ذكر البغدادي في شرح شواهد باب الباء ٢/٣١٠ أن قوله: متى لجج معناه: من لجج، أو وسط لجج، وأحال على «متى» ذاكراً أنه سيأتي الحديث في البيت.
وفي «متى» في ج ٦/٢٠ ذكر قول أبي سعيد السكري: من لجج، وقوله: يحتمل أن تكون بمعنى «وسط»، ثم ذكر الرواية الثانية في البيت وليس فيها متى.
ورجع البغدادي إلى حديث السكري في شرح أشعار الهذليين فلم يجد هذا الكلام المنقول عن أبي سعيد، فنقل النص ثم قال: «هذا كلامه ولم يفسر متى بشيء».

(٥) انظر المخصص ١٤/٥٩، واللسان/متى.

٩٢- ٩٣ منـذ، ومُـذْ

منذ ومُذْ: لهما ثلاث حالات:

- **إحداها**[١]: أن يليها اسمٌ مجرور، فقيل: هما اسمان[٢] مضافان، والصحيح[٣] أنهما حرفا جَرّ[٤]، بمعنى «مِن»[٥] إن كان الزمان ماضياً، وبمعنى «في» إن كان حاضراً[٦]،

---

(١) أخذا المصنّف هذه المادة من الجنى الداني، انظر ص/٥٠٣.

(٢) أي: ظرفان فهما في موضع نصب بالفعل الذي قبلهما، وعلى هذا فهما اسمان في كل موضع. المرادي. وانظر الهمع ٢٢٥/٣ وشرح التسهيل لابن عقيل ٥١٤/١.
وفي حاشية الشمني ٩٤/٢ «هذا القول لبعض البصريين، وبُنيا عند هؤلاء لتضمنهما معنى الحرف».

(٣) وهو مذهب الجمهور. وانظر رصف المباني/٣١٩، وهمع الهوامع ٢٢٥/٣، والإنصاف/٣٨٢، والارتشاف/١٤١٦، ١٤١٩.

(٤) ولا يجران إلا الزمان، وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٥١٣/١.
وفي شرح الكافية الشافية/٧٩١ «ولا يجرّ بمذ ومنذ غير وقت».

(٥) قال المرادي: «فإن كان [أي الزمان] معرفة ماضياً فهما بمعنى «من» لابتداء الغاية نحو: ما رأيته مُذْ يومِ الجمعة...» الجنى الداني/٥٠٣.
وانظر رصف المباني/٣٢٠، وانظر الهمع ٢٢٥/٣، وأوضح المسالك ١٤٢/٢، وشرح الكافية الشافية/٧٨٩، والكتاب ٣٠٨/٢، والمقتضب ٣٠/٣.

(٦) قال المرادي: «... وإن كان معرفة ماضياً [كذا، والصواب: حاضراً] فهما بمعنى «في» نحو ما رأيته منذ الليل» الجنى الداني/٥٠٣، والارتشاف/١٤١٩.
والنص في رصف المباني/٣٢٠ «... فإن دخلت على ما أنت فيه كما ذكر فبابها الخفض، لا تخرج عنه، وتقدّر بفي الظرفية، فيكون معناها الوعاء، فتقول: ما رأيته مُذْ يومنا، ومُذ وقتنا، ومُذْ ساعتنا ومُذُ الآن». أي في هذه الأوقات». وانظر الهمع ٢٢٥/٣، وأوضح المسالك ١٤٤/٢.

وبمعنى «مِن[١] وإلى» جميعاً إن كان معدوداً[٢] نحو: «ما رأيته مُذْ يومِ الخميس، أو مذ يومِنا، أو عامِنا، أو مُذْ ثلاثةِ أيام».

وأكثرُ العربِ[٣] على وجوب جَرّهما للحاضر، وعلى ترجيح جَرّ «مُنْذُ» للماضي على رفعه، وترجيحِ رَفْعِ «مُذْ» للماضي على جَرّه، ومن الكثير[٤] في «منذ» قوله[٥]:

[قفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ وعرفانِ] ورَبْعٍ عَفَتْ آثارُه مُنْذُ أزمانِ

---

(١) وفي الجنى الداني/٥٠٣ «وإن كان نكرة فهما بمعنى من وإلى فيدخلان الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه نحو: ما رأيته مُذْ أربعة أيام».

(٢) انظر رصف المباني/٣٢٠ «فإن كان معدوداً كانت حرف غاية في المعنى، نحو: ما رأيته منذ يومين، ومذ ثلاثة أيام، والمعنى أمد انقطاع الرؤية يومان أو ثلاثة أيام». والهمع ٢٢٥/٣، وأوضح المسالك ١٤٤/٢، والارتشاف/١٤٢٠ «ما رأيته منذُ أربعة أيام».

(٣) هذا النص من قوله: وأكثر العرب إلى آخر بيت زهير، مثبت في همع الهوامع ٢٢٥/٣ - ٢٢٦. وهو على هذا مأخوذ عن شيخه أبي حيان، أو ابن مالك، وقد يكون غالباً من شرحهما للتسهيل.

والنص في شرح الأشموني أيضاً ٤٧٧/١.

(٤) أي من الكثير جَرّ «منذ» للأزمان.

(٥) البيت لامرئ القيس.

وقوله: وعرفان: أراد معرفة منزل الحبيب، والربع: محلة القوم، ومنزلهم، وعَفَت: ذهبت آثاره.

وجاءت الرواية في الديوان: ورسمٍ عفا آياته منذ أزمان، كذا ذكر البغدادي، والذي في الديوان: عَفَت.

والشاهد فيه أن الكثير جَرُّ «منذ» للزمان الماضي. وهو قوله: منذ أزمان.

وذكر المصنّف في أوضح المسالك البيت شاهداً لمجيء مذ ومنذ لابتداء الغاية إن كان الزمان ماضياً.

=

ومن القليل[١] في «مُذْ» قوله[٢]:

[لِمَنِ الدِّيارُ بقُنّة الحِجْر]   أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ ومُذ دَهْرِ

- **والحالة الثانية**[٣]: أن يليهما اسمٌ مرفوعٌ نحو: «مُذْ يومُ الخميس، ومنذُ يومان». فقال المبرّد وابن السراج والفارسي[٤]: مبتدآن، وما بعدهما خبر،

= وانظر شرح البغدادي ٢٢/٦، وشرح السيوطي/٣٧٥، ٧٥٠ والديوان/٨٩، والعيني ٣١٩/٣، وشرح التصريح ١٧/٢، وهمع الهوامع ٢٢٥/٣، والجنى الداني/٥٠٣، وأوضح المسالك ٢/ ١٤٣، وشرح التسهيل لابن عقيل ٥١٣/١.

(١) ومن القليل جرّ «مُذْ» للزمان.

(٢) البيت مطلع قصيدة لزهير، وصدره ما وضعته بين معقوفين.
وقوله: لمن الديار: استفهام فيه تعجُّب من خراب الديار حتى كأنها لا تُعْرَف.
والقُنَّة: أعلى الجبل، والحِجْر: منازل ثمود بناحية الشام عند وادي القرى.
والشاهد فيه أن جَرَّ «مذ» للزمان الماضي قليل.
وقال البغدادي: «المشهور في الرواية: أقوين من حجج ومن دهر».
وذكر البغدادي في الخزانة وشرح الشواهد، وكذا العيني ما يفيد أن هذا البيت من أبيات ثلاثة أضافها حماد إلى مطلع قصيدة زهير.
وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٣/٦، وشرح السيوطي/٧٥٠، والخزانة ١٢٦/٤، والعيني ٣/ ٣١٨، والإنصاف/٣٧١، وشرح المفصّل ٩٣/٤ و١١/٨، وهمع الهوامع ٢٢٦/٣، وأوضح المسالك ١٤٢/٢، وشرح الأشموني ٤٧٧/١، والديوان/١٨٦، ورصف المباني/٣٢٠.

(٣) من هنا إلى آخر النص عند المصنف مأخوذ من المرادي في الجنى الداني/٥٠، وانظر همع الهوامع ٢٢٣/٣، وانظر الارتشاف/١٤١٨ - ١٤١٩.

(٤) ونقل هذا ابن مالك عن البصريين، وليس قول جميعهم.
انظر الجنى الداني/٥٠٢.
وذكر الرضي في شرح الكافية ١١٨/٢ أن هذا القول لجمهور البصريين وهو أنهما مبتدأ وما بعدهما خبر. وكرر هذا في ص/١٢١، وانظر حاشية الشمني ٩٤/٢ - ٩٥. =

ومعناهما الأَمَدُ[1] إنْ كان الزمان حاضراً أو معدوداً، وأَوّلُ المُدَّة إنْ كان ماضياً.

- وقال[2] الأخفش والزجّاج والزجّاجي[3][4]: ظرفان مُخْبَرٌ[5] بهما عما

= وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦٠/٢، وفي ص/٦١ «وهو أَوْلى لأنه يطرد ولا ينكسر أصلاً». وهو عنده أولى لاطراده.

(١) في شرح الكافية الشافية/٨١٤ «فإن كان الزمان ماضياً فهما بمعنى أول المدة، وإن لم يكن ماضياً فهما بمعنى جميع المدة» وانظر شرح الكافية ١٢١/٢، وفي الجنى الداني/٥٠١ - ٥٠٢ «ويقدران في المعرفة بأول الوقت، وفي النكرة بالأمد...» ونقل السيوطي عبارة ابن هشام هذه وقال: «... هذه عبارة المغني، وعبارة أبي حيان: وتقديرهما في المنكَّر [كذا ولعل صوابه المنكور]: الأمد - والتقدير: أمد انقطاع الرؤية يومان، وفي المعرفة أول الوقت، والتقدير: أول انقطاع الرؤية يوم الخميس» الهمع ٢٢٤/٣ - ٢٢٥، وانظر الارتشاف/١٤١٨ ففيه «المذكور» كذا!!.

(٢) هذا هو الرأي الثاني في إعراب «مُذْ ومُنْذُ» إذا جاء الاسم بعدهما مرفوعاً. وانظر هذا الرأي في الجنى الداني/٥٠٢، وهمع الهوامع ٢٢٤/٣، والارتشاف/١٤١٨، وشرح الكافية ١١٨/٢.

(٣) قوله: «الزجاجي» غير مثبت في م/٥، ولا عند المرادي.

(٤) وذكر في موضعه المرادي أنه مذهب طائفة من البصريين.
وفي شرح الكافية ١١٨/٢ ذكر هذا الرأي لأبي القاسم الزجاجي، ولم يذكر غيره.
وفي الارتشاف/١٤١٩ «... وهو مذهب الأخفش والزجاج وطائفة من البصريين، وقال ابن هشام اللخمي وهو مذهب سيبويه...».
وذكره للزجاجي ابن عصفور. انظر شرح الجمل ٦٠/٢.

(٥) قال الرضي: «... فإن فَسّر الزجاجي مذ ومنذ بأول المدة وجميع المدة مرفوعين كما يجيء من تفسير البصريين فهو غلط؛ لأنك إذا قلت: أول المدة يومان فأنت مخبر عن الأول باليومين، وأيضاً كيف تخبر عن النكرة المؤخَّرة بمعرفة مقدَّمة، والزمان المقدّم لا يُصَحِّح تنكير المبتدأ المؤخَّر إلا إذا انتصب على الظرفية نحو: يوم الجمعة قتال، وإن فسرهما بظرف كما تقول مثلاً في: ما رأيته منذ يوم الجمعة أي مع انتهائها أي: انتهاء الرؤية يوم الجمعة، وفي ما رأيته مذ يومان أي عقيبهما، وبعدها أي بعد الرؤية يومان، فله وجه مع تعسُّف عظيم من حيث المعنى» انظر شرح الكافية ١١٨/٢، وهمع الهوامع ٢٢٤/٣. =

بعدهما، ومعناهما[١] : «بين وبين» مضافين، فمعنى «ما لقيتُه مُذْ يومان» بيني وبين لقائه يومان، ولا خفاء بما فيه من التعسُّف[٢].

- وقال أكثر الكوفيين[٣] : ظرفان مضافان لجملةٍ حُذِف فعلُها، وبقي فاعلُها، والأصلُ[٤] : مُذْ كان[٥] يومان، واختاره السهيلي وابن مالك.

= ونقل الدماميني نص شرح الرضي. انظر الشمني ٢/٩٤ - ٩٥.
وفي حاشية الأمير ٢/٢٢ ذكر الاعتراض على المصنّف، ثم قال: «وأُجيب بأنهم حملوا حالة الرفع على حالة الجر».

(١) في حاشية الأمير ٢/٢٢ «لا يظهر ذلك في: مُذْ يومُ الخميس» أي: لا يقال: بيني وبين لقائه...

(٢) رأيت وجه التعسُّف فيما نقلته لك من تعليق الرضي على هذا التوجيه. وفي الهمع ٣/٢٢٤ «ولا يخفى ما فيه من التعسف؛ لأنه تقدير ما لم يصرحوا به في موضع ما» وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ١/٥١٥.

(٣) هذا هو الرأي الثالث في تخريج ما جاء مرفوعاً من الأسماء بعد مُذْ ومُنذُ. وقد ذكره السيوطي في الهمع للسهيلي وابن مضاء وابن مالك أيضاً، وذكر مثل هذا المرادي. وقد نقله عن شيخه أبي حيان، وانظر الارتشاف/١٤١٨.
انظر همع الهوامع ٣/٢٢٤، والجنى الداني/٥٠٢ «وهذا مذهب الكوفيين..».
وذكره الرضي وابن الحاجب «مذهباً لبعض الكوفيين» انظر شرح الرضي ٢/١١٨.
وفي الارتشاف/١٤١٨: «مذهب الكوفيين، واختاره ابن مضاء والسهيلي وابن مالك».
وذكر ابن عصفور هذا الرأي للكسائي، ورَدّ، فهو عنده مذهب فاسد: شرح الجمل ٢/٦٠.

(٤) تقدير أبي حيان: «مُذْ مضى يومان، أو كان يومان، وعلى هذا المذهب يكون الكلام جملة واحدة، قال ابن مالك: فهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها...» الارتشاف/١٤١٨، وانظر الهمع ٣/٢٢٤، وشرح الكافية الشافية/٨١٥.

(٥) «وكان» على هذا تامّة.

- وقال بعض الكوفيين[١]: خبرٌ[٢] لمحذوف، أي[٣]: ما رأيتُه من الزمان الذي هو يومان، بناء على أن «مُنْذُ»[٤] مركبة من كلمتين: مِن، وذُو الطائية.

- **الحالة الثالثة**[٥]: أن يليهما الجُمَلُ الفعليةُ[٦] أو الاسميةُ،

(١) هـذا هـو التوجيـه الـرابـع، وانظـره في الجنى الداني/٢٠٥٠٢، ونص المصنف في الارتشاف/ ١٤١٨.

(٢) أي لمبتدأ محذوف.

(٣) ذكر المرادي أن ابن يعيش نقله عن الفراء. وانظر شرح المفصل ٤/٩٥، والذي وجدته فيه منقولاً عن الفراء هو تركيب «منذ» قال: «وذهب الفراء إلى أن منذ مركبة من «مِن» و«ذُو» فحذفوا الواو تخفيفاً وما بعدها من صلة الذال...».
وقال الرضي: «قال الفراء مُنْذُ مركبة من «مِن» و«ذُو»، ولعل اللغة السُّلَيْمِيّة غرّته، فالمرفوع عنده في نحو؛ مذ يومُ الجمعة، خبر مبتدأ محذوف، أي: من الذي هو يوم الجمعة، أي من الوقت الذي، على حذف الموصوف، وذو طائية، وينبغي أن يكون التقدير عنده في: ما رأيته مذ يومان من ابتداء الوقت الذي هو يومان، على حذف المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنى» شرح الكافية ٢/١١٨.

(٤) في طبعة الشيخ محمد ومبارك «مذ»، ومثله في حاشية الأمير، والصواب ما أثبتُّه وهو «منذ» وكذا جاء في متن الدسوقي، وهمع الهوامع ٣/٢٢٤، والجنى الداني/٥٠٢، وشرح المفصل ٤/٩٥، وشرح الرضي ٢/١١٨، وكذا في المخطوطات الخمس التي بين يَدَيّ.
ويبدو أن أستاذي مبارك وزميله أخذا بما جاء مُحَرَّفاً في متن حاشية الأمير وبما أثبته الشيخ محمد، ولعله غير الصواب.

(٥) ذكر من قبل لهما حالتين: الأولى كونهما حرفي جر، والثانية مجيء الاسم بعدهما مرفوعاً. وهذه هي الحالة الثالثة، وكذا جاء الترتيب عند المرادي. وتبعه المصنّف فيما صنع.

(٦) ذهب المرادي إلىأ ن الكثير أن تكون جملة فعلية، ثم قال: «وقد تكون اسمية» الجنى الداني/ ٥٠٤.

كقوله(١):

مـا زال مُـذْ عَـقَـدَتْ يـداه إزارَهُ [فَـسَـمـا فَـأَدْرَكَ خَـمْـسَـةَ الأشبـارِ]

وقولِه(٢):

وما زلتُ أبغي المالَ مُذْ أنا يافعٌ [وليداً وكهلًا حين شِبْتُ وأَمْرَدا]

والمشهورُ أنهما حينئذٍ ظرفان(٣) مضافان، فقيل: إلى الجملة،

---

(١) البيت للفرزدق من قصيدة يمدح بها يزيد بن المهلَّب.
وقوله: سما: ارتفع وشبَّ، أدرك: بلغ، خمسة أشبار: أي بلغ طوله هذا المقدار. وهي ثلثا قامة الرجل.
والشاهد فيه مجيء جملة فعلية بعد «مُذْ» وهي «عقدت يداه إزاره».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٨/٦، وشرح السيوطي/٧٥٥، والهمع ٢٢٣/٣، وشرح المفصل ١٢١/٢، و٣٣/٦، والجنى الداني/٥٠٤، وأوضح المسالك ١٥٣/٢، الديوان ٣٠٥/١، شرح الأشموني ١٤٤/١، ٤٧٥، الارتشاف/١٤١٧.

(٢) البيت من قصيدة للأعشى يمدح بها النبي ﷺ، والرواية في الديوان:
وما زلت أبغي المال مذ كنتُ يافعاً
وقال جامع ديوان: «ويروى: مذ أنا يافع..».
والشاهد في البيت إضافة «مُذْ» إلى جملة اسمية، وعلى الرواية التي في الديوان يكون مضافاً إلى جملة فعلية.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٠/٦، والهمع ٢٢٢/٣، وشرح السيوطي/٥٧٧، ٧٥٧، شرح التصريح ٢١/٢، والأشموني ٤٧٦/١، والعيني ٣٢٦/٣، الارتشاف/١٤١٦، الديوان/٥٤.

(٣) ذكر المرادي فيهما مذهبين: أنهما ظرفان مضافان إلى الجملة، وصرح به سيبويه. والثاني أنهما مبتدآن، ويقدر زمان مضاف إلى الجملة يكون خبراً عنهما. الجنى الداني/٥٠٤.
وذكر أبو حيان في الارتشاف عن سيبويه والفارسي والسيرافي أنهما ظرفان مضافان إلى الجملة انظر/١٤١٧.

وقيل[١]: إلى زمنٍ مضافٍ إلى الجملة، وقيل[١]: مبتدآن، فيجب تقديرُ زمانٍ[٢] مضافٍ للجملة يكون هو الخبر.

وأصلُ مُذْ[٣] مُنْذُ[٤]؛ بدليل[٥] رجوعهم إلى ضَمِّ ذال «مُذْ» عند ملاقاة الساكن، نحو «مُذُ اليوم»، ولولا أنّ الأصل الضم لكسروا[٦]؛ ولأنّ بعضهم

---

(١) أي هما مضافان إلى زمان محذوف مُقَدَّر.
وهذا والذي بعده للأخفش قال أبو حيان: «وذهب أبو الحسن إلى أنهما لا يكونان إلا مرفوعين على الابتداء، ويقدَّر اسم زمان محذوف يكون خبراً عنهما، ولا يدخلان عنده إلا على اسم الزمان ملفوظ به أو مقدّر، واختاره ابن السراج وابن عصفور، فإذا قلت: ما رأيته مُذْ زيد قائم أو مذ قدم زيد، فالتقدير: مذ زمانُ زيدٌ قام أو مُذْ زمانُ قدم زيد».
الارتشاف/١٤١٧. وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٦١.

(٢) ويكون التقدير في البيت: مُذْ زمانُ أنا يافع.
وعلى هذا يكون: مُذْ: مبتدأً، وزمانُ: خبراً، وجملة «أنا يافع» في محل جَرّ بالإضافة إلى الزمان.
وقد رأيت من قبل تقدير أبي حيان لقولهم: ما رأيته مذ زيد قائم، أي: مذ زمانُ زيد قام.

(٣) في م/٢ «مذ ومنذ» وهو تحريف.

(٤) هذا مذهب الجمهور.

(٥) ذكر المرادي ثلاثة أَدِلّة:
أ - أن «مُذْ» إذا صُغِّر قيل: مُنَيْذ، بردِّ النون.
ب- يجوز في ذال «مُذ» الضم والكسر عند ملاقاة ساكن، والضم أعرف، ولم يكن هذا إلا لأن أصلها «مُنْذُ».
جـ - بنو غني يضمون ذال «مذ» قبل متحرك باعتبار النون المحذوفة.
انظر الجنى الداني/٣٠٤ - ٣٠٥، وما ذكره المصنّف هنا منتزع من المرادي، وانظر رصف المباني/٣٢١ - ٣٢٢، وانظر الارتشاف/١٧٥٠.

(٦) جاء عنهم الضم والكسر، لكن الضم أشهر.

يقول[١]: «مُذُ زمنٍ طويل» فيضمُّ مع عدم الساكن.

وقال ابن ملكون[٢]: هما[٣] أصلان[٤] لأنه لا يُتَصَرَّفُ في الحرف ولا شبهه.

وَيُردُّه[٥] تخفيفهم إنّ، وكأنّ، ولكنّ، ورُبّ، وقطّ.

---

(١) وكان الأصل في الذال من «مُذْ» أن تبقى ساكنة لأنه لم يلتق ساكنان غير أنها ضُمَّت على الأصل الذي كانت عليه.
وفي الشمني: «قال الرضي وضم ذال مذ سواء كان بعده ساكن أو لا لغة غَنَوِيّة» انظر شرح الكافية ٢/١١٧ - ١١٨، وانظر الارتشاف/١٧٥٠.

(٢) النص بحروفه في الجنى الداني/٣٠٥.
وابن ملكون هو إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الإشبيلي أستاذ نحوي جليل، وله مؤلفات مات سنة ٥٨٤، انظر بغية الوعاة ١/٤٣٠.

(٣) في م/٤ «وقال شيخ الشلوبين ابن ملكون».

(٤) أي: مذ ومنذ كل منهما أصل. انظر الجنى الداني/٣٠٥.
وفي الارتشاف/١٤١٥ رَدّ رأيَ ابنِ ملكون أبو حيان.

(٥) هذا الردّ ليس للمصنّف وإنما هو للشلوبين، قال المرادي: «وردّه الشلوبين بتخفيف إنّ وأخواتها».
وقوله: يَرُدُّه، أي يردُّ رأي ابن ملكون في جعل مذ ومنذ أصلين.
وفي شرح الرضي ٢/١١٨ «قال الأخفش مُنْذُ لغة أهل الحجاز، وأما مُذْ فلغة تميم وغيرهم، ويشاركهم فيه أهل الحجاز، وحكى أيضاً أن الحجازيين يجرّون بهما مطلقاً، والتميميين يرفعون بهما مطلقاً».
وذكر مثل هذا ابن عصفور قال: «فجميع العرب تتكلم بمذ المحذوفة، ولا يتكلّم بمنذ إلا أهل الحجاز خاصة، فأهل الحجاز يتكلّمون بمذ ومنذ، وغيرهم لا يعرفون منذ» شرح جمل الزجاجي ٢/٥٦.

وقال المالَقي[١]: «إذا كانت «مُذْ» اسماً فأصلها «مُنْذُ»، أو حرفاً فهي أصل»[٢].

* * *

(١) ذكر المالقي الخلاف بين المتقدّمين في المسألة ثم قال: «والصحيح أنه إذا كان اسماً فهو مقتطع من «منذ»؛ بدليل التصغير المذكور، وهو يردُّ الأشياء إلى أصولها، وأما إذا كان حرفاً فهو لفظ قائم بنفسه، لا يُطْلب له اشتقاق ولا وزن ولا أصل، فهو لفظ مشترك بين الاسم والحرف» انظر رصف المباني/٣٢٢ ونقله عنه المرادي مختصراً في الجنى الداني/٣٠٥، وابن هشام نقل هذا عن المرادي.

(٢) وذكر في أصل «منذ» أبو حيان وغيره ما لم يذكره المصنف هنا. ونذكره استكمالاً للفائدة.

١ - ذهب الفراء إلى أن أصلها: مِن ذو، من: الجارة، وذو بمعنى الذي في لغة طيئ.

٢ - قال غيره: منذ أصلها مِن إذ، وحذفت الهمزة، فالتقى ساكنان، فحركت الذال بالضم. وعزا هذا المرادي إلى الكوفيين أيضاً.

قال أبو حيان: «وهذان المذهبان سخيفان، وأسخف منهما ما ذهب إليه محمد بن مسعود الغزني أنها مركبة من مِن وذا، اسم الإشارة، ولذلك كُسِرت ميمها، وكثيراً ما يحذف التركيب بعض حروف المركب، فحذفت الألف منهما والنون من مذ...». انظر الارتشاف/١٤١٥ . وانظر الجنى الداني/٥٠١، وانظر شرح الرضي ١١٨/٢ «وأثر التكلف على المذهبين ظاهر لا يخفى»، وانظر رصف المباني/٣٢٢.

حرف النـــون

٩٤ - النون المفردة

النون المفردة، تأتي على أربعة أوجه:

١ - **أحدها**: نون التوكيد، وهي خفيفة وثقيلة، وقد اجتمعتا[(١)] في قوله تعالى[(٢)]: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾[(٣)]، وهما أصلان[(٤)] عند البصريين، وقال الكوفيون: الثقيلة أصل.

ومعناهما[(٥)] التوكيد، قال الخليل[(٦)]: والتوكيد بالثقيلة أَبْلَغُ. ويختصان[(٧)]

---

(١) في م/٣ و٥ «اجتمعا».

(٢) «قوله تعالى» غير مثبت في م/١ و٣.

(٣) الآية: ﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ يوسف ١٢/٣٢.

(٤) النص منتزع من الجنى الداني/١٤١، وصورته: «وهما أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما؛ ولأن التوكيد بالثقيلة أشدّ، قاله الخليل. ومذهب الكوفيين أن الخفيفة فرع الثقيلة».
وانظر رصف المباني/٣٣٤، وهمع الهوامع ٤/٣٩٧.
وقال السيوطي: «واستدل البصريون على أن الخفيفة نون على حِدَتها بأن لها أحكاماً ليست للشديدة كما سيأتي».

(٥) في م/٢ «ومعناها».

(٦) قول الخليل هذا بناء على قاعدة زيادة الحروف لزيادة المعنى.
وانظر حاشية الأمير ٢/٢٢.
ونص سيبويه في الكتاب ٢/١٤٩ «وزعم الخليل أنهما توكيد كـ «ما» التي تكون فضلاً. فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكِّد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشدُّ توكيداً».

(٧) في م/١ «وتختصان».

بالفعل(١)، وأما قوله(٢):

أَقَـائِـلُـنّ أَحْـضِـرُوا الـشُّـهـودا

---

(١) قال المرادي: «وكلاهما مختص بالفعل، وندر توكيد اسم الفاعل في قول الراجز...» الجنى الداني/١٤١، وانظر الهمع ٣٩٩/٤.

وقال المالقي: «ومَدْخَلُها أبداً في فعل الطلب وجواب القسم من بين مواضع الأفعال، وكذلك الشرط بـ «إن إذا كان معها ما... والدعاء والتخصيص والعرض يجري بإلحاق النون في فعلها ذلك المجرى...، ولا يجوز أن تدخل في غير ذلك من الأفعال، فإن جاء منه شيء يوقف على السماع».

رصف المباني/٣٣٤ - ٣٣٥.

(٢) يُعْزَى هذا الرجز إلى رؤبة، ورَدَّ هذا البغدادي، وذكره السكري في شرح أشعار هُذَيل إلى رجل منهم، ورُوي: أحضري...

وقصة هذا الرجز أن رجلاً من العرب أتى أَمَةً، فلما حبلت جَحَدها، فقالت:

أَرَيْـتَ إن جِـئْـتُ بـه أُمْـلـودا

مُـرَجَّـلاً ويـلـبـس الـبُـرودا

أقـائـلـنّ ... ...

والشاهد فيه دخول نون التوكيد على اسم الفاعل «قائلون»، فحذفت نون الجمع لتوالي الأمثال، ثم الواو لالتقاء الساكنين.

وذهب الدماميني إلى أنه قد يكون على فتح اللام على تقدير: أقائل أنا، فحذف همزة الاستفهام ثم أدغم النون في النون. ورُدَّ عليه هذا.

انظر الرجز في شرح البغدادي ٣٢/٦، وشرح السيوطي/٧٥٨، والخزانة ٥٧٤/٤، والمحتسب ١٩٣/١، وسر الصناعة/٤٤٧، والجنى الداني/١٤١، والعيني ١١٨/١، ٦٤٨/٣، وشرح الكافية ٤٠٤/٢، والهمع ٤٠٢/٤، وانظر ديوان رؤبة/١٧٣، أبيات مفردة ملحقة بديوانه، وشرح أشعار الهذليين ٦٥١/٢، والخصائص ١٣٦/١، وشرح الأشموني ٢١٠/٢، والارتشاف/٦٦٠.

فضرورة[(١)] سَوّغها شبه الوصف بالفعل.

ويُؤكّد بهما[(٢)] صِيَغُ[(٣)] الأمر مطلقاً، ولو كان دُعائياً كقوله[(٤)]:

فـأَنْـزِلَـنْ سـكـيـنـةً عـلـيـنـا

---

(١) قال ابن جني: «وشبه بعض العرب اسم الفاعل بالفعل، فألحقه النون توكيداً... يريد: أقائلون، فأجراه مجرى أتقولون». سر الصناعة/٤٤٧.
وقال المرادي: «والذي سَوّغ ذلك ما بين اسم الفاعل والمضارع من الشبه...» الجنى الداني/١٤٢.

(٢) في م/١ «بها».

(٣) «صيغ» غير مثبت في م/١.

(٤) البيت من رجز لعامر بن الأكوع، وارتجز به عبدالله بن رواحة وهو ينقل التراب يوم الخندق. ونسبه سيبويه لكعب بن مالك، ولعبدالله بن رواحة، وقد نظم عامر هذا الرجز في مسير رسول الله ﷺ إلى خيبر، قال:

والـلّـهِ لـولا الـلّـهُ مـا اهـتـديـنـا
ولا تـصـدّقـنـا ولا صَـلّـيـنـا
إنـا إذا قـومٌ بَـغَـوْا عـلـيـنـا
وإن أرادوا فـتـنـة أَبَـيْـنـا
فَـأَنْـزِلَـنْ سـكـيـنـة عـلـيـنـا
وثـبِّـتِ الأقـدامَ إنْ لاقـيـنـا

فقال رسول الله ﷺ «يرحمك الله»، فقال عمر بن الخطاب: «وجَبَت والله يا رسول الله، لو أمْتَعْتَنا به، فقُتِل يوم خيبر شهيداً...» والرواية في صحيح مسلم: وأَلْقِيَنْ، وفيه بعض الخلاف عما أثبته هنا.

والشاهد في البيت أن فعل الأمر يجوز توكيده بالنون من غير شرط، ولو كان دعاءً كما جاء هنا «فأنزلَنْ».

انظر شرح البغدادي ٣٧/٦، وشرح السيوطي/٢٨٧، ٧٥٩، والكتاب ١٥٠/٢ «قال كعب ابن مالك»، والمقتضب ١٣/٣، والتصريح ٢٠٢/٣، وهمع الهوامع ٣٩٧/٤، وسيرة ابن هشام ٣٢٨/٢، وشرح الأشموني ٢١٠/٢، وصحيح مسلم ١٦٥/١٢ - ١٦٦، البخاري - فتح الباري ٣٠٩/٧.

إلَّا «أَفْعِلْ»[١] في التعجب؛ لأنّ معناه كمعنى الفعل[٢] الماضي، وشَذَّ قوله[٣]:

[ومُسْتَخْلِفٍ من بعد غَضْيا صُرَيمةً] فَأَحْرِ به[٤] بِطُولِ فقرٍ وأَحْرِيا

---

(١) استثنى صيغة التعجب هذه من الأمر باعتبار صورته.

قال الدسوقي: «وهذا الاستثناء بناءً على مذهب المصنف والكوفيين من أنها فعل أمر، وأما على مذهب البصريين من أنها فعل ماض جيء به على صيغة الأمر فلا معنى للاستثناء...». الحاشية ٢/٢ - ٣.

وانظر بيان هذا في الهمع ٥/٥٧ - ٥٨.

(٢) قولك: أَحْسِن بزيد، معناه صار زيد ذا حُسْنٍ.

(٣) قائله غير معروف، وصدره ما وضعتُه بين معقوفين. وجاء تاماً في م/٢.

وغَضْيَا: فيها قولان: يقال نار غاضية أي عظيمة، أخذ هذا من نار الغضى، وهو أجود الوقود عند العرب، ويقال لمنبتها الغضيا.

وقيل: يقال للإبل الكثيرة غَضْيَا، وقيل: هي مئة منها.

وجاء مُصَحَّفاً عند بعض المتقدمين بالباء «غضبى».

وقوله: ومستخلف: الواو: واو رُبَّ، ومستخلف اسم فاعل، أي طالب خَلَفاً، أي: عوضاً وبدلاً.

وصُرَيمة: مُصَغَّر صِرْمة: وهي القطعة من الإبل ما بين العشرة إلى الأربعين، وصَغَّرها للتقليل.

قوله: بطول فقر: روي: لطول فقر، ومن طول فقر.

ويقال: فلان حرى أن يفعل كذا، أي: جدير ولائق، وروي: أَخْرِبا، بالموحّدَة وكَسْر الرّاء.

والشاهد في البيت قوله: «وأَحْرِيا» فأصله: أَحْرِيَنْ به، فقد جاء فعل التعجب مؤكَّداً بالنون، وهو شاذ، وأُبْدِلت نون التوكيد الخفيفة ألفاً للوقف، وحُذِف المتعجَّب منه وهو المجرور بالباء الزائدة.

انظر شرح البغدادي ٣٩/٦، وشرح السيوطي/٧٥٩، وشرح ابن عقيل ١٤٨/٣، الهمع ٤/ ٤٠٠، العيني ٦٤٥/٣، التاج واللسان/غضا، حرى، والصحاح/غضب.

(٤) في م/١ «فَأَحْرِ له».

ولا يؤكَّد بهما الماضي مطلقاً، وشَذّ قوله[١]:

دامَنَّ سَعْدُكِ لو رحمتِ مُتَيَّماً   لولاكِ لم يَكُ للصّبابة جانحاً

والذي سَهّله[٢] أنه بمعنى[٣] «افعلْ»[٤].

وأمّا[٥] **المضارع**[٦] فإن كان حالًا لم يؤكَّد بهما[٧]، وإن كان مستقبلًا أُكِّد بهما[٨] وجوباً في نحو قوله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾[٩] وقريباً من

---

(١) قائله غير معروف.
ودامَنّ سعدك جملة دعائية، والمعنى: ليدم سعادتُك، ولو: للتمني، وقيل للشرط، وجوابها محذوف.
والشاهد فيه تأكيد الفعل الماضي «دام» بنون التوكيد الثقيلة، وهو شاذ لم يرد مثله في الكلام.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٤٣/٥، وشرح السيوطي/٧٦٠، والجنى الداني/١٤٣، والعيني ١١٨/٤، ٣١٤/٤، وهمع الهوامع ٤٠١/٤، وشرح التصريح ٤١/١، وشرح الأشموني ٢/ ٢١١.

(٢) أي سَهّل توكيد الفعل الماضي.

(٣) قال المرادي: «والذي سَوّغ ذلك أن الفعل... مستقبل المعنى؛ لأنه في البيت دعاء...»/١٤٣.
وفي حاشية الشمني ٩٦/٢ «أي دالٌّ على الأمر؛ لأن معناه لِيَدُم سعدُك».
وذهب الدماميني إلى أنه لو قال: «ليفعل» كان أولى، لأن فاعل «دام» في البيت اسم ظاهر ولا يرفعه «افعل». عن حاشية الدسوقي ٣/٢.

(٤) في م/٢ «أَفْعَلَ» كذا جاء ضبطه.

(٥) النص في الجنى الداني/١٤٤.

(٦) النص في م/٥ «وإن لم يكن حالياً لم يؤكَّد بهما» كذا!

(٧) في م/١ «بها».

(٨) في م/١ «بها»، وفي م/٤ «فيهما».

(٩) تتمة الآية: ﴿... بَعْدَ أَن تُوَلُّوا۟ مُدْبِرِينَ﴾ الأنبياء ٥٧/٢١.

الوجوب[1] بعد «إمّا» في نحو: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ[2]﴾[3]، ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ﴾[4].

وذكر ابن جني أنه قرئ ﴿فإمّا تَرَيْنَ﴾[5] بياء ساكنة بعدها نونُ[6] الرفع[7] على

(١) في الجنى الداني/١٤٢ ذكر التأكيد بعد «إمّا» جوازاً.
وأراد المصنف بقوله: «قريباً من الوجوب» أنه كثر استعماله حتى بدا كأنه من باب الواجب.
وقال المرادي: «... ول يرد في القرآن بعد إمّا إلا مؤكَّداً، وذهب المبرّد والزجاج إلى أن توكيده بعد «إمّا» واجب في غير الضرورة، قلتُ [أي المرادي]: قد كثر حذف النون بعد إمّا في الشعر، وأما في النثر فعزيز».

(٢) قوله تعالى: ﴿من قوم﴾ ليس مثبتاً في م/١ ولا م/٣ ولا م/٤.

(٣) تتمة الآية: ﴿... فَٱنۢبِذۡ إِلَيۡهِمۡ عَلَىٰ سَوَآءٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡخَآئِنِينَ﴾ سورة الأنفال ٥٨/٨.

(٤) تتمة الآية: ﴿... مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ نَزۡغٞ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ الأعراف ٢٠٠/٧.

(٥) الآية: ﴿فَكُلِي وَٱشۡرَبِي وَقَرِّي عَيۡنٗاۖ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلۡبَشَرِ أَحَدٗا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرۡتُ لِلرَّحۡمَٰنِ صَوۡمٗا فَلَنۡ أُكَلِّمَ ٱلۡيَوۡمَ إِنسِيّٗا﴾ سورة مريم ٢٦/١٩.
- قراءة الجماعة: تَرَيِنَّ: بكسر الياء، ونون التوكيد بعدها.
- وقرأ طلحة وأبو جعفر وشيبة «تَرَيْنَ» بسكون الياء وفتح النون الخفيفة، قال ابن جني: «وأما قراءة طلحة... فشاذة، ولست أقول إنها لحن لثبات عَلَم الرفع، وهو النون في حالة الجزم، لكن أقول: تلك لغة أن تثبت هذه النون في الجزم».
وقال المرادي: «بنون الرفع. ذكرها ابن جني وهي شاذة».
انظر البحر ١٨٥/٦، والمحتسب ٤٢/٢، والقرطبي ٩٧/١١، ومجمع البيان ٢٠٥/١٦، والعكري/٨٧٣، ومشكل إعراب القرآن ٥٣/٢، وشواهد التوضيح/١٩، وفتح القدير ٣/ ٣٢٩، وانظر كتابي «معجم القراءات».

(٦) أراد المصنّف بيان أنه قد جاءت «إمّا» والفعل بعدها غير مؤكّد بإحداهما، وقد رأيت مذهب ابن جني قبل قليل فيها.

(٧) في م/٥ «بعدها نون الرفع مع الجازم» كذا ولم يذكر البيت بعد قوله هذا.

حَدّ قوله[١]:

[لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأسرتُهم] يومَ[٢] الصُّلَيْفاء لم يُوْفُون بالجارِ

ففيها[٣] شذوذان: تَرْكُ نون التوكيد[٤]، وإثباتُ[٥] نون الرفع مع الجازم. **وجوازاً[٦] كثيراً بعد الطلب** نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا﴾[٧]. وقليلاً[٨] في مواضع،

---

(١) تقدّم هذا البيت في باب «لم»، وقائله غير معروف.
وقال المصنّف فيه هناك: «وقد يرفع الفعل بعدها كقوله... فقيل: ضرورة، وقال ابن مالك: لغة».

(٢) قوله: «يوم الصُّلَيْفاء» غير مثبت في م/٢ و٣ و٤.

(٣) أي: في قراءة طلحة وغيره «تَرَيْنَ».
وسقط من م/٥ «من هنا إلى آخره قوله: «مع الجازم».

(٤) في م/٤ التأكيد.

(٥) في م/٢ و٤ «والإتيان بنون الرفع».

(٦) أي: يؤكَّد الفعل المضارع كثيراً بعد الطلب، وهو تأكيد جائز لا واجب، وانظر النص في الجنى الداني/١٤٣، وما يُفْهِمُ الطلبَ كلام الأمر، و«لا» في النهي، وأدوات التخصيص والعرض والتمني والاستفهام.

(٧) الآية: ﴿... عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَۚ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ سورة إبراهيم ٤٢/١٤.

(٨) أي: يؤكد الفعل المضارع قليلاً في بعض المواضع، كالذي جاء في البيت، حيث أُكِّد الفعل بعد «ما» الزائدة.
وكان المصنف قد ذكر في «باب اللام» امتناع التوكيد مع الفعل المنفي، وأشرت إلى هذا الموضع هناك.

كقولهم[١]:

[إذا مات منهم سَيِّد سرق أَبنُه] ومن عِضَةٍ ما يَنْبُتَنّ شكيرها

٢ - الثاني[٢]: التنوين:

وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر[٣] لغير توكيد،

---

(١) قائله غير معروف.

وله رواية أخرى:

ومن عِضَةٍ ما ينبتنّ شكيرها قديماً ويُقْتطُ الزّنادُ من الزَّندِ

وفي مجمع الأمثال ٧٤/٢ «في عِضَةٍ».

وسرق: مختلف في ضبطه، فالجمهور على أنه بالبناء للمفعول بتقدير: سُرِق منه، وضبط التبريزي بالبناء للفاعل: على تقدير: سَرَق ابنُه صورته وشمائله. وروي شَرُف ابنه.

ويعني بهذا: إذا مات منهم سيد ساد ابنه من بعده.

والعِضَة: واحدة العضاة، وهو كل شجر عظيم وله شوك، وواحده العضاهة.

والشكير: ما ينبت حول الشجرة من أصلها.

قالوا: يريد أن الابن يشبه أباه، فمن رأى هذا ظَنّه هذا، فكأن الأبن مسروق.

والشاهد في البيت أنه يجوز توكيد المضارع الواقع بعد «ما» الزائدة. قال البغدادي: «والعجب من الدماميني في قوله: ولا أدري الوجه الذي عَيَّن كون «ما» زائدة؛ إذ يحتمل أن تكون نافية، وأجيب بأنه مَثَلٌ لم يستعمل إلا في مقام الإثبات، والأمثال لا تُغيَّر».

انظر شرح البغدادي ٤٤/٦، وشرح السيوطي/٧٦١، والخزانة ٨٣/٢، ٤٨٩/٤، ٥٦٦، ومجمع الأمثال ١٠٧/١، ٧٤/٢، وشرح المفصل ١٠٣/٧، و٥/٩ و٤٢، والكتاب ٢/ ١٥٣، واللسان/ شكر، عضه، عمه، والارتشاف/٦٥٩، وشرح التصريح ٢٠٥/٢، والحماسة بشرح المرزوقي/١٠٩٢.

(٢) أي: من أنواع النون المفردة.

(٣) قال المرادي: «تثبت لفظاً وتسقط خطاً». الجنى/١٤٤.

وكلام المالقي: «نون ساكنة زائدة بعد تمام الكلمة تلحق في غير الشعر لفظاً لا خطّاً ووصلاً، وفي الشعر وَقفاً»، رصف المباني/٣٤٣، وانظر همع الهوامع ٤٠٥/٤.

فَخَرَجَ[١] نونُ «حَسَنٍ»؛ لأنها أصل، ونونُ[٢] «ضَيْفَن» للطُّفَيْليّ؛ لأنها متحركة، ونونُ[٣] «مُنْكَسِرٍ، وٱنكسرَ»؛ لأنها غير آخر، ونونُ[٤] ﴿لَنَسْفَعًا﴾؛ لأنها للتوكيد.

وأقسامه خمسة[٥]:

١ - **تنوينُ التمكين**، وهو اللاحق[٦] للاسم المعرب المنصرف إعلاماً ببقائه على أصله، وأنه لم يشبه الحرف[٧] فيُبْنى،

---

(١) أي: خرج بقوله «زائدة».

(٢) أي: وخرج بقوله «ساكنة» نون «ضَيْفَنٌ» وقد ذكر العلة وهي أنها متحركة، وعنى بها النون التي قبل التنوين، فالنون زائدة لإلحاق «ضيف» بجعفر بعد الزيادة، فقد تحقق شرط وهو الزيادة، وانتفى آخر وهو السكون.

(٣) أي: وخرج من حكم التنوين النون في هاتين الكلمتين لأنهما في ثنايا الكلمة، فشرط الزيادة موجود، ولكنهما ليسا آخراً.

(٤) أي: وخرجت النون من هذا الفعل لأنها نون التوكيد الخفيفة، والتنوين يكون آخراً لغير توكيد. والآية: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ سورة العلق ١٥/٩٦.

(٥) كذا عند سيبويه. انظر الكتاب ٧/١، ٣١١، و٨٤/٢، ٢٩٩، والجنى الداني/١٤٤، وشرح المفصل ٢٩/٩ وما بعدها، وشرح الكافية ١٣/١.

(٦) هذا نص المرادي في الجنى الداني/١٤٤.

وقال ابن يعيش: «أحدها أن يأتي للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف، وهو الدال على المكانة، أي: أنه باقٍ على مكانه من الاسمية لم يخرج إلى شبه الحرف، فيكون مبنياً نحو الذي والتي، ولا إلى شبه الفعل فيمتنع من الصرف نحو أحمد وإبراهيم، وذلك نحو تنوين رجل وفرس وزيد وعمرو، وأحمد وإبراهيم، إذا أردت بهما النكرة...» شرح المفصل ٢٩/٩. وانظر رصف المباني/٣٤٤.

(٧) كالأسماء الموصولة نحو الذي والتي.

ولا الفعلَ[١] فيُمْنع[٢] من الصرف، ويسمى تنوينَ الأمكنيّة[٣]، أيضاً، وتنوينَ[٤] الصرف، وذلك كزيدٍ ورَجُلٍ ورِجَالٍ.

٢ - **وتنوينُ التنكير**[٥]: وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنيّة فرقاً بين معرفتها ونكرتها، ويقع في باب اسم الفعل بالسماع كـ[٦] «صَهٍ ومَهٍ وإِيْهٍ»، وفي العلَمَ المختوم[٧] بـ «ويه»[٨] بقياسٍ[٩] نحو[١٠]: «جاءني سيبويهِ وسيبويهٍ آخر»، وأما تنوين «رجل» ونحوه من المعربات فتنوين تمكين[١١]، لا تنوين تنكير، كما قد

---

(١) مثل «أحمد».

(٢) في م/٥ «فيمتنع».

(٣) في حاشية الأمير ٢/٢٣: «قيل هو الأولى، لأن التمكين الإعراب، فالممنوع من الصرف متمكّن غير أمكن».

(٤) الصَّرْف هو التنوين، فقوله: تنوين الصرف هو من باب إضافة العام إلى الخاص.

(٥) في شرح المفصل ٩/٢٩ «أن يكون دالاً على نكرة، ولا يكون في معرفة البتة».

(٦) فإذا قلت: صَهٍ بالنوين، فهو كقولك: سكوتاً، وإذا قلت: صَه غير منوّن فكأنك تقول: السكوت. ومثله إِيهٍ وإِيهِ، ومَهْ ومَهٍ، فإذا نَوّنت أردت حديثاً غير معلوم، وإذا لم تنوِّن أَردت حديثاً معلوماً.

وانظر رصف المباني/٣٤٤ - ٣٤٥.

وذهب المرادي إلىأ ن التنوين لا يَطَّرِد في أسماء الأفعال.

(٧) عند المرادي: يَطَّرِد التنوين فما آخره «ويه»، وليس كذلك في أسماء الأفعال. الجنى الداني/ ١٤٥، وانظر همع الهوامع ٤/٤٠٥ - ٤٠٦.

(٨) نحو سيبويه وعَمْرَوَيْه ونِفْطَوَيْه.

(٩) أي: يدخل التنوين آخره في حال التنكير قياساً.

(١٠) قوله: سيبويهِ بغير تنوين لمعروف، وسيبويهٍ: بالتنوين لغير معلوم.

(١١) وقال الأمير: «قال الرضي: أنا لا أرى تنافياً بين كون التنوين للتمكين وكونه للتنكير، وقد تدل الكلمة على معنيين، فرجل تنوينه للتمكين والتنكير معاً، وبعد العلمية يمحض للتمكين» =

يتوهّم بعض الطلبة، ولهذا لو سَمَّيْتَ به رجلًا بقي ذلك التنوين[(١)] بعينه مع زوال التنكير.

٣ - **وتنوينُ المقابلة**: وهو اللاحق لنحو[(٢)] «مسلماتٍ»، جُعِل في مقابلة النون في «مسلمين»، وقيل: هو عِوَضٌ[(٣)] عن الفتحة نصباً، ولو كان كذلك[(٤)] لم يُوجَد في الرفع والجر، ثم الفتحةُ قد عُوِّض عنها الكسرة[(٥)]، فما هذا العِوَضُ الثاني؟.

وقيل: هو تنوينُ التمكين[(٦)]،

= الحاشية ٢/٢٣، وانظر حاشية الشمني ٢/٩٦ - ٩٧.
والنص في شرح الرضي ١/١٢: «وأنا لا أرى منعاً من أن يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معاً، فرب حرف يفيد فائدتين كالألف والواو في مسلمات ومسلمون، فنقول: التنوين في رجل يفيد التنكير أيضاً. فإذا سميت بالاسم تمحضت للتمكن...».

(١) لأنه تنوين التمكين في باب الاسمية.

(٢) التاء تدل على التأنيث، والواو في «مسلمون» تدل على التذكير، والكسرة في التاء كالياء في المذكر في حالي النصب والجر، ولذلك قيل في تنوينه إنه وُضِع فيه للمقابلة بالنون في جمع الذكور.

(٣) أي: التنوين عوض عن الفتحة التي هي علامة النَّصْب في الأصل.
فلما صارت علامة النصب الكسرة عُوِّض عن الفتحة بهذا التنوين نحو: مسلماتٍ.

(٤) أي لو كان التنوين عوضاً عن الفتحة التي هي علامة النصب، لما بقي هذا التنوين في حالتي الرفع والجَرّ. وانظر الهمع ٤/٤٠٦ - ٤٠٧.

(٥) في حالة النصب في جمع المؤنث السالم، وإذا كان كذلك فعن أي شيء جاء تعويض التنوين هنا؟.

(٦) وهو ما سماه من قبل تنوين الصرف.
وقد ذهب علي بن عيسى الربعي إلى أن التنوين في «مسلمات» وما ماثله للصرف. انظر همع الهوامع ٤/٤٠٦، والجنى الداني/١٤٥.

ويَرُدُّه[(١)] ثبوتُه[(٢)] مع التسمية به كـ «عرفاتٍ» كما تبقى نونُ «مسلمين» مُسَمّى به، وتنوينُ التمكين لا يجامع العلّتين[(٣)]؛ ولهذا[(٤)] لو سُمِّي بِمُسْلِمَة أو عَرَفة زال تنوينهما[(٥)].

وزعم الزمخشري أن «عرفات»[(٦)]

---

(١) أي: يَرُدُّ رَأْيَ عَلِيٍّ هذا ثبوت التنوين في نحو «عرفات» بعد التسمية. انظر الجنى الداني/١٤٥، ورصف المباني/٣٤٥.
قال المالقي: «فلما نُوِّن هذان الاسمان (عرفات...) مع وجود ما يمنع من الصرف فيه علمنا أن تنوينه ليس بتنوين تمكّن وإنما هو تنوين مقابلة للنون كما ذكره، وتبعت الكسرة التنوين في الإثبات...».

(٢) أي: ثبوت التنوين.

(٣) أي: لا يجامع العلتين المانعتين من الصرف وهما العلمية والتأنيث، فلا يكون تنوين التمكين في آسم علم ممنوع من الصرف.

(٤) أي: لكون تنوين التمكين لا يجامع هاتين العلتين.

(٥) وكانا قبل التسمية منونين تنوين تمكين فلما سُمّي بهما صارا ممنوعين من الصرف للعلمية والتأنيث.

(٦) نص الزمخشري في الكشاف ٢٦٤/١ بمناسبة قوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ...﴾ سورة البقرة/١٩٨.
قال: «وعرفات عَلَمٌ لِلْمَوْقِف سُمِّي بجمع كأذرعات، فإن قلت: هَلّا منعت الصرف، وفيها السببان التعريف والتأنيث؟ قلت: لا يخلو التأنيث، إما أن يكون بالتاء التي في لفظها وإما بتاء مقدَّرة كالتي في سعاد، فالتي في لفظها ليست للتأنيث، وإنما هي مع الألف التي قبلها علامة جمع المؤنث، ولا يصح تقدير التاء فيها: لأن هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث مانعة من تقديرها كما لا يُقَدَّر تاء التأنيث في بنت؛ لأن التاء التي هي بدل من الواو لاختصاصها بالمؤنث كتاء التأنيث فأبت تقديرها».
ونص الزمخشري في البحر ٨٢/٢، وذكر قبله أن التنوين فيه تنوين مقابلة، وقيل تنوين صرف. =

مصروف[١]؛ لأن تاءه ليست للتأنيث[٢]، وإنما هي والألف للجمع، قال: «ولا يصح أن يُقَدَّر فيه تاء غيرها؛ لأن هذه التاء[٣] لاختصاصها بجمع المؤنث تأبى[٤] ذلك، كما لا تُقَدَّر التاء[٥] في «بِنْت»، مع أن التاء المذكورة مُبْدَلَةٌ من[٦] الواو، ولكن اختصاصها[٧] بالمؤنث يأبى ذلك».

وقال ابن مالك[٨]: «اعتبار تَاء» نحو: «عرفات» في منع الصرف أَوْلَى من

= وانظر الجنى الداني/١٤٥، والهمع ٤/٢٠٦، وشرح المفصل ٩/٣٤، ومعاني القرآن للأخفش/١٦٤.

وقال الرضي «قال الربعي وجار الله إن التنوين في نحو مسلمات للصرف، قال جار الله: وإنما لم تسقط من عرفات لأن التأنيث فيها ضعيف؛ لأن التاء التي كانت لمحض التأنيث سقطت، والتاء فيه علامة لجمع المؤنث، وفي ما قاله نظر؛ لأن عرفات مؤنث وإن قلنا إنه لا علامة تأنيث فيها لا متمحضة للتأنيث ولا مشتركة؛ لأنه لا يعود الضمير إليها إلا مؤنثاً... والأولى عندي أن يقال: إن التنوين للصرف والتمكن...» شرح الكافية ١/١٤، وانظر النص في الشُّمُنّي ٢/٩٧، والمالقي فهو عنده تنوين مقابلة للنون وليس تنوين تمكن. رصف المباني/٣٤٥.

(١) وعلى هذا فالتنوين عنده تنوين تمكين. وذكر أبو حيان هذا عن الربعي. الارتشاف/٦٦٩.

(٢) ولو كانت هذه التاء للتأنيث لمنع من الصرف للعلمية والتأنيث.

(٣) أي: المثبتة مع الألف.

(٤) أي: تأبى تقدير تاء أخرى، فلو قدرت تاء أخرى لاجتمعت علامتا تأنيث.

(٥) أي: تاء أخرى في بنت غير المثبتة.

(٦) أصل بنت: بنو.

(٧) أي: اختصاص كلمة «بنت».

(٨) قال ابن مالك: «... فلو كان تنوين مسلمات تنوين صرف لزال عند العلمية كما يزول تنوين مسلمة إذا صار علماً، فإن في كل منهما بعد التسمية من العلمية والتأنيث ما في الآخر، وتأنيث مسلمات أحق بالاعتبار لوجهين: **أحدهما:** أنه تأنيث معه جمعية، **والثاني:** أنه تأنيث بعلامة لا =

اعتبار تاء «عرفة» و«مسلمة»؛ لأنها[1] لتأنيثٍ معه جمعية[2]، ولأنها[3] علامة لا تتغيّر[4] في وصل ولا وقف».

وتنوينُ العِوَض[5]، وهو اللاحق[6] عوضاً من حرف أصلي، أو زائد[7]، أو[8] مضاف إليه: مفرداً[9] أو جملة.

فالأول[10]: كجَوَارٍ[11] وغَوَاشٍ، فإنه عوض من الياء وفاقاً لسيبويه

= تتغير في الوقف، بخلاف مسلمة، واعتبار ما لا يتغيّر وصلاً ولا وقفاً أولى من اعتبار ما يتغير وقفاً»، انظر شرح الكافية الشافية/١٤٢٧.

وذكر المصنّف كلام ابن مالك هنا ليرد به ما ذهب إليه الزمخشري من أنّ التاء ليست للتأنيث، وإنما هي والألف للجمع. وانظر حاشية الأمير ٢٣/٢.

(١) في م/٤ «لأن التأنيث معه جمعية»، وفي م/٥ «جميعية» وهو تحريف.

(٢) قال الأمير: «أي فهي أقوى، والجمعية لها مدخل في منع الصرف في الجملة ألا ترى صيغة منتهى الجموع» الحاشية ٢٣/٢.

(٣) في م/٥ «وأنها».
وقوله: لأنها أي التاء في «عرفات».

(٤) أي: تاء «عرفات» تبقى تاء في الوقف والوصل، وتاء عرفة ومسلمة تصبح هاء في الوقف. وعلى هذا فالذي لا يتغير وهو تاء «عرفات» أولى في المنع من الصرف مما يتغير.

(٥) تقدّم من أنواع التنوين ثلاثة: التمكين، والتنكير، والمقابلة، وهذا هو الرابع.

(٦) اللاحق للأسماء.

(٧) في م/٥ «أو زائدة».

(٨) في م/٥ «ومضاف».

(٩) في م/١ «مفردٌ».

(١٠) وهو اللاحق للأسماء عوضاً عن حرف أصلي محذوف.

(١١) أصلهما: جواري وغواشي، فهما على صيغة منتهى الجموع، فحذفت الحركة من الياء لثقلها فاجتمع ساكنان، فحذفت الياء فصارا جوارٍ وغواشٍ، فحذف التنوين لأنه ممنوع من الصرف، ثم =

والجمهور، لا عِوَضٌ[١] من ضمة الياء وفتحتها[٢] النائبة عن الكسرة[٣] خلافاً للمبرّد؛ إذ لو صَحّ[٤] لعُوِّضَ عن حركاتٍ نحو: «حُبْلى»، ولا هو تنوينُ[٥] التمكين والاسمُ منصرفٌ[٦] خلافاً للأخفش.

= أُتي، بتنوين عوضاً عن الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين.
وهذا مذهب سيبويه والجمهور. انظر الكتاب ٥٦/٢ - ٥٨، وانظر الجنى الداني/١٤٥، وهمع الهوامع ٤٠٦/٤، ورصف المباني/٣٥١، والارتشاف/٦٦٨.

(١) هذا مذهب المبرّد والزجاجي وانظر الجنى الداني/١٤٥، والارتشاف/٦٦٨، وهمع الهوامع ٤٠٦/٤، والإيضاح في علل النحو للزجاجي/٩٧ - ٩٨، والمنصف ٧٠/٢.
قال المالقي: «وزعم أبو إسحاق الزجاج أن التنوين في هذا النوع عوض من حركة الياء لا غير، لأنها ثقلت في الياء، وعوض منها التنوين فالتقى ساكناً مع الياء فحذفت الياء لثقل اجتماعهما. [قال المالقي]... وهذا فاسد من أوجه...». رصف المباني/٣٥١ - ٣٥٢ وقال السيرافي: «مذهب المبرد في هذا التنوين أنه عوض من الحركة؛ لأن الأصل عنده تقديم الحذف على الإعلال» انظر هامش الكتاب ٥٧/٢.

(٢) أي الفتحة تكون خفيفة في الأصل، ولكنها حذفت لأنها نابت عن حركة ثقيلة وهي الكسرة. وأما فتحة النصب فخفيفة وتظهر، ولا تحتاج إلى عِوَض.

(٣) في م/٥ «المكسورة».

(٤) أي: لو صح أن التنوين عوض عن الحركة لَنُوِّنَ «حبلى» عوضاً عن الحركات المحذوفة والمقدرة للتعذر.

(٥) هذا رأي الأخفش، قال المرادي: «قال الأخفش: هو تنوين الصرف» أي في جوارٍ وغواشٍ ونحوهما».
انظر الجنى الداني/١٤٥.
وقال السيوطي: «وقيل هو في الجمع تنوين صرف...، وفي باب جوارٍ؛ لأن الياء لما حذفت التحق الجمع بأوزان الآحاد كسلامٍ وكلامٍ فصُرِف...» الهمع ٤٠٦/٤، وفي الارتشاف/٦٦٨ عزا تنوين الصرف إلى بعض النحاة.

(٦) ذهب الأخفش إلى أن الأصل فيه «جواري» فهو ممنوع من الصرف فحذفت الحركة عن الياء =

وقولُه[١]: «لما حُذِفَت الياءُ[٢] التحق الجمع بأوزان الآحاد كَسَلامٍ وكلامٍ فَصُرِف» مردود[٣]؛ لأن حذفها عارض للتخفيف، وهي[٤] مَنْويَّة؛ بدليل أن الحرف[٥] الذي بقي أخيراً لم يُحَرَّكْ[٦] بحسب العوامل، وقد وافق[٧] على أنه لو سُمِّي[٨] بـ «كَتِف» امرأةٌ، ثم سُكِّن[٩] تخفيفاً لم يَجُزْ صرفُه[١٠] كما جاز صرف[١١] «هند»، وأنه إذا قيل في «جَيْأَل»[١٢] عَلَماً لرجل «جَيَل»

= لثقلها على الياء، ثم تبعه حذفٌ ثانٍ للياء من أجل التخفيف، فصار هذا الوزن ملتحقاً بأوزان أخرى مثل سلامٍ وكلامٍ، فنُوِّن للتمكين. وانظر الدسوقي ٢/٤ - ٥.

(١) أي: قول الأخفش.

(٢) من جواري وغواشي، وما كان من بابهما.

(٣) مردود: خبر عن المبتدأ «قولُه».
والنص في الهمع ٤٠٦/٤ «ورُدَّ بأن الحذف عارض، فلا يُعْتَدُّ به».

(٤) أي: الياء المحذوفة.

(٥) وهو الراء من جوار، والشين من غواشٍ، وما ماثلهما من الأسماء.

(٦) لم يحرك بحسب العوامل لأنه ليس آخراً، ولأن الياء منويّة.

(٧) أي: ابن مالك، وقد وجدت النص عنده. مع أنّ سياق الحديث يقتضي أن يكون الكلام عن الأخفش.

(٨) النص لابن مالك في شرح الكافية الشافية/١٤٢٥ وفيه بعض تصرُّف.
قال: «... ولو قيل في جيأل اسم رجل جَيَل لم يجز صرفه وإن كان في اللفظ ثلاثياً؛ لأن الهمزة منويّة الثبوت، ولذلك لم تُقْلَب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأمثال ذلك كثيرة».

(٩) أي: عينه فقيل «كَتْف».

(١٠) لأنه سكون عارض، وقد نظر إلى الأصل فيه وهو الحركة، فالسكون عارض للتخفيف.

(١١) لأن «هند» ساكن الوسط من أصل الوضع، وفيه الصرف وعدمه، وبعده عند ابن مالك: «لأن الحركة مَنْوِيّة فلم يُعْتَدَّ بالسكون».

(١٢) الجيأل: الضَّبُع، وهي أنثى، والمذكر الضِّبْعان.

=

بالنقل[١] لم ينصرف انصراف[٢] «قَدَم» عَلَماً[٣] لرجل؛ لأن حركة تاء «كَتِف» وهمزة «جَيَل»[٤] مَنْوِيّا[٥] الثبوت؛ ولهذا لم تُقْلَب ياءُ «جَيَل» ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

- **والثاني**[٦]: كـ «جَنَدِلٍ»[٧]؛ فإنّ تنوينه عوضٌ من ألف «جنادل» قاله ابن

= ويقال: الجَيْأَلَة. وقال ابن بري: «غير مصروف للتأنيث والتعريف».
انظر اللسان/جأل.

(١) أي بنقل حركة الهمزة إلى الياء ثم حذف الهمزة.

(٢) انصرف «قدم» لأنه ثلاثي.

(٣) أي: إذا سُمِّي به الرجل صُرِف لزوال التأنيث عنه بالنقل إلى المذكَّر. الإيضاح ٢٩٨/١.

(٤) في المخطوطات «جيأل» ما عدا م/٥ فقد جاء «جَيَل». ومن غير همز جاء عند مبارك والشيخ محمد، ومثله في الحواشي.

(٥) وقال أبو علي: «وربما قالوا جَيَل بالتخفيف، ويتركون الياء مصححة؛ لأن الهمزة وإن كانت ملقاة من اللفظ فهي مُبَقَّاة في النيّة معامَلةً معاملة المثبتة غير المحذوفة. ألا ترى أنهم لم يقلبوا الياء ألفاً كما قلبوها في ناب ونحوه لأن الياء في نية السكون».
انظر النص في اللسان/جأل، وانظر التاج.
وانظر الإيضاح ٢٩٧/١ - ٢٩٨، وشرح الكافية الشافية/١٤٢٥.

(٦) الثاني من أنواع تنوين العوض، وهو ما كان عوضاً عن حرف زائد.

(٧) قال ابن مالك: «... فإن أورد جَنَدِل ونحوه فإن أصله فعالل، فحذفت ألفه، ونوي ثبوتها لئلا تتوالى أربع حركات في كلمة واحدة، ومع ذلك صُرِف اعتباراً بعارض الحذف، والجواب أن يقال:
لا أسلم أن تنوين «جَنَدِلٍ» ونحوه تنوين صرف، وإنما هو تنوين جيء به عوضاً عن الألف كما جيء بتنوين «جوارٍ» عوضاً من الياء، فأندفع المعارض، وصَحّ عدم الاعتداد بالعارض» شرح الكافية الشافية/١٤٢٥ - ١٤٢٦.

مالك، والذي يظهر خلافه، وأنه تنوين الصَّرْف، ولهذا يُجَرُّ بالكسرة، وليس[١] ذهابُ الألف التي هي عَلَم الجمعية كذهاب الياء من نحو جوارٍ وغواشٍ.

- **والثالث**[٢]: تنوين «كُلّ وبعض» إذا قُطِعتا عن الإضافة نحو: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾[٣]، ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[٤].

وقيل: هو تنوين التمكين[٥]، رجع لزوال الإضافة التي كانت تُعارِضه.

- **والرابع**[٦]: اللاحق لـ «إذ» في نحو: ﴿وَٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَهِىَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾[٧]، والأصل: فهي يوم إذِ ٱنشقّت واهية، ثم حُذِفَت الجملة[٨] المضافُ

---

(١) احتراز من اعتراضٍ عليه بفارق ما بين الموضعين: ألف جنادل وياء جوارٍ.
قال الأمير: «لأن الألف علامة الجمعية فحذفها مُخِلٌّ بها خصوصاً، وحذفه اعتباطاً، والمحذوف اعتباطاً كالعدم، فاختلفت الصيغة فَصُرِف...» الحاشية ٢٤/٢.

(٢) الثالث مما جاء فيه التنوين عوضاً عن محذوف. وهو هنا مفرد محذوف كان من قبل مضافاً إليه.

(٣) تتمة الآية: ﴿... وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا﴾ الفرقان ٣٩/٢٥.
أي: وكل إنسانٍ، أو وكل طائفة. وعاد الضميرِ في «له» على لفظ «كل».

(٤) الآية: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَلَلْآخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَٰتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا﴾ سورة الإسراء ٢١/١٧.
والتقدير: على بعضهم، فلما حذف الضمير نُوِّن «بعض».

(٥) قال أبو حيان: «وأما كل وبعض فقيل التنوين فيهما عوض عما أُضِيفا إليه، وقيل تنوين تمكين» الارتشاف/٦٦٨، وانظر الهمع ٤٠٦/٤.

(٦) من أنواع تنوين العِوَض، وهو ما يكون عوضاً عن جملة حذفت.

(٧) سورة الحاقة ١٦/٦٩.

(٨) أي: جملة «انشقت» الواقعة بعد «إذ».

إليها للعِلْم[١] بها، وجِيء بالتنوين عوضاً عنها، وكُسِرَت الذالُ لالتقاء[٢] الساكنين[٣].

وقال الأخفش[٤]: التنوين تنوين التمكين، والكسرة إعراب[٤] المضاف إليه.

- **وتنوين الترنم**[٥]: وهو اللاحق للقوافي المُطْلَقة[٦] بدلًا من حرف الإطلاق، وهو الألف والواو والياء، وذلك في إنشاد بني تميم[٧]. وظاهرُ قولهم أنه[٨] تنوين مُحَصِّل[٩] للترنُّم[١٠]،

---

(١) أي: لأنها تقدّم ما يفسّرها. وانظر الارتشاف/١٤٠٣ «وإذا عُلِمَت الجملة جاز حذفها».

(٢) «لالتقاء» زيادة من م/٣.

(٣) والساكنان هما سكون الذال من «إذ» وسكون النون من التنوين؛ إذ هو نون ساكنة.
قال أبو حيان: «... وليس كسرة إعراب خلافاً للأخفش». انظر الارتشاف/١٤٠٣.

(٤) في الآية/٦٦ من سورة هود قال الأخفش: «ومن خزي يومِئذٍ، فأضاف خزي إلى اليوم فجرّه، وأضاف اليوم إلى «إذ» فجرّه، وقال بعضهم: يومَئذٍ فنصب لأنه جعله اسماً واحداً، وجعل الإعراب في الآخر» انظر معاني القرآن/٣٥٤، ورصف المباني/٣٤٧، والجنى الداني/١٨٦.

(٥) النوع الخامس من أنواع التنوين، وتقدّم: تنوين التمكين، والتنكير، والمقابلة، والعوض.

(٦) قال المرادي: «... وهو تنوين يلحق الرَّوِيّ المُطْلَق عوضاً من مَدّة الإطلاق...» الجنى الداني/١٤٥ - ١٤٦.

(٧) عند المرادي: في لغة تميم وقيس.

(٨) في م/١ و٣ «إنه...».

(٩) قال ابن مالك: «فالأصل إذا قيل تنوين الترنم: تنوين ذي الترنم، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه».
انظر شرح الكافية الشافية/١٤٢٧، والجنى الداني/١٤٦.

(١٠) قال المرادي: «وإنما هو عوض من الترنُّم لأن الترنم مَدُّ الصوت بمدةٍ تجانس حرف الروي» الجنى الداني/١٤٦.

وقد صَرّح بذلك[١] ابن يعيش[٢] كما سيأتي.

والذي صَرّح به سيبويه وغيره من المحققين أنه جيء به لقطع الترنم[٣].

وأن الترنم - وهو التَّغنّي - يحصل بأَحْرُفِ الإطلاق[٤] لقبولها لمدّ الصوت فيها، فإذا أنشدوا ولم يترنَّموا[٥] جاءوا بالنون مكانها.

---

(١) وقال ابن يعيش: «وهذا التنوين يستعمل في الشعر والقوافي للتطريب معاقباً بما فيه من الغُنَّة لحروف المد واللِّين، وقد كانوا يستلذون الغنة في كلامهم...» شرح المفصل ٣٣/٩. وذهب هذا المذهب ابن عقيل انظر شرح الألفية ١٩/١.

(٢) هو موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش نحوي حلبي، له شرح المفصل، وشرح التصريف الملوكي، وكان من كبار أئمة العربية، ماهراً في النحو والتصريف، وُلِدَ في ثالث رمضان سنة ٥٥٣ بحلب، وتوفي سنة ٦٤٣هـ بحلب أيضاً.
انظر بغية الوعاة ٣٥١/٢ - ٣٥٢.

(٣) في الكتاب: «أما إذا ترنموا فإنهم يلحقون الألف والياء والواو ما يُنَوَّن وما لا يُنَوَّن؛ لأنهم أرادوا مَدّ الصوت... فإذا أنشدوا ولم يترنموا فعلى ثلاثة أوجه، أما أهل الحجاز فيَدَعون هذه القوافيَ ما نُوِّن منها وما لم يُنَوَّن على حالها في الترنم ليفرقوا بينه وبين الكلام الذي لم يوضع للغناء، وأما ناس كثير من بني تميم فإنهم يبدلون مكان المدة النونَ فيما يُنَوَّن وما لم يُنَوَّن، لما لم يريدوا الترنم أبدلوا مكان المدة نوناً ولفظوا بتمام البناء وما هو منه... وأما الثالث فأن يجروا القوافي مجراها لو كانت في الكلام ولم تكن قوافي شعر، جعلوه كالكلام حيث لم يترنموا، وتركوا المدة لعلمهم أنها في أصل البناء...» الكتاب ٢٩٨/٢ - ٢٩٩ وانظر شرح الكافية الشافية/١٤٢٧ - ١٤٢٨.
وقال أبو حيان: «وقال ابن مالك: هو ما يشعرك بترك الترنم» الارتشاف/٦٧٠.
وانظر همع الهوامع ٤٠٧/٤.

(٤) أي: أحرف المدّ الثلاثة.

(٥) أي: لم يمدوا الصوت بواحد من الثلاثة.

ولا يختص هذا التنوين بالاسم بدليل قوله[١]:

[أقِلّي اللومَ عَاذِلَ والعِتَابَنْ]　　وقُولي إن أَصَبْتُ لقد أَصَابَنْ

وقوله[٢]:

[أَفِدَ الترحُّلُ غير أنّ ركابنا]　　لما تَزُل بِرِحالِنا وكَأَنْ قَدِن

وزاد الأخفش والعروضيون تنويناً سادساً سَمَّوْه[٣]: «الغالي»،

وهو اللاحق[٤] لآخر القوافي المقيَّدة،

---

(١) البيت مطلع قصيدة لجرير هجا بها الراعي النميري والفرزدق، والأصل فيهما: العتابا وأصابا. والشاهد فيه أن تنوين الترنم لا يختص بالاسم، بل يلحق الفعل، وقد لحق الاثنين هنا: الاسم في صدر البيت: العتابَن، والفعل في عجزه في قوله: أصابَن.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٤٦/٦، وشرح المفصل ٣٢/٩، وشرح السيوطي/٧٦٢، والمقتضب ٢٤/١، والهمع ٤٠٧/٤، والإنصاف/٦٥٥، والخصائص ١٧١/١، ٩٦/٢، والمنصف ٢٢٤/١، ٧٩/٢، والكتاب ـ/٢٩٨، ٢٩٩، النوادر/٣٨٧، شرح الكافية الشافية/ ١٤٢٩، الديوان/٦٤، الخزانة ٣٤/١، شرح ابن عقيل ١٨/١، وأمالي الشجري ٣٩/٢، وانظر ٢٤١/٢، من طبعة الطناحي وتعليقه على البيت.

(٢) تقدّم الحديث عن بيت النابغة هذا في باب «قد» في حرف القاف. وكان الاستشهاد به هناك لحذف ما بعد «قد» الحرفية.
أي: وكأن قد زالت. وكانت روايته: وكأن قدِ.
والاستشهاد به هنا في «قَدِن» على أن تنوين الترنم قد يلحق الحرف أيضًا، وأصله وكأن قدي، بياء الإطلاق فأبدلت نوناً. وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٤٧/٦.

(٣) في طبعة الشيخ محمد «وسَمَّوه»، ومثله عند مبارك، وحاشية الأمير، وهذه الواو غير مثبتة في المخطوطات.

(٤) هو تنوين يُزاد بعد حرف الرّوِيّ المقيَّد، فهو زيادة تأتي في آخر البيت بعد تمامه، قال ابن يعيش: «... إلحاقها نيفاً عن آخر البيت بمنزلة الخَرْم في أوله» شرح المفصل ٣٤/٩.
وذكر أبو حيان أن الزجاج والسيرافي أنكراه. انظر الارتشاف/٦٧١.

كقول رؤبة[(١)]:

وقاتِم الأعماق خاوي المختَرَقْنْ
مُشْتَبِه الأعلام لَمّاع الخَفَقْنْ

وسُمّي غالياً لتجاوزه حَدّ[(٢)] الوزن، ويسمي الأخفش الحركة التي قبله غُلُوّاً[(٣)]، وفائدته الفرق بين الوقف والوصل.

وجعله ابن يعيش من نوع تنوين[(٤)] الترنُّم،

---

(١) البيت مطلع أرجوزة لرؤبة وصف بها قفراً تجاوزه بلا دليل على ناقة شديدة، وأثبتُّ البيت الثاني لأنه مثبت في م/٣ و٤ على هامش النسخة من مصححها مشيراً إلىأ ن الصواب إثباته.
ورواية الديوان: المخترق.
والواو: وقاتم: واو رُبَّ، والأعماق: جمع عمق، وهو الناحية، والخاوي الذي لا شيء فيه، والمخترقن: الموضع الذي تخرق فيه الريح، أو هو الذي تقطعه الركاب، فكأنها تخترقه، والأعلام: جمع عَلَم، وهو ما يُهْتَدَى به من جَبَل وغيره، والخفق: ما يخفق من السّراب.
والشاهد فيه: دخول هذه النون بعد تمام القافية؛ إذ كملت بالقاف وتَمّ وزن البيت.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٤٧/٦، وشرح السيوطي/٧٦٤، الكتاب ٣٠١/٢، شرح المفصل ٣٤/٩، ١١٨/٢، همع الهوامع ٤٠٧/٤، الجنى الداني/١٤٧. الديوان/١٠٤.

(٢) فهو يأتي نيّفاً عن آخر البيت بمنزلة الحزم في أوله. انظر شرح المفصل ٣٤/٩، وانظر شرح الكافية ١٥/١.

(٣) قال ابن يعيش: «وسموا الحركة التي قبلها الغُلُوّ لأنه دخل دخولاً جاوز الحَدّ، لأنه منع من الوزن والغلو تجاوز الحَدّ...» شرح المفصل ٣٤/٩، والجنى الداني/١٤٧، والارتشاف/٦٧١.

(٤) ذكر ابن يعيش أن تنوين الترنم على نوعين: أحدهما يلحق متمماً ومكملاً للوزن، والآخر أن يلحق بعد استيفاء البيت جميع أجزائه نيفاً عن آخره بمنزلة الحزم في أوله.
وأنت ترى أنه جمع هذين النوعين تحت اسم واحد.

=

زاعماً[(١)] أن الترنُّم يحصل بالنون نفسها؛ لأنها حرف أَغَنّ، قال: وإنما سُمِّي المغنِّي مغنّياً لأنه يُغَنِّنُ صوته، أي يجعل فيه غُنّة، والأصل عنده مُغَنِّن، بثلاث نونات، فأُبدلت الأخيرة[(٢)] ياء تخفيفاً[(٣)].

وأنكر[(٤)] الزجاج والسيرافي ثبوتَ هذا التنوين البتة؛ لأنه يكسر الوزن، وقالا[(٥)]: لعل الشاعر كان يزيد «إنْ» في آخر كل بيت، فَضَعُفَ صوتُه بالهمزة، فتوهَّم السامع أن النون تنوين. واختار هذا القول ابن مالك.

وزعم أبو الحجاج[(٦)] بن معزوز أنّ ظاهر كلام سيبويه في المُسَمّى تنوين الترنُّم

= انظر شرح المفصل ٣٣/٩ - ٣٤، وذكره أبو حيان في الارتشاف/٦٧١، وذكر الفرق بينهما المرادي فقال: «والفرق بينهما أن تنوين الترنم هو اللاحق للروي المطلق كما سبق، والغالي هو اللاحق للرويّ المقيّد» الجنى الداني/١٤٧.

(١) انظر شرح المفصل ٣٣/٩.

(٢) وتتمة النص عند ابن يعيش «فأبدل من النون الأخيرة ياء كما قالوا: تقضّى البازي، والمراد تقضض، وقالوا: قَصَّيْت أظفاري والمعنى قَصَصْتُ».

(٣) لم يذكر هذه العِلّة ابن يعيش.

(٤) انظر هذا في الارتشاف عنهما/٦٧١، وانظر همع الهوامع ٤٠٧/٤.

(٥) قال ابن مالك: «وأنكر أبو سعيد السيرافي هذا التنوين، ونسب رواته إلى الوهم بأن قال: إنما سُمِع رؤبة يَسْرُد هذا الرجز، ويريد «إنْ» في آخر كل بيت، فضعف لفظه بهمزة «إنْ» لانحفازه في الإيراد، فظنّ السامع أنه نوَّن وكسر الروي.
[قال ابن مالك] وهذا الذي ذهب إليه أبو سعيد تقرير صحيح مُخَلِّص من زيادة ساكن على ساكن بعد تمام الوزن».
شرح الكافية الشافية/١٤٣٠، وانظر الجنى الداني/١٤٨، ونص ابن هشام مأخوذ من المرادي.

(٦) أديب نحوي أندلسي، أخذ العربية عن ابن ملكون والسهيلي، وأخذ عنه عالم كثير، ألف شرح الإيضاح للفارسي، والرد على الزمخشري في مُفَصَّله، مات بمرسية سنة/٦٢٥. انظر بغية الوعاة ٣٦٢/٢.

أنه نونٌ عُوِّضت[١] من المَدَّة، وليس بتنوين[٢].

وزعم ابن مالك في «التحفة»[٣] أنّ تسمية[٤] اللاحق للقوافي المطلقة والقوافي المقيَّدة تنويناً مجازٌ، وإنما هو نون أخرى زائدة؛ ولهذا لا يختص بالاسم، ويجامع الألف واللام، ويثبت في الوقف[٥].

---

(١) كذا في المخطوطات/ عوضت، وجاء عند مبارك والشيخ محمد «عوض»، ومثلهما في حاشية الأمير.

(٢) قال أبو حيان: «وانقسام التنوين إلى هذه الأقسام هو مذهب الجمهور، وذهب أبو الحجاج يوسف بن معزوز إلى أن الأربعة الأول هو تنوين التمكين وهو تنوين الصرف، قال: وهو مذهب سيبويه، وقال: وظاهر قول سيبويه في الذي يسمونه تنوين الترنم أنه ليس بتنوين إنما هو نون بدل من المدّة لا تنوين.

فعلى هذا لا يكون التنوين إلا قسماً واحداً وهو تنوين التمكين والمسمى «تنوين الصرف...» الارتشاف/٦٧١، الجنى الداني/١٤٨. وانظر الكتاب ٢/٣٠٠.

(٣) منظومة همزية لابن مالك اسمها «تحفة المودود في المقصور والممدود» وعليها شرح لابن مالك رحمه الله.

انظر مقدمة التسهيل للمحقق/٣١ - ٣٢، وانظر بغية الوعاة ١/١٣١.

(٤) النص للمرادي أخذه المصنف.

قال المرادي: «وذكر في التحفة أن التنوين من خواص الاسم في جميع وجوهه، وتسمية ما يلحق الفعل للترنم تنويناً مجاز، وإنما هو نون تتبع الآخر، عوضاً عن المدّة، ولذلك حُكْمُهُ عكسُ حكم التنوين؛ لأنه يثبت وقفاً، ويسقط وصلاً، بخلاف التنوين».

الجنى الداني/١٤٨ - ١٤٩.

(٥) قال الدماميني: «قد ينازع في ذلك، فإن الزمخشري قال في أحاجيه حيث أشار إلى تنوين الترنم: هو التنوين الذي يقع في إنشاد الشعر مكان حرف الإطلاق إذا وصل المنشد، ولم يقف.

فهذا نص في أنه لا يكون في حالة الوقف».

حاشية الشمني ٢/٩٨، وانظر المحاجاة بالمسائل النحوية/٧٣.

وزاد[١] بعضهم تنويناً[٢] سابعاً، وهو تنوين الضرورة، وهو اللاحق لما ينصرف كقوله[٣]:

ويوم دخلتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزةٍ فقالتْ: لكَ الويلاتُ؛ إنّك مُرْجِلي

[أي[٤] تاركي راجلًا ماشياً؛ لأنك تعقر الجمل، وهذا قول امرئ القيس حين دخل خدرها فوق الجمل].

وللمنادى[٥] المضموم كقوله[٦]:

سلامُ اللّه يا مَطَرٌ عليها [وليس عليك يا مَطَرُ السلام]

---

(١) النص بحروفه في الجنى الداني/١٤٩.

(٢) غير مثبت في م/١ و٣ و٥.

(٣) البيت لامرئ القيس وعجزه مثبت في م/٢ ولذا تركته من غير وضع بين معقوفين.
عنيزة: اسم مرأة، وقيل لقب فاطمة بنت عمه، والشاهد فيه أن عُنَيْزَة لا ينصرف، وقد نون للضرورة في البيت. انظر شرح البغداي ٥٢/٦، وشرح السيوطي/٧٦٦، والديوان/١١.

(٤) زيادة من م/٢.

(٥) أي وتنوين الضرورة في المنادى المضموم، وقوله: للمنادى: أي اللاحق للمنادى.

(٦) البيت للأحوص، وعجزه ما وضعته بين معقوفين.
وذكر الزجاجي أن الأحوص كان يهوى أخت امرأته، ويكتم ذلك، وينسب فيها، ولا يفصح، فتزوجها مطر فغلبه الأمر، فقال هذا الشعر.
والشاهد فيه تنوين «مطر» الأول للضرورة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥٣/٦، وشرح السيوطي والديوان/١٨٩، والجنى الداني/١٤٩، وأمالي الشجري ٣٤١/١، والإنصاف/٣١١، وهمع الهوامع ٤٠٨/٤، وسيبويه ٣١٣/١، وأوضح المسالك ٨٢/٣، العيني ١٠٨/١، والمقتضب ٢١٤/٤، ٢٢٤، والخزانة ٢٩٤/١.

وبقوله[١] أقول في الثاني[٢] دون الأول[٣]؛ لأن الأول[٤] تنوين التمكين؛ لأن الضرورة أباحت الصَّرْف[٥]، وأما الثاني فليس تنوين تمكين؛ لأنّ الاْسم مبنيّ[٦] على الضم.

- **وثامناً: وهو[٧] التنوين الشاذ**، كقول بعضهم: «هؤلاءٍ قومُك» حكاه أبو زيد[٨]، وفائدته مجرد تكثير اللفظ، كما قيل في ألف «قَبَعْثَرَى»[٩].

---

(١) أي: بقول من ذهب إلى زيادة التنوين في الضرورة.

(٢) وهو بيت الأحوص.

(٣) وهو بيت امرئ القيس.

(٤) وهو قوله: «عنيزةٍ»، وتنوين التمكين أي: تنوين الصرف.

(٥) أباحت صرف ما لا ينصرف فاجتمع علتان: العلمية والتأنيث، مع التنوين.
قال الدماميني: «فيه نظر؛ لأن وجود العلتين في الاسم منافٍ لصرفه، وإنما حمله على ذلك قولهم: يجوز صرف غير المنصرف للضرورة، وفيه من الإشكال ما ذكرنا، فينبغي أن يحمل كلامهم على أنه يجوز للمضطر أن يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار إدخال التنوين، ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لمنافاته لوجود العلتين، وإنما يكون تنوين الضرورة...» الشمني ٢/٩٩.

(٦) وتنوين التمكين لا يكون في الأسماء المبنية بل في الأسماء المعربة.
قال المرادي: «فمطر مبنيّ للنداء، ونوَّنه الشاعر للضرورة، قال بعضهم: وهو راجع في التحقيق إلى تنوين التمكين. ولكن الضرورة سبب لإظهار التنوين الذي كان له قبل البناء» الجنى الداني/١٤٩، وانظر الإنصاف/٣١١، والمقتضب ٤/٢٢٤.

(٧) النص في الهمع ٤/٤٠٩.

(٨) هذا عند المرادي خارج عن أقسام التنوين، ولذلك سماه بعضهم التنوين الشاذ. انظر الجنى الداني/١٤٩.

(٩) ليس الألف في هذا اللفظ للتأنيث، وإنما هو لتكثير اللفظ.
ومعنى «قبعثرى»: الجمل العظيم والأنثى قبعثراة، وقيل غير هذا.

=

وقال ابن مالك[١]: «الصحيح أن هذه نونٌ زِيدَتْ في آخر الاسم كنون «ضَيْفَن»[٢] وليس بتنوين».

وفيما[٣] قاله نظر؛ لأن الذي حكاه[٤] سَمَّاه تنويناً؛ فهذا دليلٌ منه على أنه سمعه في الوصل دون[٥] الوقف، ونون «ضَيْفَن»[٦] ليست كذلك.

وذكر ابن الخباز في[٧] «شرح الجزولية» أنّ أقسام التنوين عشرة، وجعل كلاً

= وفي اللسان: «قال بعض النحويين ألف قبعثري قسم ثالث من الألفات الزوائد في أواخر الكلم لا للتأنيث ولا للإلحاق...، وقال المبرد: والألف ليست للتأنيث، وإنما زيدت لتُلحِق بنات الخمسة ببنات الستة، لأنك تقول قبعثراة، فلو كانت الألف للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر...»/ قبعثر. وانظر الارتشاف/١/٢٠١.

(١) ذكر المرادي أن ابن مالك قال هذا في شرح التسهيل.
وانظر همع الهوامع ٤/٤٠٩.

(٢) الضَّيْفَن: الذي يتبع الضيف، مشتق منه عند غير سيبويه، وجعله سيبويه من ضَفَن، وذكروا أن الضَّيْفَن الطفيلي أيضاً.
والنون زائدة عند الجوهري.
انظر اللسان والتاج/ضيف، ضَفَن، والكتاب ٢/٣٥٠.

(٣) النص مثبت في الهمع ٤/٤٠٩.

(٤) أي في «هؤلاءِ».

(٥) وهذا حال لتنوين يثبت في الوصل ويسقط في الوقف، ولو كان نوناً كما ذهب إليه ابن مالك لثبت في الحالين: الوصل والوقف.

(٦) أي لا تصح المقابلة التي ذكرها ابن مالك بين هؤلاءِ وضيفن، لأن تنوين الأول يسقط في الوقف، فهذا دليل على أنه ليس نوناً، ونون ضيفن تثبت في الحالين.

(٧) سميت كذلك نسبة إلى مؤلفها عيسى بن عبدالعزيز البربري المراكشي وهو أبو موسى الجُزولي، نسبة إلى جُزُولة، ويقال بالكاف بدل الجيم وهي بطن من البربر، أخذ العربية عن ابن بري، وأخذ العربية عنه جماعة منهم الشلوبين وابن مُعْطٍ، شرح أصول السراج، =

من تنوين المنادى، وتنوين صَرْف ما لا ينصرف قسماً برأسه، قال: «**والعاشر تنوين الحكاية**: مثل أن تُسَمِّي رجلًا[١] بـ«عاقلةٍ لبيبةٍ»، فإنك تحكي اللفظ المُسَمَّى به، وهذا أعتراف منه[٢] بأنه تنوينُ الصَّرْف[٣]؛ لأن الذي كان قبل[٤] التسمية حُكِي[٥] بعدها.

٣ - الثالث[٦]: نونُ الإناث، وهي أسم[٧] في نحو «النسوةُ يذهَبْنَ»، خلافاً

= وله المقدّمة المشهورة، وهي حواش على الجمل للزجاجي، وهذه المقدمة هي المسماة بالجزولية، وذكر بعضهم أنه ليس فيها نحو وإنما هي منطق لحدودها وصناعتها العقلية، وقد شرحها ابن الخباز.

توفي الجزولي سنة ٦٠٧هـ.

انظر بغية الوعاة ٢/٢٣٦.

(١) هو تسمية بمجموع الصفتين، فهو تسمية بالمركب.

(٢) أي: من ابن الخباز.

(٣) أي: تنوين التمكين.

(٤) الذي كان قبل التسمية هو تنوين التمكين، فيكون هو نفسه بعد الحكاية.

وقال الدماميني: «لكنه ليس في لفظ الحكاية تنوين صرف قطعاً، وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان من الصرف؟ فثبت أنه قسم برأسه وإن كان المحكيّ تنوين صرف». الشمني ٢/٩٩؛ وانظر حاشية الأمير ٢/٢٥.

(٥) كذا فيما بين يدي من المخطوطات «حُكي...».

وذكر الشيخ محمد أنه في نسخة «يحكى»، وكذا وجدت النص في متن حاشية الدسوقي.

(٦) الثالث من أنواع النون، وكان الأول نوني التوكيد. والثاني: التنوين.

(٧) نون النسوة اسم، وهي فاعل للفعل «يذهب»، وهو معها مبني على السكون هذا ما ذهب إليه الجمهور، وذهب المازني إلى أن هذه النون وكذا الواو التي لجمع الذكور وألف المثنى وياء المخاطبة هي حروف، وهي علامات كتاء التأنيث في «قامت» وليست ضمائر، والفاعل مُسْتكِنّ في الفعل، ووافق الأخفشُ المازنيَّ في الياء. =

للمازني، وحَرْفٌ[١] في نحو: «يذهبْنَ النسوةُ» في لغة من قال «أكلوني البراغيث»[٢]، خلافاً لمن زَعَم[٣] أنها اسم[٤]، وما بعدها بَدَلٌ منها، أو مبتدأ مؤخَّر والجملة قبله خبره.

= وشبهة المازني أن الضمير لما استكنّ في فعل وفعلتْ استكن في التثنية والجمع، وجيء بالعلامات للفرق، كما جيء بالتاء في فعلتْ للفرق.
انظر همع الهوامع ١٩٥/١، والارتشاف/٩١٤، وشرح الكافية ٩/٢، وشرح المفصل ٨٧/٣ - ٨٨.

(١) حرف دال على جماعة الإناث لا محل له من الإعراب، والفاعل هو الاسم المرفوع بعده. وذكر ابن يعيش أنه مذهب سيبويه. شرح المفصّل ٨٧/٣.

(٢) هي لغة لطيئ، وأُزْد شنوءة. انظر الهمع ٢٥٧/٢، والجنى الداني/١٧٠: «وهي لغة ثابتة خلافاً لمن أنكرها».
وانظر شرح المفصل ٨٧/٣ - ٨٨، وشرح الكافية الشافية/٥٨١.

(٣) قال ابن مالك: «وأما أن يحمل جميع ما ورد من ذلك على أن الألف فيه والواو والنون ضمائر فقير صحيح؛ لأن الأئمة المأخوذ عنهم في هذا الشأن متفقون على أن ذلك لغة قوم مخصوصين من العرب، فوجب تصديقهم في ذلك كما تصدقهم في غيره» شرح الكافية الشافية/٥٨٣.

(٤) قال المرادي: «ومن أنكر هذه اللغة تأوّل ما ورد من ذلك، فبعضهم يجعل ذلك خبراً مقدَّماً ومبتدأ مؤخراً، وبعضهم يجعل ما اتصل بالفعل ضمائر، والأسماء الظاهرة بَدَلٌ منها، وهذان تأويلان صحيحان فيما سُمِع من ذلك من غير أصحاب هذه اللغة، وأما من يحمل جميع ما ورد من ذلك على التأويل فغير صحيح، لأن المأخوذ عنهم هذا الشأن متفقون على أن ذلك لغة قوم مخصوصين من العرب» الجنى الداني/١٧١، وانظر الهمع ٢٥٧/٢، وانظر شرح الكافية الشافية/٥٨٣.
وقال ابن مالك: «... وهذا ليس بممتنع إذا كان من سُمِع منه ذلك من غير أصحاب هذه اللغة المذكورة» شرح الكافية الشافية/٥٨٢.

٤ - **الرابع**[١]: نونُ الوقاية[٢]، وتُسَمَّى نونَ العِماد[٣] أيضاً، وتلحق قبل ياء المتكلِّم المنتصبة[٤] بواحد من ثلاثة[٥]:

- **أحدها**: الفعل، متصرفاً كان نحو «أَكْرَمَني»، أو جامداً نحو «عَساني»[٦]، و«قاموا ما خَلاني وما عَداني وحاشاني» إن قُدِّرتْ فعلاً[٧].

---

(١) الرابع من أنواع النون.
وانظر رصف المباني/٣٦٠، والجنى الداني/١٥٠.
وفي حاشية الشمني ٩٩/٢ ذكر عن الدماميني أن ابن الحاجب صرح في أماليه بأن نون الوقاية كحرف المضارعة ليست بكلمة، وإنما هي كالألف في ضارب، والميم في مخرج، والألف في سكرى وغضبى، وأطال الكلام فيه، فلا ينبغي عَدّها في أقسام النون؛ لأنها جزء كلمة لا كلمة.
وعَقّب على ذلك الشمني بقوله: «وأقول: جزء الكلمة له دخل في دلالتها على معناها، ونون الوقاية لا دخل لها في دلالة ما لحقته على معناه، فلا يكون جزأه». وانظر أمالي ابن الحاجب ١٠٦/٤ وما بعدها.

(٢) سميت كذلك لأنها تقي آخر الفعل من الكسر، ثم حمل على الفِعل ما ذكر في هذا الباب وهي عند ابن مالك تقي اللبس في الأمر نحو أَكْرِمْني، فلولا النون لالتبس أمر المذكر بأمر المؤنث. الجنى الداني/١٥١.

(٣) على هامش م/٣ قوله: «لأنها عَمَّدت الفعل، أي أَهَّلته لوقوع الياء بعده.

(٤) أي: الواقعة في محل نصب. وذكر الدسوقي أنه جاء في نسخة «المتصلة».

(٥) في م/٥ «من الثلاثة».

(٦) في هذا الفعل لم تقِ آخر الفعل من الكسر لأن آخره ألف. ولكنها دخلت طرداً لهذا في الفعل، أو حملاً للفرع على الأصل. وانظر حاشية الدسوقي ٦/٢.

(٧) قوله إن «قُدّرت فعلاً» الضمير فيه يعود إلى «حاشا»، فهو مختلف فيه، فذهب أكثر البصريين وسيبويه إلى أنها حرف دائماً بمنزلة إلّا لكنها تجرُّ المستثنى، وذهب الجرمي والمازني والمبرد =

وأمّا قولُه[١]:

إذ ذَهَبَ القومُ الكرامُ لَيْسِي

فضرورة[٢].

ونحو: ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾[٣] يجوز فيه الفك[٤] والإدغام[٥]،

= والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً، وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً لتضمنه معنى إلّا.

وهذا من كلام المصنّف في باب «الحاء المهملة - حاشا» وقد تقدَّم.

(١) الرجز لرؤبة، وتقدّم الحديث عنه في باب «قد» والنون حذفت للضرورة من «ليسي»، وهو فعل جامد، كما حذفت من «قد» في قول حميد بن مالك الأرقط:

قَدْنِيَ من نَصْرِ الخُبَيْبَيْن قَدِي

وقبل بيت رؤبة قوله:

عَدَدْتُ قوم كعديد الطَّيْس

(٢) ضرورة لأن «ليس» فعل جامد، وكان ينبغي أن يقول: ليسني، فيثبت نون الوقاية، ولكنها الضرورة الشعرية.

(٣) الآية: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ﴾ سورة الزمر ٦٤/٣٩.

(٤) قرأ ابن عامر وابن ذكوان بخلاف عنه وهشام «تأمرونني» بنونين خفيفتين، مفتوحة فمكسورة على الأصل، والياء ساكنة.

انظر البحر ٤٣٩/٧، والتيسير/١٩٠، والنشر ٣٦٣/٢، والقرطبي ٢٧٦/١٥، والتبصرة/٦٦٠، والكشف ٢٤٠/٢، وفتح القدير ٤٧٤/٤، والسبعة/٥٦٣، والإتحاف/٣٧٦ - ٣٧٧، وشرح الكافية الشافية/٢٠٨.

وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

(٥) هذه قراءة الجمهور «تأمرونّيْ» بإدغام نون الرفع مع نون الوقاية وسكون الياء.

وقرأ ابن كثير كقراءة الجمهور ولكنه فتح الياء «تأمرونّيَ».

انظر البحر ٤٣٩/٧، والإتحاف/٣٧٧، والمبسوط/٣٨٥، والمحرر ٥٦٢/١٢، والسبعة/ =

والنطق[١] بنون واحدة، وقد قُرِئَ بهن في السَّبْع[٢]، وعلى الأخيرة[٣] فقيل: النون الباقية نون الرفع[٤]، وقيل: نون[٥] الوقاية، وهو الصحيح[٦].

= ٥٦٣، والرازي ١٣/٢٧، وزاد المسير ١٩٥/٧، وشرح الشاطبية/٢٧٩، سيبويه ٤٥٢/١، أمالي الشجري ٢١٧/٢، وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

(١) قرأ نافع وأبو جعفر وابن ذكوان برواية الصوري، وابن هارون عن الأخفش وابن عامر في رواية الداجوني: «تأمرونيَ» بنون واحدة خفيفة، والياء مفتوحة.
فقد حذفت إحدى النونين، ومذهب سيبويه أن المحذوف نون الرفع.
وقرأ ابن عامر وابن ذكوان «تأمروني» بنون واحدة، والياء ساكنة.
انظر البحر ٤٣٩/٧، والتيسير/١٩٠، والإتحاف/٣٧٦ - ٣٧٧، والنشر ٣٦٣/٢ - ٣٦٤، والقرطبي ٢٧٦/١٥، وحجة القراءات/٦٢٥، والحجة لابن خالويه/٣١١، ومجمع البيان ٢٣/ ١٦٨، وأمالي الشجري ٢١٧/٢، وحاشية ياسين على شرح التصريح ٨٦/١، وحاشية الشهاب ٣٥٠/٧، وغرائب القرآن ٧/٢٤، والكشاف ٣٩/٣، والعنوان/١٦٦، وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

(٢) في م/١ و٢ وطبعة الشيخ محمد «السبعة» ولعله عنى عند القراء السبعة، وليس صواباً فقد اختلفت قراءاتهم. وكذا جاء النص في حاشية الأمير، وفي م/٣ و٤ و٥ «السبع» أي: القراءات السبع، وكذا جاء في طبعة مبارك وزميله، فلم يأخذا بما في المخطوطة ولا بما في حاشية الأمير بل أَصْلَحَا النص، مع أن له تخريجاً على ما ورد في المخطوطين.

(٣) وهو القراءة بنون واحدة وحذف الأخرى.

(٤) والمحذوف نون الوقاية.

(٥) أي: النون الباقية هي نون الوقاية، والمحذوف نون الرفع، وهو مذهب سيبويه.

(٦) وناقش العلماء مسألة الحذف في الآية/٨٠ من سورة الأنعام «أتحاجُّونِّي» فذهب مكي إلى حذف نون الوقاية، ومثله الطوسي.
وقال الشهاب: «واختلف في أيهما المحذوفة: فقيل: نون الرفع، وقيل: نون الوقاية، والأول مذهب سيبويه، وهو أرجح لقلته بالتغيير بالحذف والكسر؛ لأنه عهد حذفها للجازم، وهذه لغة غطفان، وهي لغة فصيحة، ولا يلتفت إلى قول مكي: إنه ضعيف».
انظر حاشية الشهاب ٨٨/٤، ومشكل إعراب القرآن ٢٧٣/١، والبحر ٤٣٩/٧.

- **الثاني**(١): اسمُ(٢) الفعل نحو «دَرَاكِني» و«تَرَاكِني» و«عَلَيْكَني» بمعنى أدركني وٱتركني وٱلزمني.

- **الثالث**: الحرف(٣)، نحو: «إنّني»، وهي جائزةُ(٤) الحذف مع إنّ وأنّ ولكنّ وكأنّ، وغالبةُ الحذف مع «لعل»، وقليلتُه(٥) مع «ليت».

وتلحق(٥) أيضاً قبل الياء المخفوضة بمِن وعَن، إلا في الضرورة(٦).

---

(١) أي مما تلحقه نون الوقاية.

(٢) الذي ذهب إليه الرضي هو جواز لحاقها أسماء الأفعال لأدائها معنى الفعل، ويجوز تركها أيضاً لأنها ليست أفعالاً في الأصل.
وظاهر كلام ابن هشام هنا أنه على الوجوب. وقد تبع في هذا المرادي.
انظر الجنى الداني/١٥٠، وذهب إلى مثل هذا الإلزام المالقي. رصف المباني/٣٦٠، انظر شرح الكافية ٢٣/٢، وحاشية الشمني ٩٩/٢، والدسوقي ٧/٢.

(٣) في م/٥ «الحروف».
والمراد هنا «إنّ وأخواتها».
ونص المرادي: «وأما إنّ وأخواتها فثلاثة أقسام: قسم لا تحذف منه إلا نادراً، وهو ليت، وقسم لا تلحقه إلا نادراً وهو لعل، وقسم يجوز فيه الأمران: وهو إنّ وأنّ ولكن وكأنّ» الجنى الداني/١٥٠.
ونص المصنف منقول من نص المرادي مع إعادة صياغته، وكذا ما جاء بعده.
وانظر رصف المباني/٣٦٠.

(٤) أي: قليلة الحذف.
قال المالقي: «وأما ليت فهي لازمة لها إلا في الضرورة، والضرورة تحذف لها الأصلية،... فأحرى أن تحذف لها الزائدة...» رصف المباني/٣٦٠ - ٣٦١.

(٥) أي: نون الوقاية، وهي تلحق وجوباً.

(٦) أي: فتحذف نون الوقاية منها في الضرورة، ومنه قوله:

أيـهـا الـسـائـل عـنـهـم وعَـنِـي لـستُ من قَـيْـسٍ ولا قَـيْـسُ مِنِـي

وقبل[١] المضاف إليها «لَدُن» أو «قد» أو «قَطْ» إلا في القليل[٢] من الكلام.
وقد تلحق في غير ذلك شذوذاً كقولهم[٣]: «بَجَلني» بمعنى حَسْبي، وقوله[٤]:

[وما أدري وظنّي كلُّ ظَنٍّ] أَمُسْلِمُني إلى قومي شَراحي

---

(١) في الجنى الداني/١٥١ «أو بإضافة قَدْ وقَطْ، ولدنْ وبجل، وكلها بمعنى حسب...».
وفي رصف المباني: «تقول: لَدُنّي ولَدُني، وقَدْني وقَدِي، وقَطْني وقَطِي...».
وذكر بعد هذا النص شواهد من القرآن والحديث والشعر. انظر ص/٣٦١ - ٣٦٢.

(٢) أي: قد لا تلحقها النون في القليل من الكلام.
وذهب المرادي إلى أن إثبات النون في الثلاثة أكثر من حذفها. الجنى الداني/١٥١.
وفي م/٥ «قليل» وذكر الشيخ محمد أنه في نسخة «إلا في قليل الكلام».

(٣) قال المرادي: «وحذفها من بجل أكثر من إثباتها، بعكس الثلاثة التي قبلها» الجنى الداني/١٥١.
وقال السيوطي: «وقسم راجح، وذلك في لفظين: بَجَلْ ولَعَلَّ، فإن الأعرف فيها بَجَلي ولَعَلّي، وهو الوارد في القرآن...» الهمع ٤/٢٢٤.
وقد جاءت في القرآن «لعلي» في ست آيات. ولم تثبت النون في واحدة منها.

(٤) قال البغدادي: «ولم أقف على قائله ولا على تتمته، وقال العيني: قائله يزيد بن مخرم الحارثي».
وكذلك عزاه السيوطي في شرح الشواهد، وصدره ما أثبته بين معقوفين، ويُرْوَي.
«فما أدري وكُلُّ الظن ظني».
وذكر السيوطي والعيني نصاً رواه أبو محمد الغندجاني، وفيه أن الفراء روى البيت على هذه الصورة ليجعله باباً في النحو وأن صوابه:
«أيُسْلِمُني بنو البَدْءِ اللقاح»
ولم يقبل البغدادي هذه الحكاية لأن الفراء عنده أجل من أن يذكر بمثل هذه النقيصة، وقال: ومن هو أبو محمد حتى يفتري على الفراء وينقل كلامه ويُقبل؟!
وقوله: أمسلمني: يريد أمسلميّ، وهذا شاذ لا وجه له في القياسي، أي: لحاق نون الوقاية للوصف المضاف إلى الياء.

يريد: شَرَاحيل.

وزعم[١] هشام أن الذي في «أَمُسْلِمُني» ونحوه تنوين لا نون[٢]، وبنى ذلك على قوله في[٣] «ضاربي» إن الياء[٤] منصوبة، ويَرُدُّه قول الشاعر[٥]:

وليس الموافيني ليُرْفَدَ خائباً　　[فإنَّ له أضعافَ ما كان أَمَّلا]

= قال الفراء: «وربما غلط الشاعر، فيذهب إلى المعنى فيقول: أنت ضاربني، يتوهم أنه أراد تضربني فيكون ذلك على غير صِحّة...» وذكر البيت الشاهد وبيتاً آخر، وشراحي: أي شراحيل، والمثبت عند الفراء: شراحِ بغير ياء.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥٦/٦، وشرح السيوطي/٧٧٠، والمحتسب ٢٢٠/٢، ومعاني القرآن للفراء ٣٨٦/٢، والعيني ٣٨٥/١، ٣٨٦، والمقرب ١٢٥/١، والضرائر الشعرية/٢٧، ١٣٩، الهمع ٢٢٥/١، والبحر المحيط ٣٦١/٧، والمحرر ٣٦١/١٢، ورصف المباني/ ٣٦٣، وشرح النووي على صحيح مسلم ٦٤/١٨.

(١) في م/٢ «ابن هشام».

وهشام قد يكون هشام بن معاوية الضرير وهو نحوي كوفي من أصحاب الكسائي، وقد توفي سنة ٢٠٩.

(٢) ومما أجازه هشام هذا ضاربُنك وضاربني. انظر الهمع ٢٢٦/١.

(٣) كذا ورد في المخطوطات «ضاربي» ما عدا الأولى فقد جاء «ضاربني».

(٤) قال منصوبة، لأن الجر يكون بالإضافة ولا يكون مع الإضافة تنوين، فالتنوين مانع منها. قال الأمير: «... وإنما حرك التنوين بالكسر لمناسبة الياء» الحاشية ٢٥/٢، وانظر حاشية الشمني ٩٩/٢.

والنص في حاشية الدسوقي: «وقال هشام الهمزة للاستفهام، ومسلم: مبتدأ، والياء مفعول لمسلم، وليست مضافة لمسلم؛ لأن التنوين يمنع من الإضافة، والأصل عنده أمسلم لي، ثم حُرِّك التنوين بالكسر لمناسبة الياء، وليس فيه نون وقاية» الحاشية ٨/٢.

(٥) قائله غير معروف، وعجزه ما أثبت بين معقوفين.

وخائباً: خبر ليس، واللام في «ليرفد» متعلّقة بالموافيني. =

وفي الحديث[1]: «غَيْرُ الدَّجَّال أَخْوَفُني عليكم».

والتنوين[2] لا يجامع الألف[3] واللام، ولا ٱسمَ التفضيل[4]؛ لكونه غير

= ومعنى البيت: لا يخيب من يأتيني للإحسان، بل أُنْعِمُ عليه بأضعاف ما كان أَمَّله مني.
والشاهد في البيت إثبات النون في الوصف «الموافيني»، وهو شاذ.
انظر شرح البغدادي ٥٨/٦، والعيني ٣٨٧/١، والهمع ٢٢٥/١، وشرح الأشموني ٨٨/١، وانظر شرح النووي على صحيح مسلم ٦٤/٨، وشرح التسهيل لابن عقيل ٩٧/١، وشواهد التوضيح والتصحيح/١١٨.

(١) ذكر رسول الله ﷺ الدجال، فذهب إليه الصحابة، فعرف ذلك فيهم «فقال: ما شأنكم؟ قلنا: يا رسول الله ذكرت الدجال فخفّضت فيه ورفّعت حتى ظننّاه في طائفة النخل، فقال: «غيرُ الدجال أخوفُني عليكم، إنْ يخرُجْ وأنا فيكم فأنا حجيجه دونكم، وإنْ يخرجْ ولستُ فيكم، فامرؤ جحيج نفسه، والله خليفتي على كل مسم...»
انظر صحيح مسلم/ «كتاب الفتن وأشراط الساعة ٦٣/١٨ وما بعدها، وقوله: خفَّض أي: حَقّره ورَفّع: أي عَظّمه.
قال النووي: «هكذا هو في جميع نسخ بلادنا «أخوفني» بنون بعد الفاء، وكذا نقله القاضي عن رواية الأكثرين، قال: ورواه بعضهم بحذف النون وهما لغتان صحيحتان، ومعناهما واحد».
وقال ابن مالك: «ولما كان لأفعل التفضيل شبه بفعل التعجب اتصلت به النون المذكورة أيضاً في قول النبي ﷺ: غير...
والأصل فيه: أخوف مخوفاتي عليكم، فحذف المضاف إلى الياء، وأقيمت هي مقامه، فاتصل «أخوف» بها مقرونة بالنون، كما اتصل مُعْيي والمُوافي بها في البيتين المذكورين» شواهد التوضيح والتصحيح/١١٨ - ١١٩.
ونقل هذا النص الإمام النووي في تعليقه على الحديث عن ابن مالك.
وانظر همع الهوامع ٢٢٥/١، وشرح التسهيل لابن عقيل ٩٧/١.

(٢) من هنا إلى قوله «غير منصرف» غير مثبت في م/١.

(٣) يشير بذلك إلى اسم الفاعل «الموافيني» وهو معرف بالألف واللام، فلا يدخله تنوين.

(٤) أي: اسم التفضيل لا يدخله تنوين لأنه على وزن «أفعل» فلا ينون، فهو غير منصرف.

منصرف، وما[١] لا ينصرف لا تنوين فيه.

وفي الصحاح[٢] أنه يقال: «بَجَلي» ولا يقال: «بَجَلَني»، وليس كذلك.

* * *

(١) قوله: «وما لا ينصرف لا تنوين فيه» غير مثبت في م/٣ و٤ و٥.

(٢) قال الجوهري: «وبَجَلْ بمعنى حَسْبُ، قال الأخفش: هي ساكنة أبداً، يقولون: بَجَلْك كما يقولون: قَطْك، إلا أنهم لا يقولون بَجَلْني كما يقولون قَطْني، ولكن يقولون بَجَلي وبَجْلي أي حَسْبي...» وأنت ترى أن النص للأخفش، وما ورد في نص ابن هشام يوهم أنه للجوهري. وانظر اللسان والتاج، وتقدّم أن حذفها من بجل أكثر من إثباتها. وانظر الجنى الداني/١٥١.

٩٥ - نَعَمْ

نَعَم[١]: بفتح العين[٢]، وكِنانة تكسرها[٣]، وبها قرأ الكسائي[٤]، وبعضهم يبدلها[٥] حاءً، وبها قرأ[٦] ابن مسعود.

---

(١) انظر هذه الكلمة في الجنى الداني/٥٠٥ - ٥٠٦، ورصف المباني/٣٦٤، وأمالي السهيلي/٩٤، الهمع ٣٩١/٤، والتسهيل/٢٤٤، وشرح جمل الزجاجي/٤٨٤.

(٢) في الهمع ٣٩١/٤ «بفتح النون والعين في أشهر اللغات».

(٣) بفتح النون وكسر العين: نَعِمْ. وذكروا أنها لغة هذيل أيضاً.

(٤) في م/٥ «قراءة».
في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾ سورة الأعراف ٤٤/٧
قرأ ابن وثاب والأعمش والشنبوذي والكسائي وعمر بن الخطاب وابن مسعود «نَعِم».
وقال بعض ولد الزبير: ما كنت أسمع أشياخ قريش يقولون إلا نَعِم بكسر العين.
انظر البحر ٣٠٠/٤، والكشف ٤٦٢/١، والطبري ١٣٥/٨، والتيسير/١١٠، والنشر ٢٦٩/٢، وشرح الشاطبية ٢٠٣، وزاد المسير ٢٠٣/٣، والسبعة/٢٨١، والحجة ١٩/٤.
والمراجع كثيرة. انظر هذا في كتابي «معجم القراءات».
وانظر القراءة في الآية/١١٤ من هذه السورة أيضاً، والآية/٤٢ من سورة الشعراء، والآية/١٨ من سورة الصافات.

(٥) أي يبدل العين حاء فيقول: نَحَم.
وحكى هذا النضر بن شميل. انظر التسهيل/٤٤، وشرح المفصّل ١٢٥/٨.

(٦) في م/٥ قراءة بن مسعود.
وقراءة ابن مسعود جاءت في آية سورة الأعراف/٤٤ المتقدِّمة.
وانظر حاشية الجمل ٤٤/٢، والجنى الداني/٥٠٦، وحاشية الأمير ٢٥/٢ - ٢٦؛ وانظر الهمع ٣٩١/٤، والتاج/نحم، وبصائر ذوي التميز/نعم.

التمييز

وبعضهم[١] يكسر النون إتباعاً لكسرة العين تنزيلًا[٢] لها منزلة الفعل في قولك[٣]: نِعِمَ[٤] وشِهِدَ، بكسرتين، كما نُزِّلت «بَلَى»[٥] منزلة الفعل في الإمالة[٥]، والفارسيّ لم يَطَّلِع على هذه القراءة[٦]، وأجازها بالقياس.

---

(١) ولعله أراد بعض كنانة.
ذكر هذا السيوطي في الهمع ٣٩١/٤ نقلاً عن المصنف.
وفي الشمني: «حكى المصنف ذلك في حواشي التسهيل عن أبي حيان ثم قال: إنما أراه أصلاً لا إتباعاً؛ لأن الحرف لا يليق به التصريف...» الحاشية ١٠٠/٢.

(٢) سقط من هنا إلى قوله بالقياس من م/١، وم/٥.

(٣) في المطبوع «قولهم»، وفي المخطوطات التي بين يَدَيّ «قولك».

(٤) إذا كان الفعل مكسور العين مثل: نَعِم وشَهِد، يجوز كسر فائه إتباعاً لعينه.

(٥) قال مكي: «فأما بلى فهو حرف، لكن أصلها بل، ثم زيدت الألف للوقوف عليها، فأشبهت ألف التأنيث، فأُمِيلت كما تُمال ألف التأنيث، وقد قيل إنها ألف تأنيث على الحقيقة...» الكشف ١٩٨/١، وما تراه هنا غير ما ذهب إليه المصنِّف.
على أن المصنف لم يذكر ما ذكره هنا في الحديث عن «بلى» فيما تقدّم بل قال: «والألف زائدة، وبعض هؤلاء يقول إنها للتأنيث بدليل إمالتها» والإمالة في «بلى» عن حمزة والكسائي وخلف وشعبه عن عاصم، والفتح والتقليل عن أبي عمرو والأزرق وورش.
وانظر هذا في كتابي «معجم القراءات» في أول موضع ترد فيه وهو الآية ٨١ من سورة البقرة.

(٦) ذكر الأمير أن المراد بالإشارة هنا قراءة ابن مسعود، وتعقب المصنف بأنه كان عليه أن يذكر هذا بعد قراءته، وألّا يُفَرِّق وأن الفارسي قال: «مقتضى القياس جواز قراءة ابن مسعود ولكن لم أسمعها. انظر الحاشية ٢٥/٢ - ٢٦ وتبعه على هذا الدسوقي، ولم يذكر الأمير مرجعاً لهذا النقل، ولم أهتد إلى هذا في ما بين يدي من مؤلفات الفارسي.

وهي[1] **حرف تصديقٍ ووَعْدٍ وإعلام**؛ فالأول[2] بعد الخبر ك «قام زيد»[3]، أو[4] ما قام زيد، والثاني[5]: بعد إفعلْ ولا تفعلْ، وما في معناهما[6] نحو: هَلّا تفعل[7]، وهَلّا لم تفعل، وبعد الاستفهام[8] في نحو: هل تُعْطيني[9]، ويحتمل أن تفسَّر[10] في هذا[11] بالمعنى الثالث[12]، والثالث المتعيّن[13][14] بعد الاستفهام في نحو: «هل جاءك زيد؟»[15]

---

(1) النص عند المرادي: «وهي لتصديق مُخْبِر، أو إعلام مُسْتَخْبر، أو وعد طالب...» الجنى الداني/ ٥٠٦، وانظر رصف المبني/٣٦٤، والهمع ٣٩١/٤، وانظر الكتاب ٣١٢/٢.

(2) وهو التصديق للمخبر.

(3) تقول بعد جملته هذه تصديقاً له: نَعَم، ومثلها الجملة المنفية بعدها تقول تصديقاً له: نَعَم.

(4) كذا في المخطوطات (أو)، وفي طبعة مبقارك والشيخ محمد «و...».

(5) وهو ما يجيء وَعْداً بعد طلب: يقول لك: افعلْ. فتقول: نعم.

(6) وهو التحضيض؛ لأنه في معنى الطلب أمراً أو نهياً.

(7) ويأتي الوعد منك: بقولك: نَعَم، ومثلها الجملة التي تليها.

(8) أي: ويأتي الجواب بنعم وَعْداً بذلك بعد الاستفهام.

(9) تقول: نعم أعطيك، فهو وَعْد.

(10) في م/٣ و٤ و٥ «يُفَسَّر».
وقوله: تفسّر: أي: نعم.

(11) قوله: «في «هذا» أي في مثال الاستفهام الأخير: هل تعطيني؟، قال الأمير: «أي في نحو هل تعطيني، من كل استفهام عن مطلوب فعله، فتكون للإعلام به» الحاشية ٢٦/٢».

(12) وبذلك لا تكون وعداً بل تكون إعلاماً.

(13) الثالث هنا هو الإعلام.

(14) وكذا في م/٣ و٤ و٥ «والثالث المتعيّن...»، وقوله المتعين: أي الذي لا بد منه في الجواب في حال الإيجاب بعد الاستفهام. وفي م/١ «بالمعنى الثالث المتعيّن بعد الاستفهام وفي م/٢ «بالمعنى والثالث...».

(15) والجواب هو: نعم، في حال الإيجاب.

ونحو: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾[١][٢]، ﴿أَإِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾[٣].

وقول صاحب المقرَّب[٤]: «إنها بعد الاستفهام للوَعْد» غير[٥] مُطَّرِد؛ لما بيّنّا[٦] قبلُ[٧].

قيل: وتأتي[٨] للتوكيد[٩] إذا وقعت صدراً نحو[١٠]: «نعم هذه أطلالهم»

---

(١) الآية: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا۟ نَعَمْ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌۢ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ سورة الأعراف ٤٤/٧.

(٢) كان يَحْسُن بالمصنِّف أن يذكر مع هذا الجزء من الآية قوله تعالى على لسانهم: ﴿قالوا: نعم﴾.

(٣) الآيتان: ﴿فَلَمَّا جَآءَ ٱلسَّحَرَةُ قَالُوا۟ لِفِرْعَوْنَ أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ * قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ سورة الشّعراء ٤١/٢٦ - ٤٢.
ويحسن بالمؤلف هنا أن يذكر صدر الآية الثانية بياناً لما أراد.

(٤) وهو ابن عصفور، ولم أجد هذا النص في المقرَّب انظر فيه ٢٩٤/١، في حديثه عن «نعم وبلى» في باب الحكاية.

(٥) قول ابن عصفور غير مطرد لأنها قد تكون بعد الاستفهام للإعلام، وقد تقدّم هذا عند المصنّف قبل قليل، وذلك إذا كان المُسْتَفْهَمُ غير مطلوب حصوله. وانظر الشمني ١٠٠/٢، والدسوقي ٩/٢.

(٦) في م/١ «بيّنّاه»، وهو كذلك عند مبارك، والشيخ محمد، والحواشي. وهاء الضمير غير مثبت في بقية المخطوطات.

(٧) لفظ «قبل» مثبت في م/٣ و٤ و٥.

(٨) «تأتي» غير مثبت في م/٤.

(٩) جاء النص عند المرادي والسيوطي في الهمع «للتذكير»، وفيهما بقية النص، وعند السيوطي بعد النص تعليق ابن هشام مُصَرّحاً به.
ولم أجد عند أصحاب الحواشي تعليقاً على هذا عند المصنّف.

(١٠) قال المرادي: «وزعم بعض النحويين أن «نعم» تكون حرف تذكير لما بعدها، وذلك إذا وقعت =

والحق في ذلك أنها حرف إعلام، وأنها[١] جواب لسؤال[٢] مقدَّر، ولم يذكر سيبويه معنى الإعلام البتة، بل قال[٣]: «وأما[٤] نَعَم فَعِدَةٌ وتصديق. وأما بلى فيُوجَب[٥] بها بعد النفي».

وكأنه رأى[٦] أنه إذا قيل: «هل قام زيد؟» فقيل: نعم، فهي لتصديق ما بعد الاستفهام[٧]، والأَوْلى ما ذكرناه من أنها للإعلام[٨]؛ إذ لا يصح أن تقول[٩] لقائل ذلك[١٠]: صَدَقْتَ؛ لأنه[١١] إنشاء لا خبر.

= صدر الجملة بعدها نحو: نعم هذه أطلالهم، وهذا يحتمل التأويل» الجنى الداني/٥٠٦، وانظر الهمع ٣٩٢/٤، والخزانة ٤٨٢/٤.

(١) قال الأمير: «كأنّ سائلاً قال: هل هذه أطلالهم؟، ومن ذلك ما يقع في كلام المؤلفين بعد الاعتراض «نعم» لو يصح لكان الأمر كذا وكذا، فهو جواب سؤال كأنه قيل: هل لهذا صِحّةٌ يمكن التماسها...» الحاشية ٢٦/٢.

(٢) انظر قصة هذه المسألة في الخزانة ٤٨٣/٤ وحاشية الأمير ٢٦/٢، فمما جرى به العُرْف في هذه الأزمنة من أن الإنسان إذا طرق باب صاحبه يقول: نَعَمْ نَعَمْ، مريداً الإعلام بحضوره.

(٣) الكتاب ٣١٢/٢ ونقل هذا النص المرادي في الجنى الداني عن سيبويه انظر/٥٠٦.

(٤) ما نقله المصنّف عن الكتاب قدَّم فيه وأخّر، قال سيبويه: «وأما بلى فتوجب به بعد النفي، وأما نَعَم فعِدَة وتصديق، تقول: قد كان كذا وكذا، فيقول: نعم..». وانظر الحجة ٢٠/٤.

(٥) أي تستعمل في الإيجاب بعد السؤال المنفي نحو «ألم يقم زيد؟» فتقول في الإيجاب: بلى.

(٦) النص عند المرادي: «قال بعض النحويين: يعني أنها إن كان قبلها طلب فهي عِدَة لا غير، وإن كان قبلها خبر فهي تصديق لا غير، والله أعلم» الجنى الداني/٥٠٦.

(٧) وهو قيام زيد.

(٨) قال الدسوقي: «أي لأن المتكلم بها يُعْلِمُ المخاطبَ بجواب استفهامه» الحاشية ٩/٢.

(٩) في م/٣ و٤ «... يقال».

(١٠) أي: لقائل جملة الاستفهام: «هل قام زيد».

(١١) أي: لأن جملة الاستفهام هنا إنشاء وليست خبراً، والإنشاء لا يقال في الرّدّ أو التعقيب عليه هنا صدقت؛ إذ لا يكون التصديق والتكذيب إلا في الإخبار.

واْعلم أنه إذا قيل: «قام زيد» فتصديقُه: نَعَمْ، وتكذيبُه: لا، ويمتنع دخول «بلى» لعدم النفي[١].

وإذا قيل «ما قام زيد» فتصديقُه: نَعَمْ، وتكذيبُه: بلى، ومنه: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي﴾[٢]، ويمتنع دخول «لا»[٣]؛ لأنها لنفي الإثبات[٤] لا لنفي النفي.

وإذا قيل: «أقام زيد؟» فهو مثل: «ما قام زيد»، أعني أنك تقول إن أثبتّ القيام: «نعم»، وإن نفيته «لا»، ويمتنع دخول «بلى»[٥].

على الصواب في طبعة أ.د. عبد الله المبارك

وإذا قيل: «ألم يقم زيد؟»[٦] فهو مثل: «لم يقم زيد»، فتقول إن[٧] أثبت القيام: «بلى»، ويمتنع دخول «لا»[٨]، وإن نفيته قلت: «نعم»[٩]، قال الله

---

(١) لأن بلى لا تدخل إلا في جوابه.

(٢) تتمة الآية: ﴿... لَتُبۡعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلۡتُمۡۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ﴾ سورة التغابن ٧/٦٤.
وقوله ومنه: أي من تكذيب النفي بـ «بلى».

(٣) في الجواب في الآية.

(٤) والجواب في الآية يكون لنفي النفي وهو «لن يُبْعَثُوا».

(٥) يمتنع دخولها في الجواب لعدم النفي؛ إذ هو استفهام.

(٦) وهو استفهام هنا عن النفي. وانظر الحجة ٢٠/٤.

(٧) كذا في المخطوطات «إنْ» وفي المطبوع «إذا» وفي حاشية الدسوقي «إنْ» كما ورد في المخطوطات.

(٨) لأنها - كما ذكر من قبل - لنفي الإثبات، لا لنفي النفي.

(٩) والتقدير: نعم لم يقم زيد.

تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قَالُوا بَلَى﴾[١]، ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾[٢]، ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى﴾[٣].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه لو قيل[٤]: «نعم» في جواب ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ كان[٥] كفراً.

والحاصل أنّ «بلى» لا تأتي إلا بعد نفي، وأنّ «لا» لا تأتي إلا بعد إيجاب، وأنّ «نعم» تأتي بعدهما.

---

(١) الآيتان: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ﴾ سورة الملك/٨ - ٩.

(٢) الآية: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ سورة الأعراف ٧/ ١٧٢.

(٣) الآية: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ سورة البقرة ٢/٢٦٠.

(٤) انظر هذا الخبر في الجنى الداني/٤٢٢، والدر ٢/٣٧٠.
قال السمين: «... يريد أن النفي إذا أجيب بنعم كان تصديقاً له، فكأنهم أقروا بأنه ليس بربهم، هكذا ينقلونه عن ابن عباس رضي الله عنه. وفيه نظر إن صَحّ عنه. وذلك أن هذا النفي صار مقرراً، فكيف يكفرون بتصديق التقرير، وإنما المانع من جهة اللغة، وهو أن النفي مطلقاً إذا قُصِد إيجابه أُجيبَ: بِبَلَى وإن كان مقرراً بسبب دخول الاستفهام عليه، وإنما كان ذلك تغليباً لجانب اللفظ، ولا يجوز مراعاة جانب المعنى إلا في شعر...».

(٥) «كان..» كذا في المخطوطات ما عدا م/٣ فقد جاء «لكان»، ومثله في المطبوع.

وإنما جاز ﴿بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَٰتِى﴾[١] مع أنه لم يتقدّم أداة نفي لأنّ ﴿لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى﴾[١] يدل على نفي هدايته، ومعنى الجواب حينئذٍ بلى، قد هَدَيتُك بمجيء الآيات، أي قد أرشدتُك بذلك[٢]، مثل: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾[٣].

وقال سيبويه في باب النعت[٤] في مناظرة جَرَت بينه وبين بعض النحويين:

---

(١) الآيات: ﴿أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ * أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى ٱلْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِى كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ * بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَٰتِى فَكَذَّبْتَ بِهَا وَٱسْتَكْبَرْتَ وَكُنتَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ سورة الزمر ٣٩/٥٧ - ٥٩.

قال أبو حيان: «بلى: هو حرف جواب لمنفي، أو لداخل عليه همزة التقرير، ولما كان قوله: «لو أن الله هداني» وجوابه متضمناً نفي الهداية كأنه قال: ما هداني الله، فقيل له: بلى قد جاءتك آياتي مُرْشِدةً لك فكذّبت» انظر البحر ٧/٤٣٦.

(٢) «بذلك» كذا بالباء ما عدا م/١ وجاءت بالباء في متن الدسوقي، وفي بقية المطبوع «لذلك» باللام؛ وأشار الشيخ محمد إلى هذا الخلاف وعند مبارك «بذلك» كالمخطوطات.

(٣) ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ فَأَخَذَتْهُمْ صَٰعِقَةُ ٱلْعَذَابِ ٱلْهُونِ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ فُصّلت ٤١/١٧.

ومعنى فهديناهم أرشدناهم، كما فَسّر المصنّف الآية السابقة تبعاً لشيخه أبي حيان.

وذهب ابن عطية إلى أن الهدى ليس هنا بمعنى الإرشاد.

انظر البحر ٧/٤٩١، والمحرر ١٣/٩٥.

(٤) وجدت هذا عند سيبويه في «هذا باب عدة ما يكون عليه الكلم».

والنص عند سيبويه على غير ما أثبته المصنف هنا.

قال: «وأما بلى فتوجِب بعد النفي، وأما نعم فِعَدَة وتصديق تقول: قد كان كذا وكذا، فيقول: نعم، وليسا اسمين... فإذا استفهمتُ فقلتُ: أتفعل؟ أجبتَ بنعم، فإذا قلت: ألستَ تفعلُ؟ قال: بلى، يجريان مجراهما قبل أن تجيء الألف.

انظر الكتاب ٢/٣١٢، ولم أجد من ذكر مثل هذا من أصحاب الحواشي عن سيبويه.

فيقال له: ألستَ تقولُ كذا وكذا؟، فإنه لا يجد بُدّاً من أن يقول: نَعَمْ، فيقال له: أَفَلَسْتَ تفعلُ كذا؟ فإنه قائل: نعم. فزعم ابن الطراوة أن[١] ذلك لحن.

وقال جماعة من المتقدّمين والمتأخرين منهم الشلوبين: إذا كان قبل النفي استفهام فإن كان على حقيقته[٢] فجوابه كجواب النفي المجرّد[٣]، وإن كان مراداً به التقرير[٤] فالأكثر أن يُجاب بما يُجاب به النفي[٥] رَعْياً للفظه؛ ويجوز عند أَمْن اللبس أن يُجاب بما يُجاب به الإيجاب[٦] رَعْياً لمعناه، ألا ترى أنه لا

---

(١) أي: زعم ابن الطراوة أن قول سيبويه «نعم» في حكايته لحنٌ منه، وكان الأولى أن يقول: بلى بدل نعم، وقد شُدِّد على ابن الطراوة في كلامه هذا. انظر الدسوقي ٢/١٠.
والذي شدّد على ابن الطراوة وشنّع عليه هو الدماميني. انظر حاشية الأمير ٢/٢٦.
قلت: ما ذهب إليه ابن الطراوة على أنه لحن عند سيبويه أثبت سيبويه خلافه، وقال: «بلى» في جواب ألست تفعل كذا؟ وانظر الكتاب ٢/٣١٢.
ويبدو أن النص موضوع على سيبويه أو مُحَرّف عنه، هذا ما بدا من النص المنقول عنه.

(٢) أي: كان استفهاماً عن النفي.

(٣) أي: تدخله نعم وبلى، لكن تدخله نعم لتقرير النفي، وتدخله بلى لتكذيب النفي وإفادة الإثبات. الدسوقي ٢/١٠٨

(٤) أي: إن كان المراد بالاستفهام تقرير ما بعد النفي وحَمْل المخاطَب على الإقرار بما دخل عليه النفي فهو إيجاب.

(٥) أي يجاب بـ «بلى» لا بـ «نعم».

(٦) أي يجاب بـ «نعم» لا بـ «بلى». وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٤٨٥.
قال السهيلي: «... وإذا ثبت هذا فلا يمنع أن يجاب بنعم بعد الاستفهام من النفي، لا تريد تصديق النفي، ولكن تحقيق الإيجاب الذي في نفس المتكلم؛ لأن المتكلم إذا قال لمن رآه يشرب الخمر منكراً عليه: أليست الخمر حراماً؟ لم يستفهمه في الحقيقة، وإنما أراد تقريره وتوبيخه، وفُهِمَ مراده في ذلك..، فلما فُهِمَ مرادُه، وأنه يعتقد التحريم جاز أن يجاب بنعم، تصديقاً لمعتقده دون التفات إلى لفظ النفي؛ لأنه ليس بنافٍ في الحقيقة؛ إلا أن أكثر العرب =

يجوز بعده دخولُ «أحد»، ولا الاستثناء المفرّغ[١]، لا يقال[٢]: أليس أحد في الدار، ولا أليس[٣] في الدار إلا زيد، وعلى ذلك قولُ الأنصار[٤] رضي الله تعالى عنهم للنبي ﷺ - وقد قال لهم: «ألستم ترون لهم ذلك -: نعم»،

= على غير هذا، يرون مراعاة اللفظ أولى؛ لأنه الظاهر المسموع...» أمالي السهيلي/٤٥ - ٤٦.

(١) ولو كان نفياً أو فيه معنى النفي لجاز دخولهما بعده، لأن «أحداً» والاستثناء المفرغ مكانهما بعد النفي.

(٢) أي لا يجيء هنا أحد بعد «أليس» الاستفهام المنفي، وإنما يقال: ليس أحد في الدار، وهو النفي الخالص.

(٣) بل يقال: ليس في الدار إلا زيد.

(٤) القول للمهاجرين وليس للأنصار.

وفي شرح غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام: «قال أبو عبيد في حديث النبي ﷺ: «إن المهاجرين قالوا: يا رسول الله، إن الأنصار قد فضلونا، إنهم آوَوْنا، وفعلوا بنا وفعلوا. فقال النبي ﷺ: ألستم تعرفون ذلك لهم؟ قالوا: نعم، قال: فإنَّ ذاك».

قال أبو عبيد: [قوله: فإنّ ذاك: معناه - والله أعلم -: فإن معرفتكم بصنيعهم وإحسانِهم مكافأةٌ منكم لهم».

انظر الحديث رقم ١٧٩ ج ٢ ص / ١٢٣ - ١٢٤.

والشرح الكبير لابن عصفور ٤٨٥/٢، وأمالي السهيلي/٤٦، والجنى الداني/٤٢٣.

وفي تخريج أحاديث شرح الكافية للرضي من تأليف البغدادي ما نصُّه:

«إن المهاجرين قالوا يا رسول الله إن الأنصار نصرونا ووصلونا وفضّلونا وآوونا وفعلوا بنا، فقال النبي ﷺ: ألستم تعرفون ذلك؟ قالوا: بلى. فقال عليه الصلاة والسلام: فإنّ ذاك».

انظر ص/٢٧٦ - ٢٧٧، وشرح الرضي ٣٦٢/٢.

وأنت ترى الزيادة في هذه الرواية على ما أثبته أبو عبيد القاسم ابن سلام، وأن جواب الاستفهام المنفي جاء بـ «بلى» وليس «بنعم» كالرواية السابقة. =

وقول جَحْدَر[1]:

أليس الليلُ يجمعُ أُمَّ عمروٍ وإيّانا؛ فذاك بنا تَدَانِي
نَعَمْ، وأرى الهلال كما تراه ويعلوها النهار كما علاني

= وإليك هذا النص من أمالي ابن الشجري قال: «قال أبو عبيد في حديث النبي ﷺ: إن المهاجرين قالوا: يا رسول الله، إن الأنصار قد فَضَلونا، إنهم آوونا وفعلوا بنا وفعلوا، فقال: ألستم تعرفون ذلك لهم؟ قالوا: بلى، قال: فإنّ ذلك...» انظر الأمالي ٣٢٢/١ والبغدادي/٢٧٧، شرح الأحاديث.

وهذه رواية ثالثة في الحديث ولكن الجواب ببلى كالرواية السابقة، وهناك خلاف ثالث وهو أنه عند الرضي: «إنّ ذلك». ومثله عند ابن الشجري، ونقلت من قبل رأي السهيلي في الاحتجاج برواية «نعم» على جواز وقوعها موقع بلى في الاستفهام. وانظر شرح الرضي ٢/ ٣٨٢.

(١) البيتان من قصيدة لجحدر بن معاوية العكلي، وأوردهما ابن قتيبة في ترجمة جميل العذري من كتاب الشعراء، ونسبهما للمعلوط، وليس في الثاني «نعم» ولا «بلى»، وروايته.

أرى وضح الهلال كما تراه ويعلوها النهار كما علاني

ورواية البيت الثاني من بيتي جحدر أيضاً:

بلى وترى الهلال كما أراه

والشاهد فيهما أنه قد أجيب فيه بـ «نعم» ما يجاب به الإيجاب رعياً للمعنى عند أمن اللبس وقال السهيلي: «إلا أن في بيت جحدر احتمالاً وهو أن يكون قوله: «نعم» تصديقاً لقوله: فذاك بنا تداني، وإن كان الوجه الأول أظهر والنفس إليه أميل».

البيت الشاهد من قصيدة لجحدر بن مالك قالها لما سجنه الحجاج الثقفي، وأرسل يطلب أسداً ليقتله به، فقالها جحدر يتشوّق إلى أهله وبلاده.

انظر شرح البغدادي ٢٠٩/٣ و٥٨/٦. والخزانة ٤٨٠/٤، وأمالي القالي ٢٨٢/١، أمالي السهيلي/٤٧، الجنى الداني/٤٢٢ - ٤٢٣، المقرب ٢٩٤/١ - ٢٩٥، الشرح الكبير لابن عصفور ٤٨٥/٢، رصف المباني/٢٦٥، شرح الكافية ٣٨٢/٢، وانظر ديوان مجنون ليلى/٢١٨ «أليس الليل يجمعني وليلى...».

وعلى ذلك جرى كلام سيبويه[١]، والمخطِّئ مُخْطِئ.

وقال ابن عصفور[٢]: «أجرت[٣] العرب التقرير في الجواب مُجرى النفي المحض وإن[٤] إيجاباً في المعنى، فإذا قيل: «ألم أعطك درهماً»، قيل في تصديقه: نَعَمْ، وفي تكذيبه: بلى[٥]؛ وذلك لأن[٦] المقرّر قد يوافقك فيما

---

(١) لعل المصنف أخذ تقديره هذا من كلام شيخه أبي حيان في تذكرته بعد نقل كلام سيبويه: قال أبو حيان: «لَحّن ابن الطراوة سيبويه في استعماله نعم في هذين الموضعين، وقال: إنما هو موضع (بلى) لا موضع (نعم)، وهو كما قال في أكثر ما يوجد في كلام النحاة، ولا شك أكثر في الاستعمال، وعلى ذلك ما جاء عن ابن عباس... ولكن قد يوجد مع ذلك خلافه في قول جحدر أليس الليل... البيتين، ويفتقر كلام ابن عباس مع وجود قول هذا القائل إلى فضل نظر، وهو أن تقول: نعم، في قول الشاعر ليس بجواب، لأن الجواب بنعم إذا جاء بعد الاستفهام إنما يكون تصديقاً لما بعد ألف الاستفهام، ولم يرد الشاعر أن يُصَدّق أنه لا يجمعه الليل مع أم عمرو...» انظر شرح شواهد البغدادي ٥٨/٦ - ٥٩.

(٢) كلام ابن عصفور مثبت في الشرح الكبير «شرح جمل الزجاجي» له ٤٨٥/٢ غير أن المصنّف هنا تصرف في النص وغير وبَدّل وقدّم وأَخّر، وحذف منه في بعض المواضع، وسأشير في تتبع هذا النص لمواضع هذا التصَرّف.

(٣) عبارة ابن عصفور: «وأما التقرير نحو: ألم أُعْطِ درهماً، وألم يقم زيد، فإن العرب تجري ذلك مجرى النفي المحض..» أي في جواز إجابته بنعم وببلى.

(٤) قوله: «وإن كان إيجاباً في المعنى» غير مثبت عند ابن عصفور.

(٥) ترك هنا جزءًا من النص وهو كما يلي: «قال الله تعالى: «ألستُ بربكم» قالوا بلى» قال ابن عباس: لو قالوا: نعم، في الجواب لكفروا.

فإن قيل: فإن التقرير إيجاب في المعنى، فهلا أجبت بما يجاب به الإيجاب ألا ترى أن «ألم أُعْطِك درهماً؟ بمنزلة قولك أعطيتك درهماً، فالجواب أن المقَرّ...»».

(٦) النص عند ابن عصفور: «فالجواب أن المقرّ قد يوافقه المقرر فيما يَدّعيه من أن ما قرره عليه كان وقد لا يوافقه».

تدّعيه، وقد يخالفك، فإذا[1] قال: نَعَمْ، لم يُعْلَم هل أراد: نَعَمْ لم تعطني على اللفظ، أو نَعَمْ أعطيتني على المعنى، فلذلك[2] أجابوه على اللفظ، ولم يلتفتوا إلى المعنى.

وأما «نَعَمْ »[3] في بيت جَحْدَر فجوابٌ لغير مذكور، وهو ما قدّره في اعتقاده من أن الليل يجمعه وأُمَّ عمرو، وجاز ذلك لأَمْنِ اللَّبْس؛ لعلمه أن كل أحد يعلم أن الليل يجمعه وأمّ[4] عمرو، أو[5] هو جواب[6] لقوله: «وأرى[7] الهلال - البيت» وقدّمه عليه.

قلتُ: أو لقوله: «فذاك بنا تداني» وهو أَحْسَن.

---

(١) النص: «فلو قال في جواب من قال: ألم أُعْطِك درهماً؟ نعم، لم تدر هل أراد: نعم لم تعطني فيكون مخالفاً للمقرر، أو نعم أعطيتني على المعنى فيكون موافقاً للمقرر...».

(٢) النص: «فلما كان ذلك يلتبس...».

(٣) النص «فإن قيل: فقد جاء التقرير «نعم» قال جحدر...».
وذكر ابن عصفور هنا بيتي جحدر وحديث المهاجرين عن الأنصار مع النبي ﷺ. ثم قال: «فالجواب: أن ذلك يتصور فيه وجوه: أحدها أن يكون قول جحدر: نعم جواباً لما قدره في نيته واعتقاده من أن الليل يجمع أم عمرو وإياه، فجاء الجواب بنعم وإن لم يكن الملفوظ به لزوال اللبس؛ لأنه أجاب نفسه فعلم ما أراد...».

(٤) قوله: «وأم عمرو» غير مثبت في م/٢.

(٥) ترك هنا رأياً أو وجهاً آخر لابن عصفور وهو قوله:
«والآخر أن يكون جواباً لقوله: أليس الليل، وإن كان تقريراً لزوال اللبس؛ لأنه علم أنه لا ينكر أحد أن الليل يجمعهما، وهو أيضاً يجيب، فقد علم ما أراد».

(٦) وهو الوجه الثالث عند ابن عصفور.

(٧) عند ابن عصفور: «والآخر أن يكون جواباً لقوله: وترى الهلال. فقدّم».

قال[١]: «وأما قول الأنصار فجاز لزوال اللبس؛ لأنه قد عُلِم أنهم يُريدون: نَعَمْ، نعرف[٢] لهم ذلك، وعلى[٣] هذا يُحْمَلُ استعمال سيبويه لها بعد التقرير». انتهى.

ويتحرّر على هذا[٤] أنه لو أُجيبَ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾[٥] بـ«نَعَمْ» لم يكفِ في الإقرار[٦]؛ لأن الله سبحانه وتعالى أوجب الإقرار بما يتعلّق بالربوبية العبارةَ التي لا تحتمل غير المعنى المراد[٧] من المُقِرِّ؛ ولهذا لا يدخل في الإسلام بقوله: «لا إلهُ إلا اللّهُ» برفع «إلٰه»؛ لاحتماله لنفي الوحدة[٨] فقط، ولعل ابن عباس رضي الله عنهما إنما قال: إنهم لو قالوا: نَعَمْ، لم[٩] يكن إقراراً كافياً.

وجَوّز الشَّلوبين أن يكون مراده أنهم لو قالوا: نَعَمْ، جواباً للملفوظ به على ما

---

(١) أي ابن عصفور. ولفظ «قال» مثبت في م/٢ و٤.

(٢) في النص عند ابن عصفور: «نرى لهم ذلك».

(٣) النص عند ابن عصفور: «وعلى ذلك يحمل استعمال سيبويه لها في أبواب الصفات بعد التقرير».

(٤) أي على ما ذكره ابن عصفور.

(٥) في آية سورة الأعرف المتقدّمة/١٧٢.

(٦) أي الإقرار بالربوبية.

(٧) ذكر الدسوقي أنه قد يقال: إن الله عالم بالقصد من قولهم: نعم، أي: أنت رَبُّنا، فحينئذٍ يكون ذلك كافياً، كما أنّ «لا إِلٰهَ الله» يكون كافياً بالنسبة لما عند الله... حاشية الدسوقي ٢/١١.

(٨) فهو لا ينفي في هذه الحالة التعدّد بخلاف ما لو كانت «لا» لنفي الجنس.

(٩) من هنا إلى قوله: «مراده أنهم» غير مثبت في م/٥.

هو الأفصح لكان كُفراً؛ إذ الأصلُ[١] تَطَابُقُ الجوابِ والسؤالِ لفظاً. وفيه نظر؛ لأن التكفير لا يكون بالاحتمال[٢].

* * *

(١) قال الدسوقي: «قوله: إذ الأصل... عِلّة لكون إجابة اللفظ أَفْصَح» الحاشية ٢/١١.
قلتُ المطابقة تكون بقولهم: بلى أنت ربنا، وبذلك يتم التطابق بين السؤال والجواب لفظاً.

(٢) قال الأمير: «قوله: لا يكون بالاحتمال. فيه أنّ هذا إذا تقرر قبله إسلام، ثم المشهور حمل أخذ الميثاق على ظاهره وقيل: عَبّر به عن نصب الدلالة وإلزام الحجة».
الحاشية ٢/٢٧.
قلت: لعل المصنّف أراد أن هؤلاء مؤمنون بأن الله ربهم، ومُقِرّون بذلك، وأن الخلاف في الجواب بين نعم أو بلى لا يلغي هذا الإيمان لاحتمال الدلالة اللفظية من جوابهم لأكثر من تفسير.

حرف الهـــاء

٩٦ - الهاء المفردة

الهاء المفردة على خمسة أوجه:

- **أحدها**: أن تكون[١] ضميراً للغائب، وتستعمل[١] في موضِعَيْ الجَرّ والنصب، نحو: ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ﴾[٢].

- و[٣] **الثاني**: أن تكون[٤] حرفاً للغَيْبة، وهي الهاء في «إِيّاه»، والتحقيق[٥] أنها لمجرد معنى الغيبة، وأن الضمير «إيّا» وحدها[٦].

---

(١) في م/٤ و٥ «يكون... يستعمل» بالياء فيهما.

(٢) الآية: ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلًا﴾ الكهف ٣٧/١٨.
الضمير في «له، وصاحبه»: محله الجر باللام، ثم بالإضافة، وفي يحاوره: محله النصب على المفعوليَّة.
وانظر البرهان ٤٣١/٤.

(٣) الواو غير مثبتة في م/٣ و٥.

(٤) في م/٤ و٥ «يكون».

(٥) كذا في المخطوطات، وأثبته الشيخ محمد «فالحقُّ». وأشار إلى أنه في نسخة «فالتحقيق».

(٦) هذه مسألة خلافية، ومختصر القول فيها ما أذكره لك:
الرأي الأول: الضمير «إيّا»، ويليه دليل ما يُرادُ به من متكلم أو مخاطب أو غائب.
وهذا مذهب سيبويه والفارسي، وعُزِي إلى الأخفش، وذكر أبو حيان أنه هو الذي صَحّحه أصحابه وشيوخه. وهذا رأي البصريين.
وذهب الخليل والمازني واختاره ابن مالك إلى أنها أسماء مضمرة أضيف إليها الضمير الذي هو «إيّا»، وعُزِي هذا إلى الأخفش.

=

- و[١] **الثالث:** هاء السَّكْت[٢]، وهي اللاحقة[٣] لبيان حركةٍ أو حرف[٤] نحو ﴿مَا هِيَهْ﴾[٥]، ونحو[٦]: «ها هُناهْ، ووازَيْداهْ»، وأصلها[٧] أن يوقف عليها[٨]،

= وذهب الفراء إلى أن اللواحق هي الضمير، وإيّا: حرف زيد دعامة للواحق وعند الكوفيون: مجموع إيّا ولواحقها هو الضمير.
وقيل غير هذا فيها. انظر الهمع ٢١٢/١، وانظر الارتشاف/٩٣٠، وشرح المفصل ٩٨/٣ وما بعدها، والإنصاف/٦٩٥.

(١) الواو غير مثبتة في م/٣ و٤.

(٢) تكون هذه الهاء لبيان السكت.

(٣) وقفاً. وانظر الجنى الداني/١٥٢، والبرهان ٤٣١/٤.

(٤) لعله أراد ما يأتي بعد ألف الندبة ونحوها.

(٥) الآيات: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ * فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ * وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ﴾ سورة القارعة ١٠١/٨ - ١٠.
وتلحق الهاء هنا «هي» وفيها حركة البناء؛ إذ لو وقف عليها لكانت «هيْ» ساكنة الياء، وإلحاق هذه الهاء يبيّن حركة البناء، وهي الأصل في الياء.

(٦) في المثالين هنا بيان للألف الأولى في «هُنا»، والثانية ألف الندبة في زايداه.
ولا أجد هذا علة كافية؛ لأن الألف لا تحتاج إلى بيان كحركة البناء السابقة، وإن كانت في الندبة أبلغ في الدلالة على الحال من الوقف على الألف.
وعَلّق الأمير على ألف الندبة بقوله: «أو المراد بيان حاله من أنه ألف الندبة، فلربما تُوُهّم مع حذفها أنها ألف مبدلة من تنوين مثلاً» انظر الحاشية ٢٧/٢.
ولم يذكر الأمير ولا غيره شيئاً عن عِلّة الزيادة في «ها هُناه».
وقال ابن يعيش: «وقد وردت هذه الهاء لبيان ألف الندبة...؛ لأن الألف خفيفة والوقف عليها يزيدها خفاء فبينوها بالهاء» شرح المفصل ٣/١٠.

(٧) أي: هاء السكت.

(٨) ساكنة.

ورُبّما وُصِلت[1] بنيَّة الوقف.

- و[2] **الرابع**: المُبْدَلَة من همزة الاستفهام[3]، كقوله[4]:

وأتى صواحِبُها فَقُلْن: هَذَا الذي مَـنَـحَ الـمَـودّةَ غـيـرَنـا وجـفـانـا؟

والتحقيق ألّا تُعَدَّ هذه[5]؛

---

(١) وفي هذه الحالة يُؤْتى بها ساكنة كما كانت في حالة الوقف.
وانظر البرهان ٤/٤٣١، والدر المصون ٦/٣٦٥ - ٣٦٦.

(٢) الواو غير مثبتة في م/٣ و٤.

(٣) مثل: هَزَيْدٌ منطلق؟ حكاه قُطْرب. وفي اللسان/ها: لغة طيئ، وفي الارتشاف/٢٣٦٥ حكاه ابن السكيت.
وانظر الجنى الداني/١٥٢، وسر الصناعة/٥٥٤، ورصف المباني/٤٠٣
وقال أبو حيان: «... لا يحفظ من كلامهم هَتَضْربُ زيداً...» البحر ٢/٤٨٦.

(٤) قائله جميل بن معمر. كذا في اللسان «أنشده اللحياني عن الكسائي لجميل»
وجاء في م/٣ «وأتت» بدلاً من «أتى»، ومثله في البحر عند أبي حيان، وسياق الحديث عند الزمخشري يدل على أن ضبطه:
وأتى صواحبَها، ويجعل الفاعل ضمير المحب،
ووجدت ضبطه في بقية المراجع «صواحبُها» بضم الباء، وأشار إلى هذا البغدادي.
وموضع الشاهد فيه قوله: «هَذَا» فهو يريد «أَذَا» حيث أبدل الهاء من همزة الاستفهام.
وذكر هذا ابن جني ثم قال: «وقد يجوز مع هذا أن يكون أراد: هذا الذي، مخبراً ثم حذف الألف...» انتهى.
وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٦/٦٠، وشرح المفصَّل ١٠/٤٣، وشرح الشافية ٣/٢٢٤، والمحتَسب ١/١٨١ - ١٨٢، وسر الصناعة/٥٥٤، والممتع/٤٠٠، والمقرب ٢/١٧٨، والصحاح/ ها، والتاج واللسان/ذا، ها، وانظر شرح شواهد الشافية للرضي/٤٧٧، ورصف المباني/٤٠٣، والبحر المحيط ٢/٤٨٦، والدر المصون ٢/١٢٧، والديوان/٢٠٨

(٥) أي: الهاء المبدلة من الهمزة هنا لا تُعَدّ من أنواع الهاء.

لأنها ليست بأصل[١]، على أن بعضهم زعم أن الأصل «هٰذ»[٢] فحذفت[٣] الألف.

- و[٤]**الخامس**: هاء التأنيث، نحو «رَحْمَهْ» في الوقف[٥]، وهو قول الكوفيين[٦]، زعموا[٧] أنها الأصلُ، وأنَّ التاء في الوصل[٨] بَدَلٌ منها، وعكس ذلك البصريون، والتحقيق ألّا تُعَدّ[٩] ولو قلنا بقول الكوفيين[١٠]؛

---

(١) كذا في المخطوطات، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «بأصلية». ومثله في حاشية الأمير وفي حاشية الدسوقي/ بأصل.

(٢) تقدّم أن هذا لابن جني في المحتسب، وذكره المرادي أيضاً عن بعضهم.

(٣) في م/٣ «حذفت» بغير فاء.

(٤) الواو غير مثبتة في م/٣ و٤ و٥.

(٥) انظر بيان هذا في الهمع ٧/٢١٥.
قال السيوطي: «إذا كان آخر الموقوف عليه تاء تأنيث فالأفصح إبدالها في الوقف هاء إن تحرك ما قبلها لفظاً كفاطِمهْ وقائمه...».
وانظر رصف المباني/٤٠٤، وسر الصناعة/١٦٢ و٥٦٢.

(٦) انظر الخلاف في الجنى الداني/٥٨، شرح الكافية: ٢/١٦١ «وقال الكوفيون الهاء أصل التاء لما رأوا مشابهة الهاء للألف، وليس بشيء؛ لأن التاء في الوصل والهاء في الوقف، والأصل هو الوصل لا الوقف».

(٧) في م/٣ «وزعموا».

(٨) في م/٤ «الأصل».

(٩) أي ألا تُعَدّ من أنواع الهاء. وذهب إلى مثل هذا المرادي فقال: «وأما تاء التأنيث التي تلحق الاسم فلا تُعَدُّ من حروف المعاني» الجنى الداني/٥٨.

(١٠) وهو أن الهاء أصل، والتاء بدل منها.

لأنها جزء[١] كلمة لا كلمة.

* * *

(١) فليس لها استقلالها عن الكلمة كما هو الحال فيما تقدَّم.
وقال الرضي: «وتاء التأنيث في الاسم أصل، وما في الفعل فرعه...
وأصل العلاقة أن تلحق كلمة هي علامة لها، فلهذا كانت التاء الاسمية أكثر تصَرُّفاً بتحملها للحركات، وبانقلابها في الوقف هاء» شرح الكافية ١٦١/٢.
وذكر الرضي في /١٦٣ - ١٦٤ أنها مثل ياء النسب، ثم امتزجت بما هي فيه.
وانظر حاشية الأمير ٢٧/٢، والشمني ١٠١/٢.
وقال الرضي في الشرح ٤٠١/٢: «ودليل كونها كلام الكلمة دوران الإعراب عليها في نحو تاء قائمة».

٩٧ - «هــا»

ها: على ثلاثة أوجه:

- **أحدها**[١]: أن تكون اسماً لفعل[٢]، وهو «خُذْ»، ويجوز مَدُّ ألفها[٣]، ويستعملان[٤] بكاف الخطاب، وبدونها، ويجوز في الممدودة أن يُستغنى[٥] عن الكاف بتصريف همزتها تصاريف الكاف؛ فيقال: «هاءَ» للمذكَّر، بالفتح، و«هاءِ» للمؤنث بالكسر[٦]، و«هاؤما»[٧] و«هاؤُنَّ» و«هاؤُم»[٨]،

---

(١) انظر الجنى الداني/٣٤٦.

(٢) اسم فعل أمر، قال ابن يعيش: «اعلم أن «ها» من الأصوات المُسَمّى بها الفعل في الأمر، ومعناه خُذْ وتناولْ، ونحوهما..».
شرح المفصَّل ٤/٤٣.

(٣) فنقول: هاء، فيصبح ثلاثياً بعد المدّ، وكان من قبل اسماً ثنائياً.
انظر شرح المفصّل ٤/٤٣.

(٤) أي: ها، وهاء، بالألف، وبالمدّ، فيقال: هاك، وهاءَك، وها وهاء.
وانظر هذه اللغات في اللسان/ها. والدر المصون ٦/٣٦٥.

(٥) لم أجدها مستعملة ممدودة مع الكاف: هاءك. وانظر اللسان/ها وفي م/٣ «أن تستغني عن الكاف».
وقال ابن يعيش: «وقوله يجمع بينهما: يريد بين الهمزة والكاف لتأكيد الخطاب كما تقول: أرأيتك زيداً ما صنع، والجمع بينهما يؤيد أن الهمزة ليست زائدة كزيادة الكاف، فاعرفه» انظر ٤/٤٥.

(٦) في م/٣ «بالكسر للمؤنث».

(٧) للمثنى المذكر والمؤنث.

(٨) هاؤم: غير مثبت في م/٣. وفي م/٤: هاؤما هاؤم هاؤُنّ على التقديم والتأخير.

ومنه: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾[١].

- [٢] **الثاني**: أن تكون ضميراً للمؤنث؛ فتستعمل مجرورة الموضع، ومنصوبته نحو: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾[٣].

- **والثالث**[٤]: أن تكون للتنبيه، فتدخل على أربعة:

أحدها: الإشارة[٥] غير المختصة بالبعيد نحو «هٰذا»، بخلاف «ثَمّ»[٦] و«هَِنّا»[٧] بالتشديد، و«هُنالك»[٨].

و[٩] **الثاني**: ضمير الرفع المخبَر عنه باسم الإشارة[١٠]

---

(١) الآية: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾ الحاقة ١٩/٦٩.

(٢) في المطبوع «والثاني». وليس كذلك في المخطوطات ما عدا الرابعة.

(٣) ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ الشمس ٩١/٧ - ٨.
ها: في ألهمها: في محل نصب، وفي فجورها وتقواها: في محل جر بالإضافة.

(٤) الثالث من أوجه «ها».

(٥) أي اسم الإشارة.

(٦) ثَمّ وهَنّا: لا تدخل عليهما هاء التنبيه، وثَمّ: يشار به إلى المكان البعيد وهو لازم الظرفية.

(٧) يشار به إلى المكان البعيد، وهو بكسر الهاء وفتحها، والنون مشددة فيهما، وقد يقال: ها هِنّا فتصحبها ها التي للتنبيه.
انظر الهمع ٢٦٨/١، وشرح المُفصَّل ١٣٧/٣، وشرح الرضي ٣٤/٢.
وذهب ابن يعيش إلى أن الكسر رديء، كما ذكر أنه تلحقه هاء التنبيه مثل «ذا»، فتقول: ها هَنّا وها هِنّا.

(٨) أي وإذا جاءت في «هُنا» لام «البعد» مع كاف الخطاب فإنه لا تدخله «ها» التي للتنبيه.

(٩) في م/٣ «الثاني». والنص هنا منتزع من الجنى الداني/٣٤٧.

(١٠) في م/٢ و٣ «إشارة»، ومثله عند مبارك والشيخ محمد، وما أثبتُّه من بقية المخطوطات، ومثله في متن حاشية الدسوقي.

نحو: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ﴾[١].

وقيل: إنما كانت داخلة على[٢] الإشارة، فقُدِّمت، فرُدّ[٣] بنحو: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ﴾[٤]، فأُجيب بأنها أُعيدت توكيداً.

---

(١) الآية: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمۡ وَلَا يُحِبُّونَكُمۡ وَتُؤۡمِنُونَ بِٱلۡكِتَٰبِ كُلِّهِۦ وَإِذَا لَقُوكُمۡ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ عَضُّواْ عَلَيۡكُمُ ٱلۡأَنَامِلَ مِنَ ٱلۡغَيۡظِۚ قُلۡ مُوتُواْ بِغَيۡظِكُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ آل عمران ٣/١١٩.

وقوله: إنها دخلت على الضمير هذا أحد الأوجه في تخريج هذه المسألة، فهي تدخل على أسماء الإشارة ولكن يفصل بينهما بالضمير المرفوع نحو: ها أنت ذا قائماً، وقد تعاد مع الإشارة. انظر الدر المصون ٢/١٢٧.

(٢) أي على «أولاء» وأصلها هؤلاء. فقدّمت على الضمير.

(٣) أي رُدّ الرأي القائل بتقديمها من تأخير بأنها تكررت في الآية، فكيف تكون مقدّمة من تأخير؟.

(٤) الآية: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجۡتُمۡ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيۡسَ لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞۚ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ آل عمران ٣/٦٦ وانظر سورة النساء ٤/١٠٩.

وذكر أبو حيان أن «ها» أعيدت مع اسم الإشارة توكيداً، وذهب أبو عمرو بن العلاء والأخفش إلى أن الأصل في ها أنتم: أأنتم، فأبدل من الهمزة الأولى التي للاستفهام هاء لأنها أختها، واستحسنه النحاس. قال أبو حيان: «وإبدل الهمزة هاء مسموع في كلمات ولا ينقاس...، ثم الفصل بين الهاء المبدلة من همزة الاستفهام وهمزة أنت لا يناسب..» البحر ٢/٤٨٦، وانظر الدر المصون ٢/١٢٧ - ١٢٨، وانظر إعراب النحاس ١/٣٤٠.

وقال الفراء: «العرب إذا جاءت إلى اسم مكنيّ قد وصف بهذا وهذان وهؤلاء فرّقوا بين ها وبين ذا، وجعلوا المكنيّ بينهما، وذلك في جهة التقريب لا غيرها، فيقولون أين أنت؟ فيقول القائل: ها أنذا، ولا يكادون يقولون: هذا أنا، وكذلك التثنية والجمع، ومنه: «ها أنتم أولاء تحبونهم»، وربما أعادوا «ها» فوصلوها... وقال الله تبارك وتعالى في سوررة النساء: «ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم»...» معاني القرآن ١/٢٣٢.

والثالث: نعت[١] «أيّ» في النداء نحو: «يا أيُّها الرجل»[٢]، وهي في هذا واجبة[٣] للتنبيه على أنه[٤] المقصود[٥] بالنداء[٦]، قيل[٧]: وللتعويض عما تضاف إليه «أيّ»[٨]،

---

(١) وذهب بعضهم إلى أنه عطف بيان لعدم الاشتقاق. الرضي ١/١٤٣.

(٢) أي منادى نكرة مقصودة، وها: للتنبيه، والرجل: نعت لـ «أي».

(٣) أي واجبة الزيادة.
وانظر الجنى الداني/٣٤٧ وفيه: «... وحرف التنبيه لازم في هذا الموضع لأنه كالصِّلَة لـ «أيّ» بسبب ما فاتها من الإضافة، ولذلك يقول المعربون فيه: ها: صِلَةٌ وتنبيه».

(٤) أي: النعت، وهو الرجل في المثال الذي ذكره.

(٥) وليس المقصود نداء «أيّ»، وإنما جيء بها لتسهيل نداء ما هو معرّف بأل، إذ لا يقال: يا الرجل ويجمع بذلك بين: يا وأل. وانظر شرح الرضي ١/١٤١.

(٦) وذهب الأخفش إلى أن «الرجل» في هذا المثال ليس نعتاً بل هو خبر لمحذوف وأيّ موصولة، والجملة صلة، أي ووجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى. وتقدَّم مثل هذا للمصنف في الحديث عن «أيّ».
وزاد الكوفيون وابن كيسان أن اسم الإشارة مقدّر بعد الهاء.
والتقدير: يا أيُّهذا
انظر حاشية الأمير ٢/٢٨، وأخذ هذا عنه الدسوقي من غير عزو.
وانظر شرح الرضي ١/١٤٣ فقد نقل الأمير ما نقله عنه، وانظر الهمع ٣/٥٢.
ومما ذكره الرضي أن الأكثرين على أن ذا اللام وصف لاسم الإشارة في النداء وغيره؛ لأنه اسم دالٌّ على معنى في تلك الذات بالمبهمة وهو الرجوليّة.

(٧) قال السيوطي: «إذا نودي «أيّ» وجب بناؤها على الضم وإيلاؤها هاء التنبيه، إمّا عوضاً من مضافها المحذوف أو تأكيداً لمعنى النداء...». الهمع ٣/٥٠، وانظر ٤/٢٨٧.

(٨) والأصل في «أيّ» ألّا تأتي إلّا مضافةً، فلما زالت الإضافة زيدت «ها» عوضاً عن المحذوف، أو للتنبيه على ما كان في الأصل. وانظر هذه المسألة في بحث «أيّ» مما تقدَّم، ففيها تفضيل وبيان.
وشرح المفصل ٢/٧، وشرح الرضي ١/١٤٢.

ويجوز في هذه[١] في لغة بني أسد أن تُحْذَفَ ألِفُها[٢]، وأن تُضَمَّ هاؤها إتباعاً[٣] وعليه[٤] قراءة ابن عامر[٥]: ﴿أَيُّهُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[٦]، ﴿أَيُّهُ ٱلسَّاحِرُ﴾[٧]، ﴿أَيُّهُ ٱلثَّقَلَانِ﴾[٨].

---

(١) أي: في «ها» المتصلة بأيّ.

(٢) فتقول في أيّها على هذه اللغة: أيُّهُ.

(٣) أي: إتباعاً لضمة الياء في «أيّ».

(٤) أي على حذف ألف «ها» من «أيها» على هذه اللغة.

(٥) في المخطوطات خلاف في إثبات هذه الآيات وبيان ذلك على ما يلي:
في م/١ و٢ لم تثبت الآية الأولى «أيُّهُ المؤمنون».
وأثبتت على هامش م/٢، وكذلك الآية الثالثة «أيُّهُ الساحرُ»، ووضعت «أيُّهُ الثقلان» أولاً.
وفي م/٣ «لم يذكر غير «أيُّه الثقلان».
وفي م/٤ «جاءت كما يلي: أيُّه الساحر، أيّه المؤمنون، أيه الثقلان.
وفي م/٥ جاءت كما يلي: أيُّه الثقلان، أيّه الساحر، أيه المؤمنون.
وأما في المطبوع فقد جاء في المتن في حاشية الدسوقي آيتان: أيها المؤمنون أيه الثقلان، ولم يذكر الآية الثالثة.
وتبع مبارك والشيخ محمد ما جاء في متن حاشية الأمير، ولم يشيرا إلى الخلاف في المخطوطات، ورأيت بعد هذا الاضطراب أن أثبت هذه الآيات بحسب سياقها في القرآن الكريم، فبدأت بآية النور، ثم الزخرف، ثم الرحمن.

(٦) هذه الآية في سورة النور ٣١/٢٤ وهي آية طويلة أولها: ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ ...﴾ إلى أن ختم الآية بقوله: ﴿وَتُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾.

(٧) وهذه الآية في سورة الزخرف ٤٩/٤٣ ﴿وَقَالُوا۟ يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ إِنَّنَا لَمُهْتَدُونَ﴾.

(٨) وهذه الآية من سورة الرحمن ٣١/٥٥ ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾.

بضم[1] الهاء في الوصل.

---

(١) ونأتي الآن إلى قراءة ابن عامر فنقول:

١ - في آية النور: قرأ ابن عامر في الوصل «أَيُّهُ المؤمنون» بضم الهاء إتباعاً للضمة التي قبلها. وهو عند العكبري بعيد، وعند أبي علي الفارسي قراءة ضعيفة، وذكروا أنها لغة بني أسد، وهي عند ابن الأنباري لغة .

قال الزمخشري: «ووجهه أنها كانت مفتوحة لوقوعها قبل الألف، فلما سقطت [الألف] لالتقاء الساكنين أتبعت حركتها حركة ما قبلها».

وقال غيره: «لما سقطت الألف استثقلت الفتحة على حرف خفيّ فضُمّت الهاء اتباعاً للرسم، وهي عند بعضهم لغة شاذة لا وجه لها».

وذهب سيبويه إلى أنه لا معنى لهذه القراءة.

وقراءة الجمهور في الوصل «أيها...» على فتح الهاء لأن بعدها ألفاً.

انظر البحر ٦/٤٥٠، والإتحاف/٣٢٤، والرازي ٢٣/٢١١، والمحرر ١٠/٤٩٥، والكشاف ٢/٣٨٥، والسبعة/٤٥٥، والنشر ٢/١٤٢.

وارجع إلى كتابي «معجم القراءات» فالمراجع فيه كثيرة لا يتسع المقام لذكرها.

٢ - وفي آية سورة الزخرف: ﴿ أَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ﴾.

قرأ ابن عامر وأبو حيوة ويحيى بن وثاب بضم الهاء في الوصل، وذلك على حذف الألف.

قلتُ: أنت ترى أن ابن عامر لم ينفرد بهذه القراءة هنا كما تقدّم في سورة النور. هذا شيء، والأمر الآخر أنها قرئت في الوقف بحذف الألف مع سكون الهاء «أَيُّهْ» وهي قراءة ابن كثير وابن عامر وعاصم وحمزة وأبي جعفر ونافع وخلف، قالوا: لأنها كذلك جاءت في المصحف بغير ألف.

وعلى هذا فيمكن الاستئناس بقراءات الوقف هنا لقراءة ابن عامر ومن معه في الوصل. على أن ألف «أيها» تحذف لفظاً في الوصل عند من أثبتها من السبعة.

وانظر المراجع في كتابي «معجم القراءات» فهي حسبك.

٣ - وفي آية سورة الرحمن: ﴿أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾.

تكرر الحديث كالذي ورد في سورة الزخرف، وانفرد ابن عامر بهذه القراءة لكنه ضم الهاء في الوقف والوصل.

وانظر هذه القراءة في كتابي «معجم القراءات».

و[١] الرابع[٢]: اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف[٣]، يقال: «ها اللهِ» بقطع الهمزة[٤] ووصلها، وكلاهما[٥] مع إثبات[٦] ألف «ها»

---

(١) الواو غير مثبتة في م/١.

(٢) مما تزاد فيه «ها»، والنص هنا مأخوذ من الجنى الداني/٣٤٩.

(٣) أي عند حذف حرف الجر، وقد جاء مصرّحاً بذلك في م/٣.
وكلام المصنّف هنا يشعر أن العمل لحرف الجر المحذوف.
والذي يذهب إليه الشيخ خالد في شرح الآجرومية أن الهاء حَرْفُ قَسَم، وأنها بدل من التاء.
قال الأمير: «وهو أَوْلَى من حيث سلامته من حذف الجار وإبقاء عمله وإن كان ما ذكره المصنِّف أَوْلى لأن الأليق بالحروف عدم التصرف».
انظر الحاشية ٢٨/٢
وذكر المبرّد أن للقَسَم تعويضات من أدواته تحل محلها فيكون فيها ما في أدوات القَسَم، وذكر من هذه الحروف «ها» التي تكون للتنبيه تقول: لا ها اللهِ ذا، وقال: وتعتبر ذلك بأنك لا تجمع بينها [أي التعويضات] وبين ما هي عوض عنه» المقتضب ٣٢١/٢ - ٣٢٢، وهي عنده في موضع الواو إذا قلت: لا واللّهِ، وذكر سيبويه مثل هذا في الكتاب ١٤٥/٢.
وسياق الحديث عندهما أن العمل هنا لـ «ها» بعد إثباتها تعويضاً عن حرف القسم المحذوف وهو الواو. وانظر شرح المفصل ١٠٦/٩، وهمع الهوامع ٢٣٣/٤.
وانظر رصف المباني/٤٠٥. وأشار إلى الخلاف في العمل المرادي الجنى الداني/٣٤٩.

(٤) أي تقول: ها أَللهِ بالقطع: وهاَللهِ: بوصل الألف.

(٥) أي: قطع الألف من لفظ الجلالة ووصلها.

(٦) قال المبرّد: «فأما مَدّتها وإجراء المدغم بعدها في قولك: «لا هاالله ذا» فإنك أتيت بها للتنبيه وثبتت الألف، لأن حروف المد يقعُ بعدها الساكن المدغم، وتكون المدة عوضاً من الحركة...، وقد مضى تفسير هذا فيكون كقولك: دابّة وشابّة...
وأما قولك: لا هَلّله ذا فإنك حذفت الألف من هاء التنبيه لَمّا وصلتها وجعلتها عوضاً من الواو كما فعلت ذلك بها في «هَلُمّ» و«ها» هذه...» المقتضب ٣٢٢/٢.

وحذفها[١].

* * *

(١) ترك المصنّف «ها» في صورتين ذكرهما المرادي، وذكر الثانية منهما المالقي: فقد ذكر أن استعمال «ها» في غير المواضع الأربعة قليل، ومن ذلك قوله النابغة:

ها إنّ ذي عذره إلّا تكن نفعت فإن صاحبها مشارك النَّكَدِ

وزعم بعضهم أن الأصل إن هذي فقدم التنبيه وفصل بإنّ

والثانية: مجيء ها بمعنى تنبه وتستعمل مفردة. الجنى الداني/٣٤٩ - ٣٥٠ والرصف/٤٠٦.

٩٨ - هــل

هـل: حَرْفٌ موضوعٌ لطلب التصديق الإيجابي دون التصوّر، ودون التصديق السّلبي(١)، فيمتنع نحو(٢): «هل زيداً ضربتَ»؛ (٣)لأن تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة(٤)، ونحو(٥): «هل زيدٌ قائمٌ أم عمروٌ». إذا أُريد بأَمْ(٦) المتصلة،

---

(١) أي أنها لا تدخل على سلب.

(٢) أي يمتنع مجيء الاسم وبعده فعل، والاسم منصوب.
قال المرادي: «السادس أن الهمزة قد يليها اسم بعده فعل في الاختيار...، وإن كان الأَوْلَى أن يليها فعل، بخلاف «هل» فإنها لا يتقدَّم الاسم بعدها على الفعل إلا في الشعر، ولذلك وجب النّصب في نحو «هل زيداً ضربته» في باب الاشتغال...» الجنى الداني/٣٤٣.
وذكر مثل هذا أبو حيان، غير أنه ذكر أنه إذا ورد مثل هذا وَجَب حَمْلُه على الاشتغال، كالذي تقدَّم عند المرادي. انظر الهمع ٣٩٣/٤ على أنّ ما منعه ابن هشام أجازه غيره، فقد جاء في «تلخيص المفتاح» أنه قبيح غير ممتنع. وذكر بعض شراحه أنه لم يمتنع؛ لاحتمال أن زيداً مفعول به لفعل محذوف هو المستفهم عنه تصديقاً، والأصل: هل ضربت زيداً ضربت، ولكنه قبيح لعدم اشتغال العامل بضمير الاسم.
انظر حاشية الأمير ٢٨/٢، والشمني ١٠١/٢.

(٣) في م/٥ زيادة «أي في الاختيار».

(٤) قوله: «بنفس النسبة» أي على الصورة التي وردت عليها الجملة، مع أن السؤال عن التخصيص المفاد من التقديم لا على حقيقة الضرب الوارد بعد الاسم.

(٥) أي ويمتنع نحو: هل زيد قائم أم عمرو...

(٦) لأنها لتعيين طلب أحد الأمرين، وذلك يكون بعد التصديق بالنسبة، وحينئذٍ فلا يصح معادلتها لهل التي يُطلَبُ بها التصديق، لما بين طلب حصول التصديق وطلبه من المنافاة، وإنما تعادل =

و «هل[١] لم يَقُمْ زيدٌ».

ونظيرها في الاختصاص بطلب التصديق «أَمْ»[٢] المنقطعة، وعكسها[٣] «أَمْ» المتصلة.

وجميع أسماء[٤] الاستفهام فإنهن لطلب التصوّر لا غير[٥]، وأَعَمُّ من الجميع الهمزة[٦]؛ فإنها مشتركة بين الطلبين[٧].

وتفترق «هل» من الهمزة من عشرة أوجه[٨]:

= الهمزة. انظر الدسوقي ١٣/٢، وانظر الشمني ١٠١/٢.
على أن الرضي ذكر أنه ربما تأتي «هل» قبل المتصلة على شذوذ. انظر شرح الكافية ٣٧٣/٢.

(١) أي: ويمتنع مثل هذا لأن «هل» لا تدخل على سلب.

(٢) أم: ليست من أدوات الاستفهام أصلاً، فهي حرف عطف يفيد الإضراب، وذكر في (أم) فيما تقدّم أن معنى «أم» المنقطعة لا يفارقها الإضراب، ثم تارة تكون له مجردة، وتارة تتضمن مع ذلك استفهاماً إنكارياً أو طلبياً، وذكر أن أبا عبيدة زعم أنها قد تأتي بمعنى الاستفهام المجرد. وناقشت هذا في باب «أم» بما ينبغي، فارجع إلى المسألة في محلها في الجزء الأول.

(٣) عكسها: أي عكس أم المنقطعة.

(٤) ما عدا الهمزة، فإنها تصلح لطلب التصديق والتصور فهي مشتركة.

(٥) ذكر من قبل أن هذا التعبير لَحْنٌ، ومع ذلك فقد جاء في كتابه كثيراً. ومن ذلك ما جاء عنه في حديثه عن «غير» قوله: «وقولهم: لا غير: لحن» وتعقَّبه الدماميني. انظر الحاشية/١٦٠.
وأشار إلى هذا الأمير في ها الموضع بقوله: «لا غير. سبق له أنه لحن».

(٦) فالهمزة أعم وهي أصل أدوات الاستفهام. انظر الجنى الداني/٣١ وشرح الرضي ٣٨٨/٢.

(٧) أي لطلب التصديق: نحو أزيد قائم؟
ولطلب التصور نحو: أزيد عندك أم عمرو؟

(٨) انظر الأشباه والنظائر ٢١١/٢.

- **أحدها**: اختصاصها بالتصديق[١].

- **والثاني**: اختصاصها[٢] بالإيجاب، تقول[٣]: «هل زيدٌ قائمٌ؟» ويمتنع[٤] «هل لم يَقُمْ» بخلاف[٥] الهمزة. نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾[٦]، ﴿أَلَن يَكْفِيَكُمْ﴾[٧]، ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾[٨]، وقال[٩]:

أَلَا طِعانَ ألا فُرسانَ عاديةٌ [إلا تَجشُّؤكم حول التنانير]

- **والثالث**: تخصيصها[١٠] المضارع بالاستقبال نحو: «هل تسافر؟»، بخلاف

---

(١) نحو: هل زيد قائم؟ وهل قام زيد؟
وتأتي الهمزة للتصديق والتصور، وقد مضى.

(٢) أي اختصاص «هل» بطلب التصديق الموجب، وهي بهذا تساوي الهمزة من هذا الوجه، ولكنها لا تدخل على منفيّ، بينما الهمزة تدخل على الإيجاب والنفي.

(٣) وهذه صورة دخولها على الإيجاب.
وفي م/٥ «هل قام زيد؟».

(٤) يمتنع دخول «هل» لوجود النفي في الجملة.

(٥) أي والهمزة تدخل في الحالين: الإيجاب والنفي، ثم شرع في ذكر شواهد لحالة الهمزة مع النفي.

(٦) الآية: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ سورة الشرح ١/٩٤.

(٧) الآية: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ﴾ سورة آل عمران ١٢٤/٣.

(٨) الآية: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ الزُّمَر ٣٦/٣٩.

(٩) قائله حسان رضي الله عنه، وتقدّم الحديث عنه في باب «أَلَا». وقيل لخداش بن زهير. وعجزه ما ذكرته بين معقوفين.

(١٠) أي: «هل» فقوله: هل تسافر؟ إنما هو سؤال عن فعل مستقبل بعد أن كان المضارع: تسافر صالحاً للحال والاستقبال.

الهمزة[١] نحو: «أتظُنُّه قائماً؟»[٢].

وأما قول ابن سيده في «شرح الجمل»[٣]: «لا يكون الفعل المُسْتَفْهَمُ عنه إلّا مستقبلًا فسهوٌ»[٤] قال[٥] الله سبحانه وتعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾[٦] وقال زهير[٧]:

فمن مُبْلغُ الأحلافِ عني رسالة وذُبيانَ هل أقسمتُمُ كل مُقْسَمِ

= وذكر الدماميني أن هذا بحكم الوضع كالسين وسوف، وقَلَّ مَن يتعرَّض لهذا من النُّحاة. انظر الشمني ١٠٢/٢.

(١) فإنها سؤال عن حاليّ.

(٢) أي: أتظنه قائماً الآن؟ ولا يقال: هل تظنه قائماً؛ لأن هل للسؤال عن المستقبل.

(٣) لعله شرح جمل الزجاجي.

(٤) عَلّق الأمير على هذا بقوله: «كأنه تَوَهَّم أن الاستفهام عن جهل والمستقبل مجهول،وأما الماضي والحال فقد وقعا وعُلِما، وفيه أنه لا يلزم أن يعلمهما كُلّ أحد» انظر الحاشية ٢٨/٢.

(٥) يَرُدّ ابن هشام بِنصّ الآية على ابن سيده بأن الاستفهام هنا بهل وقع عن شيء مَضَى.

(٦) الآية: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا۟ نَعَمْ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌۢ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ الأعراف ٤٤/٧.
قال أبو حيان: «عَبّر بالماضي عن المستقبل لتحقُّق وقوعه».
البحر ٣٠٠/٤.

(٧) البيت من معلقة زهير
وقوله: «فمن مبلغ الأحلاف» روي: ألا أبلغ الأحلاف.
والرواية الأولى عن الأصمعي.
والأحلاف: أسد وغطفان حلفاء ذبيان، كانوا تحالفوا على التناصر، وهو جمع حليف مثل أشراف وشريف، وقيل: جمع حِلْف، وذبيان معطوف على الأحلاف.
قال الزوزني: هل بمعنى قد، يقول: أبلغ ذبيان وحلفاءها، وقل لهم: قد حلفتم على إبرام حبل الصلح كل حلف فتخرجوا من الحنث وتجنبوه. =

- **والرابع**[١] **والخامس والسادس**: أنها[٢] لا تدخل على الشَّرط[٣]، ولا على «إنّ»[٤] ولا[٥] على اسم بعده فعل، في الاختيار، بخلاف[٦] الهمزة، بدليل[٧] ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾[٨]، ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم[٩] بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾[١٠]،

= والشاهد في البيت دخول «هل» على الفعل الماضي كما تقدّم في آية الأعراف. وفي الآية والبيت رَدٌّ على ابن سيده في زعمه أن الفعل المستفهم عنه لا يكون إلا مستقبلاً.
انظر شرح البغدادي ٦١/٦، وشرح المعلقات السبع/ ٢٦٥، وديوان زهير/١٨،وشرح الزوزني/١٤٤.

(١) أي: مما تختلف فيه «هل» عن الهمزة.

(٢) أي: هل.

(٣) فلا يقال: هل إن قام زيد قام عمرو.

(٤) أي: ولا تدخل على جملة مُصَدَّرة بـ «إنّ»، فلا يقال: هل إنّ زيداً قائم؟

(٥) ولا تدخل على اسم بعده فعل في الاختيار، فلا يقال: هل زيداً ضربت؟ ولا يقال: هل زيد قام، وجَوّزه الكسائي جوازاً حسناً. وانظر الهمع ٣٩٣/٤.

(٦) أي: الهمزة تدخل على الشرط، وإنّ، وعلى اسم بعده فعل.

(٧) الدليل على دخول الهمزة في الحالات الثلاث ما ذكره من الشواهد القرآنية.

(٨) الآية: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ الأنبياء ٣٤/٢١. وقد دخلت الهمزة هنا على الشرط.

(٩) الآية: ﴿قَالُواْ طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمْ أَئِن ذُكِّرْتُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ سورة يس ١٩/٣٦.
والشاهد الثاني هنا دخول الهمزة على الشرط كالشاهد السابق، وكَرَّرَهُ لبيان أنه لا فرق بين فصلها من الشرط بالفاء وعدم فصلها.

(١٠) هذا الجزء من الآية مثبت في م/٥، وغير مثبت في بقية المخطوطات.
وأثبته الشيخ محمد، ومبارك، ولم يشيرا إلى الخلاف بين النُّسَخ وأخذوا بما أثبت في متن حاشية الأمير.

﴿أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾[١]، ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾[٢].

- **والسابع والثامن**[٣]: أنها[٤] تقع بعد العاطف، لا قبله[٥]، وبعد[٦] «أَمْ» نحو: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾[٧].

---

(١) الآية: ﴿قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِي قَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَآ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ يوسف ٩٠/١٢.
والشاهد في الآية دخول همزة الاستفهام على «إنّ»، وهو ما لا يكون مع «هل».

(٢) الآية: ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ إِنَّآ إِذًا لَّفِي ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ﴾ سورة القمر ٢٤/٥٤.
وقد دخلت الهمزة على اسم، وإن كان قبله على تقدير فعل، فهو منصوب على الاشتغال. ولا يصح هنا دخول «هل».

(٣) مما افترقت فيه «هل» عن الهمزة.

(٤) أي: هل.

(٥) وهمزة الاستفهام لا يتقدَّمها شيء، فلها الصدر دائماً وإن كان معها عاطف، وشواهدها كثيرة.
وارجع إلى باب الهمزة في أول هذا الكتاب، وقد تقدّمت قبل قليل آية الأنبياء: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾.
وقد قال المصنف هناك: «... والثاني أنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثم قدمت على العاطف تنبيهاً على أصالتها في التصدير» وللزمخشري غير هذا الرأي. وقد بَسَطْتُ القول في تحيق المسألة من قبل.

(٦) أي: وتأتي «هل» بعد «أَمْ» بعكس الهمزة، فلها تمام التصدير، فهي لا تُذْكَرُ بعد أم التي للإضراب كما يُذْكَرُ غيرها.
انظر «باب الهمزة» فيما تقدَّم.

(٧) الآيـة: ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَٰغٌ فَهَلْ ... ﴾ سورة الأحقاف ٣٥/٦٤.
والشاهد فيها تقدّم العاطف على «هل»، وهو ما لا يكون مع الهمزة.

وفي الحديث: «وهل ترك لنا عَقيلٌ من رِباع»[١]. وقال[٢]:

(١) جاء في فتح الباري ٣/٣٦٠ «باب الحج»:
«حدّثنا أصْبَغ قال: أخبرني ابن وهب عن يونس... عن أسامة بن زيد رضي الله عنه أنه قال: يا رسول الله أين تنزل في دارك بمكة؟ فقال: وهل ترك لنا عقيل من رباع أو دور؟».
قال ابن حجر: «وكان عقيل ورث أبا طالب هو وطالب، ولم يرثه جعفر ولا عليّ رضي الله عنهما شيئاً؛ لأنهما كانا مسلمين، وكان عقيل وطالب كافرين، فكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: لا يرث المؤمنُ الكافرَ...».
الرِّباع جمع رَبْع، وهو المنزل المشتمل على أبيات، وقيل: هو الدار، وعلى ذلك فقوله: أو دور إما للتأكيد أو من شك الراوي.
وفي الحديث رواية: أو من مَنْزِل.
والشاهد في الحديث دخول العاطف على هل، ولا يجوز ذلك في الاستفهام بالهمزة وانظر صحيح مسلم/ باب الحج ١٠/١٢٠.

(٢) البيت للكميت بن زيد من قصيدة مدح بها آل رسول الله ﷺ، وذكر السيوطي هذا البيت وعزاه للكميت بن معروف.
وقال البغدادي: «وأخطأ العيني في نسبة هذا البيت إلى الكميت بن معروف».
وروايته عند البغدادي «حِمامي» ومثله الرواية عند ابن يعيش، وكذا في الديوان، والرواية عند السيوطي كرواية المصنف: حِمامُ.
وهل الأولى: مدخولها محذوف يدل عليه مدخول «هل» الثانية.
والتقدير: هل آتينّهم، ثم هل آتينّهم، فعطف بثم الجملة على الجملة التي قبلها، والتكرار مع العطف بثم للتأسف والتحسُّر.
والحِمام: الموت.
والشاهد في البيت هو أن «هل» تقع بعد العاطف بخلاف الهمزة، فإنها تتقدّم عليه، و«هل» الثانية هنا وقعت بعد ثم، وذكره المرادي على أن هل الثانية مؤكدة للأولى مع الفصل، وتبع في هذا ابن مالك.
والكميت بن زيد معروف والكميت بن معروف: شاعر إسلامي. وجَدّه الكميت بن ثعلبة وهو أيضاً شاعر مخضرم.
=

ليت شعريَ هل ثُمَّ هل آتِيَنَّهُمْ أو[1] يَحُولَنَّ دون ذاك حِمامُ

وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾[2].

- **التاسع**: أنها[3] يُراد بالاستفهام بها النفي[4]؛ ولذلك دخلت على الخبر[5] بعدها «إلّا» في نحو:

= شرح الشواهد للبغدادي ٩٣/٦، شرح السيوطي/٧٧١، العيني ١٠٩/٤ - ١١٠، شرح المفصل ١٥١/٨، الديوان/١٧٩، توضيح المقاصد ١٨١/٣، الهمع ٢١٠/٥، الأشموني ٩٠/٢.

(١) عجز البيت غير مثبت في م/١ و٤، وأثبت في م/٢ على هامش النسخة استكمالاً لسقط من النص، وهو مثبت في م/٣ و٥. وعند الشمني ١٠٢/٢ «ويقع في بعض النسخ بتمامه» وقد أثبت في هذه الحاشية صدره.

(٢) الآية: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا ۚ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ۗ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ۚ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ﴾ الرعد ١٦/١٣.
الشاهد في الآية: مجيء «هل» بعد أم، ولا يجوز ذلك في الهمزة.

(٣) كذا في المخطوطات، وفي نسخة الشيخ محمد ومبارك «إنه».
وفي متن الدسوقي كالمخطوطات، وفي متن الأمير «إنه»، ولم يذكر مبارك هذا الخلاف، وما عنده كالمثبت في متن حاشية الأمير.

(٤) قال المرادي: «والثاني: أن «هل» قد يراد بالاستفهام بها النفي نحو قولك: هل يقدر على هذا غيري؟، أي ما يقدر، ويعيّن ذلك دخول «إلا» نحو: ﴿وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ سبأ ١٧/٣٤.
انظر الجنى الداني/٣٤٢.

(٥) أي: خبر المبتدأ في الآية.

﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَـٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَـٰنُ﴾[١].

والباء[٢] في قوله[٣]:

[يقول إذا ٱقْلَوْلَى عليها وأَقْرَدَت] ألَا هل أخو عَيْشٍ لذيذٍ بدائمِ؟

وصَحّ العطف في قوله[٤]:

وإنَّ شفائي عَبْرةٌ مُهْراقةٌ وهل عند رسمٍ دارسٍ من مُعَوَّل

---

(١) سورة الرحمن ٥٥/٦٠.

هل: نافية. جزاء: مبتدأ، إلا: أداة حصر، الإحسان: خبر المبتدأ.

وجاءت «إلّا» هنا في حَيّز النفي، وقد بطل عملها؛ ولذلك صرح المصنّف بأنها دخلت على الخبر.

(٢) أي: وجاءت الباء بعد «هل»، وهذا يدل على أن المراد بها النفي لا الاستفهام.

وقال الأمير: «ظاهره أنها لا تزاد بعد الاستفهام إذا لم يُرَد به النفي، ونازع فيه الدماميني» الحاشية ٢/٢٩ وانظر النص في حاشية الدماميني ٢/١٠٢.

(٣) قائل البيت الفرزدق، والمثبت في المخطوطات عجزه، وصدره ما جعلته بين معقوفين.. والرواية عند المصنف في أوضح المسالك: ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم، وهو من قصيدة هجا بها الفرزدق جريراً، ورمى رهطه بإتيان الأُتُن وقبله:

فإنك كلب من كُلَيب لكلبةٍ غذتك كليب من خبيث المطاعم

وليس كُلَيْبيّ إذا جَنّ ليلُه إذا لم يجد ريح الأَتان بنائم

واقلولى: ارتفع، وعليها: أي على الأَتان، وأقردت: سكنت.

والشاهد فيه أن «هل» استفهام فيه معنى النفي، ولذا زيدت الباء في خبر المبتدأ.

انظر شرح البغدادي ٦/٦٥، وشرح السيوطي/٧٧٢، والمنصف ٣/٦٧ الشطر الأول، والعيني ٢/١٣٥، ١٤٩، والهمع ٤/٣٩٢، وأوضح المسالك ١/٢١٤، والشجري ١/٢٦٧، ومعاني الفراء ١/١٦٤، اللسان/ قرد، قلا. الطبري ٢/٣٧٦.

(٤) البيت من معلّقة امرئ القيس.

ورواية البيت في المخطوطات «وهل»، وجاء عند ابن جني بالفاء «فهل»...، وروى صدره سيبويه: وإن شفاءً عبرة.

إذ لا يُعْطَفُ الخبرُ على الإنشاء.

فإن قلتَ: قد مَرّ لك في صدر الكتاب أن الهمزة تأتي لمثل[١] ذلك، مثل: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ﴾[٢]، ألا ترى أنَّ الواقع أنه سبحانه لم يُصْفِهم بذلك؟

قلتُ: إنما مَرّ أنها للإنكار[٣] على مُدّعي[٤] ذلك، ويلزم من ذلك الانتفاءُ[٥] لا[٦] أنها[٧] للنفي ابتداءً[٨]؛

= ومعنى البيت: إن شفائي أن أسفح عبرتي، ثم خاطب نفسه: إذا كان الأمر كذلك فهل من بكاء أشفي به غليلي عند هذا الرسم الدارس، وهذا ظاهره الاستفهام.

والمعنى الثاني: أن البكاء عند الرسم الدارس لا ينفع، ولا غناء فيه، والشاهد الذي أراده المصنف أن «هل» للنفي، ولهذا جاءت الجملة بعدها خبرية، فَصَحَّ عطفها على الجملة الخبرية في صدر البيت، ولو بقيت الجملة على بابها من الاستفهام لما صح العطف، فهي إنشاء لا يجوز عطفه على الخبر عنده.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦٦/٦، وشرح السيوطي /٧٧٢، والديوان/٩، وسيبويه ٢٨٤/١، والخزانة ٦١/٤، والهمع ٣٩٣/٤، وسر الصناعة ٢٥٧/١ - ٢٦٠.

(١) أي للنفي. وذكر هذا في باب الهمزة قال: «وقد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فترد لثمانية معان... والثاني: الإنكار الإبطالي، وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع، وأنّ مدعيه كاذب...» وذكر نص الآية.

(٢) الآية/٤٠ من سورة الإسراء، وتقدّمت بتمامها.

(٣) وقد سَمّاه الإنكار الإبطالي. حين ادّعوا أن الملائكة إناث، فأنكر ذلك عليهم. والإنكار الإبطالي يقتضي أن ما بعده غير واقع.

(٤) من ادّعى أن الله أصفاهم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثاً.

(٥) أي انتفاء وقوع ما بعدها.

(٦) «لا» غير مثبتة في م/٣.

(٧) أي الهمزة.

(٨) أي من أصل الوضع، وإنما جاءت دلالتها على النقل في الآية بسبب الإنكار الذي أفادته، وهذا فيها بخلاف «هل» فإنها تستعمل للنفي ابتداءً.

ولهذا[١] لا يجوز[٢] «أقام إلّا زيد؟» كما يجوز[٣] «هل قام إلا زيد؟»، ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾[٤]، ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ﴾[٥].

وقد يكون الإنكار مقتضياً لوقوع[٦] الفعل، على العكس[٧] من هذا، وذلك إذا كان بمعنى[٨]: «ما كان ينبغي لك أن تفعل»، نحو[٩]: «أتضرِبُ زيداً وهو أخوك؟».

---

(١) أي لكونها ليست للنفي من أصل الوضع، وإنما هي للإنكار.

(٢) أي لا يجوز أن يجيء الاستثناء المفرغ بعدها مع وجود إلّا لأنه إنما يكون بعد النفي، وإلّا ليس لها هذا المعنى.

(٣) جاء الاستثناء المفرغ هنا لما في «هل» من معنى النفي.

(٤) الآية: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ النحل ٣٥/١٦.

والتقدير: ما على الرسول إلا البلاغ المبين.

وانظر البحر ١٢٤/٢، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤٧٥/٣ - ٤٧٦، والجنى الداني/ ٣٤٢.

(٥) تتمة الآية: ﴿... أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ الزخرف ٦٦/٤٣

أي: ما ينظرون إلا الساعة.

وانظر البحر ١٢٤/٢، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤٧٥/٣ - ٤٧٦، والجنى الداني/ ٣٤٢، وهمع الهوامع ٣٩٢/٤.

(٦) وذلك بخلاف ما تقدَّم فإنه يقتضي عدم وقوع الفعل، حيث ذكر أنه يلزم من كون الهمزة للإنكار الانتفاء.

(٧) أي: على عكس ما ذكره من الانتفاء.

(٨) أي: إذا كان الاستفهام فيه معنى التوبيخ، وهذا لا يكون إلا على أمر واقع.

(٩) وهذا فيه توبيخ للمخاطب على ضرب زيد مع أنه أخوه.

ويتلخص أنّ الإنكار على ثلاثة أوجه: إنكارٌ على من ادّعى وقوعَ الشيء، ويلزم من هذا النفي، وإنكارٌ على من أوقع الشيء، ويختصان بالهمزة، وإنكارٌ لوقوع الشي، وهذا هو معنى النفي، وهو الذي تنفرد به هل عن الهمزة.

- **والعاشر**: أنها تأتي بمعنى «قد»(١)، وذلك(٢) مع الفعل، وبذلك فَسَّر قولَه تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ(٣)﴾(٤) جماعةٌ(٥) منهم ابن عباس رضي الله عنهما والكسائي والفراء، والمبرّد، قال في مقتضبه(٦): «هل: للاستفهام،

---

(١) في الجنى الداني/٣٤٤ ذكر هذا قوم من النحويين منهم ابن مالك، وقال به الكسائي والفراء وبعض المفسرين في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ...﴾، وأنكر بعضهم مرادفة هل لقد.
وقال بعضهم: إن أصل «هل» أن تكون بمعنى «قد»، ولكنه لما كثر استعمالها استُغني بها عن الهمزة، وفي كلام سيبويه ما يوهم ذلك.
قال المرادي: «وهو بعيد».
وفي الهمع. وأنكره أي مجيء «هل» بمعنى «قد» أبو حيان، وقال: «لم يقم على ذلك دليل واضح إنما هو شيء قاله المفسرون في الآية، وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب، ولا يُرْجَع إليهم في مثل هذا إنما يرجع في ذلك إلى أئمة النحو واللغة لا إلى المفسّرين»، الهمع ٣٩٤/٤، وانظر رصف المباني/٤٠٧، والارتشاف/٢٣٦٥.

(٢) أي: إذا جاءت «هل» مع الفعل.

(٣) «من الدهر» غير مثبت في م/٤ و٥.

(٤) تتمة الآية: ﴿... لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ سورة الإنسان ١/٧٦.

(٥) انظر البحر ٣٩٣/٨ ابن عباس وقتادة. هي عندهما بمعنى «قد»، والارتشاف/٢٣٦٥. وانظر الكتاب ٥١/١، ٤٩٢، ومعاني الفراء ٢١٣/٣.

(٦) في م/٢ و٤ «المقتضب».
وانظر نص المبرّد فيه في ٤٣/١ - ٤٤.

نحو: «هل جاء زيد»، و[1] تكون بمنزلة «قد» نحو قوله - جَلّ اسمه- : ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ﴾ انتهى.

وبالغ الزمخشري، فزعم أنها أبداً بمعنى «قد»، وأن الاستفهام إنما هو مستفادٌ من همزة مقدَّرة معها، ونقله في المفصّل عن سيبويه.

فقال[2]: «وعند سيبويه أن «هل» بمعنى «قد» إلا أنهم تركوا الألف قبلها لأنها لا تقع إلا في الاستفهام، وقد جاء دخولها عليها في قوله[3]:

سَائِلْ فوارِسَ يَرْبوع بِشَدّتنا ... أهل رَأَوْنا بسفحِ القاعِ ذي الأكم

انتهى.

---

(١) في م/٢ و٣ و٥ «وتكون»، وفي م/٤ «قد تكون».
وفي م/١ «وقد تكون» والنص عند المبرد بدون «قد».

(٢) انظر المفصل/٣١٩.

(٣) البيت أول أبيات خمسة لزيد الخيل الطائي الصحابي، وقد قال هذه الأبيات في إغارة أغارها على بني يربوع، فأصاب منهم وقتل وسبى.
ويربوع: أبو حي من تميم. بشَدتنا: عن شدتنا، وبفتح الشين: الحَمْلة، وروي بكسرها. وسفح الجبل: أسفله. والقاع المستوي من الأرض، والأُكم جمع أَكَمَة ما ارتفع من الأرض.
وفي ديوانه: بسفح القُفّ. وفي الارتشاف: بوادي القُفّ وهي حجارة غاص بعضها ببعض، وهو جبل وفيه حجارة عظام. ورواية السيرافي للبيت: أم هل.
والشاهد في البيت مجيء «هل» بمعنى «قد».
وذكر الزمخشري في الكشاف هذا البيت شاهداً لدخول الهمزة على «هل».
انظر شرح البغدادي ٦٧/٦، وشرح السيوطي/٧٧٢، والمقتضب ٤٤/١؟، ٢٩١/٣، وشرح المفصل ١٥٢/٨، ١٥٣، والخزانة ٥٠٦/٤، والهمع ٣٩٤/٤، وأمالي الشجري ١٠٨/١، ٣٣٤/٢، الكشاف ٤٤٠/٢ و٢٩٥/٣، رصف المباني/٤٠٧، الجنى الداني/٣٤٤.
الارتشاف/٢٣٦٥.

ولو كان[١] كما زَعَم[٢] لم تدخل[٣] إلّا على الفعل[٤] كقد. ولم[٥] أَرَ في

---

(١) أي: لو كان هل بمعنى قد.

(٢) أي الزمخشري.

(٣) أي: «هل».

(٤) فلا تدخل على الأسماء.

(٥) النص هنا مضطرب في النسخ، وقد أخذت بما جاء في م/١، ومثلها في م/٢ و٣ ما عدا قوله: «ولم أر في كتاب سيبويه ما نقله».

وجاء النص في م/٤ و٥ «... وثبت في كتاب سيبويه رحمه الله ما نقله، ذكره في باب أم المتصلة، ولكن فيه أيضاً ما قد يخالفه...» وهذا ما أثبته مبارك والشيخ محمد ولم يشر مبارك إلى خلاف المخطوطات. وأشار إلى هذا الخلاف الدماميني، وتعقّب المتقدّمون المصنف. وذكر أن ابن هشام أنكر ما نقله الزمخشري عن سيبويه وكذَّبه، وهذا غير مستحسن من المصنف، فإن الزمخشري إمام حافظ ثقة مأمون فيما ينقله، فكان ينبغي له التأدّب معه لشأنه الرفيع ومقامه المنيع. ويقول بعدما نقله عن سيبويه: «ولعل سيبويه قاله في باب آخر غير هذا، فإن كتاب سيبويه لا يُدْرَكُ قراره...

وذكر أن ابن يعيش - وهو إمام جليل اطلع على كتاب سيبويه المنقول، وقال بعد كلام المفصل: «هذا هو الظاهر من كلام سيبويه...».

وانظر شرح البغدادي ٦٧/٦ - ٦٨، وشرح المفصّل ١٥٢/٨.

وتعقبه الدماميني بقوله: «... لا يلزم من عدم رؤيته هو لذلك عدم وقوعه، وما نقله عن سيبويه مسطور في كتابه كما ذكره عنه...» انظر الشمني ١٠٣/٢.

وممن تعقبه من المعاصرين الشيخ عضيمة رحمه الله فقد قال: «وقد خفي هذا على ابن هشام» ونقل نصه. ونقل هذا السيوطي عن ابن هشام في الهمع ٣٩٥/٤. وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤٧٩/٣ - ٤٨٠.

والنص عند سيبويه في الجزء الأول في موضعين:

الأول: في ص/٥١ قال: «وتقول: أم هل فإنما هي بمنزلة قد، ولكنهم تركوا الألف استغناء إذ كان هذا الكلام لا يقع إلا في الاستفهام».

كتاب سيبويه رحمه الله ما نقله، إنما قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم ما نصّه:

«و[١] هل وهي للاستفهام» ولم يزد على ذلك.

وقال الزمخشري في كشافه[٢]: ﴿هَلْ أَتَىٰ﴾، أي قد أتى، على معنى التقرير والتقريب جميعاً، أي: أتى على الإنسان قبل زمان قريب طائفة من الزمان الطويل الممتد لم يكن فيه شيئاً مذكوراً، بل شيئاً منسياً نُطْفَة في الأصلاب، والمرادُ بالإنسان الجنسُ بدليل: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ﴾[٣] انتهى.

وفَسَّرها غيره[٤] بـ «قد» خاصة، ولم يحملوا «قد» على معنى التقريب[٥]، بل على معنى التحقيق[٦].

= والثاني: في ص/٤٩٢ «وكذلك هل إنما تكون بمنزلة قد، ولكنهم تركوا الألف، إذ كانت هل لا تقع إلا في الاستفهام».

(١) ولم أجد النص على هذه الصورة في الكتاب، إلا أن يكون قد أخذ بآخر النص الثاني «إذ كانت هل لا تقع إلا في الاستفهام».

(٢) الكشاف ٢٩٥/٣.

وقد تصرّف ابن هشام في نقل النص مما أذهب حُسْن السياق الذي ورد فيه عند الزمخشري. فارجع إليه فهو أخير مما أثبته المصنف هنا وأحسن بياناً.

(٣) تتمة الآية: ﴿... أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ سورة الإنسان ٢/٧٦.

(٤) انظر نص الزجاج في معاني القرآن ٢٥٧/٥ فقد قال: ومعنى هل أتى قد أتى على الإنسان، أي: ألم يأت على الإنسان حين من الدهر» فقد جمع هنا بين التحقيق والتقرير.

وانظر تأويل مشكل القرآن/٥٣٨ - ٥٣٩، والقرطبي ١١٩/١٩، والبيان ٤٨٠/٢.

(٥) التقريب هو تقريب الماضي من الحال، وهو معنى قد وهل المرادفة لها، فلما سَدّ مَسَدّ الهمزة دلّت على معناها ومعنى الهمزة معاً، ثم صارت حقيقةً في ذلك، انظر حاشية الشهاب ٨٦/٨.

(٦) قال المالقي: «وزعم بعضهم أن هل في الآية للتقرير، وهذا مردود؛ لأنه لم يثبت في هل معنى =

وقال بعضهم: معناها[١] التوقع، وكأنه قيل لقوم يتوقعون[٢] الخبر عَمّا أتى على الإنسان وهو آدم عليه الصلاة والسلام: قال: والحينُ زمنُ كونه طيناً.

وفي تسهيل ابن[٣] مالك أنه يتعين مرادفة «هل» لـ «قد» إذا دخلت عليها الهمزة، يعني كما في البيت[٤]، ومفهومه[٥] أنها لا تتعين لذلك[٦] إذا لم تدخل عليها[٧]، بل قد تأتي لذلك[٨] كما في الآية، وقد لا تأتي[٩] له.

وقد عَكَسَ قومٌ ما قاله[١٠] الزمخشري، فزعموا[١١] أنّ «هل» لا تأتي

= التقرير فيحمل هذا عليه، ولا يليق بالآية، بل اللائق بـ «هل» أن تكون للتحقيق فهي أشبه بـ «قد» الداخلة على الماضي المذكورة في بابها من ها».
رصف المباني / ٤٠٧، وانظر الهمع ٣٩٦/٤.

(١) أي: معنى «هل» في آية الإنسان. وانظر البحر ٤٦٢/٨، وانظر ٢٢٩/٦.

(٢) أي: ينتظرون الخبر.

(٣) النص في التسهيل/٢٤٢ - ٢٤٣ فقد تحدث ابن مالك عن «قد» ثم قال: «وترادفها هَلْ، وتساوي همزة الاستفهام فيما لم يصحب نافياً، ولم يطلب به تعيين....، وقد تدخل عليها الهمزة فتترجح مرادفة قد، وربما أبدلت هاؤها همزة».

(٤) أي: بيت زيد الخيل: «أهل رأونا...» وقد تقدّم.

(٥) أي: مفهوم قول ابن مالك.

(٦) أي: لمرادفة «قد».

(٧) أي: إذا لم تدخل الهمزة على «هل».

(٨) أي: مرادفة لـ «قد» من غير الهمزة كما في آية الإنسان المتقدمة.

(٩) أي: وقد لا تأتي مرادفة لـ «قد».

(١٠) وهو أن «هل» تكون بمعنى «قد» أبداً.

(١١) لعله عنى بهذا أبا حيان. انظر الهمع ٢٩٤/٤، فهو يرى أن ما قاله المفسرون في هذا الموضع لا يُعَوَّل عليه، وأنه تفسير معنى لا تفسير إعراب، وإنما يُرْجَعُ بهذا إلى كلام اللغويين. وانظر البحر ٣٩٣/٨.

بمعنى «قد» أصلًا.

وهذا[١] هو الصواب عندي؛ إذ لا متمسَّك لمن أثبت ذلك إلا أحد ثلاثة أمور:

- **أحدها**: تفسير ابن[٢] عباس رضي الله عنهما، ولعله[٣] إنما أراد أنّ الاستفهام في الآية للتقرير، وليس باستفهام حقيقي، وقد صَرّح بذلك جماعة من المفسرين، فقال بعضهم[٤]: «هل هنا للاستفهام التقريري، والمقرَّرُ به

---

(١) لست أدري إلى أ ي رأي يشير بهذا أهو لرأي الزمخشري أم لرأي من قال بعكس ذلك. وسياق الحديث عنده على ما يبدو لي أنه يرى أن «هل» لا تأتي بمعنى قد أصلاً.

(٢) في الفهرست/٥١ «كتاب تفسير عكرمة عن ابن عباس».
وصدر عن دارالكتب العلمية في بيروت عام ١٩٩٢ كتاب باسم «تنوير المقياس من تفسير ابن عباس».

(٣) النص: «وبإسناده عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾ يقول: أتى على آدم «حين من الدهر» أربعون سنة مخلوقاً مصوراً...».
انظر ص/٦٢٧ من «تنوير المقياس من تفسير ابن عباس».
والذي وجدته في البحر ٣٩٣/٨: «وقال ابن عباس وقتادة هي هنا بمعنى قد، قيل لأن الأصل: أهل، فكأن الهمزة حذفت، واجتزئ بها في الاستفهام...، فالمعنى أقد أتى، على التقرير والتقريب جميعاً، أي أتى على الإنسان قبل زمان قريب حين من الدهر لم يكن كذا...».
ومثل هذا في الكشاف ٢٩٥/٣.

(٤) ذهب إلى هذا مكي. وأخذ ابن هشام النص منه، ولم يشأ التصريح بٱسمه.
وانظر هذا في مشكل إعراب القرآن ٤٣٤/٢.
وبداية النص عند مكي: «قيل: هل بمعنى قد، والأحسن أن تكون «هل» على بابها للاستفهام الذي معناه التقرير...» وغيّر ابن هشام وبَدّل في النص... وانظر الدر المصون ٤٣٦/٦ فقد نقل نَصّ مكي.

مَن أنكر البعثَ، وقد علم أنهم يقولون: نَعَمْ قد مضى دهرٌ طويلٌ لا إنسان فيه، فيقال لهم: فالذي أَحْدَثَ الناسَ بعد أن لم يكونوا كيف يمتنع عليه إحياؤهم بعد موتهم؟ وهو معنى قوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ﴾[(١)] أي فهلّا تذكّرون فتعلمون أنّ[(٢)] من أنشأ شيئاً بعد أن لم يَكُنْ قادرٌ على إعادته بعد[(٣)] عَدَمِه» انتهى[(٤)].

وقال آخر[(٥)] مثل ذلك، إلا أنه فَسّر الحين بزمن التصوير في الرَّحِم، فقال[(٥)]: «المعنى ألم يأتِ على الناس حينٌ من الدهر كانوا فيه نُطَفاً ثم عَلَقاً ثم مُضَغاً إلى أن صاروا شيئاً مذكوراً».

وكذا قال الزجاج[(٦)]، إلا أنه حَمَل[(٧)] الإنسانَ على آدم عليه الصلاة والسلام، فقال: «المعنى ألم يأتِ على الإنسان حينٌ من الدهر كان فيه تراباً وطِيْناً إلى أن نفح فيه الرَّوْحُ؟». انتهى.

---

(١) سورة الواقعة ٦٢/٥٦.

(٢) كذا في م/٤ و٥، ومثله النص عند مكي. وفي المطبوع وبقية المخطوطات «أنه».

(٣) النص عند مكي: «بعد موته وعدمه».

(٤) أي: نصّ مكي. الذي ذكر المصنف أنه قول بعضهم.

(٥) هو الزجاج. ويأتيك نَصُّه.

(٦) النص: «المعنى ألم يأت على الإنسان حين من الدهر، وقد كان شيئاً إلا أنه كان تراباً وطيناً إلى أن نفخ فيه الروح، فلم يكن قبل نفح الروح فيه شيئاً مذكوراً. ويجوز أن يكون يعني به جميع الناس، ويكون المعنى أنهم كانوا نطفاً، ثم علقاً، ثم مُضَغاً إلى أن صاروا شيئاً مذكوراً» معاني القرآن للزجاج ٢٥٧/٥.

(٧) ذكر الزجاج كما ترى في النص أنه آدم، ثم ذكر أنه يجوز أن يعني به جميع الناس. فأخذ المصنف بعض النص وترك بعضه كما ترى.

وقال بعضهم[١]: «لا تكون «هل» للاستفهام التقريري، وإنما ذلك من خصائص الهمزة»، وليس كما قال[٢].

وذكر جماعة[٣] من النحويين أنّ «هل» تكون بمنزلة «إنّ» في إفادة التوكيد والتحقيق، وحَمَلوا على ذلك ﴿هَلْ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ﴾[٤]. وقَدّروه جواباً للقَسَم، وهو بعيد[٥].

---

(١) هذا لشيخه أبي حيان.

جاء في الهمع: «قيل: والتقرير. قال أبو حيان: والمعروف أن ذلك للهمزة دون هل» انظر همع الهوامع ٣٩٤/٤.

وفي الارتشاف: «ولتأصُّل الهمزة استعملت في التقرير دون هل على ما ذكر سيبويه» انظر ٣/ ٢٣٦٦، والكتاب ١٠٠/١، ١٠١.

(٢) أي ليس كما قال شيخه أبو حيان. ولم يذكر عِلّة رَدّ رأيه.

(٣) ذكر هذا أبو حيان عن بعضهم، وأن هل تأتي تقريراً وإثباتاً، وذكر نص الآية. ولم يقرن هل بـ «إنّ» كما فعل المصنف.

انظر الارتشاف/ ٢٣٦٧.

وفي الجنى الداني/٣٤٥ «الثالث أن تكون بمعنى إنّ، زعم بعضهم أنّ «هل» في قوله تعالى: ﴿هَلْ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ﴾ بمعنى إنّ، ولذلك يُتَلَقّى بها القسم كما يُتَلَقّى بإنّ، وهو ضعيف».

ووجدت هذا القول في البحر ٤٦٨/٨ معزواً لمُقاتل.

قال أبو حيان: في تفسير آية سورة الفجر «وقول مقاتل: هل هنا في موضع تقديره: إنّ في ذلك قسماً لذي حجر، فهل على هذا في موضع جواب القسم. قولٌ لم يصدر عن تأمل، لأن المُقْسَم عليه على تقدير أن يكون التركيب إنّ في ذلك قسماً لذي حجر، لم يذكر فيبقى قسم بلا مقسم عليه...». البحر ٤٦٨/٨ - ٤٦٩.

(٤) سورة الفجر ٥/٨٩.

(٥) ذكر وجه البُعد أبو حيان، وحجته أن الذي قَدّره من أنّ في ذلك قسماً لذي حجر لا يصلح أن يكون مُقسَماً عليه. البحر ٤٦٩/٨. والأمير ٣٠/٢.

والدليل الثاني[١]: قول سيبويه الذي شَافَهَ العربَ وفَهِمَ مقاصِدَهم، وقد مضى أن سيبويه لم يَقُلْ[٢] ذلك.

والثالث[٣]: دخولُ الهمزة[٤] عليها في البيت، والحرفُ[٥] لا يدخل على مثله في المعنى، وقد رأيت عن السيرافي أن الرواية الصحيحة[٦] «أَمْ هل». و«أَمْ» هذه منقطعةٌ بمعنى «بل»[٧]؛ فلا دليل[٨]، وبتقدير ثبوتِ تلك[٩] الروايةِ فالبيتُ شاذٌّ[١٠]، فيمكن تخريجه[١١] على أنه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد على

---

(١) أي الدليل الثاني على أن «هل» لا تأتي بمعنى قد قول سيبويه.
ونقل من قبل أن الزمخشري ذكر أن هذا في كتاب سيبويه، ورَدّ ابن هشام بأنه لم يره فيه.
وتعقب المتقدّمون والمحدثون ابن هشام.
ونقلتُ لك النصوص من قبل في كتاب سيبويه، وأنها تأتي بمعنى قد. فدليله الثاني هنا باطل.
وانظر هذا فيما تقدّم في هذا الباب.

(٢) أي: لم يقل إنّ «هل» تأتي بمعنى «قد». كذا!!

(٣) الثالث من الرد على من جعل «هل» بمعنى «قد».

(٤) أي: دخول همزة الاستفهام على «هل» في بيت زيد الخيل الطائي المتقدّم. وفيه: أهل رأونا...

(٥) أي: حرف الاستفهام وهو همزة الاستفهام لا يدخل على حرف مثله وهو هل، فوجب حمل «هل» على معنى «قد».

(٦) انظر شرح البغدادي ٦/٦٩.

(٧) أي: أم ليست للاستفهام، وانظر النص عند ابن الشجري، فقد أخذه المصنف منه ٢/٣٣٥.

(٨) أي: لا دليل في البيت على أن «هل» بمعنى «قد».

(٩) وهي «أهل» في بيت زيد.

(١٠) لاجتماع حرفي استفهام. انظر أمالي ابن الشجري ٢/٣٣٥ فالنص هنا منتزع منه.

(١١) هذا كلام المرادي في الجنى الداني/٣٤٤ - ٣٤٥.
وعلّق الأمير على قول المصنّف بقوله: «وهذا التخريج لا ينفي الشذوذ»، انظر الحاشية ٢/٣٠.

سبيل التوكيد كقوله[(١)]:

[فـلا واللهِ لا يُـلْفَـى لِمَـا بـي] ولا لِلِمَـــا بـــهـــم أبـــداً دواءُ

بل الذي في ذلك البيت[(٢)] أَسْهَلُ[(٣)]، لاختلاف[(٤)] اللفظين، وكونِ أحدهما[(٥)] على حرفين، فهو كقوله[(٦)]:

---

(١) البيت لمسلم بن معبد، وتقدّم الحديث عنه في باب «الكاف»، على أن اللام الثانية مؤكدة للأولى. وذكرت الرواية على غير هذا في عجزه «وما بهم من البلوى دواء»، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٢) أي: في بيت زيد الخيل المتقدّم: سائل فوارس يربوع... أهل.

(٣) أي مجيء حرفين لمعنى واحد وهو الهمزة وهل أسهل من مجيء اللامين هنا في قوله: لِلِما.

(٤) أي لاختلاف لفظي الحرفين: الهمزة وهل. ومثل هذا عنده في أوضح المسالك ٣/٢٩.

(٥) وهو «هل».

وهذا الذي أثبته المصنّف هنا سبقه إليه المرادي، وعنه أخذ ابن هشام قال المرادي: «ولعل الجمع بين الهمزة وهل أسهل لاختلاف لفظهما، ولأن أحدهما ثنائي».

انظر الجنى الداني/٣٤٥.

(٦) قائله الأسود بن يعفر كذا عند العيني. وقال البغدادي في الخزانة وشرح الشواهد: والبيت لم أقف على قائله. وعزاه ابن عصفور إلى بعض بني أسد.

وروايته عند البغدادي: فأَصْبَحْن... ومثلها عند الفراء في معاني القرآن، والعيني، وابن عصفور في الضرائر، وعنده: لا يسألنني....

وصَعّد في الجبل بالتشديد: إذا علاه، وصَعّد في الوادي: إذا انحدر، وعُلْو الشيء فوقه، والهوى: ما بين السماء والأرض، وهو ممدود الهواء، وقصر هنا للضرورة. والتصوُّب: النزول والانحدار.

والشاهد فيه: مجيء الباء في «بما» مؤكّدة لـ «عن»؛ لأنها بمعناها.

قال ابن عصفور: «فأدخل عن على الباء تأكيداً، لأنهم يقولون: سألت عنه وسألت به. والمعنى واحد».

=

فَأَصْبَحَ لا يَسْأَلْنَهُ عن بِمَا بِهِ	أَصَعَّدَ[1] في عُلْوِ الهوى أَمْ تَصَوّبا

* * *

= شرح الشواهد للبغدادي ٧٤/٦، شرح السيوطي/٧٧٤، الخزانة ١٦٣/٤، العيني ١٠٣/٤، الضرائر الشعرية/٧٠، ٣٠٣، الهمع ٣٩٥/٤، و١٩٢، معاني القرآن للفراء ٢٢١/٣، أوضح المسالك ٣١/٣، الأشموني ٩٠/٢، سر الصناعة ١٣٦/١، اللسان/صعد.

(١) عجز البيت غير مثبت في م/٤.

٩٩ - هــو

هو وفروعه[١] تكون أسماء، وهو الغالب، وأحرفاً[٢] في نحو: «زيدٌ هو الفاضِلُ» إذا أُعرب فصلًا، وقلنا: لا مَوْضِعَ له من الإعراب. وقيل: هي مع القول بذلك[٣] أسماء[٤] كما قال الأخفش[٤] في نحو «صَهْ»، و«نَزَالِ»: أسماء

---

(١) أي: هي وهما وهم وهُنّ.
وانظر رصف المباني/٤٠٩. «وجميع ذلك أسماء ضمائر إلا في باب الفصل»، ومذهب جمهور البصريين أن الضمير هو وهي، وذهب الكوفيون والزجاج وابن كيسان إلى أن الضمير الهاء والواو والياء زائدتان.
وفي هما وهم الميم زائدة، وحكى عن الفارسي أن المجموع هو الضمير، ولم يجعل الميم زائدة، انظر شرح التسهيل لابن عقيل ٩٩/١، والهمع ٢٠٩/١.

(٢) تكون أحرفاً إذا جاءت ضمير فَصْل، وهو ما سماه الكوفيون ضمير عماد، وذهب أكثر النحاة إلى أن ضمير الفصل حرف، وصححه ابن عصفور.
انظر الهمع ٢٣٦/١. وفصل الخلاف المرادي في الجنى الداني/٣٥٠ - ٣٥١.
فهي عند البصريين باقية على اسميتها، وذهب قوم إلى أنها حروف، وهو مذهب أكثرهم.

(٣) أي: مع القول بأنها ضمير «فصل» فإنها أسماء. وذهب إلى ذلك الخليل، وأنها لا محل لها من الإعراب، وأن الغرض به الإعلام من أول وهلة بكون الخبر خبراً لا صفة، فاشتدّ شبهه بالحرف، إذ لم يُجَأ به إلا لمعنى في غيره، فلم يحتج إلى موضع بسبب الإعراب.
انظر هذا النص في الهمع ٢٣٦/١، ويأتي عرض الخلاف فيه في الباب الرابع.

(٤) هذا ليس رأي الأخفش وحده بل رأي جمهور البصريين في أسماء الأفعال. وزعم الكوفيون أنها أفعال. انظر الهمع ١٢١/٥.

لا[١] مَحَلَّ لها، وكما في الألف واللام في نحو: «الضَّارِب» إذا قدّرناهما[٢] اسماً[٣].

* * *

(١) قال المرادي: «واختلف القائلون بأنها أسماء: هل لها محل من الإعراب أو ليس لها محل، فذهب البصريون إلى أنها لا محل لها من الإعراب، وذهب الكسائي والفراء إلى أنّ لها محلاً... والصحيح مذهب البصريين...».
انظر الجنى الداني/١ ٣٥.

(٢) أي: الألف واللام.

(٣) أي: اسماً موصولاً. وعلى هذا فلا منافاة بين كون أل اسماً وكونه لا محل لها من الإعراب ومثله «هو» إذا جعلناه ضمير فصل فإنه اسم لا محل له من الإعراب، وانظر تفصيل الخلاف فيه فيما يأتي في «ضمير الفصل» في الباب الرابع.

حرف الـواو

١٠٠ - الواو المفردة

الواو المفردة: انتهى مجموع ما ذُكِر من أقسامها إلى أحد عشر[١]:

١ - **الأول**: **العاطفة**. ومعناها مطلق[٢] الجمع، فتعطف الشيء على مصاحبه[٣]، نحو: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾[٤]، وعلى سابقه[٥]، نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾[٦]،

---

(١) ذكر منها خمسة عشر، ثم أبطل منها سبعة وهي: واو الصرف، وواو رُبّ، وواو الثمانية، وواو الإنكار، وواو التذكُّر، والواو الداخلة على جملة النعت، والواو المبدلة من همزة الاستفهام.
وذكر الدماميني أن النسخ اتفقت على ما ذكره هنا وهو أحد عشر، وما أثبته حقيقة وهو خمسة عشر. وجاء في م/٢ «خمسة عشر»، وما أثبتُّه من بقية المخطوطات.
وانظر الشمني ١٠٣/٢ والأمير ٣٠/٢.
وأثبت الأمير للواو أربعة عشر قسماً، ثم ذكر أن لها أقساماً أُخر ذكرها النحويون وليست من حروف المعاني. ثم أثبتها الجنى الداني/١٧٣.

(٢) وهو مذهب جمهور النحويين. الجنى الداني/١٥٨، والارتشاف/١٩٨١، والكتاب ٢١٨/١.

(٣) في حاشية على م/٣ «أي في الزمان» وفي الجنى الداني: أي قاما معاً.

(٤) تتمة الآية: ﴿... وَجَعَلْنَٰهَآ ءَايَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ العنكبوت ١٥/٢٩، فقد أنجى نوحاً وأصحاب السفينة معاً، وهذا معنى المصاحبة.
وانظر الهمع ٢٢٣/٥.

(٥) أي: على السابق في الوجود. كذا على هامش م/٣.

(٦) تتمة الآية: ﴿... وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِمَا ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ فَمِنْهُم مُّهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ الحديد ٢٦/٥٧.
وقد عطف اللاحق على السابق، وهو إبراهيم على نوح.
وانظر الهمع ٢٢٣/٥.

وعلى لاحقه نحو: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ﴾[١].

وقد اجتمع هذان[٢] في: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٖ وَإِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۖ[٣]﴾[٤] فعلى[٥] هذا إذا قيل: «قام زيد وعمرو» احتمل ثلاثة معان.

قال ابن مالك[٦]: «وكونها للمعية راجحٌ، وللترتيب كثير،

---

(١) تتمة الآية: ﴿... ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ الشورى ٣/٤٢.
وقد جاء العطف بعطف السابق وهو «الذين من قبلك» من الأنبياء والرسل على الضمير في «إليك» وهو محمد ﷺ.
وانظر الهمع ٢٢٣/٥، والدسوقي ١٧/٢.

(٢) أي عطف السابق على اللاحق والعكس.

(٣) قوله تعالى: ﴿ٱبۡنِ مَرۡيَمَۖ﴾ غير مثبت في م/١ و٥.

(٤) الآية: ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمۡ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٖ وَإِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۖ وَأَخَذۡنَا مِنۡهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظٗا﴾ سورة الأحزاب ٧/٣٣.
عطف السابق على اللاحق في قوله: ومنك ومن إبراهيم.
وعطف اللاحق على السابق في قوله. ومن نوح وإبراهيم... إلخ.
قال الأمير: «قوله: وقد اجتمع إلخ: بناءً على أن كل واحد عُطِف على ما قبله، وقيل الجميع على الأول...» الحاشية ٣١/٢.

(٥) النص للمرادي. قال: «ومذهب جمهور النحويين أنها للجمع المطلق، فإذا قلت: قام زيد وعمرو، احتمل ثلاثة أوجه: الأول أن يكونا قاما معاً في وقت واحد، والثاني: أن يكون المتقدِّم قام أولاً، والثالث: أن يكون المتأخِّر قام أولاً.
قال سيبويه: وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء بعد شيء».
انظر الجنى الداني/١٥٨، والكتاب ٢١٨/١، وانظر فيه ٣٠٤/٢، ورصف المباني/٤١٠، وشرح الكافية الشافية ١٢٠٣/٣، والتسهيل/١٧٤.

(٦) نص ابن مالك في التسهيل: «وتنفرد الواو بكون مُتْبَعها في الحكم محتملاً للمعية برُجحان، وللتأخُّر بكثرة، وللتقدُّم بقلّه...» ص / ١٧٤، والنص عنه في الهمع ٢٢٥/٥.

=

ولعكسه قليل»[١] انتهى.

ويجوز أن يكون بين متعاطفيها تقارُبٌ أو تراخٍ[٢] نحو: ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[٣]، فإن الرّدّ بُعَيْد إلقائه[٤] في اليَمّ، والإرسال[٥] على رأس أربعين سنة.

وقولُ بعضهم[٦]: «إن معناها الجمع المطلق» غيرُ سديد[٧]؛

= ونقل المرادي هذا النص وقال: «قيل: وهو مخالف في ذلك لكلام سيبويه وغيره». الجنى الداني/١٦٠، وانظر الارتشاف/١٩٨١.

(١) وفي الشمني: «قال ابن أم قاسم: وتفصيله ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين، فهو قول ثالث» الحاشية ١٠٤/٢. وفي الهمع ٢٢٥/٥ «قال أبو حيان وهو مخترع، مخالف لمذهب الأكثرين وغيرهم». وانظر الارتشاف/١٩٨١.

(٢) في متن الشمني «وتراخٍ»، ثم قال: هكذا وقع في بعض النسخ، وفي البعض الآخر أو تراخ...» ١٠٤/٢.

قلت: هو في المخطوطات «أو».

(٣) الآية: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِى ٱلْيَمِّ وَلَا تَخَافِى وَلَا تَحْزَنِىٓ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ سورة القصص ٧/٢٨.

والآية شاهد للتراخي بين المتعاطفين.

(٤) أي بعد إلقاء موسى عليه السلام في اليم وهو طفل رضيع.

(٥) أي والوحي إليه بالرسالة...

(٦) هو قول جمهور النحويين وليس بعضهم.

(٧) وفي الشمني ١٠٤/٢ الجواب عن هذا أن ذكر المطلق هنا ليس للتقييد بل لبيان الإطلاق، وكثيراً ما يذكر اللفظ ويراد به ذلك...».

وانظر حاشية الأمير ٣١/٢.

=

لتقييد[١] الجمع بقيد الإطلاق، وإنما هي للجمع لا بقيد.

وقولُ السيرافي[٢]: «إن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب» مردودٌ، بل قال بإفادتها[٣] إيّاه قُطْرُب والرَّبَعي والفراء وثعلب وأبو عمر الزاهد[٤] وهشام والشافعي[٥].

= وفي شرح مختصر ابن الحاجب للشيخ بهاء الدين السبكي: «والظاهر أن العبارتين يعني الجمع المطلق ومطلق الجمع صحيحتان، وأن مؤدّاهما واحد» انظر الشمني ٢/١٠٤، وانظر الجنى الداني/١٦٢.

(١) في م/٣ و٤ «لتقييده».

(٢) النص في الهمع ٥/٢٢٤، وانظر الجنى الداني/١٥٨ - ١٦٠.

(٣) انظر هذا في الجنى المرادي فهو أَوْفَى/١٥٨ - ١٦٠، والارتشاف/١٩٨٢.

(٤) هو محمد بن عبدالواحب بن أبي هاشم أبو عمر الزاهد المطرّز اللغوي غلام ثعلب، ولد سنة إحدى وستين ومئتين.
قال التنوخي: لم أَرَ قَطّ أحفظ منه، أملى من حفظه ثلاثين ألف ورقة، ولسعة حفظه نُسِبَ إلى الكذب.
وقال ابن برهان: لم يتكلم في العربية أحد من الأولين والآخرين أعلم منه. اهـ وهو مُصَدّق وموثّق عند أهل الحديث.
وله من التصانيف: اليواقيت، وشرح الفصيح، وفائت الفصيح... وغيرها مات سنة خمس وأربعين وثلاثُمئة، انظر بغية الوعاة ١/١٦٤ - ١٦٦.

(٥) لم ينص الشافعي على الترتيب، ولكنه ذهب إليه في الوضوء في كتابه «الأم»، وجعل علة الترتيب غير الواو، وهو أن تفريق المتجانس لا ترتكبه العرب إلا لفائدة وهي الترتيب.
وتفريق المتجانس. هو في ذكر ممسوح بين مغسولات.
وانظر الشمني ٢/١٠٤، والأمير ٢/٣١.
وفي حاشية على م/٣ «نُوزِع في كونه منقولاً عن الشافعي».

ونقل الإمام[١] في البرهان[٢] عن بعض[٣] الحنفية أنها للمعية.

وتنفرد عن سائر أحرف العطف بخمسة عشر حكماً:

- **أحدها**: احتمال معطوفها للمعاني[٤] الثلاثة السابقة.

- **والثاني**: اقترانها بإمّا نحو: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾[٥].

- **والثالث**: اقترانها بـ «لا» إن سُبقِت بنفي ولم تُقْصَدِ المعية[٦] نحو: «ما قام زيد ولا عمرو»، ولتفيد[٧] أن الفعل منفيّ عنهما في حالتي الاجتماع

---

(١) يعني إمام الحرمين أبو المعالي عبدالملك الجويني ضياء الدين، جاور بمكة والمدينة أربع سنين يفتي، ويجمع طرق الشافعي، ثم عاد إلى نيسابور فبنيت له المدرسة النظامية، فخطب بها وأفتى، ولد سنة ٤١٩ هو، ومات سنة ٤٧٨هـ. عن حاشية الأمير ٣١/٢، وانظر وفيات الأعيان ١٦٧/٣، وحاشية الشمني ١٠٥/٢.

(٢) من مؤلفات الجويني في أصول الفقه.

(٣) ما ذكره المصنّف هنا أخذه من المرادي، قال: «وقال إمام الحرمين في البرهان: اشتهر من مذهب أصحاب الشافعي أنها للترتيب، وعند بعض الحنفية للمعية، وقد زَلَّ الفريقان» الجنى الداني/ ١٦٠، وانظر الشمني ١٠٥/٢. وأنت ترى أن المصنف نقل هنا جزءًا من النص، وكان نقله كله أحسن وأخير، وأفضل بياناً. وفي الارتشاف/١٩٨٢ عن الكسائي وأصحابه، ورَدّه الفراء.

(٤) وهي المعية، والترتيب، وعكسه.
وذهب الدماميني إلى أن هذا الحكم الأول لا تنفرد به الواو، بل يشاركها فيه حتى، وإن افترقا من وجوه. وقد تقدّم في باب «حتى» مما سبق أنها عاطفة بمنزلة الواو، ثم ذكر الفرق بينهما. الشمني ١٠٥/٢ وفيه تفصيل أوفى مما اختصرته هنا. وانظر الأمير ٣١/٢.

(٥) الآية: ﴿ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ ...﴾ الإنسان ٣/٧٦.

(٦) أي: ولم يقصد نفي الحكم عنهما معاً، أمّا إذا قُصِد ذلك فلا يصح الإتيان بلا، لأنها توهم نفي الحكم مطلقاً، والغرض نفيه على سبيل المعية. كذا عند الدماميني عن الدسوقي ١٧/٢.

(٧) في م/٣ و٤ «ليفيد».

والافتراق، ومنه[١]: ﴿وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ﴾[٢] والعطفُ حينئذٍ[٣] من عَطْف الجُمَل[٤] عند بعضهم على إضمار العامل، والمشهور أنه من عطف المفردات. وإذا فُقِد أحد الشرطين[٥] امتنع دخولها[٦]، فلا يجوز[٧] نحو: «قام زيد ولا عمرو»[٨] وإنما جاز: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[٩] لأنّ في «غير»[١٠] معنى النفي، وإنما جاز قوله[١١]:

---

(١) أي من اقتران الواو بـ «لا».

(٢) الآيـة: ﴿... إِلَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَزَآءُ ٱلضِّعْفِ بِمَا عَمِلُواْ وَهُمْ فِى ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾ سبأ ٣٤/٣٧.

(٣) أي حين اقترانها بـ «لا».

(٤) والتقدير في المثال: ما قام زيد ولا قام عمرو.
وفي الآية: ما أموالكم بالتي تقربكم، وما أولادكم بالذين يُقرِّبونكم.

(٥) وهما النفي المتقدّم على الواو، وألا يقصد النفي على سبيل المبالغة.

(٦) أي: دخول «لا» بعد الواو على الجملة اللاحقة.

(٧) وذلك من غير نفي قبل الجملة؛ إذ نفقد بهذا الشرط الأول.

(٨) بعد هذه الجملة في م/٥ ولا «اختصم زيد ولا عمرو».

(٩) الآية: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ سورة الفاتحة ١/٧.

(١٠) وهو قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾.

(١١) البيت من قصيدة للمتنخل الهذلي رثى بها ابنه أُثَيْلَة، ومطلعها:

ما بال عينك أمست دَمْعُها خَضِل كما وَهَى سَرِب الأخراب مُنْبَزِلُ

وأحرزه: جعله في حِرْز يمنع من الوصول إليه.
وظُلَم جمع ظلماء، وهي الليالي السود. والدُّعْج: جمع دَعْجاء وهي الشديدة السواد.
وقوله: الجَبَل: يحرز صاحبه من الوصول إليه إذا كان صعب المرتقى، حاله كحال الليل في الإحراز؛ لأنه ساتر لا يُهْتَدى إلى الهارب فيه. ويروي: جِيَلُ.

فَٱذهب فأَيُّ فتىً في الناس أَحْرَزَهُ   من حَتْفِه ظُلَمٌ دُعْجٌ ولا جَبَلُ[(١)]

لأن المعنى: لا فتى أحرزه.

مثل: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾[(٢)].

ولا يجوز[(٣)]: «ما اختصم زيد ولا[(٤)] عمرو» لأنه[(٥)] للمعية لا غير.

وأما: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ * وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ * وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ * وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾[(٦)]،

= والشاهد في البيت أن «أيّاً» للاستفهام الإنكاري بمعنى النفي، والمعنى: لا أحرز الفتى...
والمتنخِّل: لقب الشاعر، واسمه مالك بن عويمر، وينتهي نسبه إلى لحيان بن هذيل بن مدركة، وهو شاعر جاهلي محسن.
انظر شرح البغدادي ٧٨/٦، ومعاني القرآن للفراء ١٦٤/١، و٤٢٣، وشرح أشعار الهذليين/ ١٢٨٢، ديوان الهذليين ٣٥/٢.

(١) كذا جاء في المخطوطات التي بين يدي، وعند مبارك والشيخ محمد: حِيَلُ ومثله عند الدسوقي والأمير. وأشار الشمني إلى هذه الرواية بعد ذكر الرواية بالباء الموحّدة. وكذا في حاشية علي م/٣ ويروى الحِيَل جمع حيلة.

(٢) الآيــة: ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَٰغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ الأحقاف ٣٥/٤٦.
هل: للنفي والتقدير: فلا يهلك.

(٣) في م ١ و ٢ «ولا نحو»، أي: ولا يجوز نحو...

(٤) الاختصام لا يكون إلا بين شخصين والواو والصيغة «اختصم» تفيدان ذلك، فإثبات «لا» لا يجوز، لأن الاختصام ليس متعلقاً بشخص واحد، وإنما المراد بالمثال المعية.

(٥) أي هذا المثال، أو الواو فيه.

(٦) الآيات من سورة فاطر ١٩/٣٥ - ٢٢.
وتتمة الآية الأخيرة ﴿... إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي ٱلْقُبُورِ﴾.

فـ «لا» الثانية[١] والرابعة[٢] والخامسة زوائد[٣] لأمن اللبس[٤].

والرابع[٥]: اقترانها بـ «لكنْ» نحو: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾[٦].

والخامس: عَطْفُ المفرد[٧] السَّببي على الأجنبي عند الاحتياج إلى الربط كـ[٨] «مررتُ برجلٍ قائمٍ زيدٌ وأخوه»، ونحو[٩]: «زيدٌ قام عمرو وغلامُه».

---

(١) وهي: ولا النور.

(٢) أي: ما جاء في قوله تعالى: «ولا الظلّ ولا الحرور».
والخامسة «ولا الأموات».

(٣) وقوله: زوائد: أي للتأكيد.

(٤) وأمن اللبس لأن من المعلوم أن الاستواء يكون بين اثنين، وأما الأولى والثانية فهما زائدتان لإفادة نفي التسوية في كل اثنين اجتماعاً وانفراداً لا لمجرد التوكيد. انظر حاشية الأمير ٢/ ٣١.
وذكر الشمني أن قوله هذا جواب سؤال تقريره أن الاستواء فيه معنى المعية كالاختصام وقد ورد «لا» فيه في هذه الآية. وتقرير الجواب أن الآية التي وقعت فيها «لا» بين المستويين زائدة لا نافية للفعل عن الاثنين في حالتي الاجتماع والافتراق...

(٥) مما تنفرد به الواو عن سائر أحرف العطف.
وفي م/٣ «الرابع» من غير واو.

(٦) الآية: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾ الأحزاب ٣٣/٤٠.
لكن: حرف استدراك لا محل له من الإعراب. وهي ليست عاطفة؛ لأن العطف للواو.

(٧) وأما في الجمل فذلك خاص بالفاء ولا يكون بالواو، ومثال ذلك: الذي جاء محمد فيكرمه عبدالله أبوك.

(٨) فقوله: وأخوه معطوف علىز يد، وزيد فاعل لقائم، وقائمٍ زيد نعت لأجنبي وهو رجل.

(٩) كذا في المخطوطات وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «... قائم...» ومثلهما حاشية الأمير، ومتن الدسوقي. وانظر الهمع ٢٢٧/٥.

وقولك في باب الاشتغال[١]: «زيداً ضربتُ عمراً وأخاه».

- و[٢] **السادس**: عَطْفُ العقد[٣] على النيّف نحو[٤]: أَحَدٌ وعشرون.

- و[٥] **السابع**: عَطْفُ[٦] الصفات المُفَرّقة مع اجتماع منعوتها كقوله[٧]:

بَكَيْتُ وما بُكَا رَجُلٍ حَزِينٍ … على رَبْعَيْنِ مَسْلوبٍ وبَالِ

---

(١) أخاه معطوف على «عمراً»، و«زيداً» منصوب على الاشتغال.

(٢) في م/٣ و٤ «السادس» بدون واو.

(٣) ألفاظ العقود من عشرين إلى تسعين، وهي رؤوس العشرات، ومئات وألوف، والنيّف ما زاد من الآحاد على لفظ العقد حتى يبلغ العقد الذي يليه، ولا مانع عند الدماميني من أن تقول: مضى واحد فعشرون، أو ثم عشرون. انظر حاشية الشمني ١٠٦/٢٠.

(٤) العقد هو «عشرون» والنيّف ما زاد عنه هنا وهو «واحد».

(٥) في م/٤ «السابع».

(٦) قال سيبويه: «ومما جاء في الشعر قد جمع فيه الاسم وفُرّق النعت وصار مجروراً قوله...» وذكر البيت التالي. انظر ٢١٤/١.

(٧) البيت من قصيدة لابن مَيّادة، ونسبه سيبويه لرجل من باهلة. وقبله:

أَمِن طَلَلٍ بِمَدْفَعِ ذي طِلال … أَمَحَّ جديدَه قِدَمُ الليالي

وصدر البيت غير مثبت في م/١ و٢، والرواية عند المصنف كرواية الديوان.

وجاءت فيه روايتان أخريان: وما بكا رجل نزيع.

والثالثة عند سيبويه: وما بكا رجل حليم.

والمسلوب: الذي قُوّضت خيمه، والبالي: الذي ذهبت آثاره، والربع: المنزل.

والشاهد فيه: عطف الصفتين وهما هنا مسلوب وبال، وهما نعت لـ «رَبْعَيْن»، فالمنعوت مجموع والنعت مُفَرّق. وذهب الزمخشري إلى أنهما بدل من ربعين.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧٨/٦، وشرح السيوطي/٧٧٤، والكتاب ٢١٤/١، وشرح الشواهد لابن السيرافي ٦٠٣/١، والديوان/٢١٤.

والثامن(١): عَطْفُ ما حقّهُ التثنية أو الجمع، نحو قول الفرزدق(٢):

إن الـرَّزيّـة لا رَزيّـة مِـثْـلُهـا فِـقْدانُ مِـثْـلِ محـمـدٍ ومحـمـدِ

وقول أبي نواس(٣):

أقـمنـا بهـا يـومـاً ويـومـاً وثـالـثـاً ويـومـاً لـه يـومُ الـتَّرحُـلِ خـامِـسُ

---

(١) مما تنفرد به الواو عن غيرها من أحرف العطف.

(٢) البيت في رثاء محمد بن يوسف ومحمد بن الحجاج بن يوسف، وقد ماتا في جمعة واحدة، وذكر المبرّد أن الحجاج بن يوسف رأى في منامه أن عينيه قُلعتا فطلّق الهِنْدَيْن: هند بنت المهلب، وهند بنت أسماء بن خارجة، فلم يلبث أن جاءه نعي أخيه من اليمن في اليوم الذي مات فيه ابنه محمد، فقال: هذا والله تأويل رؤياي، ثم قال: إنا لله وإنا إليه راجعون: محمد ومحمد في يوم واحد...

وروایة الديوان:

إن الـرزيـة لا رزيـة مـثـلـهـا للنـاس فَـقْـدُ مـحـمّـد ومـحـمّـد.

والشاهد في البيت قوله: محمد ومحمد، وكان حقه أن يقول: فقدان مُحَمَّدين، ففرّق وعطف.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٨٠، وشرح السيوطي/٧٧٥، وشرح التصريح ٢/١٣٨، والهمع ٥/٢٢٦، والكامل ٢/٦٣٣، والديوان/١٦١.

(٣) قوله: بها يوماً، أي: أقمنا بدار كسرى.

الشاهد في هذا البيت أن الواو عطفت ما حقه الجمع، فيقال: أياماً.

قال ابن عصفور: «ومنه وضع العطف موضع التثنية وموضع الجمع، واستعماله بدلاً منهما حيث لا يسوغ ذلك في سعة الكلام...، وقد جاء مثل ذلك في شعر ابن هانئ...».

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٦/٨٣، والضرائر/٢٥٨، والخزانة ٣/٣٤٠، وأمالي ابن الشجري ١/١١، والمقرّب ٢/٤٩، والكامل/١٠٤٩، والهمع ٥/٢٢٧، أمالي الزجاجي/ ١٤٧، شرح جمل الزجاجي ١/١٤٦.

الديوان برواية الصولي/١٦١.

وهذا البيت يتساءل عنه أهلُ الأدب فيقولون: كم أقاموا؟ والجواب: ثمانية[١]؛ لأن يوماً الأخيرَ رابعٌ، وقد وُصِفَ بأنّ يوم الترحُّل خامسٌ له، وحينئذٍ فيكون يومُ الترحُّل هو الثامن بالنسبة إلى أول يوم.

- **التاسع**[٢]: عَطْفُ ما لا يُسْتَغْنَى[٣] عنه كـ «ٱختصم زيدٌ وعمروٌ»، و«ٱشترك زيد وعمرو»، وهذا من أقوى الأدلة على عدم إفادتها[٤] الترتيب،

---

(١) ذهب ابن عصفور إلىأ نها أربعة أيام، انظر شرح جمل الزجاجي ١٤٦/١، فقال: «وكان القياس أن يقال: أقمنا بها أربعة أيام».
ومثله عنده في الضرائر/٥٨.
ومثل هذا ذهب إليه الأُبَّذي في شرح الجزولية.
وعند الدماميني أن الأيام سبعة، وأنه الصواب. انظر الشمني ١٠٦/٢ - ١٠٧.
وقال البغدادي في شرح الشواهد ٩٠/٦ «أقول: كون الإقامة أربعة هذا هو الظاهر، وبه قال ابن عصفور والخفاف وأبو حيان وغيرهم، وذلك بإرجاع الضمير من «له» لما تقدّم من الأيام لا إلى اليوم الأخير، ويوم الرحيل غير معدود...».
ومنشأ الثمانية أن الضمير في «له» عائد على الأيام المفرقة الأربعة فإذا كان كذلك كان ضَرْبُ اثنين بأربعة أيام فالعدد ثمانية. والخامس هو يوم الترحل يساوي التاسع في حسبته، فليس معدوداً من جملة أيام الإقامة والذي ذهب إلى أنها سبعة جعل اليوم الأخير هو الأول في أن أولهما للقدوم وآخرهما للرحيل فبقي العدد سبعة. ولم يعلق الصولي بشيء على هذه المسألة.

(٢) مما تنفرد به الواو العاطفة عن غيرها من حروف العطف.

(٣) ومن ذلك ما جاء بعد فعل يفيد المشاركة مثل صيغة افتعل في المثالين اللذين ذكرهما المصنف وهما اختصم واشترك، فلا يستغنى فيهما عن المعطوف؛ إذ المشاركة تقتضي التعدُّد.

(٤) لأن الواو في مثل هذه الحالة تفيد اشتراك اثنين أو أكثر في حكم متقدِّم، ولا تدل على ترتيب إلا إذا قامت بيِّنَة من السياق على ذلك.

ومن ذلك[١]: «جلستُ بين زيدٍ وعمروٍ»؛ ولهذا كان الأصمعي يقول: الصواب[٢]:

... ... بين الدَّخول وَحَوْمَلِ

لا «فحومل»[٣].

وأجيب بأن التقدير: بين نواحي[٤] الدَّخول، فهو كقولك: «جلستُ بين الزيدين فالعمرين[٥]»، أو بأنّ الدَّخول مشتمل على أماكن[٦].

وتشاركها[٧] في هذا الحكم «أَمْ» المتصلةُ في نحو[٨]: «سواءٌ عليّ أقمتَ أم

---

(١) أي من عطف ما لا يُسْتَغْنَى عنه، والمثال الذي ذكره دليل على ذلك؛ لأن «بين» تقتضي وجود اثنين أو أكثر، ومثله: جلست بين القوم.

(٢) البيت لامرئ القيس، وتقدّم الحديث عنه في باب «الفاء».

(٣) ذكر الرواية بالواو لأن العاطف هنا عطف «حومل» على الدخول، ولا يستغنى عن المعطوف؛ لأن «بين» تقتضي اثنين بعدها أو أكثر. والفاء ليس فيها هذا.

(٤) وهو متعدد يصلح لـ «بين»، ثم عطف على هذا المتعدِّد بالفاء، فسقط اعتراض الأصمعي على هذا التقدير عند المصنِّف.

(٥) في م/٣ «والعمرين».

(٦) لا يختلف هذا عن قوله: نواحي الدخول، فالنواحي أماكن. فهي زيادة من المصنف لا ضرورة لها. ولعله أراد أنه في الأول قدر مضافاً لبيان التعدد، وأن الثاني لم يقدر فيه ذلك؛ لأن الدخول مشتمل عليها من غير التقدير.

(٧) أي يشارك الواو في عطف ما لا يُستغنى عنه. وتعقَّبه الدماميني بأنه اعتراف بأن الواو غير منفردة بهذا الحكم. انظر الشمني ٢/١٠٧.

(٨) «عليّ» غير مثبت في م/٤، وكذا في طبعة الشيخ محمد.

قعدتَ»؛ فإنها عاطفة ما لا يُستغنى[١] عنه.

و[٢] **العاشر والحادي عشر**: عَطْفُ العام على الخاص، وبالعكس، فالأول نحو: ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾[٣]، والثاني[٤]: نحو: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾[٥] الآية.

ويشاركها[٦] في هذا الحكم الأخير «حتى» كـ[٧] «مات الناسُ حتى الأنبياءُ»،

---

(١) إذ لا يقال: سواء عليَّ أقمت، من غير أن تذكر معطوفاً عليه لتحقق المساواة عندك بين الأمرين، وهما القيام والقعود، وعلى هذا فالثاني بعد أم لا يُستغنى عنه؛ لارتباطه مع السابق بعامل واحد. وهذا حكم كحكم الواو المتقدِّم.

(٢) الواو غير مثبتة في م/٣.

(٣) تتمة الآية: ﴿... وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا تَبَارًۢا﴾ سورة نوح ٢٨/٧١.
العام هنا قوله تعالى: ﴿وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا﴾، وهو معطوف على الخاص قبله وهما الوالدان.
ثم إنّ المؤمنين والمؤمنات أَعَمّ ممن دَخَل بيته، فجاء العموم متتابعاً في الموضعين.

(٤) وهو عطف الخاص على العام.

(٥) الآية: ﴿... وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۖ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا﴾ الأحزاب ٧/٣٣.
العموم في النبيين، والخصوص فيما جاء بعده، وهو الضمير في «منك» وما تلاه من ذكر للرسل عليهم السلام، وكلهم معطوفون على العموم في الأول.

(٦) أي يشارك الواو في الحكم الأخير وهو عطف الخاص على العام «حتى»، والاعتراض للدماميني كالمحل السابق في أنه ذكر أن الواو انفردت بأحكام، ثم ذكر ما ليس من هذا الانفراد. وانظر الهمع ٢٢٥/٥.

(٧) العام: الناس، والخاص المعطوف بحتى هو الأنبياء، فهو كالواو فيما تقدّم، والحاجُّ في المثال الثاني عام، والمشاة هو الخاص.

و«قَدِمِ الحاجُّ[١] حتى المشاةُ» فإنها عاطفة خاصاً على عام.

و[٢]**الثاني**[٣] **عشر**: عَطْفُ عاملٍ حُذِفَ وبقي معمولُه على عاملٍ آخر مذكورٍ[٤] يجمعهما[٥] معنى واحد كقوله[٦]:

إذا ما الغانياتُ بَرَزْنَ يوماً وزَجَّجْنَ الحواجب والعيونا

أي: وكَحّلْن العيون، والجامعُ[٧] بينهما التحسينُ،

---

(١) الحاجُّ، أي الحُجّاج فهو مفرد في الظاهر مراد به الجمع على معنى الجماعة. وشاهده في القرآن قوله تعالى: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ...﴾ التوبة ١٩/٩.

(٢) الواو غير مثبتة في م/٣.

(٣) أي: مما تنفرد به الواو عن غيرها من حروف العطف.

(٤) لفظ «مذكور» غير مثبت في م/٤ و٥.

(٥) أي يجمع المعطوف والمعطوف عليه.

(٦) قائله الراعي النميري: عُبَيْد بن حصين. وصدره مثبت في م/٥ ساقط من بقية المخطوطات.
ورواية الديوان: وهِزّة نسوةٍ من حَيّ صِدْقٍ...
وقد عطف العيون بعد حذف عاملها على الحواجب. والتقدير: وكَحَلْن العيونا.
وجاز هذا العطف لأن المعنى للتزيين، فهو واحد فيهما. ولا يصح تسليط العامل: زجّج على العيون؛ لأنها لا تُزَجّج.
وتقدّمت ترجمة الراعي.
وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٩٢/٦، وشرح السيوطي/٧٧٥، والهمع ٢٢٨/٥، وشرح التصريح ٣٤٦/١ والخزانة ٤/٦، والإنصاف ٦١٠/٢، والعيني ٩١/٣، ١٧٣/٤، وتأويل مشكل القرآن/٢١٣، والخصائص ٤٣٢/٢، الديوان/٢٦٩. وانظر اللسان والتاج/زجج.

(٧) أي: الذي حَسَّن العطف بينهما.

ولولا هذا التقييد[١] لورد[٢] «اشتريتُه بدرهم فصاعِداً»؛ إذ التقديرُ: فَذَهَبَ الثمنُ صاعداً.

والثالث عشر: عَطْفُ الشيء على مرادفه، نحو: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[٣]، ونحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾[٤]، ونحو: ﴿عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا﴾[٥]، وقولِهِ عليه الصلاة والسلام: «**لِيَلِنِي منكم ذَوو الأحلام والنُّهى**»[٦]،

---

(١) وهو قوله: «يجمعهما معنى واحد».

(٢) أي: لَصَحّ هذا المثال، وكان من باب العطف بالفاء كالذي ذكر في الواو، أي: فذهب الثمن صاعداً. وعلة منع العطف أن الاشتراء والثمن لا يجمعهما معنى واحد، بخلاف ما وَرَدَ في البيت. ولذا لم يجز هذا العطف.
وصاعداً: هنا حال عامله الفعل المحذوف مع صاحب الحال وهو قولنا: فذهب الثمن...

(٣) الآية: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ سورة يوسف ٨٦/١٢.
والحزن والبَثّ في الآية سواء من حيث المعنى وإن اختلفا في اللفظ.

(٤) تتمة الآية: ﴿... وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُهْتَدُونَ﴾ سورة البقرة ١٥٧/٢.
والصلوات والرحمة في الآية سواء من حيث المعنى وإن اختلف لفظاهما.

(٥) أول الآية: ﴿لَّا تَرَىٰ فِيهَا ...﴾ سورة طه ١٠٧/٢٠.
والعِوَج والأَمْتُ معناهما واحد. قالوا: «لا ترى فيها انخفاضاً ولا ارتفاعاً»، وذلك في الآخرة حين ينسف الله الجبال نسفاً فيذرها قاعاً صَفْصَفاً، أي أرضاً ملساء مستوية.
وقيل في العوج والأمت غير هذا. وانظر البحر المحيط ٢٧٩/٦.

(٦) الحديث في باب الصلاة: تسوية الصفوف وإقامتها: صحيحُ مسلم ١٥٤/٤،
عن ابن مسعود قال: «كان رسول الله ﷺ يمسح مناكبنا في الصلاة، ويقول: استووا ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم، لِيَلِني منكم أولو الأحلام والنُّهى، ثم الذين يَلُونهم، ثم الذين يَلُونهم...»

=

وقولِ الشاعر[١]:

[وقَدَّمَتِ الأديم لراهِشَيهِ] وأَلْفَى قولَها كَذِباً ومَيْنا

وزعم بعضهم أن الرواية[٢]: «كذباً مُبينا»، فلا عطف ولا تأكيد، ولك أن تقدِّر[٣] الأحلام في الحديث جمع حُلُم - بضمتين - فالمعنى: لِيَلِنِي البالغون[٤] والعقلاءُ.

وزعم ابن[٥] مالك أنّ ذلك قد يأتي في «أو»، وأَنَّ منه:

= قال النووي: «وأولو الأحلام هم العقلاء، وقيل البالغون، والنُّهى بضم النون العقول، فعلى قول من يقول: أولو الأحلام العقلاء يكون اللفظان بمعنى، فلما اختلف اللفظ عطف أحدهما على الآخر تأكيداً...». وانظر الجامع الصغير/٤٧٣.

(١) البيت لعديّ بن زيد من قصيدة خاطب بها النعمان بن المنذر لما كان في سجنه، وقد حَذّره من تقلّب الدهر به، وذكر ما آل إليه أمر جذيمة الوَضّاح، وغَدْر الزّبّاء به، وأَخْذِ قصير الثأر منها. وقوله: «قَدَّمت» ذكر البغدادي أنها هكذا في جميع الروايات التي رآها وروي: قَدَّدت: ومعناه قطعت، والضمير للزباء، والأديم: الجلد، والرّاهِشان: عرقان في بطن الذراع، والضمير في: راهشَيْه لجذيمة، أي أتت بالنّطع إلى راهِشَيْه لما فَصَدتهما.
والرواية في العجز: «كذباً مبيناً» عن المُفَضَّل، والرواية الأولى.
والشاهد في البيت عَطْفُ المَيْن على الكذب ومعناهما واحد، وقد جاز العطف للمرادفة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٩٧/٦، وشرح السيوطي/٧٧٦ وهمع الهوامع ٢٢٦/٥، ومعاني القرآن للفراء ٣٧/١، والديوان/١٨٣، وشرح المفصّل ١٠/١، اللسان/مَيَن.

(٢) في حاشية الشمني ١٠٧/٢ قال بهاء الدين السبكي هذا أوفق لبقية القصيدة؛ لأن أبياتها كلها مكسور فيها ما قبل الياء بخلاف ما رواه الجمهور، والظاهر أنه وهم».

(٣) أي: في الحديث المتقدِّم.

(٤) الواو غير مثبتة في م/٣ و٥، ومثله النص عند النووي في صحيح مسلم ١٥٥/٤.

(٥) التسهيل/١٧٦ وانظر شرح الكافية الشافية/١٢٢٣.

﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا﴾[1].

والرابع عشر[2]: عَطْفُ المُقَدَّم[3] على متبوعه للضرورة كقوله[4]:

ألا يـا نَـخْـلةً مـن ذات عِـرْقٍ　　عـليـكِ ورحـمـةُ الـلّهِ الـسّـلامُ

= وانظر الارتشاف ١٩٩١/٤.

والنص في الهمع ٢٢٦/٥، وبعده: «وسبقه إليه ثعلب فيما حكاه صاحب المحكم عنه في قوله: عُذْراً أو نذراً» قال: العُذْر والنذر واحد».

(١) تتمة الآية: ﴿... ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَـٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ سورة النساء ١١٢/٤.
وذكر أبو حيان أنّ ظاهر العطف بأو المغايرة، فقيل: الخطيئة ما كان عن غير عمد، والإثم ما كان عن عمد...، وقيل هما لفظان بمعنى واحد كُرِّرا مبالغةً. انظر البحر ٣٤٦/٣.

(٢) من المعاني التي تنفرد بها الواو عن حروف العطف.

(٣) أي: التابع المتقدِّم على متبوعه. وقد ذكروا أنّ هذا يجوز بشرط الضرورة.
انظر الشمني ١٠٧/٢.

(٤) قيل: إن قائله الأَحْوَص، وقيل غيره.
ويروى عجزه:

بَـرُودَ الـظِّـلِّ شـاعـكـم الـسـلامُ

وقال بعده في مجالس ثعلب: شاعكم: تبعكم، وذات عِرْق: موضع في الحجاز، وقد سَلَّم على النخلة لأنها موضع أحبابه، ويحتمل أنه كَنّى عن محبوبته بالنخلة خوفاً ممن حولها.
والشاهد في البيت في عجزه حيث عطف «ورحمة الله» على «السلام»، وهو في الأصل: عليك السلام ورحمة الله.
وخَرّجه ابن جنّي على العطف على الضمير المستتر في عليك، والأصل: السلام حصل عليك ورحمة الله، فأخّـر المبتدأ، وحذف «حصل»، ونقل ضميره إلى عليك، واستتر فيه. فعطف عليه.
انظر شرح البغدادي ١٠٢/٦، وشرح السيوطي/٧٧٧، أمالي الزجاجي/٥٢، ٥٣، الخزانة ١/ ١٩٢، ٣١٢، الخصائص ٣٨٦/٢، الهمع ٢٢٨/٥، وانظر ٣٩/٣، أمالي الشجري ١٨٠/١، والخصائص ٣٨٦/٢، مجالس ثعلب ١٩٨/١، ولم أجد البيت في ديوان الأحوص.

والخامس عشر[١]: عَطْفُ المخفوضِ على الجوار كقوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾[٢] فيمن خَفَضَ[٣] الأرجلَ، وفيه بحث سيأتي[٤].

* * *

---

(١) مما تنفرد به الواو عن غيرها من حروف العطف.

(٢) أول الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ سورة المائدة ٦/٥.

(٣) قرأ نافع والكسائي وابن عامر وحفص عن عاصم وابن مسعود ويعقوب والأعشى وأبو بكر وابن عباس والشافعي وعلي والمفضل «وأرجلَكم» بالنصب، وهو معطوف على «أيديكم»، وما قبله، وحكمها الغسل، وهو رأي جمهور الفقهاء.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر عن عاصم وحمزة وأبو جعفر وخلف وأنس وعكرمة ويحيى بن وثاب والشعبي والباقر وقتادة وعلقمة والضحاك والأعمش «وأرجلِكم» بالخفض. والظاهر من هذه القراءة اندراج الأرجل في المسح مع الرأس، ورَجّح الطبري هذه القراءة، ورُوي مسح الرجلين عن ابن عباس وأنس وعكرمة والشعبي وأبي جعفر الباقر، وهو مذهب الإمامية من الشيعة.

وذهب الأخفش وأبو عبيدة إلى أن الخفض على الجوار للرؤوس، ورَدّ الزجاج الخفض على الجوار، وذهب إلى أنه لا يكون في كلمات الله تعالى، وذهب الطوسي إلى أن القراءتين جميعاً تفيدان المسح.

وهناك قراءة ثالثة بالرفع «وأَرْجُلُكم».

ومراجع هذه القراءات والمناقشة فيها لا يتسع لها هذا الموضع، وارجع في ذلك إلى كتابي «معجم القراءات» ففيه تفصيل وبيان.

(٤) يأتي في آخر الكتاب في الباب الثامن. القاعدة الثانية «أن الشيء يُعْطَى حكم الشيء إذا جاوره».

تنبيه

زَعَمَ قومٌ أن الواو قد تخرج عن إفادة مُطْلَق الجمع، وذلك على أوجه:

- **أحدها**: أن تُستعمَل بمعنى[(١)] «أو»، وذلك على ثلاثة أوجه[(٢)]:

أحدها: أن تكون بمعناها في التقسيم كقولك: «الكلمة اسم وفعل وحرف»، وقولِه[(٣)]:

[وننصرُ مولانا ونعلمُ أنه] كما الناسُ مجرومٌ عليه وجارِمُ

وممن ذَكَر ذلك ابنُ مالك في التحفة[(٤)]، والصوابُ أنها في ذلك على معناها الأصلي[(٥)]؛ إذ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس، ولو كانت «أو» هي الأصل في التقسيم لكان استعمالُها فيه أكثرَ من استعمال الواو[(٦)].

والثاني[(٧)] أن تكون بمعناها[(٨)] في الإباحة،

---

(١) انظر الجنى الداني/١٦٦، وشرح الكافية الشافية/١٢٢٢ وما بعدها.

(٢) كذا في المخطوطات، أوجه، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد وحاشية الأمير: «أقسام».

(٣) تقدّم الحديث عن هذا الشاهد في باب «أو»، وفي باب «الكاف»، وفي باب «ما» زيادتها.

(٤) هو كتابه «شرح تحفة المودود»، وهو شرح الهمزية التي سمّاها: تحفة المودود في المقصور والممدود».

(٥) وهو مطلق الجمع.

(٦) في الجنى الداني/١٦٧ «قال ابن مالك: استعمال الواو فيما هو تقسيم أجود من استعمال أو».

(٧) من الأوجه الثلاثة التي استعملت فيه الواو بمعنى أو.

(٨) كذا في المخطوطات: بمعناها، ومثله عند مبارك، والنص عند الشيخ محمد «بمعنى أو» وأشار في الحاشية إلى ما أثبتُّه، وذكر أنه جاء في نسخة كذلك.

قاله الزمخشري[١]، وزعم أنه يقال: «جالِسِ الحسنَ وابنَ سيرين» أي أحدهما، وأنه لهذا قيل: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[٢] بعد ذِكْرِ ثلاثةٍ وسبعةٍ؛ لئلا يُتَوَهَّم إرادة الإباحة.

والمعروفُ من كلام النحويين أنه لو قيل: «جالِسِ الحسنَ وابنَ سيرين» كان أمراً بمجالسة كلٍّ منهما، وجعلوا ذلك فرقاً بين العطف بالواو والعطف بأو[٣].

---

(١) ذكر هذا في الكشاف ٢٦٢/١ في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ الآية/١٩٦ من سورة البقرة، وسوف أذكرها بعد هذا البيان.

قال: «فإن قلت: فما فائدة الفَذْلكة؟ قلت: الواو قد تجيء للإباحة في نحو قولك: جالس الحسن وابن سيرين، ألا ترى أنه لو جالسهما جميعاً أو واحداً منهما كان ممتثلاً، ففذلكت نفياً لتوهم الإباحة...» وانظر الهمع ٢٣٠/٥، وانظر شرح الكافية الشافية/١٢٢٣.

(٢) الآية: ﴿... فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ...﴾ سورة البقرة ١٩٦/٢.

(٣) وقد ذهب ابن مالك مذهب الزمخشري في هذه المسألة وهي جواز الإباحة بالواو. انظر شرح الكافية الشافية/ ١٢٢٣.

وفي حاشية الشهاب ٢٨٩/٢ ذكر نص البيضاوي، وقد ذكر ما ذكره ابن هشام من رَدِّ ما ذهب إليه صاحب الكشاف، ثم قال: «وتبعه [أي المصنّف] صاحبُ الإيضاح البياني، ولا نعرف هذه المقالة لنحويّ، ورُدَّ بأن السيرافي نَصّ عليه في شرح الكتاب، وتبعه في حواشيه على التسهيل، فقال: الصواب أن الواو كأو في الإباحة؛ لأن الإباحة إنما استُفيدت من الأمر، والواو جمعت بين الشيئين في الإباحة.

قلتُ: [ولعل القول للشهاب]: لك أن تحمل عليه كلامه كما ينادي عليه آخره بأنه إنما خَطّأ الزمخشري في جعلها للإباحة في الخبر؛ لأنها إن استفيدت إنما تستفاد من الأمر ولا أمر هنا...».

وانظر تعقيب أبي حيان على الزمخشري في البحر ٨٠/٢.

والثالث[١]: أن تكون بمعناها في التخيير، قاله بعضهم في قوله[٢]:

وقالوا[٣]: نَأَتْ فَٱخْتَرْ لها الصَّبْرَ والبُكا فقلتُ: البُكا أَشْفى إذاً لِغَليلي

قال: معناه: أو البكاء؛ إذ لا يجتمع مع الصبر.

ونقول: يحتمل أن[٤] الأصل: فٱختر من الصبر والبكاء، أي: أحدهما، ثم حذف «مِن» كما في: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾[٥]، ويؤيِّده[٦] أنّ أبا عليّ القاليّ[٧] رواه[٨] بـ «مِن».

---

(١) الثالث مما تستعمل فيه الواو بمعنى «أو».

(٢) قائله كثيّر عَزَّة. ورواية الديوان: وقالوا: فٱختر من الصبر والبكا.
والشاهد فيه مجيء الواو بمعنى أو في التخيير.
وانظر شرح البغدادي ١٠٤/٦، وشرح السيوطي/٧٧٨، وشرح الأشموني ١١٠/٢، شذور الذهب/٣٧٢، الديوان/١٨٠.

(٣) في حاشية الشمنّي ١٠٧/٢ «ويقع البيت في بعض النسخ بدون «وقالوا»، ولا بُدَّ منها للوزن».

(٤) زاد الشيخ محمد «يكون» بين معقوفين للبيان والتوضيح، ولا ضرورة لذلك.

(٥) تتمة الآية: ﴿... سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَـٰتِنَا ۖ فَلَمَّآ أَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّـٰىَ ۖ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ ۖ إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهْدِى مَن تَشَآءُ ۖ أَنتَ وَلِيُّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا ۖ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْغَـٰفِرِينَ﴾ الأعراف ١٥٥/٧.

(٦) أي: يؤيد هذا التوجيه.

(٧) هو إسماعيل بن القاسم بن عيذون كان أعلم الناس بالنحو البصري وأحفظ أهل زمانه للغة، ولد سنة ٢٨٨ بديار بكر، ورحل إلى بغداد سنة ٣٠٣، ودخل قرطبة عام ٣٢٨، وله مؤلفات منها الأمالي، والنوادر، وشرح المعلقات، وغيرها.
توفي بقرطبة عام ٣٥٦هـ. انظر بغية الوعاة ٤٥٣/١.

(٨) أي: البيت. والرواية كما أثبتها البغدادي من حماسة الشريف هبة الله علي بن محمد بن حمزة الحسيني.

وقال الشاطبي - رحمه الله - في باب البسملة[١]:

[ووَصْلُك بين السورتين فصاحةٌ] وصِلْ واسكتن [كُلّ جلاياه حصّلا]

فقال شارحو كلامه[٢]: المراد التخيير، ثم قال مُحققوهم: ليس ذلك[٣] من قِبَلِ الواو، بل من جهة أنّ المعنى[٤]: وصِلْ إن شئت، واْسكت[٥] إن شئت.

قال أبو شامة[٦]: «وزعم بعضهم أن الواو تأتي للتخيير مجازاً».

= وقالوا: نأت فاْختر من الصبر والبكا.
وذكر البغدادي هذا مؤيداً لرواية القالي التي ذكرها المصنّف، وهي رواية، الديوان.
وانظر الأمالي ٦٤/٢، وحماسة ابن الشجري ٥٢٨/١، وشرح الشواهد للبغدادي ١٠٤/٦.

(١) في شرح الشاطبية ص/٣٠ «باب البسملة» قوله:

وبَسْمَلَ بين السورتين بسُنّةٍ رجالٌ نَمَوها دُرْيَةً وتحمُّلا
ووَصْلُك بين السورتين فصاحةٌ وصِلْ واسكُتَنْ كلٌّ جلاياه حَصّلا

(٢) تلفَّظ بالبسملة، وفَصَل بها بين كل سورتين قالون والكسائي وعاصم وابن كثير، وتركها ووصل آخر كل سورة بأول تاليتها حمزة، فالقرآن عنده كسورة واحدة، وخيَّر بين الوصل والسكت بدونها ابن عامر وورش وأبو عمر، ولا نصّ في هذا التخيير عن هؤلاء الثلاثة، بل هو اختيار من بعض أهل الأداء لهم. انظر شرح الشاطبية للشيخ محمد علي الضبّاع ص/٣٠، وانظر شرح الشواهد للبغدادي ١٠٥/٦.

(٣) أي التخيير.

(٤) أي أن التخيير مفهوم من المعنى وليس من الواو.

(٥) كذا في المخطوطات: واْسكت. وفي طبعة مبارك والشيخ محمد وحاشية الأمير «واسكتنْ»، ومتن حاشية الدسوقي كالمخطوطات.

(٦) وهو من شُرّاح الشاطبية.

والثاني[١]: أن تكون بمعنى باء الجر، كقولهم[٢]: «أنتَ أَعْلَمُ ومالُكَ»، و«بِعْتُ[٣] الشاءَ شاةً ودرهماً». قاله[٤] جماعة، وهو ظاهر[٥].

والثالث[٦]: أن تكون بمعنى «لام التعليل» قاله الخارْزَنْجيّ[٧]، وحَمَلَ عليه الواوات الداخلة على الأفعال المنصوبة في قوله تعالى: ﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا

---

(١) من معاني الواو، وتقدَّم المعنى الأول وهو العطف. وانظر الأزهية/٢٤١ - ٢٤٢.

(٢) ذكره المصنّف في خاتمة الباب الخامس التي عقدها للحذف، قال: والوجه أن الأصل بمالك، ثم أُنيبت الواو مناب الياء قصداً للتشاكل اللفظي لا للاشتراك المعنوي.
فالواو حرف عطف، ومالك عطف على أنت، ولكن ليس العطف للتشريك، بل هي بمعنى باء الجر، وهما متعلقان بأعلم. وانظر حاشية الأمير ٣٣/٢، وحاشية الشمني ١٠٩/٢.

(٣) على تقدير: بعت الشاء شاة بدرهم: أي بعت الشاء كل شاة بدرهم.
وتعقّبه الدماميني بأنه قد يكون في الموضعين على تقدير عامل في شاة ودرهماً، أي: بعت شاةً وأخذت درهماً، وحذف الناصب لقيام الدليل عليه. انظر حاشية الشمني ١٠٨/٢.

(٤) أي: قالوا إن الواو في المثالين السابقين بمعنى الباء.

(٥) أي: تقدير الواو على معنى الباء ظاهر في المثالين.
قال الدماميني: «واستظهار المصنِّف لكونها بمعنى الباء في المثالين غير ظاهر» حاشية الشمني ١٠٨/٢.

(٦) الثالث من معاني الواو.

(٧) هو أحمد بن محمد البستي يعرف بالخارْزنجي، أبو حامد، وهو إمام الأدب بخراسان في عصره، دخل بغداد فعجب أهلها من تقدُّمه في معرفة اللغة.
صنّف تكملة كتاب «العين»، وشرح أبيات أدب الكاتب، وله كتاب التّفصلة.
مات في رجب سنة/٣٤٨. انظر بغية الوعاة ٣٨٨/١، ومعجم البلدان ٣٨٥/٢ «خارزنج».
وفي حاشية الشمني ١٠٨/٢ الخارزنجي نسبة إلى خارْزَنْج، وهي بلد ذكرها صاحب القاموس. وفي معجم البلدان/خارزنج: ناحية من نواحي نيسابور.

كَسَبُوا وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ * وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ[١]﴾[٢]، ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾[٣]، ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ[٤] رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ[٥]﴾[٦].

والصوابُ أنّ الواو فيهن للمعيّة كما سيأتي[٧].

٢ - ٣ - والثاني والثالث من أقسام الواو: واوان يرتفع ما بعدهما.

إحداهما[٨]: واو الاستئناف نحو: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾[٩]،

---

(١) قوله تعالى: ﴿يُجَادِلُونَ﴾ مثبت في م/١ و٣، وهي غير مثبت في بقية المخطوطات.

(٢) تتمة الآية الثانية: ﴿فِي آيَاتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ سورة الشورى ٤٢/٣٤ - ٣٥.
والتقدير عنده: ليعلم الذين يجادلون.

(٣) سورة آل عمران ٣/١٤٢. والتقدير عنده: ليعلم الصابرين.

(٤) في م/٢ و٥ لم يثبت من قوله: «بآيات» إلى آخر الآية.
وفي م/١ و٤ لم يثبت قوله تعالى: ﴿من المؤمنين﴾.

(٥) والتقدير عند الخارزنجي: لنكون من المؤمنين.

(٦) الآية: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ سورة الأنعام ٦/٢٧.

(٧) يأتي هذا في النوع الخامس من أنواع الواو.
وذكر الشمني أنه يأتي في آخر الباب الرابع «في أقسام العطف». وماذ كره غير الصواب.

(٨) انظر الجنى الداني/١٦٣.

(٩) الآية: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا...﴾ سورة الحج ٢٢/٥.
- قراءة الجماعة «ونقرُّ» بالنون والرفع على الاستئناف.

=

ونحو: «لا تأكلِ السمكَ وتشربُ اللبن» فيمن[(١)] رفع، ونحو: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ[(٢)]﴾[(٣)] فيمن رفع[(٤)] أيضاً،

ونحو: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ﴾[(٥)]،

إذ لو كانت الواو للعطف لانتصب «نقرّ»[(٦)]، ولانتصب أو انجزم «تشرب»[(٧)]،

= وقرأ يعقوب وأبو حاتم عن أبي زيد والمفضل عن عاصم «ونقِرَّ» بالنون والنصب عطفاً على «لبنين»، وفيه قراءات أخرى.

وانظر كتابي «معجم القراءات» ففيه ذكر المراجع وبيان أوفى مما أثبتُّه موجزاً هنا.

(١) قوله فيمن رفع يندرج على الآية، وقد ذكرت القراءة فيها، وعلى المثال المصنوع: أي وأنت تشربُ اللبن، وذلك على الاستئناف، وذكر هذا تحرُّزاً من الجزم والنصب في «تشرب»، فتخرج الواو عن كونها للاستئناف عندئذٍ. وانظر الباب الرابع: أقسام العطف.

(٢) في م/٣ و٥ «ونذرهم» بالنون.

(٣) تتمة الآية: ﴿... فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ سورة الأعراف ١٨٦/٧.

(٤) قراءة الرفع في «يذرهم» عن أبي عمرو، وحفص وشعبة عن عاصم ويعقوب والحسن واليزيدي، والرفع على الاستئناف.

وفيها قراءة بالجزم «ويذرْهُمْ» عن عشرين قارئاً، كما قرئ بالنون أيضاً رفعاً وجزماً.

وانظر تفصيل هذا مع مراجعه في كتابي «معجم القراءات».

(٥) الآيـة: ﴿... وَأَشْهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِن تَفْعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقٌۢ بِكُمْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ سورة البقرة ٢٨٢/٢.

قوله: ويعلمكم. الواو للاستئناف فجاء الفعل على الرفع بعدها.

(٦) وذلك عطفاً على «لنبيّن» قبله.

(٧) عطفاً على النهي المتقدّم «لا تأكل».

ولجزم[١] «يذر» كما قرأ الآخرون[٢]، ولَلَزِمَ عطفُ الخبرِ على الأمرِ[٣]، وقال[٤] الشاعر[٥]:

على الحَكَمِ المَأْتيِّ يوماً إذا قضى قـضـيَّـتَـهُ أَنْ لا يَـجُـورَ ويَـقْـصِـدُ

وهذا متعيّن[٦] للاستئناف؛ لأنّ العطف يجعله شريكاً في النفي، فيلزم التناقض.

---

(١) الجزم عطفاً على محل جملة «فلا هادي له» فهي جواب الشرط.

(٢) وهم كثر، وقد أشرت إلى هذا من قبل، وهي قراءة حمزة والكسائي وهبيرة عن حفص عن عاصم وأبي عمرو من رواية أبي حاتم عنه، فهؤلاء من السبعة، ومن تبقى ممن هم وراء ذلك.

(٣) أي في الآية الأخيرة، حيث كان الخبر في «يُعَلّمكم» معطوفاً على الطلب في «فاتقوا»، وهو إنشاء.

(٤) الشاعر: غير مثبت في م/١ و٢ و٣، وأثبت في م/٤ و٥.

(٥) قائله أبو اللحام التغلبي، ونسب لعبدالرحمن بن أُمّ الحكم. وذكر الاثنين ابن يعيش.
والمعنى: يجب على الحاكم بين الناس يؤتى للفصل بين الخصومات أَلّا يجور في حُكْمه، وهو يقصد ويَعْدِل في قضاياه.
وعلى الحَكَم: خبر مُقَدَّم وأَلّا يجور: مبتدأ مؤخَّر.
والشاهد فيه أن الواو في «ويقصد» للاستئناف.
وأبو اللحام شاعر لصّ، وهو جاهلي، واسمه حُرَيْث بالتصغير.
وانظر البيت في شرح البغدادي ١٠٦/٦، وسيبويه ٤٣١/١، والخزانة ٦١٣/٣، والمحتسب ١٤٩/١، ٢١/٢، وشرح المفصل ٣٧/٧، وشرح السيوطي/٧٧٨، والصحاح واللسان/قصد، ومعاني الأخفش ١٧٧/١.

(٦) أي أن الواو في «ويقصد» لا يجوز فيها إلا الاستئناف، ولو جُعِلت للعطف لوقع التناقض، ويكون التقدير: أن لا يجور ولا يقصد. مع أنّ الأصل أنّ نفي الجَورِ يقتضي ثبوت العدل المنفيّ ثانياً.
وذهب الدماميني إلى أنه يمكن أن يكون الأصل: وأن يقصد، فالواو عاطفة على «أَنْ لا يجور»، ثم حذفت «أَنْ» فارتفع الفعل.

=

وكذلك قولُهم[١]: «دَعْني ولا أعودُ»؛ لأنه[٢] لو نَصَب كان المعنى ليجتمع تركُك لعقوبتي وتركي لما تنهاني عنه؛ وهذا باطل؛ لأن طلبه لترك العقوبة إنما هو في الحال[٣]، فإذا تقيَّد تَرْكُ المنهيّ عنه بالحال لم يحصل غرضُ المؤدِّب[٤].

ولو جُزِم[٥] فإمّا بالعطف ولم يتقدَّم جازم[٦]، أو بـ «لا»[٧] على أن تقدّر ناهية، ويردُّه[٨] أن المقتضي لترك التأديب إنما هو الخبر عن نفي العَوْد[٩]، لا

= انظر حاشية الشمني ١٠٨/٢، والأمير ٣٣/٢.
وفي الصحاح/ قصد «قال الأخفش أراد وينبغي أَنْ يقصد، فلما حذفه وأوقع «يقصد» موقع ينبغي رفعه لوقوعه موقع المرفوع.
وقال الفراء: رفعه للمخالفة؛ لأن معناه مخالف لما قبله، فخُولف بينهما في الإعراب». وانظر معاني القرآن للأخفش ١٧٧/١.

(١) أي: اترك عقوبتي ولا أعود إلى ما كنتُ فيه.

(٢) أي: نصب «أعود» بأن مضمرة بعد الواو التي هي عاطفة على أنها واو المعية...

(٣) قال الدماميني: «وقد يقال: هَبْ أَنّ الطلب واقع في الحال لأنه إنشاء لكن المطلوب مستقبل قطعاً؛ لأنه لو كان موجوداً في الحال لزم الأمر بتحصيل الحال، وهو محال، وإذا كان مستقبلاً جاز النصب، والمعنى: ليجتمع في المستقبل كفُّك عن العقوبة، وكَفِّي عن العَوْد إلى المنهيّ عنه».
حاشية الشمني ١٠٨/٢.

(٤) وغرض المؤدِّب هو ترك المنهيّ عنه مطلقاً.

(٥) أي الفعل «يقصد» في البيت.

(٦) في قوله: «ألّا يجور».

(٧) النافية بعد «أن».

(٨) أي يردُّ جعل «لا» جازمة ناهية.

(٩) في قوله: «ألّا يعود».

(١٠) وذلك على تقدير «لا» ناهية.

نهيُه[١] نَفْسَه عن العَوْد؛ إذ لا تناقض بين النهي عن العَوْد وبين العَوْد، بخلاف العَوْد والإخبار بعدمه[٢]، ويوضحه[٣] أنك تقول[٤]: «أنا أنهاه وهو يفعل» ولا تقول[٥]: «أنا لا أفعل وأنا أفعل معاً»[٦].

والثانية[٧]: واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية نحو: «جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ»، وتُسَمّى[٨] «واو الابتداء»، ويقدِّرها سيبويه والأقدمون بـ «إذ»[٩]، ولا يريدون أنها[١٠] بمعناها، إذ لا يُرادِفُ الحرفُ الاسْمَ، بل إنها[١١] وما بعدها قَيْدٌ للفعل السابق، كما أنّ «إذ» كذلك، ولم يقدِّرها[١٢] بـ «إذا» لأنها[١٣] لا تدخل على الجملة الاسمية.

---

(١) فإنّ فيه التناقض.

(٢) أي: ويوضح التناقض وعدمه.

(٣) فهذا لا تناقض فيه؛ لأن النهي واقع، وهو مستمر علىفعل المنهيّ عنه.

(٤) لأنّ فيه تناقضاً ففيه الإخبار عن الفعل وعدمه في وقت واحد.

(٥) معاً: غير مثبت في م/٣.

(٦) من أقسام الواو التي يرتفع ما بعدها واوان: الأولى للاستئناف وقد تقدت، وهذه الثانية وهي واو الحال.

(٧) عِلَّة هذه التسمية دخولها على المبتدأ.

(٨) قال المرادي: «وقدّرها النحويون بإذ من جهة أنّ الحال في المعنى ظرف للعامل فيها...» انظر الجنى الداني/١٦٤، والأزهية/٢٤٢.

(٩) أي واو الحال بمعنى «إذ».

(١٠) أي واو الحال.

(١١) أي واو الحال.

(١٢) أي «إذا» تدخل على الجمل الفعلية، ولا تدخل على الاسمية، وواو الحال لا تدخل على الجمل الفعلية؛ ولذلك قدّروا أنها بمعنى «إذ» لأن «إذ» تدخل على الجمل الاسمية.

ووهم أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[١] فقال[٢]: «الواو للحال، وقيل بمعنى «إذ»». وسبقه إلى ذلك مكّي[٣]، وزاد عليه فقال: «الواو للابتداء، وقيل: للحال، وقيل[٤]: بمعنى «إذ»». انتهى. والثلاثة بمعنى واحد، فإنْ أراد[٥] بالابتداء[٦] الاستئناف فقولهما سواء.

ومن أمثلتها[٧] داخلةً على الجملة الفعلية قولُه[٨]:

بأيدي رجالٍ لم يَشيموا سيوفَهم ولم تَكْثُرِ القتلى بها حين سُلَّتِ

(١) الآية: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾ سورة آل عمران ١٥٤/٣.

(٢) انظر التبيان للعكبري/٣٠٣ قال: «وطائفة مبتدأ، و«قد أهمتهم» خبره، «يظنون» حال من الضمير في «أهمتهم»، ويجوز أن يكون «أهمتهم» صفة، و«يظنون» الخبر، والجملة حال، والعامل «يغشى»، وتسمى هذه الواو واو الحال، وقيل الواو بمعنى «إذ»، وليس بشيء».

(٣) النص في مشكل إعراب القرآن ١٦٤/١.

(٤) في نص مَكّي: وقيل: هي بمعنى إذ.

(٥) أي: مَكّي.

(٦) أي إن أراد بواو الابتداء الواو التي تكون استئنافاً تُبتَدأ بعدها الجمل ولم يقصد بذلك واو الحال كان قول العكبري ومكي سواء في الخطأ؛ لأنهما ذكرا أمرين بمعنى واحد. انظر حاشية الدسوقي ٢٢/٢.

(٧) أي: واو الحال على إطلاقها لا بالقيد السابق وهو قيد الداخلة على الجملة الاسمية.

(٨) قائله الفرزدق، ويُرْوَى أنه لسليمان بن قتة في رثاء الحسين، وإن كانت الرواية عنه مختلفة الصدر: أولئك قوم...

وقيل قائله أبو دهبل.

وقوله: لم يشيموا: لم يُغْمدوا.

ولم تكثر القتلى: أي لم يُغْمِدوا سيوفهم إلا وقد كثرت القتلى حين سُلّت.

ولو قُدِّرتْ[١] للعطف لانْقلبَ المدحُ ذَمّاً[٢].

وإذا سُبقت[٣] بجملة حالية احتملت عند من يجيز[٤] تعدُّد الحال العاطفةَ والابتدائية[٥]،

= والشاهد في البيت: دخول الواو على الجملة الفعلية في قوله: ولم تكثر القتلى...

والفرزدق معروف. وسليمان بن قتة التيمي يكنى أبا رزين، أخذ القراءة عن عباس، وكان شاعراً، وقتّة: أمه، وذكره ابن حبان في الثِّقات.

انظر البيت في شرح البغدادي ١٠٨/٦، وشرح السيوطي/٧٧٨، والإنصاف/٦٦٧، وشرح المفصّل ٢٦٧، والكامل/٤٠١، والأضداد لابن الأنباري/٢٥٩، والمفضليات/١٧٦، والعمدة ١٧٨/٢ واللسان/شيم.

(١) أي الواو.

وقدّرت: كذا في المخطوطات. وفي طبعة الشيخ محمد: ولو قَدّرتَها عاطفة، وأشار إلى الخلاف في نسخة أخرى.

(٢) لأن الواو إذا كانت للعطف كان المعنى أنهم لم يغمدوا سيوفهم، وأن القتلى بها لم يكثروا، وهذا ذَمٌّ لهم بالتقصير في الإقدام على القتل، وإذا كانت للحال كان المعنى أنهم لم يغمدوا سيوفهم حال عدم كثرة القتلى، ومفهومه أنهم أغمدوها حال كثرتهم، وهذا مدح بالشجاعة. وتعقبه الدماميني بأنه لم يخبر بعدم كثرة القتلى بها مطلقاً بل قيد ذلك بقوله: حين سُلّت، وإنما يكون القتل بعد ذلك. وانظر الشمني ١٠٨/٢.

(٣) أي الواو.

(٤) مذهب الجمهور جواز تعدّد الحال، وزعم جماعة منهم الفارسي وابن عصفور أن الفعل الواحد لا ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد قياساً على الظرف، واستثني أَفْعَل التفضيل، فإنه يعمل في حالين. وخَرّجوا المنصوب ثانياً على أنه صفة للحال، أو حال من الضمير المستكنّ فيه، ونسب أبو حيان هذا القول [الأخير] إلى أكثر المحققين. انظر الهمع ٣٧/٤ ، والارتشاف/١٥٩٥.

(٥) أي: واو الحال. كذا على هامش م/٣.

قال الأمير في حاشيته ٣٤/٢ والأظهر حملها على الحالية الداخلة على الاسمية السابقة ليكون =

نحو: ﴿ٱهۡبِطُواْ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞۖ وَلَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُسۡتَقَرّٞ﴾[١].

٤ - ٥ - **الرابع والخامس**[٢]: واوان ينتصب ما بعدهما، وهما:

- **واو المفعول معه** كـ «سِرتُ والنيلَ».

وليس النصب بها[٣] خلافاً للجرجاني[٤].

ولم يأت في التنزيل[٥] بيقين.

= من تَعَدُّد الحال بلا عطف لا الاستئنائية، فمن منع تَعَدُّد الحال يعين العطف فتدبّر».

(١) الآية: ﴿... قَالَ ٱهۡبِطُواْ ... وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٖ﴾ الأعراف ٧/٢٤.

جاء في حاشية علي م/٣ أن قوله تعالى: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُسۡتَقَرّٞ﴾: إمّا أن تكون معطوفة على الجملة الحالية قبلها [بعضكم لبعض عدو] فتكون حالاً بالتبعية، أو هي حال مستقلّة كالتي قبلها فتكون الواو للحال لا عاطفة».

(٢) من معاني الواو.

(٣) أي: بالواو.

في ناصب ما بعد الواو أقوال منها: أن ناصِبَه ما تقدَّمه من فعل أو شبهه وسواء في ذلك المتعدي أو اللازم، وذهب قوم إلى أنه لا يكون إلا مع اللازم. الهمع ٣/٢٣٧.

(٤) ذهب الجرجاني إلى أن ناصبه الواو لاختصاصها لما دخلت عليه من الاسم فعملت به الهمع ٣/٢٣٨، وانظر الارتشاف/١٤٨٥.

(٥) نقل هذا القول الشيخ عضيمة رحمه الله عن ابن هشام في كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/٤٩٥، ثم أعقب ذلك بذكر واحد وعشرين موضعاً في القرآن جاء التوجيه فيها على أن الواو مفعول معه عن المتقدّمين. فانظر هذا حيث هو.

وعند الشمني ٢/١٠٩ «قوله: لم تأت في التنزيل بيقين. يعني بل أتت فيه باحتمال».

فأمّا قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾[(١)] في قراءة السبعة[(٢)] «فأَجْمِعوا» بقطع الهمزة و«شركاءكم» بالنصب، فتحتمل الواو فيه ذلك[(٣)]، وأن تكون عاطفة مفرداً على مفرد بتقدير مضاف أي: وأمر شركائكم، أو جملة على جملة بتقدير فعل، أي[(٤)]: واْجمعوا شركاءكم، بوصل الهمزة ومُوْجِبُ التقدير في الوجهين[(٥)] أنّ «أَجْمَعَ» لا يُعَلَّق[(٦)] بالذَّوات[(٧)] بل بالمعاني، كقولك: أَجْمَعُوا

(١) الآية: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ ٱقْضُوٓاْ إِلَىَّ وَلَا تُنظِرُونِ﴾ يونس ٧١/١٠.

(٢) هذه قراءة أبي عمرو وابن عامر وابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي ونافع في غير رواية الأصمعي، وأبي جعفر ورُوَيْس عن يعقوب والحسن وابن أبي إسحاق وأبي عبدالرحمن السلمي وعيسى الثقفي وسلام: فَأَجْمِعُوا...».

وقرأ خارجة عن نافع والزهري والأعمش وعدد من القراء غيرهم فَٱجْمَعُوا، بوصل الهمزة.

انظر البحر ١٧٩/٥، والمحرر ١٨٣/٧، والإتحاف/٢٥٣، معاني الأخفش ٣٤٦/٢، النشر ٢٨٥/٢، السبعة/٣٢٨.

وانظر مجموعة المراجع والتخريج في كتابي «معجم القراءات» فهو أَوْفَى مما ذكرته هنا.

(٣) أي: المعية، وقد ذهب إليه الفارسي وتبعه الزمخشري.

(٤) ويكون «شركاءكم» منصوباً بفعل محذوف، وتقدير الكسائي والفراء: وادعوا شركاءكم. وغلّطهما الزجاج في هذا التقدير.

انظر كتابي «معجم القراءات».

(٥) في حال العطف لمفرد على مفرد وقد قدر مضافاً: أي أمر شركائكم، وفي حال عطف جملة على جملة وذلك بتقدير فعل قبل الشركاء.

(٦) كذا في المخطوطات، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «لا يتعلّق» ومثلهما في حاشية الأمير، والدسوقي.

(٧) تعقّبه الدماميني فقال: «قال ابن سيده في المحكم، يقال: جمع الشيء عن تفرقة وجَمّعه =

على[١] كذا، بخلاف «جَمَع» فإنه مشترك[٢]؛ بدليل: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ﴾[٣]، ﴿ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾[٤]، ويُقْرَأُ «فاْجمعوا»[٥] بالوصل فلا إشكال[٦]، ويُقْرَأُ برفع الشركاء[٧] عطفاً على الواو[٨] للفصل[٩] بالمفعول.

= وأجمعه، وذكر استعمال الجمع في المعاني: أجمعت العزم، وحينئذٍ فيمكن أن يكون «شركاءكم» معطوفاً على «أمركم» من غير تقدير، وقد يقال: قصاراه أن يكون «أجمع» مشتركاً، فإذا جعلت الواو في الآية لعطف مفرد على مفرد لزم استعمال المشترك في مَعْنَيَيْه معاً» انظر حاشية الشمني ١٠٩/٢.

(١) في طبعة مبارك والشيخ محمد: «على قول كذا»، وقول: غير مثبت في المخطوطات ما عدا/٤.

(٢) أي بين المعاني والذوات.

(٣) الآية: ﴿فَتَوَلَّىٰ فِرْعَوْنُ فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ ثُمَّ أَتَىٰ﴾ طه ٢٠/٦٠.
والكيد في الآية متعلّق بالمعنى.

(٤) الآيتان: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ * ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾ سورة الهمزة ١٠٤/١ - ٢.
والجمع هنا مُعَلَّق بالذات وهو المال.

(٥) تقدّم ذكره هذه القراءة لنافع في رواية، وعدد من القراء ممن هم وراء السبعة.

(٦) أي: لا إشكال في جعل الواو في «وشركاءكم» عاطفة أو للمعية؛ فهما لا يحتاجان إلى تقدير على هذين التوجيهين.

(٧) قراءة السبعة بالنصب «شركاءكم» وتقدم تخريجها مع قراءة القطع في «فأجمِعوا».
وقرأ أبو عمرو في رواية ويعقوب أيضاً فيما روي عنه والحسن ورَوْح وأبو عبدالرحمن السلمي وابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر وسَلاّم «وشركاؤكم» بالرفع.
وتخريج هذه القراءة بالرفع عطفاً على الضمير في «فأجمعوا»، أو على أنه مبتدأ محذوف الخبر والتقدير: وشركاؤم فليجمعوا أمرهم.
واختلفت مواقف العلماء من قراءة الرفع ما بين مستبعِدٍ لها ومستحسِنٍ غيرها.
وقد فَصّلتُ هذا في كتابي «معجم القراءات»، وذكرت المراجع التي وردت فيها، فارجع إليه فهو ينفعك إن شاء الله تعالى.

(٨) أي: واو الضمير في «فأجمعوا».

(٩) أي صَحّ العطف على الضمير للفصل بالمفعول وهو «أمركم».

والواو[١] الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على ٱسم صريح أو مؤوّل، فالأول[٢] كقوله[٣]:

ولُبْسُ عباءةٍ وتَقَرَّ عيني أَحَبُّ إليّ من لُبْس الشُّفوفِ

والثاني[٤]: شرطه أن يتقدّم الواوَ نفيٌ أو طَلَب، وسَمّى الكوفيون هذه الواو واو الصَّرْف[٥]، وليس النصبُ بها[٦] خلافاً لهم، ومثالُها: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[٧]

---

(١) ذكر من قبل الرابع والخامس وهما واوان ينتصب ما بعدهما، وذكر منها واو المفعول معه، وهذه هنا الواو الثانية الداخلة على المضارع.

(٢) وهو عطف المضارع على اسم صريح.

(٣) الصواب: كقولها، وهي ميسون بنت بَحْدَل زوج معاوية، وتقدّم الكلام على هذا البيت في باب «لو» و«لما».

والشاهد فيه هنا عطف «وتقرّ» على الاسم الصريح وهو «لُبس»، ونصب الفعل المضارع لهذه العلّة. وانظر الجنى الداني/١٥٧، والارتشاف/١٦٨٨.

(٤) وهو الاسم المؤوّل الذي عطف عليه المضارع فنُصِب.

(٥) أي للصّرف عن جهة الأول، وقد صرفت المضارع عن الرفع إلى النصب بعطفه على مصدر متوهَّم مما تقدّم.

وفي البرهان ٤٣٥/٤ «ومعناها أنّ الفعل كان يقتضي إعراباً فصرفته الواو عنه إلى النصب».

(٦) قال المرادي: «وذهب بعض الكوفيين إلى أنّ الواو في ذلك هي الناصبة للفعل بنفسها، وذهب بعضهم إلى أن الفعل منصوب بالمخالفة، والصحيح أنّ الواو في ذلك عاطفة، والفعل منصوب بأن مضمرة بعد الواو...» الجنى الداني/١٥٧، والارتشاف/١٦٦٨.

(٧) الآيــة: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ آل عمران ١٤٢/٣.

الفعل «يعلم» منصوب على مذهب البصريين بإضمار أن بعد واو «مع» نحو: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبن، وعلى مذهب الكوفيين منصوب بواو الصرف. البحر المحيط ٦٦/٣.

وقوله[١]:

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مِثْلَه [عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيم]

والحقُّ[٢] أنّ هذه الواوَ واوُ العطفِ[٢] كما سيأتي[٣].

٦ - ٧ - **السادس والسابع**[٤]: واوان يَنْجَرُّ ما بعدهما:

- **إحداهما**[٥]: واو القَسَم، ولا تدخل إلا على مُظْهَرٍ[٦]، ولا تتعلَّق إلا بمحذوف[٧] نحو: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾[٨]،

---

(١) البيت في عدة قصائد، واختلف في قائله، فقد نسبه سيبويه إلى الأخطل، ونسبه غيره إلى المتوكل بن عبدالله الكناني، وذكر البغدادي أن الصحيح أنه لأبي الأسود، فإن صَحّ ما ذكر من أنه للمتوكل فإنما أخذه من أبي الأسود ويُعْزَى إلى الطرماح وسابق البربري.
والشاهد في البيت قوله «وتأتي» فهو منصوب بأن مضمرة بعد الواو.
انظر شرح البغدادي ٦/١١٢، والكتاب ١/٤٢٤، وشرح السيوطي/٧٧٩، وشرح المفصل ٧/ ٢٤، وأوضح المسالك ٣/١٧٥، والخزانة ٣/٦١٧، والمقتضب ٢/١٦، والجنى الداني/ ١٥٧، والأزهية/٢٤٣، وشرح ابن عقيل ٤/١٥، وانظر البيت في ديوان أبي الأسود / ١٦٥.

(٢) قال المرادي: «والصحيح أن الواو في ذلك عاطفة، والفعل منصوب بأن مضمرة بعد الواو إلّا أنها في الأول [بيت أبي الأسود]. عاطفة مصدراً مقدّراً على مصدر متوهم، وفي الثاني [بيت ميسون] عاطفة مصدراً مقدراً على مصدر صريح، وإضمار أن بعدها في الأول واجب، وفي الثاني جائز» الجنى الداني/١٥٧ - ١٥٨.

(٣) يأتي هذا في الباب الرابع في أقسام العطف عند الكلام على العطف على المعنى.

(٤) أي: من معاني الواو.

(٥) في م/٣ و٤ و٥ «وهما» بدلاً من «إحداهما».

(٦) أي: لا تجر الضمير.

(٧) تقديره: أُقْسِمُ. وإضماره واجب. انظر الهمع ٤/٢٣٦.

(٨) ﴿يسٓ * وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ * عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ سورة يس ٣٦/١ - ٤. =

فإن تَلَتْها[١] واوٌ أخرى نحو: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾[٢] فالتاليةُ[٣] واو العطف، و«إلّا»[٤] لاَحتاج كلٌّ من الاَسمين إلى جواب.

و[٥] **واو رُبّ** كقوله[٦]:

وليلٍ كموج البحرِ أَرْخَى سُدُولَه ... عليَّ بأنواع الهُموم ليبتلي

= قوله: والقرآن: موضع القسم، وهو مجرور بالواو، والجار والمجرور متعلّقان بفعل محذوف تقديره: أُقْسِم.

(١) أي: تلت واو القَسَم.

(٢) سورة التين ٩٥/١ وبعدها ﴿وَطُورِ سِينِينَ * وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ * لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾.

فالعطف في الآيات كالعطف فيما ذكره المصنف، وجواب القسم الأول هو في الآية الأخيرة ﴿لقد ...﴾.

(٣) في م/٥ «فالثانية». أي قوله: والزيتون. قلتُ: وكذا ما جاء في الآيات التالية...

(٤) أي وإذا لم تجعل الواو في والتين عاطفةً وجعلتَها قسماً آخر فإنك تحتاج إلى جواب لكل قَسَم منهما، ولم يأت في الآيات غير جواب واحد.

ولعلّ له مخرجاً لو جعلها قَسَماً آخر، وهو جعل الجواب محذوفاً.

(٥) في المطبوع: نسخة مبارك، والشيخ محمد، ومتن حاشية الأمير ومتن حاشية الدسوقي: والثانية: واو رُبِّ

وما أثبتُّه هو الثابتُ في المخطوطات.

(٦) البيت لامرئ القيس من معلّقته.

وعجزه مثبت في م/٥، وغير مثبت في بقية المخطوطات.

والشاهد فيه قوله: وليلٍ، فهو مجرور برُبّ المضمرة بعد الواو، هذا ما ذهب إليه كثير من المتقدّمين،وقال البغدادي: «وإنما هو معطوف على مجرور «رُبّ» في بيت قبله:

ألا رُبَّ خَصْمٍ فيك ألوى رَدَدْتُه ... نصيح على تَعْذَاله غيرِ مؤتلي

وانظر البيت في شرح البغدادي ٦/١١٤، والديوان/١٨، وأوضح المسالك ٢/١٦٣.

ولا تدخل إلّا على مُنكَّر، ولا تتعلَّق إلّا[١] بمؤخَّر[٢]، والصحيحُ[٣] أنها واو العطف، وأنّ الجرّ بـ «رُبَّ» محذوفة خلافاً للكوفيين[٣] والمبرّد، وحُجَّتُهم افتتاحُ القصائد[٤] بها، كقول رؤبة[٥]:

وقاتمِ الأعماق خاوي المخترَقْ

وأُجيب[٦] بجواز تقدير العطف[٧] على شيء في نفس المتكلِّم، ويوضِّح كونَها[٨] عاطفة أنّ واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل[٩] على واو القَسَم

---

(١) رُبّ حَرْفُ جَرّ شبيه بالزائد فلا يحتاج إلى متعلَّق، وتقدّم الحديث عن هذا في «رُبّ»، وكذا حكم الواو التي بمعناها.

(٢) في م/٣ «بمتأخر».

(٣) انظر هذا في الجنى الداني/١٥٤، والهمع ٢٢٢/٤، والارتشاف/١٧٧٢ «رأي السهيلي».

(٤) قال المرادي: «والواو المذكورة عاطفة، ولا حجة له في افتتاح القصائد بها على أنها غير عاطفة...» الجنى الداني/١٥٤ - ١٥٥. وانظر الارتشاف/١٧١٧.

(٥) تقدّم البيت في «باب التنوين، تنوين الترنم» وذكر البيت هنا للدلالة على مجيء واو رُبَّ في أول القصائد، فهي ليست عاطفة، لأنه لم يتقدّم ما تعطف عليه.

(٦) أي أُجيب المبرد والكوفيون.

(٧) في حاشية الأمير «كأنه قال: ورُبّ هَوْلٍ اقتحمت وقائم، وأمّا كون الراوي حذف من أول القصيدة شيئاً كما في الشمني فبعيد» ٣٥/٢.
وقال الشمني: «وأُجيب بجواز إساقط الراوي أبياتاً من أوائل تلك القصائد» الحاشية ١٠٩/٢.
والذي أراده الشمني من ذلك أن العطف على شيء موجود، وقد يكون سقط من قبل هذا البيت، وليس على ما ذهب إليه ابن هشام.

(٨) أي كون الواو في «وقاتم» عاطفة أنه لا يدخل عليها حرف عطف، أي: واو أخرى فيها معنى العطف.

(٩) أي تدخل الواو العاطفة على واو القسم للمغايرة بينهما. وانظر الارتشاف/١٧٧٢.

قال(١):

حَبَبْتُ أبا مروان من أجل تَمْرِهِ ... وأعلم أن اليُمْن بالمرء أرفق
ووالله لولا تَمْرُهُ ما حَبَبْتُه ... [ولا كان أدنى من عُبَيْد ومُشْرِق]

والثامن(٢): واوٌ دخولُها كخروجها، وهي الزائدة، أثبتها الكوفيون(٣) والأخفش وجماعة، وحُمِل على ذلك: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾(٤) بدليل الآية الأخرى.

---

(١) هذان البيتان لغَيْلان بن شجاع النهشلي.
وقد أثبت صدر الثاني في المخطوطات ما عدا م/٢ فقد أثبت البيت الأول فيه وصدر الثاني.
ورواية الأول عند البغدادي: أُحِبُّ أبا مروان... والرواية في الكامل: وأقسم لولا...، وفي الاشتقاق: فوالله. وعُبَيْد ومُشْرِق هما ابنا الشاعر
والشاهد في البيت الثاني دخول واو العطف على واو القسم
قال البغدادي: ورُوي: وأقسم لولا تمره، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.
انظر البيتين عند البغدادي في شرح الشواهد ١١٦/٦، وشرح السيوطي/٧٨٠، والخزانة ١/ ٣٩، واللسان/ حبب، ومجمع الأمثال ٣٩٧/١، الكامل/٤٣٨، الاشتقاق/٣٨.

(٢) من أقسام الواو المفردة.

(٣) وتبعهم ابنُ مالك. انظر الجنى الداني/١٦٥.

(٤) الآية: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ طِبۡتُمۡ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ سورة الزمر ٧٣/٣٩.
وذهب الكوفيون إلىأ نّ «وفتحت» جواب «إذا»، وذلك على زيادة الواو، وإلى مثل هذا ذهب الأخفش، وذهب غيرهم إلى أن الجواب محذوف.
وذهب آخرون إلى أن الواو عاطفة، والجواب: وقال لهم خزنتها، وذلك على زيادة الواو.
انظر البحر المحيط ،/٤٤٣، والدر المصون ٢٥/٦، والعكبري/١١١٤، وزيادة الواو هنا مذهب المبرد، انظر المقتضب ٨٠/٢، والإنصاف/٢٦٨ وما بعدها.

وقيل: هي عاطفة[١]، والزائدة[٢] الواو في ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا﴾، وقيل: هما[٣] عاطفتان، والجواب محذوف، أي: كان كيت وكيت، وكذا البحث في: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ * وَنَٰدَيْنَٰهُ﴾[٤] الأولى[٥] أو الثانية[٦] زائدة على القول الأول[٧]، أو هما عاطفتان، والجواب محذوف[٨] على القول الثاني.

والزيادة ظاهرة في قوله[٩]:

---

(١) عطفت «وفتحت» على جملة «جاءوها».

(٢) وذلك على جعل هذه الجملة من الآية جواب «إذا».

(٣) أي وفتحت، وقال لهم،... الواو فيهما عاطفة، والجواب محذوف. وقدّره المبرّد: سَعِدوا. قال المرادي: «ومذهب جمهور البصريين أن الواو لا تُزاد، وتأوّلوا هذه الآيات ونحوها على حذف الجواب»، الجنى الداني/١٦٦.

(٤) الآيتان: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ * وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ ۚ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ سورة الصافات ١٠٣/٣٧ - ١٠٥.

(٥) أي «وتلَّه» الواو زائدة، وتلَّه: جملة الجواب. وانظر العكبري/١٠٩٢.

(٦) أي: «وناديناه» الواو زائدة، وجملة ناديناه الجواب.

(٧) وهو جعل الجواب لـ «لما» قوله تعالى: ﴿ناديناه﴾، والقول بزيادة الواو، وانظر البحر المحيط ٣٧٠/٧.

(٨) تقديره: نادته الملائكة أو ظهر فضلها. انظر العكبري / ١٠٩٢.

(٩) هذا البيت مختلف في نسبته، فذكروا أنه لابن الذئبة الثقفي، وقيل هو للأجرد، وهو شاعر من ثقيف، وقيل هو لوَعْلة بن الحارث الجرمي، وهو شاعر جاهلي. وذكر أبو تمام أنه لكنانة بن عبد ياليل الثقفي، ويُعْزَى لعامر بن المجنون الجرمي.
وروايته عند السيوطي: وما بال، بالواو. وذكر البغدادي أن جميع الروايات بلا فاء ولا واو. والشاهد فيه زيادة الواو في «وينوي»، فجملة «ينوي» حال من «مَن» والجملة المضارعية المثبتة أو المنفية بلا إذا وقعت حالاً استغنت بالضمير عن الواو.
انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ١١٩/٦، وشرح السيوطي/٧٨١، والمزهر ١٥٢/١، والكامل ٣٥٦، ومجالس ثعلب ١٤٤/١. وانظر اللسان/عرم.

فما بالُ مَن أسعى لِأَجْبُرَ عَظْمَه حِفاظًا[١] وينوي مِن سَفاهتِهِ كَسْري

وقوله[٢]:

ولقد رَمَقْتُكَ في المجالس كلِّها فإذا وأنتَ تُعينُ مَن يبغيني

٩ - **والتاسع**[٣]: واو الثمانية[٤]، ذكرها جماعة من الأدباء كالحريري، ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه، ومن المفسرين كالثعلبي[٥]، وزعموا أنّ

---

(١) قال الدماميني: «ويمكن في البيت جعل الواو عاطفة لا زائدة والمعطوف عليه محذوف أي: يهمل أمري وينوي كسري» انظر حاشية الشمني ٢/١١٠.

(٢) قائله أبو العيال الهذلي.

وفيه رواية: فلقد. وقوله: يبغيني: أي يطلبني بسوء. والشاهد فيه أن الواو زائدة، والزيادة حتم؛ لأنّ «إذا» الفجائية لا تدخل إلا على جملة اسمية مبتدؤها مجرد من حرف العطف.

وأبو العيال: مخضرم أدرك الجاهلية، وأسلم في خلافة عمر، ودخل مصر، وعُمِّر إلى خلافة معاوية، وغزا مع يزيد بن معاوية الروم. وهو من خُماعة بن سعد بن هذيل

انظر شرح البغدادي ١٢٦/٦، وشرح أشعار الهذليين ٤١٠/١، وديوان الهذليين ٢٦٠/٢.

(٣) من أقسام الواو.

(٤) النص من هنا وما يليه للمرادي. انظر الجنى الداني/١٦٧

وقال المرادي: «وأنكر الفارسي واو الثمانية لما ذكرها ابن خالويه في باب المناظرة». وانظر البحر المحيط ١١٤/٦، والدر المصون ٤٤٦/٤.

(٥) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم أبو إسحاق النيسابوري الثعلبي، كان أَوْحَد زمانه في علم القرآن، قالوا ويُقال له الثعلبي والثعالبي وهو لقب لا نسَب، وله كتاب: «العرائس في قصص الأنبياء عليهم السلام»، وكتاب «ربيع المذكرين» وهو صاحب تفسير معروف.

توفي في المحرم سنة سبع وعشرين وأربعمئة. انظر طبقات المفسرين للداودي ٦٥/١ - ٦٦.

العرب إذا عَدُّوا قالوا: ستة، سبعة، وثمانيةٌ، إيذاناً بأنّ السبعة عدد تام، وأنّ[(١)] ما بعدها عددٌ مستأنف، واستدلوا على ذلك بآيات:

- **إحداها**: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَـٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[(٢)] إلى قوله سبحانه: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾.

وقيل[(٣)]: هي في ذلك لعطف جملة على جملة؛ إذ التقدير: هم سبعة، ثم قيل: الجميع[(٤)] كلامهم، وقيل: العطفُ[(٥)] من كلام الله تعالى، والمعنى نَعَمْ هم سبعة وثامنهم كلبهم، وإنّ هذا تصديقٌ لهذه المقالة[(٦)] كما أن ﴿رَجْمًا بِٱلْغَيْبِ﴾ تكذيب[(٧)] لتلك المقالة، ويؤيده[(٨)] قولُ ابن عباس[(٩)] رضي الله

---

(١) في م/٣ وما بعده. وفي م/٤ و٥ «وأنّ ما بعده».

(٢) الآية: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَـٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِٱلْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَآءً ظَـٰهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا﴾ سورة الكهف ١٨/٢٢.

(٣) قال السمين: «في هذه الواو أوجه: أحدها أنها عاطفة، عطفت هذه الجملة على جملة قوله: هم سبعة...» الدر ٤/٤٤٥.

(٤) أي جميع الجمل، ما فيها الواو وما ليس فيها.

(٥) أي بالواو في قوله تعالى: «سبعة وثامنهم كلبهم».

(٦) وهو قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾.

(٧) تكذيب لقولهم: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَـٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾.

(٨) أي يؤيّد كون العطف من كلام الله تعالى.

(٩) قال الهمداني: «وقيل الواو في وثامنهم للاستئناف دخلت على «أنّ» ما بعدها مستأنف حق، وليس من جنس المقول برجم الظنون، وهذا معنى قول ابن عباس رضي الله عنه: حين دخلت =

عنهما: حين جاءت الواو انقطعت العِدّة، أي لم تبْقَ عِدّةٌ عادٌّ يُلْتَفَتُ إليها.

فإن قلتَ: إذا كان المرادُ التصديقَ فما وَجْهُ مجيء ﴿قُل رَّبِّىٓ أَعۡلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا قَلِيلٞۗ﴾؟

قلتُ: وجهُ الجملة الأولى[١] توكيدُ صِحّة التصديق بإثبات عِلْم المُصَدِّق[٢]، ووجُه[٣] الثانية الإشارةُ إلى أن القائلين[٤] تلك المقالة الصادقة قليل، أو أنّ الذي قالها منهم عن يقين قليل، أو كان التصديق في الآية خفيّاً لا يستخرجه إلا مثل ابن عباس قيل ذلك، ولهذا كان يقول[٥]: «أنا من ذلك القليل، هم سبعة وثامنهم كلبهم».

وقيل[٦]: هي واو[٧] الحال، وعلى هذا فيُقدَّر المبتدأ اسمَ[٨] إشارة أي:

= الواو انقطعت العدّة، أي لم تبق بعدها عِدَّة يُلتفت إليها، وثبت أنهم سبعة وثامنهم كلبهم على القطع والبتات» انظر الفريد ٣/٣٢٦، والكشاف ٢/٢٥٥ - ٢٥٦، وانظر الدر ٤/٤٤٥، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٢٧٧.

(١) وهو قوله تعالى: ﴿قُل رَّبِّىٓ أَعۡلَمُ بِعِدَّتِهِم﴾.

(٢) وهو الله سبحانه وتعالى.

(٣) أي: «وما يعلمهم إلا قليل».

(٤) في م/٣ «بتلك».

(٥) انظر البحر ٦/١١٤.

(٦) ذهب إلى هذا الزمخشري قال: «هي الواو والتي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة كما تدخل على الواو الواقعة حالاً عن المعرفة...، وفائدتها تأكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على أن اتّصافه بها أمر ثابت مستقر» الكشاف ٢/٢٥٥.
وتعقبه أبو حيان بأنّ هذا الشيء لا يعرفه النحويون. انظر البحر ٦/١١٥. وقال مكي: «ويقال لهذه الواو واو الحال...» مشكل إعراب القرآن ٢/٣٩.

(٧) والجملة بعد الواو اسمية أثبت فيها الخبر وهو سبعة، والمبتدأ محذوف مقدَّر.

(٨) في م/١ «اسم الإشارة هؤلاء سبعة».

هؤلاء سبعة، ليكون في الكلام ما يعمل[١] في الحال، ويردُّ ذلك[٢] أنّ حذف عامل الحال إذا كان معنوياً ممتنع؛ ولهذا رَدّوا على المبرّد قوله في بيت الفرزدق[٣]:

[فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذْ هُمْ قريشٌ] وإذ ما مِثْلَهمْ بَشَرُ

إن[٤] «مِثْلَهم» حال، ناصبها خبر محذوف، أي: وإذ ما في الوجود بشر مماثلًا لهم.

الثانية[٥]: آية الزُّمر[٦]؛ إذ قيل: «فُتِحت»[٧] في آية النّار لأنَّ أبوابها سبعة، «وفُتِحَت»[٨] في آية الجنَّة إذ أبوابها ثمانية.

---

(١) وهو معنى الإشارة في «هؤلاء» وهو عامل معنوي، وفيه معنى الفعل: أشير.

(٢) أي تقدير العامل اسم الإشارة.

(٣) تقدّم البيت في باب «إذ».
وحديث المبرد عنه في المقتضب ١٩١/٤ قال: «فالرفع الوجه، وقد نصبه بعض النحويين، وذهب إلى أنه خبر مقدّم، وهذا خطأ فاحش، وغلط بيِّن، ولكن نصبه يجوز على أن تجعله نعتاً مقدّماً وتضمر الخبر فتنصبه على الحال مثل قولك: فيها رجل قائماً...»
والذي تعقب المبرد في ذلك هو ابن وَلّاد. انظر الخزانة ١٣٥/٢ - ١٣٣.

(٤) في م/١ و ٣ «وأنّ ».

(٥) الآية الثانية التي ذكرها الكوفيون ومَن معهم دليلاً على إثبات «واو الثمانية».

(٦) الآية: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَتۡلُونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِ رَبِّكُمۡ وَيُنذِرُونَكُمۡ لِقَآءَ يَوۡمِكُمۡ هَٰذَاۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَلَٰكِنۡ حَقَّتۡ كَلِمَةُ ٱلۡعَذَابِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ سورة الزمر ٧١/٣٩.

(٧) أي بدون واو قبل الفعل.

(٨) تقدّمت قبل قليل وهي الآية/٧٣ ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾.

وأقول: لو كان لواو الثمانية حقيقةٌ لم تكن الآية[١] منها؛ إذ ليس فيها ذِكْرُ عددٍ البتة، وإنما فيها ذِكْرُ الأبواب، وهو جَمْعٌ لا يدل على عدد خاص، ثم الواو ليست داخلةً عليه، بل على جملةٍ[٢] هو فيها، وقد مَرّ أنّ الواو في ﴿وفُتِحت﴾[٣] مُقْحَمةٌ[٤] عند قوم، وعاطفةٌ عند آخرين، وقيل: هي واو الحال[٥]، أي: جاءوه مُفَتَّحَةً أبوابُها كما صُرِّح بـ «مُفَتَّحةً» حالًا في: ﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾[٦].

وهذا قولُ[٧] المبرّد والفارسي وجماعة، قيل: وإنما فُتِحَتْ لهم قبل مجيئهم إكراماً لهم عن أن يَقِفوا حتى تُفْتَحَ لهم.

---

(١) الآية الأولى من سورة الزمر، وهي/٧١.

(٢) دخلت في أول الآية ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾.

(٣) في الآية/٧٣.

(٤) أي زائدة.

(٥) تقدّم هذا للزمخشري ومكّي وغيرهما.

(٦) وهو قوله تعالى ﴿هَٰذَا ذِكْرٌ ۚ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ * جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ سورة صٓ ٣٨/٤٩ - ٥٠.

(٧) هذا مثبت في الجنى الداني/٦٩/ عن الفارسي والمبرّد.
وفي حاشية (١) على المقتضب ٢/٨٠ « ويَنْسِبَ إلى المبرد ابن هشام في المغني أنه يرى أن الواو واو الحال، ويُبْطِل ما نسبه ابنُ هشام إلى المبرد أيضاً أن المبرّد لا يرى أن تقع الجملة المصدَّرَة بماضٍ حالاً من غير قد...»
وانظر المقتضب ٤/٤٤١.

الثالثة[١] : ﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾[٢] فإنه الوصفُ الثامِنُ[٣]، والظاهر أنّ العطف في هذا الوصف بخصوصه[٤] إنما كان من جهة أنّ الأمر والنهي من حيث هما أمر ونهي متقابلان[٥]، بخلاف بقية الصفات، أو لأنّ الآمر بالمعروف ناهٍ عن المُنكَر، وهو تَرْكُ المعروفِ، والناهي عن المُنكَر آمرٌ بالمعروف. فأُشيرَ[٦] إلى الاعتداد بكلٍ[٧] منهما، وأنه لا يكفي[٨] فيه ما[٩] يحصل في ضمن الآخر.

وذهب[١٠] أبو البقاء[١١] - على إمامته - في هذه الآية مَذْهَبَ الضعفاء، فقال: إنما دخلت الواو في الصفة الثامنة إيذاناً بأنّ السبعة عندهم عددٌ تام؛ ولذلك قالوا: سَبْعٌ[١٢] في ثمانية، أي سَبْعُ أَذْرُعٍ في ثمانية أشبار، وإنما

---

(١) الآية الثالثة الدالة على واو الثمانية عند مَن ذهب إلى ذلك.

(٢) الآية: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلْءَامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱلْحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ سورة التوبة ١١٢/٩.

(٣) ذكر هذه الأوصاف في المجاهدين في سبيل الله في الآية التي قبلها.

(٤) في م/٢ و ٤ و ٥ «بخصوصيته».

(٥) أي النهي عن المنكر مقابل للأمر بالمعروف،
وأما بقية الصفات فلا مقابلة بينها.

(٦) أي بالواو.

(٧) في م/ ٢ و ٣ و ٥ «بكل من الوصفين» وهو كذلك في طبعة مبارك.

(٨) في م/١ «لا يكتفي»، وفي بقية المخطوطات «لايكفي».

(٩) في م/٢ و ٣ و ٤ و ٥ «ما» وفي م/١ بما.

(١٠) من هنا إلى آخر النص وهو قوله: «لما قبلها» غير مثبت في م/١ حيث انتقل من قوله: ضمن الآخر إلى «الرابعة».

(١١) انظر التبيان/ ٦٦٢.

(١٢) في م/٤ «سبعة».

دخلت[١] الواو على ذلك[٢] لأنّ وضعها على مغايرة ما بعدها لما قبلها.

والرابعة[٣]: ﴿وَأَبْكَارًا﴾[٤] في آية التحريم، ذكرها[٥] القاضي الفاضل[٦]، وتبجَّح باستخراجها[٧]، وقد سبقه إلى ذكرها الثعلبي.

---

(١) في التبيان للعكبري: «وإنما دلت الواو على ذلك لأن الواو تؤذن بأن ما بعدها غير ما قبلها، ولذلك دخلت في باب عطف النَّسَق».
وفي م/٣ و ٥ «وإنما دَلَّت...» كالمثبت في نص العكبري.

(٢) وهو الوصف الثامن «والنّاهون عن المنكر».

(٣) الآية الرابعة التي ذُكِرَت دليلاً لمن ذهب إلى إثبات واو الثمانية.

(٤) الآية: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَـٰتٍ مُّؤْمِنَـٰتٍ قَـٰنِتَـٰتٍ تَـٰٓئِبَـٰتٍ عَـٰبِدَٰتٍ سَـٰٓئِحَـٰتٍ ثَيِّبَـٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾ سورة التحريم ٥/٦٦.

(٥) أي: قال: إن الواو دخلت على الوصف الثامن في الآية.

(٦) هو عبدالرحيم بن علي بن الحسن بن أحمد بن المفرج بن أحمد بن محيي الدين أبو علي اللخمي، العسقلاني المولد، المصري الدار، كانت ولادته في سنة ٥٢٩هـ بمدينة عسقلان، وتولى أمور القضاء بمدينة بيسان، ثم قدم إلى الديار المصرية، وصار صاحب ديوان الإنشاء في دولة صلاح الدين يوسف بن أيوب، ثم عند ولده الملك العزيز، ولم يزل كذلك إلى أن أخذ الملك العادل الديار المصرية، وعند دخوله توفي القاضي الفاضل سنة ٥٩٦ هـ في القاهرة.انظر حاشية الشمني ١١٠/٢ - ١١١ والأمير ٣٦/٢.

(٧) قال أحمد بن محمد بن المنير الاسكندري في كتابه «الانتصاف مما تضمنه الكشاف من الاعتزال: «وقد ذكر لي الشيخ أبو عمرو بن الحاجب - رحمه الله - أن القاضي الفاضل عبدالرحيم البيساني الكاتب - رحمه الله - كان يعتقد أنّ الواو في الآية هي الواو التي سماها بعض ضعفة النحاة واو الثمانية لأنها ذكرت مع الصفة الثامنة، فكان الفاضل يتبجح باستخراجها زائدة على المواضع الثلاثة المشهورة...، قال الشيخ أبو عمرو بن الحاجب: ولم يزل الفاضل يستحسن ذلك من نفسه إلى أن ذكره يوماً بحضرة أبي الجود النحوي فبيّن له أنه واهم في عَدّها من ذلك القبيل...، فأنصفه الفاضل رحمه الله واستحسن ذلك منه وقال: أرشدتنا يا أبا الجود». انظر هامش الكشاف ٢٤٦/٣ - ٢٤٧، وانظر حاشية الشمني ١١١/٢، وانظر الحديث في هذه المسألة في أمالي ابن الحاجب ١٢٨/١ - ١٢٩٨.

والصواب[١] أن هذه الواو وقعت بين صفتين هما تقسيمٌ لمن اشتمل على جميع الصفات السابقة[٢]، فلا يصحُّ إسقاطها[٣]؛ إذ لا تجتمع الثيوبة والبكارة، وواو الثمانية عند القائل بها صالحة للسقوط.

وأمّا قولُ الثعلبي: إنّ منها[٤] الواو في قوله تعالى: ﴿سَبۡعَ لَيَالٖ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومٗاۖ﴾[٥] فَسَهْوٌ بَيِّن[٦]، وإنما هذه واو العطف، وهي واجبة الذّكر، ثم إنّ «أبكاراً» صفة تاسعة لا ثامنة؛ إذ أول[٧] الصفات ﴿خَيۡرٗا مِّنكُنَّ﴾[٨] لا «مسلمات»، فإن

---

(١) هذا التصويب ليس له، وإنما هو لأبي الجود النحوي، قال رادّاً على القاضي الفاضل: وأحاله على ما ذكره الزمخشري في الآية من دعاء الضرورة إلى الإتيان بالواو ههنا لامتناع اجتماع الصفتين في موصوف واحد، وواو الثمانية إن ثبتت فإنما تردُ بحيث لا حاجة إليها للإشعار بتمام نهاية العدد الذي و السبعة. هامش الكشاف ٢٤٧/٣ وانظر حاشية الشمني ١١١/٢. وقال الزمخشري: «فإن قلت: لِمَ أُخْلِيَت الصفات كلها عن العاطف ووُسِّط بين الثيبات والأبكار؟ قلتُ: لأنهما صفتان متنافيتان لا يجتمعن فيهما اجتماعهن في سائر الصفات، فلم يكن بُدٌّ من الواو» وانظر الدر المصون ٣٣٧/٦.

(٢) أي: مسلمات مؤمنات قانتات تائبات عابدات سائحات ثيّبات.

(٣) أي: إسقاط الواو؛ لأنها فصلت بين ثيبات وأبكاراً، والنساء اللاتي تزوج بهن عليه السلام إمّا من هؤلاء وإمّا من هؤلاء، فلا يصحُّ إسقاط الواو، ولو سقطت الواو لتُوهِّم اجتماعُ الأمرين، وهذا غير ممكن؛ إذ لا يجتمع الوصفان معاً في واحدة.

(٤) أي من واو الثمانية.

(٥) الآية: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيۡهِمۡ سَبۡعَ لَيَالٖ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومٗاۖ فَتَرَى ٱلۡقَوۡمَ فِيهَا صَرۡعَىٰ كَأَنَّهُمۡ أَعۡجَازُ نَخۡلٍ خَاوِيَةٖ﴾ الحاقة ٧/٦٩.

(٦) قال الدسوقي: «لأنه لا يتأتى إسقاط الواو هنا؛ لأن الأيام الحسومات ثمانية أيام بلياليها السبعة» كذا؟ انظر الحاشية ٢٦/٢، والجنى الداني/١٦٩.

(٧) في م/٣ «أولى».

(٨) آية التحريم ٦٦/٥ وقد تقدَّمت قبل قليل.

أجاب بأنّ مسلمات وما بعده تفصيل لـ «خيراً منكن» فلهذا لم تَعُد قسيمة[١] لها، قلنا: وكذلك «ثيبات وأبكاراً» تفصيل للصفات السابقة فلا نَعُدُّها[٢] معهن.

١٠ - **العاشر**[٣]: الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها، وإفادة[٤] أنّ اتصافه بها أمرٌ ثابت.

وهذه الواو أثبتها الزمخشري[٥] ومَن قلّده[٦]، وحَمَلُوا على ذلك مواضِعَ الواوُ فيها كلّها واو الحال، نحو: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[٧] الآية، ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[٨]،

---

(١) في م/٤ «قسمة».

(٢) في م/٣ «فلا تعدّهما».

(٣) أي المعنى العاشر من معاني الواو.
وفي م/٢ و٥ «والعاشر»، وعند الشيخ محمد «والعاشرة».

(٤) في م/٤ و٥ «وإفادتها» ومثله في طبعة مبارك.

(٥) انظر الكشاف ٢/٢٥٥، والجنى الداني/١٦٨.

(٦) ذكر أبو حيان في البحر ٥/٤٤٥ أن أبا البقاء تبع الزمخشري على هذا.

(٧) الآية: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ سورة البقرة ٢/٢١٦.
ولم أجد هنا حديثاً للزمخشري في المسألة. انظر الكشاف ١/٢٧٠، والعكبري/١٧٣.
وقال أبو حيان: «والجملة من قوله: «وهو خير لكم» حال من قوله شيئاً وهو نكرة،والحال من النكرة أقلّ من الحال من المعرفة، وجوّزوا أن تكون الجملة في موضع الصفة، قالوا: وساغ دخول الواو لما كانت صورة الجملة هنا كصورتها إذ كانت حالاً. انتهى. وهو ضعيف لأن الواو في النعوت إنما تكون للعطف في نحو: مررت برجل عالمٍ وكريم، وهنا لم يتقدّم ما يعطف عليه، ودعوى زيادة الواو بعيدة، فلا يجوز أن تقع الجملة صفة». البحر ٢/١٤٤.

(٨) تقدّمت، وهي الآية/٢٢ من سورة الكهف.

﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا(١)﴾(٢)، ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾(٣).

= وقال الزمخشري: «فإن قلت: فما هذه الواو الداخلة على الجملة الثالثة؟ ولِمَ دخلت عليها دون الأوليين؟ قلت هي الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة كما تدخل على الواقعة حالاً من المعرفة في نحو قولك: جاءني رجل ومعه آخر، ومررت بزيد وفي يده سيف...، وفائدتها تأكيد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقرّ...» الكشاف ٢/٢٥٥.

ونقل هذا النص أبو حيان في البحر ٦/١١٤، ثم تعقب صاحبه بأن كون الواو تدخل على الجملة الواقعة صفة.. إلخ شيء لا يعرفه النحويون.

وتبع المرادي شيخه أبا حيان. انظر الجنى الداني/١٦٩.

(١) قوله: ﴿عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ غير مثبت في م/٣ و٥.

(٢) الآية: ﴿... قَالَ أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ ۖ...﴾ سورة البقرة ٢/٢٥٩.

ولم أجد حديثاً للزمخشري هنا عن هذه الواو، بل قال: ﴿وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ تفسيره فيما بعد، ولم أهتد إلى الموضع الذي وَعَد به. انظر الكشاف ١/٢٩٤.

وكرر أبو حيان في البحر ٢/٢٩١ حديثه في أنّ هذه الجملة حال من فاعل «مَرّ»، أو الفاعل الذي في قرية، وأن الحال من النكرة إذا تأخرت تَقِلُّ، وقيل: الجملة في موضع الصفة للقرية، واستبعد هذا القول بسبب الواو.

(٣) سورة الحجر ١٥/٤.

وقد تحدث الزمخشري في الآية في الكشاف ٢/١٨٧ قال: «ولها كتاب: جملة واقعة صفة لقرية، والقياس لا يتوسط الواو بينهما،... وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف...».

وكرر الحديث فيها عند حديثه عن آية سورة الكهف. وانظر الكشاف ٢/٢٥٥ وأحال أبو حيان في حديثه هنا على ما تقدّم في سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، ثم ذكر أنه للزمخشري، وأنّ أبا لبقاء تبعه على ذلك، وأنه لم يَقُل به أحد من النحويين البحر ٥/٤٤٥. =

والمُسَوِّغُ لمجيء الحال من النكرة في هذه الآية[١] أمران: **أحدهما** خاص بها[٢] وهو تقدُّم النفي، **والثاني**[٣] عام في بقية الآيات[٤] وهو امتناع الوصفيّة إذ الحالُ متى امتنع كونُها صفةً جاز مجيئُها من النكرة؛ ولهذا جاءت منها عند تقدُّمها عليها نحو: «في الدار قائماً رَجُل»، وعند جمودها[٥] نحو: «هذا خاتمٌ حديداً، ومررت بماءٍ قِعْدَةَ[٦] رَجُل».

ومانعُ الوصفيةِ في هذه الآية[٧] أمران: **أحدهما** خاص بها، وهو اقتران الجملة بإلّا[٨]؛ إذ لا يجوز التفريغ[٩] في الصفات، لا تقول: «ما مررت بأحدٍ

= وانظر التبيان للعكبري/١٧٣، ٧٧٧، والبرهان ٤/٤٤٠.

وفي الشمني ٢/١١١ «وفي شرح التسهيل لابن مالك ما ذهب إليه جار الله من تَوسُّط الواو بين الصفة والموصوف فاسد؛ لأن مذهبه في هذه المسألة مذهب لا يُعْرَف من البصريين والكوفيين معوّل عليه، فوجب ألا يلتفت إليه...».

(١) أي آية الحجر ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ ...﴾ وتقدّمت.

(٢) أي بآية الحجر، وفيها نفي، وهو غير موجود في الآيات الأخرى المذكورة.

(٣) المسوّغ الثاني لمجيء الحال من النكرة.

(٤) وفي آية سورة الحجر أيضاً.

(٥) أي عند جمود الحال، وهو هنا قوله: حديداً، وشرط الصفة أن تكون مشتقةً، أو مؤوَّلةً به.

(٦) في م/١ «قَعْدة» بفتح القاف، وفي بقية المخطوطات بكسرها.وقوله قَعْدَة: أي مقدار ما يجلس الرجل، فقوله قعدة: مصدر وهو جامد.

(٧) آية الحجر ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ /٤.

(٨) ومثلها قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ الشعراء /٢٠٨.

(٩) قال المصنّف في آخر الباب الثاني بعد ذكره هاتين الآيتين: «فللوصفية مانعان: الواو وإلّا، ولم يَرَ الزمخشري وأبو البقاء واحداً منهما مانعاً، وكلام النحويين بخلاف ذلك...».
وقوله التفريغ أي جعل ما قبل إلا عاملاً فيما بعدها في باب الصفة.

إلّا قائمٍ»[١] نصّ على ذلك أبو علي وغيره، **والثاني**[٢] عامٌّ في بقية الآيات، وهو اقترانها بالواو.

١١ - والحادي عشر[٣]: واو ضمير الذكور، نحو: «الرِّجالُ قاموا»، وهي اسم وقال الأخفش والمازني[٤]: حَرْفٌ، والفاعلُ مستتر.

وقد تُستعمَلُ لغير العقلاء إذا نُزِّلوا منزلتهم نحو قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَـٰكِنَكُمْ﴾[٥]، وذلك[٦] لتوجيهِ الخطابِ إليهم، وشَذَّ قولُه[٧]:

شربتُ بها والدِّيكُ يدعو صباحه إذا ما بَنُو نَعْشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا

---

(١) وذلك على جعل «قائم» صفة لأحد.

(٢) أي مما يمنع الوصفية.

(٣) من معاني الواو.

(٤) انظر الجنى الداني/١٧٣، ورصف المباني/٤٢٧.

(٥) الآية: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوْا۟ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَـٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَـٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ سورة النمل ١٨/٢٧.
قال أبو البقاء: «ادخلوا: أتى بضمير من يَعْقِل؛ لأنه وصفها بصفة من يعقل». انظر التبيان/ ١٠٠٦.
وقال الزمخشري:«ولما جعلها قائلة والنمل مقولاً لهم كما يكون في أولي العقلاء أجرى خطابهم مُجْرَى خطابهم...» الكشاف ٤٤٧/٢.

(٦) «ذلك» غير مثبت في م/٣.

(٧) البيت للنابغة الجعدي، وقبله:

وصهباءَ لا تُخْفي القذى وهي دونه تُصَفَّقُ في راوُوقها ثم تُقْطَبُ

أي رُبَّ صهباءَ: ولا تخفي القذى: صافية.
وشربت بها: أي شربتُها، والباء زائدة، أو بمعنى مِن: شربت منها.

والـذي جَـرّأه عـلى ذلـك[١] قـولـه: «بَـنُـو» لا «بـنـات»، والـذي سَـوَّغ ذلك[٢] أنّ ما[٣] فيه من تغييرِ نَظْمِ[٤] الواحد شبّهه بجمع التكسير، فَسَهل[٥] مجيئه لغير العاقل؛ ولهذا[٦] جاز تأنيثُ فِعْلِه نحو: ﴿إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾[٧]

= وذكر البغدادي أن في شعره: تَمزَّزتها، أي شربتها قليلاً قليلاً. وهي الرواية في المقتضب. ويدعو صباحه: أي يدعو في وقت إصباحه، دَنَوْا: أي إذا مالت بنات نعش إلى جانب الأُفُق للغروب. والتصويب: الانحدار.

والشاهد في البيت: استعمال الواو في «دنوا وتصوبوا» ضميراً لغير العقلاء.

ثم إنه ذكر بنات نعش فقال: بنو نعش، وأعاد بذلك الضمير على مذكر في الظاهر.

انظر شرح البغدادي ٦/١٣٠، وشرح السيوطي/٧٨٢، والخزانة ٣/٤٢١، شرح المفصّل ٥/١٠٥، والكتاب ١/٢٤٠، والمقتضب ٢/٢٢٦، والديوان/٢٥.

(١) أي حمله على الحديث عن بنات نعش بالواو التي للعقلاء في قوله: «دنوا فتصوبوا»...

(٢) أي سَوَّغ الإتيان بـ «بنو» دون «بنات» مع أنّ الثاني هو الشائع المعروف.

(٣) ما: اسم أنّ، وشبهه..: خبر أنّ، وأن واسمها وخبرها خبر «الذي» قال الشمني: «وفي بعض النسخ: والذي سوغ ذلك ما فيه. بدون أَنّ».

ويصح ضبط «شبهه»: بالتخفيف على الاسمية، وهو خبر، وبالتشديد على الفعلية والجملة خبر.

(٤) في قوله «بنو» تغير النظم فيه عن «ابن»، ومن هنا جاء إلحاقه بجمع المذكر لاختلال شرط السلامة، فصار كأنه شبيه بجميع التكسير الذي يكون الأصل فيه تغيير صورة المفرد.

(٥) أي ما فيه من تغيير، وشبهه بجمع التكسير.

(٦) أي لهذا التغيير في صورة المفرد جاز تأنيث الفعل معه وتذكيره كما هو الحال مع جمع التكسير.

(٧) الآيــة: ﴿وَجَٰوَزۡنَا بِبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱلۡبَحۡرَ فَأَتۡبَعَهُمۡ فِرۡعَوۡنُ وَجُنُودُهُۥ بَغۡيٗا وَعَدۡوًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدۡرَكَهُ ٱلۡغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ﴾ سورة يونس ١٠/٩٠.

مع امتناع[١] «قامت الزيدون».

١٢ - الثاني عشر[٢]: واو علامة المذكَّرِين[٣] في لغة طيء أو[٤] أَزْد شَنُوءَة أو بَلْحَارِث، ومنه الحديث[٥]: **«يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار»**.

---

(١) الزيدون جمع مذكر سالم لم يشبه جمع التكسير، فلم يجز معه غير صورة واحدة في الفعل وهي: قام الزيدون.

(٢) من معاني الواو، وانظر الارتشاف/٧٣٩، والكتاب ٢٣٦/١.

(٣) ذكر المرادي أنها لغة ثابتة خلافاً لمن أنكرها، ثم قال: «ونسب بعض النحويين هذه اللغة إلى طيئ، وقال بعضهم: هي لغة أزد شنوءة، ومن أنكر هذه اللغة تأوّل ما ورد من ذلك...» الجنى الداني/١٧٠، ١٧١،
وذهب المالقي إلى أن هذه اللغة شاذّة قليلة الاستعمال. رصف المباني/٤٣٤، وانظر فيه ص/١٩.

(٤) في م/٣ جاء العطف بالواو في الموضعين.

(٥) الحديث في صحيح مسلم ١٣٢/٥ «فضل صلاتَيْ الصبح والعصر والمحافظة عليهما» «عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر، ثم يَعْرُج الذين باتوا فيكم فيسألهم ربهم وهو أعلم بهم كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلون، وأتيناهم وهم يصلون».
والشاهد في الحديث جواز إظهار ضمير الجمع والتثنية في الفعل إذا تقدّم، وعليه حمل الأخفش ومن وافقه قوله تعالى: ﴿وأَسَرُّوا النجوى الذين ظلموا﴾، وقال سيبويه وأكثر النحويين: لا يجوز إظهار الضمير مع تقدُّم الفعل، ويتأولون كل هذا، ويجعلون الاسم بعده بدلاً من الضمير، ولا يرفعونه بالفعل. عن شرح النووي في صحيح مسلم.
وانظر الحديث في فتح الباري ١٨٩/١٧، و٢٨/٢ - ٢٩، والموطأ ١٧٠/١، وشرح الكافية الشافية/٥٨١، والجنى الداني/١٧٠، وشواهد التوضيح والتصحيح/١٩٢، والارتشاف/٧٣٩، وهمع الهوامع ٢٥٧/٢، والتسهيل/١٤٠، ٢٢٦، وشرح الكافية ٨٨/١.

وقوله[١]:

يلومونني في اشتراء النَّخِيـ ـلِ أهلي وكلُّهم أَلْوَمُ

وهي عند سيبويه[٢] حرفٌ دالٌّ على الجماعة، كما أن التاء في «قالت»[٣] حرفٌ دالٌّ على التأنيث، وقيل[٤]: هي اسم مرفوع على الفاعلية، ثم قيل: إنّ[٥] ما

---

(١) البيت لأُحَيْحَة بن الجلاح. وقيل هو لأميّة بن أبي الصلت، وروايته في المخطوطات/ وكلهم، وفي م/٣ «فكلهم».
وذكروا أنّ الرواية الصحيحة «فكلهم يعذل»، وكذا جاءت في شرح المفصل كما روي: لقد لامني، وروي: قومي بدلاً من أهلي.
والشاهد فيه مجيء الواو في الفعل «يلومونني»، وبعده «أهلي»، وكل منهما يصلح أن يكون فاعلاً.
وأُحَيْحة بن الجُلاح الأَوسي سيد أوس في الجاهلية، وكانت أم عبدالمطلب بن هاشم زوجه.
انظر شرح البغدادي ١٣٢/٦، وشرح السيوطي/٧٨٣، وأمالي الشجري ١٣٣/١، وشرح المفصل ٨٧/٣، ٧/٧، وأوضح المسالك ٢٠٧/١، ومعاني القرآن للفراء ٣١٦/١، وروايته فيه «في اشترائي النخيل»، وشرح الجمل لابن عصفور ١٦٧/١، والعيني ٤٦٠/٢ «وذكر أنه لم يقف على قائله»، والهمع ٢٥٧/٢ وفيه مثل الرواية المثبتة عند الفراء. ومثله أيضاً في سر الصناعة/٦٢٩، شرح التصريح ٢٧٦/١، وانظر ديوان أمية/١٢٧.

(٢) قال: «واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في: قالتْ فلانةٌ، فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامةً كما جعلوا للمؤنث علامة، وهي قليلة...» الكتاب ٢٣٦/١.

(٣) في م/٣ «قائمة»، وفي م/٤ و٥ «قامت».

(٤) انظر الجنى الداني/١٧١ قال: «وهذان تأويلان صحيحان فيما سُمِع من ذلك من غير أصحاب هذه اللغة، وأما من يحمل جميع ما ورد من ذلك على التأويل فغير صحيح؛ لأن المأخوذ عنهم هذا الشأن متفقون على أن ذلك لغة قوم مخصوصين من العرب».

(٥) إن غير مثبت في م/٣ و٤ و٥.

بعدها بَدَلٌ منها، وقيل مبتدأٌ والجملةُ خبرٌ مُقَدَّم، وكذا الخلافُ في نحو: «قاما أخواكَ»، و«قُمْنَ نِسْوتُك».

وقد تُستعمَل[١] لغير العقلاء إذا نُزِّلوا منزلتَهم، قال أبو سعيد[٢]: نحو «أَكَلوني البراغيث»؛ إذا وُصِفَتْ[٣] بالأكل لا بالقَرْص. وهذا سَهْوٌ منه[٤]؛ فإن[٥] الأكل من صفات الحيوان عاقلةً وغيرَ[٦] عاقلة.

وقال ابنُ الشَّجَري[٧]: عندي أنّ الأكل هنا بمعنى العُدوان والظُّلْم، كقوله[٨]:

أكلتَ بنيكَ أَكْلَ الضَّبِّ حتى وجدتَ مرارةَ الكَلأَ الوَبِيلِ

---

(١) أي الواو التي تكون علامة للمذكَّرين العقلاء.

(٢) هو أبو سعيد السيرافي، وقد ذكرفي تخريج «أكلوني البراغيث» ثلاثة أوجه نقلها عنه ابن الشجري في أماليه انظر ١/١٣٤.

(٣) قال أبو سعيد وقد كان الوجه على تقديم علامة الجماعة أن يُقال: أكلتني البراغيث؛ لأن ضمير ما لا يعقل من الذكور كضمير الإناث إلا أنهم جعلوا البراغيث مشبّهة بما يعقل حين وصفوها بالأكل، وهو مما يوصف بالقَرْص كالبَقّ وشِبْهه، فأَجْرَوْها مُجْرى العقلاء.
أمالي ابن الشجري ١/١٣٤.

(٤) أي من أبي سعيد السيرافي.

(٥) هذا الذي ذكره المصنِّف هنا هو لابن الشجري، قال: «... سهو منه لأن البهائم مشاركةٌ للعقلاء في الوصف بالأكل...» الأمالي ١/١٣٤.

(٦) في م/١ «وغيرها».

(٧) قال ابن الشجري: «والقول عندي أننا لا نحمل قولهم «أكلوني البراغيث» على الأكل الحقيقي، بل نحمله على معنى العدوان والظلم والبغي، كقولهم: أكل فلانٌ جارَه أي: ظلمه وتعدَّى عليه...» الأمالي ١/١٣٤ - ١٣٥، وانظر ٢/١٦٢.

(٨) البيت من تتمة نصّ ابن الشجري، وقد ذكر قائله: عُلّفة بن عقيل بن عُلَّفة المري، قاله مخاطباً أباه. =

أي ظلمتَهم، وشبّه الأكل المعنوي بالحقيقي.

والأَحْسَنُ في «الضَّبِّ» في البيت ألّا يكون في موضع نصب[١] على حذف الفاعل، أي: مثل أكلِكَ الضَّبَّ، بل في موضع رفع على حذف المفعول: أي مثل أكلِ الضَّبِّ أولادَه؛ لأن ذلك أَدْخَلُ[٢] في التشبيه، وعلى هذا فيحتمل الأكلُ الثاني أن يكون معنوياً؛ لأن الضبَّ ظالمٌ لأولاده بأكْلِه إيّاهم.

وفي المَثَلِ[٣]: «أَعَقُّ من ضَبّ».

= وصَحَّح البغدادي نسبة هذا البيت بعد نقل نص الشجري من الأمالي، فقال: ليس كذلك، وإنما هو لأرطاة بن سميّة، وذكر قصّة علفة وقد كان طرد أولاده فتفرقوا في البلاد، وأن رجلاً حطم بيوت عقيل بماشيته، فجعل علفة يذكر أسماء أولاده مستغيثاً بهم، فقال له أرطاة هذا البيت، فَعَلِم ابنه العَمَلَّس وهو بالشام بما جرى، فجاء حتى غدا على بجيل خصم أبيه، وضربه ثم أَوْثَقَه، وألقاه بين يَدَيْ أبيه، ثم عاد من وقته إلى الشام.

والشاهد في البيت أنّ الأكل هنا بمعنى العدوان والظلم.

وأرطاة من بني مُرّة بن عوف بن سعد، ويكنى أبا الوليد، وأمه سُهَيّة كلبيّة، وهو شاعر إسلامي عاش إلى زمن سليمان بن عبدالملك.

وعَقيل شاعر فصيح من شعراء الدولة الأموية.

انظر شرح البغدادي ١٣٤/٦، وشرح السيوطي/٧٨٣، وأمالي ابن الشجري ١٣٥/١، و١٦٢/٢.

(١) هذا لابن الشجري وليس للمصنف. قال: «وقول عُلّفة بن عقيل... شبّه فيه الأكل المستعار للتعدّي بالأكل الحقيقي، فإن شئت قدّرت أن المصدر مضاف إلى المفعول والفاعل محذوف، أي أكلت بنيك أكلاً مثلَ أكل الضب... وإن شئتَ قَدّرت المصدر مضافاً إلى فاعله، والمفعول محذوف أي: أكلت بنيك أكلاً مثل أكلِ الضبِّ أولادَه» الأمالي ١٣٥/١، وانظر ١٦٢/٢.

(٢) شبه طرد الرجل أولاده وظلمه إياهم بأكل الضب أولادَه، وهو ظلم، فجعله الضبَّ فاعلاً والمفعول محذوف في البيت أولى بتحقيق وجه الشبه بين الطرفين.

(٣) هذا من تتمة نص ابن الشجري في الأمالي ٣٥/١. =

وقد حَمَلَ بعضُهم على هذه اللغة ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[١]، ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[٢] وحَمْلُهما[٣] على غير هذه اللغة[٤] أَوْلَى لضعفها.

وقد جُوِّز في «الذين ظلموا» أن يكون[٥] بدلًا من الواو في «وأَسَرُّوا»[٦]، أو

= وقال بعده: «لأنه فيما يؤثر كان يأكل أولاده، وقال بعض أهل اللغة قولهم: أَعَقُّ من ضبّ أصله من ضبّة، وكثر ذلك في كلامهم، فأسقطوا الهاء، قال: وعقوقها أنها تأكل أولادها...». وانظر مجمع الأمثال ٤٧/٢، والمستقصى ٢٥٠/١.

(١) الآية: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ سورة المائدة ٧١/٥.

(٢) الآيات: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ * مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ * لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ سورة الأنبياء ١/٢١ - ٣.

(٣) وجاء في بعض النسخ «وحَمْلُها» بالإفراد، ذكر هذا الشمني، وأشار إلى أن التثنية أولى. الحاشية ١١١/٢.

(٤) وهي لغة طيئ.
وقوله «أولى لضعفها» مردود، فإذا كانت لغةَلقومٍ فكيف تكون ضعيفة؟ قال أبو حيان: «قيل وهي لغة شاذة، قيل والصحيح أنها لغة حسنة...» البحر ٢٩٧/٦.

(٥) انظر الدر المصون ٧١/٥، والبحر المحيط ٢٩٧/٦.
وذكر أبو حيان أن البدلية من الواو ذكرها المبرد، وأنّ ابن عطية عزاها إلى سيبويه. وانظر المحرر لابن عطية ١٣٣/١٠، قال: «فمذهب سيبويه أن الضمير في قوله: وأسروا، فاعل وأنّ الذين، بَدَلٌ منه، وأن لغة أكلوني البراغيث، ليست في القرآن»، وانظر الكتاب ٤١/٢.

(٦) في م/٤ «وأسروا النجوى».

مبتدأً[١] خَبَرُه إمّا «وأسرّوا النجوى»[٢]، أو قولٌ محذوفٌ[٣] عاملٌ في جملة الاستفهام، أي: يقولون هل هذا، وأن[٤] يكون خبراً[٥] لمحذوف: أي: هم الذين، أو فاعلًا[٦] بـ «أَسَرُّو»، والواو علامة كما قدَّمنا.

أو بـ[٧] «يقول»[٨] محذوفاً، أو بدلًا من واو[٩] ﴿أَسْتَمَعُوهُ﴾، وأن[١٠] يكون

---

(١) ذكر هذا أبو حيان للكسائي، انظر البحر ٢٩٧/٦، وتبعه على هذا تلميذه السمين. انظر الدُّرَّ ٧١/٥، وانظر العكبري/٩١١.

(٢) «النجوى» مثبت في م/٤.

(٣) أي: الذين ظلموا يقولون: هل هذا إلا بشر مثلكم.
قال السمين: «السادس: أنه مبتدأ وخبره الجملة من قوله «هل هذا إلا بشر»، ولا بُدَّ من إضمار القول على هذا، تقديره: الذين ظلموا يقولون هل هذا إلا بشر، والقول يُضْمَرُ كثيراً»، الدر ٥/ ٧١، والعكبري/٩١١.

(٤) في م/٥ «أو يكون»، وفي م/٣ «أو أن يكون».

(٥) انظر البحر ٢٩٧/٦، والدر ٧١/٥، والعكبري/٩١١، والمحرر ١٢٤/١٠، وجعله الزجاج رفعاً على الذم. انظر معاني القرآن ٣٨٤/٣.

(٦) وذهب إلى هذا الأخفش وأبو عبيدة، انظر الدر ٧١/٥، والبحر ٢٩٧/٦، وإعراب النحاس ٢/ ٣٦٦، والعكبري/٩١١.

(٧) أي فاعل للفعل «يقول» المقدر، واختار هذا الإعراب النحاس أبو جعفر، وذكر أن القول كثيراً ما يُضْمَرُ، وأن مما يدل على صحته مجيء الاستفهام بعده، انظر إعراب النحاس ٣٦٦/٢، والدر ٧١/٥، والبحر ٢٩٧/٦.

(٨) في م/٤ بيقولون. وفي م/٥ ليقول.

(٩) في الآية الثانية ﴿ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾.
وقد وجدت هذا الرأي عند ابن الشجري في الأمالي ١٣٣/١ قال: «فكأنه قيل: استمعه الذين ظلموا».

(١٠) أي ويجوز أن يكون «الذين» في الآية الثالثة منصوباً على البدلية من ضمير النصب - الهاء في «يأتيهم».

=

منصوباً على البدل من مفعول «يأتيهم»، أو على إضمار أذمُّ(١)، أو أعني(٢).

وأن يكون(٣) مجروراً على البدل من(٤) «الناس» في ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ أو(٥) من الهاء والميم في ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾.

فهذه أحد عشر وجهاً(٦).

= ولم يذكر هذا الوجه أبو حيان شيخه، ولا تلميذ أبي حيان السمين. ولكني وجدت هذا عند الشجري في أماليه ١٣٤/١.

(١) ذكر أبو حيان هذا الرأي للزجاج، ولم أجد هذا في معاني القرآن للزجاج ٣٨٤/٣، بل جعل الرفع: هم الذين ظلموا، على هذا التقدير أنه رفع على الذم. وانظر البحر ٢٩٧/٦.
وقد وجدت هذا لابن الشجري في أماليه ١٣٤/١.

(٢) هذا للزجاج قال: «ويجوز أن يكون في موضع نصب على معنى: أعني الذين ظلموا» انظر معاني القرآن ٣٨٤/٣، وذهب إلى مثله ابن الشجري الأمالي ١٣٤/١، وذكره أبو حيان في البحر ٢٩٧/٦، وقال: «قاله بعضهم».
وانظر العكبري /٩١١، والدر ٧١/٥.

(٣) أي: الذين.

(٤) «الناس» في الآية الأولى: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾.
وذكر أبو حيان أنه بدل من الناس أو نعت ، وذكر أنه للفراء، ثم قال: «وهو أَبْعَدُ الأقوال» وذكر السمين البدلية للفراء.
انظر البحر ٢٩٧/٦، والدر ٧١/٥-٧٢.
وذهب العكبري إلى النعت /٩١١، وانظر مشكل إعراب القرآن ٨١/٢.
قلت: جاء في معاني الفراء: «والذين: تابعة للناس مخفوضة كأنك قلت اقترب الذين هذا حالهم...» معاني القرآن ١٩٨/٢.

(٥) أو بدل من الضمير في قلوبهم. وقد وجدته في أمالي الشجري ١٣٣/١ قال: فكأنه قيل: لاهية قلوب الذين ظلموا ».

(٦) الصواب أنها ثلاثة عشر وجهاً.

وأمّا الآية[١] الأولى فإذا قُدِّرت الواوان[٢] فيها علامتين[٣] فالعاملان قد تنازَعا[٤] الظاهرَ[٥]، فيجب حينئذٍ أن تقدّر في أحدهما[٦] ضميراً مستتراً راجعاً إليه، وهذا من غرائب العربية، أعني وجوب استتار الضمير في فعل الغائبين[٧].

ويجوز كونُ «كثير»[٨] مبتدأ وما قبله خبراً، وكونُه بدلًا من الواو الأولى[٩] مثل[١٠]: «اللهم صَلِّ عليه الرؤوفِ الرحيمِ»

---

(١) آية سورة المائدة ٧١/٥ ﴿... ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ﴾.

(٢) أي في الفعلين.

(٣) أي علامتين لجمع الذكور وليسا فاعلين.

قال أبو حيان: «كثير: ... وجَوّزوا أن يرفع على الفاعل، والواو علامة للجمع لا ضميرٌ على لغة أكلوني البراغيث، ولا ينبغي ذلك لقلة هذه اللغة» البحر ٥٣٤/٣.

(٤) أي «عَمُوا وصَمُّوا».

(٥) وهو «كثير».

(٦) إن قدرّت «كثير» فاعلاً للفعل «عموا» كان فاعل «صَمُّوا» ضمير مستتراً يعود على «كثير»، وإن قَدّرت «كثير» فاعل «صَمُّوا» كان فاعل «عموا» عائداً على متأخِّر، وهو في الحالتين مستتر وجوباً.

(٧) ومما جاء فيه مستتراً وجوباً للغائب صيغة التعجب «ما أفعله »، والاستتار الواجب إنما يكون للمتكلم والمخاطب.

(٨) ذكر هذا الوجه أبو حيان في البحر ٥٣٤/٣، وضَعَّفه قال: «وضُعِّف بأن الفعل قد وقع موقعه فلا ينوى به التأخير، والوجه هو الإعراب الأول» والوجه الأول الذي ذكره هو البدلية من المضمر.

وذكر وجهاً آخر وهو أنه جعله خبراً لمبتدأ أي: هم كثير، مشيراً بالضمير إلى العُمْي الصّمّ.

(٩) أي التي في «عَمُوا».

(١٠) قوله: «الرؤوف» بدل من الضمير في «عليه» وانظر الارتشاف ٩٤٦/٢، وهو حكاية عن الكسائي. ويأتي هذا في ضمير الفصل.

فالواو الثانية[١] حينئذٍ عائدة على مُقدَّم[٢] رتبةً، ولا يجوز العكس[٣]؛ لأنّ الأُولى[٤][٥] حينئذٍ لا مُفَسِّر لها.

ومنع أبو حيان أن يقال على هذه اللغة[٦] «جاءوني[٧] مَن جاءك» لأنها[٨] لم تُسْمَع إلا مع ما لفظُه جَمْعٌ[٩].

وأقول: إذا كان سببُ دخولها[١٠] بيانَ أنّ الفاعل[١١] الآتي جَمْعٌ كان لحاقُها[١٢] هنا أَوْلى؛ لأن الجمعيّة خفيّة[١٣].

---

(١) في «صَمّوا».

(٢) كذا في المخطوطات، وفي طبعة الشيخ محمد ومبارك «متقدِّم».

(٣) أي جعل «كثير» «بدلاً» من الواو في «صموا».

(٤) أي لو جعلت «كثير» بدلاً من الواو الثانية وهي التي في «صَمُّوا» بقيت الواو الأولى في «عَمُوا» لا مفسِّر لها.

(٥) في م/٤ الأول.

(٦) لغة طيئ.

(٧) على الجمع بين واو الضمير وفاعل صريح وهو «مَن»، ثم ذكر الفعل بعد «من» مفرداً عائداً فاعلُه على لفظ «مَن».

(٨) أي الواو.

(٩) وعلى هذا فلا يجوز عند أبي حيان إلا جاءوني الذين جاءوك.
ومَن: ليس لفظه الجمع، وإنما هو دال على ذلك من حيث المعنى.

(١٠) أي دخول الواو.

(١١) وهو «مَن».

(١٢) أي الواو.

(١٣) قال الأمير: «إن كان أبو حيان استند للسماع لم يَرِد عليه ما ذُكِر، وأيضاً لفظ الجمع يشاكل بالعلامة» الحاشية ٢/٣٨. =

وقد أَوْجَبَ الجميعُ علامةَ التأنيث في[١] «قامت هند»، كما أوجبوها في «قامت امرأة»، وأجازوها[٢] في «غَلَتِ القِدْرُ[٣]»، و«انكسرتِ القوسُ[٤]» كما أجازوها في[٥] «طلعتِ الشمسُ» و«نفعتِ الموعظةُ».

وجَوَّز الزمخشري في: ﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾[٦] كونَ «مَنْ» فاعلًا، والواو علامة.

= وانظر كلام الدماميني في حاشية الشُّمُنّي في تعقّبه ابن هشام ١١٢/٢، وفي حاشية الدسوقي ٢٨/٢: «أي لأنه لا يعلم الجمعية إلا من الواو».

(١) أوجبوا العلامة لأنه مؤنث حقيقي مع أن لفظه مذكّر لفظاً.

وهو يريد من هذا مقابلة هذا بقول أبي حيان: «جاءوني مَنْ جاءك» وجوازه على القياس. كما قاسوا هنا التأنيث في هذا المؤنث المعنوي على الصريح في المثال الثاني: قامت امرأة.

(٢) الجواز في حالة التأنيث المجازي كما هو في هذا المثال وما بعده.

(٣) ذكر الدسوقي أنه في بعض النسخ المخطوطة «القدور» على الجمع.

(٤) عند الدسوقي في بعض النسخ «النفوس» جمع نفس.

(٥) أي أُجيزت في القدر والقوس قياساً على التأنيث في الشمس والموعظة وتأنيث الفعل لهما، فليكن ما منعه أبو حيان جائزاً على قياس هذا.

(٦) سورة مريم ٨٧/١٩.

قال الزمخشري: «والواو في «لا يملكون» إن جُعِل ضميراً فهو للعباد، ودَلّ عليه ذِكْرُ المتقين والمجرمين لأنهم على هذه القسمة، ويجوز أن تكون علامة للجمع كالتي في: أكلوني البراغيث، والفاعل «مَن اتخذ» لأنه في معنى الجمع، ومحل «من اتخذ» رَفْعٌ على البدل أو الفاعلية...» الكشاف ٢٩٢/٢.

قال أبو حيان: «ولا ينبغي حمل القرآن على هذه اللغة القليلة مع وضوح جعل الواو ضميراً...» البحر ٢١٧/٦، وكان بذلك يَرُدّ هذا الإعراب على الزمخشري.

وإذا قيل: «جاءوا زيدٌ وعمروٌ وبَكْرٌ» لم يَجُزْ عند ابن هشام[(١)] أن يكون من هذه اللغة، وكذا تقول في[(٢)]: «جاءا زيدٌ وعمرو»، وقولُ غيره أَوْلى[(٣)]؛ لما بَيَّنا من أنّ المراد بيان المعنى. وقد رُدَّ عليه[(٤)] بقوله[(٥)]:

[تولَّى قتالَ المَارِقين بنفسه] وقد أَسْلَماهُ مُبْعَدٌ وحَمِيمُ

---

(١) هو ابن هشام الخضراوي.
ولم يجز هذا عنده، أي لم يَجُزْ هذا التركيب عنده لأن الفاعل على هذا مفرد وهو زيد، وما بعده عطف عليه، فلا يجوز الإتيان بالواو التي تدل على الجمع قبله.

(٢) ما قيل في الجملة السابقة يُقال هنا، فالألف للاثنين، والفاعل في الظاهر مفرد، والثاني عطف عليه.

(٣) أي قول غيره أَوْلَى، وهو جواز هذين التركيبَيْن؛ لأن الفاعل في الأولى من حيث المعنى جمع، وهو زيد وما جاء بعده معطوفاً عليه، فإذا نظر إلى المعنى جازت الجملة، وكذا الحال في الجملة الثانية.

(٤) أي: علي ابن هشام.

(٥) البيت من شعر لعبدالله بن قيس الرُّقيّات رثى به مصعب بن الزبير بن العوّام. والمُثْبَتُ عجزه، وصدره ما وضعتُه بين معقوفين.
وفاعل «تولّى» ضمير مصعب، أي قاتلهم بنفسه ولم يوكل أمرهم إلى قائد آخر. المارقين: الخوارج سمى عبدالملك وعسكره بالخوارج، أسلماه: أي خَذَلَاه وتخلَّيا عنه.
المُبْعَد: الأجنبي الذي لا قرابة له، الحميم: القريب الذي يهمه أمره.
والشاهد في البيتَ مجيء الألف الدالّة على الاثنين في قوله: «أسلماه» والألف هنا حرف، ومُبْعَدٌ: فاعل، وحميم: معطوف عليه.
وعبدالله شاعر قرشي.
انظر شرح البغدادي ١٣٨/٦، والجنى الداني/١٧٥، وشرح السيوطي/٧٨٤، وأمالي الشجري ١٢٣١/١، وأوضح المسالك ٣٥٢/١، والعيني ٤٦١/٢، وهمع الهوامع ٢٥٧/٢، وشرح ابن عقيل ٨٠/٢، وشرح الأشموني ٣٠٣/١، انظر زيادات الديوان/١٩٦.

وليس بشيء[١]؛ لأنه[٢] إنما منع[٣] التخريجَ لا التركيبَ، ويجب القطع بامتناعها[٤] في نحو: «قام زيد أو عمرو»؛ لأنّ القائم واحد، بخلاف[٥] «قام أخواك أو غلاماك»؛ لأنه[٦] اثنان.

وكذلك تمتنع[٧] في «قام أخواك أو زيد».

وأما قوله تعالى: ﴿إِمَّا يبلغانّ[٨] عِندَكَ ٱلۡكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوۡ كِلَاهُمَا﴾[٩]،

---

(١) أي: ما رُدّ به على ابن هشام الخضراوي لا يَصْلُح للردّ عليه.

(٢) أي ابن هشام.

(٣) أي تخريج هذا التركيب على هذه اللغة، وهي لغة «أكلوني البراغيث»، وهو لا يمنع صحة التركيب على البدلية، أو أن الاسم مبتدأ وما قبله خبر عنه.

(٤) أي بامتناع لغة «أكلوني البراغيث» في المثال الذي ذكره؛ لأنّ الفاعل مفرد، فلا يأتي حرف دالّ على التثنية مع الفعل قام.

(٥) أي الجملة الثانية يجوز تخريجها على هذه الغة، وإضافة ألف التثنية، والقول: قاما أخواك...

(٦) أي الفاعل اثنان.

(٧) أي هذه اللغة. وعلّة امتناعها في مثاله أن الفاعل: أخواك أو زيد، وأو: لأحدهما، فلا يصحُّ قولُنا: قاما أخواك أو زيد؛ لأنه إذا صَحّت مع الأول فلا تصحُّ مع الثاني المفرد، و«أو» لأحدهما وليست للأول وحده.

(٨) كذا جاء ضبط هذا اللفظ في م/٢ و٣، وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف والمطوعي والأعمش والسلمي وابن وثاب والجحدري وطلحة، وقيل: الألف علامة تثنية لا ضمير، وهذا على لغة «أكلوني البراغيث»، وقيل الألف ضمير الوالدين، وأحدهما: بدل من الضمير. وقرئ «يبلغانِ» بالألف ونون خفيفة بعده، وعُزِيَتْ هذه القراءة إلى ابن مسعود، وبعدها: «إما واحد وإما كلاهما».

وانظر تفصيلاً أَوْفَى في كتابي «معجم القراءات».

(٩) الآية: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًاۚ إِمَّا يَبۡلُغَنَّ عِندَكَ ٱلۡكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوۡ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفّٖ وَلَا تَنۡهَرۡهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوۡلٗا كَرِيمٗا﴾ سورة الإسراء ٢٣/١٧.

فمن زَعَم أنّه[١] من ذلك فهو غالِط[٢]، بل الألفُ[٣] ضميرٌ[٤] الوالدين في ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ وأحدهما أو كلاهما بتقدير[٥]: يبلغه أحدهما أو كلاهما، أو أحدهما بَدَلُ[٦] بَعْض، وما بعده[٧] بإضمار فعل[٨]، ولا يكون معطوفاً[٩]؛ لأن بَدَلَ الكُلِّ[١٠] لا يُعْطَفُ على بَدَل البَعْض[١١]، لا تقول[١٢]: «أعجبني زيد وَجْهُهُ وأخوك» على أنّ الأخ هو زيد؛ لأنك لا تعطف المبيِّن[١٣] على المُخَصِّص[١٤].

---

(١) أي من هذه اللغة، أي مما جاءت فيه الألف دليلاً وعلامة على تثنية الفاعل.

(٢) في م/٥ «غلط».

(٣) في شذور الذهب/٥٣ ذكر القراءة: يبلغان ثم قال: «فالألف فاعل، وأحدهما فاعل بفعل محذوف، وتقديره: إن يبلغه أحدهما أو كلاهما...، وقيل: إن أحدهما بدل من الألف. أو فاعل يبلغان على أن الألف علامة، وليسا بشيء، فتأمّل».

(٤) أي: فهو الفاعل ، فهو ضمير يعود على متقدِّم.

(٥) وعلى هذا يكون «أحدهما» فاعلاً لفعل محذوف، وليس للمذكور.

(٦) فهو بدل من الألف بدل بعض من كل.

(٧) وهو «كلاهما»

(٨) أي: أو يبلغه كلاهما.

(٩) أي: على أحدهما.

(١٠) بدل الكل في «كلاهما»، فهو مطابق للفاعل وهو الضمير في «يبلغان».

(١١) وهو أحدهما.

(١٢) وذلك على جعل «وجهه» بدل بَعْضٍ من كُلٍّ وهو زيد، ثم عطف «أخوك» على هذا البدل.

(١٣) بدل البعض مُخَصِّص، وبدل الكل مبيِّن، فلا يقع العطف بينهما بعطف الثاني على الأول. وانظر الشمني ١١٢/٢.

(١٤) في م/٤ «المختص».

فإن قلت: «قام أخواك وزيدٌ» جاز «قاموا» بالواو، إن قدّرته من عَطْفِ المفردات، و«قاما» بالألف إن قدرته من عَطْفِ الجمل[١] كما قال السهيلي في: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾[٢]: إنّ التقدير: ولا يأخذه نوم[٣].

١٣ - والثالث عشر[٤] واو الإنكار، نحو: «آلرجلوه»[٥] بعد قول القائل: قام الرجلُ، والصّوابُ أن لا تُعَدّ[٦] هذه، لأنها إشباع للحركة[٧] بدليل: «الرجلاه»[٨] في النصب،

---

(١) أي قاما أخواك وزيد، وزيد على هذا فاعل لفعل محذوف، أي: وقام زيد، ويكون من عطف الجمل.

(٢) الآيـة: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ... ﴾ سورة البقرة ٢٥٥/٢.

(٣) لم يجعل السهيلي - رحمه الله - هذا من عطف المفردات لأن «تأخذه» فيه علامة تأنيث فلا يُسَلّط على النوم. وهو على التذكير فقدّر له فعلاً مناسباً، وجعله من عطف الجمل لا عطف المفردات.

(٤) من أنواع الواو.
وانظر في هذا المرادي فقد قال: «واو الإنكار نحو قولك: أَعَمْرُوْهْ» لمن قال: جاء عمروٌ، وحرف الإنكار تابع لحركة الآخر، ألفاً بعد الفتحة، وياء بعد الكسرة، وواواً بعد الضمّة، ويُرْدَف بهاء السكت».
انظر الجنى الداني/١٧٢. و١٧٥، ورصف المباني/١٣١.

(٥) كذا جاء في المخطوطات «آلرجلوه» وفي المطبوع: آلرجلوه، بإدخال همزة الاستفهام على ألف الوصل. وكلاهما صحيح، فهو في الأول على تقدير الاستفهام وإن لم تثبت ألفه، فالإنكار فيه ظاهر.

(٦) أي: لا تُعَدُّ هذه الواو من أنواع الواو المذكورة...

(٧) وهي الضمة على اللام.

(٨) في المطبوع «آلرجلاه» بالمد، وما أثبتُّه من المخطوطات.

=

و[١] «الرَّجُلِيه» في الجَرِّ، ونظيرها[٢] الواو في «مَنُو»[٣] في الحكاية، وفي «أَنْظُورُ» من قوله[٤]:

[وأنني حيثما يثني الهوى بصري] من حَوْثُما سَلكُوا أَدْنو فَأَنْظُورُ

= والدليل الذي ذهب إليه أن الفتحة في قولنا: رأيت الرجلَ، أشبعت كما أشبعت الواو في السابق.

(١) في المطبوع: آلرجليه، وما هو مثبت من المخطوطات.
والتقدير: مررت بالرجلِ، فأشبعت الكسرة عند الاستنكار.

(٢) أي نظير الواو في «الرجلوه» وهو ما سَمَّوه بواو الإنكار، ورآه المصنّف من باب إشباع الضمة.

(٣) قال المالقي: «الموضع السابع أن تكون للوقف وهي نوعان: نوع في الاستثبات بـ «مَن» في باب الحكاية عن النكرة المرفوعة نحو قولك في استثبات من قال: جاء رجل: مَنُو؟ وجاء رجلان، منو؟ وجاء رجال: مَنُو...، وإنما ذلك دلالة على اسم مرفوع..» رصف المباني/ ٤٣٧، وانظر شرح المفصّل ١٤/٤.

(٤) نسب هذا البيت ومعه آخر إلى ابن هَرْمةَ كذا عند الزوزني، ولم يَعْزُهُ البغدادي إلى أحد وصدره ما أثبتُّه بين معقوفين.
وقبله:

الله يعلم أنا في تلفُّتنا يوم الفراق إلى أحبابنا صُورُ

وصُوْر: جمع أَصْوَر، وهو المائل من الشوق.
وحَوْث: لغة في حيث، وما زائدة.
وروي: يَشري بدلاً من يثني، وفي سر الصناعة: يشري، حيثما، والشاهد فيه قوله: فأنظورُ، وهو من الفعل: فأنظُر، فأُشبِعت ضمة الظاء فصارت واواً.
انظر شرح البغدادي ١٤٠/٦، وشرح السيوطي/٧٨٥، وشرح المفصل ١٠٦/١٠، والهمع ٥/ ٣٣٣، والخزانة ٥٨/١، والجنى الداني/١٧٣، والإنصاف/٢٣، والمحتسب ٢٥٩/١، وسر الصناعة/٢٦، ٣٣٨، ٦٣٠، ملحق شعر ابن هرمة/٢٣٩، واللسان/ثرى.
وانظر شرح المعلقات للزوزني/٢٢٤ ط دار الأرقم، والخصائص ٤٢/١ و٣١٦/٢.

وواو القوافي كقوله[١]:

[متى كان الخِيَامُ بذي طُلُوحٍ] سُقيتِ الغيثَ أيّتها الخِيَامُو

١٤ - **الرابع عشر**[٢]: واو التذكُّر[٣]، كقول من أراد أن يقول: «يقومُ زيدٌ» فنسيَ «زيدٌ»، فأراد مَدّ الصوت ليتذكّر؛ إذ لم يُرِدْ قَطْعَ الكلامِ «يَقُومُو»، والصواب أنّ هذه كالتي قبلها[٤].

١٥ - **الخامس عشر**[٥]: الواو المُبْدَلَةُ من همزة الاستفهام[٦] المضمومِ[٧] ما

---

(١) قائله جرير، وصدره ما أثبتُّه بين معقوفين.
وذو طلوح: واد في أرض بني العنبر من تميم، وسميّ بذلك لكثرة شجر الطلح به، وهو شجر عظيم.
والشاهد فيه إشباع ضمّة الميم «الخيامُ» فصارت واواً، وهي عند المصنف ليست من أنواع الواو.
انظر البيت في شواهد البغدادي ٦/١٤١، وشرح السيوطي/٧٨٥، والجنى الداني/١٧٤، وشرح المفصل ٩/٧٨، والخزانة ٣/٦٧١، والديوان/٥١٢، والكتاب ٢/٢٩٨، والمنصف ١/٢٢٤.

(٢) من أنواع الواو.

(٣) في م/٣ «التذكير»، وعلى هذه المخطوطة حاشية تذكر أنه اللفظ المناسب. وفي الجنى الداني/١٧٢ «واو التذكار».

(٤) أي: هي من إشباع الضمة، ولا تُعَدُّ من أنواع الواو.
وانظر الجنى الداني/١٧٢، ورصف المباني/٤٣٦.

(٥) من أنواع الواو.

(٦) ذكر هذا المرادي وأشار إلى أن الذي أثبته المالقيُّ في رصف المباني، ثم رَدّه. انظر الجنى الداني/١٧٢، ورصف المباني/٤٣٨.

(٧) نَصُّ المالقي لم يشترط هذا، بل قال: «أن تكون بدلاً من همزة الاستفهام إذا كان بعدها ألف =

قبلها كقراءة قُنْبُل[١] ﴿وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ * وأَمِنْتُم﴾[٢]، ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وءَامَنتُم بِهِۦ﴾[٣].

= وهمزة مُسَهَّلة نحو قولك في ءآليت: وآليت، وفي ءآمنتم: وآمنتم... وإنما ذلك لكراهة اجتماع همزتين في الأصل وإن كان بينهما ألف» رصف المباني/٤٣٨ - ٤٣٩.

(١) هو محمد بن عبدالرحمن بن خالد بن محمد بن سعيد بن جرجة أبو عمر المخزومي مولاهم المكي، الملقب بقنبل، وهو شيخ القراء بالحجاز، ولد سنة ١٩٥هـ، واختلف في سبب تلقيبه قنبلاً، فقيل اسمه، وقيل لأنه من بيت بمكة يقال لهم القنابلة، وقيل غير ذلك، مات سنة إحدى وتسعين ومئتين عن ست وتسعين سنة. انظر غاية النهاية ١٦٥/٢ - ١٦٦.

(٢) الآيتان: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ * ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ تَمُورُ﴾ سورة الملك ١٥/٦٧ - ١٦.

قرأ ابن كثير في رواية القواس وقنبل في الوصل بإبدال الهمزة واواً وبتسهيل، الهمزة الثانية بلا ألف من طريق ابن مجاهد.

قال ابن مجاهد «قرأ ابن كثير النشورُ وأمنتم بترك همزة الألف التي للاستفهام فتصير في لفظ واو بضم الراء في الوصل».

وأما في الابتداء فقد قرأا بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية بلا ألف.

وانظر تفصيل القراءات في هاتين الآيتين في كتابي «معجم القراءات».

(٣) الآية: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِۦ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ۖ إِنَّ هَٰذَا لَمَكْرٌ مَّكَرْتُمُوهُ فِى ٱلْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُوا۟ مِنْهَآ أَهْلَهَا ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ الأعراف ١٢٣/٧.

قراءة القواس عن ابن كثير وكذا أبي الإخريط عنه، وهي قراءة قنبل في الوصل بتسهيل الهمزة الثانية مع إبدال الهمزة الأولى وهي همزة الاستفهام واواً، ورواها ابن مجاهد عن قنبل. وصورة القراءة وامنتم.

وصورتها في الوجه الثاني عن قنبل في الوصل «فرعونُ وأمنتم» بإبدال الأولى واواً وتحقيق الثانية وهي رواية ابن شنبوذ عنه.

وانظر بياناً أَوْفَى من هذا في كتابي «معجم القراءات».

والصّواب أَلّا تُعَدّ هذه[١] أيضاً لأنها[٢] مبدلة، ولو صَحّ عَدُّها[٣] لَصَحَّ عَدُّ الواو من أحرف الاستفهام.

* * *

(١) أي: لا تُعَدّ هذه الواو من أنواع الواو المذكورة.

(٢) أي: لأنها ليست بأصل، وإنما هي مبدلة من همزة الاستفهام.

(٣) أي: عَدّ الواو في مثل هاتين القراءتين من أنواع الواو...

وعرض للمسألة المرادي في الجنى الداني/١٧٢، ثم قال: «ذكر ذلك صاحب رصف المباني، ولا ينبغي ذكرُ مثل هذا؛ إذ لو فتح هذا الباب لعُدَّت الواو من حروف الاستفهام، والإبدال في ذلك عارض لاجتماع الهمزتين، والله أعلم».

١٠١ - وا

وا: على وجهين[١]:

أحدهما: أن تكون حرف نداء مختصاً بباب النُّدْبة[٢]، نحو: «وازيداه»، وأجاز بعضُهم استعمالَه في النداء[٣] الحقيقي.

والثاني: أن تكون ٱسماً لـ «أَعْجَبُ»[٤]، كقوله[٥]:

وا بـأبـي أنـتِ وفـوكِ الأَشْـنَـبُ
كـأنـمـا ذُرَّ عـلـيـه الـزَّرْنَـبُ
أو زنـجـبـيـلٌ وهـو عـنـدي أَطْـيَـبُ

---

(١) انظر الجنى الداني/٣٥١.

(٢) والندبة نداء المتفجّع عليه أو المتوجّع منه. وانظر الارتشاف/٢٢١٥.

(٣) مثل: وا زيدُ أقبلْ. ذكر هذا المرادي ثم قال: «ومذهب سيبويه وجمهور النحويين ما سبق» الجنى الداني/٣٥٢. وانظر الارتشاف/٢٢٩٣.
وعنى بقوله ما سبق أن «وا» مختص بالندبة، ولا يكون للنداء مثل يا، في غير المندوب.

(٤) أي اسم فعل بمعنى التَّعُجب والاستحسان.

(٥) ذكر السيوطي هذا الرجز لبعض بني تميم. وهو في وصف امرأة بطيب النكهة.
والبيت الثالث غير مثبت في م/١، وأثبت في بقية المخطوطات.
والشنب: حِدَّة في الأسنان، وقيل: بَرْدُها وعذوبة مذاقها.
والزَّرْنَبُ نبت طيب الرائحة، والزنجبيل نبت، وذكر البغدادي بيتاً رابعاً، واستدل منه على أن المراد به الخمر.
والشاهد فيه مجيء «وا» اسم فعل بمعنى أعجب.
على أنه روي: يا بأبي.. ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

وقد يقال: «واها» كقوله[١]:

واهاً لسلمى ثم واهاً واها

وَوَيْ[٢]، كقوله[٣]:

وَيْ كأنْ مَن يكن له نَشَبٌ يُحـ ـبَبْ ومَن يفتقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرّ

= شرح البغدادي ١٤٣/٦، وشرح السيوطي/٤٨٦، وأوضح المسالك ١١٧/٣، والعيني ٤/ ٣١٠، والهمع ١٢٤/٥، والأشموني ١٩٩/٢، والارتشاف/٢٢٩٣.

واللسان/زرنب، وشرح الكافية الشافية/١٠٧٦، ١٣٨٦، والمساعد ٦٥١/٢.

(١) ذكره ابن السيرافي لأبي النجم العجلي، وقيل هو لرؤبة، وليس في ديوان رؤبة، ولكنه مثبت في ديوان أبي النجم:

واهاً لريّا ثم واهاً واها

وبعده:

هي المنى لو أننا نلناها يا ليت عَيْناها لنا وفاها

بثمن نرضي به أباها

والشاهد فيه: مجيء «واها» بمعنى أعجب، والثاني للتأكيد.

انظر شرح البغدادي ١٤٤/٦، وشرح السيوطي/٧٨٦، ديوان أبي النجم/ ٢٢٧، برواية «يا ليت عيناها...»، الجنى الداني/٣٥٢، وشرح المفصل ٧٢/٤، الخزانة ٣٣٨/٣، والمساعد٦٥١/٢ شرح الأشموني ١٩٩/٢، اللسان/ويه، روى، أوضح المسالك ١١٨/٣، والعيني ١٣٣/١، و٣/ ٦٣٦، «واها لِلَيْلى...». والارتشاف/٢٢٩٧، ومجالس ثعلب ٢٢٨/١، وأمالي القالي ٧٧/١.

(٢) جعل المرادي «وي» أداة مستقلة تدل على التعجب من غير أن تكون مأخوذة من وا.

أي ويقال في «وا» «وَيْ» للتعجب أيضاً فهو اسم فعل بمعنى أعجب.

(٣) البيت من شعر لزيد بن عمرو بن نفيل، وذكره الجاحظ لسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، ونسبه الزبير بن بكار لنُبَيْه بن الحجاج.

والنَشَب: المال الأصيل من الصامت والناطق.

والشاهد فيه مجيء «وَيْ» بمعنى أعجب. =

وقد تلحق هذه[١] كاف الخطاب كقوله[٢]:

ولقد شفى نفسي وأبرأ سُقْمَها قيلُ الفوارسِ وَيْكَ عنترُ أَقْدِمِ

وقال الكسائي[٣]: أصل وَيْكَ: وَيْلَكَ، فالكاف ضمير مجرور، وأما ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ﴾[٤] فقال أبو الحسن[٥]: وَيْ: اسمُ فِعْلٍ، والكافُ: حرف

= وزيد بن عمرو بن نفيل شاعر جاهلي، مات قبل البعثة بخمس سنين، وكان لا يذبح للأنصاب، ولا يأكل الميتة والدم.
وانظر شرح البغدادي ١٤٤/٦، وشرح السيوطي/٧٨٦، ومعاني الأخفش ٣٤١، ٤٣٥، والهمع ١٢٤/٥، والكتاب ٢٩٠/١، ١٧٠/٢، والخزانة ٩٥/٣، الخصائص ٤١/٣، ١٦٩، الجنى الداني/٣٥٢، المحتسب ١٥٥/٢، شرح المفصل ٧٦/٤، إيضاح الوقف والابتداء ٣٩٥/١.

(١) أي: وَيْ فيقال: وَيْك.
وفي م/١ و٣ «هذا» وفي م/٢ «وقد يلي هذا».

(٢) قائله عنترة فهو من معلقته. وجاء في رواية: قول الفوارس.
والشاهد فيه مجيء كاف الخطاب بعد «وَيْ».
وانظر الشاهد في شرح البغدادي ١٤٨/٦، وشرح السيوطي/٧٨٧، والخزانة ٩٦/٣، ١٠١، وشرح المفصل ٧٧/٤، والمحتسب ١٥٦/٢، وشرح الأشموني ١٩٩/٢، والعيني ٣١٨/٤، والخصائص ٤٠/٣، والديوان/٢٤، الجنى/٣٥٣.

(٣) النص في الجنى الداني/٣٥٣.

(٤) الآية: ﴿وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْاْ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ سورة القصص ٨٢/٢٨.

(٥) لم يذكر هذا الأخفش في كتابه «معاني القرآن» بعد تفسير هذه الآية انظر ص/٤٣٤، بل إن ما ذكره تعليقاً على البيت الذي ذكره لزيد بن عمرو يدل على أنه يرى: وَيْ: اسم فعل، وكأن: مخففة من «كأنّ» عن الأخفش مثبتٌ في الخصائص ١٧٠/٣.

خطاب وأنّ: على إضمار اللام، والمعنى: أَعْجَبُ لِأَنّ الله.

وقال الخليل[١]: وَيْ: وحدها كما قال:

وَيْ كأن مَن يكن ... ... البيت[٢]

وكأنّ للتحقيق[٣]، كما قال[٤]:

كأنني حين أُمْسِي لا يُكَلِّمني مُتيّمٌ يشتهي ما ليس مَوْجوداً

---

(١) النص في الجنى الداني/٣٥٣ «وعند الخليل وسيبويه أن وَيْ وحدها، والكاف للتشبيه...» وانظر الكتاب ١/٢٩٠.

(٢) بيت زيد بن عمرو وقد تقدَّم.
وفي الكتاب ١/٢٩٠ «وسألت الخليل عن قوله: «ويكأنه لا يفلح»، وعن قوله «ويكأنّ الله» فزعم أنها مفصولة من كأنّ، والمعنى على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم، أو نُبِّهوا فقيل لهم: أَمَا يشبه أن يكون ذا عندكم هكذا، والله أعلم».

(٣) قال أبو سعيد السيرافي: «في ويكأن الله، ثلاثة أقوال: أحدها قول الخليل تكون «وَيْ» كلمة تندُّم يقولها المتندِّم، ويقولها المندِّم غيره، ومعنى كأن التحقيق.
الثاني: قول الفراء: تكون وَيْكَ موصولة بالكاف وأنّ منفصلة، ومعناها عنده تقرير، كقولك: أما ترى.
والقول الثالث يذهب إلى أن وَيْك بمعنى وَيْلَك، وجعل أنّ مفتوحة بفعل مضمر كأنه قال: ويلك اِعلم أنّ الله. واحتج السيرافي لكل من هذه الأقوال فانظره» على هامش الكتاب ١/ ٢٩٠، ورجح ابن جني قول الخليل. انظر المحتسب ٢/١٥٥.

(٤) قائله يزيد بن الحكم الثقفي من قصيدة يمدح بها سليمان بن عبدالملك، ويعزى لعمر بن أبي ربيعة، وهو كذلك عند السيوطي. وخَطّأ الأمير النسبة إلى عمر. والرواية في المخطوطات: يكلّمني، ما عدا الأولى ففيها: تكلمني بالتاء من فوق.
والشاهد فيه مجيء «كأن» للتحقيق.

أي: إنني حين أمسي على هذه الحالة.

* * *

= وجاء البيت في ديوان عمر بن أبي ربيعة/٣٢٠:

كأنه يوم يُمسي لا يُكَلِّمها ذو بغيةٍ يبتغي ما ليس موجودا

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٤٩/٦، وشرح السيوطي/٧٨٨، والمحتسب ١٥٥/٢، شرح المفصّل ٧٧/٤، الخزانة ٩٦/٣، الخصائص ١٧٠/٣، اللسان/عود.

حرف الألــف

١٠٢ - حرف الألف

والمراد هنا الحرفُ الهاوي[١] الممتنعُ الابتداءُ به؛ لكونه لا يقبل الحركة، فأمّا الذي يُراد به الهمزة[٢] فقد مَرَّ في صدر الكتاب.

وابن جنّي يرى[٣] أنّ هذا الحرف اسمه «لا»، وأنه الحرف الذي يُذْكَرُ قبل الياء عند عَدِّ الحروف، وأنه لَمّا لم يمكن أن يُلْفظ[٤] به في أول ٱسمه كما فُعِل في أخواته إذ قيل: صادْ، جيمْ، تُوُصِّل[٥] إليه باللام[٦] كما تُوُصِّل إلى اللفظ بلام التعريف بالألف[٧] حين قيل في الابتداء: «الغلام»، ليتقارضا.

---

(١) ذكر الدسوقي أنه ورد في نسخة «الهوائي».
وذكر أن المراد بالهاوي الصوت الممتد في الهواء المعدود من حروف العلة كألف موسى. حاشية ٢/٣٠.

(٢) في الجنى الداني/١٨٠ «قال أبو عبيد: الألف عند العرب ألفان: ألف مهموزة وهي الهمزة، وإنما جُعِلت صورتُها ألفاً لأنها لا تقوم بنفسها، ألا تراها تنقلب في الرفع واواً وفي الفتح ألفاً، وفي الكسر ياءً.
والألف الأخرى هي التي تكون مع اللام في الحروف المعجمة، وهي ساكنة...».

(٣) ذكر هذا ابن جني في موضعين من سِرّ الصناعة: الأول في حديثه عن أسماء الحروف في أول الكتاب ص/٤٣ - ٤٤، والثاني في أواخر كتابه عند الحديث عن الألف. انظر ص/٦٥١.
وذكر هذا مختصراً المرادي لأبي عبيد القاسم بن سلام. انظر الجنى الداني/١٨٠.
ونص ابن جني في الهمع ٤/٣٦٣.

(٤) كذا في المخطوطات ما عدا الرابعة، وفي المطبوع «يتلفّظ».

(٥) أي إلى النطق بالألف.

(٦) فقيل: لا.

(٧) أي: أن الألف التي هي همزة كما جعلت وصلة للابتداء باللام الساكنة المعرفة جُعِلت اللام =

وأنّ قول المعلمين «لام ألف»[١] خطأ؛ لأن كُلاً من اللام والألف قد مضى[٢] ذكره، وليس الغرضُ بيانَ تركيب الحروف بل سَرْدَ أسماء الحروف البسائط، ثم اعترض على نفسه[٣] بقول أبي النجم[٤]:

أقبلتُ من عند زياد كالْخَرِفْ
تَخُطُّ رجلايَ بخطٍّ مختلفْ

= وصلة للتلفظ بالألف التي هي مَدّة ليتقارضا، لاتفاق الألفين في الاسم والمخرج. انظر الشمني ١١٢/٢، وانظر سر الصناعة/٦٥٣.

(١) في سر الصناعة/٦٥١ «وقول من لا خبرة له بحقيقة اللفظ بحروف المعجم: لامَ ألف خطأ...». قلت: المعلمون لا يثبتون همزة القطع مع الألف، كما فعل المصنِّف بل يحذفونها ويلقون الفتحة على الميم.

(٢) ذهب الدماميني إلىأ ن قول المعلمين ليس خطأ من الوجه الذي ذكره المصنّف هنا؛ لأن الذي مَرّ لهم ذكرُه لام مفردة، وألف مُرادٌ بها الهمزة، ولام ألف حرف مركب من اللام والألف الهوائي، ولم يمضِ ذكر هذا، ثم قال: «نعم يرد أن المراد أسماء الحروف البسيطة لا المركبة» انتهى.

وعَلّق على هذا الشمني بقوله: وإنما عيّن ابن جني الألف اسماً للهمزة لأنها في أوله كأخويه مما يمكن الابتداء به في أول اسمه» حاشية الشمني ١١٣/٢، وانظر حاشية الأمير ٣٩/٢.

(٣) أي: ابن جني، وانظر سر الصناعة/٦٥١.

(٤) أي تارة يمشي مستقيماً فتخطُّ رجلاه خطاً شبيهاً بالألف، وتارة يمشي معوجاً فتخط رجلاه خطاً كاللام.

قال ابن جني: «فأما قول أبي النجم... فلم يُرِد شكل «لا» دون غيره، وإنما هذا كقولك: تكتبان قاف، دال،. أو جيم ، طاء، أي كأنهما تخطان حروف المعجم، لا يريد بعضاً دون بعض...» سر الصناعة/٦٥١ - ٦٥٢.

وانظر الأبيات في شرح البغدادي ١٥١/٦، وشرح السيوطي/٧٩٠، وشرح شواهد الشافية/١٥٦، والكتاب ٣٤/٢، والخزانة ٤٨/١، والمقتضب ٢٣٧/١، و٣٥٧/٣، والهمع ٣٦٣/٤، والديوان/١٤١، اللسان/كتب.

تُكَتّبان في الطريق لامَ أَلِفْ

وأجاب(١) بأنه لعله تلقّاه من أفواه العامة؛ لأن الخَطَّ ليس له تعلُّق(٢) بالفصاحة.

وقد ذُكِر للألف تسعةُ أوجه(٣):

- **أحدها**: أن تكون للإنكار(٤)، نحو: «أَعَمْرَاهْ»(٥) لمن قال: «رأيت عَمْراً»(٦).

- **والثاني**: أن تكون للتذكُّر(٧) كـ «رأيتُ الرجُلَا»(٨).

---

(١) قال ابن جني: «على أنه أيضاً قد يمكن أن يكون أراد بقوله «لامَ أَلف هذا الشكل المقدَّم ذكره إلا أنه تلقاه من أفواه العامة، لأن الخط ليس له تعلُّق بالفصحاء ولا عنهم يؤخذ...». انظر سر الصناعة/٦٥٢، وتعقّبه الدماميني بأن الواقع منه لفظٌ لا خَطٌّ.
وانظر تفصيل هذا التعقيب في حاشية الشمني ١١٣/٢، والأمير ٣٩/٢.

(٢) أي أن العربي الفصيح يجوز أَلّا يكون عارفاً بالخطّ؛ لأن الخط لا تعلُّق له بالفصاحة. وانظر حديث الدماميني في الشمني ١١٣/٢، والأمير ٣٩/٢.

(٣) انظر الجنى الداني/١٧٥ فالنص فيه.

(٤) ذكر الأمير أن الألف تستعمل للإنكار وإن كان الإنكار مأخوذاً من الهمزة.
الحاشية ٤٠/٢.

(٥) الأصل فيه: أَعَمْراً، على تقدير: أرأيت عمراً، ثم حذف الفعل والتنوين، وزيدت الألف وهاء السكت.

(٦) في م/٣ كتب فوق هذا الفعل «لقيت». وكذا جاء المثال في م/٥: لقيت...، وأشار الشيخ محمد إلى أنه في نسخة كذلك، وهو كذلك في طبعة مبارك: لقيت.

(٧) في م/٣ «التذكير».

(٨) تريد: الرجلَ، ثم وقفت لتتذكَّر ما بعده، فزدتَ الألفَ، أو أشبعت الفتحة، على الخلاف في ذلك. وانظر الهمع ٣٦٥/٤.

وقد مضى أنّ التحقيق ألّا يُعَدّ هذان[١].

الثالث: أن تكون[٢] ضمير[٣] الاثنين نحو: «الزيدان قاما». وقال المازني: هي[٤] حرف[٥].

الرابع: أن تكون علامة الاثنين كقوله[٦]:

أُلْفِيَتا عيناكَ عند القَفا أَوْلى فَأَوْلى لك ذا واقيهْ

---

(١) مضى مثل هذا في حرف الواو، والحديث في الحروف الأصلية لا في الحروف الناشئة عن إشباع الحركات، فلا يُعَدُّ الألف في هذين من الأوجه المذكورة له.

(٢) في م/٣ و٥ «يكون».

(٣) في م/١ «... ضميراً للاثنين».

(٤) في م/٣ «هو».

(٥) أي حرف دال على التثنية، وليست ضميراً.

وفي الهمع ١/١٩٥ المضمر: «... وقيل الأربعة النون والألف والواو والياء حروف علامات كتاء التأنيث في قامت لا ضمائر، والفاعل مستكِنّ في الفعل، وعليه المازني، ووافقه الأخفش في الياء.

وشبهة المازني أن الضمير لما استكنّ في فَعَل وفَعَلتْ استكنّ في التثنية والجمع، وجيء بالعلامات للفرق كما جيء بالتاء في فعلتْ للفرق...».

(٦) قائله عمرو بن ملقط، وعجزه مثبت في م/٢ و٣، وغير مثبت في البقية، وقبله:

يا أوسُ لو نالتك أرماحُنا كنتَ كمن تهوي به الهاويهْ

وأوس هو ابن حارثة بن لأم الطائي، وهو جاهلي كقائل هذا البيت، وأَوْلى: تهديد، أي قَرُبَ منك الشّرّ، وكُرِّر للتوكيد.

وذا واقية: حال من الكاف في «عيناك».

والواقية: من الوقاية.

والشاهد فيه أنّ الألف حرف، وهو علامة للاثنين، وعيناك: نائب عن الفاعل. =

وقوله[١]:

[تولّى قتالَ المارِقين بنفسه] وقد أَسْلماه مُبْعَدٌ وحميمُ

وعليه[٢] قولُ المتنبي[٣]:

ورَمى، وما رَمَتا يداه فصابني سَهْمٌ يُعَذِّب والسهامُ تُريحُ

الخامس: الألف الكافَّة، كقوله[٤]:

فبَيْنا نسوسُ الناسَ والأمرُ أمرُنا إذا نحن فيهم سُوقَةٌ ليس نُنْصَفُ

= قال البغدادي: يصفه بالهروب يقول: أنت ذو وقاية من عينيك. عند فرارك تحترس بهما، ولكثرة تلفُّتك إلى خلفك صارت عيناك كأنهما في قفاك. وتقدّمت ترجمة الشاعر.
وانظر شرح البغدادي ٦/١٥٤، وشرح السيوطي/٣٣٠، ٧٩٠، وأمالي الشجري ١/١٣٢.

(١) تقدَّم في حرف الواو، وهو لعبدالله بن قيس الرقيّات.
والألف للاثنين، حرف، والفاعل «مُبْعَدٌ» وما عطف عليه.

(٢) أي على جعل الألف علامة للاثنين لا ضميراً.

(٣) من قصيدة يمدح بها مساور بن محمد الرومي.
قال العكبري في شرح البيت:
المعنى يريد أنه أصابه بعينيه ولم يُصِبْهُ بيده، وقوله: رمتا يداه الوجه أن يقول: رَمَتْ يداه، ولكنه على لغة من قال: قاما أخواك...، والمعنى أنه يريد أن عينيه رمتا ولم تَرْمِ يداه سهماً يُعَذِّب، ومن عادة السَّهْمِ أن يقتل فيريح المقتول، وهذا السهم لم يُرِحْ وإنما يُعَذِّب صاحبَه، فهو لا ميت ولا حَيّ بل هو مُعَذَّب».
الشاهد في البيت الألف في «رمتا» حرف للاثنين، ويداه: فاعل، وسهم: فاعل صابني.
انظر شرح البغدادي ٦/١٥٥، وأمالي الشجري ١/١٣٣، وشرح الديوان للعكبري ١/٢٤٥.

(٤) تقدَّم هذا البيت في حرف الميم، وهو لحُرْقة بنت النعمان بن المنذر، وكان ذلك في سياق حديثه عن زيادة «ما» بعد «بين».

وقيل: الألف بعض «ما»[١] الكافَّة، وقيل: إشباع[٢]، و«بين» مضافة إلى الجملة، ويؤيّده[٣] أنها[٤] قد أُضيفت إلى المفرد في قوله[٥]:

بَيْنا تَعانُقِهِ الكُماةَ ورَوْغِهِ يوماً أُتيحَ له جَرِيءٌ سَلْفَعُ

السادس: أن تكون فاصلة[٦] بين الهمزتين

---

(١) أي الأصل: بينما، فحذفت الميم، بقيت الألف مع «بين».

(٢) أي إشباعٌ لفتحة النون، ولا زيادة لـ «ما».

(٣) يؤيِّد هذا التوجيهَ الثانيَ، وهو أن الألف إشباع الإضافة إلى المفرد في البيت الآتي، وعلى هذا تكون «بينا» هنا مضافةً إلى جملة نسوس.
وانظر حديثاً في هذا في الخزانة ١٧٩/٣.

(٤) أي «بين».

(٥) البيت من قصيدة لأبي ذؤيب يرثي بها أولاده.
وجاء في م/٢ و٤ و٥ «جريٌّ». ورواية الأصمعي: تَعَنُّقِهِ، قال البغدادي: وقوله: بينا تَعَنُّقِه كذا في جميع الروايات، ووقع هنا وفي جمل الزجاجي وغيرهما: بينا تعانُقِه، وفي شرح أبيات الجمل أنه خطأ.
وتعانقه: الاعتناق آخر مراتب الحرب، وأولها الترامي بالسهام، والسلفع: الجريء والواسع الصدر.
والشاهد فيه: أن بينا أضيف إلى المفرد في معنى الفعل، وهو المصدر هنا تَعَانُقِه. وفيه أن الألف إشباع وليس بقية الميم. وهو ما ذهب إليه ابن جني.
انظر شرح البغدادي ١٥٦/٦، وشرح السيوطي/٧٩١، وديوان الهذليين ١٨/١، وشرح المفصل ٣٤/٤، ٩٩، والهمع ٢٠٣/٣، والخزانة ١٨٣/٣، والمفضليات/٤٢٨، الديوان/ ١٨ «تعنقه».
وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٠٦/٢، الخصائص ١٢٢/٣.

(٦) أي الألف.

نحو: ﴿ءأَأَنذَرْتَهُمْ﴾[(١)]، ودخولها جائز لا واجب، ولا فرق بين كون الهمزة الثانية[(٢)] مُسَهَّلة أو محقَّقة[(٣)].

السّابع: أن تكون[(٤)] فاصلةً بين[(٥)] نون النسوة ونون التوكيد نحو: «اضْرِبْنانِّ»، وهذه واجبة[(٦)].

---

(١) الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ سورة البقرة ٦/٢، وانظر الآية/١٢٠ من سورة يٓس.
وجاءت صورتها في م/٥ أأنذرتهم ومثله عند الشيخ محمد، وهو غير الصواب.
وفي م/٣ «آأنذرتهم» وفي م/٤ «ءانذرتهم» وهو غير الصواب؛ لأنه على هذا الرسم أسقط همزة. وفي م/١ «آأنذرتهم» كذا والصواب ما أثبتُّه وصورة هذه القراءة: «أاأنذرتهم» الهمزة الأولى للاستفهام، ثم الألف الزائدة، ثم همزة مزيدة على الفعل.
وهذا المثبت قراءة من القراءات في هذه الآية وإليك هذا المختصر:
قرأ أبو عمرو وقالون وإسماعيل بن جعفر عن نافع وهشام والأعمش وأبو جعفر واليزيدي وابن عباس وابن إسحاق:
آانذرتهم، بإدخال ألف بين الهمزتين، ثم تسهيل الثانية.
واختار هذه القراءة سيبويه والخليل، وهي لغة الحجاز وقريش وسعد بن بكر.
وعن ابن إسحاق أنه حَقَّق الهمزتين وأدخل بينهما ألفاً لئلا يجمع بينهما.
وفيها قراءات أخرى، وانظر كتابي «معجم القراءات» ففيه التفصيل والبيان.

(٢) في م/٢ و٣ و٤ «مُحقَّقة أو مُسَهَّلة».

(٣) والصورتان: أاأنذرتهم: هنا الهمزة الثانية مُحقَّقة، وأاانذرتهم: وهنا الهمزة الثانية مسهلة إلى صورة الألف.

(٤) أي الألف.

(٥) في طبعة الشيخ محمد: بين النونين نون النسوة... ومثله عند مبارك بزيادة لفظ «النونين» وهذا غير مثبت في المخطوطات، وفي م/٢ أثبت هذا اللفظ ثم حُذِف بوضع خط فوقه.

(٦) أي: الألف واجبة الزيادة لئلا يتوالى ثلاثة أمثال، نون النسوة، ونون التوكيد الثقيلة.

الثّامن(١): أن تكون لِمَدِّ الصوت بالمنادى المُستغاثِ به، أو المُتَعَجَّبِ منه أو المندوبِ، كقوله(٢):

يـا يـزيـدا لِآمِـلٍ نَـيْـلَ عِـزٍّ وغِـنـىً بـعـد فـاقـةٍ وهَـوَانِ

وقوله(٣):

يـا عَـجَـبـاً لـهـذه الـفَـلِـيـقَـهْ
هـل تُـذْهِـبـنّ الـقُـوبـاءَ الـرِّيـقَـهْ

---

(١) جعل المرادي هذه الحالات ثلاثاً منفصلات فذكر السادس أن تكون الألف للندبة، والسابع للاستغاثة، والثامن للتعجُّب.
الجنى الداني/٣٧٧.
وسوف يذكر المصنِّف ثلاثة شواهد لهذه الحالات الثلاث.

(٢) قائله غير معروف.
والشاهد فيه قوله: يا يزيدا، فقد نادى: يزيد، ومدّ الصوت به علىو جه الاستغاثة، فزاد الألف.
قالوا: والألف في آخره عوض عن لام الاستغاثة فلهذا لا يُجْمَع بينهما واللام في لآمل: لام المستغاث له.
فقد نادى «يزيد» لأجل رجل يرجو نَيْلَ العزّ والغنى.
انظر شرح البغدادي ١٥٨/٦، وشرح السيوطي/٧٩١، والعيني ٢٦٢/٤، وشرح الأشموني ٢/ ١٦٨.

(٣) قيل: هذا البيت لأعرابي أصابه قُوَباء. فقيل له: اجعل عليها شيئاً من ريقك وتعهّدها بذلك، فإنها ستذهب، وعجب من ذلك.
وذكر ابن بري في أماليه على الصحاح أن الرجز لابن قَنَان الراجز.
ويُرْوَى: هل تغلبَنّ القُوَباءُ الرِّيقَهْ، برفع القوباء.
ويُرْوَى: يا عجباً وعجز البيت مثبت في م/٢ و٣، ولم يثبت في البقية.
والفليقة: الداهية، والقُوَباء: بفتح الواو وتسكينها، وهو بثر يظهر في الجسد، والرِّيقة: قطعة من الريق.

وقوله[١]:

حُمّلتَ أمراً عظيماً فاْصطبرتَ له وقُمْتَ فيه بأمر الله يا عُمَرا

التَّاسع[٢]: أن تكون بدلًا من نون ساكنة، وهي إمّا نون التوكيد أو تنوين المنصوب، فالأول[٣]: نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾[٤] و﴿وَلَيَكُونًا﴾[٥]،

= والشاهد فيه زيادة الألف في «عجبا» لمدِّ الصوت بالمتعَجَّب منه.
انظر شرح البغدادي ١٥٩/٦، والجنى الداني/١٧٧، والمنصف ٦١/٣، وشواهد شرح الشافية/٣٩٩، واللسان والتاج والصحاح/قوب، والمقاييس ٣٧/٥، وإصلاح المنطق لابن السكيت/٣٤٤، وفي ص/٣٥٣ يا عجباً من هذه الفليقة... ولم يعزه هارون إلى صاحبه.

(١) البيت لجرير في رثاء عمر بن عبدالعزيز.
والشاهد فيه قوله: يا عمرا، فقد زيدت الألف لمدِّ الصوت في المندوب.
قال المبرّد: «قوله: يا عمرا، ندبة: أراد يا عمراهْ، وإنما الألف للندبة وحدها، والهاء تُزاد في الوقف لخفاء الألف، فإذا وصلت لم تزدها فتقول: يا عمرا ذا الفضل، فإذا وقفت قلت: يا عمراهْ فحذف الهاء في القافية لاستغنائه عنها».
وجاء في م/١ و٥ «فاضطلعت به» وفي م/٤ «يا عمراه».
انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ١٦١/٦، وشرح السيوطي/٧٩٢ «فاضطلعت به»، والكامل/٨٣٣، والهمع ٧٠/٣، وشرح الأشموني ١٦٩/٢، والعيني ٢٢٩/٤، ٢٧٣، والديوان/٣٠٤.

(٢) من أنواع الألف.

(٣) وهي الألف التي تكون بدلاً من التوكيد، وهي النون الساكنة الخفيفة.

(٤) الآية: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ العلق ١٥/٩٦.

(٥) الآية: ﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ وَلَقَدْ رَاوَدتُّهُ عَن نَّفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾ يوسف ٣٢/١٢.
والقراءة في اللفظين في الوقف: لنسفعا، ليكونا، كذا بالألف، وهي قراءة الجماعة، وقد كتبتا في المصحف بالألف على صورة الوقف، وانظر فيهما كتابي «معجم القراءات». وأمالي الشجري ٣٨٤/١.

وقولِه[١]:

[وإيّاك والميتاتِ لا تَقْرَبَنَّها] ولا تَعْبُدِ الشيطانَ واللَّهَ فٱعْبُدا

ويحتمل أن تكون هذه النون من باب[٢] «يا حَرَسِيُّ ٱضْرِبَا عُنُقَه».

---

(١) قائله الأعشى، وصدره ما وضعتُه بين معقوفين.
والرواية في شعره:

وإيّاك والميتات لا تقربنَّها ولا تأخذن سهماً حديداً لتفصدا
وذا النُّصب المنصوبَ لا تَنسُكَنّه ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

ذكر هذا البغدادي ثم قال: «وعليه يكون ذا مركباً من بيتين، لكن الذي رأيتُه في ديوان الأعشى في نسخة قديمة يزيد تاريخها على سبعمئة سنة ما سطرته. والله أعلم».
قلتُ والرواية التي أثبتها المصنف هي المثبتة في الكتاب.
والشاهد في البيت أن الألف في «اعبدا» بدل من نون التوكيد الخفيفة في «فاعبُدَنْ».
قلت: والرواية في ديوانه/٤٦ فيها بعض خلاف لما أثبته البغدادي هنا .
انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٦٢/٦، وشرح السيوطي/٥٧٧، ٧٩٣، والكتاب -/١٤٩، وأمالي الشجري ٣٨٤/١، ٢٦٨/٢، وشرح التصريف الملوكي/٣١، وشرح المفصل ٢/ ٥٦، ٣٩/٩، ٨٨، ٢٠/١٠، والعيني ٣٤٠/٤، والروض الأنف ٣٦٩/٣، والهمع ٤/ ٣٩٧، وشرح التصريح ٢٠٨/٢، والإنصاف/٦٥٧. وإيضاح الوقف والابتداء ٣٦/١، وقطر الندى/١٤٩، وأوضح المسالك ١٣٩/٣، واللسان/نصب.

(٢) هذا قول منقول عن الحجاج. ذكر هذا السهيلي.
حرسيٌّ: مفرد، واضربا: مُثَنًّى، وقد خاطب الواحد بلفظ المثنّى، وعليه يحتمل أن يكون بيت الأعشى من هذا الباب، فالسّيّاق فيه خطاب الواحد، ثم عدل في آخر إلى أمر الاثنين.
قلتُ: وهو بعيد، واحتمال غير مقبول من المصنِّف، وقد تبع فيه السهيلي في الرّوض، قال: «وحُكي أن الحجاج قال: يا حرسيٌّ اضربا عُنُقَه، وهذا قد يمكن فيه جعل الوصل على الوقف، ويحتمل أن يريد: اضرب أنت وصاحبك...»
انظر الروض الأنف ٣٨٧/٣. وانظر القول عند ابن خالويه: «ليس في كلام العرب» ١٧٣.
وقوله: حمل الوصل على الوقف أي: اضربَنْ فصار اضربا في الوصل كحال الوقف.

والثاني[١]: كـ «رأيت زيدا» في لغة[٢] غير ربيعة.

ولا يجوز[٣] أَنْ تُعَدَّ الألف المُبْدَلَة من نون[٤] «إذن»، ولا ألف[٥] التكثير كألف[٦] «قَبَعْثَرى»، ولا ألف التأنيث كألف «حُبْلى»، ولا ألف الإلحاق[٧] كألف «أَرْطى» ولا ألف الإطلاق[٨] كالألف في قوله[٩]:

من طلل كالأتْحميّ أَنْهَجا

---

(١) مما يبدل ألفاً تنوين الاسم المنصوب، وذلك في حالة الوقف.

(٢) في شرح التصريح: «وقياس من قال رأيت زيدْ [أي في الوقف] بحذف الألف على لغة ربيعة أن يقول في الوقف على اضربَنْ: اضربْ بالسكون» انظر ٢/٢٠٨، والارتشاف/٧٩٩.
وفي حاشية الأمير ٢/٤٠ «بل وربيعة تجيز ذلك كما في ابن عقيل». أي تجيز الوقف بالألف كبقية العرب، وانظر شرح ابن عقيل ٤/١٧٠ «الوقف».

(٣) انظر الجنى الداني، انظر ص/١٧٧ - ١٧٨.

(٤) أي في حال الوقف فهي: إذا، وهو رأي الجمهور في الوقف عليها بألف لشبهها بالمنوَّن المنصوب، وذهب آخرون إلى أنها يوقف عليها بالنون مثل أَنْ ولَن ونُقِل عن المازني والمبرد. انظر الجنى الداني/٣٦٥، ورصف المباني/١٦٨.

(٥) وهي التي تزاد على اللفظ لتكثير حروفه.

(٦) في م/٢ وم/٣ وم/٥ «كقبعثرى» والقبعثرى: الجمل العظيم الخَلْق، وفيه غير هذا.

(٧) وهي ألف تزاد على كلمة لتجعلها ملحقة بكلمة أخرى. وأرطى ملحقة بجعفر وهو شجر ينبت بالرمل.

(٨) ألف الإطلاق هي الألف التي تلحق القوافي المطلقَة في حال الوقف، فكأنها تُطلِقُ الحرف من عقال التقييد وهو السكون إلى حال الحركة.
انظر رصف المباني/٢٨.

(٩) هذا من أرجوزة للعجاج، وقبله:

ما هاج أشجاناً وشجواً قد شجا

والأتحمي: ضرب من البرود. وهو البرد اليمني، يشبه به الطلل من أجل خطوطه التي فيه. =

ولا[١] ألف التثنة كالزيدان، ولا ألف الإشباع الواقعة في الحكاية نحو[٢]: «مَنا»، أو في غيرها[٣] في الضرورة كقوله[٤]:

أَعُـوذُ بـالله مـن الـعَـقْـرابِ

= وأَنْهَجَ الثوب: أخلق وبليَ.
وروايته عند سيبويه: أَنْهَجَنْ، ومثله عند ابن جني وغيرهما، وبالألف في الديوان.
والشاهد فيه ألف الإطلاق في أنهجا، فقد كان: أَنْهجَ، ولكن الوقف اقتضى زيادة الألف لئلا يكون الوقف على جيم ساكنة.
انظر شرح البغدادي ١٦٧/٦، وشرح السيوطي/٧٩٣، والديوان/٣٤٨، والكتاب ٢٩٩/٢، والعيني ٢٦/١، والخصائص ١٧١/١، وسر صناعة الإعراب / ٥١٤، وشرح المفصَّل ١/ ٦٤، ورصف المباني/٣٥٤، وشواهد شرح الشافية/٢٤٣.

(١) أي ولا تُعَدُّ ألفُ التثنية مما نحن فيه من بيان أنواع الألف.

(٢) ذكر هذا المالقي على أنه ألف الاستثبات في حالة النصب، ويستوي فيه المذكر والمؤنث وغيرهما، تقول: رأيت رجلاً فيقال: مَنَا، ورأيت امرأة فيقال: مَنَا...، وإذا وصلت أسقطت الألف.
انظر رصف المباني/٣٠، والجنى الداني/١٧٨.

(٣) أي في غير الحكاية.

(٤) قائله غير معروف. وبعده:

الـشـائـلات عُـقَـد الأذنـــاب

الشاهد فيه في قوله: العقراب، والألف فيه زائدة لضرورة الشعر، والمراد: العقرب.
انظر شرح البغدادي ١٦٨/٦، وشرح السيوطي/٧٩٥، والضرائر الشعرية/٣٣، والارتشاف/ ٢٣٩١، واللسان/سبسب والتاج/عقرب.
وشرح جمل الزجاجي ١٢١/١، والجمل للفراهيدي/٢٤٤، ورصف المباني/١٢، والبحر المحيط ٤٥٤/١، ٣٠٢/٥، ٤١٦/٦، ٢٩٠/٨، والدر المصون ٢٢٥/٢، ٢٢٩، ٤/ ١٧٤، ٢٧٣.

ولا[١] الألف التي تُبَيِّنُ بها الحركة في الوقف، وهي ألف[٢] «أَنا» عند البصريين، ولا ألف التصغير نحو[٣]: ذَيَّا واللذَيَّا، لما قَدَّمنا[٤].

* * *

(١) أي وليس من أنواع الألف... وانظر الجنى الداني/١٧٨.

(٢) الضمير عند البصريين أَنَ، فإذا وقفت عليه قلت: أنا، فزدت الألف لبيان الحركة كهاء السكت.

وذهب الكوفيون إلى أنّ «أنا» هو الضمير؛ بدليل إثبات الألف وصلاً في لغة، وتميم تثبتها وقفاً ووصلاً. واختار مذهبهم ابن مالك. انظر همع الهوامع ١/٢٠٧.

(٣) في الجنى الداني/١٧٨ «الألف المزيدة في آخر المبهمات إذا صُغِّرت عوضاً عن ضَمِّ أولها نحو: ذَيّا واللذيّا».

وقد جاء هذا في اسم الإشارة والاسم الموصول، وانظر رصف المباني/٣١.

(٤) أي في حرف الهاء، أي لا تُعَدُّ هذه الألفات التي ذكرها من حرف الألف هنا؛ لأنها أبعاض كلمات مثل هاء التأنيث، وحديثه في الألف التي هي كلمة مستقلّة، وسيعود إلى ذكر هذا في حرف الياء. ولذا قالوا: لو قال لما سيأتي لكان أَحْسَن.

حرف اليـــاء

١٠٣ - الياء المفردة

الياء المفردة[١] على ثلاثة أوجه، وذلك أنها تكون **ضميراً للمؤنثة** نحو: «تقومين وقومي»، وقال[٢] الأخفش والمازني: هي حرف تأنيث، والفاعل مستتر.

وحرف إنكار نحو[٣]: «أزيْدُنِيه».

وحرف تذكُّر نحو[٤]: قَدِي.

وقد تقدَّم البحث فيهما[٥]، والصواب أَلّا يُعَدّا[٦] كما لا تُعَدُّ[٧] ياء التصغير،

---

(١) في المطبوع «تأتي على...» وهذه الزيادة ليست في المخطوطات.

(٢) ذكر المرادي أن الياء هنا حرف يدل على التأنيث والخطاب على مذهبهما، ثم قال: «والصحيح أنها اسم مُضْمَر، والخلاف في ذلك شهير».
الجنى الداني/١٨١، وانظر رصف المباني/٤٤٤ - ٤٤٥ ففيه رَدٌّ لمذهبهما.

(٣) ويكون الإنكار في الوقف بعد التنوين وغيره، يقول القائل: قام زيدٌ، فتقول: أَزَيْدُنِيه؟، فالياء للإنكار، والهاء للوقف، فقد ألحقت الياء بعد كسر التنوين.
انظر الجنى الداني/١٨٠، ورصف المباني/٤٤٩.
وذكر الأمير أنه يصح تحريك داله بالحركات الثلاث. انظر الحاشية ٤١/٢.

(٤) في الجنى الداني/١٨١ «للتذكار نحو: قدي، إذا أردت أن تقول: قد قام، فوقفت على «قد» لتذكر ما بعده...».
وانظر رصف المباني/٤٤٧، ومثاله: أنت تفعلين، فتقول: أنتي، ولم تضرب الرجل، فتقول: لم تضربي، تقف لتذكر ما بعدها.

(٥) تقدّم هذا في حديثه عن الواو فيما سبق، وانظر كذلك ما سبق في الألف.

(٦) أي ياء الإنكار وياء التذكر الصواب ألا يُعَدّا من الياء التي يتحدث عنها وهي الياء المفردة.

(٧) النص عند المرادي في الجنى الداني/١٨١.

=

وياء المضارعة، وياء الإطلاق[١]، وياء[٢] الإشباع، ونحوهُنَّ؛ لأنهن[٣] أجزاءُ للكلمات لا كلمات.

* * *

= وقد عَدّ المالقي هذه الياءات من أنواع ما نحن صدد الحديث عنه. انظر رصف المباني/٤٤٣ وما بعدها.

(١) ومن ذلك قول امرئ القيس:

ويوم عقرت للعذارى مطيتي　　فيا عجباً من رَحْلها المتحمَّلِ

وقول الراجز:

فخندف هامة هذا العألم

قال المالقي: «أن تكون لإطلاق القافية كما كانت الواو والألف والهاء وهي مختصة بذلك لا غير إذا كانت زائدة على الكلمة...

وهي تقع موقع النون أو الألف من أجزاء العروض المذكورة في باب الواو وقوله [أي في البيت السابق] تحمّل، وقول الراجز: العألمِ، وزنه من أجزاء العروض مستفعلن، والياء في موضع النون، وكذلك حكم حروف الإطلاق حيث وقعت من القوافي». انظر ص/٤٤٦ - ٤٤٧.

قلت: لعل صواب الكتابة: المتحمّلي، العألمي.

(٢) أي تكون لإشباع الكسرة كما كانت الواو والألف لذلك، ومُحَلُّه الشعر كقول الفرزدق:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة　　نفي الدراهيم تنقاد الصياريف

أراد الدراهم والصيارف، فأشبع الكسرة فتولدت عنها الياء ومثله قول من قال:

تحبُّكِ نفسي ما حييتُ فإن أَمُتْ　　يُحِبُّك عظم في التراب تريب

أراد تُرِب فأشبع الكسرة.

انظر رصف المباني/١١ - ١٣.

(٣) مثل ياء التثنية والجمع السالم، وما ألحق بهما في حالتي النصب والجر.

١٠٤ - يــا

يـا: حرفٌ موضوعٌ لنداء البعيد حقيقةً[١] أو حُكْماً، وقد يُنادى بها القريبُ توكيداً[٢]. وقيل: هي مشتركةٌ بين القريب[٣] والبعيد، وقيل: بينهما وبين المتوسط.

وهي أكثر أحرف النداء استعمالاً؛ ولهذا لا يُقَدَّر عند الحذف سواها، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾[٤]. ولا يُنادى ٱسم الله عز وجل والٱسم المستغاث[٥] وأيها وأيتها، إلّا بها، ولا المندوب إلّا بها[٦]، أو بـ «وا».

---

(١) عند المرادي والمالقي: مسافة أو حكماً.
والمراد بقوله: حكما كالنائم والغافل والساهي.
انظر الجنى الداني/٣٥٤، ورصف المباني/٣٥٤، وانظر الهمع ٣٥/٣.

(٢) قال الأمير: «قوله: توكيداً. إشارة إلى أن الكلام الذي يلقى أو نفس الدعاء معتنى به حتى نُزِّل القريب وإن كان متنبهاً لذلك منزلة الغافل...» الحاشية ٤١/٢.
وقال المرادي: «ومذهب سيبويه أنّ ما عدا الهمزة من حروف النداء فهو للبعيد إلا أنه يجوز نداء القريب بما للبعيد على سبيل التوكيد».

(٣) وعِلّة ذلك كثرة استعمالها.

(٤) الآيـة: ﴿... وَٱسْتَغْفِرِى لِذَنۢبِكِۖ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلْخَاطِـِٔينَ﴾ يـوسـف ٢٩/١٢ أي: يا يوسفُ.

(٥) كقول عمر رضي الله عنه: «يا لَلّهِ لِلمسلمين».

(٦) كبيت جرير في رثاء عمر بن عبدالعزيز:

حُمّلتَ أمراً عظيماً فاصطبرت له ... وقُمْـتَ فيـه بـأمـر الله يـا عُـمَـرا

=

وليس نَصْبُ المنادى بها[١]، ولا بأخواتها أحرفاً، ولا بهنّ أسماءً[٢] لـ «أدعو» محتملة لضمير الفاعل، خلافاً لزاعمي ذلك، بل بـ «أدعو» محذوفاً لزوماً.

وقول ابن الطراوة[٣]: النداء إنشاء وأدعو: خبر، سَهْوٌ منه، بل «أدعو» المقدَّر[٤] إنشاء كـ «بِعْتُ وأقسمتُ».

= والأصل في الندبة استعمال «وا»، ويجوز استعمال «يا» إذا دَلّ دليل على أن المراد الندبة كالبيت هنا.
وانظر الهمع ٦٦/٣.

(١) أي بـ «يا».
الخلاف بين العلماء في ذلك على أقوال:
- المنادى: مفعول به بفعل لازم الإضمار.
- وذهب بعضهم إلى أن الناصب له معنوي وهو القصْد.
- وهناك من قال: إنّ الناصب له حرف النداء، ثم اختلفوا، فقيل على سبيل النيابة والعِوَض عن الفعل، وهو على هذا مشبَّه بالمفعول به لا مفعول به، وهو رأي الفارسي.
- والرابع أن أحرف النداء أسماء أفعال بمعنى: أدعو.
- وهناك من ذهب إلى أن أحرف النداء أفعال، ورُدّ هذا. انظر الهمع ٣٣/٣ - ٣٤.

(٢) أي أسماء أفعال فيها ضمير مستكِنّ، ونقل هذا عن الكوفيين. انظر الجنى الداني/٣٥٥.
قلت: قالوا هي مثل أُفٍّ: بمعنى أتضجَّر، وهي أسماء أفعال بمعنى أدعو.

(٣) قول ابن الطراوة في الهمع غير معزّ، قال: «وذهب بعضهم إلى أن النداء منه ما هو خبر لا إنشاء، وهو النداء بصفة نحو: يا فاسقُ ويا فاضلُ؛ لاحتمال الصدق والكذب في تلك الصفة، ومنه ما هو إنشاء وهو النداء بغير صفة».
انظر الهمع ٣٤/٣.

(٤) أي: المحذوف.

وإذا ولي «يا» ما ليس بمنادى كالفعل في: ﴿أَلَا يا ٱسجُدُوا﴾[١]، وقوله[٢]:

أَلَا يا ٱسقياني بعد غارة سِنْجالِ وقبـل منـايـا عـاديـاتٍ وآجـال

---

(١) الآيتان: ﴿وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ * أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ سورة النمل ٢٧/٢٤ - ٢٥.

وقوله: أَلَا يا ٱسجدوا: بتخفيف اللام: هي قراءة أبي جعفر والكسائي ورُوَيْس عن يعقوب وابن عباس والزهري والسلمي والحسن وطلحة وحميد الأعرج والحسن والشنبوذي والمطوعي وقتادة وأبي العالية والأعمش وابن أبي عبلة..

وأَلَا: للاستفتاح ويا: حرف تنبيه، وجمع بينه وبين أَلَا للتأكيد، وقيل: يا للنداء، والمنادى محذوف، أي يا هؤلاء، أو يا قومِ، ولهم الوقفُ على أَلَا يا، ثم الابتداء:) اُسجُدوا. فعل أمر. وحذفت همزة الوصل من الفعل خطأً على إرادة الوصل، ولهم الوقف على «أَلَا».

وقرأ أبو عمرو وعاصم ونافع وحمزة وابن مسعود: أَلَّا يَسْجُدوا بتشديد اللام، وأصلها أَنْ لَا، وأَنْ: ناصبة للفعل؛ ولذلك سقطت منه نون الرفع، والنون من «أَنْ» مدغمة في «لا» المزيدة للتأكيد، وقيل في الإعراب غير هذا.

وسَوّى الطبري بين القراءتين.

وهناك قراءات أخر غير هاتين، فإن أردت بياناً أَوْفَى مما ترى فأرجع إلى كتابي «معجم القراءات»، فأنت واجد فيه خيراً إن شاء الله تعالى.

(٢) البيت من قصيدة للشماخ رثى بها بُكَيْر بن شدّاد الليثي الكناني.

وقد ورد تامّاً في المخطوطة الثانية برواية: وبعد منايا...

ولم يثبت الشطر الثاني في بقية المخطوطات.

وفي هذا البيت روايات:

ففي شرح المفصل: ألا يا ٱصْبِحاني. ومثله ما ذكره البغدادي في الشرح، وفي الكتاب: عَجُزُه: وقبل منايا قد حضَرْن وآجال. ومثله في اللسان ومثله عند السيوطي غير أن آخره: وأوجال.

ونَصُّ الأمير والدسوقي: بعد غارة سنجال... وأوجال

=

والحرفِ[1] في نحو: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا﴾[2]، «يا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ يوم القيامة»[3].

والجملة[4] الاسمية كقوله[5]:

يـا لـعـنـةُ اللهِ والأقـوامِ كُـلِّهِـمُ والصالحين على سِمعانَ من جارِ

= كالذي ذكره السيوطي في عجزهن.

وفي متن الشُّمنّي: وقبل صروفٍ غاديات وأوجال.

وفي الديوان: وقبل منايا باكراتٍ...

وقوله: أَلَا يا ٱصبحاني: أي اسقياني الصَّبوح، وهو شرب الغَداة

وسنجال: قرية من قرى إرمينية، أو اسم رجل.

يقول: اسقياني قبل هذه الوقعة، وقبل هذه المنايا المقدَّرة، فربما قُتِل هو أو واحد ممن يَوَدّ فيشغله ذلك عن اللذّات.

والشاهد في البيت دخول «يا» على الفعل، فقيل: حرف نداء، والمنادى مقدّر، وقيل: حرف تنبيه ولا منادى.

والشماخ مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، وله صحبة، وشهد وقعة القادسية، وتُوفِّي في زمن عثمان، واسمه معقل بن ضرار الغطفاني.

انظر شرح البغدادي ١٦٨/٦، وشرح السيوطي/٧٩٦، وشرح المفصل ١١٥/٨، والكتاب ٢/ ٣٠٧، الخزانة ٤٧٩/٤، وديوان الشماخ/٤٥٦، والجنى الداني/٣٥٦.

اللسان/سنجل.

(١) أي وقد تدخل «يا» على الحرف.

(٢) الآية: ﴿وَلَئِنۡ أَصَٰبَكُمۡ فَضۡلٞ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمۡ تَكُنۢ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُۥ مَوَدَّةٞ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا﴾ سورة النساء ٧٣/٤.

(٣) تقدَّم الحديث في باب «رُبَّ»، والشاهد فيه دخول «يا» على الحرف وهو «رُبَّ».

(٤) أي وتدخل «يا» على الجملة الاسمية كالبيت.

(٥) قائله غير معروف.

ولعنةُ: مبتدأ، وعلى سمعانَ: خبر، ومن جار: تمييز. =

فقيل: هي[١] للنداء، والمنادى محذوف، وقيل: هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم الإجحاف بحذف الجملة[٢] كلها.

وقال ابن مالك[٣]: إن وَلِيَها دعاءٌ[٤] كهذا البيت أو أَمْرٌ نحو: ﴿أَلَا يا ٱسْجُدُوا﴾[٥]، فهي[٦] للنداء لكثرة وقوع النداء قبلهما[٧]،

= والشاهد فيه دخول «يا» على الجملة الاسمية، فهو حرف تنبيه، أو نداء، والمنادى محذوف أي: يا قومِ لعنةُ الله...

انظر شرح البغدادي ٦/١٧١، وشرح السيوطي/٧٩٦، وشرح المفصّل ٢/٢٤، ٤٠، ٨/١٢٠، ورصف المباني/٤٥٣، والجنى الداني/٣٥٦، والإنصاف/١١٨، والكتاب ١/٣٢٠، وأصول ابن السراج ١/٣٥٤، وإيضاح الوقف والابتداء ١/١٧٢، والخزانة ٤/٤٧٩، وشرح جمل الزجاجي ٢/١١١، والعيني ٤/٢٦١، والهمع ٣/٤٥، ٤/٣٦٧، والكامل/١١٩٩، واللامات/١٢، وأمالي الشجري ١/٣٢٥، ٢/١٥٤، والإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٣٠٤، وشرح الكافية الشافية/١٣٣٧، والدر المصون ٥/٣٠٤، وشرح التسهيل لابن عقيل ٢/٤٨٦.

(١) أي: يا.

(٢) أي الفعل «أدعو» ومفعوله، وهو المنادى.

(٣) النص في الجنى الداني/٣٥٧ - ٣٥٨، وقد ذكر أنه في التسهيل، وانظر فيه ص/١٧٩ ونصُّه: «وقد يُحْذَفُ المنادى قبل الأمر والدعاء فتلزم «يا»، وإن وليها «ليت» أو «رُبَّ»، أو «حَبّذا» فهي للتنبيه لا للنداء».

ويبدو أن ابن هشام نقل النص من شرح التسهيل لٱبن مالك.

وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٢/٤٨٦.

(٤) الدعاء في قوله: لعنةُ الله...

(٥) تقدّمت هذه القراءة عن الكسائي وغيره. وهي في الآية/٢٥ من سورة النمل، ونُقِلتْ قبل قليل.

(٦) أي: يا والأمر: أسجُدوا.

(٧) أي: قبل الدعاء والأمر.

نحو: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ﴾[١]، ﴿يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ﴾[٢]، ونحو: ﴿وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[٣] وإلّا[٤] فهي للتنبيه، والله تعالى أعلم.

* * *

(١) الآية: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ سورة البقرة ٣٥/٢.

(٢) الآية: ﴿قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ مِّنَّا وَبَرَكَٰتٍ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ ۚ وَأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُمْ ثُمَّ يَمَسُّهُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ سورة هود ٤٨/١١.

(٣) تتمة الآية: ﴿... قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ﴾ سورة الزخرف ٧٧/٤٣

(٤) أي: إذا جاء بعد «يا» أَمْرٌ أو دعاءٌ فهي حرف نداء، والمنادى مقدَّرٌ، وذكر شاهداً للأمر آية البقرة وهود، وللدعاء آية الزخرف، فإن جاء بعد «يا» غير ذلك فهي حرف تنبيه.

جاء في نهاية القسم الأول من المخطوطة الخامسة قوله:
«تَمَّ الجزء الأول بحمد الله تعالى ومَنِّه، وهو المسؤول الإعانة على التمام، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسَلَّم.

يتلوه الجزء الثاني إن شاء الله من كتاب «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تأليف الشيخ أبي محمد عبدالله بن الشيخ جمال الدين يوسف بن هشام الأنصاري رحمه الله تعالى و«صللم» [كذا!] تسليماً كثيراً،
وصلى الله على محمد وسلم تسليماً».

انظر الورقة/ ٩٢ ب.



الفهـــرس

حرف الميم:

حرف الهاء:

حرف الواو

حرف الياء

* * *



طبع في مطابع دار السياسة